الولايات المتحدة

الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية



تحرير: برند هام

من المساهمين: نعوم شومسكي، وليام بلوم وميشال شوسودفسكي



الولايات المتحدة

الصقور الكاسرة في وجه
العدالة والديموقراطية

تحرير: برند هام

من المساهمين:

نعوم شومسكي، ويليام بلوم، وميشال شوسودوفسكي

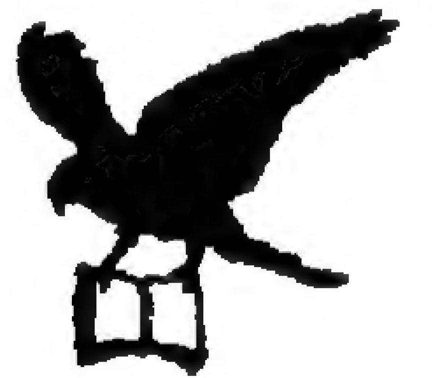
الولايات المتحدة

الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية

ترجمة: نور الأسعد

تدقيق لغوي: ماري سعادة

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص. ب. : ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

e-mail: tradebooks@all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

تصميم الغلاف: فؤاد رسامني

الإخراج الفني: ريتا كلزي

المحتويات

تمهيد

وفقَ استطلاعٍ للرأي جرى مؤخّراً في أوروبا، تعتبر أغلبيّةٌ كبيرة من سائر الأوروبيّين أنّ حكومة الولايات المتّحدة هي أحد أخطر العناصر في السياسة العالميّة. من هنا، لا عجب إذاً أن يرغب أوروبيٌّ في المباشرة بوضع كتابٍ وتحريره، يحاول فيه إثبات هذه النّظرة السّلبية عن القوّة العظمى الوحيدة المتبقّية في العالم. فمنذ الحرب العالميّة الثّانية، أدّت الولايات المتّحدة دور نموذجٍ يُحتذى به بالنّسبة إلى دولٍ عدة في أوروبا، ما كان له تأثير هائل على مجتمعاتنا. وقد جرت العادة أن يتمّ تجاهل الجانب العدوانيّ والإمبرياليّ من السياسة الأميركيّة، على حساب التّسليم بوجود مجموعةٍ مزعومة من «القيم». غير أنّ المذهب الأحاديّ الجانب الذي اعتمدته إدارة بوش خرق هذا الإجماع الضّمنيّ. فبدأت الشّكوك في شرعيّته تظهر للعيان بعد أن فضح غريغ بالاست التّزوير الذي انطوت عليه الانتخابات الرّئاسيّة عام ٢٠٠٠. ومن التّقارير ما أورد التّلاعب بماكينات التّصويت. عند تأليف هذا الكتاب، من الصّعب أن يعلم المرء علم اليقين إن كان هذا الأمر سيطغى على انتخابات عام ٢٠٠٤ أيضاً. كما أنّ هذا الابتهال اللامتناهي عن «أقدم ديمقراطيّة في العالم»، تلك التي ندين لها بالتّضامن والولاء، قد فقد قدرته على الإقناع.

ظلّ توقّع الطّريق المقبل الذي ستسلكه الدّيمقراطيّة سهلاً نسبيّاً طيلة عقود ـ فكلّما قوي تحالف المجتمعات الأوروبيّة بالولايات المتّحدة، زاد احتمال اتّباعها للنّمط الأميركيّ، وأصبح الارتباط وثيق الصّلة. ولفهم المسار الذي كان مجتمعي (الألمانيّ) الخاصّ سيسلكه، كان عليّ قبل كلّ شيء أن أراقب الميول الخاصّة في الولايات المتّحدة، بعينٍ ملؤها الحذر. وهذا هو بالضّبط ما يسعى

إليه هذا الكتاب. فكانت النّتيجة مخيفة. يجب على قادتنا السياسيّين والاقتصاديّين، فضلاً عن الإعلام السّائد، أن يعرفوا أنّ المجتمع الأميركيّ يتعرّض، بشكلٍ متعمّد ونظاميّ، للتّدمير على يد عصبةٍ نافذة من المحافظين الجدد. ورغم ذلك، تراهم يميلون إلى اتّباع أوامر الحكومة الأميركيّة والمؤسّسات التّجارية والماليّة العالميّة التي تسيطر عليها، بشكلٍ يطغى عليه الخنوع والتّبعية. من هنا، المطلوب هو المقاومة. علينا، نحن الشّعوب، أن نُفهم حكوماتنا أنّنا لا نريد منها اتّباع المسار الأميركيّ. كما علينا ألا نتخلّى عن مبادئنا الأخلاقيّة الأساسيّة. لقد تمّ إنشاء محكمة العدل الدّولية عام ١٩٤٥، بهدف منع القوى العظمى من اجتياح دول الشّعوب الأخرى، فقتل أعداد كبيرة من مواطنيها. والجدير بالذّكر أن الحكومة الأميركيّة تريد اليوم أن تتجاهل المحكمة الدّولية، وألا تلتزم بنطاق سلطتها. في العالم اليوم الكثير من الأشخاص الذين يعتبرون أنّ الحكومة الأميركيّة هي التي شنّت الحرب على العراق على نحوٍ استبداديّ، وأنّها كذبت على مواطنيها أنفسهم، وأردت مائة ألف عراقيّ على الأقل. يبدو أنّ عصر القتل الجماعيّ قد عاد، وهذه المرّة المسؤول عن الأمر هو الولايات المتّحدة وحلفاؤها.

عند تحرير هذا المؤلَّف، كانت الولايات المتّحدة تخضع لسيطرة مجموعةٍ من صقور الحرب ذات الميل اليمينيّ، وعلى رأسها جورج دبليو بوش بصفته رئيسها الصّوريّ؛ لذا، سوف أدعو هذه المجموعة باسم عصابة بوش. ولأكون شديد الوضوح، أضيف: لا أشترك في القيم مع عصابة بوش، ولكنّني أشترك في القيم مع مؤلّفي هذا الكتاب. ليست هذه الحكومة بحكومة طبيعيّة وشرعيّة على الصّعيد الدّيمقراطيّ، ولا ينبغي التّعامل معها على هذا الأساس. يلجأ أساتذة الجامعات عادةً إلى التّعبير عن آرائهم من خلال الكتابة، أو في مثل هذه الحالة، تحرير الكتب ـ فيما ينظّم آخرون التّجمعات الاحتجاجيّة، ويتعاملون مع المنظّمات غير الحكوميّة، ويقاطعون المنتجات الأميركيّة، أو يردّون بطاقات الائتمان الخاصّة بهم من نوع «أميكسو»، لا بل إنّ بعضهم يلجأ إلى كلّ هذه التّدابير وأكثر.

في البدء، تصوّرنا أن نوجّه هذا الكتاب إلى جمهورٍ مثقّفٍ غير أميركيّ، لنقدّم له نظرةً عامّة عن وقع الولايات المتّحدة على العالم، وبالتّحديد وقع عصابة بوش، وقبض هذه الأخيرة على زمام السّلطة، والتّأثير الذي تحدثه على المجتمع الأميركيّ، وعلى الآخرين في حال نسجت دول أخرى على منوالها. خلال الأشهر العشرة التي أمضاها المؤلّفون بين المناقشات والتّحرير، اكتشف العديد منهم أنّه رغم غزارة المنشورات التي تنتقد عصابة بوش في الولايات المتّحدة، إلا أنّ كتاباً من هذا النّوع والشّمولية غير موجود. من هنا، يستهدف هذا الكتاب أيضاً القرّاء الأميركيّين الذين نتقدّم منهم بالاعتذار، نظراً لأنّ الكتاب ينطوي كذلك على بعض المعلومات المألوفة جدّاً بالنّسبة إليهم.

تمّ وضع تصميم لما يجب أن يحتوي عليه هذا الكتاب في الحالة المثاليّة. بطبيعة الحال، كان هذا الأمر ليؤدّي إلى كتابٍ طويلٍ للغاية. وقد اتّضح لي منذ البداية أنّني لن أقوم بتأليف هذا الكتاب بنفسي ـ فالأمر لا يتعدّى نطاق اختصاصي وحسب، بل سيُصرف النّظر عنه في الحال أيضاً بصفته جزءاً من الحملة المعادية لأميركا. من هنا، كان من الضّروريّ أن تكون الأغلبيّة السّاحقة من مؤلّفيه أميركية الجنسية. فما كان منّي إلا أن اتّصلت بأصدقائي، وأرسلت الفكرة إلى عناوين عديدة عبر البريد، كما انطلقت لأجري أبحاثاً عبر الإنترنت. أحياناً، كنت أقع على مقالاتٍ تكاد تكون مثاليّة لتدرج في الكتاب؛ فآخذ في هذه الحال الإذن بإعادة طباعة الفصل، مع تحديثه في بعض الحالات. كما ناشدت مؤلّفين محتملين للمساهمة بفصولٍ أخرى. وهكذا أصبح الكتاب، من جهةٍ، ناقداً لكوادر السّلطة في الولايات المتّحدة والحلقات الدّاعمة لها، ومن جهةٍ أخرى إشارةً إلى التّضامن مع أميركا الأخرى.

بطبيعة الحال، يعكس الكتاب لا محالة أيضاً، بالنّظر إلى طريقة تأليفه هذه، آراء محرّره وحدوده؛ وهي آراءٌ وحدود لا يمكن تحميل المؤلّفين مسؤوليّتها.

ولدت وتطوّرت الفكرة الأولى لوضع هذا الكتاب في مساءٍ صيفيّ منعش، كنت فيه بصحبة الصّديق عالم الاجتماع الألماني، فريتز فيلمار ـ وإليه أتقدّم بالشّكر أوّلاً. فناقشت أنا، وفريتز، وزوجتي سابين، وصديقتي وزميلتي ليديا

كراغر، طرقاً عدّة لمقاربة هذا المفهوم. بالإضافة إلى ذلك، تلقّيت نصائح مفيدة من وندل بيل، وتشيب بيرلي، وهربرت غانز، وعلي كازاسيغل، وإسماعيل لاغارديان، ومايكل بوغليز، وأرنو توش، وتشارلز تيلي، وغيرهم. كما أنّ الكثيرين أبدوا تشجيعاً للمشروع، من دون أن يتمكّنوا من التّعاون معي، ومنهم وندل بيل، ولوسيانا بوهني، وهيزر بوشيه، وويليام هارتنغ، وريتشارد ك. مور، وغريغ بالاست، وداني ششتر. لا بدّ لي أيضاً من تقديم اعتذاري للبعض الذي اضطررت إلى حذف مقالاته في نهاية الأمر، كي أتيح طباعة هذا الكتاب بسعرٍ معقول. وقد أسفرت المناقشات مع المؤلّفين عبر البريد الإلكترونيّ، بدءاً بالمسوّدات التي لم تتجسّد بعد وحتّى الفصول النّهائيّة، عن تجربةٍ مفيدة ومتعةٍ حقيقيّة، لتستحيل أخيراً عمليّةً تعاونيّة مع أشخاصٍ لم يحدث أن التقيت معظمهم وجهاً لوجه قطّ. لهم جميعاً، أتقدّم بجزيل الشّكر.

برند هام

ترابر، ألمانيا، تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٤

مقدّمة

بقلم برند هام

لم يحدث مرّةً، منذ الحرب العالميّة الثّانية، أن وجد عامّة النّاس أنفسهم مكرهين، بهذا الشّكل الظّالم، على الخضوع لحالةٍ من عدم الاستقرار على صعيد الوظيفة والدّخل. لم يحدث مرّةً أن تعرّضوا لهذا الاستغلال المجرّد من أيّ حياء، على يد عصبةٍ صغيرة من أصحاب المنفعة والكوادر السياسيّة والاقتصاديّة (لقد تعمّدت تجنّب مصطلح «النّخبة» لأنّه يوحي بفكرة التفوّق الأخلاقي؛ ولا شكّ في أنّ هذا سيكون مضلّلاً). لم يحدث مرّة أن تعرّضنا للخداع بهذا الشّكل الفاضح، وأُرغمنا على خوض حروبٍ، يتمّ فيها ذبح الآلاف أو إصابتهم بالإعاقات، بناءً على أوامرَ من شخصٍ يدّعي أنّه مسيحيّ. لم يحدث مرّة أن تمّ تجاهل القانون الدّولي ـ هذا الإنجاز العظيم للحضارة ـ بمثل هذه المراءاة والسّخرية؛ ولا حدث أن تعرّض الخير العام، وهو أساس أيّ جماعةٍ ديمقراطيّة، لتهجّمٍ بهذا القدر من النّفاق. لم تُمنَ السّلطة الرّابعة، أي الإعلام، مرّةً بهذا الفشلِ الذّريع عند إنجاز واجبها، وهو مراقبة أصحاب السّلطة بعينٍ ناقدة وكبح جماحهم. لم يحدث مرّةً أن قُيّدت الحقوق المدنيّة الأساسيّة، واستشرى القمع والرّقابة على هذا النّحو الشّامل. لم يتمّ التّلاعب بالرّأي العام قبلاً بهذا الشّكل الكامل. أيّ عالم هو هذا، حيث تملك أسرةٌ واحدة، هي الأكثر ثراءً وفقاً للمزاعم، أصولاً فائضةً لتأمين مياه الشفة النقيّة لسائر سكّان الأرض، لكنّها رغم ذلك لا تبالي؟ لقد وافق الكونغرس الأميركي

على تخصيص ٨٧,٥ مليار دولار إضافيّة لمواصلة الحرب ضدّ شعب العراق. بواسطة هذا المال، كان في الإمكان تعليم كلّ طفلٍ على هذه الأرض. لكنّه عالمٌ منحرف يتمّ فيه الاستهزاء بالمبادئ الأساسيّة للعدالة الاجتماعيّة، والدّيمقراطيّة، والثّقة.

إنّها العولمة يا غبيّ ـ أو هذا ما يقولونه. قد يشدّد بعض العالمين بهذا الموضوع على دور بنية السّلطة العالميّة، أو المضاربات الماليّة العالميّة، أو إيديولوجيّة المحافظين الجدد، فيما يشير البعض الآخر، من غير الضّليعين في هذا الموضوع (والخطير أنّ بينهم العديد من أصحاب النّظريّة الاقتصاديّة المزعومة) إلى طبيعة البشر المتّسمة بالجشع المحدّد وراثيّاً، بحسب المزاعم. غير أنّ أيّاً من هذه النّظريّات غير فاعلٍ، بل وحده الإنسان قادرٌ على الفعل. فليست العولمة ما يُخضع عرض مياه الشّفة أو الطّاقة لطلب تحقيق الأرباح؛ ولا الطّبيعة البشريّة تقوم بخصخصة السّجون. هذا هو السّبب الذي يدعونا إلى التّركيز على أبرز القوى العالميّة التي تتصدّر قمّة السلسلة الهرميّة في أيّامنا هذه، أي على تلك المجموعة الصّغيرة من الأشخاص الذين يشنّون حروباً على غيرهم ساعة يشاؤون، ويزدرون القانون إذا كان لا يصبّ في صالحهم، ويشترون حكومات بقيّة الدّول أو يعزلونها، ويخلقون ظروفاً تتيح لمناصريهم جمع ثرواتٍ طائلة، فيما أكثريّة الشّعب تعيش في فقرٍ مدقع. ولعلّ العنصر الأكثر وضوحاً في هذه المجموعة موجود في الحكومة والإدارة الأميركيّتين؛ ولمّا كان الرّئيس الحاليّ، جورج دبليو بوش، هو الرّئيس الصّوريّ لهذه المجموعة، فقد أطلقت عليها اسم عصابة بوش. يمتدّ نطاق عصابة بوش إلى ما يتجاوز الحدود الأميركيّة. فمن أهمّ الأدوات المعتمدة لفرض الولاء عبر العالم، نذكر: مجموعة الدّول الثّماني (وهي البلدان الثمانية الأقوى صناعيّاً في العالم: الولايات المتّحدة، وكندا، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتّحدة، وإيطاليا، وروسيا)، وصندوق النّقد الدّوليّ، والبنك الدّوليّ، ومنظّمة التّجارة العالميّة، والتّحالفات العسكريّة كحلف شمال الأطلسيّ.

قبل تشكّل عصابة بوش بوقتٍ طويل، نادراً ما كانت الحكومات الأميركيّة

المتعاقبة تتردّد في ترسيخ مطالبتها بالسّلطة، من خلال تحركاتٍ علنيّة أو سريّة، غير أنّ أيّاً منها لم تتميّز بشراسة عصابة بوش وقسوتها. لم تظهر بعض الدّول التّقليديّة التّابعة إشاراتٍ مؤقّتة على معارضتها إلا مؤخّراً: فلم تستجب كندا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا لدعوة عصابة بوش إلى شنّ حربٍ ضدّ العراق. ومع أنّ دولاً عديدة انصاعت لهذه الدّعوة (وهي تابعة لتحالف الرّاغبين)، إلا أنّها فعلت ذلك، في الغالب، ضدّ رغبة الأكثريّة السّاحقة من سكّانها. وفي ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، احتشد ستّة ملايين نسمة عبر العالم، احتجاجاً على الحرب. عند ذاك، أعترف بأنّني حلمت لفترةٍ وجيزة بالنّجاح. غير أنّنا لم ننجح. فقد قُصف العراق حتّى سُوّي بالأرض، ودُمّرت البنى التّحتيّة، وخُلّف شعبه من دون ماء أو كهرباء أو نفط. أثناء ذلك، كانت عصابة بوش تبيع النّفط العراقيّ لأصدقائها ـ أي ذلك النّفط الذي يحتاج إليه العراق حاجةً ماسّة من أجل تزويد مصانع الطّاقة ومنشآت المياه العراقيّة بالوقود اللازم. وبينما كان ستّون في المائة من الشّعب العراقي عاطلاً عن العمل، أخذت الشّركات الأميركيّة تستخدم عمّالاً مهاجرين، بأجورٍ زهيدة، بعد أن تلقّت عقوداً بمليارات الدّولارات لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار. هكذا إذاً يتولّد الحقد.

تستخدم عصابة بوش مجسّاتها لتلمّس طريقها في مظاهر كثيرة من الحياة اليوميّة، لا في الولايات المتّحدة وحدها بل في الخارج أيضاً. فيمكن العثور على المستشارين السياسيّين والاقتصاديّين ليست فقط في دول أوروبا الشّرقية الانتقاليّة، فكما تؤكّد برامج التّكيّف الهيكليّ الخاصّة بصندوق النّقد الدّوليّ، هم يحكمون قبضتهم، مباشرةً، على السياسة الاقتصاديّة في معظم دول العالم. فتقدّم منظّمة التّنمية والتّعاون في الميدان الاقتصادي، وصندوق النّقد الدّوليّ، نصائح منتظمة حول كيفيّة صياغة السياسة الاقتصاديّة في الدّول المتحالفة. وبمساعدة منظّمة التّجارة العالميّة، يتمّ فرض مبادئ اللّيبيراليّة الجديدة، والتّحرر من التّنظيمات، والخصخصة. لكنّ تأثيرهم غالباً ما يكون غير مباشر، ويصعب تحديده. كما أنّ صناعات الدّعاية، والازدهار الاقتصاديّ، والإعلام، التي تستخدم كلها للتلاعب بالرأي العام، غير مفيدة في توجيه الشّعب العاديّ، ولا

سيّما أنّها متخصّصة في تقديم الإعلانات، ونشر المعلومات، وحصص السّوق، كما تتوجّه أكثر فأكثر نحو البرامج المكرّسة للأخبار التّرفيهيّة. في خضمّ ذلك، تقتصر المعلومات الأفضل والأكثر جدارة بالثقة من غيرها على من يملك الوقت، والمعرفة، والحوافز، لإنفاق ساعاتٍ على جمع المعلومات يوميّاً.

لعلّ أحد أفضل الأمثلة تجسيداً لهذا الواقع هو ذاك الوارد في «الدّليل القاطع» الذي قدّمه وزير الخارجيّة الأميركي، كولن باول، إلى مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، كإثباتٍ على وجود أسلحة الدّمار الشّامل في العراق. لكن حتّى عند تقديم هذه الوثيقة، كان متصفّحو الإنترنت المهتمّون بهذا الموضوع، من أنحاء العالم كافّة، يعرفون أنّ الوثيقة المطروحة على جدول الأعمال مزيّفةٌ. فقد نسخها أحدهم عن بحث طالبٍ، يعود إلى اثنتي عشرة سنة خلت، من دون أن يكلّف نفسه عناء تصحيح الأخطاء المطبعيّة. حينذاك، أقدم وزير الخارجيّة الألماني، جوشكا فيشر، وقد كان ناشطاً سياسيّاً ومعارضاً للحرب على فيتنام في ما مضى، على وصف هذا الدّليل المزعوم بالمقنع، بكلّ ما أوتي من وقاحة. وقد تكرّرت الأحداث المماثلة التي تفتقر إلى الحياء أكثر من مرّة.

في الواقع، إنّ عصابة بوش هي ظاهرةٌ مصاحبة لظاهرة أخرى، نقوم بمراقبتها وتحليلها جزئيّاً. أمّا السّبب الأساسيّ الكامن وراء ذلك، فهو نظامٌ يتيح لعصابة بوش تسلّم زمام السّلطة، وخنق المجتمع الأميركيّ، وشنّ الحروب على بلدانٍ أخرى. فما هو هذا النّظام؟ وكيف يعمل؟

منذ الأزمة الاقتصاديّة الكبرى وحتّى منتصف السّبعينيّات، جرى إجماعٌ واسع في معظم المجتمعات الغربيّة، وامتدّ عبر النّطاق السياسيّ الكامل تقريباً، ومفاده أنّ النموّ الاقتصاديّ كان الهدف الأساسيّ، وأنّ الفائض من النّمو ينبغي أن (١) يوزّع على الطّبقة العاملة من السكان بشكل زياداتٍ في الرّواتب والضّمان الاجتماعيّ، وعلى المالكين أيضاً، (٢) ويستخدم لإصلاح الضّرر البيئيّ الذي أحدثه النموّ، (٣) ويُمنح إلى الدّول النّامية. أمّا الإيمان الرّاسخ

الدّافع إلى اعتماد هذه الطّريقة، فيفيد «أنّنا لن نزدهر إلا إذا ازدهرنا جميعاً». ذلك كان الإجماع الدّيمقراطي الاجتماعي، أو الكينيزي، ولا يمكن تنفيذه إلا إذا توفّر شرطان أساسيّان: اقتصاد مزدهر، وبنية قوى متوازنة نسبيّاً.

في منتصف السّبعينيّات، وقعت سلسلةٌ من الأحداث المفاجئة وغير المتوقّعة، فأطاحت بهذا الإجماع. ومنها نهاية حرب فيتنام؛ والأزمة الأولى للطّاقة وصدمة أسعار النّفط؛ وارتفاع أسعار الطّاقة ومعدّلات الفائدة، ما أدّى إلى بداية أزمة الدّيون العالميّة؛ وبداية البطالة في الدّول التّابعة لمنظّمة التّعاون والتّنمية في المجال الاقتصاديّ؛ وانسحاب الحكومة الأميركيّة من نظام بريتون وودز لتحديد قيمة العملات المتداولة والانتقال إلى أسعار الصّرف الحرّ؛ ونهاية عمليّة إنهاء الاستعمار، ومعها الأهميّة الجديدة التي اكتسبتها مجموعة الدّول السبع والسّبعين في الجمعيّة العامّة التّابعة للأمم المتّحدة؛ والنّظام الاقتصادي العالميّ الجديد الذي ولد ميتاً في الأمم المتّحدة؛ وانسحاب الولايات المتّحدة من منظّمة العمل الدّوليّة (ولاحقاً من منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلم والثّقافة أو اليونسكو)؛ وانبثاق مجموعة الدّول السّبع؛ وانتهاء الولايات المتّحدة من دفع مستحقّاتها للأمم المتّحدة؛ ومؤتمر ستوكهولم العالميّ حول البيئة؛ وتقرير نادي روما: «حدود النّموّ»؛ والابتكارات التّكنولوجيّة العظيمة مثل الزّجاج المغزول، والرّقاقة المجهريّة، وانتشار أجهزة الحاسوب الخاصّة؛ والإنترنت؛ وعزل أجزاء الحمض النّووي الصّبغي وبداية التّلاعب الجينيّ؛ والانقلاب الذي حرّضت عليه وكالة الاستخبارات المركزيّة في شيلي، ومقتل رئيسها سلفادور ألينيدي. ومع تبدّل الأكثريّة في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة نتيجةً لإنهاء الاستعمار، بدأت الولايات المتّحدة، إلى جانب حلفائها الغربيّين، بتفكيك الأمم المتّحدة بانتظام (لاحظوا كيفيّة استعمال حقّ النّقض في مجلس الأمن، أو رفض الانصياع لأحكام محكمة العدل الدّوليّة، كتلك المتعلّقة بزرع الألغام في المرافئ النّيكارغواتيّة، واستفزاز الأمم المتّحدة سياسيّاً مقابل دفع جزءٍ من المستحقّات المنتظمة فقط). كما بدأت بتشكيل بنية قوى شاملة وموازية، لكن غير رسميّة ولا ديمقراطيّة ـ هي مجموعة الدّول الصّناعية السبع.

وشهدت هذه المرحلة أيضاً بداية انهيار الأنظمة الاشتراكيّة، جرّاء الدّيون الخارجيّة في الغالب.

تتحكّم مجموعة الدّول الثماني الأقوى صناعياً اليوم، التي تقودها وتسيطر عليها الولايات المتّحدة، في مجلس الأمن (باستثناء الصّين)، وصندوق النّقد الدّوليّ، والبنك الدّوليّ، ومنظّمة التّجارة العالميّة، وحلف شمال الأطلسيّ (مع ارتكاز نمط تفويضه الجديد على المصالح المشتركة عوضاً عن الأراضي المشتركة)، وسيُشار إليها جميعها باسم مؤسّسات الدّول الثماني الأقوى صناعيّاً. لكن حتّى إن كانت الحكومة الأميركيّة تقود الدّول السّبع الأخرى، فإنّ هذه الأخيرة تعتبر شريكةً مسؤولة أيضاً. أمّا المنطق الذي يدعم كلّ هذا، فهو الإرادة لتأمين الوصول إلى الموارد الطّبيعيّة بما يخدم مصلحة الغرب، على حساب تسارع عجلة الحرمان، ولا سيّما بالنّسبة إلى الدّول النّامية. غير أنّ الائتلاف الغربيّ لم يبالِ بذلك، نظراً إلى أنّ كوادره كلّها تعي جيّداً أنّ الدّعم السياسيّ الذي تلقاه في بلدها يعتمد على تأمين النّمو المتزايد إلى ما لا نهاية. لكن لا يمكن تحقيق النّموّ الأسّيّ الفعليّ في الدّول الغنيّة إلا على حساب الدّول النّامية، أي من خلال التّسبب بالمزيد من الحرمان بحقّ الطّبقة العاملة، والتّدهور المستمرّ للنّظام العالميّ الخاصّ بدعم الحياة. فيتعدّى هذا الواقع الخدع الإحصائيّة المتوافرة، كتحديد الأسعار العشوائيّ وفق حسابات إجمالي النّاتج القومي الأميركي، رغم انتقاد النموّ منذ عقود بصفته مؤشّراً للرّفاهية.

لكنّ العنصر الجديد والمثير للاهتمام هو أنّ حربَي أفغانستان والعراق قد قسمتا الائتلاف الغربيّ، للمرّة الأولى منذ الحرب العالميّة الثّانية. فلا عجب إن زادت الانشقاقات ضمن مؤسّسات الدّول الثماني، كما هي الحال في حلف شمال الأطلسي. من هنا، فمن يعتقد أنّ حلف شمال الأطلسي يستطيع التّوسع أكثر نحو الشّرق، مع الخضوع رغم ذلك لسلطةٍ واحدة، لغارقٌ في الأوهام.

تعمل مؤسّسات الدّول الثماني جميعها تحت سلطة نظام تنفيذيّ بحت ـ فتقصي بالتّالي أيّ حكم تشريعيّ أو قضائيّ. في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى تركّز اقتصاديّ في قبضة حفنة من الشّركات الاندماجيّة التي تُدعى الشّركات عبر

الوطنيّة. بفضل هذين العاملين معاً، يتمّ إقصاء عمليّة صنع القرار الدّيمقراطيّ، بالإضافة إلى فكرة تنظيم المجتمع من القاعدة إلى القمّة. لقد أمسكت الكوادر بزمام الأمور. في هذا السياق، نورد مثالاً مثيراً للاهتمام، رغم أنّه ليس ذائع الصّيت إلى هذا الحدّ، هو مثال مجموعة كارلايل التي تجمع أسرتي بوش وبن لادن، إلى جانب عددٍ مهمّ من الأسر الأخرى، فضلاً عن الأوليغاركيّ الرّوسيّ ميخائيل خودوركوفسكي الذي اعتقل في سيبيريا في اللّحظة نفسها التي كان ينوي فيها بيع معظم أصول شركة يوكوس الرّوسية العملاقة للنّفط إلى شركة إكسون موبيل. تذهب بعض النّظريّات التآمريّة إلى حدّ الافتراض أنّ عقولاً أقدمت على التّخطيط لأزمة الطّاقة، عند اجتماع مجموعة بيلدلبرغ في أيّار/مايو ١٩٧٣، في جزيرة «سالستجوبادن» السّويديّة[١]. مهما كان من أمر، من السّذاجة أن يفترض المرء أنّ قادة العالم السياسيّين والاقتصاديّين لا يجتمعون قطّ لتبادل الآراء والتّنسيق بينها، في أمكنةٍ مثل منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، أو بشكلٍ سريّ، كيفما وأينما شاؤوا. ولا شكّ في أنّهم سيستعينون بصلاحيّاتهم كلّها لحماية أنفسهم من الصّدف التي لا يمكن التّنبؤ بها، والنّاتجة من عمليّة صنع القرار الدّيمقراطي. لكن يصرف البعض النّظر عن هذه الفكرة باعتبارها نظريّة تآمريّة. غير أنّ الوقائع التي تدعمها موجودة على مرأى من الجميع. أمّا النّظرية التّآمريّة الوحيدة، فهي تلك التي تؤكّد، رغم كلّ الأدلة المعاكسة، على أنّ أسامة بن لادن هو المسؤول عن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر.

منذ منتصف السّبعينيّات، والتّكاليف المتزايدة للبطالة وخدمة الرّفاهية تثقل كاهل الدّول بالدّيون. فأدّت بداية التّخلي عن دولة الرّفاهية، والسياسات الكينيزيّة، في بداية الثّمانينيات إلى نشوء حكومة المحافظين الجدد في المملكة المتّحدة، والولايات المتّحدة، وألمانيا، ثمّ في دولٍ أخرى لاحقاً. كما شهدت فترة منتصف السّبعينيّات أيضاً تغيّراً في علاقات القوى. فوفق مقياسٍ عالميّ، نجحت الدّول الغربيّة الرّأسماليّة في إلحاق الهزيمة بالدّول النّامية، وبدأت تبسط

(١) F.W. Engdahl, *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order* (Wiesbaden: Boettiger,1992), pp. 205-7.

سيطرتها عليها. كان هذا الاستعمار الثّاني مستنداً، بشكلٍ واسع، إن «التّكيّف الهيكليّ» الذي يتمّ بموجبه إخضاع الدّول الأخرى، فيما انقلبت عمليّة إعادة التّوزيع الكينيزي رأساً على عقب في الدّول الغنيّة، وفقاً لإيديولوجيّة المحافظين الجدد. أمّا وفق ميزانٍ وطنيّ، فقد ساهمت البطالة والاستراتيجيّة السياسيّة في إضعاف النّقابات العماليّة بصفتها بنداً رئيساً من بنود السياسة الكينيزيّة. إلى جانب ذلك، تمّ تحويل الرّأي العام تدريجاً عن التّفكير في الأنظمة الاشتراكيّة الدّيمقراطيّة التي اتّهمت بخلق الأزمة، ثمّ توجيهه عوضاً عن ذلك نحو مفاهيم المحافظين الجدد، والنّظرية المحافظة «لخفض الضّرائب تشجيعاً لتوظيف الأموال». وتمّ «تحرير» الأسواق الرّأسماليّة. نتيجةً لتسلّم حكومات المحافظين الجدد زمام السّلطة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، تعزّزت هذه العمليّة التي كانت قد خطت خطواتها الأولى في ظلّ حكمٍ اشتراكي ديمقراطيّ.

أمّا الاستيلاء الأخير الذي أقدم عليه المحافظون الجدد، بعد العام ١٩٩٠، فقد أتاحته خمسة عناصر متفاعلة: تعزيز تيّار المحافظين الجدد على يد فرق أبحاثٍ أميركيّة من الجناح اليمينيّ؛ وجائزة نوبل المزعومة للاقتصاد؛ وإجماع واشنطن؛ وانهيار الأنظمة الاشتراكيّة؛ وتفكيك النّقابات العمّاليّة؛ كلّها عوامل تضافرت في الغرب لخلق مناخٍ يتيح لمتشدّدي السّوق، وحدهم، تقديم الحلول للمشكلات الاجتماعيّة الاقتصاديّة. فبينما كنّا ننتقد الفهم الماركسي الفريد للعلم في الدّول الاشتراكيّة، لم نتنبّه إلى أيّ مدى تعرّضت أنظمتنا الخاصّة لغسل دماغ، وخضعت لتطهيرٍ معرفيّ بعد العام ١٩٨٩.

(١) نجحت فرق الأبحاث اليمينيّة في تشكيل الرّأي العام وفقاً لخطّ المحافظين. فقد حلّل جورج لاكوف، وزملاؤه في معهد روكريدج[٢]، الجهود التي بذلتها فرق الأبحاث اليمينيّة والممتدّة على مدى عقودٍ، فضلاً عن أسس تشكيل الرّأي العام، وتطبيق جدول أعمال المحافظين الجدد. نتيجةً لذلك، ميّز لاكوف، ككثيرين قبله، رأيين عالميّين مهمّين.

---

(٢) انظر: www.rockridgeinstitute.org; also Joan Roelofs, *Foundation and Public Policy- The Mask of Pluralism* (Albany, NY: SUNY, 2003); and Jerry M. Landay: "The Apparat", http://www.mediatransparency.org/stories/apparat.html.

إنّ الرّأي العالمي المحافظ فاشستيّ ومبني على تسلسلٍ هرميّ معيّن أساساً. فالدّولة أشبه بالأسرة التّقليديّة: حيث الرّئيس يحكم، ويحقّ له توقّع الانضباط والطّاعة بالطّريقة نفسها التي يحكم بها الأب أسرته ويتوقّع الانضباط والطّاعة من أولاده. أمّا العصيان، فيُقابل بالعقاب الجسديّ. فالعالَم مليءٌ بالشرّ؛ وفيه يتولّى الأب الحماية ويحتاج إلى الوسائل لفرض حمايته هذه. فهو يجسّد السّلطة الأخلاقيّة؛ كما أنّه على صواب مهما فعل. تجدر الإشارة إلى أنّ علاقات القوّة التّقليديّة تعتبر دليلاً إلى الأخلاقيّة: فالله فوق الإنسان، والإنسان فوق الطّبيعة، والرّاشدون فوق الأطفال؛ والثّقافة الغربيّة فوق الثّقافة غير الغربيّة، وأميركا فوق بقيّة الأمم. (وتتوفّر أيضاً تعديلات أكثر تعصّباً: المستقيمون فوق الشّاذّين، والمسيحيّون فوق غير المسيحيّين، والرّجال فوق النّساء، والبيض فوق الملوّنين). وهكذا تعتبر الولايات المتّحدة أكثر أخلاقيّة من أممٍ أخرى، وبالتّالي تستحقّ السّلطة أكثر منها. فهي تملك الحق لفرض سيطرتها، ويجب ألا تتنازل عن سيادتها أو عن قوّتها العسكريّة والاقتصاديّة السّاحقة. لا بل إنّها دولة الله نفسه، يقطنها شعبه المختار، فيما يحيط بها الكفّار والأعداء المحتملون. من هنا، ينبغي ألا يتنازل الأب/الرّئيس/أميركا عن سلطته على المتبقّين قطّ. في هذا السياق، يمسي حبّ الوطن مقتصراً على جماعةٍ معيّنة؛ فهو يعني ولاء المرء لجماعته الخاصّة وللحكومة، في حال كانت تنتمي إلى جماعته الخاصّة فقط. وهكذا، يمسي حبّ الوطن مرافقاً، بشكلٍ وثيق، للتّمييز ضدّ الأقليّات. ويسجّل النّجاح الماديّ علامة الأخلاقيّة المتفوّقة، فيما يشير انعدام النّجاح إلى نسبةٍ أقل من القوّة الأخلاقيّة والانضباط. في هذا الإطار، يصبّ السّعي إلى المصلحة الذّاتيّة في الإطار الأخلاقيّ ـ فإذا سعى الجميع إلى مصلحتهم الذّاتية نفسها، تصل مصلحة الكلّ إلى حدّها الأقصى.

ينعكس الرّأي العالميّ المحافظ، بصفته مذهباً سياسيّاً، من خلال دعم عقوبة الإعدام، والتّدابير القانونيّة والنّظاميّة الصّارمة، ومعارضة الإنفاق على خدمة الرّفاهية، وتخفيف الضّرائب والتّنظيم الاقتصاديّ، واعتماد مواقف متزمّتة وريائيّة تجاه الجنسانيّة، وأخيراً بناء دفاعٍ وطنيّ قويّ كي يتمّ دحر الأعداء

بالعقوبة اللازمة[٣]. فكّروا في مشروع بناء القرن الأميركيّ الجديد (PNAC)، لمعرفة كيف تمّ تحويل هذا الرّأي بدقّة إلى برنامجٍ سياسيّ، ثمّ طُبّق تحت اسم استراتيجيّة الأمن القوميّ[٤].

تلك هي الصّورة التي يراها غير الأميركيّين عن المجتمع الأميركيّ: صورة متجهّمة، وهمجيّة، ورجعيّة، وقاتمة، تسبق مرحلة التّنوير؛ صورة جمعيّة البنادق الوطنيّة، وحزام الإنجيل، وعقوبة الإعدام، ومعارضة الإجهاض، والتّعصّب والتّمييز العنصريّ، يرافق ذلك الاعتقاد بالتّفوّق الشّخصيّ وجنون الارتياب. في هذا السياق، لا شكّ في أنّ المؤرّخين سيذكرون روح الشّعب الكالفينيّة التي بعثت الذّعر في جنيف إبّان القرن السادس عشر، فيما يستعيد علماء الاجتماع البحثَ الشّهير الذي أعدّه ثيودور أدورنو حول الشّخصيّة الفاشستيّة[٥]، أو تناذر يوهان غالتنغ المؤلّف من: الثنائيّة، أي تقسيم العالم إلى الولايات المتّحدة من جهة والبقيّة من جهة أخرى، من دون أيّة أطرافٍ محايدة؛ والمانويّة، ومفادها أنّ حزبنا هو الخيّر وحزبهم هو الشّرير؛ والمعركة الفاصلة الكبرى بين قوى الخير وقوى الشّر، حيث لا يمكن ظهور إلا نتيجة واحدة فقط[٦].

في المقابل، ينظر الرّأي العالميّ التّقدّمي/الليبراليّ إلى العالم كمكانٍ للتّنشئة ينبغي حمايته. ففيما تُعدّ الأسرة مكاناً حميماً قائماً على الرّعاية المتبادلة، تظهر الدّولة كمكانٍ تلتقي فيه الإيديولوجيّات والمصالح المختلفة، من أجل التّفاوض على الحلول المنطقيّة للمشكلات المعقّدة، سعياً لبلوغ الخير العام. ويمكن تعريف الخير العام، نظريّاً، بالحالة التي يعجز فيها أيٌّ كان عن ممارسة حريّته على حساب شخصٍ آخر (وهي صيغة أخرى للحدّ الأمثل الخاصّ

---

(٣) G.Lakoff, *Moral Politics* (Chicago Ill.: University of Chicago Press, 1996); see also G. Lakoff, "Metaphor, Morality, and Politics, or, Why the Conservatives Have Left Liberals in the Dust", *Social Research*, vol. 62, no. 2 (Summer 1995).

(٤) "Project for a New American Century: Rebuilding America's Defense" www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefense.pdf.

(٥) T. W. Adorno et al., *Studies in Prejudice* (New York: Harper & Brothers, 1950).

(٦) J. Galtung, "Exiting from the Terrorism-State Terrorism Vicious Cycle: Some Psychological Conditions", Acceptance Speech, Morton Deutsch Conflict Resolution Award, Chicago, August 25, 2002.

بمبدأ باريتو، كما يرد في النظريّة الاقتصاديّة). فالبشر يختلفون، رغم تمتّعهم بحقوقٍ متساوية، ويحقّ لهم جميعاً السّعي إلى السعادة والمشاركة الاجتماعيّة. ومن المفاهيم الجوهريّة لهذا الرّأي، التّعاطف والمسؤوليّة، مع ظهور نتائج كثيرة: فالمسؤوليّة تفرض الحماية، والمنافسة، والتّربية، والعمل الشّاق، والالتزام الاجتماعي. أمّا التّعاطف، فيتطلّب العدل، والصّدق، والتّواصل الصّريح من الطّرفين، وحياةً هانئة وراضية، والإصلاح عوضاً عن العقوبة لموازنة الكتب الأخلاقيّة. وينصّ دور الحكومة على رعاية السكّان وحمايتهم، لا سيّما البائسين منهم والعاجزين عن الإفصاح عن آرائهم، بهدف ضمان الدّيمقراطيّة (المشاركة العادلة للسّلطة)، وتعزيز رفاهة الجميع، وإرساء العدالة بينهم. أمّا الاقتصاد، فيجب أن يكون الوسيلة المفضية إلى هذه الغايات الأخلاقيّة[٧]. في هذه الحالة، يصبح حبّ الوطن شعوراً شاملاً، ويعني الولاء للمبادئ الدّستوريّة المؤسّسة. فإذا انتهكت الحكومة هذه المبادئ، من حقّ المرء، لا بل من واجبه، أن ينتقد الحكومة ويعارضها، وإذا لزم الأمر، يقاومها.

هذا هو المجتمع الأميركي المفتوح، والدّيمقراطيّ، والمثقّف، والعادل الذي يثني عليه غير الأميركيّين غالباً ويقدّرونه. فما يتمتّع به من بصيرة، وعدالة، وفكر، جعله يساعد على تأسيس الأمم المتّحدة، وصياغة شرعة حقوق الإنسان. هذه هي الولايات المتّحدة التي تحافظ على التّضامن العالميّ والتّنمية المستدامة. وهي تعي أنّها لا تملك إلا صوتاً واحداً ضمن أسرة الأمم كلّها. فإذا اختارت القيادة، فإنّها تقود بتواضع، وتسامح، وبالاعتماد على الحجّة المنطقيّة، وإبداء التّعاطف تجاه الجميع.

أمّا السّؤال المشترك بين جميع البشر، فهو: أيّ روحٍ في الجسم الأميركيّ ستهيمن على الأخرى؟ مع عصابة بوش، بسطت الفئة المحافظة سيطرتها على السّلطات الأربع كلّها: التّشريعيّة، والتّنفيذيّة، والقضائيّة، والإعلام.

بدأ المفكّرون المحافظون بالعمل، بدءاً من السّتينيّات وبوتيرةٍ متسارعة في

(٧) Lakoff, “Metaphor”, p. 11.

السّبعينيّات، من أجل تشكيل إيديولوجيّة سياسيّة تتيح للمجموعات المحافظة المتنوّعة أن تندمج تحت مظلّة واحدة. أمّا الخدعة التي اعتمدها المفكّرون للتّوفيق بين الآراء المتضاربة للمحافظين الدينيّين والاقتصاديّين، فنصّت على معاملة «السّوق» كقوّة إلهيّة تدعو، دوماً، إلى السّلوك الأخلاقيّ. وقد سعوا إلى محو العبر المستخلصة من الأزمة الاقتصاديّة الكبرى من الذّاكرة الجماعيّة. فباع المحافظون الدينيّون والاقتصاديّون معاً عقاراً كاذباً إلى الأميركيّين يعالج داء الأسواق الحرّة غير المقيّدة، ويمجّد مقولة «الطّمع جيّد». على مدى السّنوات الخمس والعشرين الماضية، كانت النتيجة اضمحلال أخلاقيّات العمل: فقد أمسى الطّمع المعدي جزءاً راسخاً من مؤسّساتٍ، مجسّدة ببدلات رجال الأعمال. كما باتت الرّواتب المفرطة، والتّلاعب ببيان الميزانيّة، وتفادي دفع الضّرائب، كلّها مفاهيم مألوفة للغاية في أيّامنا هذه. في الوقت نفسه، استبدّت بالمؤسّسات التّنظيميّة حالةٌ من الفوضى، لأنّ اللازمة المكرّرة التي تصرّ عليها السوق الحرّة هي أنّ التّنظيم غير قانوني وغير ضروريّ[٨]. اليوم، نجحت الحرب التي شنّتها عصابة بوش على العراق في إبعاد فضائح الشّركات عن الصّفحات الرّئيسيّة.

قامت المؤسّسات المحافظة، على غرار المؤسّستين الوقفيّتين «أولن» (Olin) و«هيريتاج» (Heritage)، بالإضافة إلى فرق الأبحاث الخاصّة بها بتكييف كلّ قضيّة، فعليّاً، وفق منظورها الخاصّ. من هنا، فقد استُثمرت مليارات الدّولارات في سبيل تغيير الأفكار واللغة. كما أنشأوا مناصب خاصّة بالأساتذة، ومعاهدَ داخل حرم الجامعات وخارجها، حيث يكتب المفكّرون كتبهم من وجهة النّظر العمليّة المحافظة. وقد أقدمت المؤسّسات الوقفيّة على وهب فرق الأبحاث هذه منحاً بمبالغ كبيرة، سنةً تلو الأخرى. كما بنت هذه المؤسّسات البنى التّحتيّة والاستديوهات التّلفزيونيّة؛ ووظّفت المفكّرين؛ وخصّصت أموالاً لشراء كميّةٍ كبيرة من الكتب وجعلها تحتلّ قائمة الكتب الأكثر مبيعاً؛ ووظّفت

(٨) B. A. Powell, "How Right-Wing Conservatives Have Hijacked U.S. Democracy", www.berkeley.edu/news/media/releases/2003/10/27_lakoff.shtml.

مساعدين في الأبحاث كي يعينوا مفكّريهم على تقديم أداءٍ جيّد عند ظهورهم على الشّاشات التّلفزيونيّة؛ كما وظّفت وكلاء كي يؤمّنوا لهم هذا الظّهور في الإعلام المرئيّ. فضلاً عن ذلك، أصدروا الكتيّبات التي تبيّن، عدداً تلو الآخر، منطق موقفٍ معيّن من وجهة نظر المحافظين، ومنطق الخصم، وكيفيّة مهاجمته، وما هي النّبرة التي ينبغي اعتمادها. وفق هذه الخطوط، وُضع جورج دبليو بوش في إطار «المحافظ الرّحيم»، مع التّرويج لهذه الفكرة بين النّاس. وقد قدّمت سوزان جورج[٩] بياناتٍ حول طريقة تشكيل إيديولوجيّة المحافظين الجدد، وكيفيّة انتشارها عبر الولايات المتّحدة والعالم: «إنّ العقائد التي يدين بها كلّ من صندوق النّقد الدّوليّ، والبنك الدّوليّ، ومنظّمة التّجارة العالميّة لا يمكن تمييزها عن عقيدة المحافظين الجدد». وهي تتّفق في تحليلها مع لاكوف، مبيّنةً أنّ اليمينيّين قد أحرزوا، عبر تمويل بناء المؤسّسات، نجاحاً لا يُصدّق؛ وهو يفوق نجاح التقدّميّين الموجّهين نحو المشاريع في تشكيل الرّأي العام[١٠].

لكنّ الدّولة لم تكن مفكّكة فعليّاً، بل تخضع لسيطرة رأس المال لتقليص عبء الضّرائب التي تثقل كاهلها، بينما يزداد اعتمادها على الضّرائب التي تنجح في توفيرها من مجموعات الدّخل الأدنى، وخصخصة الأصول العامّة، وفكّ القيود عن بعض الحقول، كالطّاقة، وحماية ملاذات الضّرائب الخارجيّة، وتسيير مبالغ لم يسبق لها مثيل نحو المنشآت الصّناعيّة العسكريّة، مع نقل الفوائض الاقتصاديّة من قطاعات العمل نحو الماليّة، والضّغط على حكوماتٍ أخرى من أجل تمويل العجز في ميزانيّة التّجارة. وبينما يمكن أن تصبح الأسواق مشبعة بالسّلع، أو تعجز عن استخلاص الرّبح نظراً إلى غياب القوّة الشّرائيّة، تظهر العسكريّة في المقابل كميدانٍ لا يشبع، طالما أنّه يتمّ تطوير التّكنولوجيّات الجديدة وتطبيقها، وطالما أنّ الحروب تُشنّ عن سابق تصميم لتدمير «السلع» التي تمّ تسليمها. في هذا السياق، يشرح المؤرّخ الفرنسيّ، إيمانويل تود، لَمَ تواظب الحكومات الأميركيّة، منذ زمنٍ، على مهاجمة الدّول الضّعيفة والصّغيرة

(٩) S. George, "How to Win the War of Ideas?" *Dissent*, vol. 44, (Summer 1997): pp. 47-53

(١٠) انظر أيضاً، للاطّلاع على نظرة أوسع حول الأسس: J. Roelofs, *Foundations and Public Policy:* The Mask of Pluralism (Albany, NY: SUNY, 2003).

نسبيّاً، مثل غرينادا، ونيكاراغوا، وليبيا، وكوبا، وأفغانستان، والعراق. فمن خلال هذا الإثبات «القوّتها»، يمكن المحافظة على الثّقة بالدّولار، بصفته العملة العالميّة الاحتياطيّة؛ وهو أداة قوّة تتهدّد بفعل العجز المزدوج للموازنة وميزانيّة التّجارة[١١].

باختصار، استطاع الرّأي العالميّ المحافظ أن يسيطر على السّلطة، بفضل كميّة إضافيّة لا يمكن قياسها من المال، وبفضل تنظيم أفضل، والتزام حماسيّ أقوى، وأخيراً بفضل انقلاب الانتخابات الرّئاسيّة في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وهو اليوم يميل إلى تحسين تحكّمه في الأمور، إلى درجةٍ تجعل البعض يخشى انبثاق نظامٍ فاشيّ جديد.

(٢) جائزة نوبل في علم الاقتصاد: يمكن أن تعتبر جزءاً من هذه المغامرة. فقلّة من النّاس تعرف أنّ جائزةً كهذه ليس لها وجودٌ في الواقع؛ بل إنّ ما أصبح يعرف باسم جائزة نوبل في علم الاقتصاد هو، في الحقيقة، «جائزة مصرف السّويد في علم الاقتصاد كتحيّة لذكرى ألفرد نوبل». وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الجائزة لا تُموّل من ثروة نوبل (بل من مصرف السّويد)، ولا تمنح بناءً على القواعد والإجراءات نفسها التي تتّبعها جوائز نوبل الحقيقيّة. وهذا أمرٌ مهمّ بسبب المقام الذي تتطلّبه جائزة نوبل، بصفتها الاعتراف الجازم الأقوى عالميّاً بأهميّة الأعمال في حقولها الخاصّة. ورغم وجود الآلاف من أساتذة الاقتصاد الجامعيّين حول العالم، فقد لوحظ منذ البدء بمنح الجائزة عام ١٩٦٩، أنّ أربعين فائزاً من أصل واحدٍ وخمسين هم مواطنون أميركيّون أو يعملون في الولايات المتّحدة، منهم تسعة من جامعة شيكاغو وحدها؛ كما مُنحت عشر جوائز إلى علماء اقتصاد في أوروبا الغربيّة، وواحدة فقط إلى اقتصاديّ من العالم الثّالث، مع تسجيل غياب لأيّ جائزة إلى عالم من الشّرق ـ وهي نتيجة غير قابلة للتّصديق إلى هذا الحدّ، بسبب نظريّة أرجحيّة إحصائيّة بسيطة. فالرّجل الذي يملك النّفوذ الأكبر في عمليّة انتقاء الفائزين بهذه الجائزة هو العالم

(١١) E. Todd, *Après l'empire. Essai sur la décomposition du système américain* (Paris: Gallimard, 2002).

الاقتصادي السويديّ أسار ليندبك. عام ١٩٩٤، أصدر هذا العالِم كتاباً بعنوان «قلب السويد رأساً على عقب»، حيث دعا إلى تقليصاتٍ جذريّة في دولة الرّفاهية السويديّة[١٢]. ولمّا اتّضح أنّ ليندبك هو من أنصار الليبيراليّة الجديدة، تأثّر اختياره للحائزين هذه الجائزة بهذا العامل.

بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، فاز بجائزة نوبل أشخاصٌ من جامعة شيكاغو، بنسبة خمس مرّات من أصل ستّ. فما هي العلاقة بين ليندبك وجامعة شيكاغو؟ إنّها علاقةٌ حميمة، وفق كلّ الرّوايات... على سبيل المثال، اشترك ليندبك مع الفائزين بجائزة نوبل، وهم ميلتون فريدمان، وغاري بيكر، ودوغلاس نورث، في مشروعٍ طويل المدى لبناء «مؤشّر للحريّة الاقتصاديّة». وقد هدف هذا المشروع إلى تصنيف الدّول النّامية وفق مستوى التّدخل الحكومي في نظمها الاقتصاديّة. موّل المشروعَ مركزُ الشّركة الدّوليّة الخاصّة، وهو عبارة عن فريق أبحاث يمينيّ متطرّف، تمّ تشكيله لتعزيز المصالح العمليّة الدّوليّة للمنتسب إليه: غرفة التّجارة الأميركيّة[١٣].

(٣) إجماع واشنطن: أبصر هذا الإجماع النّور، ومعه سياسته القائلة بالتّكيّف الهيكليّ، قبل وقتٍ طويل من إصدار جون ويليامسون كتابه «الوصايا العشر» (١٩٩٠)، بصفته «القائم المشترك الأدنى للنّصائح السياسيّة التي توجّهها المؤسّسات المرتكزة في الولايات المتّحدة على دول أميركا اللاتينيّة، ابتداءً من عام ١٩٨٩»[١٤]. وقد أقرّ، في مقالٍ آخر، أنّه رغم ابتكاره لمصطلح «إجماع واشنطن»، إلا أنّه لم يبتكر محتواه، بل عوضاً عن ذلك «نقل بدقة الآراء في المؤسّسات الماليّة الدّوليّة والوكالات الاقتصاديّة المركزيّة التّابعة للحكومة الأميركيّة» (مع التّشديد)[١٥]. كما نأى ويليامسون بنفسه، في مناسباتٍ عدّة، عن

(١٢) A. Lindbeck et al. *Turning Sweden Around* (Cambridge Mass.: MIT Press, 1994).

(١٣) D.Bashford, email, January 7, 2001, to the Ecological Economics list.

(١٤) J. Williamson, "What Should the World Bank Think about the Washington Consensus?" *The World Bank Research Observer*, vol. 15, no. 2, (2000) pp. 251-64.

(١٥) المرجع نفسه.

اعتبار المصطلح مرادفاً لّليبيراليّة الجديدة، أو لأصوليّة السّوق، التي ينبغي فرضها على الدّول النّامية. لكنّه، في الوقت نفسه، لم يترك أدنى مجال للشّك في أنّه قد جادل يوماً من أجل «منح الاشتراكيّة فرصةً أخرى»[١٦]. فضلاً عن ذلك، لم يُستعمل المصطلح بالمعنى الذي يوحي به قطّ: أي إجماع تمّ التّوصّل إليه إثر مفاوضاتٍ بين الدّول الغنيّة والفقيرة من أجل تقليص الفقر وعبء الدّيون الخارجيّة. لم يكن حتّى اتّفاقاً علنياً بين أكثريّة الدّول الغنيّة في المؤسّسات الماليّة الدّوليّة، بل كان اتّفاقاً يلقى دعماً سرياً. فإذا سأل المرء عضواً خبيراً من إحدى المجتمعات التي وقعت ضحيّة هذا الاتّفاق، سيعرف أنّه لقي انتقاداً مريراً بصفته علاجاً شيطانياً يُفرض على الدّول النّامية، لحرمانها من مواردها الطّبيعيّة، ومنعها من التّطوّر وتقرير المصير، وجعلها في فقرٍ دائم. إليكم أحد هذه الأصوات المندّدة:

تمّت صياغة الإجماع على يد مجموعة من علماء الاقتصاد، والمسؤولين في الحكومة الأميركيّة، والبنك الدّوليّ، وصندوق النّقد الدّوليّ. وهو إجماع مقيّد للغاية؛ فلم يكن مرّة محور النّقاش العام، ولم يخضع لأيّ تصويت. لا بل إنّ الدّول التي فُرض عليها لم تقم حتّى بالتّصديق عليه رسمياً. كان، ولا يزال، يُمارَس ممارسةً سلطويّة، وجشعة، وغير داعمة، مع محاولة مناصريه تبريره على أساس طبيعة توجيهاته العلميّة الاقتصاديّة التي لا يرقى إليها الشّك، بحسب المزاعم. (...) تعتبر أميركا اللاتينيّة، وهي الضّحية الأبرز «للإجماع»، مثالاً أساسياً عن الكارثة التي تسبّب بها. ففي عام ١٩٨٠، وُجد على أراضيها ١٢٠ مليون فقير؛ أمّا في عام ١٩٩٩، فقد ارتفع العدد إلى ٢٢٠ مليوناً، أي ٤٥٪ من الشّعب. (...) وبعد عقدٍ من التّطبيق الأعمى التّام لتوجيهات إجماع واشنطن، تقف أميركا اللاتينيّة على حافة الهاوية. فقد ارتفع الدّين من ٤٩٢,٠٠٠ مليون دولار أميركي عام

(١٦) J. Williamson, "Did the Washington Consensus Fail?" Institute for International Economics (November 6, 2002).

١٩٩١، إلى ٧٨٧,٠٠٠ مليون عام ٢٠٠١. وقد تمّت، بكلّ معنى الكلمة، تصفية الأعمال في السكك الحديديّة، والاتّصالات السّلكيّة واللاسلكيّة، وخطوط الطّيران، وإمدادات مياه الشفة، وتجهيزات الطّاقة؛ قبل أن يتمّ تسليمها إلى الشّركات الأميركيّة والأوروبيّة العملاقة. كما تقلّص الإنفاق العام على التّربية، والصّحة، والإسكان، والفوائد الاجتماعيّة، وتوقّفت مراقبة الأسعار، وجُمّدت الأجور، وصُرف الملايين من العمّال على يد الأسياد الجدد للمقاولات العامة التي تمّت خصخصتها بحلول ذلك الوقت[١٧].

لقد اعتبر أنّها لمفارقة أن «يشكّك فيزيائيّو العالم في الطّبيعة الثّابتة التي لا نزاع فيها لبعض مبادئ العلم (ككلّ)، في حين أنّ مبتكري المرض المسمّى «بإجماع واشنطن»، والمدافعين عنه، ومنفّذيه، يزعمون أنّ هذه الرّؤية الأنانية، والقذرة، والمتحيّزة للاقتصاد تتميّز بكونها علماً اقتصاديّاً بحتاً، ما يجعل الالتزام بها إجباريّاً. لكنّ الإجماع كان يتنبّأ بأنّه، بفضل تطبيقه، سيزداد النّمو الاقتصاديّ، ويتقلّص الفقر، وتتوسّع العمالة. غير أنّ العكس نفسه حدث. بالإضافة إلى ذلك، تسبّب الاستخدام المكثّف للموارد الطّبيعيّة بتضرّر البيئة، ولعلّها أضرارٌ لا تُعوّض»[١٨].

قام نائب الرّئيس الأعلى السّابق للبنك الدّولي، وكبير الاقتصاديّين، جوزف ستيغليتز، بانتقاد الطّريقة التي فُرض عبرها إجماع واشنطن على الدّول المَدينة، من خلال نسخةٍ مصبوغة باللّون الموحّد لتيّار المحافظين الجدد. وقد اعترف ستيغليتز أنّه، في معظم البلدان التي خضعت للتّكيّف الهيكليّ، وخصوصاً الدّول الانتقاليّة في أوروبا الشّرقيّة والاتّحاد السّوفياتي السّابق، لم يؤدّ العلاج المطبّق باتّساق نوعاً ما، إلى تقليص الفقر واستقطاب الدّخل/الثّروة، ولا قلّص عبء

(١٧) C.X. Tamayo, "Burying the 'Washington Consensus'". Agencia de Informacion Solidaria, February 26, 2003 (translated by Prudence Dwyer), www.globalpolicy.org/socecon/bwi-wto/imf/2003/0226bury.html.

(١٨) المرجع نفسه.

الدّيون أو أدّى إلى الاستقرار الاقتصاديّ أو البيئيّ[١٩]. وإذا توغّلنا في الموضوع خطوةً إضافيّة، وجدنا أنّ ميشال شوسودوفسكي[٢٠] قد اتّهم صندوق النّقد الدّوليّ ومنظّمة التّجارة العالميّة بأنهما تسبّبا بالفقر المدقع، والاستغلال، والحروب. «تتحكّم وزارة الماليّة، الممثّلة بوزيرها أونيل، في أقوى المؤسّسات التي تطبّق أحكام إجماع واشنطن: صندوق النّقد الدّوليّ والبنك الدّوليّ. كما تتمتّع حكومتنا بالتّأثير الأقوى في منظّمة التّجارة العالميّة التي تثقل كاهل الدّول النّامية بقوانينها الموجّهة ضدّها، بحسب الآراء الواسعة»[٢١].

> باختصار، النّتائج المتوقّعة لانتصار «القيم الأميركيّة» في منظّمة التّجارة العالميّة هي: ١ ـ ظهور «أداة جديدة» للتّدخل الأميركيّ البعيد المدى في شؤون الآخرين الدّاخليّة؛ ٢ ـ استيلاء الشّركات المتمركزة في الولايات المتّحدة على قطاع مهمّ جدّاً من الأنظمة الاقتصاديّة الخارجيّة؛ ٣ ـ بروز فوائد لقطاعات شركات الأعمال والأثرياء؛ ٤ ـ تحوّل التّكاليف نحو عامّة السّكان؛ ٥ ـ تصنيع أسلحة جديدة، ومن المحتمل فاعلة، لمحاربة التّهديدات ضدّ الدّيمقراطيّة[٢٢].

لكن ينبغي ألا ننسى عندما نلقي باللائمة على وزارة المال الأميركيّة، والمؤسّسات الماليّة الدّوليّة، أنّ مجموعة الدّول الثماني تحتفظ، مجتمعةً، بأكثريّة الأصوات، وبالتّالي فهي متواطئة معاً. ولمّا كان وزراء الماليّة في هذه الدّول، ورؤساء المصارف المركزيّة، هم من يمثّلها في الهيئات التّنفيذيّة التّابعة للمؤسّسات الماليّة الدّوليّة، فلا داعي للعجب من قلة فهمهم للضّرر الذي يتسبّبون به للآخرين، أو قلّة اهتمامهم أو تعاطفهم.

(٤) انهيار الأنظمة الاشتراكيّة. ليس هذا بالمكان المناسب كي نلخّص كيف تمّ ذلك، وفي ظلّ أيّ ظروف داخليّة وخارجيّة. كما أنّنا لن نناقش كمّ

---

(١٩) J. Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York: Norton, 2002).

(٢٠) M. Chossudovsky, *The Globalization of Poverty* (Penang: Third World Forum, 1997).

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) N. Chomsky , “The Passion for Free Markets”, *Z Magazine*, Part 1, vol. 10 (May 1997); Part 2, vol. 10 (November 1997).

المعلومات الذي كان يدركه الأميركيّ العاديّ بخصوص الاشتراكيّة الموجودة فعليّاً. لكن لا شكّ في أنّ هذا الحدث تلته، في الدّول الغربيّة والشّرقيّة جميعها، عمليّة تطهير معرفيّة. فوفقاً للحجّة المروّج لها، فشلت الأنظمة الاشتراكيّة بسبب استنادها إلى الأسس النّظريّة التي باتت، بحلول موعد انهيارها، غير قابلة للتّطبيق تجريبيّاً؛ هذا إلى جانب أسبابٍ أخرى. من هنا، فقد أثبت الفكر الماركسي خطأه، وبالتّالي من الضّروريّ القضاء عليه، بالتّرافق مع كلّ المقاربات اليساريّة والجدليّة. بالرّغم من أنّ هذه الحجّة كانت ضعيفة فكريّاً، إلا أنّها اجتاحت المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، كما استخدمت لإبادة الأفكار المثيرة للاضطراب، أو على الأقل تهميشها تماماً. من هذا المنطلق، يتميّز النّطاق المعرفي لعلم الاقتصاد اليوم بوجود أكثريّة ساحقة من المحافظين الجدد، فضلاً عن بعض علماء الاقتصاد الكينيزيّين الذين يمكن إدراجهم في خانة «التّسامح القمعيّ»، بحسب العبارة التي استخدمها هيربرت ماركيوز. فمن خلال إدراك علماء الاقتصاد للميدان السياسيّ، والإعلام، والشّعب، باتوا متجانسين في خدمتهم المصالحَ الإيديولوجيّة للأغنياء، مع التّرحيب بحرمان الفقراء. والمفارقة أنّ انتصار الدّيمقراطيّة ذات النّمط الغربيّ، ومبدأ المنافسة المفتوحة بين الأفكار والآراء على الإيديولوجيّة الاشتراكيّة المنظّمة المزعومة، قد أدّيا إلى كبت الأصوات الأكثر انتقاداً، وتوجيه الأفكار وفق مساراتٍ رأسماليّة سريّة. وقد أحرز غسيل الدّماغ الفكريّ هذا نجاحه الأكبر في دول أوروبا الشّرقيّة الانتقاليّة. فمع أنّه من المفترض أن يكون النّاس، في هذه الدّول، أكثر اطّلاعاً على فوائد الرّأسماليّة، وشكّاً فيها، إلا أنّ سذاجتهم ومعتقداتهم البسيطة مثيرة للدّهشة، ويمكن استغلالها بسهولة.

(٥) ولا ننسى، فضلاً عن ذلك، ضعف النّقابات العمّاليّة. يمكن ملاحظة هذه العمليّة بعد تسلّم المحافظين زمام السّلطة بوقتٍ قصير، في بداية الثّمانينيّات. فبعد أن أقرّ رونالد ريغان عدداً من المراسيم المضادّة للنّقابات، لجأ إلى القوّة العسكريّة لينهي إضراب مراقبي الملاحة الجويّة؛ وأقدمت مارغريت تاتشر، بكلّ عداء، على خصخصة خدمات القطاع العام الموحّدة،

بشكلٍ واسع، في النّقابات. أمّا في ألمانيا، فقد لوّثت النّقابات سمعتها بنفسها، بدءاً بالفساد المخزي الذي انتشر في الشّركات التّابعة للنّقابات، مثل نوي هيمات (Neue Heimat)، وكو ـ أوب (Coop). فأدّت هذه الحوادث، إلى جانب نسبة البطالة المرتفعة، إلى تردّي تمويل الإضرابات، وإلى خسارات فادحة في نسبة عضوية النّقابات، وبالتّالي إلى المساومة على السّلطة. من هنا، لم يكن من الصّعب تطبيق برنامج «اقتصاد خفض الضّرائب لتوظيف الأموال»، وخصوصاً بعد تحميل حزب العمّال/الدّيمقراطيّين/الدّيمقراطيّين الاجتماعيّين مسؤوليّة الرّكود. وسواء كانت هذه الصّدفة منسّقة أم لا، إلا أنّها لافتة للنّظر؛ وقد أعلنت وصول النّسخة الملطّفة الأولى من تيّار المحافظين الجدد.

ما إن انعكس مخطّط إعادة التّوزيع من القمّة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمّة، بفضل الخصخصة، والتّخفيض في نظام الرّعاية الاجتماعيّة، والتّخفيف من أعباء الضّريبة على الأغنياء، حتّى عزّزت عمليّة غسيل الدّماغ الإيديولوجيّ نفسها بنفسها. فقد استخدمت الثّروة الطّائلة، المكدّسة في أيدٍ قليلةٍ فقط، في مضاربات البورصة والعملات المتداولة، ولابتزاز الحكومات الوطنيّة من أجل تحقيق الكسب من تخفيضاتٍ ضريبيّة جديدة، ولجعل الإعلام والمحيط السياسيّ والرّأي العام عوامل متناغمة تناغماً إيديولوجيّاً. وقد جرى الأمر كما كان مخطّطاً له، من دون أيّ عراقيل: فقد باتت المعارضة غير موجودة تقريباً، أو مدمجة بآراءٍ أخرى. وانهارت القوّة الشّرائيّة المحليّة فعليّاً، رغم أنّ ذلك قلّما همّ الكوادر القويّة؛ كما تحوّل الإنتاج الفائض إلى صادراتٍ، وقضى على العمالة في الدّول المستورِدة ـ فتمّ جني المال من المال. لكن كان التّحكّم في الإعلام والرّأي العام، ورأي جمهور النّاخبين أهمّ بكثير. ومن الشّخصيّات التي أحرزت النّجاح الأكبر في إثبات كيفيّة إنجاز ذلك: سيلفيو برلسكوني في إيطاليا، وروبرت مردوخ في أستراليا، والولايات المتّحدة. لكن ينبغي ألا يلهينا هذا عن التّحركات السريّة لآليّة الدّعاية. ففي نهاية المطاف، تتحوّل الدّولة إلى أداةٍ تخدم رغبات المدراء التّنفيذيّين، وأصحاب الأسهم الماليّة. ويعتبر معظم الأوروبيّين أن الدّرجة التي كافأت بها الحكومات الأميركيّة، وبالأخصّ عصابة

بوش، رعاتها، عبر المناصب ذات النّفوذ الكبير والعقود المدرّة للأموال، تدلّ على فسادٍ عميق[٢٣]. فمع انخفاض الدّخل الفعليّ وازدياد عبء الضّرائب، تقوم الدّولة بتفكيك نفسها، وتفكّك معها نظام الضّمان الاجتماعي. غير أنّ فكّ القيود لا يعدو كونه مجرّد انتقالٍ من الأدوات التّوزيعيّة إلى القمعيّة منها؛ وتظهر الخصخصة كالملجأ البائس الأخير لسدّ ثغرات الموازنة، فيما تستولي، في الوقت عينه، على سلطات تنظيميّة إضافيّة من المؤسّسات الخاضعة للحكم الدّيمقراطيّ.

في إطار هذه المعلومات وحدها، يمكن شرح الانتخابات الرّئاسيّة المسلوبة في تشرين الثّاني ٢٠٠٠، وسرّ سلطة مجموعة «مشروع القرن الأميركيّ الجديد». فوفق هذا المنظور، أثبت ١١ أيلول/سبتمبر عن فائدته في خلق جوّ من الخوف في صفوف عامّة الشّعب، وزيادة حجم القبول بالرّئيس والحكومة والإجراءات القمعيّة التي طبّقتها، وتوفير الحجج للتهجّم على الآخرين. ومرّةً جديدة، صدر هذا المخطّط عن فريق أبحاثٍ يمينيّ، هو مؤسّسة أولن الوقفيّة، بالاستناد إلى مقال صاموئيل هانتغتون، ومن ثمّ كتابه حول صدام الحضارات[٢٤]. وقد تمّ شنّ حملةٍ ضدّ العرب والمسلمين (سمّيت «برهاب الإسلام»، وهي تشبه حملة معاداة السّامية بشكلٍ كبير) في أنحاء العالم الرّأسماليّ كافةً، وبواسطة دعاية لم يسبق لها مثيل. ومن المدهش ملاحظة مدى الاهتمام الهائل الذي يوليه الإعلام لعمليّات اعتقال الإرهابيّين المزعومين، ومدى إغفاله لاحقاً خبر إطلاق سراحهم لعدم توفّر الأدلة الكافية. كما تمّ تخويف المعارضة الدّيمقراطيّة وإسكاتها، وإبدال المعايير الدّيمقراطيّة القائلة بالشّفافية وبموازين القوى. في هذه الحال، تثبت الولايات المتّحدة، من جديد، أنّها من يحدّد النّزعات التي تتّبعها الحكومات الأخرى، بدرجاتٍ متفاوتة. يسهل ملاحظة النّتائج في عمليّة الاستقطاب المتزايد للثروة والدّخل، والتّوتّر والعنف والتّحركات القمعية في

(٢٣) للمزيد من المعلومات، انظر: .http://www.opensecrets.org

(٢٤) S.P.Huntington, "The Clash of Civilizations", *Foreign Affairs,* vol 72, (Summer 1993): pp. 22-49; S.P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Touchstone Books, 1996).

المجتمع الأميركي التي تزايدت جميعها. كما يصعب تجاهل انتقال عدوى ذلك إلى الدّول الأخرى.

> بطبيعة الحال، لا يرغب الشّعب العاديّ في خوض الحروب... لكن في مطلق الأحوال، إنّ قادة البلاد هم من يحدّد السياسات. تجدر الإشارة إلى أنّ استمالة الشّعب لطالما كانت مهمّة سهلة، سواء كان النّظام ديمقراطيّاً، دكتاتوريّة فاشية، برلمانيّاً، أم دكتاتوريّة شيوعيّة... فما عليك إلا أن تخبر الشّعب أنّه يتعرّض للهجوم، أو تفضح معارضي الحروب لعدم شعورهم بالوطنيّة وتعريضهم الدّولة للخطر. ولا يختلف الأمر مهما كانت الدّولة». هذا ما قاله هيرمان غويرنغ في محاكمات نورمبرغ.

التزمت عصابة بوش بهذه الوصفة بحذافيرها.

ولعلّ الأمر الأكثر إثارةً للعجب هو الانعدام شبه التام للاحتجاجات ضدّ هذه السياسات. ففيما يبدو أنّ عصابة بوش ملتزمة تماماً بخدمة الأغنياء، وفوق كلّ ذلك رعاتها، من العجب أنّ مؤيّديها بمعظمهم هم أبرز الخاسرين جرّاء سياساتها كلّها فعليّاً: عمّال الياقة الزّرقاء: بحسب استطلاعٍ للرّأي أجرته مؤسّسة روبر في كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٣، أكّد ٤٩٪ من الرجال و٣٨٪ من النّساء على أنّهم سيقترعون لبوش في انتخابات عام ٢٠٠٤. ويمثّل عمّال الياقة الزّرقاء ٥٥٪ من المقترعين بأكملهم، وهذا واقع لم تغفل استراتيجيّات الجمهوريّين عنه طبعاً. فكلّما تزعزع وضع عملهم ومدخولهم، مالوا إلى تفضيل الرّأي العالمي المحافظ، ودعوا إلى قيادةٍ قويّة. فبدا أنّ لغة الجمهوريّين الطّنانة تجذب هذه المجموعة تماماً. فيمكن للذّل والخوف أن يتحوّلا، بكلّ سهولةٍ، إلى غضب، في حال نجح المرء في توجيه أصابع الاتّهام إلى المذنبين: الأقليّات، والمهاجرين، والنّساء، والإرهابيّين. من الواضح أنّ الجمهوريّين يبذلون قصاراهم لتوجيه هذا الغضب بعيداً عن المستفيدين من سياسات بوش. «يترافق ذلك مع محاولةٍ يمينيّة عدائيّة لحشد خوف عمّال الياقة الزّرقاء، وامتعاضهم، وضياعهم ـ وربطه بالخوف من الضّعف الأميركيّ، والضّياع الأميركيّ. من

خلال ذلك، يهدف بوش إلى جعل عامل الياقة الزّرقاء يتماثل مع شركات الأعمال الكبيرة، والسّلطة، ومعه هو شخصياً»[٢٥].

وهكذا، فإنّ النّظام الذي سلّم عصابة بوش مقاليدَ الحكم كان وليد تحضير منتظم وطويل جدّاً، كما أنّه أثمر عن نتائجه قبل وقتٍ طويل من وقوع اختيار المحكمة العليا على جورج دبليو بوش لرئاسة البيت الأبيض، في ١٢ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٠. وهذا هو النّظام نفسه الذي نقدم على تحليله في هذا الكتاب.

يحلّل الجزء الأوّل كوادر السّلطة. فيثبت ويليام باولز، في فصل «مآثر أسرة بوش»، إلى أيّ مدى تُعتبر أسرة بوش، بكلّ ما يبدو عليها من أمارات الإجرام، مجرّد ظاهرة مرافقة للنّظام الرّأسمالي الأميركيّ لا أكثر، أي القسم الجاهل من النّبلاء اللّصوص. ويتوسّع أندرو أوستن في هذا الرّأي، عند تحليله «صقور الحرب». وفي الفصل الأخير من الجزء الأوّل، يلخّص والتر أ. دايفيس الدّليل حول صحّة تورّط كوادر السّلطة في اعتداءات ١١/٩.

أمّا الجزء الثّاني، فيصوّر بعض مظاهر تأثّر المجتمع الأميركي بتلك الاعتداءات. يستهلّه تحليل أليسون باركر وجايمي فيلنر عن حال حقوق الإنسان بعد ١١/٩. ويقوم تريفور إيفانز بوصف المشكلات الاقتصاديّة المحلّية، وتفرّعاتها، فيما يشرع تيد نايس في التّحقيق في السّلوك الإجرامي ضمن الشّركات الأميركيّة الكبرى. ويقدّم جاي شافت تقريراً عن الفقر والتّشرد بعد وصول عصابة بوش إلى السّلطة. تجدر الإشارة إلى أنّه، فيما يرتكز تقييم إيفانز على الإحصائيّات الرّسميّة ارتكازاً شديداً، يستثمر شافت جهداً ملحوظاً ليتخطّى هذه الإحصائيّات. كما يستقطب فصله الاهتمام نظراً إلى تعاطفه مع ضحايا عصابة بوش؛ ويظهر هذا التّعاطف جليّاً في الأرقام التي ينقلها. ويثبت فصل أندرو أوستن ولوريل فينيكس، «خلف رقعة نفط تكساس: الهيمنة السياسية لمعادي البيئة»، كيف تضرّ عصابة بوش بالمصلحة العامة لجميع الأميركيّين؛ بالإضافة إلى ذلك، بما أنّ الولايات المتّحدة هي المستهلك الأكبر، بلا منازع، للموارد الطّبيعيّة العالميّة، يجب أن يعتبر إهمالها للسياسة البيئيّة عملاً اعتدائيّاً إضافيّاً بحقّ بقيّة دول العالم.

(٢٥) A. Hochschild, "Let Them Eat War", www.tomdispatch.com (October 2, 2003).

يجمع الجزء الثّالث حججاً يصف عبرها الولايات المتّحدة بصفتها المهيمن العالميّ، كما يصف كيف تعمل، وفي ضوء أي نتائج. وهو يبدأ بتقريرٍ واسع، بقلم نعوم شومسكي، عن حروب الإرهاب التي قادتها الولايات المتّحدة. ثمّ يوثّق ويليام بلوم، في فصله «التّاريخ الوجيز للتّدخلات الأميركيّة في العالم»، الاعتداءات السريّة والعلنيّة التي وجّهتها الحكومات الأميركيّة المتتالية إلى الدّول الأخرى. لكن، لتصوّر الفكرة كاملةً، يجب إضافة التّدخلات التي تتمّ عن طريق الوسائل الدّبلوماسيّة، ومن خلال صندوق النّقد الدّولي وإدارته للدّيون بشكلٍ خاص. أخيراً، يعدّ ميشال شوسودوفسكي تقريراً عن الفقر العالمي وكيفية ارتباطه بالسياسات الأميركيّة.

أمّا الجزء الأخير، فهو محاولة للعثور على عنصر إيجابيّ للمقاومة، بعد كلّ التّحليلات السّلبيّة السّابقة: لذا يقدّم لوريل فينيكس نظرةً شاملة إلى السّيناريوهات المتنوّعة للمجموعات والحركات المنشقّة.

مع أنّ هذا يوفّر نظرةً واسعة إلى ما يحدث، إلا أنّه من المستحيل تغطية الحجج كلّها، وهي كثيرة، في كتابٍ واحد. دعونا نذكر بعضاً من القضايا، فقط، التي كان في إمكاننا تضمينها في هذا الكتاب:

- التّاريخ الحقيقيّ للولايات المتّحدة الذي لطالما استند إلى العدوان، والتّعصّب، وحكم عصبةٍ صغيرة نجحت في إقناع الشّعب بأنّ هذه هي الدّيمقراطيّة الفعليّة، فيما تتّبع، حقيقةً، مصالحها الأنانيّة الخاصّة، بكلّ قسوة.
- التّاريخ المتغيّر للولايات المتّحدة ـ علاقاتها بالأمم المتّحدة، من الائتلاف المعادي لهتلر إلى مقولة ريتشارد بيرل: «حمداً لله على موت الأمم المتّحدة».
- العلاقات المعقّدة بين وزارة المال الأميركيّة، ووول ستريت، وصندوق النّقد الدّولي، والبنك الدّوليّ، ومنظّمة التّجارة العالميّة.
- خسارة المعارضة الدّيمقراطيّة المؤسّساتية كما جاء في المقالة التّحليليّة المدهشة، بقلم روبرت كاتنر، حول أميركا بصفتها دولة الحزب الواحد[٢٦].

(٢٦) R.Kuttner, *The American Prospect*, vol. 15, no.2, February 1, 2004.

- التّغيير في الحياة اليوميّة منذ ٩/١١، وفقاً لتجربة عامّة الشّعب؛ والخوف الذي سبّبته التّهديدات الإرهابيّة التي تظهر باستمرار؛ ومراقبة عمليّة التّعبير الدّيمقراطي والتّهويل عليها[٢٧].
- استخدام الحكومة الأميركيّة للدّعاية، أو «إدارة الرّأي العام»، أو «التّواصل الاستراتيجي»، وآليّات صناعات الدّعاية.
- الأمن الدّاخلي، والقانونان الوطنيّان ١ و٢، والوعي التّام تجاه المعلومات، وغيرها من المحاولات لتقييد الحريّات المدنيّة، بما فيها الضّغط على الدّول الأخرى لتحذو حذو النّموذج الأميركي.
- الحكم على يد نظام تنفيذيّ رئاسيّ، أو الحاكميّة من غير الشّفافيّة.
- دور الدّين في تشكيل الحكومة والرّأي العام، وكيف بات الدّين مشوّهاً خدمةً لمصالح كوادر السّلطة.
- تدهور البنى التّحتيّة العامة، بما فيها الرّعاية الاجتماعيّة، والتّربية[٢٨]، والخدمات الصّحيّة، فضلاً عن النّقل العام، والماء، وموارد الطّاقة[٢٩].
- البنتاغون والمنشأة الصّناعيّة العسكريّة التي تحوّلت مع الوقت، لتمسي المؤسّسة الفتّاكة الأقوى في تاريخ العالم.
- الرّأي العالميّ التّجاريّ الذي يذهب إلى حدّه الأكثر تطرّفاً في الولايات المتّحدة، فلا يترك مجالاً إلا لقيمةٍ تجاريّة أو تبادليّة.
- الإمبرياليّة الثّقافيّة واللغويّة بأوجهها المتعدّدة، من الإعلان عبر الموسيقى الشّعبيّة ووجبات الأكل السّريع، إلى الموضة، وألعاب الرياضة والأفلام الهوليووديّة[٣٠].

(٢٧) انظر: e.g., Wendell Bell, "How Has American Life Changed Since September 11?" Speech given at the Smithsonian's National Museum of American History in Washington, DC, March 9, 2003, published in *Journal of Future Studies*, vol 8, no. 1 (August 2003), pp.73-80.

(٢٨) انظر: e.g., Luciana Bohne, "Learning to be Stupid in a Culture of Clash", http://www.marchforjustice.com/awarenessforum.php.

(٢٩) G. Palast, "California and the Power Pirates", from "The Best Democracy Money Can Buy", Znet, (April 23, 2003); and G. Palast, "Arnold Unplugged: It's Hasta la Vista to $9 billion if the Governator is Selected", October 3, 2003. Both on-line at http://www.gregpalast.org.

(٣٠) B. Hamm and R. Smandych (eds), *Cultural Imperialism- Essays on the Political Economy of Cultural Domination* (Peterborough: Broadview, 2004).

لا ريب في أنّ ثمة نطاقاً هائلاً لطرح عددٍ أكبر من التّحاليل المطلوبة بشكلٍ ماسّ، من أجل توضيح الفكرة بطريقةٍ أكثر شموليّة فعلاً. يمكن لهذا الكتاب أن يشجّع الآخرين على النّظر إلى ما وراء القضايا الوحيدة، والمنعزلة، كما يساهم في فهم شامل أكبر.

الجزء الأوّل

كوادر السّلطة

الفصل الأول

انقلاب في واشنطن

بقلم أندريه غاندر فرانك

احذروا النّظريّات التّآمريّة، واحذروا المؤامرات الحقيقيّة، وكونوا واعين للقبض على زمام السّلطة. لقد اتّخذ هذا الأمر مسرحاً له في واشنطن، حيث يتّبع محرّضوه سياسة الأمر الواقع التي دفعت بالكثير من النّاس إلى الانحياز إلى المرشّح الأوفر حظّاً. رغم ذلك، يقول بات بوكنان إنّ الأمر قد أثار امتعاض قسم كبير من الشّعب الأميركيّ. فحكومة بوش كانت قد نفّذت انقلاباً حقيقيّاً، وحقّقت قبولاً ظاهريّاً، لكن غير مستندٍ إلى حقائق معروفة، في نظر أميركا والعالم. فحتّى هتلر وموسوليني، نفساهما، كانا قد تسلّما السّلطة عن طريق وسائل انتخابيّة، فيما لجأ ستالين وديكتاتوريّو أميركا اللاتينيّة إلى العنف لشنّ انقلاباتهم. أمّا بوش وزمرته الصّغيرة، فلم يتطلّبوا أيّاً من هذه الوسائل ليتسلّموا مقاليد الحكم. ومنذ ذلك الحين، لم ينفكّ بوش يخرق، مراراً وتكراراً، وبكلّ ما يتميّز به من وقاحة، القسم الذي أدلى به عند تولّيه مهمّته: «الحفاظ على دستور الولايات المتّحدة، وحمايته، والدّفاع عنه».

الانقلاب

في البدء، كان اعتلاء بوش سدّة الرّئاسة خرقاً للدّستور. لا يُقصد بذلك أنّه حاز أقليّة الأصوات في الاقتراع الشّعبيّ، لأنّ الدّستور يمنح الهيئة الانتخابيّة حقّ انتخاب الرّئيس. لكنّ المقصود هو أنّ بوش نال صوت الهيئة الانتخابيّة عن

طريق الاحتيال، نظراً إلى أنّه كان المرشّح الخاسر في التّصويت الشّعبيّ الحاسم، وبالتّالي الانتخابيّ، في فلوريدا. في الواقع، لقد تلقّى مساعدةً من أخيه جيب، بصفته حاكم ولاية فلوريدا، إلى جانب السيّدة هاريس، أمينة سرّ الولاية (التي يزعم أنّها كانت عشيقته ـ دونما وجود أدلة تؤكّد هذه المزاعم ـ لكن التي أكّدت بنفسها، أي بما لا يدع مجالاً للشّك، أنّها توقّعت امتيازاتٍ سياسيّة عالية الشّأن نتيجة تصرّفاتها). فأقدما، أوّلاً، على حرمان مئات آلاف السّود من حقّ الاقتراع، فضلاً عمّن يُفترض أنّهم ناخبون من الحزب الدّيمقراطي، عبر اللّجوء إلى السّجن، والإكراه، ووسائل أخرى. لا بل إنّ المافيا الكوبيّة الجمهوريّة أجّرت أشخاصاً مهمّتهم ترويع الخصوم والقضاء عليهم، ثمّ أُرسلت هذه الفرق فعليّاً لتعيق عمليّة إعادة فرز الأصوات في مقاطعة براورد. وقد بذلت السيّدة هاريس كلّ ما في وسعها ـ وقد وسعها الكثير ـ للتّدخل في عمليّات إعادة الفرز في مقاطعاتٍ أخرى من فلوريدا. أمّا ما زُعم عن إجراء عمليّاتٍ لإعادة الفرز، فمجرّد خدعة. في الواقع، لم يعيدوا احتساب إلا الأصوات التي أهملوها أثناء الفرز الأوّل؛ وهي أصوات النّاخبين الذين لم يتمكّنوا من إحداث ثقوبٍ كاملة في بطاقاتهم الانتخابيّة، فتركوا قصاصة الثّقب المعروفة متدلّيةً من ورقة الاقتراع. لكنّ الحدث الأفظع، سواء قبل صدور القرار أو بعده، عندما فعلت الصّحف فعلتها ثانيةً، هو أنّ أحداً لم يعد فرز الأصوات التي كانت قد صبّت لصالح الدّيمقراطيّين، لكنّها أُهملت لأنّ النّاخبين أحدثوا في هذه الحالة أيضاً، عن طريق الخطأ، ثقباً ثانياً في ورقة اقتراعٍ مربكة. فوق ذلك، أعلن المرشّح الثّالث والأكثر تشدّداً، بات بوكنان، على الملأ أنّ هذه الأصوات الزّائدة، المركّزة في المقاطعات اليهوديّة والدّيمقراطيّة، لم تصبّ لصالحه بكلّ تأكيد، بل لصالح مرشّح الحزب الدّيمقراطيّ. كان في مقدور هذه الأصوات (أو حتّى نصفها إذا كانت موزّعة على مرشّحين آخرين أيضاً) أن تؤمّن أكثريّةً حاسمة من التّصويت الشّعبيّ، وبالتّالي من أصوات الهيئة الانتخابيّة في فلوريدا، إلى الدّيمقراطيّين. رغم ذلك، لم يتمّ فرزها أو إعادة فرزها قطّ، لصالح الدّيمقراطيّين.

في نهاية الأمر، يمكن القول إنّ بوش لم يُنتخب، لكن تمّ تعيينه في المحكمة العليا بفضل الصّوت المتردّد للقاضي كينيدي الذي حسم الأمر سياسيّاً. كان بوش قد ضمن صوت القاضي سكاليا الذي يعمل ولداه في حملة بوش. وتجدر الإشارة إلى أنّ استئناف المحكمة العليا لقضيّة التّعديل الرّابع عشر الذي يضمن تطبيق الأصول القانونيّة، بالتّساوي بين الجميع، كان متحيّزاً بشكلٍ مثيرٍ للسّخرية. بالفعل، فقد تمّ تطبيقه، في مناطق منتقاة بعناية، ودون مراعاة لقواعد الإجراءات القانونيّة، من أجل سحق التّصويت الشّعبيّ في فلوريدا؛ رغم أنّ هذه الإجراءات القانونيّة نفسها لم تُطبّق على الأصوات المشكوك في أمرها في أيّ ولاية أخرى. فشكّل هذا بحدّ ذاته، ومنذ ذلك الوقت، انقلاباً فعليّاً.

بعد ذلك، دعا أعضاء عدّة من مجلس النّواب إلى الطّعن في الهيئة الانتخابيّة، بموجب الأحكام الدّستوريّة التي تتيح للكونغرس القيام بذلك إذا لقي الطّعن دعم عضوٍ واحد على الأقل، من كلا المجلسين. رغم ذلك، لم ينضمّ إليهم ولو سيناتور واحد، كي يصبح الطّعن نافذ المفعول قانونيّاً. بعبارةٍ أخرى، وافق الكونغرس، بكلّ بساطة، على تحكّم حكومة بوش في السّلطة، من خلال انقلابٍ تمّ بمساعدة المحكمة العليا، وإن عُدّ ذلك خرقاً واضحاً للدّستور.

كان ذلك بدايةً لانتهاك المبدأ الدّستوريّ القائل بفصل السّلطات، وموازين القوى. منذ ذلك الحين، وحكومة بوش ترتكب هذه الانتهاكات بشكلٍ لم يسبق أن أقدمت عليه أيّ حكومةٍ سابقة في تاريخ الولايات المتّحدة. فحتّى تحرّكات الرّئيسين لنكولن أيّام الحرب الباردة، وروزفلت في الحرب العالميّة الثّانية، إلى جانب محاولته السابقة في حشد أنصاره داخل المحكمة العليا، لم تفلح في تجنيد هذا القدر من القوّة لصالح السّلطة التّنفيذيّة، مع تهميش السّلطتين التّشريعيّة والقضائيّة.

احذروا النّظريات التّآمريّة. لكن لا تنسوا أيضاً أنّ نائب الرّئيس المنتخب، ديك تشيني، هو في الحقيقة من جمع أفراد إدارة بوش، حينذاك؛ فاختار الأشخاص المطلوبين ومناصب السّلطة التي يجب أن تؤول إليهم، ولا سيّما في ما يتعلّق بشؤون الدّفاع. واحذروا كذلك مشروع القرن الأميركيّ الجديد الذي

كان قد بدأ يمارس ضغوطاته على واشنطن، من أجل تطبيق خطّته المعروفة بالسّلام الأميركي أو «باكس أميركانا»، عام ١٩٩٢، و١٩٩٧، و٢٠٠٠، إلى جانب غيرها من التّواريخ الملحوظة. وقد أصدر مشروع القرن الأميركي الجديد تقريراً طويلاً، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بعنوان «إعادة بناء جبهات أميركا الدّفاعيّة: الاستراتيجيّة، والقوى، والموارد من أجل قرنٍ جديد». يدعو بيان المبادئ الخاصّ بالتّقرير إلى زيادةٍ هائلة في القوّة العسكريّة، وإلى الهيمنة العسكريّة الأميركيّة على أوراسيا للحؤول دون انبعاث القوى العدائيّة؛ والتّحرك العسكريّ الإجهاضيّ (لا الوقائيّ وحسب) ضدّ الدّول التي يشتبه بتطويرها أسلحةً للدّمار الشّامل. وقد تحوّلت قواعد مشروع القرن الأميركي الجديد إلى سياسةٍ أميركيّة رسميّة، وعادةٍ تزاولها إدارة بوش.

من الأعضاء المؤسّسين لمشروع القرن الأميركي الجديد، والموقّعين على بيانه:

- تشيني نفسه،
- لويس ليبي، مساعد الأمن القوميّ الأوّل لتشيني، ونائب رئيس الأركان اليوم،
- دونالد رامسفيلد، عضو مؤسّس أيضاً، ووزير الدّفاع اليوم،
- بول وولفويتز، نائب وزير الدّفاع اليوم، ويدافع عن إيديولوجيّة الفريق كما أثبتت المناقشات،
- إليوت أبرهامز الذي أعفى عنه بوش الأب في فضيحة إيران/كونترا، وهو اليوم عضو في مجلس الأمن القوميّ،
- جون بولتون، السّكرتير المساعد لشؤون مراقبة التّسلّح والأمن الدّولي،
- ريتشارد بيرل، الصّقر الأكثر صراحةً في إدارة ريغان الذي أيّد التّخلي عن الأمم المتّحدة، ثمّ أصبح رئيساً لمجلس سياسة الدّفاع القويّ، لكنّه اضطرّ إلى الاستقالة بسبب فضيحةٍ تتعلّق بتضارب المصالح،
- راندي شيونيمان، رئيس لجنة تحرير العراق، وقد كان مساعد الأمن القومي لترنت لوت، وخدم كمستشارٍ لرامسفيلد في العراق عام ٢٠٠١،

- بروس جاكسون، رئيس مشروع القرن الأميركيّ الجديد اليوم، والنّائب السّابق لرئيس شركة «لوكهيد ـ مارتن» المصنّعة للأسلحة؛ كما ترأّس اللجنة الفرعيّة لبرنامج الحزب الجمهوريّ من أجل الأمن القوميّ، حيث دعا إلى عزل صدّام حسين ـ كما كان وولفويتز قد فعل لسنواتٍ عدّة.
- ويليام كريستول، كاتب محافظ شهير في مجلّة «ويكلي ستاندارد» التي يملكها روبرت موردوخ، إلى جانب امتلاكه شبكة «فوكس نيوز» الأكثر موالاةً لصقور إدارة بوش،
- نورمان بودهوريتز، رئيس تحرير مجلّة «كوميتتري» اليمينيّة،
- وآخرون مثل روبرت كابلان ودوغلاس فايث.

يضمّ فريق العمل الأساسيّ في مشروع القرن الأميركيّ الجديد، اليوم، أرفع مناصب صنع القرار في البنتاغون، ومعظم المناصب في البيت الأبيض. كما زرع المشروع أحد فرقه في وزارة الخارجيّة، ليبثّ العيون على كولن باول، ويحقّق في أمره، ولا سيّما أنّه اللاعب المهمّ الوحيد في السياسة الخارجيّة غير المنضوي تحت لواء هذا الحرم الدّاخليّ. بعيداً عن هذا الموضوع، تجدر الإشارة إلى أنّ وولفويتز، وبيرل، وفايث، قد سافروا إلى إسرائيل، حيث خدموا كمستشارين لحزب أريال شارون، ووضعوا تحت تصرّفه خطّةً قتاليّة ضدّ الفلسطينيّين. انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إنّ حلفاً سياسيّاً إيديولوجيّاً غريباً كمن وراء ستارهم، وهو حلفٌ بين جماعتين متلازمتين من أقوى جماعات الضّغط في الولايات المتّحدة: الصّهيونيّة المنظّمة والأصوليّة المسيحيّة. وسعياً لقياس الأمر بشكلٍ صحيح، يمكن إضافة المافيا الكوبيّة إلى هذا الحلف أيضاً.

من المسائل الأخرى الواجب النّظر فيها بعض ارتباطات هؤلاء الأشخاص أنفسهم بالقطاع الخاصّ. في هذا السياق، يفترض أن يكفي مثالان للإحاطة بفكرة الموضوع العامّة. كان تشيني رئيس شركة هاليبورتون التي تملك، بدورها، شركة براون و روت (Braun & Rot)، وشركات أخرى اعتادت وزارة الدّفاع التّعاقد معها. لتنفيذ مشاريع إعمار و/أو مشاريع بتروليّة هامّة حول العالم. وقد فازت إحدى هذه الشّركات بعقدٍ قيمته مليار دولار، من أجل إعادة بناء آبار

النّفط العراقيّة، في حال دمّرتها الحرب. أمّا شركة أخرى، كان يترأسها «رئيس الوزراء الحاليّ لأفغانستان، فتصدّرت لائحة الشّركات التي بنت خطّ أنابيب الغاز والنّفط المقترح، عبر أفغانستان، من آسيا الوسطى إلى المحيط الهندي. كما ارتبطت أسرة بوش، وبالتّحديد جورج دبليو بوش نفسه، بعلاقاتٍ مهنيّة عريقة مع مجموعة كارلايل التي تمثّل أسرة بن لادن أيضاً، ومن ضمنها أسامة الذي حافظت أسرة بوش على علاقاتٍ مباشرة معه.

أقدم البيت الأبيض، والسّلطة التّنفيذيّة عموماً، على استخدام صلاحيّاتهما الجديدة إلى أقصى حدّ، من أجل خدمة حلفائهما الاقتصاديّين والسياسيّين. فكان نصيب من قدّم مساهماتٍ سخيّة إلى الحملة بياناتٍ وأنظمةً حكوميّة تكافئ جهوده خير مكافأة، أو فلنقل بياناتٍ تزيل القيود في وجهه. كما أصدرت إدارة بوش مائتي قرارٍ تنفيذيّ منفصلٍ على الأقل، لإزالة القوانين التي أقرّتها الإدارات السّابقة، وإن كانت إداراتٍ جمهوريّة، في سبيل حماية البيئة و/أو الصّحة والسلامة العامة. من هذا المنطلق، اكتسب الأمر التّنفيذيّ معنىً جديداً تماماً: فالمصالح الخاصّة هي التي تصوغ القرار، ثمّ تحيله إلى الرّئيس كي يوقّع عليه؛ ولا يملك هذا الأخير إلا أن يحوّله إلى أمرٍ تنفيذيّ، وهو لا يدري في معظم الأوقات ماذا يفعل.

قدّم البنتاغون عريضةً إلى البيت الأبيض كي يعفيه من الالتزام بأنظمة حماية البيئة الحاليّة، وخصوصاً وأنّها تعوق تصرّفه بالذّخائر المستهلكة والمعدّات الأخرى، وتتدخّل بالتّالي في شؤون «الأمن القومي». فما كان من الرّئيس إلا أن تعمّد تعيين امرأةٍ في منصب وزير الدّاخليّة، معروفة بعلاقاتها الوطيدة مع أصحاب صناعتي الخشب والنّفط، وتسعى إلى استغلالهما من خلال فتح آلاف الآكرات من الأراضي الفدراليّة، وبراري آلاسكا، أمام بناء خطّ أنابيب جديد ـ وكلّ ذلك خدمةً «للأمن القومي» طبعاً.

ميثاق الحقوق والدّستور

لكنّ الأخطر من ذلك كلّه هو أنّ إدارة بوش مزّقت ميثاق الحقوق، وأبطلت الدّستور، وانتهكت حتّى القانون العام، المعروف بأمر الإحضار، الذي يعود

إلى عهدٍ قديم جدّاً، ويمنع اعتقال شخصٍ وتوقيفه رغماً عنه، دون مراعاة الأصول القانونيّة. أمّا في قطاعات أخرى من السّلطة التّنفيذيّة، فقد عيّن الرّئيس بوش جون آشكروفت وزيراً للعدل، ومنحه دعمه الكامل. يذكر أنّ آشكروفت كان معروفاً بميوله العنصريّة والفاشستيّة. ورغم أنّ الشّكوك ساورت العديد من الشّيوخ حيال تعيينه، إلا أنّ مجلس الشّيوخ أقرّ الأمر في أيّ حال. منذ ذلك الحين، أخذ وزير العدل آشكروفت وطاقم عمله يحوّلون أسلحة عدّة تابعة لوزارة العدل إلى أسلحة دولةٍ بوليسيّة. أمّا السّلطة التّنفيذيّة، فشجّعت، لا بل أذنت لوزير العدل وقطاعه التّابع للسّلطة القضائيّة بانتهاك ميثاق الحقوق والدّستور، مرّاتٍ عديدة. على سبيل المثال، باتت الحكومة الأميركيّة تدّعي حقّها في مراقبة الرّسائل الإلكترونيّة كافةً، والتّنصت على المحادثات الهاتفيّة، دون الحصول على إذنٍ قضائيّ محدّد.

ردّت إدارة بوش الأميرال بوينت ديكستر إلى الحكومة، بعد تورّطه في فضيحة إيران/كونترا، وإنكاره الأمر أمام الكونغرس. فنصّت مهمّته الجديدة على تنفيذ مشروعٍ، يدعى «الوعي المعلوماتيّ الكامل» (TIA) وهو يدعو إلى تطوير أجهزة الكومبيوتر من أجل مراقبة «كميّات كبيرة من البيانات الصّادرة عن المواطنين الأميركيّين في حياتهم اليوميّة: السجلّات المدرسيّة الأكاديميّة، وإيصالات آلات الصّرف الآليّ، ووصفات الأدوية، والاتّصالات الهاتفيّة، ورخص القيادة، وتذاكر السّفر، ورخص ركن السيّارة، ودفعات فكّ الرّهن، والسجلّات المصرفيّة، وعلب البريد الإلكترونيّ، والزيارات إلى المواقع الإلكترونيّة، وقسائم بطاقات الائتمان».

في معرض انتقاد كلّ ذلك، وانتقاد القانون الوطنيّ أيضاً، لم يصدح إلا صوت واحد في مجلس الشّيوخ، هو صوت دينيس ج. كوسينيش (ولاية أوهايو) الذي سأل: «كيف يمكننا، فعليّاً، تبرير إلغاء كلّ من:

- التّعديل الأوّل، والحق في التّعبير الحرّ، والحقّ في التّجمعات السلميّة؟
- التّعديل الرّابع الذي يمنع التّفتيش عن المواطن الأميركي واعتقاله دون سببٍ وجيه؟

- التّعديل الخامس الذي يبطل إلغاؤه مراعاة الأصول القانونيّة، ويتيح سجن المتّهم لفترةٍ غير محدودة ومن دون محاكمة؟
- التّعديل السادس، أو الحقّ في محاكمةٍ سريعة وعلنيّة؟
- التّعديل الثّامن الذي يحمي من العقوبات المجحفة وغير المألوفة؟»

أمّا التّعديل الرّابع عشر الذي يضمن مراعاة الأصول القانونيّة، فيتمّ خرقه في كلّ يوم.

والعدالة للجميع؟

ينصّ الدّستور على أنّ كافة الحقوق التي يضمنها تُطبّق على أيّ شخصٍ في الولايات المتّحدة. لكنّ وزير العدل أعلن أنّ الأشخاص الذين ليسوا مواطنين أميركيّين لا يستحقّون حماية الدّستور. لا ندري بعد حجم الخسارة، لأنّ وزارة العدل، وقطاع الهجرة والتّجنيس الملحق بها، اقترحا أيضاً تجريد المواطنين الأميركيّين المجنّسين، والمولودين في الولايات المتّحدة، من مواطنيّتهم، في خرقٍ واضحٍ آخر للدّستور. لا بل حتّى أولئك الذين احتفظوا بجنسيّتهم يتعرّضون، هم أنفسهم، لتهديدٍ دائم بانتهاك حقوقهم، دون مراعاة الأصول القانونيّة للتّعديل الرّابع عشر، ولتهديد باعتقالهم، ما يخرق قانون أمر الإحضار. فيُحرم هؤلاء من حقّ تمثيلهم على يد مستشارٍ قانونيّ، ومثولهم في محاكم مدنيّة، كما يشترط الدّستور. في هذا السياق، تمّ إصدار استدعاءاتٍ لاستجواب مئات الآلاف من المقيمين في أميركا، والمواطنين من الأصول العربيّة بشكلٍ خاصّ، أو كلّ من أوحت سماته بأنّه عربيّ، أو مسلم، أو من أيّ عرقٍ آخر، وذلك طبقاً للأوصاف العرقيّة التي يقدّمها العملاء الأفراد من وزارة العدل، أو الشّرطة. وما إن يمثلوا في لوس أنجلوس، حتّى يتمّ اعتقالهم من دون توجيه أيّ تهمةٍ لهم. وهم اليوم يعيشون في خوفٍ دائم من الطَّرق المعروف المرتقب على أبوابهم، عند الثّالثة صباحاً، كما كان يفعل جهاز الغستابو التّابع لهتلر، والبوليس السريّ التّابع لستالين. هذا طبعاً إذا نالوا امتياز الطّرق على الباب، قبل أن ينهال عليهم وابل الرّصاص، ثمّ تُطرح الأسئلة في مرحلةٍ لاحقة. وتجدر الإشارة إلى أنّ ذلك كلّه قد حدث بالفعل.

على حدّ علمنا، تمّ حجز حوالى سبعمائة شخصٍ منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحتّى الآن؛ مع إمكانيّة وجود المزيد منهم، وخصوصاً أنّ أحداً لا يدري مكانهم، أو يعرف هويّتهم أو التّهم التي أُدينوا بها. بالفعل، لا يزيد عدد المتّهمين بين هؤلاء الأشخاص عن اثني عشر تقريباً. أمّا المتبقون، فما زالوا متلاشين عن الأنظار، نسيهم الجميع باستثناء أُسرهم التي لا يُسمح لها حتّى بتأمين تمثيلٍ قانونيّ لهم. تلك هي حال السّجناء الأفغان البريئين أيضاً الذين نُقلوا بالأصفاد إلى غوانتنامو، وما زالوا فيها دون أيّ اعتبار لأيّ كان، بالإضافة إلى ما لا يعدّ ولا يحصى من المسجونين في ظلّ ظروفٍ رهيبة في أفغانستان. فكيف يعقل أنّ احتجاجاً عامّاً لم يصدر بهذا الشّأن؟ عوضاً عن ذلك، وبحسب تقريرٍ أوردته وكالة «أسوشياتد برس» في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، «تحقّ المحافظة على سريّة أسماء الموقوفين الذين يشتبه بضلوعهم في هجمات ٩/١١، وفقاً لقوانين المحكمة»، و«قد رحّب وزير العدل جون آشكروفت بهذا الحكم (إذ)... وافقت المحكمة، للمرّة الأولى في التّاريخ الأميركي، على الاعتقالات السريّة».

من ناحيةٍ أخرى، أقدمت هذه السّلطة التّنفيذيّة نفسها على تجريد القضاء من صلاحيّاته، والامتناع عن توفير الحماية القضائيّة للمواطنين، من خلال نقل سلطات القضاء إليها بطريقةٍ غير شرعيّة. ولعلّ الخطوة الأكثر بروزاً في هذا المجال هي تصريح إدارة بوش والبنتاغون بأنّهما لن يتورّعا عن طرح الدّعاوى المدنيّة العاديّة على المحاكم العسكريّة التي تخضع لحكم الموظّف القضائيّ، ولبقيّة إجراءات «القاضي» العسكري، مع العلم بأنّ في مقدوره إصدار حكمٍ بالإعدام من دون جواز الاستئناف. بالإضافة إلى ذلك، يجهل المتّهم أيّ شيءٍ، ويعجز عن اختيار مستشارٍ قانونيّ، كما يمكن للسّلطات أن تسترق السّمع إلى محادثاته مع أيٍّ كان. في هذا السياق، يشير الخبير في القانون الدّوليّ، المغالي في انحيازه إلى التّيار المحافظ، ويليام سافاير، إلى هذا المحاكم باسم «محاكم الكنغر»، كما يلاحظ أنّه «لم تعد الهيئة القضائيّة، أو هيئة المحلّفين المستقلّة، تقف عائقاً بين الحكومة والمتّهم». فبدلاً من تركيز موازين القوى هذه في نظامنا

القانوني، يواجه غير المواطنين هيئةً تنفيذيّة، تنتحل اليوم صفة المحقّق، والمدّعي، والقاضي، والمحلّفين، والسجّان أو منفّذ الحكم. فإذا تناولنا الأمر من منظورٍ أورويليّ، للاحظنا أنّ نظام بوش يطلق على هذه الممارسة المقيتة السّوفياتيّة الطّابع اسم «المحاكمة الكاملة والعادلة».

أرض الأحرار

فضلاً عن ذلك، أصدر جون آشكروفت تعليماتٍ إلى وزارة العدل بالتّمنع، قدر الإمكان، عن تسليم وثائق بموجب قانون حريّة المعلومات. كما أنّ السّلطة التّنفيذيّة نفسها حدّت، بشكلٍ صارم، من نوعيّة الوثائق التي قد تفكّر في نشرها على العلن، وعددها. بعبارةٍ أخرى، حدّت السّلطة التّنفيذيّة، بشكلٍ صارم، من شفافيّة صلاحيّاتها المتزايدة إلى ما لا نهاية، وطريقة تطبيقها لهذه الصّلاحيّات، وبالتّالي من إمكانيّة ضبط هذه الصّلاحيات، وحتّى نقدها. هذا من ناحية. أمّا من ناحية أخرى، فقد ضاعفت السّلطة التّنفيذيّة من حقّ وصولها الخاصّ إلى المعلومات. فخلال نقاش الكونغرس للقانون الوطني الأميركي الذي أصدره جون آشكروفت، كشفت صحيفة وقائع صادرة عن اتّحاد الحريّات المدنيّة الأميركيّة، بشأن تعدّيات مشروع القانون على ميثاق الحقوق، أنّ الفقرة ٢١٥ من القانون «ستمنح عملاء مكتب التّحقيق الفدراليّ، عبر البلاد، سلطةً عظيمة للحصول على أمرٍ من محكمة «قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبيّة»... يلزم أيّ شخصٍ أو شركة بتقديم أيّ كتبٍ، أو سجلّات، أو وثائق، أو موادّ». ويتضمّن ذلك إلزام أيّ محلّ لبيع الكتب، أو مكتبةٍ عامة، بالكشف عمّن يقرأ أيّ كتاب. ذلك هو القانون اليوم.

للأسف، أُكره الكونغرس على الموافقة المذعنة على كلّ ما اقترحته السّلطة التّنفيذيّة وطالبت به فعليّاً. فأقرّ القانونَ الوطني الذي يحدّ من الحريّات المدنيّة، بشكلٍ صارم، من دون أن يقرأه فعليّاً. أمّا القانون الوطني، فيقدّم مقترحات تكرّس الدّولة البوليسيّة أكثر ممّا يفعل الأوّل. وحين رجّع قائد الأكثريّة الدّيمقراطيّة في مجلس الشّيوخ صدى الشّكوك الأكثر اعتدالاً فقط، بخصوص تحرّكات بوش العسكريّة، تلقّى تأنيباً فوريّاً من نظيره لوت، قائد الأكثريّة

الجمهوريّة، بما معناه: «كيف يجرؤ على انتقاد الرّئيس في زمن حرب!» وقد اضطرّ كلاهما إلى الاستقالة منذ ذلك الوقت، لكن بسبب فضائح غير متعلّقة بهذا الحادث.

بالإضافة إلى ذلك، بالغت السّلطة التّنفيذيّة في المحافظة على سريّة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ووقائعها؛ كما أنّ الكونغرس لم يطلق أيّ تحقيقٍ جديّ خاصّ به. كذلك الإعلام لم يفعل. لا بل لم يحدث أيّ تحقيق عام أو كشفٍ لسبب إخفاق السّلاح الجوّي، أو الحرس انوطنيّ، في إرسال طائرة مقاتلة، على عجل، من أجل التّحقيق في الطّائرتين اللتين حادتا، بوضوح، عن خطّهما الجويّ. فمع أنّ ذلك هو إجراءٌ روتينيّ يوميّ، أُلغي، أو على الأقل لم يتمّ العمل به، خلال الدّقائق التّسعين الفاصلة بين تصادم إحدى الطّائرات بمبنى مركز التّجارة العالميّ الأوّل وأخرى بالبنتاغون ـ هذا إذا كان البنتاغون قد تضرّر بسبب طائرة فعلاً؛ وقد تمّ التّشكيك جدّياً في ذلك، نظراً إلى عدم الإدلاء بأيّ دليل علنيّ، يثبت أنّ البنتاغون قد تدمّر بفعل طائرة، لا صاروخٍ كما يزعم البعض. كما أنّ الحكومة لم تقم أيّ اعتبارٍ للتّحذيرات المتعدّدة التي تلقّتها وأهملتها، من الوكالات الاستخباراتيّة التّابعة لحلفائها في الباكستان، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، وإسرائيل. بعبارةٍ أخرى، كانت الظّروف نفسها التي يفترض أن تتطلّب كلّ هذه الاستجابات الدّاخليّة والخارجيّة، على يد إدارة بوش، قد أُحيطت بستارٍ من السريّة المفروضة ذاتياً.

يعتبر خرق الأحكام الدّستوريّة المتعلّقة بفصل السّلطات فاضحاً، بشكلٍ خاص، في ما يتعلّق بالصلاحيّات المقتصرة على سلطة الكونغرس التّشريعيّة، وبالحظر الدّستوريّ لأيّ تحرّكٍ عسكريّ في الشّؤون المدنيّة الدّاخليّة. كما يغفل بوش أيضاً عن البند الدّستوريّ الذي يسمح للكونغرس وحده بإعلان الحرب، ما يشكّل خرقاً لقانون سلطات الحرب الذي أقرّه الكونغرس عام ١٩٧٦ من أجل ضبط ذلك البند الدّستوريّ، بعد أن تمّ خرقه بشكلٍ فاضح أثناء حرب فييتنام. بالإضافة إلى ذلك، أبطلت إدارة بوش، فعليّاً، قانون «بوس كوميتاتوس» الصّادر عام ١٨٧٨ والذي يحظّر المشاركة العسكريّة في تطبيق القانون المدنيّ،

وهي تنتهك البند الدّستوريّ العام الذي يمنع التّدخل العسكري في الشّؤون الدّاخليّة. وعوضاً عن ذلك، جنّدت، بشكلٍ واضح، القوّات المسلّحة والحرس الوطني في المطارات الأميركيّة كلّها وأمكنةٍ أخرى، فيما يهتمّ البنتاغون بوضع الخطط لتدخّله في شؤونٍ داخليّة لا تنتهي. من البديهيّ القول إنّ الأسلحة الرّشاشة التي تضبط الوجود العسكريّ في مناطق الرّكاب، داخل الطّائرات، لا تضفي ولو ذرّةً بسيطة من الأمن، بل كلّ ما تفعله هو إرهاب الشّعب، كي يذعن إذعاناً أعمى لخرق حقوقه المدنيّة في هذا المكان وغيره من الأمكنة. فحتّى الحكومة نفسها كانت قد أعلنت، مراراً وتكراراً، أنّه من غير المرجّح أن يستنسخ أيّ اعتداءٍ إرهابيّ آخر على الولايات المتّحدة اعتداءَ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ بل يمكن أن يتّخذ أشكالاً مختلفة تماماً، قد لا يؤمّن هذا الوجود العسكريّ أيّ حمايةٍ ضدّها. بالفعل، ما كان هذا الوجود ليحول دون اعتداء ١١ أيلول/سبتمبر كذلك. من هنا، تفيد حجّة دخول البلاد في حالة حربٍ كتغطيةٍ للإرهاب الذي تمارسه الحكومة الأميركيّة على أراضيها وفي الخارج. وبالتّالي، يتمّ تزويد الدّولة بوسائل الدّفاع العسكريّة كما لم يحدث ذلك قبلاً، ولا حتّى أثناء الحروب.

يستمرّ البنتاغون في توسيع نطاق تحرّكاته في الشّؤون المدنيّة الأميركيّة، بشكلٍ أكبر من ذي قبل. وسعياً لتطبيق هذا الهدف، فقد قام كذلك بتأسيس مكتبٍ جديد لوكيل وزارة الدّفاع عن الأمن الوطنيّ، ما شكّل، حينذاك، قيادةً شماليّة لتنسيق الردّ العسكريّ على التّهديدات الدّاخليّة. وقد وظّف البنتاغون أيضاً وكيل وزارةٍ جديداً لشؤون الاستخبارات، ستيفين كامبون، الذي أعلن أنّ الوكالات الحاليّة ستتابع عملها، لكنّ وحدته ستضمن أنّها تفي بحاجات الاستخبارات وأولويّاتها، كما يحدّدها البنتاغون، في الدّاخل أيضاً.

السّلام الأميركي (باكس أميركانا)

يتوسّع البنتاغون أيضاً، متّخذاً مواقع وأدواراً في الخارج، لم تكن قابلة للتّصوّر مسبقاً. فثمة حوالى ١٣٠ قاعدة عسكريّة أميركيّة حول العالم اليوم، فضلاً عن عمليّات عسكريّة أميركيّة تجري حاليّاً في العراق، وأفغانستان، والقرن

الأفريقي، وكولومبيا، ويوغوسلافيا سابقاً، وكوريا الجنوبيّة، والفيليبين، والدّول السّوفياتيّة السّابقة مثل جورجيا. وتفيد آخر التّفاصيل، كما نشرتها صحيفة وول ستريت في ١٠ حزيران/تموز، عن خططٍ بزيادة القوّات الأميركيّة في جيبوتي، في منطقة القرن الأفريقيّ عبر البحر الأحمر، من اليمن، مع إنشاء «قواعد هجوميّة» نصف دائمة في الجزائر، والمغرب، وربّما تونس، فضلاً عن منشآتٍ أصغر في السّنغال، وغانا، ومالي، يمكن استعمالها للتدخّل في دول غرب إفريقيا الغنيّة بالنّفط، وخصوصاً نيجيريا. ويتمّ السّعي إلى إنشاء أو توسيع قواعد مماثلة ـ أو ما يسمّيه البعض الورقات الطّافية ـ في شمال أستراليا، وتايلاندا، وسنغافورة، والفيليبين، وكينيا، وجيورجيا، وأذربيدجان، وعبر آسيا الوسطى، وبولندا، ورومانيا، وبلغاريا، وقطر، حتّى فيتنام، والعراق. تعتبر الجمهوريّات الجديدة في آسيا الوسطى السّوفياتيّة سابقاً، والدّول السوفياتيّة التّابعة في أوروبا الشّرقيّة، بشكلٍ خاصّ، جاذباً قويّاً للوجود العسكريّ الأميركيّ. ومن شأن نظرةٍ خاطفة إلى الخريطة أن تظهر أنّ الولايات المتّحدة تحاول الإحاطة بالصّين، بانتظام. بالإضافة إلى ذلك، تهمّش مهامُّ البنتاغون العسكريّة المهامَّ الدّيبلوماسيّة الخاصّة بوزارة الخارجيّة، مع تمتّع أرفع مسؤول عسكريّ بموارد وتأثيراتٍ تفوق ما يتمتّع به السّفير الأميركيّ نفسه.

رغم ذلك، نقلت وكالة الأسوشياتد برس في شباط/فبراير أنّ «مسؤولين أميركيّين رفيعي المستوى قد أُرسلوا، في جوٍّ من الكتمان، في الأيّام الأخيرة، إلى عواصم دول مجلس الأمن الأساسيّة، حيث أخذوا ينبّهون القادة إلى ضرورة التّصويت إلى جانب الولايات المتّحدة حول مسألة العراق، أو المجازفة «بدفع ثمنٍ غالٍ». ومع أنّ هذا النّوع من الابتزاز اندرج ضمن إجراءات العمل الثّابتة في الإدارات الأميركيّة كلّها، إلا أنّ حكومة بوش قد رفعت هذا التّهديد والإجراء إلى مستوىً لم يسبق له مثيل قبلاً قطّ. فعلى غرار ما فعل جون فوستر دالس خلال الحرب الباردة، أعلن الرّئيس بوش، مشيراً إلى الحرب ضدّ الإرهاب، في خطابه المتعلّق بحالة الاتّحاد، أنّ «كلّ من لا يحارب في صفّنا هو ضدّنا ـ وسيدفع ثمناً غالياً».

في معرض زيارةٍ أخيرة قام بها نائب وزير الدّفاع، بول وولفويتز، إلى سنغافورة، حيث التقى رؤساء عسكريّين ووزراء دفاع من أرجاء شرق آسيا، بخصوص المخطّطات الأميركيّة هناك، أعلن وولفويتز: «يجري العمل في إلقاء نظرة جوهريّة على موقعنا العسكريّ عبر العالم، بما في ذلك داخل الولايات المتّحدة. نحن نواجه تهديداً يختلف اختلافاً جذريّاً عن أيّ تهديدٍ آخر واجهناه تاريخيّاً». لكن تذكّروا أنّ هذا هو وولفويتز نفسه الذي كان قد وضع خططه، وخطط مشروع القرن الأميركيّ الجديد، في مذكّراته عام ١٩٩٢، و١٩٩٧، و٢٠٠٠، من أجل مواجهة هذا «التّهديد المختلف».

قانون الغرب

أبطلت إدارة بوش أيضاً العمل بالقانون الدّوليّ، المطبّق منذ قرون. فشنّت حرباً غير قانونيّة، تحظّرها معاهداتٌ دوليّة عديدة، وميثاق الأمم المتّحدة نفسه. بالفعل، فهي تخوض الحروب من دون أن تعلن عنها حتّى، مع أنّ هتلر بحدّ ذاته كان يكلّف نفسه عناء ذلك. وقد خرقت القوى الأميركيّة المسلّحة اتّفاقيات جنيف عن عمدٍ، بارتكابها جرائم ضدّ الإنسانيّة، والإبادة الجماعيّة، واستعمالها أسلحة الدّمار الشّامل، كاليورانيوم المستنفد، والقنابل العنقوديّة، وقنابل «دايزي ـ كاتر» الخطيرة، وتدميرها منشآت مدنيّة تؤمّن الطّاقة والمياه والمرافق الصّحيّة، لا بل حتّى تعدّيها على مجاري المياه الدّوليّة الحياديّة، كما فعلت حين تعمّدت حظر مرور سفن الشّحن في الدّانوب.

أضعفت إدارة بوش آليّات الأمم المتّحدة وإجراءاتها تماماً (رغم أنّ الرّئيسين كلينتون وبوش الأب فعلا ذلك قبلاً أيضاً)، تلك الإجراءات التي وضعتها الولايات المتّحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالميّة الثّانية للحفاظ على السّلام. لا بل إنّ بوش تجرّأ، وبكلّ وقاحة، على اتّهام الأمم المتّحدة بالتّقصير في أداء واجبها، وبتشويه سمعتها، من خلال امتناعها عن الموافقة على حربه ضدّ العراق ـ في وقتٍ تنصّ فيه المهمّة الواضحة للأمم المتّحدة، وبالتّحديد لمجلس الأمن، على عدم خوض الحروب، لا بل على المحافظة على السّلام.

وقامت حكومته والصّحافة الخاضعة له بتضليل الشّعب، عبر إيهامه بأنّ قراراً صادراً عن مجلس الأمن في إمكانه أن يشرّع الحرب. لكنّ الواقع يفيد أنّ الحرب، كحرب والده ضدّ العراق عام ١٩٩١، ولو أُرفقت بقرارٍ صادر عن مجلس الأمن، فستظلّ تشكّل خرقاً واضحاً للموادّ ٢، و٢٧، و٤١، و٤٢، و٤٣، و٥٣، وغيرها من ميثاق الأمم المتّحدة. ويمكن إثبات هذا الإهمال التّام للأمم المتّحدة كمؤسّسة وأداة للسّلام من خلال امتناع دول حلف شمال الأطلسي (النّاتو) حتّى عن استشارة الأمم المتّحدة قبل شروعها في حربها ضدّ يوغوسلافيا، كما فعل الرّئيس كلينتون والنّاتو، فضلاً عن الرّئيس الحاليّ الذي شنّ حرباً على أفغانستان من دون أن يصدر عن حكومة هذه الأخيرة أدنى تحريض على ذلك، ومن ثمّ شنّ حرباً على العراق في خرقٍ واضح لآراء بقيّة الأعضاء في الأمم المتّحدة. بل على العكس؛ فكلّما قصفت القنابل الأميركيّة بلداً حتّى تسويته بالأرض، تعود فتطلب من الأمم المتّحدة لملمة الفضلات، أو بالمعنى الأوضح للكلمة، تشريع الاحتلال العسكريّ الأميركيّ للدّولة التي دمّرها للتوّ. وليس هذا وحسب، بل إنّ خرق القانون الدّوليّ يشكّل أيضاً خرقاً، بحكم الفعل، للقانون الوطنيّ، نظراً إلى أنّ تصديق مجلس الشّيوخ على معاهدةٍ دوليّة يحيلها قانوناً أميركيّاً أيضاً. فضلاً عن ذلك، تمّت التّضحية بالدّيمقراطيّة الدّاخليّة على حساب شنّ حربٍ عالميّة، كما فعل النّاتو حين شنّ حرباً على يوغوسلافيا، من دون أن تكلّف حكومةٌ واحدة من حكومات الدّول الأعضاء نفسها عناء طلب الإذن من البرلمان أو الكونغرس في بلادها.

باختصار، أبدلت الولايات المتّحدة القانون الدّوليّ الحاليّ بقانونٍ جديد في الغرب، يحذو حذو قانونها القديم المعروف بقانون الغرب. فحينذاك، أي في القرن التّاسع عشر، راجت عصابات الأمن الأهليّة التي تنفّذ الإعدام بلا محاكمات، وشكّلت جماعات خاصّة لتشنق من تشاء؛ أمّا اليوم، فإنّ الولايات المتّحدة تفرض هذا «القانون» الأمنيّ الأهليّ على بقيّة دول العالم، بالقوّة. وتماماً كما اشترت هذه الجماعات الأهليّة الشّريف والقاضي أو أكرهتهما بالإرهاب «لتشريع» نفسها، كذلك فعلت الولايات المتّحدة على أرض الواقع،

رغم أنّها بدت، في كلتا الحالتين، تتبع سيناريوهات أفلام الوسترن الخياليّة، المنتجة في استديوهاتٍ إيطاليّة.

الإعلام

ماذا عن السّلطة الرّابعة، أو الإعلام؟ في الواقع، إنّه النّاطق باسم الإدارة حصريّاً. لاحظوا سلوك الإعلاميّين في المؤتمرات الصّحفيّة، سواء في البيت الأبيض، أم وزارة الخارجيّة، أم البنتاغون. فكلّ أسئلتهم تنحصر في المسائل التّقنيّة، بخصوص تطبيق السياسات الحكوميّة التي يتمّ قبولها، هي نفسها، كسلطةٍ تامّة. لم يحدث مرّة أن طرح أيّ ممثّل إعلاميّ أيّ سؤالٍ يتحدّى أساس السياسة الرّسميّة، إن بطريقةٍ خجولة جدّاً. بالفعل، يعكس ما تصرّح به الصّحافة، وما تمتنع عن التّصريح به، سياسة الحكومة وبياناتها الصّحفيّة. لكن ليس هذا وحسب، بل إنّ اختيار الإعلام نفسه لما يشكّل مادّةً «لأخباره» هو مجرّد انعكاس لما صرّح به البيت الأبيض أو وزارة الخارجيّة «كأخبار» في ذلك الصّباح؛ ومن هنا، يعاد بثّه في نشرة السّادسة والنّصف مساءً، مثلاً، على شاشات (آي. بي. سي.)، و(إن. بي. سي.)، و(سي. بي. إس.)، و(سي. إن. إن.)، و(فوكس)، و(بي.بي. إس) التي يجدر بها أن تخجل من نفسها لتقديمها برنامج «نيوز آور» مع جيم ليهرير الذي لا يقلّ عمّا سبق سوءاً. ومهما بلغت الصّدمة التي يثيرها حدثٌ معيّن على صعيدٍ عالميّ، فلا داعي ليذكره الإعلام إذا كان لم يصدم المسؤولين. في المقابل، كلّ ما يصرّح البيت الأبيض أو وزارة الخارجيّة أنّه خبر، فهو خبرٌ.

أمّا مقالات الإعلاميّين في الصّحف، فأفضل بقليل. ففي مسحٍ أجراه راسل موخيير وروبرت ويسمان حول المقالات الافتتاحيّة في صحيفة واشنطن بوست، على مدى أربعة أشهر تقريباً، اكتشفا أنّ المقالات العموديّة الموالية للحرب تبلغ ضعف الرّافضة منها. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، وصل العدّ إلى ٢٤ مقالة موالية و١٠ رافضة، مع نشر صحيفة البوست نفسها تسع افتتاحيّات داعمة للحرب. تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الأمر يتعلّق بحربٍ حظيت بالقدر الأكبر من الرّفض الشّعبيّ. أمّا البرامج الحواريّة التّلفزيونيّة والإذاعيّة، فأكثر خضوعاً لهيمنة

المدافعين عن السياسة الحكوميّة. ومهما يكن من أمرٍ، فإنّ الإدارة الأميركيّة هي التي تعدّ، وتمزج، وتهيّئ، لا بل حتّى تبتكر الخبر بكلّ بساطة؛ كما ظهر أخيراً بخصوص أسلحة الدّمار الشّامل غير الموجودة التي كانت الحجّة المزعومة لشنّ الحرب على العراق.

موطن الشّجعان من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣

كان جورج أورويل ليعتبر توقّعاته المأساويّة، حول القائد «بيغ براذر» (Big Brother) في روايته «١٩٨٤»، أشبه بنسخةٍ ملطّفة عن رواية «مزرعة الحيوانات» (Animal Farm) إذا ما قصّها بلسان أليس في بلاد العجائب السّاحرة. كلّ هذا إذا قارنّا القائد في الرّواية ببوش عام ٢٠٠٣، وبواقع آشكروفت المرتكز على الإيمان بفكرتين متناقضتين في الوقت عينه، وعلى المصطلحات الجديدة حيث لا يعتبر الجميع متساوياً، سواء داخل الوطن أم خارجه. لكن رغم ذلك، فالحرب هي السلام ـ فعلاً ـ الرّئيس قال ذلك.

الفصل الثاني

مآثر أسرة بوش - المنقّحة عبر التّاريخ

بقلم ويليام باولز

مقدّمة

حين تتمكّن أسرةٌ، تخبّئ هذا العدد الوفير من الهياكل العظميّة في خزانتها المشتركة، من تقديم رئيسَين لإحدى أقوى الأمم في العالم، فلا بدّ من أن يتساءل كلّ واحدٍ فينا إن كان العالم قد جُنّ تماماً. لعلّه فعل. ولربّما يكون هذا الدّرسَ الذي يجب أن نتعلّمه من مآثر أسرة بوش: فبعيداً عن كونها استثناءً للقاعدة، تراها تشكّل القاعدة الفعليّة، نظراً إلى أنّ أفرادها هم من يصوغها، إضافة إلى الطّبقة و«العرق» اللذين يمثّلونهما. والأهمّ من ذلك كلّه هو الحقيقة القائلة بأنّ أسرة بوش ليست عضواً شاذّاً عن القاعدة، بل إنّها رمزٌ لطبيعة الإمبرياليّة الأميركيّة، وكيفيّة نشوئها.

عدد الشّخصيّات في هذه المسرحيّة هائل، والرّوابط واسعة ومعقّدة. لكن في الأساس، إذا تتبّع المرء نشأة أسرة بوش، فسيتتبّع نشأة الإمبراطوريّة الأميركيّة. ولا عجب حينذاك أن يدعم البعض النّظرية التي تربط قيام التّاريخ الأميركي بمؤامرة نُسجت في ما مضى، بالنّظر إلى الرّوابط والعلاقات كلّها. لكنّ الأمر لا يحتاج إلى مؤامرة لشرح القوّة الهائلة التي اكتسبتها حفنةٌ من الأسر، بل كلّ ما يتطلّبه الأمر هو مجرّد فهم لكيفيّة محافظة الطّبقة الحاكمة على سلطتها في الولايات المتّحدة. فإذا كان من حقيقةٍ جليّة واحدة، فهي أنّ قادة اليوم هم

أعضاء عصابات الأمس، وأحفاد النّبلاء السّارقين، عند نقطةٍ متحوّلة من تاريخ أميركا. ولعلّ أشدّ سخريات القدر وطأةً هي أنّ الثّروة التي بنت الشّركات المهيمنة في أميركا، اليوم، قد نتجت من تجارة الأفيون؛ وكما سنرى لاحقاً، فقد لعبت تجارة الأفيون دوراً أساسيّاً في إنشاء رابطٍ بين جدّ الرّئيس الأميركيّ الحاليّ والمؤسّسين الأثرياء والأقوياء للرّأسماليّة الأميركيّة ـ ولم تستمرّ هذه العلاقة حتّى أيّامنا هذه وحسب، لا بل إنّها امتدّت، بكلّ معنى الكلمة، نحو كلّ قطاعٍ من قطاعات الأعمال الأميركيّة.

من الصّور المنقّحة عبر التّاريخ: صورة بريسكوت بوش ـ المصرفيّ الأميركيّ التّابع للنّازيّين.

> في نيسان/أبريل ١٩٩٩، أعلن حاكم تكساس حينذاك، جورج دبليو بوش، عن افتتاح أسبوعٍ لإحياء ذكرى مجزرة إبادة اليهود. فقال: «أحثّ أهل تكساس على عدم نسيان وحشية مرتكبي المجزرة أبداً، والتّفكير في إنسانيّتنا ومسؤوليّتنا باحترام الشّعوب كافةً».

لعلّ القدرة على إعادة كتابة التّاريخ باستمرار هي أعظم «انتصارٍ» أحرزته الرّأسماليّة الحديثة، رغم أنّه من الأدقّ وصف ذلك «بتنقيح» للأحداث التي تسيء تصوير كيفيّة وصول الأمور إلى ما هي عليه. ولعلّ أعظم هذه «الانتصارات» هو ذاك الذي أحرزته أسرة بوش (رغم أنّه لا يقتصر، بأيّ شكلٍ من الأشكال، عليها)، وهي أسرة تمكّنت، بمساعدة إعلام خاضع للشّركات، من إخفاء ماضيها الشّائن عن نظرات الشّعب المتفحّصة، خلال القسم الأكبر من القرن العشرين وحتّى القرن الحادي والعشرين.

عام ١٨٢٣، أنشأ صامويل راسل شركة «راسل وشركائه» (Russel and Company) لتهريب الأفيون إلى الصّين. وكان رئيس عمليّات هذه الشّركة في كانتون هو وارن ديلانو الابن، جدّ فرانكلين د. روزفلت، وهي علاقة ستؤدّي دوراً مهمّاً في تشكيل ثروات أسرة بوش، وبالتّأكيد ثروات الشّركات الصّناعيّة الرّئيسة، مثل جنرال موتورز (General Motors)، وستاندارد أويل (Standard Oil)، وغيرها، بعد عقودٍ عدّة.

قام ابن عمّ صامويل راسل، ويليام هانتنغتون راسل، بتأسيس جمعيّةٍ لخرّيجي جامعة يال، عام ١٨٣٢، تحت اسم «الجمجمة والعظام» (S&B)، مع الإشارة إلى أنّ بريسكوت بوش، جدّ الرّئيس الحاليّ، قد انضمّ إليها عام ١٩١٧. ومن بين الأعضاء الآخرين، مؤسّسو الشّركات الرّئيسة حينذاك، بمن فيهم بيرسي روكفيلر (١٩٠٠) من شركة ستاندارد أويل؛ وأفريل هاريمان (١٩١٣) من شركة براون براذرز، هاريمان للصّناعة المصرفيّة (Brown Brothers, Harriman banking)؛ وفريدريك فايرهوسر (١٨٩٦)، من صناعة الورق؛ وثلاثة أجيال من آل كيلوغز؛ وألفرد فاندربلت (١٨٩٩) ـ في ما يشكّل لائحة فعليّة بأعظم مشاهير شركات أميركا. ومن الشّركات الأخرى التي تتمتّع بعلاقاتٍ مهمّة، أو التي ارتاد مؤسّسوها أو مدراؤها جامعة يال وانتموا إلى جمعيّة خرّيجيها، نذكر مؤسّس شركة «دريسر إنداستريز» (Dresser Industries) وهي الآن جزء من إمبراطوريّة هاليبورتون)، ومصرف نيويورك للائتمان (Trust Bank of New York)، ومصرف الضّمان (Guarantee Bank). ومن بقيّة الأعضاء في جمعيّة «الجمجمة والعظام» على امتداد القرن الماضي وأكثر، نذكر أيضاً أهمّ الأفراد الذين ساعدوا في صياغة السياسة الأميركيّة الدّاخليّة والخارجيّة للقرن العشرين بأكمله: ماك جورج، وهوليستر، وويليام باندي (المسؤولين على التّوالي عن مشروع مانهاتن، ووكالة الاستخبارات المركزيّة، وحرب فييتنام)؛ وأرشيبالد كوليدج، ابن مؤسّس شركة الفواكه المتّحدة (United Fruit Company) والمشارك في تأسيس مجلس العلاقات الخارجيّة؛ وهنري ستيمسون، وزير خارجيّة هوفر ووزير الحربيّة لاحقاً في عهدي الرّئيسين روزفلت وترومان؛ ودين أشيسون، المهندس الرّئيس لمبدأ الحرب الباردة- واللائحة تطول. لكن، في إطار أسرة بوش، ومنذ بدايات رأسماليّة الشّركات الحديثة، تمّ إرساء روابط ماليّة وسياسيّة بين الشّركات الأميركيّة والألمانيّة التي ستلعب دوراً أساسيّاً في تطوير العلاقات الدّوليّة لما تبقى من القرن العشرين[١].

في غضون ذلك الوقت في يال، كان بريسكوت بوش يوطّد صداقاتٍ متينة

(١) Kris Milligan (ed.), *Fleshing out Skull & Bones* (n.p.Trineday, 2003).

مع أشخاصٍ عدّة مهمّين، مثل صامويل براير، مالك شركة ريمنغتون للأسلحة (Remington Arms)، وأفريل هاريمان، ابن بارون السّكك الحديديّة أ.ه. هاريمان الذي منح أفريل شركة استثمار، هي شركة و.أ. هاريمان وشركاؤه (W. A. Harriman and Company). كما وظّف أ.ه. هاريمان جورج هربرت ووكر، حما بريسكوت بوش العتيد، (وقد سُمّي جورج بوش الأب تيمّناً به) لمهمّة إدارة الشّركة. فأدار هذا عجلة سلسلةٍ من الأحداث التي قُدّر لها أن تستمرّ على مدى السّنوات التّسعين المقبلة.

بحلول العام ١٩٢٢، كانت «هاريمان وشركاؤه» جاهزة للتّوسّع. فأسّست فرعاً لها في برلين، حيث التقى هربرت ووكر فريتز تايسن، نجل أوغست تايسن، مالك شركة «تايسن وشركائه»، والمزوّد الأساسيّ للأسلحة إلى آليّة الحرب الألمانيّة. بعد تسوية ما بعد الحرب التي شلّت أعمالاً عديدة، وقع تايسن في مشكلةٍ مالية كبيرة. ولمّا كان في استطاعته توقّع مسار الأحداث المقبلة، فقد اتّخذ إجراءاتٍ لحماية ثروة العائلة من خلال إنشاء مصرف التّجارة والشّحن (Bank voor Handel en Scheepvaart) في روتردام؛ وقد كان لهذا المصرف لاحقاً دور مهم، إبّان الحرب العالميّة الثّانية وبعدها، في حماية ثروات أسرة تايسن ـ بمساعدةٍ من أسرة بوش.

ينبغي الإشارة إلى أنّ الرّأسماليّة الألمانيّة كانت، خلال هذه الفترة، «على شفير الهاوية»، مع تعرّض الدّولة الألمانيّة لخطر ثورةٍ اشتراكيّة محتملة. وفي نهاية الحرب، أفلست الدّولة فعليّاً، وتفشّت البطالة، وانتشرت الثّورات العمّالية في برلين ومدنٍ أخرى، لكنّها جوبهت بقمعٍ وحشيّ على يد «بطل» الحرب العالميّة الأولى، الجنرال إريش لودندورف. ولا شكّ في أنّ آل تايسن، وغيرهم من كبار الرّأسماليّين شعروا نحوه بعرفانٍ أبديّ بالجميل. فمن خلال لودندورف، التقى آل تايسن أدولف هتلر الذي كان، وفقاً للودندورف، «الرّجل الوحيد الذي يتحلّى بفهمٍ سياسيّ». في نهاية الأمر، التقى فريتز تايسن هتلر، قبل أن يقوم آل تايسن، إلى جانب غيرهم من كبار الصّناعيّين، بتمويل الحزب النّازي النّاشئ، مع برنامجه المضادّ للنّقابات وللشّيوعيّة. غير أنّ فشل الانقلاب الذي نظّمه

الحزب، عام ١٩٢٣، أدّى إلى سجن هتلر و«سقوطه مؤقّتاً من عليائه»، مع رأس مال ألماني كبير.

أثناء ذلك، أدّى الاجتماع بين أفريل هاريمان وفريتز تايسن إلى إنشاء عمليّة مصرفيّة أميركيّة، يشترك في امتلاكها كلّ من «هاريمان وشركائه» وأسرة تايسن. وقد ظهرت شركة الصّيرفة الاتّحادية (Union Banking Company) عام ١٩٢٤ لتعزّز العلاقة الاقتصاديّة ـ والسياسيّة لاحقاً ـ بين ألمانيا ورأس المال الأميركي. كانت هذه الشّركة كائنة في المبنى نفسه الذي تقع فيه شركة «هاريمان وشركائه»، على عنوان ٣٩ برودواي، مدينة نيويورك. ولسوف تصبح الرّابط المحوريّ الذي قاد العلاقة بين أسرة بوش والحزب النّازي. كما أصبحت «نموذجاً» للعلاقة التي ستنشأ في الثّلاثينيّات بين الأعمال الكبرى الخاضعة للسّلطة النّازية، وقادة الشّركات الأميركيّة الكبرى الموالين للفاشيّة (والمعادين للسّامية) بالدّرجة الأولى.

بحلول منتصف العشرينيّات إلى أواخرها، ومع انحسار تهديد أيّ ثورةٍ اشتراكيّة، وبداية استعادة الاقتصاد لسابق عهده، تمكّن المستثمرون من انتزاع حصصٍ كبيرة من الغنيمة، بما فيها شركات الأعمال الأميركيّة. وقد استطاع هربرت ووكر وأفريل هاريمان أن يقطفا ثماراً وافرة من هذه العمليّة، ولا سيّما أنّها قد ولّدت حوالي خمسين مليون دولار لمستثمريها. عام ١٩٢٦، دمجت شركة تايسن قواها مع أسرةٍ صناعيّة ضخمةٍ أخرى، هي آل فليك، فشكّلتا معاً المصانع الفولاذيّة المتّحدة (USW). وقد امتلكت إمبراطوريّة فليك الصّناعيّة الفحم الحجريّ ومصانع الفولاذ في بولندا أيضاً. ومن خلال العلاقة مع شركة الصّيرفة الاتّحادية، تمكّن اتّحاد المصانع الفولاذيّة المتّحدة من ضمّ هربرت ووكر إلى مجلس الإدارة كي يدير الشّركة الجديدة، وهو أحضر بدوره بريسكوت بوش للإشراف على عمليّات تايسن/فليك في بولندا (شركة الفولاذ السّيليزي المدمجة، وشركة الفولاذ والفحم الحجري من سيليزيا العليا). فكانت هاتان الشّركتان تملكان، في ما بينهما، شحنة الإنتاج البولندي من الفولاذ والفحم الحجريّ التي ستؤدي دوراً حاسماً في إدارة الآليّة العسكريّة النّازيّة، كما في

تحريك سوق عمل العبيد، على امتداد معسكر الاعتقال في أوشفيتز الكائن بالقرب من مصانع شركة الصّيرفة الاتّحادية وشركة المصانع الفولاذيّة المتّحدة(٢).

عام ١٩٢٨، ولمّا كان الحزب النّازيّ مفلساً وفي حاجةٍ ماسّة إلى التّمويل، فقد قارب فريتز تايسن من جديد طلباً للدّعم. فما كان من هذا الأخير إلا أن منحه الدّعم اللازم من خلال مصرف التّجارة والشّحن؛ وهو مبلغٌ يُقدّر بمليونَي دولار وفق أسعار اليوم، ويكفي في أي حال لتمويل شراء مركز قيادة هتلر الجديد، وإصلاحه، ونعني بذلك قصر بارلو في ميونيخ.

غير أنّ انهيار وول ستريت عام ١٩٢٩ ألحق ضرراً بالغاً بأعمال هاريمان للصّيرفة، ما دفع هذه الشّركة إلى الاندماج مع مصرف براون/ شيبلي البريطاني عام ١٩٣٠، ليحمل النّاتج بالتّالي اسم الإخوة براون/ شيبلي. فأسّس هاريمان وبريسكوت بوش عملاً جديداً، هو شركة هاريمان ١٥. ومن خلال هذه الشّركة المهيمنة الجديدة، تمكّن بريسكوت بوش من امتلاك أرصدة في شركة مصانع الفولاذ المتّحدة التي كانت تملك أسهماً في شركة الفولاذ السّيليزي المدمجة، مع بسط فريدريك فليك سيطرته على الثّلثين، وامتلاك شركة هاريمان ١٥ لبقيّة الأسهم.

استمرّت الرّوابط المهنيّة/ السياسيّة التي أُرسيت خلال ذلك الوقت إلى ما بعد الحرب العالميّة الثّانية؛ فلم تنحسر العلاقةَ بين شركة الصّيرفة الاتّحادية والمصانع الفولاذيّة المتّحدة فحسب، بل ضمّت أيضاً «المسيطرين» على رأس المال الأميركي أيضاً، ومنهم: ستاندارد أويل، وجنرال موتورز، وشركة فورد موتور (Ford Motor Company)، وآي.بي.إم (IBM)، وآلكوا (Alcoa)، ودوبون (DuPont)، وآي.تي.تي (ITT). وكانت جميعها شركات تتمتّع بعلاقاتٍ اقتصاديّة وسياسيّة مع رأس المال الألماني، بما في ذلك شراء المعامل الصناعيّة للسّيطرة عليها، لا في ألمانيا وحدها، بل في ما بات يعرف بأوروبا المحتلّة أيضاً. بالفعل، كان آخر ما تسعى إليه الرّأسماليّة الأميركيّة هو «تدخّل الحرب في مجريات الأعمال»، وهذا مبدأ ما زال مستمرّاً حتّى أيّامنا هذه.

---

(٢) Kris Milligan (ed.), *Fleshing out Skull & Bones* (n.p.Trineday, 2003).

لعلّ العلاقة التي تبرع في تصوير الرّوابط بين الولايات المتّحدة ورأس المال الألماني، والدّور السريّ الذي أدّته أسرة بوش، هي تلك التي تجمع شركة الفولاذ السّيليزي المدمجة، وشركة الفولاذ والفحم الحجري من سيليزيا العليا، وإنشاء معسكر الاعتقال في أوشفيتز، بالقرب من مصانع الفحم الحجريّ. تجدر الإشارة إلى أنّ ذلك لم يحدث من قبيل الصّدفة، ولا سيّما في ظلّ الاستفادة التي كانت تتم من أعمال الرّقيق بشكلٍ دائم.

إثر استيلاء هتلر على أوروبا، بيعت شركة الفولاذ السّيليزي المدمجة، برمّتها، إلى شركة الصّيرفة الاتّحاديّة، وأصبحت تُسمّى الشركة الأميركيّة السّيليزيّة، بإدارة بريسكوت بوش. أمّا مصانعها، فواصلت تزويد آلية الحرب النّازية بما تحتاج إليه. لم تتّخذ الحكومة الأميركيّة أيّ تحرّك ضدّ شركة الصّيرفة الاتّحاديّة إلا بحلول العام ١٩٤٢. رغم ذلك، لم يتعرّض بريسكوت بوش للملاحقة القضائيّة بتهمة «التّعامل مع العدوّ»، ولو لمرّة واحدة:

> في ٢٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٢، صادر القيّم الأميركي على ملكيات الأجانب، بموجب قانون التّعامل مع العدوّ، حصص شركة الصّيرفة الاتّحاديّة التي كان بريسكوت بوش مديرها ومساهماً فيها. أمّا المساهم الأكبر، فكان أ. رولاند هاريمان. (كما كان بوش الشريك الإداريّ لشركة براون براذرز هاريمان، وهي شركة استثمار رائدة في وول ستريت.)
>
> من الشّركات المموَّلة، نذكر الشّركة السيليزيّة ـ الأميركيّة التي أدارها أيضاً بريسكوت بوش، إلى جانب حميه جورج هربرت ووكر الذي منح «جورج دوب ـ ا ـ يا» اسمه. كانت الشّركة أساسيّة في تزويد الصّناعات الحربيّة الألمانيّة بالفحم الحجريّ. لكن استولت عليها بدورها جبهةٌ ألمانيّة في ١٧ تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٤٢. أمّا الشّركة الأكبر التي ساعدتها شركة الصّيرفة الاتّحادية التّابعة لبوش، فكانت الاتّحاد الاحتكاريّ الألمانيّ للفولاذ، المسؤول عن كميّة

تراوح بين الثلث والنّصف من الحديد والمتفجّرات الألمانيّة(٣).

تجدر الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ ارتباط بوش/هاريمان/النّازية لم يكن، في أي حال من الأحوال، استثنائياً؛ فالأمر نفسه انطبق على كبرى الشّركات الأميركيّة خلال تلك الفترة، ومنها نستقي هذه الأمثلة النّموذجيّة:

بعد اندلاع الحرب في أوروبا بوقتٍ قليل، أرسلت شركة ستاندارد أويل (التي أصبحت إكسون اليوم) نائب رئيسها فرانك هوارد، للقاء فريتز راينجر، وهو ممثّل عن آي. جاي. فاربن، في لاهاي يوم **٢٢** أيلول/سبتمبر **١٩٣٩**. فتوصّل الرّجلان إلى اتّفاقٍ يعرف بمذكّرة لاهاي، يحدّد أنّهما سيستمرّان في العمل معاً «سواء دخلت الولايات المتّحدة الحرب أم لا»(٤).

وما ثبت بالنّسبة إلى ستاندراد أويل، ثبت كذلك بالنّسبة إلى شركة فورد موتور:

طمأن هيرمان غورينغ كارل كروش، أحد مدراء شركة متفرّعة عن فورد الألمانيّة، (المرتبط بآي.جاي فاربن أيضاً) قائلاً: «سأحرص على عدم دمج شركة فورد الألمانيّة بشركة هيرمان غورينغ... وهكذا، ننجح في المحافظة على سير أعمال فورد بمعزل عن قبضة حكومتنا [الألمانيّة]»(٥).

كما طمأن غورينغ رئيس جنرال موتورز، ويليام كنودسن، عام **١٩٣٣**، إلى أنّه: «لن يحدث ضمٌّ ألمانيّ لعمليّات جنرال موتورز في ألمانيا»(٦). بحلول منتصف الثّلاثينيّات، التزمت جنرال موتورز بإنتاجٍ كامل من الشّاحنات، والسيّارات المصفّحة، والدّبابات، في ألمانيا النّازية.

---

(٣) Richard N. Draheim, *The Bush Nazi Connection (The Draheim Report)* (Texas: Dallas Libertarian Post, 2000).

(٤) John Spritzler, *The People as Enemy* (Montreal: Black Rose Books, 2003), pp. 89-90.

(٥) المرجع نفسه، صفحة ٩٢.

(٦) المرجع نفسه، صفحة ٩٦. لم يكتفِ وليام كنادسن بتأييد محاولة استرضاء هتلر، لا بل إنّ نائب رئيس جنرال موتورز، غرايم ك. هاورد، مدح هتلر، ودافع، ودعا إلى استرضاء النّازيّين في كتابه: أميركا والنّظام العالمي الجديد (New York: Scribner, 1940).

«حلّت» الدّبابات والقنابل النّازية هذا النّزاع في أيلول ١٩٣٩، عبر اجتياح بولندا، في بداية الحرب العالميّة الثّانية. كان الجيش الألماني قد تزوّد بمعدّات من فليك، وهاريمان، ووكر، وبوش، مع معدّات مسروقة أساساً من بولندا(٧).

(٧) يمكن الاطّلاع على وثائق موسّعة تثبت ارتباطات بريسكوت بوش بالنّازية في هذا المرجع: Webster G. Tarpley and Anton Chaitkin, George Bush: *The Unauthorized Biography*.

ومعظمها موجودٌ في: Milligan, *Fleshing out Skull & Bones*. Office of Alien Property Custodian, Vesting Order No. 248. وقد وقّع على القرار ليو ت. كراولي، القيّم على ملكيّات الغرباء، ونُفّذ في ٢٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٢؛ كما ورد في هذا المرجع: F.R. Doc. 42-11568; Filed, November 6, 1942, 11:31 a.m.; 7 Fed. Reg. 9097 (November 7, 1942). See also *the New York City Directory of Directors* (available at the Library of Congress).

تذكر المجلّدات في الثّلاثينيّات والأربعينيّات بريسكوت بوش كمدير لشركة الصّيرفة الاتّحاديّة من ١٩٣٤ إلى ١٩٤٣. Alien Property Custodian Vesting Order No. 259: Seamless Steel Equipment Corporation; Vesting Order No. 261: Holland-American Trading Corp. Alien Property Custodian Vesting Order No. 370: Silesian-American Corp.

في ١٦ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٤، نشرت صحيفة نيويورك تايمز، في الصّفحة ٢٥، مقالاً بخمس فقرات عن أعمال قطاع الصّيرفة في ولاية نيويورك. وحدها الجملة الأخيرة أشارت إلى المصرف النّازي، كما يلي: «تلقّت شركة الصّيرفة الاتّحاديّة، القائمة في ٣٩ برودواي، نيويورك، الإذن بتغيير مقرّ عملها الرّئيس إلى ١٢٠ برودواي». Fritz Thyssen, I Paid Hitler (1941; reprinted Port Washington, NY: Kennikat Press, 1972), p. 133. يقول تايسن إنّ مساهماته بدأت بمائة ألف مارك، منحها في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٢٣، عندما حاول هتلر الانقلاب على الحكومة الدّستوريّة.

Confidential memorandum from US embassy, Berlin, to the US Secretary of State, April 20, 1932, *on microfilm in Confidential Reports of U.S. State Dept., 1930s, Germany*, at major US libraries. October 5, 1942, Memorandum to the Executive Committee of the Office of Alien Property Custodian, stamped CONFIDENTIAL, from the Division of Investigation and Research, Homer Jones, Chief. Now declassified in United States National Archives, Suitland, Maryland annex.

انظر: Record Group 131, Alien Property Custodian, investigative reports, in file box relating to Vesting Order No. 248. *Elimination of German Resources for War:* Hearings before a Subcommittee of the Committee on Military Affairs, United States Senate, Seventy-Ninth Congress; Part 5, Testimony of [the United States] Treasury Department, July 2, 1945. p. 507: Table of *Vereinigte Stahlwerke* output, figures are a percentage of the German total as of 1938; Thyssen organization, including Union Banking Corporation, pp. 727-31.

انظر أيضاً: Interrogation of Fritz Thyssen, EF/Me/1 of September 4, 1945 in US Control Council records, Photostat on p. 167 in Anthony Sutton, *An Introduction to The Order* (Billings , Mt: Liberty House Press, 1986), *Nazi Conspiracy and Aggression- Supplement B*, by the Office of United States Chief of Counsel for Prosecution of Axis Criminality, United States Government Printing Office (Washington, 1948), pp. 1597, 1686.

انظر أيضاً: William L. Shirer, *The Rise and Fall of the Third Reich* (New York: Simon and Schuster, 1960), p. 144. *Nazi Conspiracy and Aggression-* Supplement B, p. 1688.

تمّ تنظيم تدابير مماثلة بين شركات آي.تي.تي (ITT)، ودوبون (DuPont)، وآي.بي.إم (IBM)، وألكوا (Alcoa)، وفروعها الألمانيّة التي استمرّت في صناعة المنتوجات والموادّ الأساسيّة لآليّة الحرب الألمانيّة. في بعض الحالات، تواصل تأمين الموادّ الخطيرة على امتداد الحرب، بما في ذلك زيوت محرّكات الطّائرات الاستراتيجيّة إلى اليابانيّين، والألمنيوم إلى الألمان. غير أنّ أيّاً من قادة هذه الشّركات الأميركيّة الضّخمة لم يتعرّض للملاحقة القضائيّة، بسبب الدّور الذي لعبوه في تأجيج الجهود الألمانيّة واليابانيّة أثناء الحرب. وقد أدلى جون لوفتس، النّائب العام السّابق لجرائم الحرب النّازيّة في وزارة العدل الأميركيّة، برأيه حول بريسكوت بوش وعلاقته بالنّازيّين:

> من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٩، بدأ، في المنطقة الأميركيّة من ألمانيا المحتلّة، أحد أطول الاستجوابات وأكثرها تفاهةً، كما ظهر اليوم، مع مشتبه به في ارتكاب جرائم حرب نازية... [إنّه استجواب] قطب الفولاذ، الملياردير فريتز تايسن ـ الرّجل الذي غذّى اتّحاد شركاته المنتجة للفولاذ آلية الحرب النّازية القاسية.

كانوا يحاولون اكتشاف ماذا حدث لمليارات تايسن، لكن من دون جدوى. لماذا؟

> ما لم يفهمه محقّقو الحلفاء قطّ هو أنّهم لم يطرحوا السّؤال المناسب على تايسن. فلم يكن تايسن يحتاج إلى حساباتٍ مصرفيّة خارجيّة لأنّ أسرته كانت تملك، سرّاً، سلسلةً كاملة من المصارف. لذا لم يضطرّ إلى تحويل أصوله النّازية في نهاية الحرب العالميّة الثّانية، بل كلّ ما فعله هو تحويل ملكية الوثائق ـ من أرصدة وسندات وصكوك وودائع ـ من مصرفه في برلين، عبر مصرفه في هولندا، إلى صديقيه الأميركيّين في مدينة نيويورك، بريسكوت بوش وهربرت ووكر. إذاً شريكا تايسن في الجريمة هما والد رئيس الولايات المتّحدة العتيد، وحموه.

صحيحٌ أنّ المستجوبين البريطانيّين والأميركيّين قد استخفّوا ربّما

بتايسن، إلا أنّهم علموا رغم ذلك بأنّه يكذب عليهم. وقد تركّزت شكوكهم على مصرفٍ هولنديّ معيّن، هو مصرف الشّحن والتّجارة في روتردام.

لو أنّ المحقّقين أدركوا أنّ رئيس الاستخبارات الأميركيّة في ألمانيا ما بعد الحرب، آلان دالس، كان أيضاً محامي مصرف روتردام، لكانوا طرحوا أسئلةً مثيرةً للاهتمام. كما أنّهم لم يعرفوا أنّ تايسن كان زبون دالس أيضاً، ولا أدركوا أنّ زبوناً آخر من زبائن دالس، البارون كيرت فون شرودر، كان الوصيّ النّازيّ على شركات تايسن التي أصبح الهولنديّون يدّعون امتلاكها. من هذا المنطلق، كان مصرف روتردام يقع في قلب مخطّطات دالس السريّة، وهو معروفٌ بكتمانه الحريص لأسراره...

تشكّل المبالغ الهائلة المودعة في شركة الصّيرفة الاتّحادية، قبل عام ١٩٤٢، الدّليل القاطع على أنّ بريسكوت بوش تعمّد غسل الأموال لصالح النّازيّين. تذكّروا أنّ سجلّات شركة الصّيرفة الاتّحادية وحساباتها قد جمّدهما القيّم الأميركي على ملكيات الأجانب، عام ١٩٤٢، ولم يردّهما إلى أسرة بوش حتّى عام ١٩٥١. عند ذلك الوقت تمّ رفع الحظر عن حصص شركة الصّيرفة الاتّحادية التي بلغت قيمتها، بالأرصدة والسّندات، مئات الملايين من الدّولارات، قبل أن يُباشر بتوزيعها. فهل كانت أسرة بوش تعتقد حقّاً أنّ هذه المبالغ الهائلة تصدر عن شركاتٍ هولنديّة؟ في استطاعة المرء أن يبيع بصيلات الخزامى والأحذية الخشبيّة لقرون من دون أن ينجح في تأمين هذه المبالغ. فثروةٌ بهذا الحجم لا يمكن أن تصدر إلا عن الأرباح التي جناها تايسن من إعادة تسليح الرّايخ الثّالث، ثمّ أخفاها، أوّلاً عن المدقّقين النّازيّين في حسابات الضّرائب، ثمّ عن الحلفاء[٨].

---

(٨) المرجع (٧) نفسه (انظر ص. ٦٥).

بلغ مقدار المبلغ الذي جناه تايسن من أرباح غسل الثّروات النّازية ١,٥ مليون دولار. فتمّ تسليمه إلى أسرة بريسكوت بوش، في خطوةٍ تهدف إلى إشراك أفرادها جدّياً في العمل(٩). لكنّ الأهمّ من ذلك كلّه هو المعارف والارتباطات السياسية والاقتصادية التي ورثتها الأسرة عن بريسكوت، بشكلٍ مكّنها من التطوّر كسلالةٍ حاكمة حقيقيّة، قائمة على النّفط ومعارفها من الشّرق الأوسط/إيران، و«الجماعة الاستخباراتيّة» التي تعود جذورها إلى حرب فيتنام. وقد توسّعت دائرة هذه المعارف حتّى شملت العمليّات المخالفة للقانون التي قادتها وكالة الاستخبارات المركزيّة، كتهريب الهيروويين من «المثلّث الذّهبي»، عبر عمليّات «السّلاح مقابل المخدّرات» التي استحوذت على جوهر عمليّات إيران/كونترا، وسياسة «الحرب المنخفضة الحدّة» التي قادتها أميركا بصورةٍ غير شرعيّة، للإطاحة بحكومة ساندينيستا في نيكاراغوا.

يقدّم لنا تاريخ أسرة بوش مثالاً عن ميزةٍ عميقةٍ جدّاً من مميّزات طبيعة الرّأسماليّة ـ ونعني بذلك طابعها الانتهازيّ المستتر خلف قناع الوطنيّة، والدّيمقراطيّة، أو أيّ شعارٍ آخر يناسب الوضع. وقد انعكست ارتباطات بريسكوت بوش بالفاشيّة الألمانيّة، في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية، من جهة عبر الحكومات الأميركيّة المتوالية، وعلاقاتها بالأنظمة الدّيكتاتوريّة التي ساهمت الحكومة الأميركيّة، في تسليمها زمام السّلطة؛ ومن جهةٍ أخرى، من خلال التّصريحات العامة حول طبيعة هذه الأنظمة الدّيكتاتوريّة، وهي تستند غالباً إلى مفهوم «الحرب ضدّ الشيوعيّة» كمبرّرٍ لها. كانت هذه العلاقات ترجّع، في طيّاتها، صدى معيارٍ مزدوج، سواء تعلّق الأمر بشاه إيران، أم بأنظمةٍ ديكتاتوريّة لا تعدّ ولا تحصى في وسط أميركا وجنوبها، وإفريقيا، والشّرق الأوسط والأقصى. وقد جسّد هذه العلاقة كلّ من جورج بوش الأب، نجل بريسكوت بوش، وجورج دبليو بوش من بعده. فالأوّل كان رئيس وكالة الاستخبارات المركزيّة، فيما ارتبط الآخر بعلاقاتٍ وطيدة مع الوكالة. في ظلّ وصايتهما، انخرطت وكالة الاستخبارات المركزيّة في عمليّات الإطاحة

(٩) Milligan, *Fleshing out Skull & Bones*, pp. 276-9.

بالحكومات المعادية للمصالح الأميركيّة، في رأيها، وفي تأييد المصالح الاستراتيجيّة الأميركيّة. من هذا المنطلق، شكّلت وكالة الاستخبارات المركزيّة، وغيرها من الهيئات في الدّولة الأميركيّة، علاقاتٍ مع أركان الجريمة المنظّمة، شملت غسل الأموال، والاغتيالات، وعمليّات التهريب الدوليّة التي لا يتّسع لها هذا البحث.

فترة ما بعد الحرب

تمكّن بريسكوت بوش، بفضل ثروته المرتكزة على النّازية، من إعداد جورج بوش الأب لخوض مجال العمل ـ أي الأعمال النّفطية طبعاً. فاستطاع جورج الأب السّير على نهج أبيه نفسه من خلال هذه العلاقات في تكساس وأوكلاهوما. ومن جديد، دارت شبكة العلاقات والصّلات، المطوَّرة على مرور العقود المنصرمة، بكلّ نشاطٍ. ومن أفرادها، نذكر راي كرايفيس الذي لم يكد يصل إلى تكساس، عام ١٩٢٥، حتّى استطاع جمع ثروةٍ من النّفط. كما أشرف كرايفيس على ثروة أسرة كينيدي (المجنية من أعمال التّهريب). فما كان من بريسكوت إلا أن دبّر وظيفةً لجورج الأب في هذا المضمار. ثمّ عمد، كإجراءٍ احتياطيّ، إلى الطّلب من أحد معارفه الآخرين تدبير أمر ابنه، ونعني بذلك الشّخص هنري نيل مالون، رئيس شركة «دريسر إندستريز» (التي يملكها اليوم هاليبورتون) ورئيس مجلس إدارتها؛ وهي شركة مصنّعة لمعدّات حفر آبار النّفط. كان سليمان ر. دريسر من أنشأ شركة «دريسر» عام ١٩٠٥، غير أنّ منشأة «و.أ. هاريمان وشركائه» ما لبثت أن ابتاعتها وأعادت تنظيمها بين عامي ١٩٢٨ و١٩٢٩. رغم ذلك، رفض جورج بوش الأب «عرض» كرايفيس، وقرّر العمل لحساب «دريسر» في كليفلاند، أوهايو.

خلال عمل جورج الأب مع «دريسر»، التقى جون أوفرباي، أو من يُسمّى «برجل الأراضي»، وهو شخصٌ يحدّد موقع آبار النّفط المحتملة، فيسعى إلى استئجار قطعة الأرض هذه بثمنٍ زهيد، ثمّ يبيع عقد الإيجار إلى شركة نفط، مقابل أجرٍ معيّن، أو عائداتٍ يتمّ الاتّفاق عليها في حال اكتشاف نفط. فأسّس

بوش الأب وأوفرباي معاً شركة بوش ـ أوفرباي، وبفضل صلات بوش ومعارفه، بدأ المال يتدفّق إلى جعبتهما. بحلول العام ١٩٥٣، كان قد تمّ استثمار حوالى مليوني دولّار (يفد الجزء الأكبر منها من معارف بوش البريطانيّين، بما في ذلك خمسمائة ألف دولار من مدير مصرف إنكلترا حينذاك[١٠])، ثمّ غيّرت الشّركة اسمها إلى شركة زاباتا للنّفط. ومع أنّ الشّركة لم تحقّق ثرواتٍ طائلة قطّ، لا بل بلّغت عن خسارتها في بعض السّنوات، إلا أنّ قيمة أسهم بوش ارتفعت. عام ١٩٥٤، ومن خلال اعتماد بريسكوت بوش مجدّداً على معارفه، بصفته سيناتوراً أميركيّاً، أسّس مع شركائه فرعاً خارجيّاً لزاباتا، للاستفادة من حقوق المواد المعدنيّة الخارجيّة المتاحة حديثاً. ومع أنّ زاباتا لم تهتمّ مرّة بمسألة جمع المال، إلا أنّ بوش استطاع التّفاوض على تأجيل دفع الدّيون، وجمع المزيد من التّسليفات. تفيد التّكهنات أنّ زاباتا استخدمت «كتغطيةٍ» لعمليّات الاستخبارات المركزيّة؛ وأنّها، بالنّظر إلى موقع عمليّاتها الجغرافيّ (خليج المكسيك، ومعارفها في كوبا)، وتحقيقها ربحاً بسيطاً أو معدوماً تماماً، كانت تستطيع تأمين الملايين من الدّولارات لاستثمارها في عمليّاتها.

بوش الابن وبوش الأب ـ سنوات وكالة الاستخبارات المركزيّة

تشكّلت إدارة بوش الحاليّة كذروةٍ لعمليّةٍ تعود أصولها إلى فترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية، ونشوء الحرب الباردة. وهي تمثّل الأهميّة المركزيّة للنّفط، والمنشآت الصّناعية العسكريّة المرتبطة به التي تعود جذورها، كما سبق وأن ذكرنا، إلى المحور الصّناعيّ الأميركيّ الألمانيّ الذي تشكّل خلال السّنوات الأولى من القرن العشرين. من هنا، ليس من قبيل المصادفة أن عُيّن جورج بوش الأب مديراً لوكالة الاستخبارات المركزيّة في عهد حكومة ريغان، نظراً إلى أنّه قد جرّ معه سلسلةً واسعة من المعارف التي جعلته عنصراً لا غنى عنه في مضمار سياسة ريغان الخارجيّة.

(١٠) George Bush: *The Life of a Lone Star Yankee* (New York: Scribner, 1997).

وتضمّ شبكة شركات أعمال بوش معارفَ تربطها بالحكومة، مع إمكانيّة تبادل كلا الطّرفين لمكانتيهما في هذه المعادلة. فمنذ أيّام بريسكوت بوش حتّى عهد الرّئيس الحاليّ، تطوّرت الشّركات، والمؤسّسات الخاصّة، والقطاعات الحكوميّة لتشكّل شبكةً: الصّيرفة، والنّقل، والنّفط، والأسلحة، والاتّصالات، و«فرق الأبحاث»، ووزارة الدّفاع، ووزارة الخارجيّة، والبيت الأبيض، ووكالة الاستخبارات المركزيّة. ما يهمّ في هذا السياق هو الارتباط الوثيق بين شركات الأعمال والحكومة، وهي علاقة تعود إلى مرحلة تأسيس الرّأسماليّة الأميركيّة الحديثة.

فلنضرب مثال بريسكوت ـ هاريمان ـ جورج بوش الأب وجورج الابن، والمعارف المبنية في الثّلاثينيّات بين شركة «دريسر» ومصرف «هاريمان»، والتي استمرّت مع علاقة «دريسر» بـ «الأخوات الخمس» (أكبر خمس شركات نفط)، وبالتّالي بالشّركات التي أدّت لاحقاً دوراً أساسيّاً في تنفيذ مبادئ بوش، ومنها هاليبورتون وكارلايل اللتان احتلّتا مركزاً مهمّاً. كان جورج الأب والابن كلاهما يملكان شركات نفط، ومع أنّهما لم يحرزا نجاحاً ملحوظاً في هذا المجال، إلا أنّ العامل المهم تمثّل بمعارف حكومتيهما التي مكّنتهما من تنفيذ سياساتهما. وبدورها، ابتاعت شركة هاليبورتون شركة دريسر التي كانت قد انتقلت إلى ملكيّةٍ أخرى.

بالتّالي، أدّى ذلك إلى تسليط الضوء على طريقة عمل الشّركات الخاصّة التي لوّثتها صناعة النّفط، مع توسّط الولايات المتّحدة لعقد صفقاتٍ مع السّعوديّين، تمنحها حقّ الوصول العسكريّ إلى الخليج، ونيل هاليبورتون صفقة بمليار دولار لبناء العسكريّة السّعوديّة، وعقد أصدقاء بوش في المجال النّفطيّ صفقاتٍ مع شيوخ القبائل[(١١)].

يمكن القول إنّ ولايات آل بوش الرّئاسيّة هي ذروة عمليّة تمّ التّحضير لها طيلة قرنٍ من الزّمان. فبطريقةٍ أو بأخرى، ما من رئيسٍ أميركيّ واحد في القرن

(١١) Craig Unger, *House of Bush, House of Saud: The Secret Relationship Between the World's Two Most Powerful Dynasties* (New York: Scribner, 2004).

العشرين لم ترتبط به أسرة بوش ارتباطاً مباشراً، من خلال علاقةٍ واحدة أو علاقات عدّة.

أمّا شركاء أسرة بوش المعروفون أكثر من غيرهم، فهم موظّفو الحكومة. لكن مع تعاقب الولايات الرّئاسيّة، تشكّل فريقٌ مركزيّ، فإمّا بقي في الحكومة الفدراليّة، وإمّا انتقل خارجاً نحو مجالات عالم الشّركات الأقرب إليه؛ فإذا ما عاد إلى الحكومة بين الفينة والأخرى، حمل معه معارف وصلاتٍ جديدة. بطبيعة الحال، تسارعت وتيرة العمليّة، وتحوّلت إلى شكلٍ آخر بسبب كلّ عمليّات الدّمج والضّم التي كانت قد حدثت بمرور السّنوات العشرين الماضية. من هنا، يمكن لشركةٍ واحدة، مثل هاليبورتون، أن تؤدّي دوراً حاسماً في السياسة الحكوميّة، وتبيّن ما يحدث للدّولة حين تتعرّض فعليّاً للخصخصة، وتقع في أيدي بعض الشركات، وأصحاب الإيديولوجيّات، والمصالح الثّابتة مثل المنشأة العسكريّة.

في الواقع، هليبورتون هي مجموعةٌ من الشّركات الضّخمة أساساً التي تسيطر على ناحيتي الجسر الاقتصاديّ السياسيّ، وهي تتضمّن النّفط، واستخراجه، ونقله، وتوزيعه؛ فضلاً عن الدّفاع المخصخص، وفيه تأمين خدمات القوّات المسلّحة، والمعدّات، وقوّات المرتزقة، والتّدريب، واللوجستيّة، والاتّصالات، وهكذا دواليك. كما تربطها علاقات وثيقة بشركة كارلايل التي لا تتعدّى كونها مؤسّسة مصرفيّة استثماريّة، «تنفّذ الأعمال» حيث توجد شركات هاليبورتون، وبونغ، وغرمان، إلخ. وهي جميعها تقتات من المصدر نفسه ـ العقود الحكوميّة.

إجمالاً، تحصل كلّ الارتباطات المشتركة في الشّرق الأوسط، إمّا من خلال النّفط (المملكة العربيّة السّعوديّة) وإمّا عبر وكالة الاستخبارات المركزيّة في إيران، بدءاً من الخمسينيّات مع الإطاحة بمحمّد مصدّق، وتعيين رضا بهلوي في منصب الشّاه؛ وهي خطوة ارتبطت بدورها بالنّفط والحرب الباردة:

> لمّا قبض بوش على دفّة وكالة الاستخبارات المركزيّة عام ١٩٧٦، وطّد علاقاتٍ متينة مع الاستخبارات السّعوديّة، وجهاز

شاه إيران الاستخباراتي. كما عمل عن كثب مع كمال أدهم، رئيس الاستخبارات السّعوديّة، وصهر الملك فيصل، ومن أوائل أصحاب السّلطة في مصرف التّسليفات والتّجارة الدّولي[١٢].

الصّلات المهنيّة

فضيحة الادّخار والقروض

إذا حاولنا توثيق الصّفقات غير القانونيّة اللامتناهية التي عقدها مختلف الأفراد من أسرة بوش، حصلنا، بمنتهى السّهولة، على «لائحةٍ» بسيطة. لكن سرعان ما تطالعنا، حتّى بعد إجراء تحقيقٍ روتينيٍّ للغاية، شبكةٌ من العلاقات التي ميّزت السّنوات الأربعين الماضية تقريباً من انخراط أسرة بوش في سلسلةٍ من الأحداث؛ مع الإشارة إلى أنّ كلّ وثيقةٍ من هذه الأحجية المعقّدة ترتبط بشيءٍ واحد وحسب: السياسة الخارجيّة والدّاخليّة الأميركيّة والمصالح المهنيّة. اقتباساً عن غاري و. بوتر، من جامعة شرق كنتاكي، نورد القول الآتي:

> يعتبر البعض أنّ فضيحة الادّخار والقروض في الثّمانينيّات هي «الفضيحة... الأعظم في التّاريخ الأميركي» (طوماس، ١٩٩١: ٣٠). أمّا بالنّسبة إلى البعض الآخر، فإنّها حالة الاحتيال الوحيدة الأعظم في تاريخ الجريمة (سياتل تايمز، ١١ حزيران/يونيو ١٩٩١). وفيما يعتبرها البعض نتيجةً طبيعيّةً لروح الجشع التي نشرتها حكومة ريغان (سايمون وإيتزين، ١٩٩٣: ٥٠)، يراها البعض الآخر مؤامرةً لنقل الأموال السريّة إلى خارج البلاد من أجل وكالة الاستخبارات المركزيّة (باينرمان، ١٩٩٢: ٢٧٥).

وعمليّة الادّخار والقروض هي نظامٌ حيويّ، تنصهر فيه الشّركات الإجراميّة،

(١٢) Kevin Phillips, "The Barrelling Bushes", *Los Angeles Times*, January 11, 2004.

والجريمة المنظّمة، ووكالة الاستخبارات المركزيّة في كيانٍ واحد يخدم مصالح النّخبة السياسيّة والاقتصاديّة الأميركيّة[١٣].

تضمّنت عناصر فضيحة الادّخار والقروض المصارف التّالية: فرست ناشنل بنك (First National Bank)، وبالمر ناشنل بنك (Palmer National Bank)، وإنديان سبرنغز بنك (Indian Springs Bank)، وفيجن بنك سايفنغ (Vision Banc Savings)، وسانشاين ستايت بنك (Sunshine State Bank). استخدمت هذه المصارف لتوجيه المال نحو قناةٍ مركزيّة، كجزء من عمليّة التّمويل غير القانونية للثّوار المعارضين في نيكاراغوا. وقد تمّ تأمين التّمويل من خلال بيع الكوكايين، في عمليّة تورّط فيها «عنصرٌ أساسيّ» من وكالة الاستخبارات المركزيّة، مانويل نورييغا، زعيم باناما السّابق الذي يقبع اليوم في زنزانةٍ انفراديّة من السّجن الفدراليّ الأميركيّ، كما تورّطت فيها اتّحادات منتجي المخدّرات في كولومبيا[١٤].

كان جيب بوش، النّجل الثّاني لجورج بوش الأب، أحد عناصر هذه المعارف المرتبطة بالثّوار المعارضين في ميامي، والأميركيّين الكوبيّين المعارضين لكاسترو من الجناح الأيمن. ففي منتصف الثّمانينيّات، حمل مساهماتٍ إلى الحزب الجمهوريّ في ميامي، من ليونيل مارتينيز الذي اعتقل عام ١٩٨٩، ثمّ أُدين لاحقاً بإدخال ٣٠٠ كيلو من الكوكايين إلى الولايات المتّحدة.

ارتبط اسم جيب أيضاً بفضيحة غسل أموال المخدّرات في مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ، المرتبطة بوكالة الاستخبارات المركزيّة في ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧.

(١٣) Gary W. Potter, "1980s, USA: Money Laundering for Contras, the Mob and the CIA", Eastern Kentucky University. (http://www.ncf.ca/coat/our_magazine/links/issue43/articles/mone_laundering_for_contras.htm). See also *Covert Action Information Bulletin*, Summer 1992; and Stephen Pizzo, Mary Fricker and Paul Muolo, Inside Job: *The Looting of America's Savings and Loan* (New York: McGraw-Hill, 1989); *Los Angeles Times* (July 31, 1990), p. 1; Jonathan Kwitny, "How Bush's Pals Broke the Banks", *The Village Voice* (October 20, 1992), p. 27.

(١٤) انظر الملاحظة ٢١.

في منتصف الثّمانينيّات، عمل جيب لحساب رجل الأعمال ميغيل ريكاري الابن الذي عادت علاقاته مع المافيا إلى عشرين سنة خلت. خلال الثّمانينيّات، ساد اعتقادٌ أنّ ريكاري قد اختلس مائة مليون دولار من «ميديكير»، عبر شركته القائمة في ميامي، «المراكز الطّبية العالميّة»، التي قامت بمعالجة الثّوار الجرحى في المستشفى الخاصّ بها في فلوريدا.

عام ١٩٨٨، حين أطلقت إدارة بوش سراح مؤسّسة براورد للادّخار والقروض الفدراليّة، بكفالة، بتهمة تخلّفها عن تسديد قروضٍ رديئة، وقدرها ٢٨٥ مليون دولار، لم يضطرّ جيب وشريكه أرماندو كوردينا (زعيم المؤسّسة الوقفيّة الأميركيّة الكوبيّة من الجناح اليمينيّ) إلى تسديد قرضهما البالغ ٤,١ مليون دولار.

نجح جيب في الضّغط على الوالد، عام ١٩٩٠، من أجل إطلاق سراح أورلاندو باوش من السّجن، بعد أن أطلق النّار من بازوكة على سفينة شحن بولنديّة في مرفأ ميامي عام ١٩٦٨، كما كان العقل الموجّه لانفجار الطّائرة الخطّية التي أودت بحياة ٧٣ شخصاً فوق بربادوس، عام ١٩٧٦[١٥].

وكذلك كانت الحال مع نيل بوش، الابن الثّالث لجورج بوش الأب:

بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨، كان نيل أيضاً مدير مصرف سيلفيرادو للادّخار والقروض، في دنفر، كولورادو. فقد سلّف مصرف سيلفيرادو حوالى مائتي مليون دولار إلى غود ووالترز. غير أنّ نيل كتم أمر علاقته بغود ووالترز، حين صوّت ـ بصفته مدير سيلفيرادو ـ لصالح منحهما القرض. فما كان من غود إلا أن رفع راتب بوش في شركة «جاي. إن. بي» (JNB) من ٧٥ ألف دولار إلى ١٢٥ ألف دولار، بالإضافة إلى علاوة تبلغ ٢٢٥٠٠ ألف دولار. في الإجمال، تلقّى

(١٥) Jack Colhoun, "The Family That Preys Together", *Covert Action Information Bulletin,* no. 41 (Summer 1992).

بوش ٥٥٠ ألف دولار كرواتب من والترز وغود. كما تلقّى نيل قرضاً بقيمة مائة ألف دولار من غود الذي أعفاه لاحقاً من تسديده.

عام ١٩٩٠، رفع واضعو القوانين الفدراليّة دعوى قضائيّة، بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، على نيل وغيره من موظّفي سيلفيرادو للصّيرفة. فقرّر واضعو القوانين أنّ نيل كان يعتمد في مدخوله، كلّ الاعتماد، على غود ووالترز. كما صرّح أحد الخبراء الذين وظّفوهم أنّ نيل يعاني «عاهةً أخلاقيّة».

عام ١٩٩٠، تلقّى نيل تأنيباً رسميّاً من المكتب الأميركي للإشراف الاقتصاديّ، «التعارضِ متعدّد في المصالح»، وأُلزم بدفع خمسين ألف دولار. وقد تكفّل بدفع الأتعاب القانونيّة في قضيّة نيل، والبالغة ٢٥٠ ألف دولار، صندوق الدّفاع القانونيّ الذي أنشأه طوماس آشلي، وهو صديق لوالد نيل[١٦].

إينييت!

قد تكون هذه خدعةً بسيطة بالمقارنة مع كلّ عمليّات الاحتيال الأخرى التي قام بها أعضاء زمرة بوش، غير أنّ مؤسّسة «إينييت! ليرننغ» (Ignite! Learning) كانت قد حقّقت عشرين مليون دولار لصالح نيل بوش على مدى السّنوات الثّلاث الماضية؛ ومردّ ذلك بشكلٍ كبير إلى عقد مع سلطة التّربية في ولاية فلوريدا، حيث الحاكم هو أخوه جيب[١٧]. وهذا ليس سيّئاً بالنّسبة إلى شخصٍ أودى بشركة سيلفيرادو إلى الهاوية. ولا عجب إذا لاحظنا الاتّهامات بمحاباة الأقارب في التّوظيف، ولا سيّما أنّ نيل حاول أن يدفع نظام مدرسة فلوريدا إلى شراء برنامجه التّعليميّ على الكومبيوتر (مقابل ثلاثين دولاراً للبرنامج الواحد لكلّ طالب سنويّاً). وترتبط بذلك خصخصةٌ بالجملة للخدمات العامّة، ما يفتح

(١٦) المرجع (١٥) نفسه.

(١٧) Greg Palast, *The Best Democracy Money Can Buy* (London: Constable and Robinson, 2003).

باب بعض المجالات، كالتّربية، أمام عمليّات سلبٍ يقترفها أمثال نيل بوش، ويسهّل مسائل كانتشار النّفوذ ومحاباة الأقارب في التّوظيف مثلاً.

رغم ذلك، فإنّ فضيحة الادّخار والقروض ـ التي كلّفت دافعي الضّرائب ما معدّله ٣ تريليونات دولار ـ كانت مجرّد مظهرٍ من مظاهر شبكةٍ عالميّة مطلوبة لتحريك مبالغ طائلة عبر العالم. وقد تضمّنت أكبر انهيارٍ في تاريخ الصّيرفة، وبالتحديد مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ (BCCI) الذي ما زالت الدّعاوى القضائيّة تستهدفه. وكان هذا هو المصرف الفعليّ الذي اعتمدته وكالة الاستخبارات المركزيّة لغسل مليارات الدّولارات المطلوبة لتنفيذ عمليّاتها العالميّة.

مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ

> لعلّ معارف هذا المصرف، المتنوّعة من كلّ شكلٍ ولون، والمحيطة بشركة «هاركن للطّاقة»، لا تُثبت إلا درجة انتشار ارتباطات المصرف الاحتياليّة في كلّ مكان... لكنّ عدد الأشخاص المرتبطين به، والمتعاملين في الوقت عينه مع شركة هاركن- منذ ظهر جورج دبليو بوش على السّاحة ـ يطرح، كذلك، السّؤال إن كانوا يخفون جهوداً لتهيئة ابن للرّئاسة[١٨].

يجمع عاملٌ مشترك بين منصب جورج بوش الأب كرئيسٍ للاستخبارات في عهد ريغان، ومعارفه في حقل النّفط، والكوبيّين المعارضين لكاسترو، وثوّار نيكاراغوا، وأزمة الأسرى في إيران عام ١٩٧٩: مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ. فقد وقع الاختيار على هذا المصرف، بعد أن ارتأى ذلك كلّ من وكالة الاستخبارات المركزيّة، وعدد لا متناهٍ من «المالكين» الذين أدارتهم وكالة الاستخبارات، ومن ضمن ذلك: خطوط الطّيران (كالخطوط الجويّة الأميركيّة)، وعدد مجهول من الشّركات الصّوريّة التي تستخدم لصفقات الأسلحة غير المشروعة، والتّجسس، وعمليّات المرتزقة المنتشرة عبر العالم، لكنّ أصولها تعود إلى حرب فييتنام حيث أسّستها الولايات المتّحدة، عبر وكالة الاستخبارات

(١٨) *Wall Street Journal* (December 6, 1991), p. A4.

المركزيّة، إثر هزيمة الفرنسيّين على يد عصبة استقلال فيتنام (فيات مينه). فاستولت الوكالة على عمليّات تهريب المخدّرات التي بادرت إليها الاستخبارات الفرنسيّة(١٩).

ما زالت مآثر مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ مستمرّة حتّى اليوم. يكفي القول إنّه إلى جانب صفقات غسل الأموال غير المشروعة التي تتمحور حول المخدّرات مقابل السّلاح، كان الهدف الأكبر الآخر من إنشاء مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ (فضلاً عن نوغان هاند ومصرف العمل الوطني أو مصرف الفاتيكان، وكلاهما استخدما لتحرّك وكالة الاستخبارات وأموال المخدّرات) هو تمويل مجموعة متنوّعة من العمليّات غير المشروعة التي تتطلّب «إنكاراً مقبولاً» من جانب الحكومة الأميركيّة.

يمكن أن يجادل البعض بأنّ صلة مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ وبوش هي صلة «عرضيّة»، لكنّ ذلك بعيد الاحتمال بشكلٍ كبير، مع أنّه يصعب تتبّع أثر هذه الصّلة عبر التّاريخ. رغم ذلك، فالبذور كلّها موجودة، بما في ذلك صلة جورج الأب بوكالة الاستخبارات المركزيّة (كرئيسٍ لها) في السّبعينيّات، والارتباطات بمصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ، إلى جانب صداقته الطّويلة مع جايمس ر. باث، أحد المستثمرين في شركة «آربوستو». كما كان باث مستثمراً في مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ (وعضواً في مجلس إدارته أيضاً)، وهو رجل أعمال من هيوستن وصديق قديم. وكان المصرف «قناة» ملائمة لتحريك الأموال، من أجل تمويل الشّركات المتنوّعة غير الشّرعية المنشأة عند ذلك الوقت، بما في ذلك عمليّة إيران/كونترا، ومبيعات الأسلحة الإيرانيّة، وغسل الأموال على يد وكالة الاستخبارات المركزيّة، والصّلات برجال أعمال ذوي نفوذ من الشّرق الأوسط، والفاتيكان، فضلاً عن معارف الحزب اليمينيّ عبر المصرف الوطني للعمل (BNL).

في الثّمانينيّات، أقدم مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ على

(١٩) Jonathon Kwitney, *The Crimes of Patriots: A True Tale of Dope, Dirty Money, and the CIA* (New York: Touchstone Books; reprint edition September 1988).

سلب المودعين أموالهم بالاحتيال؛ فبلغت قيمة المبلغ المسلوب عشرة مليارات دولار في عمليّة وصفها النّائب العام السّابق في مانهاتن، روبرت مورغنتو، بأنّها «الاحتيال المصرفيّ الأكبر في التّاريخ الماليّ العالميّ»[٢٠].

لعلّ هذا المقتطف من صلات تكساس يمنحكم فكرة عن المدى الذي بلغته هذه العمليّة:

تَمثّل الشّيخ عبد الله بخش من السّعوديّة، وقد كان مساهماً بقيمة ١٦٪ في شركة «هاركن للطّاقة» في ذلك الوقت، بمستثمرٍ من شيكاغو، فلسطينيّ الأصل، يُدعى طلعت عثمان. وكان عثمان قد خدم إلى جانب جورج دبليو بوش في مجلس إدارة «هاركن للطّاقة». كما قام بثلاث زياراتٍ منفصلة على الأقل إلى البيت الأبيض، لمناقشة شؤون الشّرق الأوسط مع الرّئيس حينذاك، جورج بوش. في تلك المرحلة نفسها تقريباً، وقبيل حرب الخليج، تلقّت شركة «هاركن للطّاقة» عقداً لاستكشاف البترول في إمارة البحرين، لمدّة ٣٥ سنة، رغم عدم تمتّعها بخبرةٍ عالميّة أو خارجيّة سابقة في مجال حفر الآبار.

ظهر الشّيخ بخش كمستثمرٍ مشترك في مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ، وهي شركةٌ إجراميّة تمّ حلّها منذ ذلك الحين، وقد نشأت في المقام الأوّل كآليّة للحصول على التّأثير السياسيّ، عبر استخدام المال النّاتج من نفط الشّرق الأوسط. وكان رئيس وزراء البحرين، الشّيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، مستثمراً مهمّاً جدّاً في الشّركة الأساسيّة لمصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ، وشركته القابضة، في اللوكسمبورغ. ومن خلال شركة السّلع الأساسيّة المتفرّعة عن مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ، كابكوم (Capcom)، أقدم تجّار المخدّرات والأسلحة وغيرهم على استخدام المصرف كمصلحةٍ لغسل

(٢٠) Wayne Madsen, "Questionable Ties: Tracking Bin Laden's Money Flow Leads Back to Midland, Texas", *In These Times* (November 12, 2001).

الأموال. أمّا الرّئيس الاسمي للمصرف في الولايات المتّحدة، والشّخص المسؤول أساساً عن استيلائها على «فرست ناشنل بنك» في هذه المنطقة، فهو كمال أدهم. وقد أُشير إلى أدهم في التّقرير الذي أعدّته لجنة كيري حول مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ بصفته «الصّلة الأساسيّة لوكالة الاستخبارات المركزيّة بمنطقة الشّرق الأوسط بأكملها، من منتصف السّتينيّات وحتّى العام ١٩٧٩». كما كان رئيس الاستخبارات السّعوديّة حين كان جورج بوش الأب مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة[٢١].

نفط شركة «أربوستو»، ومجموعة كارلايل، والصّلة بـ«بن لادن»

يا له من شركٍ معقّدٍ سنسلك طريقنا فيه! كان بوش وسالم بن لادن، أحد الأولاد السّبعة والخمسين الذين أنجبهم أبوه محمّد من زوجاته الاثنتي عشرة، مؤسّسَي شركة «أربوستو» النّفطيّة للطاقة في تكساس. لاقى سالم بن لادن ـ على غرار أبيه ـ حتفه في حادث تحطّم طائرة، لكن ليس قبل أن تحرز هذه الشّركة، المنشأة عام ١٩٧٨، نجاحاً ساحقاً. في وقتٍ لاحق، اشترت شركة «سبكتروم ٧» (Spectrum 7 Corp) «أربوستو» (وتسمّى اليوم شركة بوش للتّنقيب Bush Exploration Co.). عام ١٩٨٦، لمّا كانت الشّركة على شفير الإفلاس، قامت شركة هاركن بشرائها. ورغم أنّ شركة بوش للتّنقيب كانت تعاني ديوناً تبلغ ثلاثة ملايين دولار، إلا أنّ هاركن دفعت لبوش مليوني دولار مقابل أسهمه.

عام ١٩٩١، وصفت مجلّة تايم «باث» على أنّه «سمسار صفقات، تراوح شراكاته المزعومة من وكالة الاستخبارات المركزيّة، إلى مساهم مهمّ ومدير في مصرف التّسليفات والتّجارة الدّوليّ». غير أنّ هذا المصرف أقفل أبوابه في تمّوز/يوليو ١٩٩١، وسط اتّهاماتٍ بممارسة احتيالٍ لسلب مئات المليارات من الدّولارات؛ وتداول الأخبار

(٢١) "The BCCI Affair", *A Report to the Committee on Foreign Relations, United States* Senate, by Senator John Kerry and Senator Hank Brown. December 1992 (102d Congress 2d Session Senate Print 102-140), http://www.fas.org/irp/congress/1992_rpt/bcci/.

العالميّة تقاريرَ عن تورّط هذه المؤسّسة الماليّة في غسل أموال المخدّرات، والإتجار بالأسلحة، والأعمال الاستخباراتيّة السريّة، ورشوة الموظّفين الحكوميّين، و-هنا المفاجأة ـ مساعدة الإرهابيّين[٢٢].

بين آل بوش، ومنشآت «الدّفاع»، والتّجارة العالميّة بالأسلحة، صلات كثيرة إلى درجة أنّ المرء قد يصاب بالإجفال. أمّا عدم تناقل منافذ الإعلام السّائدة لهذه الأخبار إلا لماماً (باستثناء، طبعاً، نقل «خبرٍ» بسيط عنها بين الفينة والأخرى)، فهو، بحدّ ذاته، فضيحةٌ من أكبر المقاييس. مع ذلك، فإنّ هذا لا يثبت إلا مقدار القوّة التي يتمتّع بها أصحاب الأعمال الكبيرة، والطّبقة السياسيّة التي نجحوا في إنشائها داخل الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة على حدّ سواء (ففي أي حال، تمّ توظيف جون مايجور، رئيس الوزراء البريطاني السّابق، على يد مجموعة كارلايل؛ كما تمتلك هذه الأخيرة، جزئيّاً، أنظمة القضاء البريطانيّ، أي مورّد الأسلحة الأساسيّ إلى المملكة المتّحدة). ولا تفوق هذه الصّلات التّصوّر وحسب، لكن يجب أن تندرج في خانةٍ جديدة ضمن موسوعة غينيس للأرقام القياسيّة، بسبب درجة النّفاق البحت الذي بلغته حكومة بوش. فتمتدّ مجسّات أسرة بوش لتطاول العديد من النّزاعات المسلّحة حول العالم. وبعد، فما من تجارة أشبه بتجارة الحروب!

مجموعة كارلايل والحكومة

علاقة الباب الدّوار

صباح الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كان فرانك كارلوتشي (وزير الدّفاع في حكومة ريغان)، ووزير الخارجيّة السّابق جايمس بايكر الثّالث، وممثّلون عن أسرة بن لادن، يشاركون في اجتماع مجلس إدارة مجموعة كارلايل، في فندق كارلتون ـ الرّيتز، في واشنطن العاصمة.

---

(٢٢) James Hatfield, *Fortunate Son* (New York: Soft Skull Press, 2003).

مجموعة كارلايل هي شركة أسهم عاديّة خاصّة، تملك أصولاً بقيمة ١٢ إلى ١٤ مليار دولار. إلى جانب كونها تحتلّ المرتبة الحادية عشرة بين متعاقدي الدّولة الأكبر في مجال الدّفاع، وبروزها كقوّة في ميدان الاتّصالات السّلكيّة واللاسلكيّة العالميّة، تشمل أيضاً مستثمرين في مصارف وشركات تأمين مهمّة، ومعاشات تقاعديّة بقيمة مليارات الدّولارات، ومستثمرين أثرياء من أبي ظبي إلى سنغافورة. كما تملك شركات للرّعاية الصّحية، وعقارات، وشركات إنترنت، وشركة لصنع الزّجاجات، وصحيفة فرنسيّة تدعى لو فيغارو. يمكن ذكر خمسة لاعبين أساسيّين في سياسة «الباب الدّوار» بين شركات الأعمال والحكومة: جورج بوش الأب وجورج الابن، ووزير الدّفاع رونالد رامسفيلد، وجايمس بايكر الثّالث، ونائب الرّئيس ديك تشيني، وفرانك كارلوتشي:

قال تشارلز لويس، المدير التّنفيذيّ لمركز النّزاهة العامّة، وهي مجموعة مصلحة عامّة لا تتوخّى الرّبح، قائمة في واشنطن: «إنّ كارلايل شديدة الاتّصال بالإدارة الحاليّة حتّى أبعد الحدود. كما أنّ جورج بوش يحصل على المال من المصالح الخاصّة التي تتعامل مع الحكومة، أثناء ولاية ابنه الرّئاسيّة. وبطريقةٍ غريبةٍ حقّاً، سيتمكّن جورج دبليو بوش، ذات يومٍ، من الاستفادة من قرارات إدارته الخاصّة على الصّعيد الماليّ، من خلالٍ استثمارات والده. غير أنّ المواطن الأميركيّ العاديّ يجهل ذلك، وهذا في رأيي يجعل المرء يفغر فاه عجباً»(٢٣).

بالإضافة إلى ذلك، يتميّز ارتباط بوش ـ كارلايل بصلاتٍ أقل علنيّةً، تتّصل مباشرةً بالحرب الحاليّة على الإرهاب، ومنها الاستثمارات الهامّة في كوريا الجنوبيّة التي تتضمّن مصرف «كورام» (KorAm)، وشركة «ميركوري» للاتّصالات السّلكية واللاسلكيّة (Mercury).

(٢٣) Leslie Wayne, "The Carlyle Group Elder Bush in Big G.O.P. Cast Toiling for Top Equity Firm", *New York Times* (March 5, 2001).

غير أنّ الصّلة بين لادن هي التي تجذب الاهتمام الأكبر. تقوم شركة تابعة لكارلايل بتدريب الحرس الوطنيّ السّعوديّ. كما تقدّم كارلايل النّصائح إلى الأسرة الملكيّة السّعوديّة حول برنامج التّعادل الاقتصاديّ، المصمّم لتشجيع الاستثمار الأجنبيّ في المملكة العربيّة السّعوديّة. بعد اعتداءات ٩/١١، اكتُشفت تقارير عن تورّط كارلايل في مجموعة بن لادن السّعوديّة، وبالتّحديد في عقد البناء الذي يديره أخ أسامة غير الشّقيق، بكر، بقيمة خمسة مليارات دولار. وقد استثمرت أسرة بن لادن مليوني دولار لتمويل «صندوق شركاء كارلايل ٢» الذي يتضمّن في برنامجه إنشاء شركة الدّفاع المتّحد، وغيرها من الشّركات الجوّية والدّفاعيّة. لكن بعد ٩/١١، قطعت مجموعة بن لادن صلاتها بكارلايل ظاهريّاً، رغم أنّ كارلايل استمرّت في المحافظة على علاقاتٍ مهنيّة عديدة ومتنوّعة مع السّعوديّة.

أصبحت شركاتٌ مثل كارلايل قائمةً بنفسها فعلاً، مع خصخصةٍ بالجملة للحكومة في عهد بوش الابن، تبعاً للصّلات التي تعود إلى الثّمانينيّات وما قبل؛ وهي صلاتٌ تشتهر بها كارلايل، غير أنّها ليست، بأي طريقة من الطّرق، النّاتج الوحيد من عقدين من اتّباع السياسة الاقتصاديّة «اللّيبيراليّة الجديدة». فتجسّد كارلايل هذه العلاقة التكافليّة بين السياسة وشركات الأعمال مع أسرة بوش، فضلاً عن صلاتها بالمسؤولين في مختلف قطاعات الحكومة الذين يقرّرون السياسات ويتّصلون بآل بوش كذلك. ومن هؤلاء، ريتشارد بيرل، أو «أمير الظّلام»، الذي يشترك، بدوره، في عضويّة مجالس إدارة الشّركات المهمّة، مثل هولينغر إنترناشنل (Hollinger International)، الشّركة الإعلاميّة العملاقة. ويعدّ بيرل أحد أفراد زمرةٍ من «مستشاري المحافظين الجددؤ في إدارة بوش الحاليّة، ممّن يتمتّعون بنفوذٍ كبير وصلاتٍ وطيدة باليمين الإسرائيليّ؛ وهو ليس إلا مظهراً آخر من مظاهر استراتيجيّة بوش في الشّرق الأوسط.

الصّلة بشركة إنرون (Enron)

بدأت صلة بوش ـ إنرون عام ١٩٨٨، عندما التقى جورج بوش الابن، للمرّة الأولى، كينيث لاي، الرّئيس السّابق لشركة إنرون. وقد ضغط بوش الابن

على حكومة الأرجنتين، بالنّيابة عن إنرون، للحصول على صفقة لأنابيب الغاز بملايين عدة من الدّولارات، وخصوصاً أنّ حكومة رول ألفونسين كانت قد رفضت العرض سابقاً. وهكذا، وافقت الحكومة التّالية على مشروع خطّ الأنابيب، في عهد الرّئيس كارلوس سول منعم، قائد الحزب البيروني، وصديق الرئيس بوش الأب:

> كان جورج دبليو لاعباً ناشطاً أثناء حملة والده الانتخابيّة، عام ١٩٨٨، التي تمتّعت بتمويلٍ ضخم من مدراء لاي، وإنرون إند إنرون. وكان المدير الماليّ لحملة جورج ه. و. بوش، روبرت موسباخر، الذي عمل عن كثبٍ مع بوش الأصغر، قد أصبح عضواً في مجلس إدارة إنرون في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٧، أي قبل أكثر من سنة من رئاسة بوش الأب، وقبل ثماني سنوات من تعرّف دبليو إلى لاي[٢٤].

كانت إنرون المساهم الأكبر الوحيد في حملة بوش الابن، مع تقديمها أكثر من ثلاثة أرباع مليون دولار، على امتداد ثماني سنوات، بما في ذلك هبات لحملة بوش الابن خلال ترشّحه لمنصب حاكم تكساس. بالإضافة إلى ذلك، كان نصف المساهمين المهمّين في حملة بوش تقريباً، يتصل بإنرون، مثل مروغان-ستانلي (المتخصّصة في الصّيرفة، والمرتبطة سابقاً ببريسكوت بوش،

---

(٢٤) "The Enron Corporation" http://www.enron.com/corp/; Tony Clarke, "Enron: Washington's Number One Behind-the-Scenes GATS Negotiator", Special to CorpWatch (October 25, 2001), http://www.corpwatch.org/issues/wto/featured/2001/tclarke.html; John Hoefle, "Bush Crew and Enron: Conflict of Interest and Reality", http://www.differentvoices.com/article1037.html; *Channel 4 News Special Reports*. "Power Failure (India)", Reporter: Jonathan Rugman, June 21, 2000 http://www.channel4.com/news/home/20010621/Story07.htm; "Enron Failure may be Biggest", by Luisa Beltran, CNN, November 29, 2001; http://europe.cnn,com/2001/BUSINESS/11/29/enron/index.html; "Enron Fights for Life after Bid Collapse", BBC, November 29, 2001; http://news.bbc.co.uk/hi/english/business/newsid_1681000/1681522.stm; "The Enron Corporation. Corporate Complicity in Human Rights Violations (India)", http://www.hrw.org/reports/1999/enron/enron-toc.htm.

رغم أنّها كانت تُعرف باسمٍ آخر حينذاك). ومن الشّركات الأخرى: أندرسون للاستشارات (Anderson Consulting)، وكريدي سويس (Crédit Suisse)، وفرست بوسطن (First Boston)، وصالومون سميث بارني التّابعة لسيتي غروب (Salomon Smith Barney)، ومصرف أميركا (Bank of America)[٢٥].

كما أدّى نيل بوش خدماتٍ بالنّيابة عن إنرون، وقد اتّخذت هذه الخدمات الكويت لها مسرحاً، في حالته. لكن حين انهارت إنرون عام ٢٠٠٢، زعمت إدارة بوش أنّها لم تقدم على شيءٍ من أجل مساعدة الشّركة. مع ذلك، فالوقائع تناقض هذه المزاعم:

> كان وزير الماليّة [في حكومة بوش]، أونيل، يدرك أنّ انهيار إنرون قد بات وشيكاً، لكنّه لم يقدم على أيّ خطوة ليحذّر مالكي الأسهم. فلا يمكن لرجلٍ يرتبط بهذه الصّلة الوثيقة مع وول ستريت، ومع كينيث لاي، أن يغفل عن التّفاوت الحاصل بين قيمة أسهم إنرون، والأنباء الماليّة المنذرة بالكوارث التي كان يتلقّاها من رئيس مجلس إدارة إنرون. وعوضاً عن أداء أونيل للواجبات التي تمليها عليه وظيفته، والتّقدم لحماية آلاف الأميركيّين الذين قد يخسرون مدّخرات حياتهم في السّوق الرّأسماليّة، حيث توجيهاته مفروضة ومتوقّعة، فقد اكتفى بإعلام السيّد بوش بالأمر، ثمّ الالتزام بالصّمت. كان ذلك خرقاً رهيباً لشروط وظيفته الأساسيّة والمبيّنة بوضوح؛ وهو خرقٌ سيكلّف الكثير من الأشخاص أموالاً طائلة[٢٦].

فضلاً عن ذلك، قامت إدارة بوش بكلّ ما في وسعها لتتفادى الانهيار الوشيك، مع تدخّل بوش شخصيّاً لوضع حدّ لارتفاع الأسعار الصّاروخيّ الذي خبرته الكهرباء في كاليفورنيا (بسبب تلاعب إنرون بمخزون الكهرباء). بالإضافة إلى ذلك، منح بوش كينيث لاي سلطةً واسعةً على سياسات الإدارة الخاصّة

(٢٥) Huck Gutman, "Bush's Biggest Donors Had Links to Enron", *Common Dreams* (February 15, 2002).

(٢٦) William Rivers Pitt, "Enron, Bush Officials Face Serious Legal Questions", *Truthout* (January 15, 2002).

بالطّاقة، بما في ذلك خيار المنظّمين الأساسيّين بالإشراف على أعمال إنرون[٢٧].

يجسّد إنرون وبوش عصر «المال المريب»، أي الأرباح المستندة إلى المضاربات الماليّة، ومقايضات الأصول، وعمليّات شراء كامل حصص شركةٍ للاستيلاء عليها، وازدهار شركات الإتجار عبر الإنترنت (وإفلاسها اللاحق طبعاً، والأهمّ من ذلك، الدّافع إلى رفع القيود عن صناعة الطّاقة. من جديد، يسلّط ذلك الضّوء على التّكافل بين شركات الأعمال والسياسات الحكوميّة ـ أي تلك التي تضمن أرباحاً بمليارات الدّولارات على حساب الشّعب، في عمليّةٍ تعتبر سرقةً كبرى، خلّفت الولايات المتّحدة أسيرة أكبر دين عام في تاريخها، مع وصول العديد من الولايات إلى شفير الإفلاس.

المراكز الطبيّة العالمية: الصّلة بجيب بوش

تعرّض ميغيل ريكاري، صاحب المراكز الطبيّة العالميّة، لضغوطٍ عام ١٩٨٥ كي يذعن لقاعدة «النّصف بالنّصف» التي تمنع بعض منظّمات الرّعاية الصّحية من استقبال أكثر من نصف زبائنها على حساب ميديكير. فوفقاً لريكاري، أقدم الابن الأوسط لبوش، أي نائب الرّئيس حينذاك، على الاتّصال بوزيرة قطاع الخدمات الصّحيّة والإنسانيّة (أثناء ذلك الوقت، دفع مركز الإعلام المستقل إلى شركة بوش أجراً، بصفته «مستشار عقاراتٍ»، وقدره ٧٥ ألف دولار). كما صرّح رئيس الأركان السّابق، في قطاع الخدمات الصّحيّة والإنسانيّة، أنّ اتّصال بوش أعفى المركز الإعلامي المستقلّ من الالتزام بقاعدة «النّصف بالنّصف»، حيث يُزعم أنّ ريكاري سلب مائتي مليون دولار بالاحتيال على ميديكير، تاركاً ١٥٠ ألف مسنّ من دون تغطية. غير أنّ جيب بوش، المرشّح الجمهوريّ الخاسر في انتخابات فلوريدا عام ١٩٩٤، لمنصب الحاكم، أنكر أيّ محاولةٍ منه للاتّصال بهيكلر[٢٨].

(٢٧) انظر المرجع ٢٢.

(٢٨) "Fugitive Fingers Jeb Bush", *Mother Jones* (July/August, 1995).

إنّ هذه لقصّةٌ غامضة، ترتبط بثوّار نيكاراغوا، والمافيا، والإرهابيّين الأميركيّين الكوبيّين، وإيران/كونترا، والرّشوة والفساد، والعمليّات السريّة، ووكالة الاستخبارات المركزيّة. تمّ التّعاقد مع المركز الإعلاميّ المستقل، في المقام الأوّل، لتقديم المساعدة الطّبيّة إلى ثوّار نيكاراغوا، غير أنّ هذه القصّة هي، في الواقع، أكثر تعقيداً ممّا يبدو؛ كما أنّها تمنحك فكرةً عن مدى التّشابك الفعليّ للأحداث حين يتعلّق الأمر بعشيرة بوش:

كان المنفيّ الكوبيّ ميغيل ريكاري قد ساعد سابقاً وكالة الاستخبارات المركزيّة في محاولات اغتيال الرّئيس كاسترو.

قام ريكاري باستخدام جيب بوش كمستشارٍ عقاريّ، ودفع له أجراً قدره ٧٥ ألف دولار، لإيجاد موقعٍ جديد للشّركة، رغم أنّ تغيير الموقع لم يحدث فعلياً قطّ. فأثار هذا أسئلةً عديدة في ذلك الحين. غير أنّ جيب بوش قام بالضّغط على إدارة ريغان/بوش، بكلّ قوّةٍ ونجاح، بالنّيابة عن ريكاري والمركز الإعلامي المستقل. في هذا السياق، صرّح جيب بوش لصحيفة ميامي نيوز، عندما سُئل خلال هذه الفترة: «أريد أن أكون ثريّاً جدّاً».

عام ١٩٨٥، تصرّف جيب بوش كصلة وصل بين مناصري ثوّار نيكاراغوا وأبيه، ثمّ نائب الرّئيس؛ كما تدبّر الأمر كي يوفّر المركز الإعلامي المستقل مساعدات طبيّة مجّانية للثّوار.

اتُّهم جيب لاحقاً بارتكاب عمليّة احتياليّة ضخمة مع ميديكير، لكنّه هرب من الولايات المتّحدة قبل محاكمته، وهو يعتبر اليوم فارّاً من وجه العدالة .

لعلّ الأمر الأكثر إثارةً للجدل هو أنّ جورج بوش الأب قد تدخّل، بطلبٍ من جيب، ليطلق سراح المحكوم الكوبيّ الإرهابيّ، أورلاندو باوش، من السّجن، قبل أن يمنحه حقّ الإقامة في الولايات المتّحدة.

وفقاً لوزارة العدل في حكومة جورج بوش الأب، شارك باوش في أكثر من ثلاثين عمليّةً إرهابيّة. وقد أُدين بإطلاق صاروخٍ من سفينةٍ

بولنديّة، كانت في طريقها إلى كوبا. كما تورّط أيضاً في تفجير طائرة كوبانا، المتوجّهة نحو هافانا من فنزويلا، عام ١٩٧٦، ما أدّى إلى مقتل الرّكاب الثلاثة والسّبعين الذين كانوا على متنها جميعاً[٢٩].

تجدر الإشارة إلى أهميّة علاقة بوش بالكوبيّين لفهم التّورط اللاحق مع ثوّار نيكاراغوا، في ما يتعلّق بالجريمة المنظّمة، واللجوء إلى جيوش المرتزقة. فتمحور الاهتمام في كوبا حول حماية ألعاب الميسر والبغاء (في فترة ما قبل كاسترو)، فيما انصبّ، مع الثّوار، على المخدّرات التي أمّن مدخولها شراء مخزونٍ غير قانونيّ من الأسلحة لثوّار نيكاراغوا[٣٠]. وقد أثبتت كلتا الصّلتين عن فائدتيهما؛ الأولى في محاولات الإطاحة بحكومة كاسترو، والثّانية في إزاحة حركة ساندينستا. وعنت كلتا الحالتين أنّ القانون سيُخرق تحقيقاً لسياسةٍ خارجيّة. من هنا، أثبت المركز الإعلامي المستقل أنّه جبهة مفيدة من بين الجبهات الكثيرة التي استخدمتها وكالة الاستخبارات المركزيّة.

في فلوريدا، عمل جيب بوش (وقد كان حينها رئيس الحزب الجمهوريّ في مقاطعة دايد) بصفته الرّابط غير الرّسميّ بين الحكومة الجمهوريّة والمنفيّين الكوبيّين، والثّوار، والمنفيّين من نيكاراغوا، في ميامي. خلال هذه الفترة، اصطفّ جيب كذلك إلى جانب ليونيل مارتينيز، وهو تاجر مخدّرات أميركيّ كوبيّ، يمينيّ، ومستقرّ في ميامي، ارتبط اسمه بالثّائر المنشقّ إيدن باستورا (الذي اغتيل لاحقاً على يد عميل مزعوم من وكالة الاستخبارات المركزيّة، مستقرّ في كوستا ريكا). فارتبط جيب بأواصر علاقةٍ مهنيّة مع مؤيّد الثّوار، ميغيل ريكاري، وهو كوبيّ يمينيّ، ومساهم كبير في لجنات العمل السياسية التي يتحكّم فيها جورج بوش الأب، وقد كان حينذاك نائب الرّئيس[٣١].

(٢٩) Duncan Campbell, "The Bush Dynasty and the Cuban Criminals", Guardian (December 2, 2002).

(٣٠) Lawrence E. Walsh, Final Report of the Independent Counsel for Iran/Contra Matters. Volume III: Comments and Materials Submitted by Individuals and Their Attorneys Responding to Volume I of the Final Report (Washington DC: U.S. Government Printing Office, December 3, 1993), 1150 pp.

(٣١) انظر: *Covert Action Information Bulletin* (Summer 1992).

تمتدّ الشّبكة في اتّجاهاتٍ عدّة، مع احتلال أسرة بوش مركزها دائماً. أمّا الارتباطات العامّة، فهي: وكالة الاستخبارات المركزيّة، والمخدّرات، والكوبيّون المناهضون لكاسترو، وعمليّات غسل الأموال، وتهريب الأسلحة والذّخيرة، وغزارة المنظّمات «الصّوريّة» التي ما زال العديد منها يعمل حتّى اليوم، لكن مع توجيه سير عمليّاته نحو «الحرب على الإرهاب».

مارفن بوش والصّلة الكويتيّة

مارفن ب. بوش، شقيق الرّئيس بوش الابن، هو مؤسّس (١٩٩٣) شركة استثمار خاصّة وشريكها الإداريّ، هي مجموعة وينستون بارتنرز، في فيينا، فيرجينيا. كما أنّه الشّريك الإداريّ العام لصندوق وينستون للنموّ (شراكة محدودة المسؤوليّة)، وصندوق وينستون للنموّ العالمي (شراكة محدودة)، وصندوق الاستثمارات الصّغيرة للنموّ التّابع لوينستون (شراكة محدودة)؛ وهي كلّها مرتبطة بشركته.

كان قد أمضى، قبل ذلك، اثنتي عشرة سنة في أعمال الاستثمار، بالتّعاون مع شركات موزلي، وهالغارتن، وإستابروك أند ويدن، وشيرسن ليهمان براذرز، وجون ستيوارت داريل وشركائه.

في كانون الثّاني/يناير ١٩٩٨، عُيّن مارفن في مجلس إدارة شركة «فريش دل مونتي بروديوس» (Fresh Del Monte Produce)، وهي شركة الفواكه العملاقة التي تصنّع السلع المعلّبة التي نشتريها في متاجرنا الكبرى. وتملك هذه الشّركة عائلةٌ ثريّة جدّاً من الكويت، آل أبي غزالة. يتسلّم محمد أبي غزالة، في هذه الشّركة، منصب المدير التّنفيذي الأوّل، مع ضمّ العديد من أفراد عائلته في مجلس الإدارة إلى جانب مارفن. ومن أعضاء مجلس إدارة «فريش دل مونتي» ستيفن واي، مموّل مهمّ من مموّلي بوش. يترأس واي أيضاً الشركة القابضة للتّأمين (HCC Insurance Holding Company) القائمة في هيوستن. في أوائل العام ٢٠٠٠، تدبّر واي أمر تعيين مارفن بوش في مجلس إدارة هذه الشّركة. من

هذا المنطلق، استطاع مارفن، من خلال هذه الصّفقة، أن يؤمّن لا راتباً كبيراً وحسب، بل صفقة مربحة أكسبته حقّ الاكتتاب(٣٢).

كانت الشّركة القابضة للتّأمين إحدى الشّركات المؤمّنة على مركز التّجارة العالميّ، مع الإشارة إلى أنّ المساهم الرّئيس فيها هي شركة «كوام» (Kuam). وقد عيّن مارفن أيضاً عضواً في مجلس إدارة شركة «ستراتيسيك» (Stratesec)، وهي شركة كبيرة أخرى، يتمّ المتاجرة بأسهمها في البورصة، وقد تولّت إرساء الأمن في مركز التّجارة العالميّ. فشركة «ستراتيسيك»، القائمة في فيرجينيا، هي مزوّدٌ للأجهزة الأمنيّة التّكنولوجيّة المتطوّرة. ومن زبائنها المهمّين الآخرين الذين لجأوا إلى أجهزتها الأمنية، نذكر مطار دالس الدّوليّ في واشنطن العاصمة، ومختبر لوس ألاموس الوطني. مؤخّراً، ارتفعت عائدات «ستراتيسيك» بمعدّل ستّين في المائة، نتيجةً لمن سمّتهم الشّركة «بالزّبائن الجدد». ومن الأشخاص البارزين في «ستراتيسيك»، عميلا ريغان السّابقان، باري ماك دانيال، والجنرال جايمس أ. أبراهامسون (الذي اشترك في مشروع حرب النّجوم الخاصّ بريغان). ولا يخفى على أحد أنّ «ستراتيسيك» تقيم علاقاتٍ متبادلة متينة مع شركة «كوام» («كو» = كويت؛ «ام» = أميركا؛ وكوام هي شركة كويتيّة ضخمة اشتركت في العديد من النّشاطات، بما فيها الأعمال المتعلّقة بالطّائرات؛ وهي تملك أيضاً «فريش دل مونتي»). ولا ننسى أنّ المدير التّنفيذي لشركة «ستراتيسيك» هو نفسه المدير العام لشركة كوام ورئيس مجلس إدارتها؛ ونعني به مسهال يوسف سعود الصباح الذي يشترك في عضويّة مجلس إدارة «ستراتيسيك».

تسلّط هذه العلاقات المتشابكة الضّوء على الميزان المنحرف لصلات أسرة بوش على الصّعيد المهنيّ. ولعلّ الحقيقة الأكثر ظهوراً للعيان هي أنّها قد استغرقت زهاء قرنٍ تقريباً «للنّضوج»، وصولاً إلى المرحلة التي تشكّل فيها اليوم مافيا ذات مقاييس عالميّة، تتحكّم في مركز القوّة. وقد استفاد آل بوش، في هذا المجال، من الملكيّات المكثّفة لقطاعاتٍ أساسيّة في الاقتصاد العالميّ،

(٣٢) Margie Burns, "Bush-Linked Company Handled Security for the WTC, Dulles and United", *Prince George's Journal* (Maryland) (February 4, 2003).

اتّصلوا بها اتّصالاتٍ مباشرة وغير مباشرة في آن. وما لبثت هذه الصّلات أن كشفت عن نفسها؛ فلفتت إليها الأنظار مع إبدال «الخطر الأحمر» بـ «الحرب على الإرهاب»، بصفتها الأساس المنطقي الذي تقوم عليه استراتيجيّة الرّأسماليّة الأميركيّة. وقد تمثّلت هذه الاستراتيجيّة بالتّضييق على الحريّات المدنيّة، وبناء دولة أمنية شاملة؛ كلّ ذلك بحجّة «الحرب على الإرهاب».

جورج بوش وبناء الدّولة الأمنية الشّاملة

تحكّم جورج بوش الأب، بصفته نائب الرّئيس رونالد ريغان، في ذروة عقودٍ طويلة من الحرب على الشّيوعية، بلغت أوجها مع دعمه للمقاتلين ضدّ الاحتلال السّوفياتي في أفغانستان. فعند هذه المرحلة، نلاحظ تشكّل صلات جماعة بوش المهنيّة والسياسيّة بحدّ ذاتها. وعند هذه المرحلة أيضاً، نكتشف كلّ صلات الأسرة بالنّفط، والأسلحة، والإعلام، والعمليّات السريّة؛ كما يجد لاعبو ريغان من الجناح اليمينيّ المتطرّف صدىً لبرنامجٍ أمضوا ثلاثة عقودٍ في وضعه.

شكّل ٩/١١ المحور. عند هذه المرحلة أيضاً، وبمساعدةٍ من العصبة السريّة ضمن تيّار «المحافظين الجدد» الذين تمركزوا اليوم في مراكز السّلطة، أصبحت الأسلحة المناسبة كلّها تحت تصرّف جماعة بوش. ولعلّ أفضل ما يعبّر عن هذا الأمر هو قانون مجلس النّواب رقم ٣١٦٢، أو القانون الوطنيّ الأميركيّ، أو قانون توحيد أميركا وتعزيزها من خلال توفير الأسلحة المناسبة للحدّ من الأعمال الإرهابيّة. ومن جديد، لعب معارف بوش، من الشّركات، دوراً أساسيّاً في صياغة هذه الوثيقة التّشريعيّة المهمّة، ولا سيّما أنّ النّخبة السياسيّة تمكّنت، عبرها، من إحكام قبضتها على السّلطة. وليس ذلك وحسب، فقد أقدمت هذه النّخبة على دعوة قوى الشّركات المطلوبة إلى تطبيق رؤيا موسوليني حول دولة الشّركات، المناهضة للنّقابات والطّبقة العاملة، حيث تحتلّ مصالح الشّركات، فوق كلّ ذلك، مركز القوّة السياسيّة، من خلال خصخصة الحقل العام.

اليوم، تملك الدّولة كلّ الأسلحة التي تحتاج إليها من أجل قمع الانشقاق

الدّاخليّ، كما تتّصل بالشّركات المطلوبة كافةً لتنفيذ ذلك.

تشوينس بوينت (ChoicePoint)

كانت تشويس بوينت الشّركة التي دفعت لها كاثرين هاريس، أمينة سرّ ولاية فلوريدا، خلال انتخابات العام ٢٠٠٠، كي تزيل ٥٧ ألف اسم من لوائح الشّطب، ما أحدث الفرق المطلوب في تحديد الرّئيس الفائز بين بوش وغور[٣٣].

> تشويس بوينت هي شركة راعية لقواعد البيانات، تضمّ بين موظّفيها وأعضاء مجلس إدارتها أسماء بارزة من الحزب الجمهوريّ. وهي تقدّم اليوم حوالى ٢٠ مليار وثيقة معلوماتٍ عن المواطنين الأميركيّين إلى وكالات الاستخبارات وتنفيذ القانون. منذ إقرار القانون الوطني الأميركيّ، بات في إمكان رجال الاستخبارات أن يطّلعوا على كافة المعلومات التي كانت خاصّة سابقاً، دون الحاجة إلى الحصول على مذكّرة تفتيش[٣٤].

رغم ذلك، فإنّ الارتباط بين تشويس بوينت، والقانون الوطنيّ، وأسرة بوش، هو أكثر تعقيداً من ذلك. فقد دخلت إلى هذه الصّورة شركتان: ونستون بارتنرز (Winston Partners) وسايبايز (Sybase). فطوّرت سايبايز برنامجاً «مهاوداً للقانون الوطنيّ»، مع الإشارة إلى أنّ أحد المساهمين الكبار فيها هو وينستون بارتنرز، كجزء من مجموعة شاترجي (Chatterjee Group). أمّا أحد المالكين المشتركين لشركة وينستون، فهو مارفن بوش.

«مهاودة» تشوينس بوينت

تكشف ملفّات لجنة الأوراق الماليّة والبورصة أنّ شركة وينستون بارتنرز (شركة محدودة) تملك ١,٠٣٦,٠٧٥ سهماً في سايبايز، فيما وينستون بارتنرز (شركة ذات مدّة محدودة) تملك ١,٣١٧,٨٢٥ سهماً، وونستون بارتنرز (شركة محدودة المسؤوليّة) تملك ١,٢٢١,٨٣٧ سهماً. ويتولّى برنيندو شاترجي إدارة

(٣٣) Palast, *The Best Democracy Money Can Buy* (London: Constable and Robinson, 2003).
(٣٤) "Dirty Dealings in Data", Jim Hightower's Lowdown (Saturday, April 5, 2003).

الأسهم التي تملكها الشّركات التّابعة، مجتمعةً، في صناديق تمويليّة لونستون بارتنرز. . . .

وتعتبر الشّركة أيضاً متعاقداً حكومياً مهمّاً، مع التزامها بعقودٍ من وزارة الزّراعة، والبحريّة (٢,٩ مليون دولار عام ٢٠٠١)، والجيش (١,٨ مليون دولار عام ٢٠٠١)، ووزارة الدّفاع (٥,٣ مليون دولار عام ٢٠٠١)، والصّناعة، والماليّة، وإدارة الخدمات العامّة، إلخ. وقد أصدرت قاعدة بيانات المشتريات الفدراليّة لائحةً بقيمة العقود الممنوحة إلى سايبايز، فبلغت ١٤,٧٥٤,٠٠٠ دولار عام ٢٠٠١.

لكنّ سايبايز ليست إلا واحدةً من الشّركات التي حصلت على عقودٍ فدراليّة، وتستمدّ منها شركة مارفن بوش فوائدها الماليّة. كما تضمّ وينستون بارتنرز أيضاً شركة أمسيك (Amsec Corp.) التي وقّعت عقوداً مع البحريّة بقيمة ٣٧,٧٢٢,٠٠٠ دولار عام ٢٠٠١.[٣٥]

يضمّ مجلس إدارة تشويس بوينت أيضاً ريتشارد أرميتاج، نائب وزير الخارجيّة ورئيس شركة أرميتاج (Armitage Associates)، وهي شركة استشاريّة، تمارس الضّغط الدّوليّ، والتّسويق، والتّخطيط الاستراتيجيّ. تمّ التّحقيق مع أرميتاج لدوره في فضيحة إيران/كونترا، في حقبة ريغان[٣٦]. إذاً، يلقى المرء جزاء فعلته دائماً...

من جديد، نلاحظ أنّ المصالح المنوطة بالشّركات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسرة بوش هي متأصّلة بأهداف السياسة المحلّية والخارجيّة التي تتّبعها إدارة بوش. فبرمجيّات سايبايز جزءٌ من نظام تشويس بوينت الذي يعتبر، بدوره، جزءاً من القانون الوطنيّ؛ ويشكّل هذا الأخير أيضاً جزءاً من النّظام اللّعين برمّته الذي يقتفي أثر الجميع، ويعرف كلّ ما نفعله، ونقرأه، ونزوره، ونشتريه، وبدون شكّ، نفكّر فيه. وفي كلّ خطوةٍ من الطّريق، يحقّق أفراد أسرة بوش

---

(٣٥) Margie Burns, "Marvin Bush Cashes In On Gvt. Security". http://www.americaheldhostile.com/ed112802-1. shtml (November 28, 2002).

(٣٦) انظر المرجع ٢٧.

مكاسب من «الحرب على الإرهاب». في الواقع، لم يسبق أن ارتبطت مصالح الحكومة والأعمال بهذه الصّلة الوثيقة قبلاً قطّ. إنّهما، فعلاً، عنصران يتبع الواحد منهما الآخر اتّباعاً تلقائيّاً.

الخاتمة: انقلاب الشّركات

إنّ الاعتداء على حقوق المواطنين الذي كلّف خساراتٍ كبيرة، واستمرّ على امتداد أجيالٍ من الصّراع، بدأ يتعرّض، منذ السّبعينيّات، لتآكلٍ ثابت، إلى درجة أنّه لم يبق أمامنا إلا واجهةٌ كرتونيّة بالحجم الطّبيعيّ، لها كلّ مظاهر الدّيمقراطيّة والحقوق المدنيّة وما شابه، لكنّها، في الحقيقة، مجرّدة من أي مادّة.

لعلّ العنصر الأساسيّ في انقلاب الشّركات الفعليّ هذا هو أسرة بوش، وشبكتها المهنيّة والسياسيّة التي خطّ هذا المقال مميّزاتها الظّاهرة ليس إلا. لكنّ الواضح هو أنّ العمليّات الكبرى قد باتت اليوم مركّزة في صلب الحكومة. لم يعد هناك أيّ تظاهر بوجود حكومة تمثّل الشّعب. ولعلّ أفضل ما يصوّر التّحوّل الذي تسبّبت به سلالة بوش الحاكمة هو الاقتباس الآتي:

> يوشك قراصنة تشيني ـ بوش على تأصيل جنسٍ جديد من اللّصوص والطّفيليّين، من أصحاب المليارات، الذين لا يمتّون بأيّ صلة مباشرة إلى خير الاقتصاد المحلّي، وإلى من يعتمد على هذا الاقتصاد من بيننا(٣٧).

(٣٧) "Rule of the Pirates: The $200 billion payday", *BlackCommentator* (December 5, 2002), http://www.blackcommentator.com /19_commentary_pr.html.

الفصل الثالث

صقور الحرب والأميركيّ القبيح:
أصول سياسة بوش في آسيا الوسطى والشّرق الأوسط

بقلم أندرو أوستن

في ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠١، اجتاحت الولايات المتّحدة دولة أفغانستان الواقعة في آسيا الوسطى، بالاشتراك مع القوّات العسكريّة البريطانيّة. وفي عمليّةٍ لقّبت بـ «عمليّة الحريّة الدّائمة»، أطاحت الولايات المتّحدة بالعصبة الحاكمة، أي الطالبان، كما دمّرت معسكرات التّدريب التّابعة لتنظيم القاعدة، والواقعة في جبال تورا بورا. ثمّ فرضت الولايات المتّحدة حكومةً مؤقّتة، بقيادة حميد قرضاي، وهو خبيرٌ ماليّ في شؤون الأسلحة للمجاهدين المعارضين للسّوفيات، وصديق لوكالة الاستخبارات المركزيّة في الولايات المتّحدة.

في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، بالاتّفاق مع القوّات البريطانيّة مجدّداً، اجتاحت قوّات الولايات المتّحدة العراق. فأدّت «عمليّة الحريّة للعراق» إلى الإطاحة بصدّام حسين، وحزب البعث الحاكم. ثمّ شكّلت الولايات المتّحدة حكومةً وطنيّة مؤقّتة، عُرفت بمجلس الحكم العراقيّ، بقيادة أحمد شلبي، وهو مصرفيّ تابع دراسته في الولايات المتّحدة، وعضو بارز في المؤتمر الوطنيّ العراقيّ الكائن في لندن، وصديق لوكالة الاستخبارات المركزيّة، ويتمتّع بحماية مسؤولين رفيعي المستوى في البنتاغون. غير أنّ المجلس انحلّ في ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وتمّ تعيين د. أياد علاوي، المشترك في تأسيس الوفاق الوطني

العراقي برعاية وكالة الاستخبارات المركزيّة، كرئيس لوزراء الحكومة المؤقّتة.

كانت التّكلفة الماليّة لهذه المشاريع مذهلة. ففي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، طلب الرّئيس بوش من الكونغرس ٨٧ مليار دولار لتغطية تكاليف العمليّات في آسيا الوسطى والشّرق الأوسط. ويضاف هذا المبلغ إلى ٧٩ مليار دولار أخرى كان الكونغرس قد أدرجها في ميزانيّته للحملات العسكريّة. من شأن نفقات الحروب وإعادة الإعمار في الخارج أن تشكّل خلفيّةً لأكبر عجز في الموازنة الفدراليّة في تاريخ الولايات المتّحدة بأسره (٤١٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤)، كما تعكس حالةَ الاقتصاد الوطنيّ الغارق في وحل «الانتعاش المترافق مع البطالة»، وتظهر أنّ ٣٦ مليون أميركيّ يعيشون في الفقر. رغم ذلك، وافق الكونغرس على طلب بوش، بعد أقل من شهرين لاحقاً.

من النّاحية الإنسانيّة، لم تقصّر حروب بوش في نتائجها المأساويّة. يقدّر مارك هيرولد، بروفسور في جامعة نيو هامشاير، معدّل الضّحايا في صفوف المدنيّين، داخل أفغانستان، بـ ٣٧٦٧ ابتداءً من كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠١. أمّا أسلحة المقاتلين الأفغان، وحالات القصف النّاريّ عن طريق الخطأ، فقد أودت بحياة عشرات الجنود الأميركيّين، وأوقعت المزيد من الإصابات. لكن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فاق عدد الجنود الأميركيّين القتلى في العراق الألف قتيل، ما يشكّل أقصى عدد للضّحايا في أيّ نزاع اشتركت فيه الولايات المتّحدة منذ حرب فييتنام. وقد بلغ العدد الرّسميّ للجنود الأميركيّين الجرحى في العراق ٧٥٣٢ جريحاً، بدءاً من ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ [1]. أمّا عدد العناصر العسكريّة العراقيّة التي أردتها أو جرحتها القوّات الأميركيّة والبريطانيّة، فمجهولٌ؛ لكنّ المراقبين يشكّون في أنّه بالآلاف. وقد قدّرت منظّمة «إحصاء الجثث العراقيّة» المستقلة عدد الإصابات المدنيّة النّاجمة عن «عملية الحرية للعراق»، بدءاً من ١٨ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٤، بما يراوح بين ١٣٢٧٨ و١٥٣٥٧ إصابة.

انطلاقاً من مراجعةٍ لمسوح الرّأي العام، يمكن الملاحظة أنّ أكثريّة

(١) لا تصدر القيادة المركزيّة الأميركيّة عادةً بياناتٍ صحفيّة حول الجرحى إلا عند وقوع قتلى، ما يعني أنّ العدد الفعليّ للجرحى كان أكثر من ذلك بالتّأكيد.

الأميركيّين تعتقد أنّ تهديد الإرهابيّين الإسلاميّين، والدّول الخارجة على القانون، هو ما يتسبّب بهذه التكاليف الماليّة والإنسانيّة الكبيرة. وقد بلغ خوف الأميركيّين من شبح الإرهاب والدّيكتاتوريّة درجة أنّهم نسوا، على ما يبدو، أنّ بوش كان قد وعدهم، خلال المناظرة الثّانية مع المرشّح الدّيمقراطي للرّئاسة آل غور، أنّه لن يحوّل صورة الولايات المتّحدة إلى «الوجه الأميركيّ القبيح»، عبر الانخراط في عمليّة «بناء الدّول». رغم ذلك، من الأرجح على ما يبدو، أو على الأقل يأمل المرء بأن تكون هذه هي الحال، أنّه سيصعب الدّفاع عن اعتقاد الأكثريّة إزاء الدّليل الدّامغ الذي يوحي، على العكس، أنّ أنظمة بوش وحلفائه، ولا سيّما بريطانيا العظمى، قد نسّقت هذه الحرب لأهدافٍ لا تتعلّق بالأمن القومي وتعزيز السلام في العالم. من هنا، يناقش هذا الفصل الأسباب المحتملة الأخرى لحروب بوش، كما يتوسّع في الحديث عن اللاعبين الأساسيّين والإيديولوجيّات التي نحتت السياسة الخارجيّة الأميركيّة، في السياق الجغرافيّ السياسيّ الحاليّ.

استراتيجيّة أمن قوميّ؟

برّرت حكومة بوش اجتياح أفغانستان على أساس أنّ التّنظيم الإرهابيّ الذي دبّر الاعتداءات على الولايات المتّحدة، يوم ١١ أيلول/سبتمبر، أي القاعدة بقيادة المليونير السّعوديّ أسامة بن لادن، يتمتّع بحماية الطّالبان. وقد دافعت الحكومة عن اجتياحها للعراق، بناءً على ادّعاءَين: يمتلك العراق أسلحة دمارٍ شامل، ويتّصل حزب البعث بارتباطاتٍ مع القاعدة.

تمّ الإعلان عن المبدأ الأساسيّ وراء التّدخل، في تقريرٍ صادر عن البيت الأبيض، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بعنوان استراتيجيّة الأمن القوميّ للولايات المتّحدة الأميركيّة. تفصّل هذه الوثيقة سياسة الهجوم الوقائيّ المحتكمة إلى مبدأ الدّفاع الاستباقيّ عن النّفس. تنطلق سياسة الوقاية هذه انطلاقةً دراماتيكيّة من موقف أميركا الدّفاعيّ في الماضي. فلطالما كان الخطر الوشيك والمحدق بالأمن القوميّ، تاريخيّاً، يولّد الحقّ في الدّفاع عن النّفس. لكن لمّا كان يجب

على التّحرك الاستباقيّ والمبرَّر للدّفاع عن النّفس أن يشير إلى خطرٍ وشيك وحقيقيّ تجاه الأمن القوميّ، فإنّ إجراء الدّفاع الوقائيّ عن النّفس لا يستلزم إلا الإشارة إلى احتمالٍ ممكن أو مرجّح لهذا الخطر. من هنا، في ظلّ هذا التّعريف الأكثر شموليّة لما يشكّل دفاعاً مشروعاً عن النّفس، يكفي اعتقادٌ رسميّ بوجود دولةٍ ترغب في الحصول على أسلحة الدّمار الشّامل، لتبرير اللّجوء إلى القوّة. ووفق ما تؤكّد الوثيقة: «لا يمكن أن نترك أعداءنا يضربون الضّربة الأولى».

يصف مؤلّفو هذا التّقرير، بقيادة مستشارة الأمن القوميّ كوندوليزا رايس، الفلسفة الدّفاعيّة الجديدة بأنّها «مذهب الدّوليّة الأميركيّة بوضوح». ويتعهد التّقرير باستخدام القوّة العسكريّة لتشجيع «المجتمعات الحرّة والشّفافة»، والمحاربة من أجل القيم والمُثل الأميركيّة، ولا سيّما الملكيّة الخاصّة، والفوز «بالمعركة من أجل مستقبل العالم الإسلاميّ». وقد ربط صانعو السياسات مذهبَ الوقاية أو الردع بضرورات تغيير النّظام وبناء الأمم في «عالم ما بعد ٩/١١». أمّا الحلّ للمشكلات المزعومة التي تتسبّب بها الدّول الخارجة على القانون بالنّسبة إلى مسألة الأمن القوميّ، فيتمثّل بإمكانيّة إطاحة الحكومة لحكومة قائمةٍ أخرى، من جانبٍ واحد.

لكن في النّظام العالمي الحاليّ، يحظّر القانون الصّادر حول استخدام القوّة المسلّحة، أي قانون الحرب (jus ad bellum)، القوّةَ العسكريّة السريّة والمستخدمة من جانبٍ واحد؛ كما يحدّ بشدّة من الاستعمال الارتداديّ للأسلحة من أجل الدّفاع عن النّفس، أو ردّاً على قرارٍ مشترك صادر عن مجتمع الأمم المتّحدة للحؤول دون اعتداءٍ غير قانونيّ. بالإضافة إلى ذلك، على كلّ تحرّكٍ انتقاميّ تقدم عليه دولةٌ ما أن يكون متناسباً. ومن أحد المبادئ المعترف بها في القانون الدّوليّ أنّه: فيما يعتبر الدّفاع عن النّفس ردّاً مشروعاً عند تعرّض دولةٍ للهجوم، فهو غير مشروعٍ بعد الفعل ـ أي إنّ الدّفاع عن النّفس محظور ما إن ينتهي الهجوم.

يتعارض الأساس المنطقي الذي اعتمده بوش لاجتياح أفغانستان، بناءً على

اعتداء ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كلّ التّعارض مع قانون الحرب. فمن المحتمل أنّ حماية الإرهابيّين قد جعلت من الطّالبان شركاء في سلوك القاعدة الإجراميّ، إلا أنّ تصرّفاً مماثلاً لا يكفي لتحديد المسؤوليّة المباشرة اللازمة لتسويغ تحرّكٍ عسكريّ انتقاميّ. كما أنّ الحكومة لم تقدّم شرحاً مناسباً قطّ لِمَ كان تدمير المباني الحكوميّة، والبنى التّحتيّة، والبلدات والقرى، المؤدّي إلى موت آلاف المدنيّين، لازماً من أجل القبض على بن لادن وتفكيك القاعدة. أمّا تقديم الولايات المتّحدة وعداً إلى الأمم المتّحدة بتوجيه «ضربةٍ موضعيّة» إلى الطّالبان، لتقليص الأضرار التّبعيّة (وهو المصطلح العسكريّ لإلحاق الضّرر بالمدنيّين)، فلا ينفي انحراف بوش الأخلاقيّ المأساويّ، واستخفافه بالقانون الدّوليّ. في أي حال، كان الاستهداف ضعيفاً، والأهداف غير محدّدة بشكلٍ صحيح، والقصف بالقنابل غير مميّزٍ في الغالب، والأسلحة المستعملة، كالقنابل العنقوديّة، قد أسقطت العديد من الضّحايا المدنيّين. تجدر الإشارة إلى أنّ التّحرّكات العسكريّة، حتّى ذلك الوقت، قد فشلت في اعتقال بن لادن، والعديد من عملائه الرّئيسيّين، وتقديمهم للعدالة. ومردّ ذلك، جزئيّاً، إلى تحويل بوش للموارد نحو مطاردة إرهابيّي القاعدة، كي يتمكّن من متابعة الحرب في العراق، وذلك وفقاً لما أشار إليه ريتشارد كلارك، المساعد الخاصّ السّابق لبوش(٢).

طرح التّبرير المعتمَد لاجتياح العراق، بهدف الإطاحة بحكومة البعث، إشكاليّةً مماثلة. فمن وجهة نظر البيت الأبيض، تعتبر سياسة تغيير النّظام نتيجةً طبيعيّة للدّفاع الوقائيّ عن الذّات. فإذا كانت دولةٌ ما تتّبع أنظمةً لامتلاك أسلحة الدّمار الشّامل ووسائل نقلها، وقادرة على تهديد أميركا خلال مرحلةٍ ما، إن كانت مرحلة في المستقبل غير الأكيد، فسيعتبر أيّ تحرّك وقائيّ للدّفاع عن الذّات، حينذاك، وسيلةً للحؤول دون هذا الاحتمال. لكن فيما تعتبر أمثلة الدّفاع الاستباقيّ عن الذّات عديدةً في التّاريخ، إلا أنّ التّاريخ نفسه لم يشهد العديد من الأمثلة عن الدّفاع الوقائيّ عن الذّات (فالحالة الأكثر

(٢) Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terrorism* (New York: Free Press, 2004).

بروزاً هي الاعتداء الإسرائيليّ على المفاعل النّووي العراقيّ، أوزيراك، خارج بغداد). أضف إلى ذلك أنّ اعتقاداً واسعاً يسود في المجتمع الدّوليّ الذي يعمل من خلال الأمم المتّحدة، حول ضرورة إعطاء الموافقة قبل اللجوء إلى القوة الوقائيّة. فلا يخفى على أحدٍ أنّ القانون الدّوليّ يحظّر التّحركات الوقائيّة للدّفاع عن الذّات التي تتمّ من جانبٍ واحد. من هنا، فقد اضطر بوش إلى تأمين عقوبات الأمم المتّحدة، من أجل تنظيم هجمةٍ عسكريّة على بغداد. وما كان من الولايات المتّحدة، يرافقها عدد صغير من الدّول الأخرى، إلا أن تحدّت إجماع المجتمع الدّوليّ، واجتاحت العراق من دون الحصول على إذن الأمم المتّحدة.

حتّى إن وضعنا القانون الدّوليّ جانباً، فإنّ الأسباب التي تثبت التحرّك الوقائيّ في العراق كانت غير كافية، وناقصة، وفي حالاتٍ عديدة، ملفّقة. كما أنّ السّلطات لم تكتشف في العراق لا أسلحة دمار شامل ولا وسائل فاعلة لنقلها. ومهما يكن من أمرٍ، كان لا بدّ من أدلةٍ دامغة تثبت وجود أسلحة الدّمار الشّامل، قبل شنّ التحرّكات العسكريّة. في هذا السياق، أجمع المجتمع الدّولي المخابراتي على أنّ صدّام قد دمّر هذه الأسلحة في نهاية حرب الولايات المتّحدة ـ العراق عام ١٩٩١. أمّا الادّعاء بأنّ الولايات المتّحدة قد اجتاحت العراق ثأراً ليوم ٩/١١، فلا يستند إلى أيّ أساسٍ برهانيّ، مهما كان الأمر مخالفاً للقانون الدّوليّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة كانت قد أقرّت، خلال اجتماعٍ مع قادة الكونغرس يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أنّها لم تملك أيّ دليل يربط صدّام باعتداءات ٩/١١.

إذا بدت أسباب حكومة بوش لقلب دولتين رأساً على عقب غير منطقيّة في نظركم، فمردّ ذلك فقط إلى أنّ المرء يفشل في فهم الأسباب الحقيقيّة خلف إثارة هذه الحروب. إليكم الدّوافع الخفيّة لخوض الحرب: التحكّم في موارد الغاز والنّفط في المنطقتين، وإعادة صياغة شكل القوى في الشّرق الأوسط، مع الأخذ في الاعتبار خلق ظروفٍ لحلّ النّزاع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ. وتبقى المصالح الماديّة والسياسيّة الكامنة خلف سياسة البيت الأبيض متماسكة بفضل

إيديولوجيّة الرّئيس الدّينيّة، وهي عبارة عن اجتهاد رؤيويّ للمسيحيّة يُعرف بالصّهيونيّة المسيحيّة، ويُروَّج له في الأوساط الشّعبيّة بواسطة دعايةٍ منمّقة صمّمها مستشار بوش السياسيّ الأوّل، كارل روف.

الغاز والنّفط

لا يمكن فهم طموحات سياسة بوش الخارجيّة من دون إدراك الأهميّة الأساسيّة لاتّكال أميركا على الوقود الأحفوريّ. فالمصادر الرّئيسة للطّاقة هي البترول (٣٠٪)، والغاز الطّبيعيّ (٢٤٪)، والفحم الحجريّ (٢٣٪). يستهلك سكّان أميركا الشّماليّة حوالى ٢١ مليون برميلٍ من النّفط يوميّاً، أي أكثر من أيّ مدينةٍ أخرى في العالم(٣). من هنا، لا يمكن للإنتاج المحلّي من الغاز والنّفط أن يفي بالطّلب العام. بالنّظر إلى هذا الوضع، لزم الأمر تأمين مصادر رخيصة وجاهزة من الوقود الأحفوريّ كي تصبح الإدارة الأميركيّة مدينةً بالفضل لشركات الغاز والنّفط (العديد من المسؤولين في إدارة بوش هم لاعبون أساسيّون في صناعة الوقود الأحفوريّ).

خارج منطقة الشّرق الأوسط، تحتوي منطقة بحر قزوين (أي الدّول التي تنتهي بـ «ستان»، ومنها أذربيدجان، وكازاخستان، وتركمنستان، وأوزباكستان) على الاحتياطي الأكبر المؤكّد عالميّاً للنّفط والغاز الطّبيعيّ. ففي آسيا الوسطى حوالى ٤٠٪ من احتياطيّ الغاز في العالم، و٦٪ من احتياطيّ النّفط. ولطالما تاقت الولايات المتّحدة لا إلى الحصول على هذه الاحتياطيّات وحسب، من أجل تغذية شهيّتها المتزايدة إلى الطّاقة، بل إلى التّحكم في النّقل(٤) الذي يتيح، بالتّالي، التّحكّم في الأسعار، ويخفّف من هيمنة منظّمة الدّول المصدّرة للنّفط (الأوبك). وقد أصبح الاهتمام الأميركيّ بآسيا الوسطى جليّاً مع انسحاب العسكريّة الرّوسيّة من أفغانستان عام ١٩٨٩، وانهيار النّظام السّوفياتي عام

(٣) Richard Heinberg, *The Party's Over: Oil, War and the Fate of Industrial Societies* (Gabriola Island, BC, Canada: New Society Publishers, 2003).

(٤) تمرّ الطّرق المرغوب فيها عبر تركيا نحو البحر المتوسّط، وعبر أفغانستان نحو باكستان، وبالتّالي تتجنّب المرور عبر روسيا وأذربيدجان وإيران.

١٩٩١. بحلول العام ١٩٩٢، كانت الشّركات الكائنة في الولايات المتّحدة بمعظمها (أموكو Amoco، وآركو ARCO، وشركة النّفط البريطانيّة British Petroleum، وإكسون-موبايل Exxon-Mobil، وبنزويل Pennzoil، وفيليبس Phillips، وتكساكو شيفرون TexacoChevron، ويونوكال Unocal) تتحكّم في نصف استثمارات الغاز والنّفط كلّها في منطقة بحر قزوين[٥].

من شأن التّفاصيل أن تكشف الحقائق. فخلال أقل من خمس سنوات على سقوط الاتّحاد السّوفياتي، بدأت شركة يونوكال، بالاشتراك مع شركات دلتا أويل Delta Oil (السّعوديّة)، وغازبروم Gazprom (روسيا)، وتركمنروزغاز Turkmenrozgas (تركيا)، تتفاوض مع الأحزاب الأفغانية المتنوّعة، من أجل تأمين حقّ بناء خطّ أنابيب عبر أفغانستان. وقد عملت يونوكال عن كثب مع الطّالبان «لتثقيفهم حول الفوائد التي سيعود بها خطّ الأنابيب على تلك الدّولة الفقيرة جدّاً التي دمّرتها الحرب»، وفقاً لبيانٍ صادر عن الشّركة. غير أنّ يونوكال ما لبثت أن انسحبت من الاتّحاد في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٨، مشيرةً إلى «ظروفٍ سياسيّة متدهورة للغاية في المنطقة»، وممانعة الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة الاعترافَ بالطّالبان كالحكومة الشّرعيّة في أفغانستان[٦]. في ربيع ٢٠٠٢، بعد أن أطاحت الولايات المتّحدة بنظام طالبان وأنشأت حكومة صوريّة، أعادت شركات النّفط والحاكم المؤقّت، حميد قرضاي، فضلاً عن محمد عليم راسم، وزير الصّناعة والمناجم، افتتاح المحادثات حول مشروع الأنابيب. وقد أعلن راسم أنّ يونوكال هي الأوفر حظّاً لنيل عقود بناء خطّ الأنابيب، مع تمويل من المبالغ المخصّصة لإعادة إعمار أفغانستان (أي الأموال التي يدفعها المكلّفون الأميركيّون بالضّرائب).

(٥) لبلوغ هذه الغايات، ضمّت الصّناعة شخصيّات سياسيّة عدّة رفيعة المستوى. فقد كان بيغوين برزينسكي، مستشار الأمن القوميّ للرّئيس كارتر، مستشاراً لشركة أموكو. أمّا نائب الرئيس بوش، ديك تشيني، فكان مستشاراً لهاليبورتون. وهنري كيسينجر، وزير الخارجيّة السّابق في ولاية الرّئيسين نيكسون وفورد، وروبرت أوكلي، المسؤول السّابق في وزارة الخارجيّة لمكافحة الإرهاب، كانا مستشارين في يونوكال.

(٦) تعود هذه التّصريحات إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١، عن شركة يونوكال. وفي بيانٍ صحفيّ صادر في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، شدّدت يونوكال: «لا تقدّم الشّركة الدّعم إلى الطّالبان في أفغانستان بأيّ شكلٍ من الأشكال. وليس لدينا أيّ مشروع أو تورّط في أفغانستان».

من العناصر الأساسيّة في هذه المفاوضات المبعوث الأميركيّ الأفغانيّ الأصل، إلى كابول، زلماي خليل زاد. بصفته مبعوثاً خاصّاً، كان ينقل تقاريره ظاهريّاً إلى وزير الخارجيّة، كولن باول. لكن بصفته عضواً في مجلس الأمن القوميّ، ومساعداً خاصّاً للرّئيس في شؤون جنوب غرب آسيا، والشّرق الأدنى، وشمال إفريقيا، فقد كان ينقل تقاريره مباشرةً إلى مستشارة الأمن القوميّ (والعضو السّابق في مجلس إدارة تكساكو شيفرون)، كوندوليزا رايس. ويتميّز خليل زاد بتاريخ طويل من العمل مع الحكومات الجمهوريّة[٧]. كما عمل كعضو ضاغط على الطّالبان. في آب/أغسطس ١٩٩٨، وبعد أن قصفت القاعدة، وفقاً للمزاعم، السّفارتين الأميركيّتين في كينيا وتنزانيا، قدّم خليل زاد، في مقالٍ لاقى شعبيّةً كبيرة، ما سيشكّل العناصر الأساسيّة لسياسة بوش في أفغانستان. وقد نصّت النّقطة المثيرة للجدل التي طرحها خليل زاد على استخفاف المسؤولين الحكوميّين في عهد كلينتون، عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، بالخطر الذي شكّله الطّالبان «على الاستقرار الإقليمي والمصالح الأميركيّة». كما توقّع أن تتزايد أهميّة أفغانستان «مع بداية أداء احتياطيّ النّفط والغاز في آسيا الوسطى، المتوقّع أن ينافس احتياطيّ بحر الشّمال، دوراً أساسيّاً في أسواق الطّاقة العالميّة». وإلى جانب ملاحظات خليل زاد حول أفغانستان، ذكر رجال الأعمال الأقطاب في مجال النّفط أنّ أفغانستان، إذا أديرت كما يجب، فستخدم «كدهليز لهذه الطّاقة»[٨]. فتمكّنوا، من خلال آليّة «عمليّة الحريّة الدّائمة»، من فرض وجودٍ سياسيّ اقتصاديّ في آسيا الوسطى.

أمّا ثاني أكبر احتياطيّات النّفط في العالم، كما ثبت، فيقع في العراق (وحدها السّعوديّة تملك الاحتياطيّ الأكبر). عام ١٩٧٨، تباهى صدّام حسين، وقد كان حينذاك نائب رئيس العراق، بذلك قائلاً: «لا بدّ من أن يصدر أحد

(٧) ترأس خليل زاد الفريق الانتقاليّ التّابع لبوش ـ تشيني في وزارة الدّفاع، وخدم كمستشار لوزير الدّفاع رونالد رامسفيلد. في عهد جورج بوش الأب، خدم كمساعد لوزير الدّفاع في شؤون التّخطيط السياسيّ. وقبل ذلك، كان قد خدم في حكومة ريغان من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩، في وزارة الخارجيّة؛ وهناك كان يقدّم الاستشارات إلى البيت الأبيض حول حرب العراق ـ إيران، والحرب السّوفياتيّة في أفغانستان.

(٨) *The Washington Quarterly* (Winter 2000).

البرميلين المنتجين الأخيرين في العالم من العراق». في أواخر ربيع ٢٠٠٢، كانت الولايات المتّحدة تحصل على ٨٠٠ ألف برميل من العراق يومياً، ما يجعل من تلك الدّولة مصدر النّفط السّادس الأهمّ بالنّسبة إلى استهلاك أميركا الشّماليّة. ومع إقدام بوش على بثّ الفتن بشأن الخلافات مع نظام صدّام حسين، انتقلت الشّركات النّفطيّة إلى مزوّدين آخرين، فخفّضت بالتّالي من صادرات العراق بنسبة ٧٠٪ تقريباً. غير أنّ شركات النّفط الأميركيّة توقّعت أن يتدفّق النّفط ثانيةً بعد أن تخمد حدّة التوتّر، وتلغي الأمم المتّحدة عقوباتها، فتُخفض أسعار النّفط من جديد. وقد كان تخفيض أسعار النّفط أمراً ملحّاً. تجدر الإشارة إلى أنّ سعر النّفط الخام كان قد ارتفع من ١٠ دولارات للبرميل الواحد عام ١٩٩٧، إلى ٣٠ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٠. لكنّ التّوقّعات قد أشارت إلى أنّ الأسعار ستبقى عند هذا المستوى نفسه، من دون تغييرٍ في بنية أسواق النّفط العالميّة. من هنا، فإنّ احتمال الاستفادة من مصدرٍ هائل وبخس الثّمن للوقود الأحفوريّ قد جذب اهتمام دولٍ أخرى أيضاً. انطلاقاً من ذلك، أخذت الشّركات الرّوسيّة، والأوروبيّة، والصّينية تتفاوض مع نظام صدّام، أو أنّها كانت تتفاوض معه، لإبرام عقودٍ في المرحلة السّابقة للحرب[٩].

من سوء حظّ هذه الدّول الأخرى أنّ الولايات المتّحدة كانت، في ظلّ عهد بوش، قد أدرجت عزل صدّام حسين في برنامجها. فعبر الإطاحة بحزب البعث، أبطل نظام بوش العقود التي فاوضت عليها الدّول الأخرى. في هذا السياق، يصف جايمس وولسي، المدير السّابق لوكالة الاستخبارات المركزيّة، الأمر كما يلي: «إذا كانت [هذه الدّول الأخرى] قد رهنت حظّها مع صدّام، فسيصعب، لا بل يستحيل، إقناع الحكومة العراقيّة الجديدة بالتّعامل معها»[١٠]. كما شدّد فيصل القرة غولّي، مدير مكتب المؤتمر الوطني العراقي في لندن، على أنّ

(٩) فاوضت لوكويل Lukoil (روسيا) على صفقةٍ بمليارات عدة من الدّولارات مع العراق، عام ١٩٩٧، من أجل تطوير حقل «القرنة الغربيّة» في جنوب العراق. وفي نهاية العام ٢٠٠١، كانت شركة توتال فينا ألف Total Fina Elf (فرنسا) تفاوض من أجل تطوير حقل «مجنون» بالقرب من الحدود مع إيران.

(١٠) Dan Morgan and David B. Ottaway, "In Iraq War Scenario, Oil is Key Issue: US Drillers Eye Huge Petroleum Pool", *The Washington Post*, September 15, 2002, A1.

الحكومة العراقيّة الجديدة لن تكون ملزمة بأيّ عقود تمّ التّفاوض عليها مسبقاً. أمّا رئيس المؤتمر الوطنيّ العراقيّ، أحمد شلبي، فأعلن أنّ اتّحاداً، بقيادة الولايات المتّحدة، سيتولّى تطوير حقول النّفط في العراق. إذاً من وجهة نظر مصالح الطاقة الأميركيّة، كانت الحرب ضروريّة لإرساء التّحكّم الأميركيّ في النّفط العراقيّ، والمحافظة على استقرار أسعار النّفط العالميّة.

وولفويتز وبيرل: جبهة «أريك» الأميركيّة

وصفت صحيفة «جيروزاليم بوست»، بمزيجٍ من الصّراحة والذّكاء، المحافظين الجدد القابضين على جوهر عمليّة صنع السياسات في البيت الأبيض، أثناء حكم بوش، بأنّهم «جبهة أريك الأميركيّة»[١١]. وقد تمّ تحديد بول وولفويتز وريتشارد بيرل، بشكلٍ خاصّ، كعضوين أساسيّين من تنظيم أريال (أريك) شارون في واشنطن. من هنا، سيتركّز الحديث في هذا القسم على هذين المسؤولين.

يتمتّع وولفويتز بتاريخٍ طويل من الخدمة العامة في الولايات المتّحدة. وقد خدم كنائب وزير الدّفاع المساعد للبرامج الإقليميّة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠، في ظلّ حكم جيمي كارتر. كما كان رئيس موظّفي التّخطيط السياسيّ في وزارة الخارجيّة، من ١٩٨١ إلى ١٩٨٢، في عهد رونالد ريغان، حيث أدى دوراً أساسيّاً في تشكيل استراتيجيّة ريغان أثناء الحرب الباردة. بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، عمل كوكيل وزارة الدّفاع المهتمّ بشؤون السياسات في عهد جورج بوش الأب. وهو يعمل اليوم كنائب وزير الدّفاع في حكومة جورج بوش الابن. وقد طوّرت وحدة خاصّة بالبنتاغون، تُعرف بمكتب المخطّطات الخاصة، تحت رئاسة وولفويتز، الكثير من المعلومات الأوّليّة التي شقّت طريقها إلى شهادة باول المثيرة للجدل التي أدلى بها، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أمام مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة. تجدر الإشارة إلى أنّ وولفويتز كان قد أنشأ مكتب

(١١) Janine Zacharia, "Arik's American Front", *The Jerusalem Post* (January 5, 2001), 4B.

المخطّطات الخاصّة، لمكافحة الشّكوك حول الاستخبارات العراقيّة، التّابعة لوكالة الاستخبارات المركزيّة.

عام ٢٠٠٢، تلقى وولفويتز جائزة هنري م. «سكوب» جاكسون للخدمات المميّزة، من المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ (جنسا). وكان السيناتور جاكسون صقراً ديمقراطيّاً بارزاً في السّبعينيّات، وبداية الثّمانينيّات. وقد كان من التفاني للمركّب الصناعيّ العسكريّ لدرجة أنّ زملاءه لقّبوه «بالسّيناتور بوينغ». تجدر الإشارة إلى أنّ فهم جاكسون لحرب إسرائيل ضدّ الفلسطينيّين قد صاغ شكل تفكيره الخاصّ بالسياسة الخارجيّة. عام ١٩٧٩، في مؤتمرٍ حول الإرهاب الدّوليّ، عُقد برعاية معهد جوناثان، وصف جاكسون الإرهاب «كصيغةٍ حديثة للحرب ضدّ الدّيمقراطيّات الليبراليّة». وتابع أنّ هدف هذه الحرب هو «القضاء على نسيج الدّيمقراطيّة نفسه». كما أشاد جاكسون بالقمع الإسرائيليّ للإرهابيّين الفلسطينيّين، قائلاً: «لقد ألهمت شجاعة إسرائيل من يعشق الحريّة حول العالم، عند دفاعها عن نفسها ضدّ الإرهاب». فرفض المقدّمة المنطقيّة القائلة بضرورة تفاوض مستهدَفي الإرهاب مع الإرهابيّين. وفي إشارةٍ إلى طموحات منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، علّق جاكسون: «إنّ الإصرار على تفاوض الأمم الحرّة مع المنظّمات الإرهابيّة لا يمكن إلا أن يعزّز هذه الأخيرة، ويضعف الأولى». كما رفض المقدّمة المنطقيّة لكيان الدّولة الفلسطينيّة: «إنّ إسباغ صفة الدّولة على حركةٍ تستند إلى الإرهاب سيدمّر السّلطة الأخلاقيّة المتمثّلة، بشكلٍ سليم، وراء جهود الدّول الحرّة أينما كان لمكافحة الإرهاب».

خلال السّبعينيّات، ازداد انخداع جاكسون وأنصاره ومساعدوه بالحزب الدّيمقراطيّ. فكان الدّيمقراطيّون قد ابتعدوا عن المواجهة المباشرة مع الإرهاب، ساعين عوضاً عن ذلك إلى تهدئة مصدر النّزاع الذي يولّد، في رأيهم، الإرهابيّين. فوفقاً للصّقور، كانت مقاربة «لوم أميركا أوّلاً» تعني، حتميّاً، إلقاء مسؤوليّة الإرهاب على تلك الدّول التي أمست هدفاً للإرهابيّين، نظراً إلى أنّ ذلك يجبر الجمهور على التّفكير في احتمال أنّ الإرهاب هو ردّ فعل الشّعب المكبوت على الاستعمار والإمبرياليّة. هذا التّحوّل في موقف الحزب أجبر

العديد من مساعدي جاكسون، ومنهم إليوت أبرامز، ودوغلاس فايث، وفرانك غافني، وجين كيرك باتريك، والأهم وولفويتز وبيرل، على التّحول إلى الجانب الجمهوريّ، مع نيل مناصب في إدارات بوش وريغان.

استغل وولفويتز فرصة الاحتفال بجوائز (جنسا) ليثبت أنّ بوش كان يتتبّع خطوات جاكسون، أحد أبطال المتشدّدين الإسرائيليّين. فوصف بوش كقائدٍ «مصمّم على المضيّ قدماً، استراتيجيّاً، من خلال خطواتٍ عمليّة الواحدة تلو الأخرى، نحو هدفٍ يصفه الجبان، ساخراً، بأنّه وهميّ»، مؤكّداً أنّ جاكسون «كان ليفخر برئيسنا ويسعد بمعرفته». بالإضافة إلى ذلك، أدان وولفويتز سياسة الاسترضاء، مؤنّباً الإعلام على وصف أفراد حلقة بوش الدّاخليّة بـ «الصّقور»، مذكّراً أنّ جاكسون كان قد رفض هذه التّسمية (فقد علّق جاكسون ذات مرّة: «بكلّ بساطة، لا أريد أن يكون بلدي حمامةً»). وأردف: «لا يمكن للجبناء الذين ينأون بأنفسهم عن المجازفات أن يدافعوا عن الحريّة، فكيف إذا تعلّق الأمر بتحسينها. ولا يمكن تحسينها إذا اعتقدنا أنّه في الإمكان إقناع الدّكتاتوريّين الأشرار بالطّرق السّلميّة، دون التّهديد باللّجوء إلى القوّة على الأقل».

غذّى وولفويتز رغبته في تحويل السياسة الخارجيّة الأميركيّة نحو إمبرياليّة أكثر عدائيّة، على مدى أكثر من قرن. فحين طلب وزير الدّفاع ديك تشيني، عام ١٩٩٢، نسخة معدّلة عن توجيهات «دليل التّخطيط الدّفاعيّ» (DPG) من كولن باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة، ومن وولفويتز، وكيل وزارة الدّفاع المهتمّ بشؤون السياسة حينذاك، سُحر وزير الدّفاع بعظمة تفكير وولفويتز، المبيّنة في نسخته الخاصّة عن الوثيقة. ففي دليل وولفويتز الخاصّ بالتّخطيط الدّفاعيّ، قام بانتقاد طريقة تعامل بوش الأب مع حرب العراق، عام ١٩٩١. واعتقد أنّ وجود صدّام حسين المستمرّ يشير، بشكلٍ واضح، إلى أنّ بوش كان قد أنهى الحرب قبل الأوان. فاقترح وولفويتز أن تتدخّل العسكريّة الأميركيّة في العراق، لتضمن حقّ وصول أميركا إلى الموادّ الأوّلية، ولا سيّما النّفط، وتقضي على التّهديدات بالإرهاب واستخدام أسلحة الدّمار الشّامل. وجادل وولفويتز بأنّه «مع زوال الاتّحاد السّوفياتي، يجب أن ينصبّ المذهب الأميركيّ على التّأكد من عدم

نشوء أي قوّة عظمى جديدة لتنافس الهيمنة الأميركيّة النّافذة على العالم». لبلوغ هذا الهدف، دعا وولفويتز إلى «هجماتٍ وقائيّة وتحالفاتٍ خاصّة». فضلاً عن ذلك، على الولايات المتّحدة أن تستعدّ لخوض ذلك وحدها حين لا يمكن تنظيم تحرّكٍ مشترك»[١٢].

رغم أنّ بوش الأب فضّل الموافقة على خطّة باول الأكثر عمليّة، عام ١٩٩٢، إلا أنّ تشيني وولفويتز اعتقدا أنّهما على وشك تحقيق حلمهما بسلام أميركيّ عبر ولاية ثانية لبوش. مع ذلك، فإنّ انكماشاً اقتصاديّاً شديداً وطويلاً قضى على شعبيّة بوش التي راجت أثناء الحرب. فأصيبا بخيبة أمل عند انتقاء الجمهور الانتخابيّ لحاكم أركنساس، بيل كلينتون، كي يكون رئيساً عام ١٩٩٢، وتمّ طرد المحافظين الجدد من دائرة السّلطة. لكن، لمّا كان وولفويتز والعديد من المفكّرين الآخرين قد رفضوا الانتظار حتّى حكومةٍ جمهوريّة مقبلة، فقد شكّلوا مشروع القرن الأميركي الجديد، وهو فريق أبحاث يعمل «ليثبت أنّه على حقّ ويجمع الدّعم من أجل قيادة أميركيّة شاملة». فاصطفّت في هذا المشروع شخصيّات من عالم الشّركات، والعسكريّة، والسياسة، بمن فيهم إليوت أبرامز (وزارة خارجيّة ريغان)، وديك تشيني، وفرانك غافني (رئيس مركز السياسة الأمنية)، ووليام كريستول (رئيس أركان دان كايل ورئيس تحرير المنشور التّابع للتيّار المحافظ «ذا ويكلي ستاندارد» The Weekly Standard)، ودونالد رامسفيلد. ومنحت المصالح الاقتصاديّة القويّة كلّ دعمها لإنشاء مشروع القرن الأميركيّ الجديد[١٣].

نشأ مشروع القانون الأميركي الجديد عام ١٩٩٧، بعد أن عرف كيف يستخدم ببراعة وثيقةً تدعو الولايات المتّحدة إلى «أخذ مكانها في التّاريخ بصفتها القوّة العالميّة المهيمنة، وتحقيق عظمتها من خلال التّحلي بالجرأة والعزم». وقد طرح مشروع القرن الأميركيّ الجديد، في بيان مبادئه، السّؤال

(١٢) Janine Zacharia, "Next Stop, Baghdad?", *Jerusalem Post* (October 12, 2001), 1B.

(١٣) تضمّن لائحة المساهمين في مشروع القرن الأميركيّ الجديد مؤسّسة جون م. أولن (ذات المصالح المتعلّقة بالذّخائر والأسلحة الكيميائيّة التي يدير صاموئيل هانتغتون معهد الدّراسات الاستراتيجيّة التّابع لها)، ومؤسّسة سارة سكايف (شركة نفطيّة كبيرة)، ومؤسّسة ليندي وهاري برادلي (مموّلة مشروع ريغان الخاصّ بحرب النّجوم).

التّالي: «هل تتمتّع الولايات المتّحدة بالتّصميم اللازم لتشكيل قرنٍ جديد مؤاتٍ للمبادئ والمصالح الأميركيّة؟» هذا ما كان مفكّرو المشروع يشكّون فيه. من هنا، راحوا يتفجّعون: «يبدو أنّنا نسينا العناصر الأساسيّة التي ساهمت في نجاح إدارة ريغان». تألّفت هذه العناصر النّاجحة من «عسكريّة قويّة وحاضرة للإيفاء بالتحدّيات الحاليّة والمقبلة؛ وسياسة خارجيّة تروّج للمبادئ الأميركيّة في الخارج بكلّ جرأةٍ وعزم؛ وقيادة وطنيّة تقبل بتحمّل المسؤوليّات الأميركيّة العالميّة».

في رسالةٍ مفتوحة إلى الرّئيس كلينتون، بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، جادل وولفويتز، وبيرل، وفايث، ووورمسر، بالاشتراك مع رامسفيلد، وأبرامز، وكريستول، وجون بولتون (وكيل الوزارة الحاليّ لشؤون الأمن الدّوليّ)، وفرانك كارلوتشي (وزير الدّفاع في حكومة ريغان)، ورتشارد أرميتاج (نائب وزير الخارجيّة الحاليّ)، وغيرهم، بأنّه «من الضّروريّ إخضاع صدّام». وأكّدت الرّسالة أنّ «الخطر» الذي يشكّله صدّام «لا يمكن إزالته طالما أنّ الهدف هو الاحتواء وحسب، وطالما أنّ الوسيلة المتّبعة لتحقيقه هي العقوبات والتّحذيرات فقط». وحضّوا البيت الأبيض على «توفير القيادة اللازمة لإنقاذ أنفسنا والعالم من بلاء صدّام، وأسلحة الدّمار الشّامل التي يرفض التّخلي عنها».

عام ٢٠٠٠، أصدر مشروع القرن الأميركيّ الجديد تقرير إعادة بناء آليّات أميركا الدّفاعيّة. ومن شأن هذه الوثيقة أن تصبح برنامج عمل لاستراتيجيّة الأمن القوميّ التي اتّبعها بوش، كما تمّ نقاشها سابقاً. فوفقاً لهذه الوثيقة المذكورة سابقاً، «سعت أميركا طيلة عقودٍ إلى أداء دورٍ أكثر استمراريّة في أمن الخليج الإقليمي. ومع أنّ النّزاع الذي لم يجد طريقه إلى الحل مع العراق يوفّر التّبرير الفوريّ لذلك، إلا أنّ الحاجة إلى وجود قوّة أميركيّة أساسيّة في الخليج يتجاوز قضيّة نظام صدّام حسين». فقد تطلّب إخضاع المنطقة قواعد إطلاق أكثر استقراراً في مختلف الدّول. وجادل مشروع القرن الأميركيّ الجديد بأنّ السّعودية باتت تطرح مشكلةً كمنطقة تجمّع القوّات الأميركيّة، نظراً إلى «حساسيّاتها

الدّاخليّة». فضلاً عن ذلك، بعد عزل صدّام عن السّلطة، «قد تثبت إيران أنّها تشكّل تهديداً كبيراً».

بفضل الانقلاب القضائيّ الذي أدّى إلى رئاسة بوش عام ٢٠٠٠، توفّر الانفتاح الذي لطالما انتظره المحافظون الجدد: رئيس إيديولوجيّ منفتح على أفكارهم. وكان مشروع القرن الأميركيّ الجديد قد حدّد مواقع هذه الأفكار كما يجب، استعداداً للاستيلاء على السياسة الخارجيّة الأميركيّة. فعيّنت الإدارة وولفويتز في منصبه الحاليّ. وتحت إدارة رامسفيلد، أنشأ البنتاغون مجلس سياسة الدّفاع (DPB)، وهو فريق عمل غير رسميّ ظاهريّاً، مؤلّف من المسؤولين الحكوميّين السّابقين والخبراء العسكريّين الذين يخدمون كهيئةٍ استشاريّة تنصح البنتاغون حول شؤون الدّفاع؛ فنُصّب ريتشارد بيرل مسؤولاً، وربط مشروع القرن الأميركيّ الجديد بالسّلطة التّنفيذيّة مباشرةً[١٤]. وفقاً لمجلّة تايم، ضغط وولفويتز على البيت الأبيض لخوض الحرب في العراق، بعد الاعتداءات الإرهابيّة على مركز التّجارة العالميّ والبنتاغون مباشرةً، من دون أن يسلّم جدلاً بولايةٍ ثانية لبوش[١٥]. ومع أنّه اضطرّ للانتظار حتّى ما بعد اجتياح أفغانستان، لكنّه نال في النّهاية ما لطالما تاق إليه: الإطاحة بصدّام حسين، واحتلال العراق، ونقل قواعد العسكريّة الأميركيّة من السّعوديّة.

عام ٢٠٠٢، وفي معرض تحليل صحيفة جيروزاليم بوست حصولَ وولفويتز على جائزة الخدمات المميّزة، من المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ (جنسا)، قامت بتمييزه «كأحد أهمّ المخطّطين للحرب الأميركيّة ضدّ الإرهاب الإسلاميّ»، وكصقر حربٍ «من أصول الاستراتيجيّين النّاجحين الذين تتلمذوا على يد هنري جاكسون». وقد اعترف المحافظون الجدد «بإقرارٍ واقعيّ، أنّ

(١٤) مع أنّ الدّفاع نظّم مجلس سياسة الدّفاع كهيئةٍ استشاريّة مستقلة، إلا أنّ رامسفيلد تولّى تعيين أعضائه الذين تمتّعوا بحقّ الوصول إلى معلوماتٍ سريّة. وقد ضمّ أعضاء المجلس رئيس مجلس النّواب السّابق، نيوت غنغريش، ووزير الخارجيّة السّابق، هنري كيسنجر، ومدير وكالة الاستخبارات المركزيّة السّابق، جيم وولسي. يقدّم مجلس سياسة الدّفاع النّصائح إلى رامسفيلد ووولفويتز من خلال المسؤول السّابق في وزارة الخارجيّة في عهد ريغان، دوغلاس فايث.

(١٥) *Time* Magazine, January 27, 2003.

الولايات المتّحدة، كأرضٍ للحريّات، محتجزةٌ في صراعٍ دائم لا نهاية له ضدّ الحركات والإيديولوجيّات التي تقتل الأبرياء وتدمّر الحرّيّات». لكن أنّى لهم هذه النّظرة الواقعيّة؟

أوضح لهم هنري جاكسون، بصفته معلّمهم، أنّ الوحي لمعظم مبادئهم يرد من مراقبة إسرائيل ومحاكاتها. فما أسر اهتمام هؤلاء الرّجال قبل ثلاثين عاماً هو تراث الدّولة الإسرائيليّة، لا بل تراث الشّعب الإسرائيليّ كمقاتلٍ وحيد في وجه الإرهاب الذي يستهدف المدنيّين الأبرياء. فنضال إسرائيل هو الذي جعلهم يدركون ضرورة محاربة الإرهاب، كالشّيوعية ـ الخطر الأكبر حينذاك ـ من دون أيّ تسوية[١٦].

خلال ثلاثين عاماً من التّرصد في الظّل، كان بيرل الذي لقّبه أصدقاؤه وأعداؤه على السّواء «بأمير الظّلمات» في طليعة المفكّرين حول السياسة الخارجيّة المتعلّقة بالشّرق الأوسط. على غرار وولفويتز، كان بيرل من أولئك المتفانين لتفكير جاكسون الذين ساروا، طيلة حياتهم المهنيّة السياسيّة، في ركب الكتلة الجمهوريّة المحافظة؛ فخدم كمساعدٍ لوزير الدّفاع في سياسة الأمن الدّوليّ بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٧، أثناء عهد ريغان. خلال الثّمانينيّات، انتقد بيرل إدارتي ريغان وبوش لدعمهما صدّام حسين خلال حرب العراق ـ إيران في الثمانينيّات؛ وراح، منذ مطلع العام ١٩٩١، يدافع عن سياسة الإطاحة بنظام صدّام حسين. كما ظلّ، حتّى وقتٍ متأخّر، رئيس مجلس سياسة الدّفاع[١٧]. بالإضافة إلى ذلك، خدم في منظّمات غير حكوميّة نخبويّة، كمجلس العلاقات الخارجيّة (CFR)، ومعهد المؤسّسات الأميركيّة (AEI)، والمعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ (JINSA).

يسعى بيرل إلى تحقيق رؤياه العدائيّة بشأن الشّرق الأوسط، من خلال

(١٦) Caroline Glick, "A Return to Jacksonian Zionism", *The Jerusalem Post* (November 22, 2002), 1A.

(١٧) استقال بيرل من هذا المنصب بسبب تضارب المصالح. غير أنّه بقي عضواً في المجلس حتّى نهاية ربيع ٢٠٠٤. حينذاك انسحب من المجلس مدّعياً أنّه لا يريد أن يثقل حملة إعادة انتخاب الرّئيس بأفكاره الاستفزازيّة.

العمل لحساب دولٍ تقع من كلتا ناحيتي المحيط الأطلسي. ففي ١٩٩٦، فيما كان بيرل يعمل مع فريق الأبحاث الإسرائيليّ البارز، «معهد الدّراسات الاستراتيجيّة والسياسيّة المتقدّمة» (IASPS)، قام، إلى جانب دوغلاس فايث، وكيل وزارة الدّفاع الأميركيّ الحاليّ، ودايفيد وورمسر، المساعد الخاصّ الحاليّ في وزارة الخارجيّة، بكتابة تقرير «صفحة جديدة: استراتيجيّة جديدة لصون المنطقة» A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm، لصالح حزب الليكود، الحزب اليمينيّ الرّائد في إسرائيل. تنصح الوثيقة رئيس الوزراء حينذاك، بنيامين نتنياهو، بالعدول عن اتّفاق أوسلو. عام ١٩٩٧، في تقرير «استراتيجيّة لإسرائيل» A Strategy for Israel، تابع فايث ما ناقشه التّقرير السّابق، مجادلاً بأنّه ينبغي على إسرائيل إعادة احتلال الأراضي الواقعة تحت حكم السّلطة الفلسطينيّة. وكتب فايث: «سيكون الثمن بالدّم غالياً جدّاً»، لكنّ خطوةً كهذه ستكون ضروريّة «لتنقية الحالة من السّموم». فكانت هذه، في رأيه، «الطّريقة الوحيدة للتّخلص من شرك أوسلو». وفي التّقرير، ربط فايث بين رفض إسرائيل لعمليّة السّلام وهوس المحافظين الجدد بحكم صدّام حسين ونظام البعث. فكتب: «إنّ عزل صدّام عن السّلطة هو هدف استراتيجيّ هام من أهداف إسرائيل».

نصح بيرل، بالاشتراك مع وولفويتز، البيتَ الأبيض بالتّخلي عن نظرية الإدارة السّابقة التي تفيد بأنّ تقليص العداء بين اليهود والمسلمين سيكسب تأييداً لهجمةٍ على العراق. فأيّدا استهداف الأنظمة التي تساعد الإرهاب وتحرّض عليه، من جانبٍ واحد. كما ربطا صدّام بالمجموعات الإرهابيّة في فلسطين، زاعمين أنّ «الإرهابيّين سيحظون دوماً بملاذٍ للاختباء، طالما أنّ صدّام في السّلطة»[١٨]. وقد نقلت وثيقةٌ أميركيّة مهمّة جدّاً أنّ بيرل كان قد طلب من الإدارة الأميركيّة «منح شارون الدّعم الكامل» أثناء قمعه لفلسطين. وقال بيرل: «نحن في حاجة إلى ممارسة أكبر قدر ممكن من الضّغط على عرفات، لا على إسرائيل»[١٩]. (من هنا، كانت مقاربة دعم شارون سبباً لتحوّل سياسة بوش نحو العراق، لا نتيجةً لها.)

---

(١٨) Zacharia, "Next Stop, Baghdad?" *The Jerusalem Post* (October 12, 2001), 1B.

من جهتهم، مارس شارون ومستشاروه ضغوطاتٍ عدائيّة على واشنطن كي توسّع من تعريف الإرهاب، حتّى يشمل مجموعاتٍ ودولاً تميل إلى تدمير إسرائيل. خلال الاجتماعات، تشاطر بوش وشارون «مخاوفهما المتبادلة بخصوص التّهديدات التي يشكّلها الإرهاب، وتحسين العراق وإيران للأسلحة المتطوّرة»(٢٠). وقد أشارت الصّحافة الإسرائيليّة حينذاك إلى الذّكاء الذي نمّ عليه هذا التّكتيك، نظراً إلى أنّه منح بوش الحيّز الذي يحتاج إليه لمتابعة سياسته في الشّرق الأوسط، مع المحافظة على سياسةٍ حياديّة ظاهريّاً في النّزاع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ. فأتاحت هذه الاستراتيجيّة التلاعب بالليبراليّين الذين يساعدون في إرساء فكرة توقّف بوش عن التّدخل، من خلال التّذمر من وقف التّدخل. فإذا ما صيغ الأمر بهذه الطّريقة، يمكن أن تؤدّي رسالة شارون «إلى فوز معسكر وولفويتز»، وفق ما أوردته جيروزاليم بوست(٢١).

بعد أن تلقّت إسرائيل الضّوء الأخضر من واشنطن، لم تكتفِ بتصعيد حدّة العمليّات في الأراضي الفلسطينيّة، بل ضاعفت من عدائيّتها نحو لبنان وسوريا أيضاً. هذا هو ما كان يأمله المحافظون الجدد. ففي بداية كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠١، دعا بيرل إسرائيل إلى قصف وادي البقاع ومركز حماس في دمشق. وهكذا، مع ابتعاد الولايات المتّحدة عن إسرائيل، كان في استطاعة شارون لا إلحاق الهزيمة بعرفات وحسب، بل توسيع رقعة النّزاع أيضاً. بالفعل، كان شارون قد تولّى منصبه، متسلّحاً باستراتيجيّة مُحكمة لعرقلة عمليّة السلام في الشّرق الأوسط. لكنّ هذا لم يكن ظاهراً في بادئ الأمر للمراقبين الأميركيّين الذين رأوا في تشجيع شارون للحرب، في فترة ما قبل الانتخابات، تصرفاً يدلّ على التّعصّب البحت ضدّ الفلسطينيّين. غير أنّ شارون كان قد خلق، في الواقع، الظّروف المناسبة لتبرير مستويات القمع المضاعفة في الأراضي

(١٩) Peter Slevin and Glenn Frankel, "If US Wants to Engage, Analysts see Many Options", *The Washington Post* (March 31, 2003), A17.

(٢٠) Alan Sipress, "Bush Assures Sharon on US Role in Talks", *The Washington Post* (March 21, 2001), 4.

(٢١) *Jerusalem Post* writer Janine Zacharia in a fall 2001 editorial, "Next Stop, Baghdad?"

الفلسطينيّة، من خلال زيارة المسجد الأقصى في القدس، عند جبل الهيكل. فأشعل هذا التّحرك المثير للجدل فتيلة الانتفاضة الثّانية، ما أطلق العنان لعنفٍ حادّ دام لسنوات. وما كان من إسرائيل إلا أن تحجّجت بذلك، كي تنسحب من عمليّة السّلام، وتشنّ حملة عسكريّة واسعة النّطاق ضدّ الفلسطينيّين. من هنا، ما كان يُعتبر حينذاك عملاً يدل على الجهل والتّعصّب هو، في الواقع، تحرّكٌ استراتيجيّ لامع، على يد جناحٍ يمينيّ متطرّف ميّال إلى القضاء على حماقة أوسلو.

عام ٢٠٠٢، ذكر فرانسيس فيتزجيرالد أنّ «رامسفيلد وولفويتز كانا يدعوان، قبل سنواتٍ من تولي إدارة بوش السّلطة، إلى الإطاحة [بصدّام]، على أساس أنّه يشكّل خطراً على المنطقة، ولا سيّما إسرائيل»[٢٢]. وأشار فيتزجيرالد إلى مناقشة جرت بين أعضاء هيئة الخبراء في معهد واشنطن، في حزيران/يونيو ١٩٩٩، حيث وضّح وولفويتز آراءه بخصوص الصّلة بين العراق وعمليّة السلام. كان يعتقد أنّ اجتياح بوش الأب للعراق قد نجح في تجنّب حربٍ نوويّة بين العراق وإسرائيل، وأنّ «ياسر عرفات قد اضطرّ إلى الاتّفاق على السّلام، ما إن اختفت الخيارات البديلة المتطرّفة كالعراق». وتابع وولفويتز: «تحتاج الولايات المتّحدة إلى الإسراع في القضاء على صدّام إذا كانت تريد حقّاً أن تساعد في تقدّم عمليّة السّلام». ونسجاً على المنوال نفسه، كان بيرل واضحاً بشأن هذه الصّلة، فقال: «يجب ألا ننتظر. علينا السّعي إلى القبض على العراق». لماذا؟ «إنّ عزل صدّام سيشكّل خطوةً جبّارة باتّجاه عمليّة السلام. علينا أن نتّخذ تحرّكاتٍ حاسمة، وحين ننجح سيعزّز ذلك، بشكلٍ ملحوظ، قدرتنا على تنفيذ أمور أخرى في المنطقة»[٢٣].

في مؤتمرٍ عقدته اللجنة الأميركيّة الإسرائيليّة للشّؤون العامة، في ربيع ٢٠٠٢، بعنوان «أميركا وإسرائيل تقفان معاً بوجه الإرهاب»، شارك فيه نصف

---

(٢٢) Frances Fitzgerald, “Threat of War: How Hawks Captured the White House”, The Guardian (September 24, 2002), 4.

(٢٣) Philip Dine, “US Role as Mediator is Questioned”, *St. Louis Post Dispatch* (April 21, 2002), A10.

أعضاء مجلس الشّيوخ، وتسعون عضواً من مجلس النّواب الأميركيّ، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيليّ السّابق، بنيامين نتنياهو: «لم تعرف إسرائيل صديقاً أكثر وفاءً لها في البيت الأبيض من الرّئيس جورج دبليو بوش». وقد حيّا المؤتمر جهود ١٣ مسؤولاً حكوميّاً رفيعي المستوى. أمّا نقاط الحوار التي سلّمها مسؤولو اللّجنة إلى ممثّليهم، فرجّعت صدى رسالة شارون نفسها، بأنّه «يشنّ دوره الخاصّ من الحرب على الإرهاب»[٢٤]. وقد بيّنت نقاط الحوار، من بين أمور عدّة، أنّ دولتي الولايات المتّحدة وإسرائيل «هما ضحيّتا منظّماتٍ متطرّفة تتمتّع بقدرٍ عالٍ من التّنظيم والتّمويل»، و«يجب على إسرائيل أن تحتمي من هذا الإرهاب، تماماً كما يجب على الولايات المتّحدة أن تحارب القاعدة وتدمّرها، إلى جانب مجموعات إرهابيّة أخرى في العالم».

في التّحليل النّهائيّ، نجح الرّئيس بوش وفريق مستشاريه في قلب استراتيجيّة كلينتون للسّلام. فحوّلت سياسة الشّرق الأوسط الجديدة تركيزها نحو مشكلات السّلطة الفلسطينيّة؛ ممّا فرض على بوش ووزارة الخارجيّة البقاء على مسافةٍ من عمليّة السلام، ودعم رفض شارون للتّفاوض مع الفلسطينيّين في ظلّ محيطٍ من النّزاعات المتزايدة. وقد حرص شارون، عند كلّ فرصة، على تكرار موقفه: لن يتعامل مع الفلسطينيّين تحت ضغط السّلاح أبداً. فضلاً عن ذلك، اتّفق بوش وشارون، خلال اجتماعاتهما، على أنّ المفاوضات لا يمكن أن تبدأ إلا بانتهاء العنف. من جهته، أدّى شارون دوره ليحرص على عدم انحسار العنف؛ فاغتال شخصيّات فلسطينيّة بارزة، مثل قائد حماس الرّوحي الشّيخ أحمد ياسين.

رجل السّاعة المكلّف من الله

ما الذي يدفع بوش إلى دعم هذه السياسات؟ ربّما تكون المصالح النّفطيّة واضحة. لكن لمَ عسى مسيحيٌّ إنجيليّ من كراوفورد، تكساس، يعتبر أنّ رغبة

(٢٤) Mike Allen, "White House and Hill State Support for Israel: Lobby's Meeting Draws Strong Backing", *The Washington Post*, (April 23, 2001), A11.

المحافظين الجدد في تحصين سلطة الدّولة الإسرائيليّة أمرٌ إلزاميّ؟ تعكس المعارضة لمقاربة أوسلو نحو السلام في الشّرق الأوسط نوعاً خاصّاً من المعتقدات اليهوديّة المسيحيّة، والصّهيونيّة المسيحيّة التي يُعتبر بوش من أبرز المتحمّسين لها. فالمسيحيّة الصّهيونيّة تعتقد أنّه يجب إحياء إسرائيل وفقاً للحدود المذكورة في الإنجيل، قبل أن يتمكّن المسيح من العودة لجمع أرواح المؤمنين.

يتشارك بوش في هذا الرّأي مع العديد من أعضاء الكونغرس الجمهوريّين. وقد جادل المسيحيّون الإنجيليّون في الكونغرس، بقيادة زعيم الأغلبيّة في مجلس النّواب طوم ديلاي، من تكساس، بأنّه يجب على واشنطن أن تسمح لإسرائيل بتحقيق النّبوءة الخاصّة بها في الكتاب المقدّس. فصرّح السيناتور جايمس إنهوف من قاعة مجلس الشّيوخ: «يقول الكتاب المقدّس إنّ أبرام انتقل بخيامه إلى بلّوط ممرا في حبرون، فأقام هناك وبنى مذبحاً للرّب». ثمّ أردف السّيناتور القادم من أوكلاهوما، مشدّداً: «ويقع الخليل في الضّفة الغربيّة. في هذا المكان، تجلّى الرّب أمام إبراهيم، وقال له: إنّني أمنحك هذه الأرض». ثمّ استخلص إنهوف هذا الاستنتاج المجفّل: «هذا ليس بصراعٍ سياسيّ البتّة. إنّه خلاف للتّأكد إن كانت كلمة الرّب صحيحة أم لا»[٢٥].

بالإضافة إلى ذلك، من صلب المعتقدات المسيحيّة الصهيونيّة معتقد أنّ الله قد أيّد الطّريقة الأميركيّة في الحياة. وفي الخطاب الذي وجّهه بوش عام ٢٠٠٠ عن حالة الاتّحاد، أعلن: «إنّ الحريّة التي فزنا بها ليست هبة أميركا إلى العالم، بل هبة الله إلى البشريّة». في رأي بوش، لا يمكن إعفاء أيّ دولة من قبول هديّة «الرأسماليّة الدّيمقراطيّة» السماويّة. كما صرّح في خطابٍ ألقاه خلال الفطور القوميّ للصّلاة، عام ٢٠٠٣: «لا يمكن أن تقع الأحداث بفعل التّغيير الأعمى وبمحض الصّدفة»؛ بل إنّ «يد إلهٍ عادل ومخلص» هي التي تحدّد الظّروف كلّها. وطمأن بوش الأميركيّين إلى إمكانيّة «وثوقهم بأساليب العناية

---

(٢٥) صدح صوت مسيحيّين يمينيّين بارزين خارج الحكومة، مثل جيري فولويل، وبات روبرتسون، وأورال روبرتس، ورالف ريد، فضلاً عن منظّماتٍ كائتلاف الوحدة الوطنيّة من أجل إسرائيل، في معارضة الدّولة الفلسطينيّة. عام ١٩٩٧، أطلقت هذه المجموعات حملة علاقاتٍ عامّة هامّة؛ فنشرت إعلاناً في نيويورك تايمز يقول: «المسيحيّون يدعون إلى قدسٍ موحّدة». ووفقاً لهذا الإعلان، تتمتّع إسرائيل بحقّ إلهيّ على القدس.

الإلهيّة، حتّى إن كانوا يعجزون كلّ العجز عن فهمها». فوفقاً لبوش، التّاريخ هو كشفٌ لإرادة الله. و«خلف الحياة والتّاريخ بأسرهما، يكمن التّفاني والهدف». في إطار هذا الرّأي العالمي الذي يرتكز على العناية الإلهيّة، فسّر أعضاء من إدارة بوش الأحداث الأخيرة كإشاراتٍ سماويّة على أنّ الله قد أمر بوش بقيادة أميركا على امتداد السّاعات الأخيرة من خطّته الإلهيّة.

يعتبر أعضاء من إدارة بوش أنّ الهجمات على مركز التّجارة العالميّ والبنتاغون هي إشاراتٌ على أنّ الله قد اختار بوش لقيادة حملة صليبيّة على الشرّ. وقد كشف المطّلعون أنّ مخطّطي الحروب يحملون استراتيجيّاتهم وتكتيكاتهم إلى الرّئيس، فيقوم هو وأعضاء من إدارته بالصّلاة من أجل رؤياهم، ويترجمون النّص إلى مقالاتٍ إيمانيّة. ووفقاً لجوليان بورغر: «فيما يعتبر معظم النّاس أنّ الظّروف الاستثنائيّة لانتخابات عام ٢٠٠٠ هي مجرّد ضربة حظّ، يرى بوش وأنصاره المقرّبون أنّها إشارةٌ أخرى إلى أنّه القائد المختار. لاحقاً، «كشف» ١١ أيلول/سبتمبر ما الذي جاء ليفعله»[٢٦]. بعد الخطاب الذي ألقاه بوش أمام الكونغرس في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تلقى اتّصالاً هاتفيّاً من محرّر الخطابات، مايك جيرسون، الذي أخبره: «سيّدي الرّئيس، حين شاهدتك على شاشة التّلفزيون، فكّرت ـ إنّ الله يريدك في هذا المنصب»[٢٧]. وقد علّق نائب مدير العلاقات العامّة في البيت الأبيض، تيم غوغلين، مجيباً عن سؤال صحافيّ متديّن: «أظنّ أنّ الرّئيس بوش هو رجل الله هذه السّاعة». أمّا رالف ريد، المدير السّابق للائتلاف المسيحيّ، فأعلن أنّ الله قد اختار جورج بوش ليكون الرّئيس لأنّه «كان يعلم بأنّ جورج بوش يملك القدرة على القيادة بهذه الطّريقة المخضعة للجميع». وقد لاحظ الزّعيم الدّينيّ غاري باور ذات مرّة: «في البيت الأبيض، رجلٌ مرسل من الله». كما نقلت صحيفة تايم: «لا بل إنّ بوش تحدّث، بصورةٍ شخصيّة، عن أنّ نعمة الله هي التي اختارته». وحين كان بوش حاكم ولاية تكساس، اتّصل بالمبشّر التّلفزيوني في «فورت وورث»، وقال

(٢٦) Julian Borger, "How I Created the Axis of Evil", *The Guardian* (January 28, 2003), p. 6.

(٢٧) Deborah Caldwell, "Does the President Believe he has a Divine Mandate?", *The Times Union* (February 16, 2003).

له: «لقد سمعت الدّعوة، وأعتقد أنّ الله يريد منّي أن أترشّح للرّئاسة»(٢٨).

كشف دايفيد فروم، محرّر الخطابات الذي ابتكر عبارة «محور الشرّ»، عن عمق الأصوليّة في إدارة بوش من خلال كتابه «الرّجل السّليم». فوفقاً لفروم، لقد جاهد بوش ومستشاروه ليخلقوا، في كلّ واحدٍ من مستهدفيهم، صورة عدوّ يشبه الإمبراطوريّة الشّريرة التي ارتبطت بعهد ريغان؛ وهي تركيبةٌ يطغى عليها طابع مجازٍ دينيّ. فخلال كتابة خطابة حالة الاتّحاد عام ٢٠٠٢، قصد غيرسون فروم، وتحدّاه «لتلخيص أفضل حجّة للهجوم على العراق في جملةٍ أو جملتين». عند ذاك، ابتكر فروم عبارة «محور الحقد» التي شعر أنّها «تصف الرّوابط المشؤومة والغامضة في آن بين العراق والإرهاب». غير أنّ غيرسون استبدل كلمة «الحقد» بكلمة «الشرّ»، نظراً إلى أنّها تضفي طابعاً أكثر «لاهوتيّة» على الشّعار. وقد صرّح فروم، في معرض مقابلةٍ مع جوليان بورغر، أنّ «هذه اللغة جسّدت النّوع الذي يستخدمه الرّئيس بوش»(٢٩).

الجنرال روف

تمّ العثور على قرص ممغنط في منتزه لافاييت، يحتوي على هذه النّصيحة من مستشار بوش الرّئيس إلى زملائه: «ركّزوا على الحرب». حين اجتمع الحزب الجمهوريّ في أوستن، تكساس، في شتاء ٢٠٠٢، طلب روف من أنصاره هناك استغلال الحرب في أفغانستان تحقيقاً لمكاسب سياسيّة. وقد أكّد الكشف عن أوامر روف العسكريّة ما فهمه المراقبون النّقاد لفترةٍ طويلة: روف هو المخطّط للنّاحية السياسيّة من استراتيجيّة الحرب. ومع أنّ البيت الأبيض قد جاهد ليوحي بإبعاد روف عن تقديم الاستشارات بشأن السياسة الخارجيّة، ساعياً إلى تصويره كشخصٍ لا يؤدي أيّ دورٍ في اتّخاذ القرارات العسكريّة، لكن ما زال يُشار إليه باسم «الجنرال روف». يدرك كارل روف تمام الإدراك أنّ الأميركيّين يعرفون أنّ الجمهوريّين هم الأقوى في قضايا الدّفاع القومي؛ وهو لا

(٢٨) Aaron Latham, "How George W. Found God", *George Magazine* (September 2000).

(٢٩) Borger, "How I Created the Axis of Evil".

ينفكّ يكرّر، على مسامع مناصري الحزب، مدى براعة الجمهوريّين العسكريّة الفائقة.

بات روف متورّطاً تورّطاً عميقاً في سياسة بوش في الشّرق الأوسط. فحين فكّر البيت الأبيض في الضّغط على الكونغرس كي يعود عن التّصويت على قرارٍ يدعم إسرائيل، أقنع روف البيت الأبيض بالعدول عن ذلك. وتصدّر روف الواجهة، مروّجاً للعبارة المنمّقة التي استخدمها الرّئيس في وصفه لشارون «كرجلٍ للسّلام». كانت خيبة الأمل قد بدأت تساور بعض اليهود والمسيحيّين المحافظين، المتخوّفين من موقف بوش تجاه النّزاع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ؛ فما كان منهم إلا أن عزوا هذا الموقف، بشكلٍ كبير، إلى اهتمام باول المزعج بتعزيز الرّوابط السّلميّة بين الشّعبين. كلّ ذلك دفع روف إلى إرسال وولفويتز كي يتلو خطاباً في اجتماعٍ حاشد رفيع المستوى، دعماً لإسرائيل، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢[٣٠].

روف هو المخطّط الرّئيس لصورة بوش. فهو يدير مكاتب الدّعاية الثّلاثة الأساسيّة في البيت الأبيض: مكتب الشّؤون السياسيّة الذي يدير الاستفتاءات ومجموعات التّركيز من أجل تطوير استراتيجيّات صياغة الرّسائل؛ ومكتب العلاقات العامة الذي يعزّز أولويّات بوش من خلال التّواصل مع الدّوائر الانتخابيّة ومجموعات المصلحة العامة؛ ومكتب المبادرات الاستراتيجيّة الذي ينسّق التّخطيط والتّطبيق للاستراتيجيّة الشّاملة الهادفة إلى تحقيق خطط بوش. وروف هو من اختار جزيرة إليس، حيث يرتفع تمثال الحريّة بشموخ في الخلفيّة، كمكانٍ ليوجّه فيه بوش خطابه المتعلّق بـ ١١ أيلول/ سبتمبر إلى الأمّة. وروف هو من نسّق عمليّة حطّ الطّائرة الحربيّة «توب غان» على سطح حاملة الطّائرات، مع رايةٍ ترفرف معلنةً عن انتهاء الحرب في العراق، من خلال شعار: «مهمة منجزة». وروف هو من ادّعى أنّ اختفاء بوش في أعقاب ٩/١١

(٣٠) مع اقتراب ولاية بوش الأولى من الانتهاء، ازداد اقتناع روف بأنّ باول يتعدّى في عمله سلطة البيت الأبيض، وأنّ وزير الخارجيّة يمارس هذا العمل بنوعٍ من التّخويل. فكان روف يسخر من باول سرّاً: «لا ينفكّ يردّد أنا المسؤول، وكلّ هذا يتعلّق بالسياسة، وسأفوز باللعبة السياسيّة الدّاخليّة».

مردّه إلى تعرّض سلاح الطّيران الرئاسيّ للهجوم. كما حرص روف على توقيت موعد المناظرة حول العراق في خريف ٢٠٠٢، ليعود بالفائدة على الجمهوريّين، من خلال إلهاء الجمهور الانتخابيّ عن سجل بوش الدّاخليّ المشؤوم.

في أحد جهود البيت الأبيض الدّعائيّة الأكثر جرأةً، تمّ بثّ شريط مصوّر على إحدى شاشات شبكات التّلفزة السّلكيّة «شوتايم»، بعنوان دي. سي. ٩/١١. لم يصوّر هذا الشّريط بوش بصفته الرّجل الذي جلس غير مبالٍ أمام تلامذة مدرسة، بعدما قيل له إنّ طائرةً نفّاثة قد قصفت البرج الجنوبيّ؛ أو كرئيسٍ مرتبك هرب نحو مستودعٍ جوفيّ في نبراسكا، ليتلقّى درساً خاطفاً حول كيفيّة التّصرف كرئيس إبّان أزمةٍ عسكريّة. عوضاً عن ذلك، تمّ تصوير بوش ككاوبوي متحكّم في زمام الأمور: فنرى الممثّل تيموثي بوتومز الذي يمثّل دور بوش في الفيلم يصرخ بصوتٍ كأنّه دويّ الرّعد: «إذا كان من إرهابيّ حقير يريد النّيل منّي، أخبروه أن يأتي إليّ ويقتلني. سأكون في بيتي، بانتظار ذلك السّافل». ثمّ يقول عميلٌ استخباراتيّ: «لكن يا سيّدي الرّئيس...» إلا أنّ بوش سرعان ما يقاطعه: «بل قل القائد العام الذي يوجّه إليك الآن الأمر التّالي: خذ الرّئيس إلى بيته!» كتب دي. سي. ٩/١١ وأنتجه ليونيل شيتوايند، وهو صديقٌ مقرّب إلى بوش، تعاون مع روف من أجل تطوير «الشّريط الوثائقي». وشيتوايند الذي أسّس نادي صباح الأربعاء (Wednesday Morning Club)، وهي منظّمة من محافظي هوليوود تجمع الدّعم من أجل بوش، هو عضوٌ في لجنة البيت الأبيض حول الفنّ والعلوم الإنسانيّة.

تغيير النّظام والأميركيّ القبيح

بات تغيير النّظام العقيدة الأساسيّة في سياسة بوش الخارجيّة، مع تشكّل مذهبٍ عدائيّ قائلٍ بالتّدخل. فقد كرّس الرّئيس نفسه لتجسيد مذهب «الأميركيّ القبيح» الذي كان قد شجبه أثناء مناظرةٍ في جامعة «وايك فوريست»، في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٠. يحتوي مذهب بوش على ثلاثة مبادئ أساسيّة، كما يحدّدها مشروع القرن الأميركي الجديد:

- تطوّر الولايات المتّحدة قدرتها على شنّ الهجمات، بأسلوبٍ وقائيّ، على أيّ دولة تعتبر أنّها تشكّل خطراً عليها. فقد جادل بوش في خطاب حالة الاتّحاد، عام ٢٠٠٢، بأنّه «كما ينظر أعداء أميركا إلى العالم بأسره كساحة قتال»، كذلك يجب أن تفعل الولايات المتّحدة.
- تسعى الولايات المتّحدة سعياً حثيثاً لتغيير النّظام. فيجب على الأميركيّين أن يكرّسوا أنفسهم لمهمّة بناء الأمة. أمّا الدّول التي تستهدفها الولايات المتّحدة للتّدخل في شؤونها، فهي «الدّول الخارجة على القانون» و«حلفاؤها الإرهابيّون» الذين «يتسلّحون لتهديد السّلام في العالم».
- تعزّز الولايات المتّحدة المبادئ الدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة حول العالم. ففي مذكّرةٍ إلى قادة الرّأي، صدرت يوم ٣٠ كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٣، كتب مشروع القرن الأميركيّ الجديد: «لمّا كانت الولايات المتّحدة تسعى نحو هدفٍ أكبر ـ غايةٍ كبرى ـ في العالم، فقد رأى بوش في الحرب لا خطراً وحسب، بل فرصةً لنشر المبادئ السياسيّة الأميركيّة، ولا سيّما في العالم الإسلاميّ».

كان تحوّل أميركا نحو إمبرياليّة متجدّدة صنيع أشخاصٍ يتمتّعون بحماية سكوب جاكسون. فمنذ سقوط الاتّحاد السّوفياتي، وأعضاء عصبة مجلس سياسة الدّفاع ـ مشروع القرن الأميركيّ الجديد يعتقدون أنّهم مؤهّلون لعيش لحظةٍ سياسيّة تشبه ما حصل عام ١٩٤٩، حين نحتت تدابير نخبويّة ـ مجلس الأمن القوميّ، وبريتون وودز، وحلف شمال الأطلسي ـ شكل العالم بعد الحرب العالميّة الثّانية[٣١]. فقد شكّل اجتياح العراق واحتلاله، لسنواتٍ، العنصر الأساسيّ من مخطّطاتهم التي تضمّ عناصر حكم متعدّدة. في هذا السياق، قال المحافظون الجدد بالنّظرية الآتية: إذا استطاعت الولايات المتّحدة إجبار العراق على اتّخاذ دور «المنارة الدّيقراطيّة» في المنطقة، فستحذو حذوه دول أخرى في الشّرق الأوسط، ما يتسبّب بـ «تسونامي ديمقراطيّة». عند ذاك، سيتفجّر غضبٌ

(٣١) ترجع هذه الحجّة صدى النّقاط التي حدّدها جوزيف سيرينسيون، من معهد كارنايجي الدّولي للدّراسات الاستراتيجيّة، خلال مقابلةٍ أجرتها معه الإذاعة الرّسميّة الوطنيّة، في ٢٨ كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٣.

مضاد لأميركا في أنظمةٍ ديمقراطيّة في سوريا، وإيران، ودول شرق أوسطيّة أخرى، وتتشكّل بيئةٌ مناسبة تؤدّي إلى حلّ النّزاع الإسرائيليّ ـ الفلسطيني، وتبشّر بعصرٍ جديد من السلام والتّطوّر الاقتصاديّ التحرّري في المنطقة. غير أنّ مذهب الهجوم الوقائيّ هو التّغطية الإيديولوجيّة للممارسة القائلة بإدارة السياسة الخارجيّة عبر وسائل عسكريّة. فإنّ ربط شعبٍ «بالإرهاب الدّوليّ»، وتلفيق أدلةٍ على وجود «أسلحةٍ للدّمار الشّامل» هما تكتيكان لتحويل أيّ دولة تعرقل المصلحة القوميّة إلى شيطان. وبما أنّ الولايات المتّحدة قد أصبحت الآن القوّة العظمى الوحيدة، فقد صارت واشنطن تشعر بالمزيد من الثّقة لاستعمال الوسيلة العسكريّة لإدارة الشّؤون الخارجيّة.

لمَ يقف الأميركيّون خلف هذا الرّئيس وسياساته؟ لا شكّ في أنّ درجة التّديّن المفرط الذي يعبّر عنه الأميركيّون في مسوح الرّأي العام يجلي الغموض عن قسمٍ كبير من ذلك. فقد أظهرت الاستفتاءات أنّ حوالى ٤٠٪ من الأميركيّين يصفون أنفسهم كمسيحيّين إنجيليّين أو مولودين من جديد. في أوساط أولئك المسيحيّين، تبقى شعبيّة بوش عالية. في الصّراع بين المسيحيّة والإسلام، يحتلّ اليهود موقعاً مركزيّاً بينهما. فيعتقد العديد من المسيحيّين اليوم أنّ اليهود اضطروا للموت إرضاءً لخطّة الرّب من أجل الأرض، وأنّهم يجب أن يحصلوا على موطنٍ كي يتمكّن المسيح من العودة. ولا شكّ في أنّ ارتفاع شعبيّة هذه الطّائفة من المسيحيّة الأصوليّة تكاد تكمن خلف الكثير من الدّعم الأميركيّ لبوش. فمن الأرجح أن يوافق المؤمنون الرّئيسَ ومستشاريه حول اختياره من قبل الله، لحماية إسرائيل وصدّ الإسلام.

من الأسباب الأخرى للدّعم الشّعبي الذي تتلقّاه سياسات بوش، جهل الأميركيّين بالحقائق الأساسيّة حول العدوّ الرّسميّ. فيعتقد حوالى نصف الأميركيّين برمّتهم أنّ صدام حسين كان جزءاً من شبكة الإرهاب التي هاجمت الولايات المتّحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي استطلاع أجراه ستيف مال، وهو محلّل لبرنامجٍ عن مواقف السياسة الدّولية (جامعة ماريلاند)، اعتبر ثلث الأميركيّين أنّ القوّات الأميركيّة وجدت فعلاً أسلحةً للدّمار الشّامل، فيما

اعتقد ٢٢٪ أنّ صدّام قد استخدم أسلحةً بيولوجيّة وكيميائيّة في النّزاع الأخير. في الواقع، لم يتمّ العثور على أيّ سلاحٍ للدّمار الشّامل أو استخدامه. وقد اعتقد نصف الأميركيّين بوجود عراقيّين بين خاطفي الطّائرتين التّسعة عشر. وكشف استطلاعٌ آخر أنّ ١٧٪ من المجيبين فقط علموا بعدم وجود عراقيّين بين الخاطفين. في الواقع، لم يكن من عراقيّ واحد بين الخاطفين.

لكنّ استعداد الأميركيّين أجمعين للانخداع بهذه السّهولة بالدّعاية الحكوميّة يعود، في الأساس، إلى إحساس غامرٍ بالخوف والحتميّة نتيجةً لاعتداءات ١١/ ٩، ولجهود الحكومة النّاجحة في حقن نفوسهم بالخوف من تهديد الإرهاب العشوائيّ. فما إن تحتاج الحكومة إلى دعم لسياسة البيت الأبيض وتشريعاته، حتّى تضيء الضّوء الأخضر الخاصّ بنظام الإنذار من إرهابيّين ملوّنين. وقد شرع الرّئيس إلى تنبيه الأميركيّين، بانتظام، خلال أحداث مهمّة إلى أنّ: «العدوّ جريح لكنّه ما زال يملك الموارد اللازمة، ويستقطب احتياجاته بنشاط، وما زال يشكّل خطراً. لا نستطيع تكبّد لحظة واحدة من الرّضا». إنّ «خدّام الشّر الذين دبّروا الاعتداءات» موجودون في كلّ مكان، يترصّدون خلف الأشجار، وتحت المباني. والخوف أشبه بمخدّر؛ مفعوله هو إنتاج الأجسام الطيّعة. وهكذا، زرعت الحكومة الأميركيّة التّرهيب في نفوس مواطنيها الذين تنحّوا جانباً بهمود، فيما نظام بوش يوسّع سياسة الدّولة البوليسيّة داخليّاً، من خلال آليّاتٍ كالقوانين الوطنيّة[٣٢]، ثمّ يجتاح دولتين ويحتلّهما. ولم يتورّع الرّئيس وفرقه عن استغلال كلّ فرصة لتبرير أهداف سياسته على أساس ٩/١١. للأسف، لم يبدِ الأميركيّون مقاومةً تذكر. رغم ذلك، في استطاعة التقدّميّين أن يأملوا أنّه، بمرور الأسابيع والأشهر المقبلة، ومع ظهور المزيد من الحقائق حول الدّوافع الحقيقيّة لإدارة بوش، سيعرف الأميركيّون أنّ سياسة بوش الخارجيّة تقوم باستثماراتٍ يوميّة في عالمٍ مستقبليّ أكثر خطورة.

(٣٢) إنّه رمزٌ لـ«أميركا موحّدة ومعزّزة عبر توفير الأدوات المناسبة المطلوبة لحصر الإرهاب وإيقافه».

الفصل الرابع

١١ أيلول/سبتمبر وإدارة بوش: الأدلة الدّامغة على التّواطؤ في الجريمة

بقلم والتر أ. دايفيس

مقدّمة

لقد استخدمت الاعتداءات الإرهابيّة على مركز التّجارة العالمي والبنتاغون، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كحجّةٍ لاتّخاذ إجراءاتٍ وحشيّة من أجل ممارسة القمع داخليّاً. ومن هذه الإجراءات تشكيل وزارة للأمن الدّاخليّ على مستوى مجلس الوزراء، وإصدار القانون الوطني ١، وتتمّته. كما أصبح ١١ أيلول/سبتمبر (٩/١١) سبباً لعدّة تحرّكات أخرى في الولايات المتّحدة، من الزيادات الهائلة في الإنفاق العسكريّ، إلى اتّفاقية التّجارة التي تخضع لامتياز المسار السّريع لصالح الرّئيس بوش. والأهم أنّ ٩/١١ خدم كحجّة لحربٍ لا نهاية لها ضدّ العالم، بما فيها الهجمات الوقائيّة ضدّ الدّول الضّعيفة لكن الغنيّة بالموارد.

رغم ذلك، لا تتّفق المظاهر العديدة المتعلّقة بالرّوايات الرّسميّة حول ١١/ ٩ مع الحقائق المعروفة، بل يتعارض بعضها مع بعضٍ، ويتحدّى المنطق، كما يشير إلى مخطّط من المعلومات الخاطئة والتّغطية. ولا تبذل التّقارير الرّسميّة الصّادرة عن واشنطن جهداً يُذكر للإجابة عن هذه المخاوف. فعلى سبيل

المثال، استخلص تقرير الكونغرس الصّادر في ٢٥ تمّوز/يوليو ٢٠٠٣، عن هيئة متخصّصين مشتركة بين اللجان الاستخباراتيّة في مجلسي النّواب والشّيوخ، أنّ أحداث ٩/١١ قد نتجت من «هفواتٍ» ارتكبتها وكالة الاستخبارات المركزيّة ومكتب التّحقيق الفدراليّ. ومع أنّ العجز مخيفٌ للغاية، نظراً إلى تخصيص موازنة سنويّة تقدّر بأربعين مليار دولار للاستخبارات، إلا أنّه، بكلّ بساطة، غير متماسكٍ مع الحقائق المعروفة. عوضاً عن ذلك، تراه متناغماً مع التّقارير المتعلّقة بفضائح حكوميّة أخرى، كتقرير لجنة وارن، وتقرير فضيحة إيران/كونترا الذي ضبط الأضرار وأمّن تغطيتها، لكنّه لم يجب عن الأسئلة الأكثر دقّة. لكن قد تكون مقارنة ذلك بفضيحة واترغايت أكثر صلةً بالموضوع، نظراً إلى أنّ إدارة بوش ترفض نشر ٢٨ صفحة من تقرير الكونغرس. أمّا تقرير وكالة إدارة الطّوارئ الفدراليّة، فقابلٌ للتّصديق، إلا في حال كنتَ تسعى بجدّ إلى الحقيقة. وإذا أمعن المرء التّدقيق، فستبدو له بعض الأجوبة مستحيلة، يرتكز معظمها على التّكهنات، فيما أجوبةٌ أخرى أكثر أهميّةً قد تمّ إهمالها بالكامل.

توقّفت التّحقيقات، حتّى بعد مرور أكثر من عامين، عند حدودٍ بسيطة للغاية، فيما خُلّف الشّعب في غموضٍ حول العديد من الأسئلة التي كان يمكن الإجابة عنها بسهولة. ولم تتمّ مساءلة أيّ كان في إدارة بوش حول أيّ من التحرّكات المحيطة باعتداءات ٩/١١. نسجاً على المنوال نفسه، فشلت اللجنة الوطنيّة حول الاعتداءات الإرهابيّة في الولايات المتّحدة ـ (NCTA) التي تشكّلت بناءً على إصرار أسر بعض الضّحايا ـ في الإجابة عن أسئلةٍ عديدة طرحتها هذه الأسر والكثيرون غيرها. أعتقد أنّ الحقيقة لن تنكشف إلا إذا مارس الشّعب ضغطاً هائلاً، من مصادر متعدّدة، لمطالبة إدارة بوش بالمساءلة. ومن المعروف أنّ الإعلام الأميركيّ المشترك لا يطرح إلا القليل من الأسئلة الدّقيقة، ما يساعد في عمليّة التّغطية الحكوميّة. أمّا لماذا أقدمت الصّحافة البديلة على هذا القدر البسيط من التغطية للأحداث، في ظلّ استثناءاتٍ واضحة، فهذا سرٌّ غامض. كان ينبغي أن يشكّل التمنّع عن المساءلة فضيحةً وطنيّة ودوليّة. من هنا، تنبغي الإجابة عن الأسئلة حول سبب خيبة الأمل التي يزرعها الصّحافيّون،

وغيرهم من أعضاء الوسائل الإعلاميّة، في نفوس الشّعب والولايات المتّحدة والعالم.

ما يبيّنه هذا الفصل هو أنّ الوكالات الحكوميّة كانت تعلم بشأن الهجمات الوشيكة، لا بل كان باستطاعتها تفاديها، غير أنّها لم تحرّك ساكناً. فرواياتها للأحداث تتّسم بتناقضاتٍ وأكاذيب؛ وهي تبذل جهداً عظيماً من أجل تفادي أيّ تحقيق. كما أنّها تحصد مكافآتٍ هائلة، بما فيها تلك المتوافقة مع الخطط الموضوعة مسبقاً، من أجل محافظة الولايات المتّحدة على هيمنتها الإمبرياليّة عبر الاستيلاء العسكريّ والاقتصاديّ والسياسيّ على أوراسيا. ومع أنّ الدّرجة التي بلغتها هذه الإدارة في اتّباع مسار الهيمنة العالميّة، مهما كان الثّمن، لم يسبق لها مثيلٌ، إلا أنّ هذا المسار يتوافق مع التّاريخ الطّويل من الإمبرياليّة والأعمال الوحشيّة الأميركيّة. ولعلّ إحدى أفضل الوسائل للحدّ من هذا المسار المدمّر تتمثّل بفضح إدارة بوش، والإصرار على خضوعها للمساءلة أمام أسر الضّحايا، والشّعب الأميركيّ، وشعوب العالم.

يفترض الدّليل المبيّن في هذا الفصل أنّ التّفسير الأكثر قابليّةً للتّصديق، بخصوص الأحداث المحيطة بـ ٩/١١، هو أنّ إدارة بوش كانت متواطئة في الاعتداءات الإرهابيّة، وقد نظّمت أمر التّغطية عليها. تتضمّن المصادر المذكورة معلوماتٍ مفصّلة، ومصادر إضافيّة، وتحاليل تفوق ما يمكن تقديره في هذا الملخّص.

الأدلة على تواطؤ حكومة بوش في اعتداءات ٩/١١

إليكم الرّواية الرّسميّة الأميركيّة كما نقلها إعلام الشّركات الأميركيّة. في صباح ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تمّ خطف أربع طائرات من نوع بوينغ، خلال ساعة، على يد ١٩ خاطفاً عربيّاً، مسلّحين بآلاتٍ قاطعة. استولى الرّبابنة بين أولئك الإرهابيّين على قيادة الطّائرات التّجاريّة، ثمّ حوّلوا مسارها نحو أهدافٍ في مدينة نيويورك، وواشنطن دي.سي. فاصطدمت طائرتان منها، عن سابقِ تصوّر وتصميم، بمركز التّجارة العالميّ، حيث تسبّبتا باندلاع النّيران في البرجين

التي أذابت البنى الفولاذية الدّاعمة، وأدّت بالتالي إلى انهيار المبنيين. أمّا الثالثة، فتعمّد الرّبان توجيهها لتصطدم بالبنتاغون، فيما تمكّن ركّاب الطّائرة الرّابعة من غلبة الخاطفين، وتسبّبوا بتحطّم الطّائرة في بنسلفانيا. شكّل هذا اعتداءً على أميركا، بقيادة زعيم القاعدة، أسامة بن لادن، وبتخطيطٍ منه. والقاعدة هي منظّمة إرهابيّة عالميّة، كانت في الظّل سابقاً، وهي معادية للولايات المتّحدة، ومؤلّفة من العرب أساساً.

كلّ ما في هذه الرّواية يتوسّل مزيداً من التّفسيرات، لكن لا يبدو أنّ معلوماتٍ رسميّة ستصدر قريباً. فالمسؤولون يتوقّعون، بكلّ بساطة، أن يصدّق الشّعب الرّواية الرّسمية من دون أيّ تشكيك.

إدارة بوش علمت بأمر اعتداءات ١١/٩ مسبقاً

تتوافر العديد من مصادر الأدلة المهمّة التي تسمح بالاستنتاج، بما لا يدع أيّ مجالٍ للشّك، أنّ أشخاصاً، سواء في الولايات المتّحدة أو حول العالم، كانوا يدركون أنّ اعتداءً إرهابيّاً على وشك أن يصيب الولايات المتّحدة، وأنّ إدارة بوش، على عكس ما تدّعيه، لم تُفاجَأ بالأمر على حين غرّة. أوّلاً، كانت جماعة الاستخبارات الأميركيّة برمّتها تعلم بأمر اعتداءات ١١/٩ مسبقاً، بما في ذلك استخدام الطّائرات التّجاريّة كقنابل؛ كما علمت بالتّواريخ التّقريبيّة والأهداف المحتملة(١). وقد كانت الاستخبارات الغربيّة مدركةً للخطط الهادفة

(١) المصادر على ذلك عديدة. انظر: Nafeez Mosaddeq Ahmed, *The War on Freedom: How and Why America was attacked September 11, 2001* (Joshua Tree, CA: Tree of Life Publications, 2002), chapter 4; John W. Dean, "The 9/11 Report Raises More Serious Questions About The White House Statements On Intelligence", http://writ.news.findlaw.com/dean/20030729.html, 2003; Alex Jones at www.infowars.com and www.rense.com; Thierry Meyssan, 9/11 *The Big Lie* (London: Carnot Publishing, 2002); Ed Rippy, http://erippy.home.mindspring.com; and "9-11 and U.S. global hegemony", http://www.globalresearch.ca/articles/RIP207A.html; Michael Ruppert, From the Wilderness Publications, 2002. http://www.copvcia.com; Paul Joseph Watson, *Order out of Chaos: Elite Sponsored Terrorism & the New World Order* (Austin, TX: Alex Jones Productions, 2003); Marla Steele, "9/11: The Will toward Survival", http://www.legitgov.org/essay_steele_conspiracy_%20theory_911.htm#_ftn6, 2003.

إلى اعتداءاتٍ إرهابيّة مماثلة على الأرض الأميركيّة، منذ العام ١٩٩٥. فالخطّة، المعروفة باسم «مشروع بوجينكا» كانت معروفة في أوساط وكالة الاستخبارات المركزيّة ومكتب التّحقيق الفدراليّ معاً؛ وقد وُصفت في وثائق قصيرة أثناء محاكمة رمزي يوسف وعبد مراد، لاشتراكهما في تفجير مركز التّجارة العالميّ عام ١٩٩٣.

بات مكتب التّحقيق الفدراليّ، منذ العام ١٩٩٦، يتتبّع نشاطات الطّلاب العرب في كليّات الطّيران الأميركيّة. وقد استطاع المكتب تحديد أشخاص عدّة لاحقاً على أنّهم الخاطفون، ومنهم خالد المحضار ونواف الحازمي، إلى جانب الرّجل الذي يُزعم أنّه مدبّر العمليّة الأساسي: محمّد عطا. وقد خضع هؤلاء لمراقبة مكثّفة على يد عملاء أميركيّين قبل ٩/١١. قبل أسابيع عدّة من الهجوم، تلقّت وكالات الأمن الأميركيّة الدّاخليّة جميعها تحذيراً بهجمات القاعدة الوشيكة. ومع أنّ إدارة الطّيران الفدراليّة تلقّت تحذيراً بالاعتداءات المحتملة، إلا أنّها لم تحرّك ساكناً لتعزيز الأمن. وقبل أسبوعين من ٩/١١ على الأقل، أكّد عملاء مكتب التّحقيق الفدراليّ، مجدّداً، أنّ هجوماً على مانهاتن الدّنيا كان وشيكاً. أمّا بعض العملاء الميدانيّين، فتوقّعوا، بصورةٍ تكاد تكون دقيقة ما حدث يوم ١١ أيلول/سبتمبر[٢].

تتعدّد الأسباب الأخرى التي تدفع إلى تكذيب الادّعاء القائل بأنّ الوكالات الحكوميّة الأميركيّة قد بوغتت بهجوم ٩/١١ وخطف الطّائرات ـ وهو تسليمٌ منذر بالسّوء إلى حدّ ما، في المقام الأوّل. على سبيل المثال، كانت هيئة خبراء، فوّضها الكونغرس عام ١٩٩٣، قد ناقشت كيف يمكن استعمال طائرة كقنبلة. تجدر الإشارة إلى أنّ مسؤولي الأمن الأميركيّين كانوا قد درسوا الاعتداءات المحتملة عن طريق طائرات انتحاريّة، واستعدّوا لها، خلال دورة الألعاب الأولمبيّة الصّيفيّة في أتلانتا عام ١٩٩٦. وقد وقعت ثلاثة أحداث من

(٢) يوفّر نصّ أحمد (الحرب على الحريّة) توثيقاً دقيقاً لهذا الدّليل، كما نقلته منافذ إعلاميّة عدّة. انظر أيضاً: Judicial Watch (September 11, 2002), http://www.judicialwatch.org/2469.shtml. لا تكتفي الحكومة الأميركيّة باقتفاء أثر الإرهابيّين المحتملين، بل تدرّبهم وتموّلهم أيضاً.

هذا الشّأن عام ١٩٩٤، بما في ذلك سرقة المحرّك الوحيد لطائرة السّيسنا التي اصطدمت بشجرةٍ في محيط البيت الأبيض، قرب غرفة نوم الرّئيس؛ وإجهاض خطّة لتوجيه طائرة نحو برج إيفل للاصطدام به. في بداية العام ١٩٩٧، كانت كلّ من روسيا، وفرنسا، وإسرائيل، والفيليبين، ومصر، قد حذّرت الولايات المتّحدة من احتمال وقوع اعتداءاتٍ. كما وفدت التّحذيرات من مصادر عديدة أخرى أيضاً. في ٢٥ أيّار/مايو ٢٠٠٢، كشف نظام بثّ كولومبيا أنّ الرّئيس بوش كان قد تلقّى تحذيراً في مذكّرةٍ من جهاز الاستخبارات، يوم ٦ آب/أغسطس ٢٠٠١، ومفاده أنّ بن لادن يخطّط ربّما لخطف طائراتٍ تجاريّة من أجل شنّ هجومٍ على الولايات المتّحدة.

ثانياً، لقد تبلّغ أشخاصٌ معيّنون أمراً بعدم السّفر في ذلك اليوم. فقد نقلت مجلّة «نيوزويك» (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) أنّه، في ١٠ أيلول/سبتمبر، «ألغت مجموعة من المسؤولين الرّفيعي المستوى في البنتاغون، فجأةً، مشاريع سفرهم للصّباح التّالي، نظراً إلى دواعٍ أمنيّة على ما يبدو». غير أنّ هذه المعلومات نفسها لم تتوفّر لدى ٢٦٦ شخصاً قضوا على متن الطّائرات التّجاريّة المخطوفة الأربع. وقد تلقّى عددٌ ملحوظ من الأشخاص الآخرين تحذيراً بشأن السّفر أو الذّهاب إلى العمل في مركز التّجارة العالمي. ومن هؤلاء محافظ سان فرانسيسكو ويلي براون الذي تلقّى اتّصالاً هاتفيّاً قبل ثماني ساعاتٍ من عمليّة الخطف، يحذّره من مغبّة السّفر جوّاً. أمّا سلمان رشدي الذي يتمتّع بحمايةٍ متواصلة من شرطة سكوتلاند يارد، فقد مُنع من السّفر ذلك اليوم أيضاً. بدوره، ألغى أريال شارون خطابه إلى مجموعات الدّعم الإسرائيليّة في نيويورك، قبل يوم واحد من الموعد المقرّر لإلقائه في ١١ أيلول/سبتمبر. أمّا جون آشكروفت، فقد توقّف عن استخدام الطّائرات العامّة في تمّوز/يوليو ٢٠٠١. تشكّل هذه المعلومات المكشوفة أدلّة لا نزاع حولها، تؤكّد أنّ البعض علم بشأن الهجوم الوشيك.

ثالثاً، تحيلنا المعلومات المكتشفة عن الأرباح التي تحقّقت بفضل مقايضات تجاريّة داخليّة، متعلّقة بهجمات ٩/١١، إلى رجال أعمال أميركيّين رفيعي

المستوى، ووكالة الاستخبارات المركزيّة[٣]. فتراجع جماعة الاستخبارات، بانتظام، الصّفقات الماليّة، تحسّباً لأيّ نشاطٍ مريب. لذا من خلال مراجعة ثلاثة أيّامٍ من المقايضات التّجارية وحسب، قبل ١١ أيلول/سبتمبر، لوحظ عددٌ هائل من حقوق الخيارات التي تخوّل المالك بيع مقدار محدّد من الأسهم بسعر معيّن ووقتٍ محدّد (في حال راهن أنّ قيمة سهم ستنخفض) في ما يتعلّق بأسهم الخطوط الجويّة الأميركيّة والمتّحدة، أي الشّركتين اللتين تعرّضت طائراتهما للخطف يوم ٩/١١. تجدر الإشارة إلى أنّ مضارباتٍ مماثلة أخرى لم تحدث مع أيّ شركة خطوط جويّة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، وقعت مضارباتٌ مماثلة مع شركاتٍ أخرى كائنة في مركز التّجارة العالميّ، مثل ميريل لينش (Merrill Lynch) ومورغان ستانلي دين ويتر وشركائه (Morgan Stanley Dean Witter & Co.). ينبغي القول إنّ بعض حقوق الخيارات هذه قد تمّ شراؤه من خلال المصرف الألماني/أليكس براون، وهي شركةٌ أدارها حتّى العام ١٩٩٨ المدير التّنفيذي الحاليّ لوكالة الاستخبارات المركزيّة، أ.ب. «بازي» كرونغارد. في هذا السياق، نقلت نيويورك تايمز أنّ مايو شاتوك الثّالث قد استقال من منصب وحدة أليكس براون التّابعة للمصرف الألماني، يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

تظهر هذه الصّفقات الماليّة المتعدّدة والضّخمة والجديدة، بشكلٍ لا لبس فيه، أنّ المستثمرين في هذه المقايضات التّجارية كانوا يضاربون، توقّعاً لكارثة منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي ستشمل الخطوط الجويّة الأميركيّة والمتّحدة، والمكاتب في برجي مركز التّجارة العالميّ. حتّى الآن، ما زالت لجنة الأوراق الماليّة والبورصة، ومكتب التّحقيق الفدراليّ، متكتّمَين حول تحقيقاتهما في هذه التّجارات. فقد بقيت أسماء المستثمرين سريّة، كما ظلّ مبلغ خمسة ملايين دولار من الأرباح قابعاً في حساب بورصة شيكاغو دون من يطالب به. من شأن امتحانٍ دقيق أن يعزل المستثمرين عن غيرهم. لكن تمّ إقفال هذه القضيّة

(٣) Ruppert, From the Wilderness Publications; and Daniel Hopsicker, *Barry and the Boys: The CIA, the Mob and America's Secret History* (Eugene, OR: Mad Cow Press, 2001); Rippy, http://erippy.home.mindspring.com يصوّر ذلك الرّابطَ الوثيق بين وكالة الاستخبارات المركزيّة ووول ستريت، والمؤسّسات الماليّة الدوليّة الكبرى، بما فيها مصرف التّسليف والتّجارة العالمي، السّيّئ السّمعة، وتجارة الأسلحة والمخدّرات، والجريمة المنظّمة.

مؤخّراً، دون إصدار أيّ تقريرٍ، أو مساءلة أيّ شخص. من هذا المنطلق، ترسّخ حادثة المقايضات التّجارية الدّاخلية، بشكلٍ أكبر، الواقع الذي يفيد أنّ عدداً كبيراً من الأشخاص علمَ مسبقاً بالاعتداءات المحتملة، ولم يحرّك ساكناً، وهو الآن يحاول التّستّر على الأمر.

إهمال إجراءات الطّوارئ

يشكّل هذا دليلاً لا جدال فيه على أنّ السّلاح الجوّي الأميركي قد «سُحب»، عبر البلاد، بشكلٍ شامل، صباح ٩/١١. فقد عُلّق العمل بإجراءات الأمن الرّوتينيّة، المطبّقة عادةً، التي كان في إمكانها تفادي الهجوم، أو على الأقل التّخفيف من وقعه؛ في وقتٍ تتابعت فيه الهجمات التي لم تكد تنتهي حتّى تبدأ من جديد[٤]. تتمثّل سلسلة الأحداث لكلّ طائرة مخطوفة على الشّكل الآتي:

٧:٥٩ صباحاً: إقلاع طائرة الخطوط الجوّية الأميركيّة، رحلة ١١، من مطار لوغان في بوسطن نحو لوس أنجلوس؛

٨:٢٠ صباحاً: خطفها وتحويلها عن مسارها؛

٨:٤٦ صباحاً: تحطّمها بالبرج الشّمالي من مركز التّجارة العالميّ؛

١٠:٢٨ صباحاً: انهيار البرج تماماً.

٨:٠١ صباحاً: ملازمة طائرة الخطوط الجويّة المتّحدة، رحلة ٩٣، المدرج لإحدى وأربعين دقيقة قبل إقلاعها من نيويورك نحو سان فرانسيسكو؛

٩:٢٠ صباحاً: إعلام إدارة الطّيران الفدراليّة قيادةَ الدّفاع الجوّي في أميركا الشّماليّة أنّ الرّحلة ٩٣ قد اختطفت؛

---

(٤) انظر أيضاً عدّة مقالات بقلم: Ahmed, *The War on Freedom*, Mark R. Elsis, "Stand Down: Exposing NORAD's Wag the 911 Window Dressing Tale": http://StandDown.net (2002); Jared Israel, http://emperors-clothes.com (2001). Jared Israel, John Flaherty, Illarion Bykov, Fransisco Gil-White, and George Szamuely; Steve Grey "September 11 Attacks: Evidence of U.S. Collusion", http://austin.indymedia.org/front.php3?article_id=2342&group=webcast (2002). Paul Thompson, "The failure to Defend the Skies on 9/11": http://www.cooperativeresearch.net/timeline/main/essayairdefense.html (2003).

٩:٣٥ صباحاً: انحراف الطّائرة عن مسارها بالقرب من كليفلاند، أوهايو، حيث تقوم بانعطافٍ بـ١٣٥ درجة، متوجّهةً نحو النّاحية الجنوبيّة الشّرقية؛

١٠:١٠ صباحاً: تحطّم الطّائرة في شانكفيل، بنسلفانيا.

٨:١٤ صباحاً: إقلاع طائرة الخطوط الجويّة المتّحدة، رحلة ١٧٥، من بوسطن نحو لوس أنجلوس؛

٨:٤٩ صباحاً: تحوّلها عن مسارها؛

٩:٠٣ صباحاً: اصطدامها بالبرج الجنوبيّ؛

٩:٥٩ صباحاً: انهيار البرج تماماً.

٨:٢٠ صباحاً: إقلاع طائرة الخطوط الجوّية الأميركيّة، رحلة ٧٧، من مطار دالس الدّوليّ، على بعد ٣٠ ميلاً غرب واشنطن العاصمة، نحو لوس أنجلوس؛

٨:٥٦ صباحاً: توقّف جهاز الرّادار عن تلقّي أيّة إشارة. انحراف الطّائرة عن المسار وانعطافها بـ١٨٠ درجة فوق جنوب أوهايو/شمال شرق كنتاكي؛

٩:٣٨ صباحاً: اصطدامها بالبتاغون، وفق المزاعم.

إنّ قاعدة «أندروز» للسّلاح الجوّي هي قاعدة عسكريّة ضخمة تقع على بعد اثني عشر ميلاً تقريباً من البنتاغون. يوم ٩/١١، فشل سربان كاملان من الطّائرات المقاتلة في قاعدة «أندروز» في تنفيذ مهمّتهما بحماية أجواء واشنطن العاصمة. فرغم تلقّيها تحذيراً قبل ساعةٍ تقريباً بشأن الهجمات الإرهابيّة الجارية، لم تحاول طائرة مقاتلة واحدة في قاعدة «أندروز» حماية المدينة. تتمتّع إدارة الطّيران الفدراليّة، وقيادة الدّفاع الجوّي في أميركا الشّماليّة، والعسكريّة، بإجراءاتٍ تعاونيّة تمكّن الطّائرات المقاتلة من اعتراض طريق الطّائرات التّجارية لدواعٍ أمنيّة. من هنا، فمع أنّها لا تحتاج إلى تعليماتٍ من البيت الأبيض من أجل اعتراض سبيل الطّائرات التّجارية، إلا أنّ هذه الإجراءات لم تُتبع.

خلال ٣٥ دقيقة من إقلاع طائرة الخطوط الجويّة الأميركيّة، الرّحلة ١١، من مطار لوغان، في بوسطن، توقّفت عن الاستجابة لبرج المراقبة على

الأرض، فيما أشار جهاز الرّادار إلى أنّها انحرفت عن مسار رحلتها. كان راكبان من هذه الطّائرة قد اتّصلا، كلٌّ على حدة، ليبلّغا عن اختطافها، وعن تواجد أسلحة، ووقوع إصاباتٍ في صفوف الرّكاب وطاقم العمل. رغم ذلك، وفقاً لجدول المواعيد الرّسميّ في قيادة الدّفاع الجوّي في أميركا الشّماليّة، لم يتمّ الاتّصال بالقيادة إلا بعد عشرين دقيقة من السّاعة ٨:٤٠ صباحاً. للأسف، لم تنتشر الطّائرات المقاتلة في الجوّ إلا بعد مضيّ ٣٢ دقيقة على فقدان الاتّصال بالرّحلة ١١.

على غرار ذلك، شهدت الرّحلات ١٧٥، و٧٧، و٩٣، كلّها، المخطّط نفسه من حيث التّأخر في إعطاء الأوامر للطائرات المقاتلة بالانطلاق، ثمّ تدافعها- وهي تأخيرات يصعب تصوّرها نظراً إلى أنّ إحدى الطّائرات كانت، في غضون ذلك الوقت، قد اصطدمت بمركز التّجارة العالميّ. أمّا الرّواية الرّسمية عن اصطدام الطّائرة بمبنى البنتاغون، فيصعب فهمها بشكلٍ خاص. فبعد أن اكتُشف أنّ الرّحلة ٧٧ تواجه مشكلةً، تمكّنت رغم ذلك من التّحوّل عن مسارها والتّحليق نحو واشنطن، لحوالى ٤٥ دقيقة، حيث تجاوزت البيت الأبيض واصطدمت بالبنتاغون، بدون أيّ محاولةٍ لاعتراض سبيلها. في غضون ذلك الوقت، كان سربان من الطّائرات المقاتلة متمركزَين على بعد اثني عشر ميلاً فقط من الهدف المحتمل. بما أنّ الطّائرة غادرت مطار دالس الذي يقع بالمقربة من البنتاغون، لمَ قد يحلّق الخاطفون بها لأربعين دقيقة بعيداً عن الهدف المقصود، ثمّ لأربعين دقيقةً عودةً إليه، إلا في حال كانوا يعتقدون أنّ احتمال اعتراض سبيلهم معدوم؟

بالإضافة إلى ذلك، لم يلتزم كلّ من رئيس هيئة الأركان المشتركة، ووزير الدّفاع، والرّئيس ببروتوكولات الطّوارئ الثّابتة. فقد أعلن الجنرال ريتشارد ب. مايرز، بصفته رئيس هيئة الأركان المشتركة، أنّه شاهد تقريراً تلفزيونيّاً عن اصطدام طائرةٍ بمركز التّجارة العالمي، لكنّه حسب أنّها طائرةٌ صغيرة؛ فما كان منه إلا أن استأنف اجتماعه بالسّيناتور ماكس كليلاند. عندما اختتم اجتماعه هذا، كانت الطّائرة قد اصطدمت بالبنتاغون. فلمَ لم يدرِ الجنرال مايرز أنّ

الحالة طارئة إلا بعد فوات الأوان؟ أمّا وزير الدّفاع، دونالد رامسفيلد، فكان جالساً إلى مكتبه حين اصدمت طائرة الخطوط الجويّة الأميركيّة، الرّحلة ٧٧، بالبنتاغون. فكيف يعقل أنّ مركز القيادة العسكريّة القوميّة (NMCC)، الكائن في البنتاغون، والمتّصل ببرج مراقبة الملاحة الجويّة وفريق تنفيذ القوانين، منذ السّاعة ٨:٤٦ صباحاً، لم يُخطر وزير الدّفاع، المتمركز في البنتاغون أيضاً، بشأن الطّائرات المخطوفة الأخرى، لا سيّما تلك المتوجّهة إلى البنتاغون؟[٥] وبعد أن أُخطر الوزير رامسفيلد، لمَ توجّه نحو غرفة الحرب؟

أمّا تصرّفات الرّئيس بوش، خلال وقوع الهجمات، فمثيرةٌ للرّيبة بشكلٍ خاص، نظراً إلى أنّه لم يقدم على أيّ تصرّف منطقيّ يفترض برئيسٍ أن يقوم به لحماية مواطني الولايات المتّحدة وممتلكاتها. عادةً، يُطلب من جهاز الاستخبارات إعلام الرّئيس فور وقوع أيّة حالةٍ وطنيّة طارئة. غير أنّ جهاز الاستخبارات هذا أذِن للرّئيس بملازمة مدرسة ساراسوتا الابتدائيّة. عند التّاسعة وخمس دقائق صباحاً، أي بعد ١٩ دقيقة على وقوع الهجمة الأولى ضدّ مركز التّجارة العالمي، ودقيقتين على الثّانية، همس أندرو كارد، رئيس الأركان التّابع لرئيس البلاد، في أُذن بوش. عند ذلك الوقت، لم يبدِ الرّئيس ردّة فعلٍ توحي أنّه مهتمّ بالتّصرف حيال هذا الوضع. فلم يغادر المدرسة، ولا عقد اجتماعاً طارئاً، أو استشار أيّ شخصٍ، أو تدخّل بأيّة طريقة لضمان تنفيذ السّلاح الجويّ لمهمّته. صحيحٌ أنّ موافقة الرّئيس غير ضروريّة لاعتراض سبيل المعتدي، إلا أنّها إلزاميّة لإطلاق النّار على الطّائرات التّجاريّة.

رغم ذلك، لم يشهد بوش حتّى الأحداث الاستثنائيّة التي تتعرّض لها نيويورك، بل تابع درس القراءة بكلّ بساطة. وقد لزم مرور عشرين دقيقة على تعرّض البرج الثّاني للضّربة، حتّى يعقد بوش اجتماعاً سريّاً مع مستشارة الأمن القومي، كوندوليزا رايس، ومدير مكتب التّحقيق الفدراليّ، روبرت س. ميولر

(٥) ملاحظة: الملاحظات الصّادرة عن رئيس هيئة الأركان المشتركة في ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠١. «في حال حدوث عمليّة اختطاف، يتلقى مركز القيادة العسكريّة القوميّة علماً، عن طريق الوسيلة الأسرع، من إدارة الطّيران الفدراليّة. وسوف... يرسل مركز القيادة العسكريّة القوميّة طلبات مساعدة إلى وزارة الدّفاع، كي يوافق عليها وزير الدّفاع».

الثّالث، وحاكم نيويورك، جورج باتاكي. عند التّاسعة والنّصف صباحاً، أدلى بتصريحٍ أمام الصّحافة، مستخدماً كلمات والده نفسها قبل عشر سنواتٍ: «لن يصمد الإرهاب ضدّ أمّتنا». أمّا تفسيراته الخاصّة لتصرّفاته في ذلك اليوم، فتناقض الحقائق المعروفة.

إذا ما وقعت حالةٌ وطنيّة طارئة، قد تكلّف ثوانٍ من التّردّد الآلافَ حياتهم؛ ولهذا السّبب بالضّبط، تملك الحكومة شبكةً كاملة من المساعدين والمستشارين، للتأكّد من أنّ المسؤولين الرّفيعي المستوى هم أوّل من يعرف بالأمر لا آخرهم. فأين كان هؤلاء الأفراد الذين لم يُعلموا كبار المسؤولين بالخبر كما ينبغي؟ باختصار، يتحمّل كلّ من وكالة الاستخبارات المركزيّة، ومدير الاستخبارات المركزيّة، ووزارة الخارجيّة، والرّئيس، والشّخصيّات الأساسيّة المحيطة به في البيت الأبيض، في نهاية الأمر، مسؤوليّة عدم القيام بشيءٍ إزاء الدّليل المتزايد على وجود تهديد وشيك على الأمن القوميّ الأميركيّ. في هذا السياق، يبيّن نفيز أحمد أنّ هذه الأعمال هي «مؤشّر على ميزان الإهمال الذي يبلغ حدّ التّواطؤ الفاعل» (٢٠٠٢، صفحة ١٦٧). أمّا انعدام الكفاءة، فتفسيرٌ بعيد الاحتمال للغاية.

الإرهابيّون المزعومون في مدارس الطّيران الأميركيّة؟

تتعدّد الأسئلة حول الإرهابيّين المزعومين، كالسّؤال عن هويّتهم، وكيفيّة تمكّنهم من ركوب الطّائرات، وسواء كانوا موجودين فعلاً على متن الطّائرات أم لا[٦]. لم تكن أسماء الإرهابيّين المزعومين مدرجة على لائحة الرّكاب، كما أصدرتها شركتا الخطوط الجويّة. وقد ظهرت صورهم على الموقع الإلكتروني لمكتب التّحقيق الفدراليّ بُعيد ٩/١١، إلا أنّها ما لبثت أن أُزيلت منذ ذلك الوقت. كما نقل الإعلام البريطاني والأميركي كلاهما أنّ أفراداً عدّة، حدّدهم مكتب التّحقيق الفدراليّ بأنّهم الخاطفون، قد تمّ العثور عليهم أحياء. ولاحظ

(٦) Mark R. Elsis "36 or 37 Missing, and 70 per cent Empty", http://911Timeline.net/36Or37MissingAnd70PercentEmpty.htm (2003); Meyssan, 9/11 The Big Lie.

تييري مايسان أنّ «الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجيّة السّعوديّ، قد أعلن أمام الصّحافة أنّه قد ثبت أنّ خمسة من الأشخاص المذكورين في لائحة مكتب التّحقيق الفدراليّ لا صلة لهم بما جرى» (٢٠٠٢، ص ٥٤ ـ ٥٥، التّشديد في النّص الأصليّ). بالفعل، كيف يعقل أن يفاجَأ مكتب التّحقيق الفدراليّ بما جرى، ثمّ يصدر لائحةً بأسماء الخاطفين المزعومين، إثر ٢٤ ساعة على الاعتداءات؟ يمكن طرح احتمالَين: إمّا أنّ مكتب التّحقيق الفدراليّ اختلق الأسماء، وإمّا أنّه ساعد الخاطفين في ركوب الطّائرات. تلك هي تقارير عن عدّة صدفٍ غريبة نسبيّاً، بخصوص الخاطفين المزعومين، التي تُخلّف أدلّة واضحةً بشكلٍ صارخ. على سبيل المثال، من المزاعم المشينة العثور على جواز سفر محمّد عطا في مكان انهيار البرجين.

كان من المفترض بوكالات الأمن القوميّ، في حال ركوب الإرهابيّين المزعومين التّسعة عشر على متن الطّائرات فعلاً، أن تمنعهم من دخول البلاد لأسبابٍ تتعلّق بالاستخبارات، قبل ٩/١١، وذلك وفقاً لشهادة ميندي كلاينبرغ، خلال جلسات استماع اللّجنة الوطنيّة حول الاعتداءات الإرهابيّة على الولايات المتّحدة. كان يجب رفض تأشيرات خمسة عشر من أصل الخاطفين التّسعة عشر رفضاً قاطعاً، نظراً إلى أنّ طلباتهم كانت ناقصة وخاطئة. فقد كان معظم الخاطفين المزعومين شباباً، وعازبين، وبلا وظيفة. باختصار، كانوا «المرشّحين النّموذجيّين لمن يمكث في البلاد مع تجاوز مدّة تأشيرته». وقد علّق مستشارٌ متمرّس سابق في مجلّة «ناشنل ريفيو» على الأمر قائلاً: «نادراً ما يحصل الرّاشدون الشّباب العازبون، والعاطلون عن العمل، الذين لا يملكون غايةً محدّدة في الولايات المتّحدة، على تأشيرات في غياب ظروفٍ إلزاميّة»[٧].

ظهرت حالاتٌ عديدة تلحق الضّرر بمصداقيّة الرّوايات الرّسمية لـ ٩/١١. غير أنّ ردّ الولايات المتّحدة على محمّد عطا، الخاطف المزعوم الرّئيس، شكّل

(٧) ذكرته ميندي كلاينبرغ في:
http://www.9-11commission.gov/hearings/; www.unansweredquestions.org. انظر أساساً إلى شهادة ميندي كلاينبرغ، وستيفن بوش، وغيرهما، في أرشيف جلسات الاستماع العامة الأولى، ص ١٦٣.

الحالة الأكثر استثنائيّة[٨]. فقد كان مكتب التّحقيق الفدراليّ يراقب تحرّكات عطا لعدّة أشهر عام ٢٠٠٠. ووفقاً لبرنامج «فرونتلان» الذي تبثّه شبكة «خدمة الإذاعة العامّة»، فشلت خدمة الهجرة والتّجنيس، عند ثلاث مناسبات، في منع عطا من دخول الولايات المتّحدة عام ٢٠٠١ مستخدماً تأشيرة سائح، مع أنّ بعض المسؤولين كانوا قد أدركوا انتهاء صلاحيّة التّأشيرة عام ٢٠٠٠، كما أدركوا انتهاك عطا لشروطها بمتابعته دروساً في الطّيران. فضلاً عن ذلك، كان عطا قد تورّط في عمليّة تفجير إرهابيّة في إسرائيل، مع الإشارة إلى أنّ هذه المعلومة قد انتقلت إلى الولايات المتّحدة قبل تسليمه تأشيرته السياحيّة الأولى.

من المظاهر المهمّة الأخرى، كما صوّرها دانيال هوبسيكر وتييري مايسان، هو تلقّي العديد من الرّبابنة الإرهابيّين المزعومين تدريبهم الأوّل في فينيس، فلوريدا، في إحدى مدارس الطّيران ذات المصداقيّة المشكّك فيها للغاية، وبموافقة الاستخبارات الأميركيّة. فشارك محمّد عطا في مدرسة الضّباط الدّوليّة، في قاعدة ماكسويل للسّلاح الجويّ، مونتغومري، ألاباما؛ فيما ارتاد عبد العزيز العمري مدرسة الطّب الجويّة، في قاعدة بروكس للسّلاح الجويّ، في تكساس؛ أمّا سعيد الغامدي، فكان مشاركاً في معهد اللغات الدّفاعيّ في مونتري، كاليفورنيا. كلّ هذه هي أسماء الخاطفين المحدّدين، لكنّ الحكومة الأميركيّة أنكرت التطابق في الأوصاف. بعد ثلاثة أيّام على هجوم ٩/١١، ادّعى مدير مكتب التّحقيق الفدراليّ، روبرت س. ميولر الثالث، أنّ هذه الاكتشافات مستجدّة، ولم تدخل في نطاق معلومات مكتب التّحقيق الفدراليّ سابقاً. لكنّ هذه لكذبة.

اعتقل زكريّا موسوي، بعد أن بلّغ مدرّبوه في مدرسة مينوسوتا للطّيران، في أكاديميّة بان آم الدّوليّة للطّيران، عن تصرّفاته المريبة. كان يفتقر إلى الكفاءة بشكلٍ كبير؛ وأراد أن يتعلّم كيفيّة قيادة طائرة ٧٤٧، من دون أن يهتمّ بطرق الإقلاع أو الهبوط. كما كان يحمل جواز سفرٍ فرنسيّاً؛ لكن حين تمّ الاتّصال بالفرنسيّين، أعلن هؤلاء أنّهم يشكّون في كونه إرهابيّاً مرتبطاً بالقاعدة. فتشكّلت

(٨) Daniel Hopsicker "9/11: The American connection", http://www.madcowprod.com (2002).

لجنة خاصّة لمكافحة الإرهاب في مكتب التّحقيق الفدراليّ ووكالة الاستخبارات المركزيّة، وراجعت القضيّة إلا أنّها لم تتابعها. نتيجةً لذلك، تمّ إلقاء القبض على موسوي بصفته الخاطف «العشرين»، لكن ما لبث أن أُطلق سراحه دون تهم. فقد قام المحقّقون الحكوميّون بإسقاط التّهم، عوضاً عن السّماح للموسوي بمقابلة مسؤولي القاعدة الثّلاثة الذين كانت الولايات المتّحدة قد اعتقلتهم. أمّا إعلام الشّركات، فقد تجاهل هذا الخبر بشكلٍ كبير.

تظهر شواذات بارزة، ومخالفات، وفضائح عديدة متّصلة بوالي هيليارد، ورودي ديكرز، من مدرسة هافمان للطّيران، في فينيس، فلوريدا، حيث تدرّب خاطفون آخرون. لم يكن ديكرز يتمتّع بأيّ خبرةٍ في الطّيران، كما كان متّهماً في بلده الأصليّ، هولندا، بارتكاب مخالفاتٍ ماليّة. وقد ابتاع مدرسةً للطّيران خاصّة به في الوقت نفسه الذي وصل فيه الإرهابيّون المزعومون تقريباً، وباشروا بتلقّي دروسهم. لم يتمّ التّحقيق في أمره بعد، رغم أنّه درّب، في البدء، اثنين من الخاطفين المزعومين.

وفقاً لهوبسيكر، كوفئ طيران «بريتانيا» بعقدٍ لخمس سنواتٍ من أجل إدارة منشأة صيانةٍ إقليميّةٍ كبرى في لينشبرغ، في وقتٍ لم تتمتّع فيه الشّركة إلا ببضعة أصول، أو موظّفين، أو بتاريخ مهنيّ بسيط، كما لم تكن تملك الرّخصة اللازمة من إدارة الطّيران الفدراليّة للقيام بهذه الصّيانة. لكنّ «بريتانيا» كانت شركة ذات صلات معروفة بوكالة الاستخبارات المركزيّة. كانت تعمل بشكلٍ غير مشروع، متفرّع عن هوفمان للطّيران، أي مدرسة الطّيران التي درّبت خاطفي القاعدة؛ وقد أعطتها إدارة مكافحة المخدّرات التّابعة لوزارة العدل «الضّوء الأخضر»، فيما تلقّت دائرة شرطة فينيس إنذاراً «بترك الشّركة وشأنها».

من أحد الأجوبة عن كيفيّة دخول المتّهمين بالإرهاب الولايات المتّحدة بهذه السّهولة، هو إتاحة إدارة بوش للزّوار السّعوديّين دخولَ الولايات المتّحدة بموجب برنامج أميركيّ يدعى «فيزا إكسبرس»، أُدرج قبل أربعة أشهر من ١١ أيلول/سبتمبر. حدث هذا في وقتٍ تجنّدت فيه جماعة الاستخبارات الأميركيّة استعداداً لهجمةٍ وشيكة من القاعدة. قال مايكل سبرينغمان، الرئيس السّابق

لمكتب التأشيرات في القنصليّة الأميركيّة في جدّة، السّعوديّة، أنّه تلقّى أوامر متكرّرة من مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجيّة، لإصدار تأشيرات خاصّة بطلبات غير مؤهّلة لذلك. وقد ظلّت شكاويه التي رفعها إلى السّلطات العليا في وكالاتٍ عدّة بلا جواب. وخلال مقابلة أجرتها معه شركة الإذاعة الكنديّة، أشار إلى أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة كانت متواطئة فعلاً في الاعتداءات(٩).

كان معظم الخاطفين المتّهمين سعوديّين، على غرار أسامة بن لادن. ومن المعروف أنّ الحكومة السّعوديّة تقدّم الدّعم الماديّ للمنظّمات الإرهابيّة. فإذا كانت الولايات المتّحدة مهتمّة فعلاً بالإرهاب، لَمَ استهدفت العراق عوضاً عن السّعودية؟ الإجابة الجليّة تتمثّل، على ما يبدو، بالعلاقات المهنيّة التّعاونيّة الطّويلة بين المملكة العربيّة السّعوديّة وصناعات السّلاح والنّفط الأميركيّة، مع احتمال تضمين بندٍ شرطيّ حول تقليص المراقبة على نشاطاتها(١٠). أمّا العراق، في وقت حدوث اعتداء ٩/١١، فلم يكن يتمتّع بأيّ اتّفاقٍ تعاونيّ مماثل. وتشير بعض الدّلائل إلى أنّ أسامة بن لادن ما زال يتلقّى دعماً واسعاً، لا من أعضاء أسرته وحسب، بل من أعضاء المنشأة السّعوديّة أيضاً. وقد ذكر تقرير نُشر في مجلة نيوز ستايتسمان(News Statesman) أنّ «بن لادن وعصابته هم أشبه بمجسّات الأخطبوط وحسب؛ أمّا الرّأس فيتمركز بأمان في السّعودية، تحت حماية القوّات الأميركيّة». تجدر الإشارة إلى أنّ الخاطفين الذين حمّلهم مكتب التّحقيق الفدراليّ مسؤوليّة اعتداءات ٩/١١ ليسوا متطرّفين ملتحين وأميّين من أفغانستان. بل إنّهم جميعاً مثقّفون، على قدرٍ كبير من المهارة، وموظّفون من الطّبقة الوسطى، بعكس صورة الرّبان الفدائيّ التي يحاول المسؤولون زرعها في النّفوس. ومن بين هؤلاء الأشخاص المزعومين، حمل ثلاثة عشر منهم الجنسيّة السّعوديّة.

(٩) "A Canadian Broadcasting Corporation (CBC) interview with Michael Springman exposes CIA Links to Osama Bin Laden (January 19, 2001)", http://www.globalresearch.ca/articles/CBC201A.html.

(١٠) تعود هذه العلاقة إلى حوالى ستّين سنة ماضية على الأقل. انظر بشكل خاصّ:
Ahmed, *The War on Freedom;* Michel Chossudovsky, War and Globalisation: The Truth behind September 11 (London: Zed Books, 2002); Rippy, http://erippy.home.mindspring.com

أسامة بن لادن:
عقل موجّه، شريك في الجريمة، أم تركيبة ملفّقة؟

أُدين أسامة بن لادن، بصفةٍ غير رسميّة، بشنّ الهجمات، في ظلّ سرعةٍ لا يعقل حتّى أن تتيح جمع أي معلوماتٍ داعمة حقيقيّة. بعبارةٍ أخرى، ما كانت هذه الإدانة لتكون ممكنة، لو لم تتوفّر لديهم هذه المعلومات قبلاً. فإمّا أنّ التّهم كانت ملفّقة، وإمّا أنّ الوكالات الحكوميّة تلقّت إنذاراً بالاعتداءات، حتّى إن لم يكن الإنذار محدّداً.

يكاد يكون الجزم بتورّط بن لادن في العمليّة مستحيلاً، إلا في ما يتعلّق بالقدرة على التّواطؤ مع السّلطات الأميركيّة، أو في أفضل الحالات في ظلّ معرفة الإدارة الحاليّة بخططه منذ البدء، وتعمّدها السّماح له بتنفيذها. لكن منذ البداية، لم يتمّ الإعلان عن أيّ دليل مقنع ضدّ بن لادن. وحتّى منتصف كانون الأوّل/ديسمبر، لم يحدث شيء باستثناء التّكرار المستمرّ لاسمه. وقد ذكر ستيف غراي في تقريره أنّ وثيقةً رسميّة من الحكومة البريطانيّة التي تفصّل الادّعاءات ضدّ بن لادن لا تقدّم أيّ دليلٍ مقنع. فمن بين النّقاط التسع والستين المبيّنة في «الدّليل»، ترتبط عشر منها بمعلوماتٍ خلفيّة عن العلاقة بين بن لادن والطّالبان؛ وخمس عشرة بمعلوماتٍ خلفيّة عن المبادئ الفلسفيّة العامة للقاعدة، وعلاقتها ببن لادن؛ لكنّ أيّاً منها لا يقدّم أيّ حقائق بالنّسبة لأحداث ٩/١١؛ ومعظمها لا يحاول حتّى سرد تعليقاتٍ مباشرة متعلّقة بأحداث ذلك النّهار. وتذكر ستّ وعشرون منها مزاعم مرتبطة بالاعتداءات الإرهابيّة السّابقة. وحتّى لو أُدين بن لادن بارتكاب هجومٍ إرهابيّ سابق، من المعروف جيّداً أنّ هذه الحقيقة وحدها لن تكفي في محكمةٍ قانونية كدليلٍ على تورّطه في ١١ أيلول/سبتمبر.

خلال أقل من أربع ساعاتٍ مرّت على الاعتداءات، تمّت تغذية الإعلام بتعليقاتٍ تفترض إدانة بن لادن، استناداً إلى أحداثٍ لا يعقل أنّها جرت فعلاً. وقد استخدم البنتاغون ووزارة الدّفاع حواراتٍ عُزيت إلى بن لادن، في محاولةٍ لتجريمه، مع رفض نشر الحوارات بأكملها، أو اعتماد ترجمة حرفيّة لها. في ١٣ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠١، عرضت إدارة بوش شريط «اعتراف» تسجيليّاً

مزعوماً بصفته الدّليل الوحيد، وقد تقبّله العديد من المسؤولين الإعلاميّين وعامّة الشّعب بكلّ بساطة كحجّةٍ كافية على إدانة بن لادن. لكن كم يسهل إنتاج شريطٍ زائف بفضل تكنولوجيا اليوم! بالتّالي، إزاء إنكار بن لادن المتكرّر لضلوعه في الاعتداءات، تقلّ الأسباب الدّاعية إلى الاقتناع بهذا «الدّليل». عوضاً عن ذلك، على المرء أن يسأل نفسه: لمَ دعت الحاجة إلى الكذب من أجل تلفيق قضيّة ضدّ بن لادن؟

الأكيد أنّ صورة بن لادن أصبحت محور تركيز معظم الأشخاص في الولايات المتّحدة، مجسّدةً صورة العدوّ الشرّير، ومهيّئةً بالتّالي للبيئة الفكريّة النّفسيّة اللازمة من أجل الموافقة على الانتقام. كما أنّ هذا الوابل المستمرّ من الأخبار التي تغطّي بن لادن والقاعدة يحوّل، أيضاً، الانتباه عن السّؤال الآتي: لمَ عجز المسؤولون عن تفادي هذا الاعتداء؟ ولا ننسى كذلك أنّه، مع الحروب الجارية في أفغانستان والعراق، أصبحت أخبار بن لادن، «عدوّ الشّعب رقم واحد»، تستحوذ اليوم على إعلام الشّركات الأميركيّة.

إذا كان بن لادن العقل الموجّه لهذه الاعتداءات فعلاً، فليس من المعقول أن يتلقّى عملاء مكتب التّحقيق الفدراليّ أمراً بالتّكتّم على تحقيقاتهم بشأن هذه الاعتداءات، في ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠١[١١]. بالإضافة إلى ذلك، طُلب من مكتب التّحقيق الفدراليّ إلغاء تحقيقه بشأن بن لادن والأسرة الملكيّة السّعوديّة، قبل وقتٍ طويل من ٩/١١. في الواقع، لم تكد قدم بوش تطأ البيت الأبيض حتّى عمدت إدارته إلى تعزيز قانونٍ قائم أصلاً، يأمر مكتب التّحقيق الفدراليّ «بالتّراجع» عن تحقيقه بشأن المنظّمات الإرهابيّة القائمة في السّعوديّة، بما فيها التّجمّع العالميّ للشّباب المسلم الذي يقع مركز قيادته في «فولز تشيرش» بفرجينيا، ويديره شقيق أسامة بن لادن. وقد اشتكى جون أونيل، العميل الفدراليّ الذي قاد لسنواتٍ التّحقيقات الأميركيّة في شبكة القاعدة التّابعة

---

(١١) وردت هذه المعلومة في منافذ إعلاميّة دوليّة عديدة وبعض المنافذ المحليّة؛ انظر: Jones, www.infowars.com; Patrick Martin "One Year after the Terror Attacks: Still no Official Investigation into 9/11", http://globalresearch.ca/articles/MAR209A.html (2002); Rippy, http://erippy.home.mindspring.com

لبن لادن، بمرارةٍ، أنّ وزارة الخارجيّة قد عرقلت محاولاتٍ لإثبات تورّط بن لادن في تفجير سفينة يو. إس. إس. كول (USS Cole). فاستقال تعبيراً عن احتجاجه، وأصبح رئيس الأمن في مركز التّجارة العالميّ، حيث قتل في ١١ أيلول/سبتمبر. كما تمّ الاقتباس عن أحد المسؤولين عن فرض القانون ما يلي: «كان يجب أن يفهم فريق التّحقيق أنّنا لا نحاول حلّ جريمةٍ الآن». وهكذا، تلقّى عملاء مكتب التّحقيق الفدراليّ أمراً باختصار تحقيقهم في الاعتداءات وفي المتورّطين فيها. وقد تمّ تهديدهم بالملاحقة القضائيّة بموجب مرسوم الأمن القوميّ، إذا ما صرّحوا عن أيّة معلومة من تحقيقاتهم. في هذا السياق، يقوم دايفيد ب. شيبيرز، وهو محامٍ شهير من شيكاغو، والمحقّق الرّئيسيّ المسؤول عن لجنة مجلس النوّاب المشرّفة على النّظام القضائيّ، أثناء محاكمة كلينتون بالقصور، يقوم الآن بتمثيل بعض عملاء مكتب التّحقيق الفدراليّ في قضيّة ضدّ الحكومة الأميركيّة، في محاولةٍ لتمكينهم من الإدلاء بمعلوماتهم قانونيّاً.

الرّواية الرّسمية لأحداث ٩/١١ غير قابلة للتّصديق بكلّ بساطة

لاحظ أندرياس فون بيولو، بصفته وزير التّكنولوجيا السّابق، أنّ «التّخطيط للاعتداءات كان عملاً ينمّ عن البراعة، بالمعنى التّكنولوجي والتّنظيميّ. تأمّلوا خطف أربع طائراتٍ كبيرة، أثناء بضع دقائق، وتوجيهها نحو أهدافٍ معيّنة خلال ساعةٍ واحدة، والقيام بذلك عبر سلوك طرق طيرانٍ معقّدة! هذا غير قابلٍ للتصوّر بدون دعم أجهزة الدّولة والصّناعة السريّة». من هنا، لا عجب إن كان العديد من الأسئلة الغامضة يحيط بالاعتداءات على مبنى التّجارة العالميّ والبنتاغون.

وفقاً لبعض العلماء، من غير المعقول أن ينهار برجا مركز التّجارة العالميّ بهذه الطّريقة، نتيجةً لاصطدام طائرتين بهما. تقول الرّواية الرّسميّة الأولى إنّ وقود الطّائرة المحترق تسبّب بذوبان العوارض الفولاذيّة التي تدعم البرجين؛ لكن كان ينبغي تغيير هذه الرّواية نظراً لانعدام الأدلّة العلميّة المعقولة التي تدعمها. غير أنّ الرّوايات اللاحقة نتجت عن تكهّناتٍ أيضاً. فقد صُمّم برجا

مركز التّجارة العالميّ ليتحمّلا اصطدام طائرة بوينغ ٧٠٧ بهما. من هنا، لا يمكن للحريق المندلع من وقود الطّائرة أن يذوّب العوارض الفولاذيّة. لقد تلقّى البرج الجنوبي الضّربة ثانياً، لكنّه انهار أوّلاً. في نهاية الأمر، انهار كلا البرجين بطريقةٍ منتظمة وهادئة، كما لو أنّ الانهيار ناتجٌ عن تدمير مخطّط له. ومن المعروف أنّ الأبنية الفولاذيّة لا تنهار بسبب الحريق، كما أنّ الإسمنت لا يستحيل رذاذاً حين يصطدم بالأرض. عوضاً عن ذلك، يبدو احتمال انهيار البرجين نتيجة التّدمير، لا حريق وقود الطّائرة، احتمالاً أكثر إقناعاً؛ وذلك استناداً إلى الأدلة العلميّة، والصّور والأشرطة المصوّرة عن الحادث، وتقارير العلماء(١٢).

يثير انهيار البرج المعروف بمبنى مركز التّجارة العالميّ ـ رقم ٧، المزيد من التّساؤلات، نظراً إلى أنّه لم يتلقّ ضربةً من أيّ جسمٍ باستثناء الحطام المتساقط، ورغم ذلك انهار بطريقةٍ مماثلة لانهيار البرجين، بعد مرور سبع ساعاتٍ وحسب(١٣). وتفيد بعض السجلّات أنّ حريقاً بسيطاً فقط قد شوهد في طوابق قليلة منه قبل الانهيار. كما أنّ أحداً لم يقدّم، بمن فيهم الوكالة الفدراليّة لإدارة الطّوارئ، تفسيراً لسبب انهيار مبنى مركز التّجارة العالميّ ـ رقم ٧.

أمّا الأكثر فظاعةً، فهي الرّواية الرسميّة والتّكتّم الحاصل حول البنتاغون. فالبنتاغون هو المكتب الأكبر في العالم (مساحته ٦,٥ مليون قدم مربّع)، وهو يضمّ أكثر من ٢٠ ألف شخص. عند وقوع الهجمات، كان الموظّفون متواجدين في أماكنهم المعتادة، باستثناء قسم واحد يخضع للتّجديد. أمّا القصّة التي يُتوقّع أن يصدّقها الشّعب، فتفيد أنّ طائرةً تجاريّة كبيرة يقودها خاطفٌ مبتدئٌ في

(١٢) Jim Hoffman "Thermodynamic analysis of the Twin Tower collapses", http://911research.wtc7.net/papers/dustvolume/volume.html (2003)

(١٣) انظر بشكلٍ خاصّ: Jim Hoffman et al.; http://911research .wtc7.net/papers/; Martin Doutré, http://www.nzaif.com/pentagon/pentagon911.html (2001), Gerard Holmgren, "Physical and Mathematical Analysis of the Pentagon Crash", http://www.serendipity.li/wot/holmgren/index.html (2002); Eric Hufsmidt, *Painful Questions: An Analysis of the September 11th Attack* (Goleta, CA: Eric Hufschmid, 2002); Scott Loughrey "WTC-7: The Impossible Collapse", http://globalresearch.ca/articles/LOU308A.html (2003); Thierry Meyssan, *Pentagate* (London: Carnot, 2002).

شؤون الطّيران ـ لكن يعرف رغم ذلك كيف يدور حول البنتاغون بـ ٢٨٠ درجة ـ كانت تحلّق بمعدّل ٣٤٥ ميلاً في السّاعة تقريباً (٥٥٥ كلم/ساعة)، وتطير بعلوّ منخفضٍ جدّاً عن الأرض (يبلغ ارتفاع البنتاغون ثمانين قدماً)، كي تصطدم بشكلٍ متعامد في القسم الوحيد الخاضع للتّجديد. يُظهر لنا مشهدٌ جويّ للمكان أنّ الطّريقة المعقولة الوحيدة ليصطدم انتحاريٌّ بالبنتاغون هي بالتّوجّه مباشرةً نحو المركز. ومن الوقائع المضرّة بالرّواية الرّسميّة هي إعلان وزارة الدّفاع، في ١٤ أيلول/سبتمبر، أنّ عمّال الطّوارئ قد وجدوا الصّندوقين الأسودين؛ لكن باستثناء الشّظايا الصّغيرة، لم يتمّ استرجاع أيّ طائرة، أو حقيبة، أو جثّة من جثث الرّكاب. وقد أنكرت العسكريّة في البدء وجود أيّ شريطٍ مصوّر عن الاصطدام، لكنّها ما لبثت أن أظهرت خمس صور على العلن، بعد أن أثبت كتاب المحقّق الفرنسيّ «تييري مايسان» (٢٠٠٢) استحالة الرّواية الرّسميّة.

يحيط الغموض أيضاً بحادث تحطّم الطّائرة في شانكفيل، بنسلفانيا. فيتعلّق السّؤال الأبرز بحطام الطّائرة وبقايا ركّابها الذين تلاشوا بكلّ بساطة، على ما يبدو. من كان الرّكاب على متن الرّحلة ٩٣؟ إنّ التّقارير الرّسميّة عن الاتّصالات الخليويّة التي أجراها الرّكاب على متن الرّحلة ٩٣ غير مرجّحة بتاتاً، نظراً إلى الأبحاث الأخيرة وشهادة الخبراء(١٤). ولم يُبَثّ أيٌّ من هذه التّسجيلات على العلن. بالإضافة إلى ذلك، ما كانت طبيعة الانفجار الذي بلّغ عنه بعض سكّان المنطقة ممّن شاهد الاصطدام؟ لقد نقل شاهد عيانٍ آخر أنّه رأى طائرةً بيضاء تشبه طائرةً مقاتلة تدور حول المكان، بُعيد التحطّم. لكن كما هي الحال في موقع انهيار البرجين، لم يُؤذن لأحدٍ بالاقتراب من موقع الحادث.

من المعروف جيّداً أنّ علاقة العمل الوثيقة التي تربط بن لادن بوكالة الاستخبارات المركزيّة قد بدأت في الثّمانينيّات. ومع أنّه يُزعم أنّ العلاقة انقطعت منذ ذلك الوقت، إلا أنّ هذه القصّة مجرّد كذبة. بالفعل، ففي ٣١ أكتوبر/تشرين الأوّل، نقلت الصّحيفة الفرنسيّة اليوميّة، «لو فيغارو»، أنّ أسامة

(١٤) A.K. Dewdney "Project Achilles' Final Report and Summary of Findings", http://www.feralnews.com/issues/911/dewdney/project_achilles_report_3_030426.html (2003).

بن لادن قد التقى مسؤولاً رفيع الشأن من وكالة الاستخبارات المركزيّة، خلال وجوده في أحد مستشفيات دبي، لتلقّي العلاج من إصابةٍ مزمنة في الكلية، في تمّوز/يوليو ٢٠٠١. وقد حافظت أسرتا بن لادن وبوش على علاقاتٍ مهنيّة وطيدة من خلال مجموعة كارلايل. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض أفراد أسرة بن لادن والعائلة الملكيّة السّعودية كانوا متواجدين في الولايات المتّحدة أثناء وقوع الهجمات، حيث تمّ تأمين سفرهم بعد ذلك بقليل. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، التقى جورج بوش الأب بشفيق بن لادن، أحد أشقّاء أسامة، في إطار مؤتمر مهنيّ من تنظيم مجموعة كارلايل، في واشنطن العاصمة. لكن وفقاً لمنظور إعلام الشّركات، لا بأس بذلك لأنّ بقيّة العائلة قد تبرّأت من أسامة بسبب نشاطاته الإرهابيّة وآرائه المعارضة للولايات المتّحدة. فيؤكّد هذا الدّليل، كلّ التأكيد، على أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة لم تقطع علاقتها بالشّبكة الإسلاميّة المناضلة قطّ. فمنذ نهاية الحرب الباردة، لم تتمّ المحافظة على هذه الارتباطات الاستخباراتيّة السريّة وحسب، بل باتت معقّدة بشكلٍ متزايد أيضاً.

إذا كان بن لادن عدوّاً للولايات المتّحدة فعلاً، فكان بالإمكان اعتقاله قبل ٩/١١، لا بل وجب اعتقاله منذ ذلك الحين. وقد سنحت فرصٌ عديدة للقبض عليه بعد الإعلان أنّه مطلوبٌ من العدالة بتهمة تفجير مركز التّجارة العالمي عام ١٩٩٣، غير أنّ أيّ جهدٍ لم يبذل في هذا المجال[١٥]. قبل ٩/١١، كان مكتب التّحقيق الفدراليّ قد عزا الهجمات على السّفارتين في نيروبي ودار السّلام إلى أسامة بن لادن، عارضاً فديةً بخمسة ملايين دولار. فعرضت السّودان مساعدة إدارة كلينتون في القبض على بن لادن، لكن تمّ تجاهل عرضها. ونُقل أيضاً أنّ بن لادن كان يجتمع مع وكالة الاستخبارات المركزيّة حتّى تمّوز/يوليو ٢٠٠١ (فيما كان في المستشفى الأميركيّ في دبي). انطلاقاً من ذلك، يثبت فحص الجهود الأميركيّة المبذولة من أجل اعتقال بن لادن أنّها لم تنفكّ، في الواقع، بمساعدة حليفتيها السّعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة، تعرقل محاولات

(١٥) Ahmed, *The War on Freedom;* Chossudovsky, *War and Globalization;* Eric Lichtblau "White House Approved Departure of Saudis After Sept. 11, Ex-Aide Says", *New York Times*, September 4, 2003; Meyssan. 9/11 *The Big Lie;* Watson, *Order out of Chaos*.

التّحقيق في شأنه واعتقاله. كما تمّ ترحيل أحد عشر عضواً من أسرة بن لادن إلى برّ الأمان، من مطار بوسطن نفسه حيث تمّ خطف الطّائرات قبل بضعة أيّام. فلمَ لم يتمّ احتجاز أفراد أسرة أهمّ رجلٍ مطلوبٍ من العدالة الأميركيّة من أجل استجوابهم؟

رواية بديلة تربط الإرهابيّين المزعومين بوكالة الاستخبارات المركزيّة والاستخبارات الباكستانيّة

من الأرجح أن تكون الاستخبارات الدّاخليّة الباكستانيّة متورّطة تورّطاً مباشراً بأحداث ٩/١١[١٦]. فالارتباطات بين القاعدة، والاستخبارات الباكستانيّة، ووكالة الاستخبارات المركزيّة من جهة، وبين محور الاستخبارات الباكستانيّة وأسامة بن لادن والطالبان من جهةٍ أخرى، هي مسألةٌ تقع ضمن نطاق السجل العام. كما ترتبط وكالة الاستخبارات المركزية بعلاقةٍ تعاونيّة وثيقة مع الموساد (الاستخبارات الإسرائيليّة) الذي يحتمل أن يكون قد أدّى دوراً أساسيّاً في ٩/١١. لطالما كان الباكستان داعماً لمنظّمة القاعدة. كما كانت الاستخبارات الباكستانيّة الآليّةَ التي تستخدمها وكالة الاستخبارات المركزيّة كي توجّه، بطريقةٍ غير مباشرة، دعمها إلى القاعدة، والأداة التي استعملتها الإدارات الأميركيّة المتتالية «كوسيط». يشكّل الجهاز الاستخباراتي العسكري الباكستاني جوهر الدّعم المؤسّساتي للقاعدة المتمثلة بأسامة بن لادن، وللطّالبان. ومن دون هذا الدّعم المؤسّساتي، ما كانت حكومة الطّالبان لتتشكّل في كابول. وتباعاً، من دون دعم الحكومة الأميركيّة، ما كان الجهاز الاستخباراتيّ العسكريّ القويّ لينشأ في باكستان.

نُقل أنّ المدير العام للاستخبارات الباكستانيّة، الجنرال محمود أحمد، قد سرّب مائة ألف دولار إلى الخاطف الرّئيسي المزعوم، محمّد عطا، قبيل ١١ أيلول/سبتمبر. وقد قامت الحكومة الأميركيّة بحمايته، وحماية نفسها، حين

(١٦) Ahmed, *The War on Freedom;* Chaim Kupferberg, "There is something about Omar: Truth, Lies and the Legend of 9/11", http://globalresearch.ca/articles/KUP310A.html (2003).

طلبت منه الاستقالة بعد اكتشاف هذا الأمر؛ فعرقلت بالتّالي إجراء تحقيقٍ إضافيّ، والتّسبب بفضيحة محتملة. في أعقاب ٩/١١، تعمّدت إدارة بوش أن تطلب «تعاون» الاستخبارات الباكستانيّة التي كانت تدعم أسامة بن لادن والطّالبان، وتحرّضهم. بعبارةٍ أخرى، كانت علاقات إدارة بوش بالاستخبارات الباكستانيّة، بما في ذلك «استشاراتها» مع الجنرال محمود أحمد قبل أسبوعٍ من ١١ أيلول/سبتمبر، قد أثارت قضايا السريّة والتّواطؤ. ففيما كان أحمد يجري محادثاتٍ مع المسؤولين الأميركيّين في وكالة الاستخبارات المركزيّة والبنتاغون، كانت الاستخبارات الباكستانيّة تتّصل، بحسب المزاعم، بإرهابيّي ٩/١١.

المستفيد الأكبر من ٩/١١

نُفّذت اعتداءات ٩/١١ في وقتٍ مناسب للغاية بالنّسبة لإدارة بوش، والبنتاغون، ووكالة الاستخبارات المركزيّة، ومكتب التّحقيق الفدراليّ، وصناعة الأسلحة، وصناعة النّفط، التي استفادت كلّها بشكلٍ هائل من هذه المأساة، تماماً كما فعلت إسرائيل. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى ملاحظاتٍ تنمّ عن الذّكاء، أدلى بها الفيلسوف الاجتماعي الكنديّ جون ماكمورتري: «في البداية، يوجّه المبدأ الجدليّ المتعلّق «بهويّة المستفيد الأكبر من الجريمة»، أصابع الاتّهام، بوضوح، إلى إدارة بوش.... فكلّما راجعت الارتباطات والثّغرة الأمنية السّحيقة بين العديد من الإحداثيّات، ردّتك الخطوط إلى الخلف» [نحو البيت الأبيض]. وإذا أضفت عبارة «اتبع المال»، سيقودك أحد الخطوط من وكالة الاستخبارات المركزيّة إلى الاستخبارات الباكستانيّة، فالقاعدة، فيما يتّجه خطٌّ آخر من المكلّفين بالضّريبة الأميركيّين نحو لاعبين محدّدين في المركّب العسكريّ ـ الصّناعيّ المرتبط بإدارة بوش.

من نتائج كارثة ٩/١١ أنّها عادت بالرّبح والسّلطة، سواء في الدّاخل أم في الخارج، لمصلحة أسرتي بن لادن وبوش كلتيهما. فتسود ارتباطاتٌ مهنيّة وثيقة بين بن لادن وأعضاء كبار من إدارة بوش، عبر مجموعة كارلايل، أي شركة الاستثمار السريّة والخاصّة العملاقة التي تدير حوالى ١٤ مليار دولار كأصول،

بما في ذلك العديد من الشّركات المرتبطة بالدّفاع. توظّف كارلايل جورج بوش الأب، وهي تتّصل بارتباطاتٍ ماليّة طويلة الأمد مع أسرة بن لادن. إذاً بينما تثبت الأدلة الدّامغة أنّ أسامة بن لادن لم ينفصل عن أسرته، تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ إدارة بوش ترتبط كذلك، بشكلٍ وثيق، بهذه الأسرة نفسها. وقد صدرت تقارير تشير إلى أنّ مجموعة كارلايل، وهاليبورتون، والعديد من الشّركات الأخرى التي ترتبط بإدارة بوش قد استفادت بشكلٍ هائل من الحروب في أفغانستان والعراق، ومن إضفاء الصّفة العسكريّة على السياسة الخارجيّة الأميركيّة.

إسرائيل أشبه بالحارس الإقليميّ التّابع للغرب، لكنّها تعتمد أيضاً على الولايات المتّحدة من أجل أمنها. من هنا، لا شكّ في أنّها تستفيد من الاحتلال الأميركيّ لأحد أكثر أعدائها إثارةً للخشية. وقد أصبح بمقدورها الآن أن تتشارك في بعض الفوائد المستمدّة من ثاني أكبر احتياطيّ نفط في العالم.

تقوم حجّتان إضافيّتان بدعم الجدال حول اشتراك إدارة بوش في أحداث ٩/١١، غير أنّ التّفاصيل مبيّنة في فصولٍ أخرى من هذا الكتاب. أوّلاً، من المعروف أنّه قد تمّ التّخطيط لحربي أفغانستان والعراق قبل ٩/١١، وفق ما تبيّنه الوثائق المستخلصة من مشروع القرن الأميركيّ الجديد، ومؤلَّف زبيغنيو بريزنسكي «رقعة الشّطرنج الكبرى». ثانياً، ثمّة سوابق مرفقة بوثائق واضحة، تثبت تواطؤ الإدارة وتلفيقها للأخبار(١٧).

أكاذيب وسريّة وتغطية

ما من حدثٍ واحد في تاريخ الجمهوريّة الأميركيّة تلقّى تغطيةً إعلاميّة أكثر من هذا. فضلاً عن ذلك، لقد أُردي ٢٩٥٢ شخصاً في الهجوم على مركز التّجارة العالميّ في ٢٠٠١، ممّا يعني أنّه لم يسبق وقوع هذا القدر من الضّحايا

(١٧) James Bamford, *Body of Secrets: Anatomy of the Ultra-secret National Security Agency: From the Cold War through the Dawn of a New Century* (New York: Doubleday, 2001). William Peppers, *An Act of State: The Execution of Martin Luther King* (London: Verso, 2003).

في صفوف المدنيّين، في يومٍ واحد، قبلاً قطّ. ورغم أنّ نيويورك قد شهدت حوادث موتٍ ودمار عظيمة لم يسبق لها مثيلٌ، إلا أنّ الحكومة الأميركيّة اكتفت بإنفاق ٦٠٠ ألف دولار فقط على الدّراسة الوحيدة التي أجرتها، من أجل اكتشاف أسباب انهيار البرجين. قارن ذلك بالأربعين مليون دولار التي أُنفقت من أجل التّحقيق في نشاطات بيل كلينتون مع مونيكا لوينسكي في ١٩٩٨ ـ ٩٩، واستنتاجك المنطقيّ الوحيد سيكشف لك أنّ إدارة بوش لا تملك أيّ رغبة في إعلام الشّعب عن حقيقة ٩/١١.

تتعدّد أكاذيب إدارة بوش، وينتشر العديد منها الآن بفضل الدّعاية الجيّدة، كادّعاء بوش بأنّه قد شاهد على التّلفاز إحدى الطّائرات تصطدم بالبرج قبل بثّ أيّ شريطٍ مصوّر. لكنّ تلك ليست إلا إحدى طرق بوش السّبع المختلفة «لاستعادة ذكرى» أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. كما أنّ البيانات الصّادرة عن إدارة الطّيران الفدراليّة، وقيادة الدّفاع الجوّي في أميركا الشّماليّة، وربابنة السّلاح الجوّي، والخلافات بين مراقبي الملاحة الجويّة، تناقض الحقائق المعروفة، وتتحدّى المنطق. ورغم هذه الخيبة المتعمّدة، إلا أنّ وسائل الإعلام لم تبالِ كثيراً بواقع أنّ إدارة بوش قد بذلت، منذ البداية، محاولاتٍ حثيثة لعرقلة أيّ تحقيقٍ في ظروف الاعتداء.

يتمّ التّحقيق في حوادث الطّيران عادةً بشموليّة كبيرة، مع إعلان النّتائج على مسامع العامّة. خلافاً لذلك، وقفت إدارة بوش، بكلّ ما للكلمة من معنى، في وجه إصدار أيّة معلومة عن ٩/١١. كما ظلّت، لقرابة ستّة أشهر، تمنع جلسات الاستماع التّشريعيّة، وترفض الدّعوات إلى تشكيل لجنة تحقيق خاصّة. في نهاية المطاف، عقد البيت الأبيض صفقةً مع قادة الكونغرس من الدّيمقراطيّين والجمهوريّين، من أجل إخضاع التّحقيق لجلسات الاستماع التي تنظّمها، مشاركةً، اللّجانُ الاستخباراتيّة التّابعة لكلا مجلسي النّواب والشّيوخ. لكنّ البيت الأبيض ظلّ، رغم ذلك، يمارس تهديداته.

أقيمت جلسات الاستماع التّشريعيّة المشتركة بشكلٍ سريّ. وفي كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٣، أتمّت اللّجان تقريرها السريّ المؤلّف من ثمانمائة صفحة

الذي يفصّل الإخفاق الاستخباراتي، والفشل في فرض القوانين قبل الهجوم (وقد تضمّن تحذيراتٍ محرّضة، إن لم نقل خاطفة، موجّهة نحو الرّئيس بوش وكبار مستشاريه في صيف ٢٠٠١). رغم ذلك، لم يتمّ نشر إلا لائحة بالضّروريّ من «نتائج البحث»، مع إهمالٍ تام للتّفاصيل. لكن بعد ستّة أشهر تقريباً، قام «فريقٌ عامل» من المسؤولين الاستخباراتيّين في إدارة بوش، كان قد عُيّن لمراجعة الوثيقة، باتّخاذ موقفٍ ثابت ضدّ المزيد من إفشاء المعلومات أمام العامة. ومن خلال رفض الإدارة الكشف عن المزيد من أهمّ استنتاجاتها، حالت أساساً دون تنفيذ خطط الكونغرس بنشر التّقرير. أمّا محاولة المسؤولين الاستخباراتيّين إعادة التكتّم على نواحٍ أخرى من التّقرير، فمثيرةٌ للسّخرية. كما هو مذكورٌ في بداية هذا الفصل، لم تُشكّل لجنةٌ مستقلّة إلا بسبب إلحاح أهالي بعض الضّحايا الذين سقطوا في ٩/١١. وبعد أن أعاق البيت الأبيض التّصديق على هذا المشروع، قام، في خطوةٍ غير معقولة، بتعيين هنري كيسنجر على رأسه. غير أنّ هذا الأخير استقال بعد وقتٍ قصير على ذلك. لكنّ مسائل تضارب المصالح لم تختفِ، خاصّةً مع تعيين حاكم نيو جيرسي، طوماس كين، لقيادة اللّجنة أخيراً. رغم ذلك، بقي البيت الأبيض يتصارع مع لجنة كين، رافضاً إصدار الوثائق اللازمة.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ المسؤولين في إدارة بوش قد أزالوا، بطريقةٍ غير قانونيّة، صفحاتٍ من تقرير الأمم المتّحدة حول العراق، وهي صفحات يُعتقد أنّها تحدّد هوية من زوّد نظام صدّام حسين بأسلحة الدّمار الشّامل، ودرّبه على كيفيّة استخدامها. ليست هذه التّصرفات بأخطاءٍ منعزلة أو مؤسفة، بل تثبت مخطّطاً متماسكاً. وفيما يدعو الرّئيس بوش ووزير العدل جون آشكروفت إلى إتاحة المزيد من القدرات الإشرافيّة على المواطنين الأميركيّين والمنتهكة لخصوصيّتهم، تراهما يعملان، هما نفساهما، في ظلّ سريّة لم يسبق لها مثيلٌ.

يعجز العقل عن تصديق فشل وكالة إدارة الطّوارئ الفدراليّة في تحقيقها، وقيامها بالتّغطية عليه. فلم يتمّ جمع إلا فريقٍ من المحقّقين المتطوّعين الذين لم يتلقّوا أيّ تمويل، كما مُنعوا من التّوجّه إلى مكان انهيار البرجين. تلقّى النّاس

تهديداتٍ بالاعتقال، في حال التقطوا صوراً عند موقعي الهجوم، وموقع تحطّم الطّائرة في بنسلفانيا. وعوضاً عن وضع حطام البرجين المنهارين في تصرّف فريق التّحقيق، تمّ نقله من مكان الحادث من دون فحصٍ قانونيّ، ثمّ بيع لتجّار الخردوات في الخارج الذين تعهدوا بالتّكتّم على محتوى الصّفقة. ومن بين أهمّ المتعاقدين الذين أداروا عمليّة تنظيف الموقع من حطامه، شركة (Controlled Demolition Inc. of Phoenix) من ماريلاند، مع الإشارة إلى أنّه قد تمّت الموافقة على خطّتها بإعادة تدوير الفولاذ.

رفضت لجنة الأوراق الماليّة والبورصة إعداد تقرير عن تحقيقها المتعلّق بالعمليّات التّجارية الدّاخليّة حول الأشخاص الذين جنوا الملايين من مأساة ٩/١١. وكجزءٍ من عمليّة التّغطية، نظّمت عمليّات إلهاءٍ دائمة لتحويل الانتباه عن القضايا الحقيقيّة المتعلّقة بأحداث ٩/١١. فاستعملت العناوين الإعلاميّة الكبيرة، مثل الإنذارات البرتقاليّة، وهجمات الجمرة الخبيثة، وفضح عملاء وكالة الاستخبارات المركزيّة. أضف إلى ذلك أنّ الدّعوات المنطقيّة للتّحقيق في أحداث ٩/١١ التي أطلقتها ممثلّتا الكونغرس الأميركيّ نانسي بيلوسي وسينتيا ماكيني سبّبت غضباً، ينتج عادةً من رغبةٍ في التكتُّم لا في كشف الحقيقة.

الخلاصة والخاتمة

لو أنّ الوكالات الحكوميّة كانت تدري بشأن الاعتداءات الوشيكة، وكان في استطاعتها تجنّبها لكنّها لم تفعل، فإنّ طريقة روايتها للأحداث ناقصة ومليئة بالأكاذيب؛ وقد بذلت جهداً كبيراً لمنع أيّ تحقيق، وبالتالي حصدت فوائد هائلة. لو صحّ كلّ ذلك، ما الذي يمكن استنتاجه؟ يشير الدّليل، بشكلٍ واضح، أنّه نو نفّذت العديد من الوكالات الحكوميّة الأميركيّة عملها كما يجب، فمن الأرجح أنّها كانت لتتمكّن من تجنّب اعتداءات ٩/١١. فلو أنّ تحقيقاً فوريّاً جرى في أحداث ٩/١١، ما كان بالإمكان تبرير حربي أفغانستان والعراق على أساس الإرهاب وحسب. بطبيعة الحال، لا بدّ من طرح أسئلةٍ حول سبب عدم مساءلة أيّ شخصٍ في الوكالات الحكوميّة، أو عدم تحميل الصحافيّين وغيرهم

في الوسائل الإعلاميّة مسؤوليّة التّغطية، وسبب الخداع، والامتناع عن نقل التّقارير المستقصية. بالنّظر إلى هذا الدّليل، لا عجب أنّ الفضائح العامّة قد بدأت بالظّهور. يبقى أن نرى ما سيحدث مع الدّعاوى القضائيّة الجماعيّة المعلّقة ضدّ أشخاصٍ في الإدارة، لأنّهم سمحوا بحدوث ٩/١١.

من أهمّ الملاحظات النّافذة للبصيرة حول النّظريّات التّآمريّة هي تلك التي تتعلّق بطريقة عمل الأنظمة الاجتماعيّة الفاشستيّة الهرميّة. فتهدف الأوامر والتّوجيهات الصّادرة عن جهةٍ عليا، لا سيّما إن كانت مثقلة بتهديداتٍ بالرّقابة والعقوبات، إلى كبت أيّ محاولةٍ للانشقاق. ففي المؤسّسات الأميركيّة كافةً، يسود قدرٌ كبير من الرّقابة الذّاتية. كما تلعب الإيديولوجيّة المشتركة، أو ربّما ما يسمّيه علماء النّفس الاجتماعيّون أثناء دراستهم للسّلوك التّنظيميّ «بالتّفكير الجماعي» تحديداً، دوراً مهمّاً بين صانعي القرار. فالتّفكير الجماعي هو عمليّة صنع قرارٍ تتميّز بقبول الرّأي السّائد والامتثال له، بطريقةٍ لا تتّفق مع قواعد النّقد النّزيه. من هنا، يمكن لإرادة قلّةٍ من الأشخاص الرّفيعي الشّأن أن تنتشر ضمن الوكالات الحكوميّة وعبرها.

من هذا المنطلق، يعتبر احتمال تواطؤ إدارة بوش واقعيّاً للغاية. فالتّاريخ الماضي، والحقائق الرّاسخة الحاليّة، تدعم هذا الاحتمال. ويجب، على الأقل، إجراء المزيد من التّحقيقات النّزيهة، وإجبار المسؤولين على الخضوع للمساءلة.

من هذا المنظور، يبدو الاستنتاج التّالي مناسباً (أُعيد الصّياغة): «إذا كنتَ جزءاً من المشكلة، فلستَ جزءاً من الحلّ». إذاً، يكمن الحلّ بين أيدي الشّعب نفسه، لا أيّة وكالة حكوميّة أميركيّة، ولا السّلطة التّنفيذيّة على الإطلاق. إنّها لمسألةٌ حرجة أن نناشد الوسائل الإعلاميّة البديلة المهمّة التي نقلت الرّواية الرّسمية لهذه «المعلومات المضلّلة» بإعادة النّظر في موقفها. فقد لزم روبرت ب. ستينيت[١٨] ٢٥ سنة كي يصل إلى الدّليل الذي يثبت تورّط روزفلت في بيرل

(١٨) Robert B. Stinnett, *Day of Deceit: the Truth about FDR and Pearl Harbor* (New York: Touchstone, 2000).

هاربر. فهل سيحتاج جلاء حقيقة ١١/٩ إلى ٢٥ سنة مماثلة؟ هل سيتمّ الاستخفاف بجهود ستينيت والآخرين؟

شكر وتقدير

أودّ أن أتقدّم بالشّكر من إيد ريبي، وبول وولف، وكارين كابل، ومارتا ستيل، و ج. والتر بلينج، وتيموثي تشاندلر، لتعليقاتهم المفيدة.

الجزء الثّاني

تدمير المجتمع الأميركيّ
على يد المحافظين الجدد

الفصل الخامس

فوق القانون: السّلطة التّنفيذيّة بعد ١١ أيلول/سبتمبر

بقلم أليسون باركر وجايمي فيلنر

الحكم السّليم بموجب القانون

منذ أن تولّى الرّئيس جورج دبليو بوش منصبه، وهو يحكم كما لو أنّه تلقّى تفويضاً طاغياً بتطبيق السياسات التي تشدّد على السّلطات التّنفيذيّة القويّة، وتزرع ارتياباً - إن لم نقل إنّها تستخفّ استخفافاً صريحاً - بدور القضاء. وغالباً ما اتّخذت إدارة بوش الموقفَ الزّاعم أنّ القضاة الفدراليّين يقرّون، بشكلٍ مبالغ فيه، الحقوق الفرديّة على حساب السياسات التي يختارها فرعا الحكومة التّنفيذيّ والتّشريعيّ؛ فسعت بالتّالي إلى تعيين القضاة الذين يشاركونها فلسفتها السياسيّة مشاركةً وثيقة الصّلة. لكنّ المخاوف في هذا السياق أكثر جوهريّةً من مجرّد قضاة معيّنين أو قراراتٍ محدّدة. فيبدو أنّ الإدارة مصمّمةٌ على حجب التّحركات التّنفيذيّة - التي يُعتقد أنّها تعزّز الأمن القوميّ - عن أيّ تدقيقٍ قضائيّ متمعّن، مطالبةً عوضاً عن ذلك بمساومة المحاكم حتّى على أكثر الحقوق أهميّةً، أي الحقّ في الحريّة.

تركّز القسم الأكبر من قلق الشّعب الأميركيّ تجاه سياسات ما بعد ١١

أيلول/سبتمبر على السّلطات الإشرافيّة الجديدة التي اكتسبتها الحكومة، بما في ذلك القدرة على الفحص المتمعّن لسجلّات العمل، والملفّات المكتبيّة، وغيرها من البيانات حول الأفراد الذين قد لا يحيط بهم أيّ شكّ في ضلوعهم في شبكاتٍ إرهابيّة. ففي إمكان هذه السياسات أن تؤثّر على المواطنين الأميركيّين، أكثر ممّا تفعله تسمية «المقاتلين الأعداء» على سبيل المثال، أو اتّخاذ قرارٍ بزجّ أفرادٍ في السّجن لأشهرٍ بسبب تهمٍ روتينيّة تتعلّق بتأشيرة الدّخول. لكن يمكن للجهود الأخيرة الهادفة إلى تقليص حقّ الفرد في الحريّة، وإلى التّخفيف من حماية المحاكم لهذا الحقّ، والتّغلب عليها بالحيلة، أن تكون أكثر خطورةً بكثير بالنّسبة إلى الدّولة الأميركيّة ككلّ. فقد عبّر منتقدو الجهود التي تبذلها الإدارة من أجل مكافحة الإرهاب عن مخاوفهم من التّضحية بالحريّات المدنيّة، لصالح فائدةٍ بسيطة تصبّ في مصلحة الأمن القوميّ. غير أنّ هذه الانتقادات فشلت على وجه العموم في طرح أسئلةٍ أكثر أساسيّة: من يقرّر مقدار الحماية التي تخضع لها الحقوق الفرديّة، ومن يحدّد متطلّبات العدالة ـ السّلطة التّنفيذيّة أم القضائيّة؟ ومن يقرّر كم يحقّ للشّعب أن يعرف بخصوص سياسات مكافحة الإرهاب التي تخالف الحقوق الفرديّة؟

إنّ الكثير من الاستراتيجيّات الدّاخليّة التي اعتمدتها إدارة بوش ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر تتحدّى، بشكلٍ مباشر، دور المحاكم الفدراليّة والإداريّة في تقييد التحرّكات التّنفيذيّة، ولا سيّما التّحرّكات التي تؤثّر على حقوق الإنسان الأساسيّة. إثر ١١ أيلول/سبتمبر، أقدمت إدارة بوش على حجز حوالى ألف شخصٍ يعتقد أنّهم مذنبون في اتّصالهم بنشاطاتٍ إرهابيّة، أو في اطّلاعهم عليها؛ كما أعاقت تحرّياتٍ قضائيّة مهمّة للتّحقق من معظم هذه الاعتقالات. فأصرّت على حقّها في إخفاء أسماء معظم المعتقلين عن الشّعب، وذلك ارتباطاً بجهودها الهادفة إلى مكافحة الإرهاب. وقد أقدمت على إلصاق صفة «المقاتلين الأعداء» على أشخاصٍ اعتقلتهم في الولايات المتّحدة، ونسبت إليها السّلطة اللازمة من أجل زجّهم في سجونٍ عسكريّة انفراديّة، من دون توجيه تهم محدّدة أو السّماح لهم بتوكيل محامٍ. كما أصرّت الإدارة على أنّها تملك، وحدها،

السّلطة اللازمة للمضيّ في سجن مئاتٍ من الرّجال داخل قاعدتها العسكريّة، في خليج غوانتنامو، كوبا، لمدّة غير محدّدة وبصورةٍ انفراديّة تماماً، مع الإشارة إلى أنّ معظمهم قد تمّ حجزه خلال الحرب الأميركيّة في أفغانستان. لكنّها سمحت بمحاكمة المعتقلين الأجانب عسكريّاً، بموجب قوانين تتحاشى الحقّ الشّرعيّ في الدّفاع، والمراجعة الاستئنافيّة المدنيّة.

عبر هذه التّحركات كافةً، هدّدت إدارة بوش الحقّ القديم في مثول الموقوف أمام المحكمة، ربّما بشكلٍ متوقّع، لأنّ «محاكم القانون قد حرصت على المحافظة على هذا الحقّ، لأجيالٍ، كطريقةٍ لفحص هيمنة الهيئة التّنفيذيّة على السّلطة بشكلٍ غير قانونيّ»[١]. ومن شأن الأمر بالمثول الذي آذن به الميثاق الأعظم عام ١٢١٥، وأسبغ عليه الدّستور الأميركيّ هالةً مقدّسة بعد سنواتٍ من استعماله في إنكلترا، أن يضمن لكلّ شخصٍ محروم من حرّيّته فحصاً سريعاً وفاعلاً تنفّذه المحاكم ضدّ «كافة أشكال الحجز غير الشّرعيّ»[٢].

تجادل إدارة بوش أنّ الأمن القوميّ ـ أي الحاجة إلى شنّ «حربٍ شاملة ضدّ الإرهاب» ـ يبرّر سلوكها. بطبيعة الحال، بالكاد يمكن العثور على حكومةٍ لم تستشهد بالأمن القوميّ كتبريرٍ لما تقترفه من اعتقالات واحتجازاتٍ عشوائيّة وغير قانونيّة. وبالكاد يمكن العثور على حكومةٍ لم تقاوم التّدقيق العام أو القضائيّ في تحرّكاتٍ مماثلة. غير أنّ تحرّكات الإدارة مثيرة للاضطراب بشكلٍ خاص، وقد يكون الضّرر الذي تلحقه بحكم القانون في الولايات المتّحدة أكثر استدامةً من غيره، نظراً إلى أنّه يصعب التّنبؤ بنهايةٍ للخطر الإرهابي الذي تصرّ الإدارة على أنّه يبرّر تصرّفاتها. ومن غير المرجّح أن ينهزم الإرهاب العالميّ في القريب المنظور. فهل تنوي الحكومة الأميركيّة أن تحتجز المعتقلين من غير محاكمة لبقيّة حياتهم؟ وهل تنوي أن تحول دون اكتشاف الشّعب لهويّة المعتقلين، بانتظار زجّ الإرهابيّ الأخير خلف القضبان؟

(١) *Secretary of State for Home Affairs* v. O'Brien, 1923 A.C. 603, 609.

(٢) Sir William Blackstone, *Commentaries on the Laws of England*, 1765-1769, Book III, Ch. 8, p. 131. (Oxford: Clarendon Press, n.d.).

لا تكتفي السياسات الأميركيّة المكافحة للإرهاب بمناقضة المبادئ المخطّط لها ضمن بنية البلاد السياسيّة والقانونيّة، بل إنّها تناقض أيضاً مبادئ حقوق الإنسان العالميّة. يمكن فهم الواجبات الحكوميّة المتنوّعة التي تشترطها معاهدات حقوق الإنسان كواجباتٍ تقتضي معاملة الشّعب معاملةً عادلة. وقد تمّ تصوير واجب العدالة بأعلى درجات الوضوح والدّقة، ولا سيّما أنّه مرتبطٌ بالحقوق السّريعة التّأثر بسلطات الحكومة الإكراهيّة والجزائيّة خاصّةً، كالحقّ في الحريّة الشّخصيّة. من جهته، يعترف قانون حقوق الإنسان بضرورة عدم ترك حريّة الفرد تحت رحمة نزوات الحكّام. من هنا، سعياً لضمان تقييد الممارسة العشوائيّة أو الخاطئة لسلطة الدّولة في الاعتقال، اشترط العهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تشكّل الولايات المتّحدة أحد أطرافه أن تقرّر المحاكم ـ لا السّلطة التّنفيذيّة ـ شرعيّة الاعتقال[٣]. كما يرسي العهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضاً متطلّباتٍ محدّدة لإجراءات المحاكم حين تكون حريّة الشّخص على المحكّ، كاشتراط تنفيذ الإجراءات علانيةً. وحتّى لو تمّ إعلان حالة الطّوارئ رسميّاً، فإنّ القيود على الحقّ في الحريّة ينبغي أن «تكون محصورة، على نحوٍ صارم، ضمن الحدّ الذي تفرضه مقتضيات الحالة»[٤].

لا يمكن للعدالة أن توجد بدون احترام حقوق الإنسان. فكما هو مبيّن في تمهيد الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، «يشكّل الاعتراف بكرامة الطّبيعة الإنسانيّة، وبالحقوق المتساوية وغير القابلة للتّحويل بين جميع أفراد الأسرة الإنسانيّة، أساساً للحريّة والعدالة والسّلام في العالم». تستخدم إدارة بوش

(٣) International Covenant on Civil and Political Rights, G.A. res 2200A (XXI), 21 U.N. GAOR Supp. (No. 16) at 52, U.N. Doc. A/6316 (1966), 999 U.N.T.S. 171, entered into force Mar. 23, 1976, articles 9 and 14.

(٤) تبيّن لجنة حقوق الإنسان التّابعة للأمم المتّحدة، وهي الهيئة التي تراقب مدى الالتزام بالعهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في تعليقها على المادة ٤ حول حالات الطّوارئ، أنّ حدود تقييد نصّ قانونٍ ما «ترتبط بمدّة حالة الطّوارئ، وتغطيتها الجغرافيّة، ونطاقها المادّي، وأيّ تدابير خاصّة بالتّقييد يتمّ اللجوء إليها بسبب حالة الطّوارئ.... ومن شأن واجب الحدّ من أيّ تقييد على نصّ القانون، كي يقتصر على مقتضيات الحالة وحسب، أن يعكس مبدأ التّناسب الشّائع في سلطات التّقييد والحدّ». لجنة حقوق الإنسان، التّعليق العام ٢٩، حالة الطّوارئ (المادة ٤)، وثيقة الأمم المتّحدة الصّادرة عام ٢٠٠١ (CCPR/C/21/Rev.1/Add.11)، الفقرة الرّابعة.

عباراتٍ طنّانة، تعترف بحقوق الإنسان، وتصرّ على أنّ الكفاح ضدّ الإرهاب هو كفاحٌ من أجل حماية «مطالب الكرامة الإنسانيّة التي لا يمكن التّفاوض عليها، وحكم القانون، وحدود سلطة الدّولة ـ والعدالة المتساوية،» وفق ما أدلى به الرّئيس بوش أمام خرّيجي أكاديمية «وست بوينت» العسكريّة في حزيران/يونيو ٢٠٠٢. غير أنّ أفعال إدارة بوش تناقض هذه الكلمات المنمّقة. فحين تطبّق إدارة بوش ممارساتها المكافحة للإرهاب معاً، فإنّها تمثّل اعتداءً مذهلاً على المبادئ الأساسيّة للعدالة، والمساءلة الحكوميّة، ودور المحاكم.

من غير الواضح بعد إن كانت المحاكم ستسمح للسّلطة التّنفيذيّة بتسيير الأمر بحسب رغبتها. فقد اصطدمت المحاكم بصيغةٍ تحمي الحكومة من المخاطر التي ستهدّد الأمن القومي في حال لم يُسمح لها بالتّصرف كما تشاء؛ فلم يتردّد العديد منها في التّنازل عن واجبه بفحص تحرّكات الحكومة ودعم الحقّ في الحريّة. تجدر الإشارة إلى أنّ المحاكم الأميركيّة قد فشلت أيضاً، بشكلٍ مخزٍ، في حماية حقوق الأفراد، خلال أزماتٍ وطنيّة سابقة ـ ولعلّ أشهر مثالٍ على ذلك هو اعتقال الأميركيّين اليابانيّين خلال الحرب العالميّة الثّانية؛ وهو أمرٌ حظي بختم المحكمة العليا التي وافقت على ذلك. ومع تجدّد حالات تدخّل الحكومة في الإجراء القضائيّ، لا يبقى أمام المرء إلا أن يأمل بوعي المحاكم للمخاطر الجديدة التي تهدّد حقوق الإنسان والعدالة، بسبب دفاع إدارة بوش عن سلطتها الأحاديّة الجانب المتحكّمة في حياة المواطنين وغير المواطنين على حدٍّ سواء، وفي حريّتهم.

الاحتجازات العشوائيّة لمنتهكي قوانين تأشيرات الدّخول

إثر اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، أدلى وزير العدل جون أشكروفت في أحد خطاباته بما يلي: «فليكن هذا تحذيراً للإرهابيّين الموجودين بيننا. إذا انتهت مدّة تأشيرة دخولك، ولو ليومٍ واحد، فسنعتقلك. وإذا خرقت قانوناً محليّاً، فسنزجّ بك في السّجن ونواظب على حجزك قدر المستطاع»[٥]. وقد نفّذ وزير العدل

(٥) Attorney General John Ashcroft, Prepared Remarks to the US Mayors Conference, Washington, DC, October 25, 2001.

تهديده، مستخدماً مجموعة متنوّعة من الاستراتيجيّات لتأمين اعتقال أكثر من ١٢٠٠ من غير المواطنين، خلال بضعة أشهر. لا ندري كم من إرهابيّ كان ضمن هؤلاء المحتجزين، هذا إن وُجد بينهم إرهابيٌّ أصلاً. لكن لم يتمّ توجيه تهم متعلّقة بالإرهاب إلا لحفنةٍ منهم. غير أنّنا نعلم بأنّ الإجراء الاعتباطيّ وغير المميِّز الذي جرفت الحكومة بواسطته العرب والمسلمين داخل السّجون قد أدّى إلى مئات الاحتجازات التي لم تتمّ مراجعتها أو الطّعن فيها بفاعليّة، نظراً إلى أنّ الهيئة التّنفيذيّة قد أوهنت أو تجاهلت التّدقيقات الاعتياديّة في نظام الهجرة الذي يحمي من الاعتقال العشوائيّ.

يحدّد الحقّ في الحريّة قدرة الحكومة على اعتقال الأفراد لأهدافٍ تتعلّق بفرض القانون ـ بما في ذلك حماية الأمن القوميّ. صحيحٌ أنّ الحقّ ليس مطلقاً، إلا أنّه يتعرّض للانتهاك عن طريق الاحتجازات العشوائيّة، كالاحتجازات غير المتوافقة مع الإجراءات التي يرسيها القانون، أو تلك التي تتّسم ظاهرياً بأنّها غير تناسبيّة، ولا عادلة، ولا متوقّعة، ولا منطقيّة. وقد أمر القانون الدّستوريّ الدوليّ والأميركيّ بإجراءاتٍ وقائيّة متنوّعة لحماية الأفراد من الاعتقال العشوائيّ، بما في ذلك واجبات السّلطات بإعلام المحتجزين فوراً بالتّهم الموجّهة ضدّهم؛ وواجب السّماح بإطلاق سراح المحتجزين بكفالة بانتظار نهاية الإجراءات القانونيّة، في حال غياب أسباب تعويضيّة قويّة، كخطر الفرد على الجماعة أو خطر السّفر؛ وواجب السّماح للمعتقل بوصولٍ فاعل إلى محكمةٍ من أجل مراجعة شرعيّة اعتقاله. لكن في حالة مئات المحتجزين في الولايات المتّحدة بعد ١١ أيلول/سبتمبر، اختارت الحكومة، كسياسةٍ وممارسة، أن تتجاهل هذه الإجراءات الوقائيّة أو أن تقلّل من شأنها.

وقد كان لها ذلك، نظراً إلى أنّ إحدى أهمّ استراتيجيّاتها داخليّاً، بعد ١١ أيلول/سبتمبر، قضت باحتجاز كلّ من كانت تشتبه باتّصاله بنشاطاتٍ إرهابيّة ماضية أو مقبلة، والاستمرار في سجنه قدر ما يلزم حتّى انتهاء تحقيقها في هذه الصّلات المحتملة. لكنّ القانون الجنائيّ الأميركيّ يحظّر الاحتجاز بهدف التّحقيق وحده، أي لتحديد إذا كان الفرد المعتقل يعرف شيئاً بخصوص

النّشاطات الإجراميّة، أو متورّطاً فيها. كما يمنع القانون الاحتجازات «الوقائيّة»، والسّجن الهادف إلى تفادي احتمال جرائم مقبلة. يجب أن يكون الاحتجاز مستنداً إلى أسبابٍ مرجّحة تدفع إلى الاعتقاد أنّ المشتبه به قد ارتكب، أو حاول ارتكاب، أو تآمر لارتكاب جريمة. في هذا السياق، تعود الكلمة الأخيرة إلى القضاة، لا السّلطة التّنفيذيّة، وفقاً للأدلّة المعروضة عليهم، بالنّسبة إلى مدى وجود سببٍ مرجّح كهذا. غير أنّ إدارة بوش قد تفادت هذه الانتقادات القانونيّة ضدّ ما تمارسه من احتجازات تحقيقيّة أو وقائيّة، من خلال اعتقال منتهكي قانون الهجرة، وإصدار مذكّرات في حقّ «الشّهود الجوهريّين». في الوقت نفسه، تجنّبت قدرة المحتجزين على الاستفادة من الحمايات ضدّ الاحتجاز العشوائيّ، أو حدّت منها، بما في ذلك عبر المراجعة القضائيّة الهادفة.

ما إن انقضت اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، حتّى باشرت وزارة الدّفاع بإجراءٍ إمّا يصيب وإمّا يخيب، يقضي باستجواب الآلاف من غير المواطنين، بدءاً بالأجانب المسلمين الذين يعتقد أنّهم على صلة بالنّشاطات الإرهابيّة، أو يملكون معلوماتٍ عنها. بعد ذلك، تمّ اعتقال ١٢٠٠ من غير المواطنين على الأقلّ، وسجنهم، منهم ٧٥٢ بتهمة خرق قوانين الهجرة[٦]. وقد تمّ التّسليم بتورّط هؤلاء المحتجزين ذوي «المصلحة الخاصّة» في نشاطاتٍ إرهابيّة، وسجنهم لأشهرٍ قبل أن «تبرّئهم» الحكومة من اتّصالاتٍ كهذه. بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٢، اعترفت وزارة العدل بأنّ المحتجزين الأصليّين «ذوي المصلحة الخاصّة» قد كفّوا بمعظمهم عن العودة بمصلحةٍ على جهودها المكافحة للإرهاب، كما لم يتمّ اتّهام أيٍّ منهم بجرائم مرتبطة باعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر. فتمّ ترحيل العديد منهم بتهمة خرق قوانين تأشيرة الدّخول.

بالفعل، استخدمت وزارة الدّفاع إجراءاتٍ إداريّة، بموجب قانون الهجرة، كتوكيل لحجز المشبوهين الإرهابيّين، واستجوابهم، من دون منحهم الحقوق

(٦) لمّا لم تعلن الحكومة عن عدد الأشخاص الموقوفين كمحتجزين ذوي «مصلحة خاصّة» إلا في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠١، فإنّ العدد الإجماليّ للموقوفين الذين تمّ احتجازهم أخيراً لم يُعلن عنه قط.

والحمايات التي يوفّرها النّظام الجنائي الأميركيّ عادةً. كما أنّ الإجراءات الوقائيّة التي تحمي المحتجزين في مضمار الهجرة أقل بكثير من تلك التي تحمي المتّهمين الإجراميّين؛ وقد عملت إدارة بوش على إضعاف الإجراءات الوقائيّة الموجودة فعلاً. في هذا السياق، قامت منظّمة رصد حقوق الإنسان، وغيرها من المجموعات، بتوثيق أساليب متنوّعة استخدمتها الإدارة أثناء استخفافها بحقوق محتجزي المصلحة الخاصّة(٧). في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، أصدر مكتب المفتّش العام في وزارة العدل تقريراً شاملاً حول طريقة معاملة محتجزي ١١ أيلول/سبتمبر، ما أكّد على نمطٍ من إساءة المعاملة والتّأخير في ما يتعلّق «بالمحتجزين الذين حُرموا من حقّهم في الكفالة، وفرصة مغادرة البلاد... فبالنّسبة إلى العديد من المحتجزين، أدّى ذلك إلى الاستمرار في احتجازهم، في ظلّ ظروف أسرٍ قاسية»(٨).

على سبيل المثال، بخلاف المشتبه بهم في قضايا إجراميّة، لا يحقّ للمحتجزين لشؤونٍ متعلّقة بالهجرة أن يحصلوا على محامٍ تعيّنه لهم المحكمة، رغم إمكانيّة حصولهم على محامٍ خاصّ على نفقتهم الخاصّة. لكن في حالة محتجزي ١١ أيلول/سبتمبر، وضع المسؤولون العامّون عوائق عديدة في وجه الحصول على حقّ التّمثيل القانونيّ(٩). لم يتمّ إعلام المحتجزين بحقّهم في الحصول على محامٍ، أو تمّ ثنيهم عن ممارسة هذا الحقّ. وقد تمنّعت مصلحة

---

(٧) انظر: US Department of Justice, Office of the Inspector General (OIG), *The September 11 Detainees: A Review of the Treatment of Aliens Held on Immigration Charges in Connection with the Investigation of the September 11 Attacks*, April 2003 (hereinafter OIG 9/11 Report).

انظر: "Presumption of Guilt: Human Rights Abuses of Post-September 11 Detainees", *Human Rights Watch, vol. 14*, no. 4 (G) (August 2002); Migration Policy Institute, *America's Challenge, Domestic Security, Civil Liberties, and National Unity After September 11* (June 26, 2003).

(٨) OIG 9/11 Report, p. 71.

(٩) المرجع نفسه، ص ١٣٠ («.. لقد وجدنا أنّ قرار مكتب السّجون بإيواء محتجزي ١١ أيلول/سبتمبر في ظلّ ظروف أسرٍ تقييديّة للغاية يحتمل أن تحدّ بشكلٍ صارم من قدرة المحتجزين على الحصول على مستشار قانونيّ، والتّواصل معه»).

الهجرة والتّجنيس، وهي قسمٌ من أقسام وزارة العدل الأميركيّة[١٠]، عن إعلام المحامين بمكان سجن موكّليهم، أو بموعد جلسات الاستماع. في بعض المنشآت، كان يُسمح للمحتجزين بالقيام باتّصالٍ هاتفيّ واحد أسبوعيّاً، حتّى إن تعلّق الأمر بالعثور على محامٍ والتّحاور معه؛ فلم يتخطَّ الأمر رغم ذلك الاتّصال الوحيد المسموح به. من هنا، لمّا لم يحصل محتجزو «المصلحة الخاصّة»، هؤلاء، على حقّ الوصول السّريع إلى محاميهم، فقد ظلّوا عاجزين عن الاعتراض على انتهاكات قانون الهجرة التي تعرّضوا لها، بما في ذلك حجزهم لأسابيع من دون تهم (وقد سجن بعضهم لأشهر قبل توجيه التّهم إليه). أمّا الحكومة، فلم تكشف مرّةً عن الصّلات المزعومة التي ربطتهم بالإرهاب، وسرّعت في اعتقالهم، ما جعلهم عاجزين عن إثبات براءتهم. كما استغلّت الحكومة غياب المحامي لإجراء استجوابات، تعالج عادةً القضايا المتعلّقة بالجرائم والهجرة (بموجب القانون الجنائيّ، يحقّ للمشتبه بهم الحصول على محامٍ خلال استجوابات الاعتقال، بما في ذلك الاستشارة القانونيّة المجانية إذا لزم ألأمر ذلك).

في معظم إجراءات الهجرة، حيث يخرق غير المواطنين البنود الشّرطيّة الخاصّة بتأشيرات دخولهم، يتمّ حجزهم لمدّةٍ قصيرة. ثمّ تعقد جلسة استماع خاصّة بالكفالة، بعد وقتٍ قصير من توجيه التّهم. فيسمح قضاة الهجرة بإطلاق سراحهم بكفالة، إلا في حال توافر سبب يدعو إلى الاعتقاد أنّهم يشكّلون خطراً على الجماعة، أو أنّهم سيفرّون سرّاً. لكن في ما يتعلّق بمحتجزي المصلحة الخاصّة، اعتمدت وزارة العدل سياسات وممارسات عديدة لضمان منع إطلاق سراحهم، بانتظار تبرئتهم من أيّ صلاتٍ إرهابيّة. على سبيل المثال، بموجب إجراء الهجرة، لا يراجع قضاة الهجرة تلقائيّاً إن كان سبب الحجز مرجّحاً أم

(١٠) حتّى تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كانت مصلحة الهجرة والتّجنيس جزءاً من وزارة العدل الأميركيّة. لكنّ معظم وظائفها السّابقة منذ ذلك الوقت قد تمّ تقسيمه بين مكتب المواطنيّة وخدمات الهجرة الذي يهتمّ بإجراءات الهجرة وخدمات المواطنين؛ ومكتب الهجرة وتعزيز الإجراءات الجمركيّة، التّابع لمديريّة الحدود والنّقل، الذي يهتمّ بتعزيز التّحكم في الحدود والهجرة. يقع كلا المكتبين تحت إدارة وزارة الأمن القوميّ، وهي وزارة في الحكومة الفدراليّة الأميركيّة، أنشئت جزئيّاً كردّ على اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر. تمّ إنشاء هذه الوزارة الجديدة في ٢٥ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وبدأت أعمالها رسميّاً في ٢٤ كانون الأوّل/يناير ٢٠٠٣.

لا؛ فموعد جلسات الاستماع ليس مقرّراً إلا بعد توجيه التّهم. غير أنّ تأخّر الحكومة لأسابيع، وأحياناً لأشهر، في توجيه التّهم كان له أثرٌ فاعل في التّسبّب بتأخيرات طويلة في مراجعة الاحتجازات قضائيّاً. فضلاً عن ذلك، حثّت الحكومة قضاة الهجرة على رفع قيمة الكفالات بصورةٍ خياليّة، بطريقةٍ يعجز المحتجز بموجبها عن دفعها، أو حتّى عن رفضها، مجادلةً بضرورة بقاء المحتجز في السّجن، بانتظار إصدار الحكومة قراراً حول صحّة تورّطه باعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر أو اطّلاعه عليها.

فضلاً عن ذلك، أصدرت مصلحة الهجرة والتّجنيس قانوناً جديداً يجيز لها الاستمرار في احتجاز شخصٍ إذا تخطّت الكفالة الأوّليّة مبلغ ١٠ آلاف دولار، حتّى إذا كان قاضي الهجرة قد أصدر حكماً بإطلاق سراحه. ولمّا كانت هذه المصلحة هي التي تحدّد مبلغ الكفالة الأوّليّة، فقد منح هذا القانون وزارة العدل الوسيلة اللازمة لإبقاء المحتجزين في السّجن. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت حالاتٌ رفضت فيها وزارة العدل إطلاق سراح محتجزٍ ذي مصلحة خاصّة، حتّى في حال سماح القاضي بإطلاق سراحه، لأنّ المحتجز لم تتمّ «تبرئته» من الصّلات بالإرهاب بعد. بالفعل، استمرّت مصلحة الهجرة والتّجنيس في حجز بعض المعتقلين، حتّى بعد أن صدر أمرٌ بترحيلهم، نظراً إلى انعدام «التّرخيص» المثبّت لذلك، رغم أنّه من المفروض بهذه المصلحة أن ترحّل غير المواطنين على جناح السّرعة، وفي أيّ حال خلال تسعين يوماً من صدور الأمر بالتّرحيل، وفق ما يفرضه القانون. باختصار، من خلال هذه الآليّات وغيرها، قام إجراء الهجرة الذي خضع له محتجزو المصلحة الخاصّة بعمليّة قلبٍ فاعل لقرينة البراءة- وهكذا، يتمّ الاستمرار بسجن غير المواطنين، المعتقلين بسبب خرق قانون الهجرة، بانتظار استنتاج الحكومة أن لا روابط تربطهم بنشاطاتٍ إرهابيّة إجراميّة. نتيجةً لذلك، يبقى محتجزو المصلحة الخاصّة في الأسر لفترةٍ معدّلها ثمانون يوماً، وتصل في بعض الحالات إلى ثمانية أشهر، وهم ينتظرون أن يبرّئهم مكتب التّحقيق الفدراليّ من أيّ صلةٍ بالإرهاب.

يتحمّل تأثير هذه التّأخيرات الطّويلة الأشخاصُ غير المواطنين الذين اعتقلهم

مكتب التّحقيق الفدراليّ، أو مصلحة الهجرة والتّجنيس، بالصّدفة، فضلاً عن أولئك الذين تعتقد الحكومة أنّهم على صلةٍ بالإرهاب. فما إن يُصنّف شخصٌ ما على أنّه ذو «مصلحةٍ خاصّة»، حتّى تنعدم الإجراءات التي يتمّ بموجبها إجراء محاكمة أسرع لمن لا يعود، في الواقع، بأيّ مصلحةٍ. فكما لاحظ مكتب المفتّش العام، ينتج من التّحقيقات الطّويلة «تفرّعات ضخمة»، بما أنّ المحتجزين «يضعفون» في السّجن، خلال انتظار تبرئة أسمائهم[١١].

رغم الانتقاد المرير الذي وجّهه المفتّش العام إلى الحكومة، نظراً إلى طريقة معاملتها المحتجزين، إلا أنّ وزارة العدل لم تشعر بالنّدم، فأعلنت في بيانها العام أنّها «لا تعتذر عن إيجاد كلّ وسيلة قانونيّة ممكنة لحماية الشّعب الأميركيّ من اعتداءاتٍ إرهابيّة إضافيّة... أمّا عواقب التّخلّف عن هذا الأمر، فيمكن أن تعني الحياة أو الموت»[١٢]. بدءاً من تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٣، اعتمدت السّلطة التّنفيذيّة اثنتين فقط من توصيات المفتّش العام الإحدى والعشرين التي تهدف إلى الحؤول دون تكرار المشكلات الموثّقة.

الاعتقالات السريّة وجلسات الاستماع إلى محتجزي المصلحة الخاصّة

لا يترك التّاريخ شكّاً كبيراً حول الخطر الذي يهدّد حقوق الإنسان والعدالة، حين تحرم الحكومة أشخاصاً من حريّتهم سرّاً. ففي الولايات المتّحدة، عادةً ما يتمّ حجز الأشخاص لانتهاكهم قوانين الهجرة، بصورةٍ علنيّة. رغم ذلك، فمن بين الموقوفين الـ ١٢٠٠ الذين اعتقلوا في ما يتعلّق بتحقيقات ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتّحدة، تمّ حجز ألف منهم تقريباً بشكلٍ سريّ[١٣].

(١١) OIG 9/11 Report, p. 71.

(١٢) وزارة العدل، بيان باربرا كومستوك، مديرة الشّؤون العامة، في ما يتعلّق بتقرير المفتّش العام حول محتجزي ٩/١١، ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

(١٣) في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعلنت الحكومة الأميركيّة أنّها احتجزت ١٢٠٠ فرد لارتباطهم باعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر. من بين هؤلاء، تمّ الكشف عن أسماء مائة أو أكثر تقريباً، حين وُجّهت إليهم تهم إجراميّة. كان معظمهم متّهماً بتهم بسيطة نسبيّاً، كالكذب على محقّقي مكتب التحقيق الفدراليّ. ولم يتمّ توجيه تهم متعلّقة بالجرائم الإرهابيّة إلا إلى حفنةٍ منهم، من دون اتّهام أيّ منهم بتورّطه في اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر. ولم تقدّم الحكومة أيّ معلومات أكثر عن الأشخاص الإضافيّين الذين تمّ اعتقالهم. بالنّظر إلى المعلومات العامّة الصّادرة عن الأشخاص المتّهمين بتهمٍ إجراميّة، فقد قدّرت منظّمة رصد حقوق الإنسان أنّ ألفاً على الأقل قد تمّ حجزهم بصورةٍ سريّة.

صحيحٌ أنّ الحكومة أصدرت أسماء مائة محتجز تقريباً بتهمٍ إجراميّة، لكنّها رفضت إصدار الأسماء، ومواقع الحجز، وأسماء المحامين، وغيرها من المعلومات المهمّة بخصوص أولئك المعتقلين بتهمٍ تتعلّق بالهجرة. وما زالت حتّى الآن ترفض إصدار أسماء الأشخاص الذين تمّ ترحيلهم منذ وقتٍ طويل.

كان للسريّة العامّة المحيطة بالاحتجازات وقعٌ سلبيٌّ وواقعيّ للغاية، أثّر على قدرة المحتجزين على الدّفاع عن أنفسهم. وقد صعب على أفراد أسرهم ومحاميهم اقتفاء أمكنتهم، ولا سيّما أنّه قد تمّ نقلهم مراراً؛ فمن شأن هذا الإجراء أن يحول دون اتّصال منظّمات الخدمات القانونيّة بالمحتجزين الذين يحتاجون إلى من يمثّلهم؛ كما يمنع منظّمة رصد حقوق الإنسان من الاتّصال مباشرةً بالمحتجزين، والتّحدّث إليهم حول المعاملة التي يلقونها خلال اعتقالهم واحتجازهم.

في ٢٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠١، بحثت منظّمة حقوق الإنسان ومجموعاتٌ أخرى عن أسماء المحتجزين، وأسماء محاميهم، وأماكن احتجازهم، بموجب قانون حريّة الإعلام الأميركي ـ وهو تشريعٌ يأمر بكشف الحكومة عن المعلومات، مع بعض الاستثناءات المحدّدة جيّداً. غير أنّ وزارة العدل رفضت هذا الطّلب. عندما لجأت منظّمة رصد حقوق الإنسان والمجموعات الأخرى إلى المحكمة للطّعن في رفض الحكومة، أصرّت الحكومة على أنّ إصدار الأسماء سيهدّد الأمن القوميّ، وراحت تتكهّن سيناريوهات محتملة لن تتوقّف عن التّدفق إذا نُشرت الأسماء. على سبيل المثال، أكّدت أنّ كشف الأسماء سيمنح الإرهابيّين خريطةً لتتبّع مسار الجهود الحكوميّة لمكافحة الإرهاب. غير أنّ هذه الحجّة بدت خادعة، نظراً إلى أنّه من غير المرجّح أن تعجز شبكة إرهابيّة معقّدة عن اكتشاف أنّ أعضاءها قد وقعوا في قبضة الحكومة الأميركيّة، ولا سيّما أنّ المحتجزين كانوا أحراراً في الاتّصال بمن يريدون.

رفضت محكمةٌ محليّة فدراليّة حجج الحكومة في الالتزام بالسريّة في آب/أغسطس ٢٠٠٢، وأمرت بالتّصريح عن هويّة كلّ المحتجزين بتهم متّصلة بتحقيقات ١١ أيلول/سبتمبر. وقد وصف القاضي الاعتقالات السريّة بأنّها «مشينة بحقّ مجتمعٍ

ديمقراطيّ ـ ومتناقضة للغاية مع القيم العميقة التي تميّز مجتمعاً حرّاً ومنفتحاً مثل مجتمعنا»(١٤). لكن في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، قلبت محكمة الاستئناف هذا الحكم. وقد لاحظ أحد القضاة الاستئنافيّين بنبرة معارضة انفعاليّة:

> لقد اختار... الكونغرس... أن يطالب بمراجعة قضائيّة هادفة لكافة مطالب الحكومة بإعفائها من قوانين حرية الإعلام الحكوميّة.... في ما يتعلّق باهتمام المحكمة بمبادئ فصل السّلطات في هذه القضيّة، فهي تخرق هذه المبادئ من خلال التّنازل أساساً عن مسؤوليّتها في تطبيق القانون كما شرّعه الكونغرس(١٥).

في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٣، طلبت منظّمة رصد حقوق الإنسان، و٢١ منظّمة أخرى، من المحكمة العليا الأميركيّة أن تقلب القرار الاستئنافيّ، وترغم وزارة الدّفاع على نشر الأسماء.

في غضون ذلك الوقت، فرضت وزارة العدل سريّةً شاملة على كلّ دقيقة من جلسات الاستماع السّتمائة، المخصّصة للهجرة، والمتعلّقة بمحتجزي المصلحة الخاصّة، بطريقةٍ حرمت أقرباءهم المباشرين أنفسهم من المشاركة في هذه الجلسات. وامتدّت سياسة السريّة لتطاول جلسة الاستماع نفسها: فتلقّت المحاكم أمراً بعدم الإدلاء بأيّ معلومة حول إذا ما كانت القضيّة مدرجة في جدول أعمال المحكمة، أو في برنامج لجلسة استماع(١٦). لكنّ وزارة العدل لم تقدّم مرّةً سبباً منطقيّاً لسياسة التّكتّم هذه، ولا سيّما أنّ إجراءات التّرحيل تقتصر عادةً على سؤالٍ بسيط، للتّحقق من وجود الفرد قانونيّاً، أو امتلاكه أيّ سببٍ شرعيّ يدعوه إلى البقاء في الولايات المتّحدة؛ وهو سؤالٌ لا يفترض فضح أيّ معلومات سريّة. بالإضافة

(١٤) *Center for National Security Studies v. US Department of Justice*, 215 F. Supp. 2d 94, 96 (D.C. Dist. 2002) (quoting Morrow v. District of Columbia, 417 F. 2d 728, 741- 742 (D.C. Cir. 1969)).

(١٥) *Center for National Security Studies, et al. v. US Department of Justice*, 331 F. 3d 918 (D.C. Cir. 2003) (Tatel, J., dissenting).

(١٦) انظر مذكّرة من رئيس قضاة الهجرة، مايكل كريبي، إلى قضاة الهجرة ومدراء المحاكم كافةً، في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (تحدّد أن تُطبّق «إجراءات الأمن الإضافيّة» فوراً على بعض قضايا التّرحيل التي يصنّفها وزير العدل على أنّها قضايا المصلحة الخاصّة).

إلى ذلك، لو أنّ وزارة العدل قد سعت فعلاً إلى تقديم معلوماتٍ سريّة خلال جلسة الاستماع، فقد كان يكفيها، لحماية الأمن القوميّ، أن تتكتّم على أجزاء الدّعاوى القضائيّة حيث تكون هذه الموادّ مذكورة وحسب.

أقامت الصّحف دعويين قضائيّتين للطّعن في جلسات الاستماع السريّة، مدّعية أنّ سياسة التكتّم الشّامل قد انتهكت حقّ الشّعب الدّستوريّ في معرفة «ما تنويه الحكومة». وفي إحدى القضايا في آب/أغسطس ٢٠٠٢، قامت محكمة استئنافيّة بإبطال هذه السياسة. غير أنّ المحكمة لم تتلفّظ، إن بعباراتٍ ملطّفة، بأيّ كلمة لتفسير ما الذي يهدّده إصرار الحكومة على السريّة، مبيّنةً أنّ:

> السّلطة التّنفيذيّة تسعى إلى استئصال حياة النّاس من جذورها، بعيداً عن عيون الشّعب، وخلف الكواليس. والأنظمة الدّيمقراطيّة تموت خلف الكواليس. يقوم التّعديل الأوّل، من خلال صحافةٍ حرّة، بحماية حقّ الشّعب بمعرفة إن كانت حكومته تعمل بعدل، وقانونيّة، ودقّة، أثناء تنفيذها إجراءات التّرحيل. لكن حين تبدأ الحكومة بإسدال السّتار على كواليسها، فإنّها تتحكّم، انتقائيّاً، في المعلومات التي تنتمي، شرعيّاً، إلى الشّعب(١٧).

ورفضت الحكومة استئناف هذا القرار أمام المحكمة العليا.

في معرض قضيّةٍ ثانية، أيّدت محكمةٌ استئنافيّةٌ فدراليّةٌ التكتّمَ، وقد اعتبرت أنّ الحاجة إلى الأمن القوميّ هي أعظم من الحقّ في الاطّلاع على جلسات الاستماع المتعلّقة بالتّرحيل. وقد رفضت المحكمة العليا مراجعة هذا القرار في أيّار/مايو ٢٠٠٣. والأهمّ من ذلك أنّ الحكومة الأميركيّة، في معرض مذكّرة أصدرتها لمعارضة استماع المحكمة العليا إلى القضيّة، قد وضعت مسافةً بينها وبين سياسة السريّة الشّاملة، مبيّنةً أنّها لم تعد تجري أيّ جلسات استماع سريّة، وأنّ سياساتها المتعلّقة بجلسات الاستماع السريّة تخضع للمراجعة، ومن «الأرجح» أن تتغيّر.

(١٧) *Detroit Free Press v. Aschcroft*, 303 F.3d 681, 683 (6th Cir. 2002).

مذكّرات الشّهود الجوهريّين

فضلاً عن تهم الهجرة، استخدمت إدارة بوش ما يعرف بمذكّرات الشّهود الجوهريّين، من أجل تطبيق «الاحتجازات الوقائيّة» على الأفراد المعنيّين بتحقيقها في ملفّ الإرهاب، ولتقليص التّدقيق القضائيّ في هذه الاحتجازات. يجيز القانون الأميركي احتجاز شاهد عندما تكون شهادته جوهريّةً بالنّسبة لدعوى قضائيّة جنائيّة، وعندما يحتمل أن يفرّ الشّاهد قبل الإدلاء بشهادته. وفقاً لوزارة العدل، استخدمت الحكومة قانون الشّاهد الجوهريّ لتأمين احتجاز أكثر من خمسين شخصاً (وقد رفضت الإعلان عن الرّقم الصّحيح) على صلةٍ بتحقيقات ١١ أيلول/سبتمبر[١٨].

حصلت الحكومة الأميركيّة على مذكّرات قضائيّة لتوقيف الشّهود الجوهريّين، عبر المجادلة بأنّها تملك معلومات لتقديمها إلى هيئة المحلّفين الكبرى التي تحقّق في جرائم ١١ أيلول/سبتمبر. غير أنّ المعلومات المتوفّرة حول هذه القضايا افترضت أنّ الحكومة كانت تسيء استعمال مذكّرات الشّهود الجوهريّين، لتؤمّن احتجاز الأشخاص الذين اعتقدت بإمكانيّة امتلاكهم معلوماتٍ حول ١١ أيلول/سبتمبر ـ وهم الأشخاص الذين كانت عاجزة عن توجيه اتّهامات تتعلّق بالهجرة بحقّهم، أو لا تملك أدلّةً كافية لتدينهم بتهم إجراميّة. في العديد من الحالات، لم يحدث أن مثل الشّهود أمام هيئة المحلّفين الكبرى، بل سُجنوا لأسابيع أو شهور، في ظلّ ظروفٍ عقابيّة صارمة، فيما الحكومة تستجوبهم وتواصل استجواباتها[١٩].

نقلت صحيفة «واشنطن بوست» في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أنّه، من بين الرّجال الأربعة والأربعين الذين صنّفتهم كمحتجزين بصفة شهودٍ جوهريّين منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم يتمّ استدعاء حوالى نصفهم للإدلاء بشهادتهم أمام

(١٨) انظر: رسالة جايمي أ. براون، المساعد العامل لوزير العدل، مكتب الشّؤون التّشريعيّة، المرسلة إلى الممثّل ف. جايمس سنسنبرينر جونيور، الرّئيس، اللجنة القضائيّة التّابعة للمجلس، بتاريخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(١٩) انظر: "Presumption of Guilt: Human Rights Abuses of Post-September 11 Detainees", *Human Rights Watch*, vol. 14, no. 4 (G) (August 2002).

هيئة المحلّفين الكبرى، إن لمرّة. في بعض الحالات، تمّ توجيه تهم إجراميّة لأشخاصٍ أُوقفوا أساساً للإدلاء بشهادتهم الجوهريّة، ما يعزّز الشّك في أنّ الحكومة كانت تستخدم علامة الشّاهد الجوهريّ كحجّة، حتّى يتسنّى لها الوقت لتكديس الأدلة اللازمة من أجل إثبات التّهم الإجراميّة. وقد أصيب عددٌ من الشّهود بالوهن نتيجة بقائه في السّجن لأشهر، أو تمّ ترحيله في نهاية المطاف استناداً إلى تهم تتعلّق بالجرائم أو بالهجرة، وهي غير مرتبطة بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، لكنّها لقيت دعماً من الأدلة التي جمعتها الحكومة أثناء فترة احتجاز هؤلاء الأشخاص كشهودٍ جوهريّين.

يفترض بمذكّرات الشّهود الجوهريّين أن تضمن تقديم الشّهادة في دعوى قضائيّة جنائيّة، أي في الحالات التي لا يمكن فيها استدعاء الشّاهد إلا بمذكّرة الإحضار هذه، أو حيث يبرز خطرٌ حقيقيّ في احتمال فراره عوضاً عن الإدلاء بشهادته. في القضايا المتعلّقة بـ١١ أيلول/سبتمبر، قبلت بعض المحاكم على الأقل، بعد تدقيقٍ بسيط، بمزاعم الحكومة التي ادّعت أنّها قد وفت بهذه المستلزمات. إزاء إصرار الحكومة، وافقت المحاكم أيضاً على تقييد حقّ اطّلاع محامي المحتجزين على الدّليل الذي تملكه الحكومة؛ فيمسي من الصّعب على هؤلاء المحامين، لا بل من المستحيل، أن يعترضوا على ضرورة الاحتجاز. على سبيل المثال، في بعض القضايا، لم يستطع المحامون مراجعة الدّليل الذي يؤيّد طلب المذكّرة إلا بشكلٍ سريعٍ في المحكمة، فعجزوا عن مراجعة المعلومات بانتباه مع موكّليهم قبل بداية جلسة الاستماع. فضلاً عن ذلك، جادلت الحكومة، في بعض الحالات على الأقل، بأنّ مجازفات السّفر كانت غالبة لدى الذّكور العرب والمسلمين، لمجرّد أنّهم ليسوا بمدنيّين أميركيّين (رغم أنّ بعضهم مقيمٌ بشكلٍ قانونيّ، وبصفةٍ دائمة)، ولديهم أسر في الخارج. إزاء ذلك، من المثير للعجب أنّ حجّة الحكومة لم تتجاوز حدّ الافتراض بأنّه لا يمكن الاعتماد على الملايين من غير المدنيّين الذين يقيمون في الولايات المتّحدة، ويملكون أسراً في الخارج، كي يلتزموا بالقانون الأميركيّ، ويشهدوا بموجب مذكّرة إحضار.

أقدمت إدارة بوش على زجّ الشّهود الجوهريّين في السّجن لفتراتٍ مطوّلة من الوقت، بلغت شهوراً في بعض الحالات، كما أخضعتهم لظروف الأسر نفسها التي تُطبّق على المجرمين المتّهمين أو المدانين. بالفعل، فقد بقي البعض منهم في سجون انفراديّة، وخضع لإجراءاتٍ أمنية تقتصر، عادةً، على الأشخاص الذين يمثّلون خطراً بالغاً.

بالنّسبة إلى ضرورة الحفاظ على سريّة كافة المعلومات المتعلّقة بالشّهود الجوهريّين، تحجّجت وزارة العدل بأنّ «فضح معلوماتٍ محدّدة كهذه سيضرّ بالحرب على الإرهاب، والتّحقيق في اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر». كما أنّ القانون الأميركيّ يشترط سريّة كافة المعلومات المتعلّقة بدعاوى هيئة المحلّفين الكبرى[٢٠]. لكنّها رفضت تحديد أيّ المعلومات ينبغي الحفاظ على سريّتها، بشكلٍ خاص، بسبب تعلّقها بالدّعاوى القضائيّة التي تنظر فيها هيئة المحلّفين الكبرى وبمصالح الأمن القوميّ؛ عوضاً عن ذلك، لم تكتفِ بالحفاظ على سريّة هويّة الشّهود وحسب، بل رفضت الكشف عن أرقامهم، والأسس التي تمّ توقيفهم عليها، ومدّة احتجازهم ومكان أسرهم أيضاً. غير أنّ التّستّر على ظروف احتجاز شهودٍ أبرياء، في جوٍّ من السريّة، قد أثار مخاوف جديّة. فوفق ما أعلنته إحدى المحاكم أخيراً: «إنّ حبس هذه المعلومات قد يخلق لدى العامة نظرةً بأنّ عضواً غير متّهمٍ من الجماعة قد اعتقل وسُجن سرّاً على يد الحكومة»[٢١].

الممارسة الرّئاسيّة للسّلطات في زمن الحرب

منذ ١١ أيلول/سبتمبر وإدارة بوش تصرّ على أنّ سلطة الرّئيس في زمن الحرب، كقائدٍ عام، تسمح له باحتجاز كلّ من يصفه بأنّه «المقاتل العدوّ»، لمدّةٍ غير محدّدة، ودونما الحاجة إلى تهم، في ظلّ «الحرب ضدّ الإرهاب». على هذا الأساس، تحتجز الحكومة حالياً ثلاثة رجال داخل زنزاناتٍ انفراديّة،

(٢٠) انظر: "Presumption of Guilt: Human Rights Abuses of Post-September 11 Detainees", *Human Rights Watch*, vol. 14, no. 4 (G) (August 2002).

(٢١) انظر: *In Re Grand Jury Material Witness Detention*, (US Dist. Ore. April 7, 2003).

في سجونٍ عسكريّة، ضمن الولايات المتّحدة، فضلاً عن حوالى ٦٦٠ من غير المدنيّين في خليج غوانتنامو في كوبا. في ما يتعلّق بالموقوفين الثّلاثة في الولايات المتّحدة، جادلت الإدارة جدالاً عنيفاً بضرورة إذعان المحاكم الأميركيّة لقرارها باحتجازهم «كمقاتلين أعداء». أمّا بالنّسبة إلى المحتجزين في غوانتنامو، فقد ناضلت الإدارة لتؤكّد عدم تمتّع أيّة محكمة أميركيّة اعتيادية بالصلاحيّة اللازمة لمراجعة احتجازهم. كما أجازت إنشاء محاكم عسكريّة لمحاكمة من ليسوا بمواطنين أميركيّين، ويُزعم أنّهم مسؤولون عن أعمالٍ إرهابيّة. من هذا المنطلق، تجنّبت هذه المحاكم، كما هو مقترح، المستلزمات لإقامة محاكمةٍ عادلة، بما في ذلك فرصة ذهبيّة لتقديم الدّفاع، والحقّ في مراجعةٍ قضائيّة مستقلة. وقد كشفت أعمال الإدارة عن اعتقادٍ خطر يفيد أنّه، أثناء الحرب ضدّ الإرهاب، فإنّ السّلطة التّنفيذيّة تمسي فوق القانون.

المقاتلون الأعداء الموقوفون في الولايات المتّحدة

بسط الرّئيس بوش قبضته على سلطاته العسكريّة كقائدٍ عام خلال الحرب، ليبرّر مراوغته للقانون الجنائيّ الأميركيّ. فتجادل الحكومة بأنّ معاملة المشبوهين الإرهابيّين المزعومين كمجرمين لا تصحّ، لأنّهم أعداء في الحرب ضدّ الإرهاب. تجدر الإشارة إلى أنّه خلال الأشهر والسّنوات منذ احتجاز هؤلاء المشتبه بهم في الولايات المتّحدة، لم تسعَ السّلطة التّنفيذيّة إلى تدبير أمر مثولهم أمام المحكمة. عوضاً عن ذلك، نسبت لنفسها السّلطة لإخضاع هؤلاء المشتبه بهم لفترة أسرٍ غير محدّدة، يمكن أن تستمرّ الحياة بأكملها، في سجونٍ عسكريّة، استناداً إلى قرار الرّئيس بأنّهم المقاتلون الأعداء. ورغم أنّه ما من حربٍ مستمرّة، بالمعنى التّقليدي لها، في الولايات المتّحدة، ورغم أنّ النّظام القضائيّ يعمل بشكلٍ كامل، فإنّ إدارة بوش تزعم أنّ اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر قد ردّت الولايات المتّحدة بأكملها إلى ساحة حربٍ، حيث يمكنها أن تمارس امتيازها العسكريّ في حجز المقاتلين الأعداء.

حتّى الآن، صنّفت الحكومة الأميركيّة كمقاتلين أعداء، في الولايات

المتّحدة، مواطنَين أميركيّين اثنين وفرداً من غير المواطنين يقيم في الولايات المتّحدة، بعد أن دخلها بواسطة تأشيرة دخولٍ للطلاب. وقد زُعم أنّ أحد المواطنين الأميركيّين، ياسر عصام حمدي، كان قد اعتقل خلال الحرب في أفغانستان، ثمّ نُقل إلى الولايات المتّحدة بعد أن اكتشفت العسكريّة أنّه مواطنٌ أميركيّ. أمّا الاثنان الآخران، فهما خوسيه باديلا، وهو مواطنٌ أميركيّ، وعلي صالح كحلة المري، وهو طالب قطريّ اعتقل في الولايات المتّحدة. عند الاعتقال، كان باديلا يترجّل من طائرةٍ في شيكاغو بعد عودته من الخارج، فيما المري ينام في منزله.

زعمت إدارة بوش في البدء أنّه لا يحقّ لهؤلاء المقاتلين الأعداء الطّعن في قرار احتجازهم في المحكمة، رغم أنّهم مواطنون أميركيّون و/أو يقيمون في الولايات المتّحدة. في نهاية الأمر، وافقت وزارة العدل على أنّهم يتمتّعون بحقّ دستوريّ في مراجعة الأمر بإحضارهم. غير أنّها جاهدت بحماس لتحرمهم من الحصول على محامٍ من أجل الدّفاع عن أنفسهم، في إجراءات المحكمة ـ أو على الأقل في جلسات الاستماع ـ كما أصرّت على ضرورة موافقة المحاكم، بلا تردّد، على إعلانها بأنّهم مقاتلون أعداء، ولا يحقّ لهم التّمتّع بحمايات نظام العدل الجنائيّ.

في حال أيّدت المحكمة العليا الأميركيّة المعيار المستند إلى «بعض الأدلة»، فإنّ الحقّ في مراجعة الأمر بالمثول سيصيبه ضعفٌ بالغ. ففي قضيّة باديلا مثلاً، أشار إعلان موبس الصّادر عن الحكومة إلى وجود تقارير استخباراتيّة من مصادر سريّة، لم يتمّ تحديد تثبيتاتها. بالإضافة إلى ذلك، يعترف الإعلان نفسه بأسسٍ تدعو إلى القلق بخصوص مدى الاعتماد على معلومات الرّواة.

تؤكّد الحكومة الأميركيّة على أنّ معاملتها لباديلا، وحمدي، والمري، تخضع لحكم قوانين الحرب (المعروفة أيضاً بالقانون الدّوليّ الإنسانيّ). فخلال نزاعٍ دوليّ مسلّح، تجيز قوانين الحرب احتجاز الجنود الأعداء المقبوض عليهم حتّى نهاية الحرب؛ دونما حاجة إلى اتّهامهم أو تقديمهم للمحاكمة. غير أنّ

الحكومة الأميركيّة تسعى لإحالة العالم بأكمله إلى ساحة معركة، في ظلّ حرب غير منظّمة، وغير محدّدة، وعلى الأرجح لامتناهية، «ضدّ الإرهاب». وفقاً لمنطقها هذا، يمكن سجن أيّ فردٍ يُعتقد أنّه منتسبٌ، بأيّ طريقة من الطّرق، للإرهابيّين، لفترةٍ غير محدّدة، بدون تقديم أيّ دليل، ودون منح المحتجز أيّ فرصة لإثبات براءته. ومع أنّ قوانين الحرب لم توضع قطّ من أجل تقويض الحقوق الأساسيّة للأشخاص، أكانوا مقاتلين أم مدنيّين، إلا أنّ إعادة قراءة الإدارة للقانون تسهم في ذلك بكلّ بساطة.

المحتجزون في غوانتنامو

على مدى عامين، قامت الحكومة الأميركيّة بسجن ما مجموعه أكثر من ٧٠٠ فردٍ، معظمهم أُلقي القبض عليه خلال حرب أفغانستان، أو بعدها مباشرةً، وسُجن في قاعدةٍ بحريّة أميركيّة عند خليج غوانتنامو، في كوبا. وقد أكّدت الولايات المتّحدة على حقّها في ممارسة سلطتها المطلقة على مصير الأفراد المسجونين ضمن ما حاولت إدارة بوش أن تحيله منطقةً حراماً.

في بادئ الأمر، تمّ سجن المحتجزين في حجيراتٍ مؤقّتة، ولاحقاً في زنزاناتٍ ضمن مبانٍ مصنّعة مقدّماً. كما اعتقلوا داخل سجونٍ انفراديّة تماماً. وفي ما خلا المسؤولين الحكوميّين الأميركيّين، ومسؤولي الأمن والسّفارات من مسقط رأس المحتجزين، وحدها اللّجنة الدّوليّة للصّليب الأحمر سُمح لها بزيارة المحتجزين؛ غير أنّ أساليب عمل هذه اللّجنة السريّة منعتها من نشر تقارير علنيّة عن ظروف احتجازهم. رغم ذلك، في تشرين الأوّل/أكتوبر، ذكرت اللّجنة الدّوليّة للصّليب الأحمر أنّها قد لاحظت «تدهوراً باعثاً على القلق في نفسيّة عددٍ كبير» من المحتجزين، ومردّه عدم التّأكد من مصيرهم. من هنا، فقد حاول اثنان وثلاثون منهم الانتحار[٢٢]. لكنّ إدارة بوش لم تسمح لأفراد أسرهم، أو محاميهم، أو مجموعات حقوق الإنسان، بما فيها منظّمة رصد حقوق الإنسان، بزيارة القاعدة، لا بل المحتجزين. ومع أنّه قد سُمح للإعلام بزيارة القاعدة

---

(٢٢) John Mintz, "Clashes Led to Probe of Cleric", *Washington Post*, 2 October 24, 2003.

والتّكلم مع المسؤولين، إلا أنّه لم يحصل على إذنٍ بالتّحدّث مع المحتجزين، لا بل أُبقي على مسافةٍ بعيدةٍ جدّاً عنهم، إلى درجة أنّ الإعلاميّين لم يتمكّنوا إلا من رؤية أطياف المساجين التي تعكسها أشعة الشّمس إزاء جدران زنزاناتهم. وقد تمكّن المحتجزون من التّواصل مع أهلهم، بشكلٍ متقطّع، من خلال رسائل خاضعة للرّقابة.

ادّعت إدارة بوش أنّ كلّ من أُرسلوا إلى غوانتنامو هم مقاتلون قساة وإرهابيّون، أي «الأسوأ بين الأسوأ». رغم ذلك، صرّح مسؤولون أميركيّون للصّحافيّين أنّ بعض من أُرسلوا إلى غوانتنامو، على الأقل، لم تكن له أيّ صلة، أو ربّما صلة بسيطة، بالحرب الأميركيّة في أفغانستان، أو بالإرهاب. فمن بين المحتجزين في غوانتنامو رجالٌ متقدّمون في السنّ، وقاصرون، بمن فيهم ثلاثة أولاد بين الثالثة عشرة والخامسة عشرة محتجزين في منشآتٍ مستقلّة. وتعترف الحكومة الأميركيّة بوجود أشخاصٍ في السادسة عشرة والسابعة عشرة أيضاً، محتجزين في القاعدة مع البالغين، لكنّها رفضت ـ من دون تفسير ـ الإعلان عن عددهم بالتّحديد. وقد تمّ الإفراج عن حوالى ستّين محتجزاً لأنّ الولايات المتّحدة قرّرت أنّها لم تعد في حاجةٍ إليهم.

وفقاً لإدارة بوش، لا يحقّ للمحتجزين في غوانتنامو الحصول على أيّ إعادة نظر قضائيّة في أمر احتجازهم، حتّى عن طريق محكمة عسكريّة. وتصرّ الإدارة على أنّ قوانين الحرب تمنحها سلطةً محرّرة من القيود، تمكّنها من احتجاز المقاتلين طالما أنّ الحرب مستمرّة ـ كما تجادل بأنّ «الحرب» المتعلّقة بهذا الشّأن هي حربٌ ضدّ الإرهاب، ولا تتعلّق بالنّزاع الدّوليّ المسلّح الذي انتهى منذ وقتٍ قصير في أفغانستان، حيث اعتقل معظم محتجزي غوانتنامو[٢٣].

تجاهلت إدارة بوش اتّفاقيات جنيف، والممارسة العسكريّة الأميركيّة الطّويلة الأمد التي تشترط أن تتمّ معاملة المقاتلين المعتقلين كسجناء حرب، إلا في حال حدّدت «محكمةٌ مختصّة» خلاف ذلك، وبانتظار أن تحدّد ذلك. وعوضاً عن اتّخاذ إدارة بوش قراراتٍ فرديّة كهذه عبر اللّجوء إلى المحاكم، وفق ما

(٢٣) بموجب اتّفاقية جنيف، تعتبر المعارك المستمرّة في أفغانستان نزاعاً مسلّحاً غير دوليّ.

تشترطه اتّفاقية جنيف، قامت باتّخاذ قرارٍ شامل مفاده أنّه لا يحقّ لأيّ شخصٍ اعتقل في أفغانستان أن يُعامل كمجرم حربٍ. وبالتّالي، فإنّ الولايات المتّحدة تعتقل، من دون تهمٍ أو محاكمة، جنود الطّالبان، ومدنيّين سيّئي الطّالع اعتقلوا عن طريق الخطأ، فضلاً عن إرهابيّين مشتبه بهم، ألقي القبض عليهم خارج أفغانستان، وكان ينبغي أن يُحاكموا في محاكم مدنيّة.

من خلال إصرار إدارة بوش على نحت مكانٍ لها في العالم يتعدّى حكم القانون، قامت مراراً وتكراراً بتجاهل احتجاجات حكومات المحتجزين، والمؤسّسات ما بين الحكومات، كاللّجنة المشتركة بين البلدان الأميركيّة حول حقوق الإنسان، والمقرّر الخاصّ التّابع للأمم المتّحدة والمعنيّ باستقلاليّة القضاة والمحامين، وفريق عمل الأمم المتّحدة حول الاحتجاز التّعسفيّ، ومفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان. ومن دون أن تعمد الحكومة الأميركيّة إلى طرح حجّةٍ مفصّلة حول سبب شرعيّة تحرّكاتها وفقاً لقوانين الحرب، أو القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان، أصرّت، بكلّ بساطة، على أنّ الأمن القوميّ يجيز السّجن غير المحدّد لمحتجزي غوانتنامو، دون تهمٍ أو مراجعةٍ قضائيّة.

حتّى الآن، تمكّنت الحكومة الأميركيّة من إعاقة الإشراف القضائيّ على الاحتجازات في غوانتنامو. ففي حالتين، وافقت محكمة الدّائرة الفدراليّة والمحكمة الاستئنافيّة وزارةَ الدّفاع على أنّهما تفتقران إلى الاختصاص اللازم للاستماع إلى عرائض الأمر بالمثول، نظراً إلى أنّ المحتجزين مسجونون خارج الأراضي الخاضعة للسيادة الأميركيّة[٢٤]. يستند الحكم القائل بافتقار المحاكم إلى الاختصاص إلى روايةٍ خياليّة، لكن قانونيّة، مفادها أنّ غوانتنامو تبقى تحت السيادة القانونيّة الكوبيّة. لكنّ الولايات المتّحدة تملك عقد إيجارٍ أبديّ لهذه الأرض التي تحتلّها في كوبا، ما يمنحها سلطةً وتحكّماً كاملين في القاعدة، إلا في حال اتّفقت كلتا الدّولتين على إبطاله.

(٢٤) انظر: *Al Odah v. United States*, 321 F.3d 1134 (D.C. Cir. 2003); *Coalition of Clergy v. Bush*, 310 F.3d 1153 (9th Cir. 2002); *Gherebi v. Bush*, 262 F. Supp. 2d 1064 (C.D. Ca. 2003); *Rasul v. Bush*, 215 F. Supp. 2d 55 (D.C. Dist. 2002).

بموجب القانون الدّوليّ، تعتبر الدّولة مسؤولة قانونياً عن تطبيق حقوق الإنسان بالنّسبة إلى الأشخاص في كلّ المناطق حيث تمارس «سيطرتها الفاعلة». تشترط حماية الحقوق أن يحصل الأشخاص الذين تعرّضت حقوقهم للانتهاك على معالجةٍ فاعلة، بما في ذلك الحصول على حكمٍ قضائيّ من سلطةٍ رسميّة مناسبة ومختصّة[٢٥]. من شأن هذا أن يجعل الجهودَ التي تبذلها إدارة بوش لعرقلة المراجعة بواسطة المحاكم الأميركيّة، والصّحافة المحبطة، والفحص الشّعبيّ، أكثر إثارةً للمشاكل. فمن المفترض ألا تتمكّن أيّ حكومة من إنشاء سجنٍ حيث تستطيع ممارسة سلطةٍ مطلقة، غير خاضعة للتّدقيق، على أولئك القابعين ضمن أسوار السّجن.

في ١١ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قرّرت المحكمة العليا أن تعيد النّظر في قرارات المحكمة الدّنيا التي ترفض صلاحيّتها على عرائض المحتجزين، بأمر المثول. وقد تمّ إرسال ملفّات على يد أصدقاء المحكمة، كمجموعة من سجناء الحرب الأميركيّين السّابقين، والدّيبلوماسيّين، والقضاة الفدراليّين، والضّباط العسكريّين، والمنظّمات غير الحكوميّة، لا بل حتّى فريد كوريماتسو، وهو يابانيّ ـ أميركيّ سجنته الولايات المتّحدة خلال الحرب العالميّة الثّانية. في تمّوز/يوليو ٢٠٠٤، حكمت المحكمة بضرورة السّماح للمحتجزين بالحصول على مستشارٍ قانونيّ.

المحاكم العسكريّة

لا غنى عن المحاكمات العادلة في محاكم حياديّة ومستقلّة من أجل تحقيق العدالة، وهو شرطٌ أساسيّ من شروط حقوق الإنسان العالميّة، والقانون الإنساني. رغم ذلك، تخطّط الحكومة الأميركيّة لمحاكمة بعض المتّهمين بالتّورط في نشاطاتٍ إرهابيّة، على الأقل، أمام لجان عسكريّة خاصّة، مجازفةً بمحاكاة معايير العدالة، على نحوٍ مثيرٍ للسّخرية.

---

(٢٥) ICCPR, article 3.

بعد أن حصلت اللّجان العسكريّة على إذنٍ من الرّئيس بوش، في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠١، لمحاكمة الإرهابيّين المشتبه بهم الذين ليسوا مواطنين أميركيّين، قرّرت أن تضمّن عملها بعض الوسائل الحمائيّة الإجرائيّة ـ بما في ذلك قرينة البراءة، وإجراءات المحاكمة العامّة المزعومة، والحقّ في الحصول على محامي دفاع، وفي استجواب شهود الخصم. رغم ذلك، فإنّ الحماية التي تراعي الأصول القانونيّة لا تتمتّع بأهميّة كبيرة إلا إذا كانت الإجراءات، بكليّتها، تحمي حقوق المدّعى عليه الأساسيّة. من هنا، فإنّ قوانين البنتاغون المطبّقة بالنّسبة إلى لجان العسكريّة تفشل فشلاً ذريعاً في هذا المضمار.

لعلّ العامل الأكثر إثارةً للقلق هو غياب أيّ مراجعة قضائيّة مستقلّة للقرارات، تقوم بها اللّجان، ومن ضمن ذلك أحكام المحلّفين. فتتولّى السّلطة التّنفيذية القيام بأيّ مراجعة، ما يجعل إدارة بوش، فعليّاً، المدّعي العام، والقاضي، والمحلّف، ونظراً إلى عقوبة الإعدام، الجلاد المحتمل أيضاً. كما أنّ حقّ الاستئناف أمام محكمةٍ مدنيّة مستقلة وحياديّة معدومٌ، مقابل حقّ النّظام العدليّ، التّابع للعسكريّة الأميركيّة، في استئناف حكم محكمةٍ عسكريّة أمام محكمةٍ استئنافيّة مدنيّة، وفي نهاية الأمر أمام المحكمة العليا. كما يتمّ التّشكيك في عدالة الدّعاوى القضائيّة بسبب أوامر البنتاغون المقيِّدة للحريّة؛ فهي تمنع محامي الدّفاع من التّكلم في العلن عن إجراءات المحكمة، من دون إذنٍ عسكريّ مسبق ـ حتّى إذا تعلّق الأمر بإثارة القضايا وفق الأصول القانونيّة، بشكلٍ غير متّصل بالمخاوف الأمنيّة ـ كما تمنعهم من التّعليق على أيّ شيءٍ يتعلّق بأيّ جزءٍ سريّ من المحاكمات.

يتعرّض الحقّ في الحصول على محامٍ للتّسوية، نظراً إلى أنّ المدّعى عليهم أمام اللّجان سيُلزمون بتوكيل محامي دفاعٍ عسكريّ، رغم إمكانية توكيلهم محامين مدنيّين أيضاً، لكن على نفقتهم الخاصّة. وتتيح قوانين اللّجنة للمسؤولين الأميركيّين مراقبة المحاورات بين المحامي وموكّله، لأهداف أمنية واستخباراتيّة، ممّا يقضي على امتياز السريّة بين المحامي وموكّله؛ وهو امتيازٌ يشجّع الموكّلين عادةً على التّواصل بشكلٍ كامل وصريح مع المحامي، استعداداً للدّفاع عنهم.

تدعو قوانين اللّجنة إلى أن تكون الدّعاوى القضائيّة مفتوحة افتراضيّاً، غير أنّ اللّجان تتمتّع بمجالٍ واسع من الحريّة كي تحيلها سريّة، وفق ما تراه مناسباً. فيمكن لرئيس اللّجنة أن يغلق أجزاءً من الدّعاوى القضائيّة، أو حتّى كلّها، حين يتعلّق الأمر بمناقشة معلوماتٍ سريّة؛ كما يمكنه منع المحامي المدنيّ من الاطّلاع على المعلومات الخاضعة للحماية، حتّى لو كلّف الأمر الاستعانة بالتّصريح الأمني المخصّص لذلك، مهما كانت المعلومات حاسمة بالنّسبة لقضيّة المدّعى عليه. من شأن هذا أن يضع المدّعى عليه ومحاميه المدنيّ في موقفٍ يتعذّر الدّفاع عنه، في ظلّ وجود أدلّةٍ سريّة، لم تخضع للفحص.

في تمّوز/يوليو ٢٠٠٣، حدّد الرّئيس بوش ستّة من المحتجزين في غوانتنامو كمؤهّلين للمحاكمة، على يد اللّجنة العسكريّة. وكانت الحكومة الأميركيّة قد علّقت المحاكمة في ثلاث قضايا، تتعلّق بمواطنين إنكليزيّين وآخر أستراليّ، ردّاً على مخاوف أثارتها الحكومتان البريطانيّة والأستراليّة، بشأن أصول المحاكمات والمحاكمة العادلة في اللّجان العسكريّة. فتمّ التوصّل إلى قرارٍ مفاده أنّ الولايات المتّحدة لن تُخضع هؤلاء الرّجال لعقوبة الإعدام، أو تصغي إلى محادثاتهم فيما يتكلّمون مع محامي الدّفاع الخاصّ بهم؛ إلا أنّ الحكومتين واظبتا على التّفاوض بشأن قضايا أخرى. لكن ما من إشارةٍ حتّى الآن إلى أنّ المفاوضات الثّنائيّة تتطرّق إلى مثل هذه النّواقص، كانعدام المراجعة الاستئنافيّة المستقلة. بالإضافة إلى ذلك، لم تقترح إدارة بوش أنّ أيّ تعديلٍ يطاول الإجراءات الخاصّة بالمحتجزَين البريطانيَّين والأستراليّ سيُطبّق بدوره على كافة المحتجزين في غوانتنامو، بغضّ النّظر عن جنسيّتهم. بالتّالي، فإنّ المفاوضات ترفع من احتمال حصول بعض المحتجزين على محاكمةٍ أكثر عدلاً، بشكلٍ طفيف، فيما تبقى البقيّة خاضعة للدّعاوى القضائيّة حيث تغيب العدالة على حساب النّفعيّة.

تكتيكات الصّدمة والتّرويع

من أهمّ وظائف أيّ حكومة حماية أمن الوطن. لكنّ الولايات المتّحدة

لطالما فهمت «أنّه لا ينبغي استخدام درع الضّرورات العسكريّة والأمن القوميّ لحماية التّحركات الحكوميّة من التّدقيق والمساءلة عن كثب... فيجب أن تكون مؤسّساتنا، سواء تشريعيّة أم تنفيذيّة أم قضائيّة، مستعدّة لممارسة سلطتها من أجل حماية المواطنين كافةً من المخاوف الثّانويّة والضّرر الذي يمكن أن يلحق بهم بسهولة»(٢٦).

رغم هذا التّحذير، فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر وإدارة بوش تستخدم عبارة «الأمن القوميّ» كتكتيكٍ لإثارة الصّدمة والتّرويع، مثبطةً من همّة الشّعب ما إن يستعدّ للتّشكيك في أعمالها. لكن حتّى أولئك الذين يملكون أسئلةً نادراً ما يحظون بجواب. من جهتها، حقّقت الحكومة عموماً نجاحاً كبيراً في حرصها على كشف معلوماتٍ بسيطة فقط عن هويّة المحتجزين وسبب احتجازهم. فأبقت الشّعب في جهلٍ حول حقيقة إجراءات التّرحيل في حقّ محتجزي ١١ أيلول/سبتمبر؛ كما أنّ قوانين اللّجنة العسكريّة تترك المجال مفتوحاً، بلا شكّ، أمام الدّعاوى القضائيّة السريّة، في معظمها، بنظر الشّعب. من هنا، طالما أنّه يتمّ المحافظة على السريّة، فإنّ الشّكوك بخصوص مدى عدالة هذه السياسات لن تزول، وسيصعب إصلاح أيّ خطأ يُرتكب.

إنّ استخفاف إدارة بوش بالمراجعة القضائيّة، واتّكالها على الأوامر التّنفيذيّة، وميلها نحو السريّة، كلّ ذلك يحدّ من إمكانيّة مساءلتها. ومن شأن انعدام المساءلة هذا أن يضرّ بالحكم الدّيمقراطيّ والتّقاليد القانونيّة التي ترتكز عليها حقوق الإنسان. فالتّدقيق القضائيّ ـ لا بل تدقيق الكونغرس والشّعب بصورةٍ عامّة ـ حاسمٌ من أجل منع السّلطة التّنفيذيّة من تشويه الحقوق الأساسيّة، بشكل يتعذّر التّعرف إليها. وقد أكّدت محاكم قليلة على استقلاليّتها، فقامت بفحص التّحركات الحكوميّة عن كثب، ومقارنتها بالمتطلّبات الدّستوريّة. غير أنّ محاكم أخرى تنازلت عن مسؤوليّتها في العمل كضامنٍ للعدالة. لا بل إنّ بعض المحاكم أخفق في تطبيق تعليمٍ بسيط، يبرز في صلب الميثاق

(٢٦) Korematsu v. United States, 584 F. Supp. 1406, 1442 (N.D. Ca 1984).

الأعظم: «باختصار... أنّ الملك يقع وسيقع تحت القانون»[٢٧]. من جهته، لم يبدأ الكونغرس إلا الآن بالتّشكيك جدّياً في شرعيّة الاحتجازات التي قامت بها إدارة بوش، ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وفي ضروريّتها.

تواجه الولايات المتّحدة معركة صعبة ومعقّدة ضدّ الإرهاب الدّوليّ، لكن من الضّروريّ ألا تتخلّى عن تقاليدها في العدالة والمساءلة العامة. فلطالما جسّدت الولايات المتّحدة نفسها كمثالٍ للحكم السّليم. لكنّ الحكم السّليم ـ وحمايته لحقوق الإنسان ـ هو بالضّبط ما تجازف به إدارة بوش حاليّاً، بسبب سياساتها المكافحة للإرهاب ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

(٢٧) Regina v. *Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs*, Q.B. 1067, 1095 (2001) (citing F. Pollock and F. W. Maitland, *The History of English Law* (Cambridge: Cambridge University Press, 1923) (emphasis added).

الفصل السادس

مواطن الضّعف في الصّرح الاقتصادي

بقلم تريفور إيفانز

أصبح جورج دبليو بوش رئيساً للولايات المتّحدة، في الوقت الذي كانت فيه إحدى أهمّ المراحل النّاجحة في تاريخ الرّأسماليّة الأميركيّة الحديث تضع أوزارها. ففي النّصف الثّاني من التّسعينيّات، سجّل الاقتصاد الأميركيّ قفزته الأقوى نحو النموّ منذ خمسةٍ وعشرين عاماً. كانت مربحيّة الشّركات، المنهارة منذ السّبعينيّات، قد بدأت بالازدهار؛ ومدخول الأميركيّين الأثرياء قد ارتفع بشكلٍ صاروخيّ، على خلفيّة الازدهار الاقتصاديّ في قيم سوق الأوراق الماليّة. في الوقت نفسه، مع إيجاد فرص عملٍ جديدة، استفاد من الأمر عدّة عمّال وأميركيّين من الطبقة الوسطى؛ كما بدأت المداخيل بالارتفاع عبر كافة قطاعات المجتمع، في سنوات الازدهار الاقتصاديّ الثلاث الأخيرة، حتّى في أوساط من يتلقّون الأجور الدّنيا، الذين عانوا، في أحسن الأحوال، ركوداً في الرّواتب استمرّ سنواتٍ.

بعد أن انفجرت فقّاعة سوق الأوراق الماليّة في أوائل العام ٢٠٠٠، قلّص قطاع الشّركات إنفاقه من حيث الاستثمارات بشكلٍ جذريّ؛ ووفقاً للتّصنيف الرّسميّ، ظلّ الاقتصاد راكداً طيلة معظم العام ٢٠٠١[1]. فتردّى الإنتاج

(١) يحدّد المكتب الوطني للأبحاث الاقتصاديّة، وهو المسؤول عن إنشاء نقاط التّحوّل الرّسمية في حلقة الأعمال، تاريخ الرّكود الاقتصاديّ من آذار/مارس إلى تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويمكن الاطّلاع على تفاصيل بخصوص إجراءاتهم على هذا الموقع: www.nber.org

والمبيعات، وتراجعت نسبة الوظائف في قطاعات المجتمع كافة. في ظلّ غياب النّمو، بدأ خللٌ في الحسابات يظهر ضمن صفٍّ طويل من الشّركات الكبيرة؛ فأُجبرت شركاتٌ مثل «أنرون»، و«وورلدكوم»، وغيرهما من الأسماء الكبرى على الإفلاس، كما هزّت الشّركات الأميركيّة سلسلةٌ من الفضائح، وفترةٌ حادّة ـ وإن وجيزة ـ من النّقد الذّاتي.

لكنّ طوراً جديداً من التّوسّع الاقتصاديّ بدأ عام ٢٠٠٢، ثمّ نهض النموّ من كبوته أثناء العام ٢٠٠٣. غير أنّ ذلك لم يترافق مع فرص عملٍ جديدة، مع الإشارة إلى أنّ البطالة قد هبطت بصعوبة ـ ما أثار قلق بوش الذي كان يستعدّ لإعادة انتخابه في نهاية العام ٢٠٠٤. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تأجيل عددٍ من المشكلات الطويلة الأمد التي يواجهها الاقتصاد الأميركيّ، عوضاً عن حلّها في السّنوات الأخيرة. وإثر عمليّة استدانة هائلة منذ منتصف التّسعينيّات، سجّلت الأسر وقطاع الشّركات في الولايات المتّحدة ارتفاعاً في مستويات الدّيون. لعلّ أخطر ما في الأمر أنّ الاقتصاد الأميركيّ عانى عجزاً لم يسبق له مثيل في التّجارة الخارجيّة، وأمسى متّكلاً على جذب تدفّقاتٍ هائلة من رأسمال الدّول الأخرى.

إعادة البناء في الثّمانينيّات

تعود جذور الوضع الحاليّ في الولايات المتّحدة إلى عمليّة إعادة بناء ضخمة للاقتصاد في الثّمانينيّات. ففي العقدين الخامس والسّادس من القرن العشرين، خبرت الولايات المتّحدة، على غرار كافة الأنظمة الاقتصاديّة الرّأسماليّة المتطوّرة، نموّاً مستداماً نسبيّاً، ترافق مع ارتفاع معايير العيش وانخفاض مستويات البطالة. لكن بنهاية السّتينيّات، كان التّوسّع ما بعد الحرب قد فقد زخمه؛ أمّا في السّبعينيّات، فقد سعت الحكومات إلى تعزيز النموّ، من خلال اعتماد سياسة ماليّة توسّعية (إنفاق أكثر وضرائب أقل)، وتشجيع إضعاف الدّولار (لجعل الصّادرات الأميركيّة أكثر جاذبية في الخارج). بحلول العام ١٩٧٨، كانت هذه الاستراتيجيّة قد بلغت حدّها، فيما بدأ التّضخم الماليّ

بالارتفاع، وهدّد تراجع الدّولار بالهبوط بشكلٍ يتعذّر التّحكم فيه. عام ١٩٧٩، أقدم الرّئيس كارتر على تحوّلٍ هام في السياسة، عبر تعيين بول فولكر، وهو صقرٌ معروف في المجال النّقدي، كرئيسٍ للاحتياطيّ الفدراليّ (المصرف المركزيّ الأميركيّ). بعد ذلك بوقتٍ قليل، أي عام ١٩٨٠، انتُخب رونالد ريغان رئيساً. وما إن تقلّد منصبه حتّى باشرت الحكومة بتطبيق سلسلةٍ من الإجراءات الجذريّة الهادفة إلى تقليص تحكّم الدّولة في الاقتصاد، ولا سيّما في ميادين التّوظيف، والنّظام الماليّ، والبيئة.

استجاب الاحتياطيّ الفدراليّ للتّضخم الماليّ المرتفع، والتّراجع في الثّقة الدّوليّة بالدّولار، عبر رفع معدّلات الفوائد الأميركيّة بشكلٍ حادّ. ارتفعت تكلفة القروض المصرفيّة بشكلٍ صاروخيّ إلى حوالى ٢٠٪، وانهار الاستثمار؛ إلى أن خبرت الولايات المتّحدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ فترتها الأسوأ من الرّكود الاقتصاديّ منذ ثلاثينيّات القرن العشرين. ومع أنّ الرّكود أدّى إلى انهيار ملحوظ للتّضخم الماليّ، إلّا أنه أدّى أيضاً إلى إقفال العديد من المعامل الصّناعيّة في البلاد، ولا سيّما في قلب الدّولة الصّناعيّ أو «الحزام الصّدئ» في الشّمال الشّرقي. وقد تفاقم وقع التّضييق على الصّناعة، نظراً إلى أنّ معدّلات الفائدة المرتفعة جذبت رأس المال القصير الأمد إلى الولايات المتّحدة، ما تسبّب بارتفاع قيمة الدّولار ارتفاعاً حادّاً بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الصّادرات الأميركيّة في أسواق أجنبيّة كثيرة بشكلٍ جنونيّ.

لعلّ أهمّ تأثيرٍ للرّكود الاقتصاديّ هو أنّه حقّق تحوّلاً عظيماً في ميزان القوى بين المستخدِمين والعمّال. وقد وجدت النّقابات العماليّة التي ضعفت، في أيّ حال، ضعفاً بالغاً في الولايات المتّحدة، أواخرَ الأربعينيّات، أنّ قوّتها في المساومة قد خفّت أكثر من ذي قبل، نتيجةً للازدياد الكبير في البطالة في صفوف أعضائها الأساسيّين في الميادين الصّناعية. وتعزّز ذلك بسبب سياسات حكومة ريغان التي باشرت بإضعاف حقوق العمّال الشّرعيّة(٢). من جهته، شهد

(٢) للاطلاع على سردٍ ممتاز لمبادرات حكومة ريغان، انظر: Mike Davies, *Prisoners of the American Dream: Politics and Economics in the History of the US Working Class* (London: Verso, 1984).

العام ١٩٨١ لحظةً حاسمة لتحديد الإطار الجديد لعلاقات العمل، حين نظّم مراقبو الملاحة الجويّة الأميركيّون إضراباً؛ فما كان من ريغان إلا أن طردهم، مبدلاً إيّاهم بطاقم عملٍ عسكريّ لتأدية مهامّهم، بانتظار حشد موظّفين جدد وتدريبهم. غير أنّ التّأثير الطّويل الأمد انعكس على عضويّة نقابة العمّال التي انهارت من ٢٤٪ من القوّة العاملة في نهاية السّبعينيّات، إلى ١٤٪ بحلول نهاية التّسعينيّات(٣). كما ظهر تأثير ذلك في الرّواتب أيضاً. وبعد السّماح بالتّضخم الماليّ، انخفض معدّل المال المكتسب في السّاعة، عام ٢٠٠٣، ٨٪ عمّا كان عليه عام ١٩٧٣(٤). في الواقع، لم تستطع معظم الأسر المحافظة على معايير عيشها إلا بسبب ازدياد عدد ساعات العمل، وارتفاع عدد الأسر التي يكسب فيها فردان أجراً(٥).

بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٠، ظهرت مرحلةٌ مطوّلة نسبيّاً من التّوسّع، إثر الرّكود الاقتصاديّ في عهد فولكر. وقد تلقّى ذلك زخماً ملحوظاً بسبب عجزٍ حكوميّ كبير؛ مردّه في المقام الأوّل إلى زيادة في الإنفاق على شؤون الدّفاع، وتخفيف الضّرائب على الأعمال، ما أدّى إلى ارتفاعٍ ثابت في الدّين العام. لكن بخلاف معظم فترات التّوسع، بقي الاستثمار في الرّأسمال الثّابت (المباني والآليّات والمعدّات) ضعيفاً للغاية. عوضاً عن ذلك، تميّزت هذه الحقبة بإعادة بناء هامة للتّنظيم الشّركاتيّ في الدّولة، مع مباشرة العديد من الشّركات الكبرى بموجةٍ من عمليّات الاندماج، والاستيلاء، وشراء الأنصب برأسمال مقترض(٦).

(٣) Lawrence Mishel, Jared Bernstein, and Heather Boushey, *The State of Working America 2002/2003* (Washington: Economic Policy Institute, 2003), p. 190.

(٤) وفقاً لمكتب إحصائيّات العمل الأميركي، وكما هو مبيّن وفق أسعار عام ١٩٨٢، انخفض معدّل المكتسبات الماليّة من قيمةٍ بلغ أقصاها ٩,٠٨$ ما بعد الحرب عام ١٩٧٣، إلى أخرى أدناها ٧,٥١$ عام ١٩٩٥؛ وما لبثت أن ارتفعت في أواخر التّسعينيّات، وبلغت ٨,٣٤$ عام ٢٠٠٣.

(٥) انظر: Juliet Schor, *The Overworked American. The Unexpected Decline of Leisure* (New York: Basic Books, 1994); and Elizabeth Warren and Amelia Warren Tyagi, *The Two-Income Trap, Why Middle-Class Mothers and Fathers Are Going Broke* (New York: Basic Books, 2003).

(٦) تتضمّن عمليّة شراء الأنصب برأسمال مقترض رفع الإدارة العليا في شركة للقروض والسّندات (الرّافعة) لشراء الشّركة من مساهميها. للاطلاع على مناقشةٍ كاملة، انظر:
Doug Henderson, *Wall Street* (London: Verso, 1997).

تتبع ذلك عمليّة ترشيد، حيث تُغلق الوحدات الأقل فاعليّة في شركةٍ ما، في ما يعرف بـ «التّفريغ» أو «تقليص الحجم». من شأن ذلك أن يؤدّي إلى المحافظة على الضّغط الذي يُمارَس نزولاً على الرّواتب، حيث يمسي التّوظيف غير مستقرّ حتّى في بعض أكبر الشّركات وأشهرها. بحلول نهاية العقد، كان معظم أجزاء الأعمال الأميركيّة قد عُصر عصراً، فيما جزءٌ مهمّ من قدرتها الصّناعية قد أُقفل.

وصل التّوسع إلى نهايته عام ١٩٩٠ بسبب تراجع مفاجئ في القروض المصرفيّة- أو عمليّة «سحق الائتمان» المزعومة. فقد كانت المصارف قد غالت في تقديم القروض إلى أصحاب الأعمال والأسر خلال فترة التّوسع. نتيجةً لذلك، تحمّل النّظام المصرفيّ فوق طاقته بشكلٍ مبالغ فيه فعلاً، وما كان منه إلا أن انقطع فجأةً عن تقديم القروض الجديدة، لا سيّما للشّركات المغمورة. في هذا السياق، كان آلان غرينسبان الذي أصبح رئيس الاحتياطي الفدراليّ عام ١٩٨٧، بعد فولكر، قد أمسى شديد القلق بشأن استقرار النّظام الماليّ الأميركيّ. وفي ظلّ رئاسته، سعى المصرف المركزيّ إلى تأمين الإعانة من خلال تخفيف معدّلات الفائدة التي ظلّت منخفضة حتى العام ١٩٩٤.

الازدهار الاقتصادي في التّسعينيّات

أبصر توسّعٌ اقتصاديّ جديد النّورَ عام ١٩٩١، لكنّه أثبت ضعفاً شديداً في النّصف الأوّل من العقد، ما أدى إلى ما عُرف «بالنّمو المنعدم الوظائف» إبّان ذلك الوقت. كان الرّئيسان جورج بوش الأب وكلينتون مقتنعين، كليهما، أنّهما لا يستطيعان زيادة الإنفاق الحكوميّ الحذر من أجل تعزيز الاقتصاد، بسبب الدّين الحكوميّ الهائل المكدّس أثناء ولاية الرّئيس ريغان. في الواقع، أثبتت معدّلات الفائدة المنخفضة أنّها عاملٌ مهمّ للمباشرة بتوسّع جديد. فمن خلال جعل الولايات المتّحدة أقل جاذبيّة في نظر أصحاب الرّساميل القصيرة الأمد، أدّى ذلك إلى تراجع في قيمة الدّولار، ومنح الصّادرات الأميركيّة دعماً مهمّاً. عندما بدأت الأرباح بالارتفاع، زادت الشّركات غير الماليّة استثمارها في مصانع ومعدّات جديدة، إلى أن ازدهر الاقتصاد في النّصف الثّاني من القرن.

بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، نما الاقتصاد الأميركيّ بنسبة حوالى ٤٪ سنويّاً فقط، وبحلول العام ٢٠٠٠، هبطت البطالة إلى مستواها الأدنى خلال ثلاثين سنة[٧]. وقد تمّ نسب النموّ القويّ، بشكلٍ واسع، إلى ما عُرف «بالاقتصاد الجديد». فظهر أنّه بعد عددٍ من السّنوات التي لم يؤدِّ خلالها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلا إلى عائداتٍ متواضعة، بدأت الأنظمة ترتبط عبر الإنترنت وغير ذلك من أنظمة الاتّصال، ما أتاح إنجازاً نوعيّاً في مكاسب الإنتاجيّة التي كان يمكن تحقيقها[٨].

رغم التّقدّم المذهل في النّصف الثّاني من التّسعينيّات، كان النّمو الاقتصاديّ طيلة فترة التّوسّع، أي من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠، في الواقع، أفضل بشكلٍ طفيف فقط من التّوسّعات الحاصلة في مجال الأعمال في السّبعينيّات والثمانينيّات، لا بل من النموّ الذي تحقّق قبل ذلك في السّنوات الذّهبيّة من الخمسينيّات والستّينيّات[٩]. وقد صحّ ذلك أيضاً بالنّسبة إلى مكاسب الإنتاجيّة التي سرى ميلٌ إلى المبالغة في تقديرها عند ذروة الازدهار الاقتصاديّ، وخضعت منذ ذلك الحين إلى المراجعة، بشكلٍ طفيف، نحو الأسفل. كما تمّت المبالغة في تقدير الأرباح: فمن المثير للعجب أنّه لم يكن من داعٍ لتسجيل خيار الأسهم التّابع لكبار المسؤولين التّنفيذيّين ـ وقيمته بحسب بعض التّقديرات ١٥٪ من مجموع الأرباح ـ ككلفةٍ بموجب اتّفاقيات المحاسبة الأميركيّة[١٠].

---

(٧) هبط الرّقم الرّسمي للبطالة من ٧,٨٪ عام ١٩٩٢، إلى نسبةٍ دنيا هي ٣,٨٪ عام ٢٠٠٠. غير أنّ هذه الأرقام لا تأخذ في الحسبان المعدّل المرتفع، بشكلٍ غير مألوف، للسّجن في الولايات المتّحدة، وهو يساوي حوالى ١,٥٪ من القوّة العاملة، أو العدد المرتفع من الأشخاص المشاركين في الخدمة العسكريّة الذي بلغ، كذلك، حوالى ١,٥٪ من القوّة العاملة.

(٨) حدثت بعض المكاسب الهامة في الإنتاجيّة في مجال الصّناعة شبه الموصلة. غير أنّ دراسةً مهمّة قامت بها شركة ماكينزي أثبتت أنّه، رغم استثمار كلّ قطاعات الصّناعة فعليّاً، بسخاء، في تكنولوجيا المعلومات، إلا أنّ أهمّ المكاسب في الإنتاجيّة قد تحقّقت ضمن عددٍ صغير نسبيّاً من القطاعات. والمثير للدّهشة أنّ أهمّ المكاسب تحقّقت في التّجارة، حيث تأتّت المكاسب بشكل كبير من شركةٍ واحدة فقط ـ وولمارت. انظر: McKinsey Global Institute, *How IT Enabled Productivity Growth* (October 2002).

(٩) انظر: Bank for International Settlements, 70th Annual Report, 2000, p. 14.

(١٠) اقترح مجلس إدارة معايير المحاسبة الماليّة الأميركيّة عام ١٩٩٣ أن تتمّ معاملة الخيارات كنفقاتٍ، غير أنّ الصّناعة الأميركيّة، بقيادة سيليكون فالي، أنفقت على حدّ ما يقال ٧٠ مليون دولار كي تضغط على الكونغرس من أجل رفض هذا الاقتراح. انظر: Andrew Parker and Andrew Hill, "Standard Setters are Targeting Stock Options Again", *Financial Times*, November 11, 2002.

كانت أولى الإشارات إلى وصول الازدهار الاقتصاديّ لنهايته، عام ١٩٩٧، هي تضاؤل مربحيّة الشّركات. لكن في أعقاب الأزمتين الماليّتين في آسيا عام ١٩٩٧، وروسيا عام ١٩٩٨، اعتمد الاحتياطيّ الفدراليّ سياسةً نقديّة توسّعية للغاية، وهو يخشى بعض التّأثيرات السّلبيّة التي كان يمكن للأزمة أن تخلّفها على المؤسّسات الماليّة الأميركيّة، ولا سيّما أنّ بعضها قد تسبّب بخسائر فادحة في روسيا. فساهم ذلك في تضخيم فقّاعة سوق الأوراق الماليّة أكثر فأكثر، وإطالة فترة التّوسّع الأميركي لسنتين إضافيّتين من الاستثمار والاستهلاك المتزايدين تزايداً جنونيّاً.

انفجرت فقّاعة سوق الأوراق الماليّة أخيراً في ربيع ٢٠٠٠. في النّصف الثّاني من السّنة، انهار استثمار الشّركات، تبعه تراجعٌ حادّ في الإنتاج والمبيعات عام ٢٠٠١. وقد هبط الاستثمار بالفعل حوالى ١٠٪ عام ٢٠٠١، كما كان الرّكود ليكون أشدّ وقعاً لو لم يعمد الاحتياطيّ الفدراليّ، مراراً وتكراراً، إلى خفض معدّلات الفائدة. وقد تقلّص معدّل الفائدة الرّئيسي، الذي استقرّ عند ٦,٥٪ في كانون الثّاني/يناير ٢٠٠١، إلى ١,٧٥٪ بنهاية السّنة، ثمّ بلغ ١,٠٪ بحلول ٢٠٠٣ إثر عمليّات تقليص إضافيّة عدّة.

انتهى الرّكود الاقتصاديّ بشكلٍ رسميّ في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠١، لكن كما في بداية التّسعينيّات، استُتبع ذلك في البداية بفترةٍ من النموّ الضّعيف «المنعدم الوظائف». وبعد الأحداث الصّاخبة في أواخر التّسعينيّات، بقي استثمار الشّركات ضعيفاً في بادئ الأمر. لكن بخلاف بعض الاعتقادات الشّعبيّة، فإنّ مردّ ذلك بشكلٍ أساسيّ إلى أسباب اقتصاديّة: فالتّأثيرات المباشرة للاعتداءات على مركز التّجارة العالميّ، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت مقتصرة بشكلٍ كبير على صناعة النّقل الجويّ التي كانت تعاني في الأساس انخفاضاً في عدد الرّكاب في نهاية الازدهار الاقتصاديّ، رغم أنّه يحتمل أن يكون الشّك حيال نتيجة الحرب في العراق قد أضعف الاستثمار في بداية العام ٢٠٠٣.

بعد أن تسلّم جورج دبليو بوش منصبه عام ٢٠٠١، قدّم دوراتٍ عدّة من تخفيضات الضّرائب التي زعم أنها ستساعد في إعادة تفعيل الاقتصاد. في أواخر

التّسعينيّات، أدّى النموّ الحادّ في المدخول، وما نتج من ذلك من ازدياد في مدفوعات الضّرائب، إلى جانب التّقليصات في الإنفاق الحكوميّ تحت حكم كلينتون، إلى فائضٍ في الموازنة. وقد اعتُبرت تخفيضات الضّرائب الأولى التي قام بها بوش، في بادئ الأمر، تمثيلاً لبرنامج إعادة الفائض («مال الشّعب») إلى الشّعب؛ لكن حين عُرض البرنامج عام ٢٠٠١، أُعيد ترتيبه ليكون ردّاً على النموّ البطيء والبطالة. وقد تضمّن الأمر تقليص معدّلات الضّرائب بشكل خطواتٍ، على مدى سنواتٍ عديدة، في ما يعتبر التّخفيض الأكبر لمعدّل الضّرائب الأعلى[١١]. وتضمّن برنامجٌ ثانٍ، أصغر حجماً، تمّ إطلاقه عام ٢٠٠٢، رفع علاوات الاستهلاك بالنّسبة إلى الأعمال. أمّا صلب البرنامج الثّالث الذي تمّ تقديمه عام ٢٠٠٣، فنصّ على تخفيض الضّريبة المفروضة على أرباح الأسهم الماليّة. وقد تمّ تبرير ذلك في الأساس كوسيلة لرفع محفّزات الاستثمار على المدى الطّويل، لكنّه خضع كذلك لإعادة التّرتيب والعرض، فضلاً عن تخفيضات متسارعة في ضريبة الدّخل، كي يوفّر الدّعم للنّمو والتّوظيف[١٢].

بينما وفّرت هذه البرامج نوعاً من الدّعم لإنفاق الاستهلاك، تركّزت فوائد تخفيض الضّرائب، بشكلٍ غالب، في القطاعات الأكثر ثراءً من المجتمع الأميركيّ، كما تضمّنت إعادة توزيعٍ كبرى للمدخول لصالح الأثرياء الذين لا ينفقون عادةً إلا جزءاً صغيراً من المدخول الإضافي على الاستهلاك[١٣]. من

(١١) بسبب النّمو الاقتصاديّ وقانون تسوية الضّرائب عام ٢٠٠١، تقلّص معدّل الضّرائب الأعلى من ٣٩,٦٪ إلى ٣٦٪؛ أمّا بقيّة المعدّلات، فانخفضت بحوالى ٢٪. صحيحٌ أنّ أصحاب الدّخل المتدني استفادوا من ضريبةٍ جديدة تبلغ ١٠٪، غير أنّ الأثرياء استفادوا من تخفيضٍ كبير في رسوم الممتلكات (أو «ضريبة الموت»، كما يسمّيها الجمهوريّون) بين ٢٠٠١ و٢٠٠٩.

(١٢) أرسى قانون الوظائف والتّوظيف الصّادر عام ٢٠٠٣ أنّ أرباح الأسهم الماليّة التي عادةً ما تخضع لمعدّل الضّريبة الأعلى، ستخضع لضريبةٍ يبلغ أقصاها ١٥٪. كما قدّم حتّى كانون الثّاني/ يناير ٢٠٠٣ تخفيضاتِ الضّرائب التي كان قانون الضّرائب عام ٢٠٠١ قد قرّرها لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. وتعتبر التّخفيضات في الضّريبة على أرباح الأسهم الماليّة تدبيراً يستمرّ على المدى الطّويل، حتّى إن كانت فاعلة. لكن من غير المرجّح أن تكون فاعلة حتّى على المدى الطّويل، بما أنّ قطاع الشّركات ككلّ لا يجمع رأس المال من القضايا المتعلّقة بالأسهم، كما ذُكر في الصّفحة ١١٦.

(١٣) وفقاً لتقديرات مركز سياسة الضّرائب القائم في واشنطن، سيؤول ٧٤٪ من فوائد برنامج عام ٢٠٠١، و٧٦٪ من فوائد برنامج ٢٠٠٣، إلى أفضل ٢٠٪ من متلقّي الأجور. انظر: Brooking Institute & Urban Institute, Tax Policy Centre, Policy Brief (June 2002); and Tax Notes (May 2003).

هنا، فقد كان الوقع التّوسعيّ لهذه التّدابير محدوداً نسبيّاً. رغم ذلك، فهي تتضمّن خسارةً أساسيّة في ضريبة الدّخل؛ نتيجةً لذلك، شهد موقف الدّولة الماليّ تحوّلاً جذريّاً في السّنوات القليلة الماضية، من فائضٍ بلغ ٢٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى عجزٍ بلغ ١٥٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢، و٣٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣. بالإضافة إلى ذلك، خلافاً لمزاعم حكومة بوش، تشير توقّعات مكتب موازنة الكونغرس المحايد إلى أنّ عجز الموازنة سيظلّ كبيراً حتّى عام ٢٠١١[١٤].

التمويل المنبعث من كبوته

من المزايا المهمّة للمرحلة الجديدة من الرّأسماليّة الأميركيّة التي بدأت في الثّمانينيّات، أداؤها دوراً معزّزاً للقطاع الماليّ، بشكلٍ كبير. فقد خضعت المصارف وغيرها من المؤسّسات الماليّة في الولايات المتّحدة لتنظيماتٍ صارمة في أعقاب الأزمة الماليّة بين ١٩٢٩ و١٩٣٢؛ لكن بحلول بداية الثّمانينيّات، كان القطاع الماليّ يشقّ طريقه نحو انبعاثٍ مميّز. ومردّ ذلك، جزئيّاً، إلى الابتكارات ضمن القطاع الماليّ، المدفوعة عادةً بمحاولات لتجنّب التّنظيمات الحاليّة، أو إضعاف العديد من القوانين السّابقة أو إلغائها. وقد انعكس الانبعاث هذا في أرباح القطاع الماليّ. ففي عام ١٩٨٠، عندما بلغ إجمالي أرباح الشّركات حوالى ١٥٠ مليار دولار قبل الضّرائب، شكّلت أرباح القطاع الماليّ ١٩٪ منها؛ وبحلول العام ٢٠٠٠، حين ارتفعت الأرباح إلى حوالى ٦٠٠ مليار دولار، زاد القطاع الماليّ حصّته إلى ٣٠٪[١٥].

تبقى المصارف المؤسّسات الماليّة الأهم في الولايات المتّحدة، فتقدّم المصارف التّجاريّة حوالى ٤٠٪ من التّمويل الخارجيّ إلى قطاع الأعمال. أمّا

(١٤) الأرقام كلّها مأخوذة من مكتب موازنة الكونغرس. وقد أظهرت التّوقعات لشهر آذار/مارس عجزاً متكدّساً من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، ويبلغ ٢,٤ ترليون دولار.

(١٥) US Bureau of Economic Affairs, National Income and Product Accounts, Table 1.14.

التحوّل في السياسة النّقدية، على يد الاحتياطيّ الفدراليّ بقيادة فولكر، فعنى أنّ معدّلات الفائدة أمست، بعد السّماح بالتّضخم الماليّ، أعلى في الثّمانينيّات والتّسعينيّات ممّا كانت عليه في السّنوات السّابقة ما قبل الحرب. نتيجةً لذلك، رجحت كفّة ميزان الفوائد، بشكلٍ ملحوظ، من الدّائن (الذي كان يستطيع الحصول على التّمويل بمعدّلات فائدة أقل من التّضخم الماليّ في السّبعينيّات) إلى المدين، وأصبحت المصارف التّجاريّة أحد المستفيدين. فضلاً عن ذلك، بفعل القوانين الجديدة المتعلّقة بكميّة رأس المال الذي ينبغي أن تحتفظ به المصارف مقابل القروض، تشجّعت المصارف على البحث عن أشكالٍ جديدة من الأعمال التي لا تعرقل عمليّة استثمار رأس المال بلا داعٍ. كما شجّع ذلك على نموّ النّشاطات المعروفة بأنّها «من خارج الميزانيّة العموميّة»، ما أدّى إلى فرض رسمٍ على المصارف، لا ينتهي بقرضٍ على سجلّات المصرف نفسه. فيمكن للمصرف مثلاً أن يستخدم شبكة فروعه وقاعدة زبائنه لبيع القروض، ثمّ يجمع رزمةً كبيرة من القروض كسندٍ، فيبيعها في السّوق الماليّة. عبر هذه الطّريقة، أدّت المصارف أدواراً مهمّة في تغذية النموّ الحديث لسوق الأوراق الماليّة.

كما أدّت المصارف الاستثماريّة، التي تجني أموالها من الاستشارة حول صفقات الأسواق الماليّة، وإدارتها، دوراً أساسيّاً في تعزيز عمليّة الاستيلاء على الشّركات ودمجها. في غضون هذه العمليّة، أنتجت لنفسها رسوماً بمئات الملايين من الدّولارات، ساهمت أيضاً في الأهميّة المتنامية للأسواق في مجالي السّندات والأسهم. عام ١٩٩٩، وبفضل إلغاء حكومة كلينتون لقوانين عصر الكساد الاقتصاديّ التي تفصل بين الصّيرفة الصّناعيّة والاستثماريّة، تمكّنت شركات صيرفة ضخمة متعدّدة النّشاطات، مثل «سيتي غروب»، و«ج.ب. مورغن»، من تأييد كلا نوعي الأعمال مجدّداً، بشكلٍ علنيّ.

تمثّل التّطور الذي جذب ربّما الانتباه الأكبر في القطاع الماليّ، منذ الثّمانينيّات، بالأهميّة المتنامية للمؤسّسات المستثمرة، كالصّناديق التعاونيّة،

وصناديق المعاشات التّقاعديّة، وشركات التّأمين[١٦]. ومع أنّ أيّاً منها ليس جديداً بكلّ معنى الكلمة، إلا أنّ الصّناديق التعاونيّة خاصّة نمت بشكلٍ هائل منذ الثّمانينيّات. يرتبط هذا النموّ بزيادةٍ في التّفاوت الذي بدأ تحت إدارة ريغان، وعاد بالفائدة على قطاعاتٍ أكثر ثراءً من الطّبقة الوسطى، جذبتها الحسابات التي تقدّم عائداتٍ أكبر من الحسابات المصرفيّة، فضلاً عن العديد من الامتيازات نفسها. وبدورها، تلقّت صناديق المعاشات التّقاعديّة زخماً مهمّاً، مع تشجيع التّغييرات القانونيّة للموظّفين على التّحوّل نحو برامج المعاشات التّقاعديّة التي يموّلها القطاع الخاصّ (المعروفة بخطط التّقاعد ٤٠١ (كاي)، تيمّناً بفقرة تشريع الضّرائب التي تستفيد منها). نتيجةً لهذه التطوّرات، جمّعت المؤسّسات المستثمرة مبالغ طائلة من الادّخار الخاصّ، وبحلول التّسعينيات، ربحت ما يقارب ٥٥٪ من الأصول الماليّة في الولايات المتّحدة.

من شأن هذه المؤسّسات أن تؤدي لاحقاً دوراً أكثر فاعليّة في إدارة استثماراتها، إذ صارت تتلقّى أسهمها ثمّ تبيعها بشكلٍ أكثر تواتراً، وتمارس الضّغط على الشّركات الصّناعية والتّجارية لتمنحها الأولويّة المطلقة من أجل المحافظة على ما يعرف بـ «قيمة المساهم»؛ فإذا تمنّعت عن ذلك، هدّدتها بالتّخلي عن أسهم الشّركة. عبر هذه الطّريقة، اضطرّت الشّركات إلى التّركيز أكثر فأكثر على المربحيّة على المدى القصير، مع إعداد شركاتٍ كثيرة تقارير عن الأرباح كلّ ثلاثة أشهر غالباً. خلال الازدهار الاقتصاديّ في التّسعينيّات، تمّ إرساء نقطةٍ مرجعيّة بضرورة رفع أرباح كلّ شركة بنسبة ١٠٪ على الأقل سنويّاً ـ ولا شكّ في أنّه لا يمكن المحافظة على استمراريّة ذلك لفترةٍ تفوق المدى القصير، في ظلّ اقتصادٍ ينمو بوتيرة ٤٪. غير أنّ هذه النّقطة مارست ضغطاً هائلاً على الشّركات كي تلتزم بالأمر، ما يشرح جزئيّاً سبب لجوء العديد من

(١٦) تُعرف الصّناديق التعاونيّة في أوروبا بشركات توظيف برأسمال متغيّر، أو صناديق الاستثمار. ويستخدم المال المودع فيها لشراء الأسهم أو غيرها من الأوراق الماليّة، كما ترتفع قيمة الودائع وتنخفض وفقاً لقيمة الأصول التي ابتاعها الصّندوق. في حالة الصّناديق التعاونيّة لأسواق المال، من الممكن استخدام حساباتٍ كهذه لإجراء دفوعات بواسطة الشّيكات.

الشّركات إلى حيلٍ مريبة لتضخيم أرباحها المقرّرة، مع ميل الازدهار الاقتصادي إلى نهايته[(١٧)].

بالإضافة إلى ذلك، ساعد الضّغط الذي مارسته المؤسّسات المستثمرة، من أجل المحافظة على أسعار الأسهم، في تفسير سبب انخراط شركات كبرى عدّة في التّسعينيّات، ضمن الولايات المتّحدة، في عمليّات إعادة شراء هائلة لأسهمها الخاصّة. صحيحٌ أنّ العديد من الشّركات التي بدأت بعملها قد زاد رأس المال من أسواق الأسهم الماليّة، عبر تقديماتٍ عامّة أوليّة في التّسعينيّات، مستعيناً، في بعض الحالات، بمطويّاتٍ لمّاعة وفكرةٍ مضحكة؛ غير أنّ قطاع الأعمال غير الماليّة ككلّ، أنفق، في معظم السّنوات، مالاً على إعادة شراء الأسهم أكثر ممّا جمعه من سوق الأسهم الماليّة. نتيجةً لذلك، في النّصف الثّاني من القرن، شكّل رأس المال الصّافي المرتفع ما معدّله ناقص ١٧٠ مليار دولار سنويّاً تقريباً، مع سعي شركاتٍ مثل «جنرال إلكتريك»، ومجموعة من الأسماء المعروفة الأخرى، إلى تعزيز قيمة أسهمها الخاصّة. إلى جانب الإيفاء بمطالب المؤسّسات المستثمرة، عنت أسعار الأسهم الأعلى أنّ الشّركات ستكون أقل تأثّراً بخطر استيلاءٍ عدائيّ. فضلاً عن ذلك، لمّا كان العديد من كبار المسؤولين التّنفيذيّين أنفسهم مساهمين مهمّين، أو يتلقّون جزءاً من أجورهم عن طريق خياراتٍ تمنحهم الحقّ في شراء الأسهم بأسعار مؤاتية جدّاً، فقد كانوا يملكون مصلحةً خاصّة في استخدام أرباح الشّركات لعمليّات إعادة الشّراء. في مطلق الأحوال، كان ميزان إعادة الشّراء أحد العوامل التي ساهمت في الارتفاع الاستثنائيّ لأسعار الأسهم خلال العقد[(١٨)].

بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥، ارتفعت أسعار الأسهم في الولايات المتّحدة بالتّوازي مع الأرباح تقريباً. لكن من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، هبطت الأسعار، ما قطع كلّ الصّلات بالتّطوّرات في القطاعات الإنتاجيّة أو التّجاريّة للاقتصاد. في

(١٧) انظر: John Kay, "Profits without Honour", *Financial Times* (June 29/30, 2002).

(١٨) للمزيد من التّفاصيل، انظر: William Lazonick and Mary O'Sullivan, "Maximizing Shareholder Value: a New Ideology for Corporate Governance", *Economy and Society*, vol. 29, no. 1 (February 2000).

بداية كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٦، أدلى غرينسبان بخطاب تمّ تداوله كثيراً، حذّر فيه من مخاطر ما أسماه بـ «الوفرة غير المنطقيّة». غير أنّ فقّاعةً تقليديّة كانت في طور التشكّل؛ وحين وصلت سوق الأسهم الماليّة إلى ذروتها أخيراً بحلول ربيع ٢٠٠٠، كانت قد تمّت المبالغة في تقييم أسعار الأسهم، وفقاً لكلّ الإجراءات التّقليديّة(١٩).

جادل مناصرو الرّأسماليّة الأميركيّة الطّابع بأنّ أسعار الأسهم تؤمّن نظاماً من التّحذير، ما يضمن آليّةً فاعلة للغاية من أجل توزيع حصص رأس المال. ولعلّ التّسعينيّات هي أكثر فترةٍ يصحّ فيها ذلك. فتنتشر العديد من القصص المسلّية عن بداية العمل بالإنترنت، كخدمات توصيل طعام الحيوانات إلى المنازل؛ وهي قصصٌ ما كانت لتؤخذ على محمل الجدّ في أوقاتٍ أكثر حصافة، وقامت بهدر مئات الملايين من الدّولارات. غير أنّ إساءة توزيع رأس المال الأكثر خطورة حدثت، بلا منازع، في قطاع الاتّصالات السّلكية واللاسلكيّة. ففي النّصف الثّاني من التّسعينيّات، استعدّت الشّركات المغالية في تفاؤلها، بتأثيرٍ من تقييمات سوق الأسهم الماليّة المرتفعة ارتفاعاً صاروخيّاً، لبناء شبكات من الألياف الضّوئيّة العالميّة. فمدّت كابلاتٍ بطول ملايين الأميال تحت الشّوارع وعبر قاع المحيطات. أمّا الاستثمار الذي بلغ حوالى مائة مليار دولار سنويّاً بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠، والذي تمّ تمويل أغلبه من الاستدانة، فكان يفوق المطلوب بشكلٍ ضخم. كما أنّ ما يزيد على ٩٠٪ بكثير من الشّبكة الجديدة يرقد الآن، من غير استعمال، بسبب الفائض في القدرة.

منذ عام ٢٠٠١، عند انتهاء الازدهار الاقتصاديّ وتولّي بوش منصبه، تعرّض القطاع الماليّ بدوره لعددٍ من الفضائح. عام ٢٠٠٢، وافقت المصارف الاستثماريّة على دفع مبلغ لم يسبق له مثيل، وقدره ١,٤ مليار دولار، كتسوياتٍ، بعد أن أثبتت الأدلّة المنتشرة أنّ النّصائح المقدّمة إلى المستثمرين، والمفترض أن تكون مستقلّة، كانت في الواقع مفصّلة لتعزيز بيع الأسهم في

(١٩) انظر الكتاب الذي تمّ نشره قبيل انفجار الفقّاعة، بفضل بصيرةٍ نافذةٍ جديرةٍ بالملاحظة: Robert Shiller, *Irrational Exuberance*, 2000.

الشّركات التي كانت المصارف تنصحها. عام ٢٠٠٣، تحوّل التّركيز إلى الصّناديق التعاونيّة التي ظهر أنّها قد اشتركت في سلسلةٍ من الممارسات التّجاريّة غير القانونيّة التي عادت بالفائدة على التّجار، على حساب المستثمرين[٢٠]. لكنّ الفضائح تكشّفت، في كلتا الحالتين، نتيجةً للتّحقيقات التي أجراها نائب عام نيويورك، من دون أن تأخذ الحكومة أيّ خطوات مهمّة لتعزيز الإشراف على القطاع الماليّ. بالفعل، استفاد المسؤولون التّنفيذيّون في وول ستريت، وهم عادةً مساهمون كبار في شركاتهم، من التّخفيضات الحكوميّة على الضّرائب، بشكلٍ هائل، كما كانوا مساهمين مهمّين في حملة إعادة انتخاب بوش. فقد تضمّنت السياسات التي اقترحها بوش، من أجل ولايته الثّانية، خصخصة نظام الضّمان الاجتماعيّ؛ وهو احتمال مزعج من حيث إدنائه وإبعاده على نحوٍ دائم، يولّد أعمالاً إضافيّة بقيمة مليارات من الدّولارات لصالح شركات وول ستريت[٢١].

ثقل ديون الشّركات

تمثّلت القوّة الدّافعة للتّوسّع الاقتصاديّ في التّسعينيّات بارتفاعٍ حادّ في مربحيّة الشّركات، ما شجّع هذه الشّركات على زيادة استثمارها في مصانع ومعدّاتٍ جديدة. ولقياس المربحيّة طرقٌ عديدة، غير أنّها كلّها تظهر المخطّط الواسع نفسه: لقد تراجعت المربحيّة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٨٢، ثمّ استقرّت عند مرحلة معافاة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٧، إلى أن ارتفعت حتّى معايير أعلى من تلك التي بلغتها في السّبعينيّات، رغم أنّها لم تكن مرتفعة كما كانت في العصر الذّهبيّ من الخمسينيّات والستّينيّات. ويبدو أنّ السّبب الأساس

(٢٠) انظر: David Wells and Adrian Michaels, "US Mutual Fund Industry Faces Big Fines for Abuses", *Financial Times* (November 4, 2003).

(٢١) انظر: Joshua Chaffin and David Wells, "Bankrolling Bush: Wall Street's Finest Earn their Spurs", *Financial Times* (March 18, 2004).

للارتفاع في المربحيّة بعد عام ١٩٨٢ يتمثّل بأنّ الرّواتب الفعليّة ازدادت بنسبةٍ أقل من المربحيّة[٢٢].

دارت استراتيجيّات الشّركات في الثّمانينيّات، بشكل هائل، حول إعادة بناء القدرة الإنتاجيّة الرّاهنة. لكن في التّسعينيّات، زادت الشّركات غير الماليّة، باطّراد، استثمارها في رأس المال الثّابت عبر التّوسع في الأعمال، من خلال إنفاقٍ سنويّ ارتفع من ٤٢٠ مليار دولار (٧٪ من إجمالي النّاتج المحلّي) عام ١٩٩١، إلى ٩٦٠ مليار دولار في السّنة الذّروة ٢٠٠٠ (١٠٪ من إجمالي النّاتج المحلّي). ورغم أنّ خلق فرص العمل كان ضعيفاً في سنتي التّوسّع الأوليين، إلا أنّ ذلك بدأ بالتّغيّر، وبحلول نهاية التّوسع، كان قد تمّ خلق حوالى ٢٢ مليون وظيفة جديدة. لا شكّ في أنّ النموّ الأقوى للاستثمار حصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، فساهم ذلك، في النّصف الثّاني من التّسعينيّات، في زيادةٍ ملحوظة في إنتاجية العمل (إنتاج كلّ عامل)[٢٣]. بدوره، كان النموّ الحادّ في الإنتاجيّة أحد الأسباب الرّئيسة التي مكّنت الاقتصاد الأميركيّ من النموّ بهذه القوّة، دون أن يؤدّي ذلك إلى زيادة التّضخم الماليّ، وفق ما زعم علماء الاقتصاد التّقليديّون أنّه سيحدث في حال هبطت نسبة البطالة إلى ما دون ٦٪[٢٤].

رغم أنّ زيادة الاستثمار في التّسعينيّات أدّت إلى توسّعٍ هائل في القدرة الإنتاجيّة للاقتصاد الأميركيّ، فقد ارتبطت أيضاً بزيادةٍ ملحوظة في ديون الشّركات. بدأ الأمر في الثّمانينيّات، حين تمّ تمويل العديد من العمليّات الكبيرة

(٢٢) هبطت نسبة مدخول الشّركات ما قبل الضّريبة مقابل الطّاقة الرأسماليّة الصّافية من ١٤,٢٪ عام ١٩٦٦ إلى ٤,٦٪ عام ١٩٨٢، ثمّ ازدادت حتّى أوجها لتبلغ ٩,٦٪ عام ١٩٩٧. للاطّلاع على مقارنة بين الأساليب المختلفة لقياس المربحيّة، انظر: Edward N. Wolff, "What's Behind the Rise in Profitability in the US?", *Cambridge Journal of Economics*, vol. 27, no.4 (2003), pp. 479-99.

(٢٣) بلغ معدّل نموّ الإنتاجية في الولايات المتّحدة ما يقارب ٣٪ سنوياً بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٣؛ وقد هبط ذلك إلى معدّل ١,٤٪ سنوياً بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٤؛ وما لبث أن ازداد حتّى ٢,٥٪ سنوياً بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠.

(٢٤) كان التّضخم الماليّ المنخفض نتيجةً لأسعار السّلع الأساسيّة المنخفضة أيضاً. وقد ارتبط ذلك بزيادةٍ كبيرة في العرض، حيث أجبرت الدّول النّامية على اعتماد برامج تكييف هيكليّ مزعومة كشرطٍ لتلقّي قروضٍ من صندوق النّقد الدّوليّ والبنك الدّوليّ.

لدمج الشّركات والاستيلاء عليها بواسطة الاستدانة ـ حدث ذلك في العصر الذي أصبح فيه مايكل ميلكن وغيره من تجّار «السّندات التّافهة» المزعومين أغنياء ومشهورين (قبل أن ينتهي بهم الأمر في السّجن). لكن في النّصف الأوّل من التّسعينيّات، وعندما بدأ الاستثمار بالارتفاع ارتفاعاً صاروخيّاً، بدأت استدانة الشّركات بالارتفاع ارتفاعاً حادّاً. فضلاً عن ذلك، إلى جانب الحاجة إلى تمويل الاستثمار الثّابت، استدانت الشّركات بشكلٍ واسع لتمويل عمليّة إعادة شراء أسهمها الخاصّة على نطاقٍ واسع، المشار إليها سابقاً. نتيجةً لذلك، ازداد الدّين البارز للشّركات غير الماليّة بشكلٍ مطّرد. فأثناء الثّمانينيّات، ارتفع من ترليون دولار (٣٣٪ من إجمالي النّاتج المحلّي) إلى ٢,٤ ترليون (٤٣٪ من إجمالي النّاتج المحلّي) ـ وهو مستوى حذّر غرينسبان في ذلك الوقت من ارتفاعه المثير للقلق- وإثر انخفاضٍ معتدل في بداية التّسعينيّات، عاد فارتفع، بحلول نهاية التّوسع عام ٢٠٠٠، إلى مقدار لم يسبق له مثيل هو ٤,٦ ترليون دولار (٤٦٪ من إجمالي النّاتج المحلّي).

كان لقوّة المؤسّسات الماليّة المتزايدة، وارتفاع دين الشّركات، أثرٌ مهمّ على موارد الشّركات الماليّة. فقد ازدادت دفعات أرباح الأسهم الماليّة إلى المساهمين من ٢٠٪ من الإيرادات المكتسبة في الشّركات قبل الضرائب، خلال الثّمانينيّات، إلى ٣٠٪ في التّسعينيّات. فضلاً عن ذلك، نظراً إلى مستويات الدّين المرتفعة، ازدادت دفعات الفوائد من ٢٠٪ من الإيرادات المكتسبة في الشّركات قبل الضرائب عام ١٩٩٥، إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٠ ـ وكانت لتزداد أكثر لو أنّ الاحتياطي الفدراليّ لم يحافظ على انخفاض سعر معدّلات الفائدة. لكن بما أنّ الشّركات كانت ملزمة بالمحافظة على دفعات أرباح الأسهم الماليّة والفرائد معاً، ما إن بدأت الإيرادات المكتسبة بالتّراجع في نهاية التّوسّع، فقد اضطرّت إلى امتصاص الخسائر بأنفسها. فأدّى ذلك إلى انهيار أرباح الشّركات نفسها عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، مبرّراً الوحشية التي خُفِّض عبرها الاستثمار، وصُرف العمّال من الخدمة.

من الأسباب الرّئيسيّة التي تفسّر سرّ الضّعف الأوليّ للتّحسن الاقتصادي

الذي بدأ عام ٢٠٠٢، عبء إرث التّسعينيّات على قطاع الشّركات. فإثر الازدهار الاقتصاديّ الذي طرأ على الاستثمار في نهاية التّسعينيّات، امتلك العديد من القطاعات قدرةً فائضة أساسيّة، وبالتّالي صعب على الاستثمار البطيء اللّحاق بوتيرتها(٢٥). وفوق كلّ ذلك، ما زال العديد من الشّركات يحاول التغلّب على مشكلة الدّيون الواسعة المتراكمة أثناء الازدهار الاقتصاديّ، فأظهر بالتّالي ممانعةً في المشاركة في مشاريع هامّة جديدة، بهدف تحقيق موقع مالي أكثر توازناً. من هنا، لم يظهر الاستثمار بوادر الانتعاش الأولى إلا بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، يساعده في ذلك سرعة الزّوال الشّهيرة للكثير من تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات(٢٦).

الازدياد في استهلاك الرّفاهية

فيما وفّرت المربحية والاستثمار المرتفعان الزّخم اللازم للتوسّع في التّسعينيّات، لقي ذلك التّوسع دعماً من خلال زيادةٍ قويّة في إنفاق المستهلك أيضاً. فنما بوتيرة ٣٪ سنويّاً بدءاً من ١٩٩٢، وبنسبةٍ ملحوظة تبلغ ٥٪ في السّنوات الثّلاث الأخيرة من الازدهار الاقتصاديّ.

قد يبدو نموّ إنفاق المستهلك مفاجئاً بعض الشّيء، بما أنّ مداخيل معظم الموظّفين الأميركيّين، بالمعنى الفعليّ للكلمة، نادراً ما ازدادت لسنواتٍ عديدة. ففي الثّمانينيّات، هدفت الزيادة الكاملة للدّخل الوطني فعليّاً إلى إفادة العناصر العشرين بالمائة الأولى؛ غير أنّ التّفاوت استمرّ بالارتفاع في ظلّ إدارة كلينتون

(٢٥) وفقاً لأرقام الاحتياطي الفدراليّ، هبط الانتفاع من القدرة التي استقرّت عند حوالى ٨٥٪، في النّصف الثّاني من التّسعينيّات، إلى ٧٥٪ عام ٢٠٠١ وبقي ملازماً المستوى نفسه عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

(٢٦) يتطلّب الأمر بعض الحذر عند تفسير المعافاة في إنفاقات الاستثمار عام ٢٠٠٣. فتعود معظم الزيادة إلى تعديل التّضخم الماليّ على يد السّلطات الإحصائيّة الأميركيّة. وكان على هذا التّعديل أن يتيح إدخال تحسيناتٍ في نوعيّة المنتوجات؛ كما أنّ النّظام المعتمد في الولايات المتّحدة، والمعروف بـ «تحديد الأسعار المتعيّ»، يؤدّي إلى تحديد قيمة تكنولوجيا الكومبيوتر، معدّلة بحسب التّضخم الماليّ، أعلى من تلك التي تؤدّي إليها الاتّفاقات الإحصائيّة التي تعتمدها السّلطات الأوروبيّة. Kurt Richebacher, "America's Recovery is not What it Seems", *Financial Times* (September 5, 2003).

أيضاً[٢٧]. ولم تبدأ المداخيل بالارتفاع عبر قطاعات المجتمع كافة، إلا في سنوات الازدهار الاقتصاديّ الأخيرة، من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، عندما خلق مستوى البطالة الأقل انخفاضاً ظروفاً مؤاتيةً أكثر لمكتسبي الأجور. فوفقاً لأرقام مكتب الإحصائيّات، بين ١٩٨٩ و٢٠٠١، المعدّلة بحسب التّضخم الماليّ، ازداد مدخول العشرين في المائة من الأسر الأشدّ فقراً بنسبة ٤,٧٪، والعشرين في المائة المتوسّطة بنسبة ٦,٩٪، فيما ازداد مدخول الخمسة في المائة الأكثر ثراءً بنسبة ٣٦,٧٪[٢٨].

من العوامل المهمّة لشرح الارتفاع في إنفاق المستهلك ما يُسمّى «بمفعول الثّراء» المرتبط بازدهار أسواق الأسهم الماليّة. تملك حوالى نصف الأسر الأميركيّة أسهماً، بطريقةٍ إمّا مباشرة أو غير مباشرة، من خلال الصّناديق التعاونيّة أو صناديق المعاشات التّقاعديّة. ومع ارتفاع أسعار الأسهم في النّصف الثّاني من التّسعينيّات، ازدادت ثروة أصحاب الأسهم، ممّا دعم زيادةً قويّة في الاستهلاك[٢٩]. غير أنّ فوائد هذه العمليّة كانت مركّزة للغاية. فرغم أنّ عدداً كبيراً من الأسر يملك بعض الأسهم، إلا أنّ جزءاً صغيراً فقط من السكّان يملك معظم الأسهم: فحوالى ٩٥٪ من الأسهم يملكها العشرون بالمائة الأغنى، فيما ٧٥٪ موزّعة بين الخمسة بالمائة الأغنى، و٣٧٪ تملكها نسبة ٠,٥٪ هي الأكثر ثراءً بالفعل[٣٠]. بالتّالي كان وقع «مفعول الثّراء» مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بإنفاق العشرين بالمائة الأغنى من السكّان أو ما يقارب ذلك، كما تمّ توجيهه نحو استهلاك الرّفاهية.

تجدر الإشارة أيضاً إلى عاملَين إضافيَّين قادا الاستهلاك في التّسعينيّات. أوّلاً، في الوقت نفسه الذي كانت فيه ثروة الأسرة تزداد على خلفيّة ازدهار

(٢٧) يتمّ التّشديد على الارتفاع المستمرّ للتّفاوت في عصر حكومة كلينتون في هذا المؤلّف: Robert Pollin, *Contours of Descent, US Economic Fractures and the Landscape of Global Austerity* (London: Verso, 2003).

(٢٨) *Left Business Observer*, no. 103 (December 2002).

(٢٩) يقدّر الاحتياطيّ الفدراليّ أنّ زيادةً بقيمة دولار واحد في أسعار الأسهم تولّد استهلاكاً إضافيّاً بحوالى ٥ سنتات.

(٣٠) انظر: James Poterba, "Stock Market Wealth and Consumption", *Journal of Economic Perspectives*, vol. 14, no. 2 (Spring 2000).

سوق الأسهم الماليّة، سجّل ادّخار الأسرة تراجعاً حادّاً. ففي بداية التّسعينيّات، ادّخرت الأسر الأميركيّة ككلّ حوالى ٨٪ من مدخولها ـ في المكان حيث كان موجوداً لبعض الوقت تقريباً ـ لكن بحلول العام ٢٠٠١، هبط الرّقم إلى ١,٧٪، بشكلٍ لم يسبق له مثيل[٣١]. وإذا ما تمّ تناول الأسر الأميركيّة ككلّ، للوحظ أنّها كفّت عن الادّخار فعليّاً. ثانياً، ازداد دين الأسر بقوّة، من أجل شراء منزلٍ كجزءٍ أوّل، وتمويل الاستهلاك كجزءٍ آخر. نتيجةً لذلك، ارتفع دين الأسر تدريجاً حتّى فاق أيّ مستوى سابق بكثير، أي من ٣,٦ تريليون دولار (٦١٪ من إجمالي النّاتج المحلي) عام ١٩٩١ إلى ٧,٧ تريليون دولار (٧٦٪ من إجماليّ النّاتج المحليّ) عام ٢٠٠١[٣٢].

من هنا، كان ازدهار الاستهلاك في التّسعينيّات مدفوعاً، أكثر من أيّ شيءٍ آخر، بتحوّلٍ قويّ نحو الاستهلاك على يد القطاعات الأكثر ثراءً في المجتمع الأميركيّ. غير أنّ ذلك لم يكن مستداماً، بقدر ما استند إلى ارتفاعٍ في أسعار الأسهم، وهبوطٍ في نسبة الادّخار، وارتفاع لم يسبق له مثيل في مديونيّة الأسر.

منذ انفجار فقّاعة سوق الأسهم الماليّة عام ٢٠٠٠، تولّى مفعول الثّراء إدارة مسارها، وهو الذي أدى دوراً مهمّاً في تحفيز الاستهلاك خلال الازدهار الاقتصاديّ. رغم ذلك، لم يكن الكساد الاقتصاديّ بالعمق نفسه الذي كان يمكن أن يكون عليه تقريباً لأنّه، رغم الانخفاض الحادّ في استثمار الشّركات عام ٢٠٠١، فقد تابع الاستهلاك نموّه، وإن كانت وتيرته أبطأ من السّابق. لعلّ التّبرير الأساسيّ لذلك هو أنّ العديد من الأسر الأميركيّة يملك، أو يشتري، منزله الخاصّ؛ وبما أنّ الاحتياطيّ الفدراليّ أخفض معدّلات الفائدة عام ٢٠٠١، فقد تمكّنت الأسر من إعادة تمويل قروضها السّكنية بمعدّلات فائدة

---

(٣١) US Bureau of Economic Affairs, *National Income and Product Accounts*, Table 2.1. المثير للاهتمام أنّه وفقاً لدراسةٍ أجراها الاحتياطيّ الفدراليّ، يمكن تبرير التّراجع في الادّخار، بشكلٍ شبه كامل، عن طريق سلوك العشرين بالمائة الأعلى نفسها من الأسر التي كانت المستفيدة الأساسيّة من مفعول الثّراء. انظر: Dean Maki and Michael Palumbo, "Disentangling the Wealth Effect: a Cohort Analysis of Household Saving in the 1990s", *Finance and Economics Discussion Papers*, no. 2001 - 21 Board of Governors of the Federal Reserve System (April 2001).

(٣٢) Federal Reserve System, *Flow of Funds Accounts*, Table L. 100.

أقل. وبما أنّ قيمة معظم المنازل كانت قد ازدادت خلال التّسعينيّات، فقد استغلّ العديد من المالكين فرصة إعادة التّمويل لزيادة قروضهم، ثمّ إجراء بعض السّحوبات من رأس المال. وقد استخدم هذا المال جزئيّاً لتسديد ديون بطاقات الائتمان الأغلى ثمناً، لكنّ نصفه على الأقل استخدم لتمويل الاستهلاك الحاليّ المتزايد[٣٣]. فلطّف هذا أثر الانكماش الاقتصاديّ الإجماليّ عام ٢٠٠١، وساهم في إنعاش النموّ عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣[٣٤].

كما تلقّى إنفاق الاستهلاك زخماً في النّصف الثّاني من عام ٢٠٠٣، نتيجةً لتخفيضات الضّرائب التي قامت بها إدارة بوش. ومع أنّ معظم التّخفيضات التي تمّ تقديمها عام ٢٠٠٣ كانت تستهدف مجموعات المداخيل الأعلى مقاماً، إلا أنّ العديد من الأسر استفاد، على الأقل، من بعض الحسومات في الصّيف لتخفيضاتٍ على الضّرائب يعود تاريخها إلى بداية السّنة. وقد تمّ إنفاق الكثير من هذا الكسب المفاجئ على الاستهلاك الإضافيّ.

يبدو أنّه من غير المرجّح أن تكون الدّوافع الإضافيّة للاستهلاك هي تخفيضات إمّا معدّلات الفوائد وإمّا ضريبة الدّخل، لا سيّما مع بلوغ معدّلات الفائدة مستوىً متدنّياً لم تبلغه منذ ٤٠ عاماً، والتّزايد السّريع للعجز في الموازنة. ويتأثّر النموّ في إنفاق المستهلك بارتفاعٍ في نسبة البطالة. فبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، تدنّت الوظائف بحوالى ٢.٢ مليون وظيفة، ولم ترتفع نسبة العمالة الإجماليّة إلا نادراً خلال العامين التّاليين. ومع أنّه قد تمّ إنشاء فرص عملٍ جديدة، إلا أنّ ذلك لم يكفِ لتعويض التّراجع في العمالة، ولا سيّما في مجال التّصنيع. في هذا السياق، تشير المسوح حول ثقة المستهلك إلى أنّ التّقارير الدّائمة عن خسارة الوظائف قد ولّدت إحساساً بعدم الأمان ضمن أسرٍ عديدة أصبحت، بالتّالي، أكثر حذراً بشأن نفقاتها.

---

(٣٣) التقديرات المذكورة هنا: Robert Brenner, "New Boom or Bubble?", *New Left Review*, no. 25 (January-February 2004).

(٣٤) وفقاً لأحد التّقديرات، ساهم السّحب من رأسمال الرّهن، بنسبة ١,٨٪ من النموّ الاقتصاديّ عام ٢٠٠٣، حين كان إجمالي النموّ يبلغ ٢,٩٪ فقط. انظر: Christopher Swann, "Carefree Spenders Take Care of World Economy", *Financial Times* (February 10, 2004).

أمّا السبب الأساسيّ لخسارة الوظائف، فيعود إلى أنّ الشّركات قد ركّزت إنتاجها ضمن مصانعها الأكثر فاعليّة، مع استمرار إنتاجيّة العمل بالارتفاع وفق وتيرةٍ جديرةٍ بالملاحظة: فبعد توقّفٍ قصير عام ٢٠٠١، ازدادت الإنتاجيّة في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بنسبةٍ تفوق تلك التي سجّلها الازدهار الاقتصاديّ خلال التّسعينيّات[٣٥]. لكن نتيجةً للتراجع في التّوظيف، ظهرت مسألة نقل الوظائف إلى الدّول النّامية، من جديد، لتشكّل قضيّةً سياسيّة. ففي الماضي، تعلّق الأمر، بشكلٍ أساسيّ، بخسارة وظائف الصّناعة لحساب المكسيك خاصّةً، إثر إنشاء منطقة التّجارة الحرّة في أميركا الشّمالية عام ١٩٩٣، ومؤخّراً في الصّين. وقد تحوّل الانتباه الآن إلى استعانة ذوي الياقات البيضاء بما يسمّى «بالمصادر الخارجيّة»، وإسداء الوظائف المحترفة إلى الدّول النّامية، وخصوصاً الهند التي تضمّ مجموعةً كبيرة من المحترفين ذوي الكفاءة العالية والنّاطقين باللغة الإنكليزيّة[٣٦]. من أولى المجموعات التي تأثّرت بذلك، الموظّفون في مراكز الاتّصال؛ وقد بدأت العمليّة الآن بالتّأثير على موظّفي تكنولوجيا المعلومات. فيمكن إبدال مطوّر البرمجيّات الذي يجني ستّين دولاراً في السّاعة، في الولايات المتّحدة، بموظّف لا يقلّ عنه كفاءةً في الهند، مقابل ستّة دولارات لكلّ ساعة فقط[٣٧]. ووفقاً لأحد التّقارير، وصل الأمر حدّ إرسال صور الرّنين المغنطيسي عبر الإنترنت، كي يحلّلها اختصاصيّون باستخدام الطّاقة الإشعاعيّة من الهند[٣٨].

---

(٣٥) بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣، بلغ معدّل الزيادة في إنتاجية العمل حدّاً استثنائياً هو ٤,٥٪. للاطّلاع على تحليلٍ شامل، انـظـر: Robert Gordon, "Exploding Productivity Growth: Context, Causes and Implications", *Brookings Papers on Economic Activity*, no. 2 (2003). لكن يمكن المبالغة في تقدير أرقام نموّ الإنتاجية، مع صدور تقارير تشير إلى أنّ الموظّفين، في عددٍ من الشّركات، قد اضطروا إلى العمل لساعاتٍ إضافية دون أجرٍ، وهذا لا يظهر في الأرقام الرّسميّة. ولعلّ أفضل مثالٍ معروفٍ عن ذلك يتعلّق بوولمارت.

(٣٦) انظر: Catherine L. Mann, "Globalization of IT Services and White Collar Jobs: The Next Wave of Productivity Growth", *International Economics Policy Briefs*, Institute for International Economics, Washington (December 2003).

(٣٧) Christopher Swann, *"Patriotic Plans to Stop US Jobs Moving Overseas Meet Skepticism"*, *Financial Times* (February 19, 2004).

(٣٨) Christopher Swann, "No End in Sight for America's 'Jobless Recovery' " *Financial Times* (January 10/11, 2004).

ردّت حكومة بوش على خسارة الوظائف بعددٍ من التّدابير الحمائيّة. فقبيل الانتخابات التّشريعيّة الواقعة في منتصف الولاية الرّئاسيّة عام ٢٠٠٢، فرضت قيوداً على واردات الفولاذ التي هدّدت الوظائف ـ والأرباح ـ برفع تكاليف مصانع الفولاذ الأميركيّة. كما اقترحت أن تمنع منح العقود الحكوميّة إلى الشّركات التي تستعين بمصادر خارجيّة. غير أنّ هذه التّدابير مثيرةٌ للجدل، ولا سيّما بالنّظر إلى إصرار الولايات المتّحدة المتكرّر على الدّول الأخرى من أجل فتح أسواقها أمام التّجارة الحرّة، كما أنّ القيود المفروضة على واردات الفولاذ لقيت إدانةً من منظّمة التّجارة العالميّة. في حالة الاستعانة بالمصادر الخارجيّة، من غير المرجّح أن يكون لذلك تأثير فاعل أيضاً، بما أنّ الفوائد التي تنالها الشّركات الأميركيّة من الدوليّة عظيمة فعلاً. في الواقع، كان عدد الوظائف التي تأثّرت بعمليّة الاستعانة بالمصادر الخارجيّة محدوداً جدّاً؛ وإذا كان لا بدّ من المحافظة على النموّ الاقتصاديّ بالمعدّل نفسه الذي سجّله النّصف الثّاني من العام ٢٠٠٣، فمن الضّروريّ أن تبدأ العمالة بالارتفاع. غير أنّ توقّعات خلق فرص العمل، كما نشرتها إدارة بوش عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، أثبتت أنّها تفاؤلية بشكلٍ واسع. فالعجز عن تخفيض البطالة هو أحد أخطر القضايا السياسيّة المحليّة التي تواجه إدارة بوش[٣٩].

الاتّكال على جذب رأس المال الأجنبي

لعلّ القضيّة التي يمكن أن تثبت خطورتها القصوى على الاقتصاد الأميركيّ هي اتّكاله على جذب مبالغ طائلة من رأس المال الأجنبي. ففي كلّ السّنوات ما خلا سنة واحدة منذ عام ١٩٨٢، عانت الولايات المتّحدة عجزاً في حسابها الجاري، ولا سيّما أنها لأنّها تستورد من السّلع المصنّعة أكثر ممّا تصدّر. وقد

(٣٩) في صيف ٢٠٠٣، توقّع مجلس المستشارين الاقتصاديّين أنّه، تبعاً للموافقة على تخفيضات الضّرائب، ستنشأ ٥,٥ مليون فرصة عمل جديدة خلال ١٨ شهراً، لكن بعد سبعة أشهر، لم يتمّ تحقيق إلا ٥٪ من كلّ ذلك فقط.
انظر: Jared Berrnstein, Lee Price, and Issac Shapiro, Missing the Moving Target, Meager Job Growth and the Poor Track Record of the Administration's Job Forecasts, Economic Policy Institute & Center on Budget Policy Priorities (February 2004).

لقي ذلك تمويلاً عبر تدفقاتٍ داخليّة كبيرة من رأس المال على حدٍّ سواء ـ وهو مقدار غير مألوف بما أنّ الولايات المتّحدة تملك المقدار المكدّس الأكبر من رؤوس الأموال في العالم. بالفعل، ساعدت تدفقات رأس المال داخليّاً في تمويل الاستدانة الهائلة التي قامت بها الأسر، وقطاع الشّركات، والحكومة ـ بما أنّها تقوم الآن بإدارة العجز مجدّداً.

بعد الحرب العالميّة الثّانية، كانت الولايات المتّحدة المصدّر الرّائد في العالم، وقد خبرت فائضاً تجاريّاً واسعاً. لكن في السّتينيّات، بدأت حصّة الدّولة في التّجارة العالميّة تتراجع بتأثيرٍ من منافسة اليابان وأوروبا الغربيّة، تبع ذلك في السّبعينيّات تحدٍّ إضافيّ مثّلته الدّول الصّناعية الجديدة، وخصوصاً في شرق آسيا[٤٠]. وقد استجابت الحكومة الأميركيّة في مناسباتٍ عديدة، منذ بداية السّبعينيّات، بإتاحة تراجع قيمة الدّولار، لا بل تشجيع ذلك، كي تجذب صادرات الدّولة أهدافاً أكثر. ولعلّ المناسبة الأهمّ هي تلك التي حدثت بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٥، وقادت إلى معافاة كبيرة لحال الصّادرات الأميركيّة. وازدادت الحصّة الأميركيّة من الصّادرات العالميّة، مجدّداً، بشكلٍ طفيف، فيما ازدادت حصّة الصّادرات في إجمالي الإنتاج الأميركيّ بقوّة، حيث ارتفعت من ٥٪ من إجمالي النّاتج المحليّ في السّبعينيّات إلى حوالى ١٢٪ في أواخر التّسعينيّات.

لكن بينما ازدادت الصّادرات، ارتفعت نسبة الواردات أكثر، ما أدى إلى عجزٍ هائل في التّجارة[٤١]. كانت الولايات المتّحدة تتمتّع بتوازنٍ إيجابيّ حول التّجارة في مجال الخدمات (وهذا يتضمّن مدفوعاتٍ للنّقليات والضّرائب ورسوم التّرخيص والخدمات الماليّة والعمليّة الأخرى) غير أنّه لم يكن كبيراً بما فيه الكفاية لمعادلة العجز في السّلع المصنّعة، ما أدى إلى ارتفاع العجز الإجماليّ في الحساب الجاري.

---

(٤٠) يتمّ التّشديد على دور المنافسة الدّوليّة في تفسير التّنمية الاقتصاديّة في الولايات المتّحدة في كتاب: Robert Brenner, The Boom and the Bubble, The US in the World Economy (London: Verso, 2002).

(٤١) Michael Perelman, The Pathology of the US Economy Revisited (New York: Palgrave, 2002). يجادل الكاتب بأنّ الاتّكال على السلع المستوردة هو، في نواحٍ مهمّة، نتيجة لإعادة البناء غير المتجانسة للاقتصاد الأميركيّ، من خلال سياسة نقدية مقيّدة ودولار قويّ في الثّمانينيّات، ما أدّى إلى إغلاق غير ضروريّ للعديد من الوحدات الإنتاجيّة القابلة للتّطبيق.

ازداد حجم العجز بشكلٍ حادّ في النّصف الأوّل من الثّمانينيّات حين ارتفعت قيمة الدّولار، لكن ما لبث أن هبط في النّصف الثّاني من الثّمانينيّات عندما ضعف الدّولار مجدّداً، وقد أُبطل بشكلٍ وجيز خلال الرّكود الاقتصاديّ في بداية التّسعينيّات. لكن خلال التّسعينيّات، استمرّ العجز بالتّزايد، وخصوصاً في النّصف الثّاني من هذا العقد، حين كان الدّولار قويّاً جدّاً، وتمّ امتصاص السّلع المستوردة للإيفاء بطلب المنتجين والمستهلكين على حدّ سواء. بالإضافة إلى ذلك، تراجع العجز بصعوبة خلال الرّكود الاقتصاديّ عام ٢٠٠١. نتيجةً لذلك، بالتّعارض مع بداية التّوسعات الاقتصاديّة عام ١٩٨٣ أو ١٩٩١، حين كان العجز منخفضاً نسبيّاً، تواجه الولايات المتّحدة اليوم بداية التّوسع، بالتّرافق مع عجزٍ لم يسبق له مثيل في الحساب الجاري، بلغ حوالى ٥٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣، أو حوالى ٥٪ من إجماليّ النّاتج المحليّ.

لقيت قدرة الولايات المتّحدة على جذب رأس المال الأجنبيّ، الكافي من أجل تمويل العجز الكبير في الحساب الجاري، دعماً كبيراً بفضل الدّور العالميّ للدّولار، بما أنّ الحكومات ومستثمري القطاع الخاصّ قد احتفظوا بجزءٍ مهمّ من سيولتهم العالميّة بالعملة الأميركيّة. كما تمّ تسجيل مبلغ أساسيّ من الاستثمار المباشر في الولايات المتّحدة، أقدمت عليه الشّركات الأجنبيّة المتعدّدة الجنسيّات التي أرادت توسيع عملها في تلك الدّولة خلال التّسعينيّات. لكن فيما يميل ذلك الاستثمار إلى استقرارٍ نسبيّ، فقد عادلته، بشكلٍ كبير، تدفقاتٌ مماثلة من حيث الحجم لرأس المال الذي أنفقته الشّركات الأميركيّة المتعدّدة الجنسيّات في دولٍ أخرى.

تمّ تبرير الجزء الأكبر من تدفق رأس المال نحو الولايات المتّحدة على أنّه استثمار في حافظة الأسهم ـ أي تدفقات رأس المال الماليّ التي استخدمت لشراء السّندات أو الأسهم في سوق السندات الماليّة الأميركيّة. تجدر الإشارة إلى أنّ هذا النّوع من التدفقات نحو الدّاخل هو أقل استقراراً من الاستثمار المباشر، بما أنّه يستطيع بكلّ سهولة أن يتحوّل نحو الخارج مجدّداً. كما كانت المؤسّسات الماليّة الأميركيّة تبتاع السّندات والأسهم في الخارج أيضاً، رغم أنّ

المبالغ المرصودة لهذا الأمر كانت أقل بكثير من التّدفقات الدّاخليّة. وقد ازداد التّوازن، أو صافي التّدفقات الدّاخليّة، بقوّةٍ في النّصف الثّاني من التّسعينيّات، مرتفعاً من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ٢٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠، و٤٠٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢. أمّا سرّ انجذاب رأس المال هذا إلى هذه السّوق، فكانت عائدات الاستثمارات الماليّة التي تفوق العائدات في الاتّحاد الأوروبيّ أو اليابان. وقد ساهم ذلك أيضاً في تكوين الفقّاعة الماليّة في الولايات المتّحدة، بما أنّ المشتريات الأجنبيّة قد ساعدت في رفع قيمة الأسهم الأميركيّة والدّولار معاً.

نتيجةً لتدفق مقدار كبير من رأس المال داخليّاً على مدى سنواتٍ عديدة، كدّس المستثمرون الأجانب، بحلول العام ٢٠٠٢، أصولاً يبلغ مجموع قيمتها بالدّولار الأميركيّ ٨,٦ ترليون، فيما لم تتعدَّ أصول المستثمرين الأميركيّين في الدّول الأخرى ٢,٦ ترليون دولار فقط(٤٢). من هنا، فإنّ الولايات المتّحدة هي، بالفعل، مدينةٌ بدينٍ صافٍ مقداره ٢,٤ ترليون دولار، أو ٢٣٪ من إجمالي النّاتج المحلّي، ما يجعلها أكثر دولةٍ مدينةٍ في العالم، بلا منازع. وبهدف الاستمرار في تمويل عجزها في حسابها الجاري، يجب أن تجذب الولايات المتّحدة حوالى ١,٥ مليار دولار من الرّأسمال الإضافيّ يوميّاً. والأهمّ من ذلك أنّه في حال مباشرة المستثمرين الأجانب ببيع أصولهم في الولايات المتّحدة وفق مقياس هام، فمن المحتمل أن يتسبّب ذلك بانهيار سريعاً، ولا سيّما مع حثّ أسعار الأصول الهابطة على المزيد من المبيعات، وبالتّالي على انهيار في قيمة الدّولار.

حدث أمرٌ مماثل أخيراً في نهاية السّبعينيّات، حين تمّ تسجيل ارتفاعٍ سريع وكبير للأصول الأميركيّة، وهبطت قيمة الدّولار بحوالى ٤٠٪. لا بل إنّ الحكومة الأميركيّة نفسها ذاقت طعم العار، حين اضطرّت إلى إصدار سنداتٍ بالمارك الألمانيّ من أجل جذب الشّراة. وعندما اقترحت الدّول المنتجة للنّفط البدء بتسعير النّفط وفق حقوق السّحب الخاصّة، التّابعة لصندوق النّقد الدّوليّ،

(٤٢) Bureau of Economic Affairs, US International Investment Position, Table 2.

أبرمت الحكومة الأميركيّة صفقةً سريّة معقّدة، وافقت فيها الحكومة السّعوديّة على المواصلة بتسعير النّفط بالدّولار، مقابل تعزيز مكانتها في صندوق النّقد الدّوليّ، وضمان مظلة أمنية أميركيّة في الخليج(٤٣).

خلال الحرب الباردة، تمكّنت الحكومة الأميركيّة من تعزيز الدّور العالميّ للدّولار، عبر التّشديد على الدّور الأميركيّ كضامنٍ عسكريّ للدّول الرّأسماليّة المتقدّمة الأخرى؛ فضلاً عن ذلك، لم يكن من بديلٍ واضح عن الدّولار إبّان ذلك الوقت. غير أنّ هذا ما لبث أن تغيّر مع انهيار الكتلة السّوفياتيّة، وإنشاء اليورو عام ١٩٩٩. وللمرّة الأولى منذ تقلّد الدّولار مكانته العالميّة الرّائدة بعد الحرب العالميّة الثّانية، مثّل اليورو بديلاً عالميّاً محتملاً عن الدّولار. ومن المرجّح أن تزيد أسهم التّجارة العالميّة المتداولة باليورو؛ فضلاً عن أنّ دولاً متنوّعة، ولا سيّما الصّين، قد أعلنت عن نيّتها في تنويع احتياطاتها الدّوليّة، بشكلٍ يمكّنها من امتلاك مبالغ متساوية تقريباً بالدّولار واليورو. رغم ذلك، لا يتمتّع اليورو بدعم دولةٍ قويّة ومركزيّة، فيما يتمتّع الدّولار، في نهاية الأمر، بدعم قدرة القوّات الأميركيّة المسلّحة طبعاً. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الأسواق الرّأسماليّة الأميركيّة فريدةً من نوعها من حيث حجمها وعمقها، ورغم أنّ الأسواق التي تعتمد اليورو قد تتطوّر كبديل، إلا أنّها ما زالت أصغر حجماً وأكثر تفكّكاً من الأسواق الأميركيّة. لكن إذا كان النّفط وغيره من السّلع الأساسيّة قد بدأ يُسعّر باليورو، أو حتّى في سلّةٍ تضمّ الدّولار وعملات أخرى، فمن الممكن أن يعجّل ذلك في تراجع المكانة العالميّة المميّزة التي يتمتّع بها الدّولار.

من شأن التّراجع في المكانة العالميّة للدّولار أن يكشف عن عواقب خطيرة على الولايات المتّحدة. فبخلاف كلّ الدول الأخرى فعليّاً، كانت الولايات المتّحدة معزولةً عن العديد من المميّزات السّلبية لتقلّبات أسعار الصّرف منذ السّبعينيّات. لكن ذلك سيتوقّف: فلم تعد الشّركات الأميركيّة تستطيع إدارة الكثير

(٤٣) انظر: David E. Sprio, The Hidden Hand of American Hegemony, Petrodollar Recycling and International Markets (Ithaca and London: Cornell University Press, 1999).

من أعمالها الدوليّة بعملتها الخاصّة؛ كما سيرتفع ثمن النّفط وغيره من الموادّ الأوليّة أكثر عندما يضعف الدّولار. والأهمّ من ذلك أنّ الأصول المرتكزة على الدّولار لن تظلّ الخيار الفوريّ الأوّل للحكومات الأجنبيّة أو مستثمري القطاع الخاصّ؛ وفي كلتا الحالتين، ستواجه الولايات المتّحدة صعوبةً أكبر في تمويل عجز الحساب الجاري.

كانت إدارة بوش تتّخذ خطواتٍ للتّعامل مع العجز في الحساب الأميركيّ الجاري. فكانت أحد المدافعين الأساسيّين عن جولةٍ جديدة من تحرير التّجارة في منظّمة التّجارة العالميّة؛ كما أنّ التّدابير التي نادت باعتمادها، بما في ذلك تخفيف الحماية على الزّراعة، وتعزيزها بالنّسبة لحقوق الملكيّة الفكريّة، قد طُبّقت في مناطق تتمتّع فيها الصّادرات الأميركيّة بأكبر قدرٍ من القوّة: وهكذا، تمكّنت من إنتاج الحبوب، كالقمح والأرزّ، بأسعار أرخص بكثيرٍ من أسعار معظم الدّول الأخرى (بسبب الإعانات الماليّة الحكوميّة المثيرة للجدل، جزئيّاً)؛ وهي تعتبر أيضاً المصدّر الرّئيس للأفلام السّينمائيّة، والأغاني المسجّلة، وبرامج الكومبيوتر التي يمكن نسخها بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، إزاء ذعر الحكومات التي تعتمد اليورو في أسواقها، رحّبت الولايات المتّحدة من جديد بالضّعف الخطير للدّولار الذي تراجعت قيمته بنسبة ٣٠٪ مقابل اليورو عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وكان يجب أن يوفّر زخماً مهمّاً لميزان التّجارة الأميركيّ.

منذ نهاية الازدهار الاقتصاديّ، ومع انهيار أسعار سوق الأسهم الماليّة، والتّراجع في معدّلات الفائدة، وضعف الدّولار، لم تعد الولايات المتّحدة مكاناً مغرياً للاستثمار الماليّ الجديد التّابع للقطاع الخاصّ، كما أنّ تدفقات رأس المال الخاصّ داخليّاً هبطت بشكلٍ ملحوظ. في الواقع، كادت تدفقات رأس المال الخاصّ داخل البلاد تنضب عام ٢٠٠٣، وكادت الولايات المتّحدة تواجه مشكلةً عظيمة في تمويل العجز في حسابها الجاري، لولا التّدخل السّعيد الذي قامت به المصارف المركزيّة في اليابان والصّين وتايوان التي أمّنت كميّات هائلة من سندات الحكومة الأميركيّة، في محاولةٍ منها للحفاظ على استقرار قيمة عملاتها مقابل الدّولار. لكن في حال قُدّر لتدفقات رأس المال نحو الولايات

المتّحدة أن تنضب بالكامل، فإنّ قيمة الدّولار ستهبط فوراً بحكم الظّروف، ما يتسبّب بإعادة تخطيط حادّة للتّجارة العالميّة والتّدفقات الماليّة. وبطبيعة الحال، سيوفّر الدّولار الأضعف قيمةً، دعماً إضافيّاً للصّادرات الأميركيّة، غير أنّ ذلك سيحدث على حساب دولٍ أخرى، وسيتمكّن المواطنون الأميركيّون أيضاً من الاستيراد بنسبةٍ أقل. في أسوأ الظّروف ـ وهي ظروفٌ لطالما سبّبت لصندوق النّقد الدّوليّ قلقاً كبيراً ـ من الممكن أن يطلق تحوّلٌ فجائيّ العنانَ لأزمةٍ دوليّة خطيرة لن تخلّف أيّ دولةٍ من ضرباتها.

التّوقّعات

يتمتّع الاقتصاد الأميركيّ بامتيازاتٍ استراتيجيّة ضخمة. فهو يستفيد من حجم الدّولة الممتدّ على القارة بأكملها، وإمكانيّة وصوله إلى موارد طبيعيّة عديدة؛ كما يضمّ أكبر سوقٍ موحّدة في العالم، ويجذب دفقاً من اليد العاملة العالية الجودة حول العالم؛ فضلاً عن أنّه موجود في كلّ قطاعٍ مهمّ من قطاعات الإنتاج فعليّاً، ويشكّل قاعدةً للعديد من الشّركات التّكنولوجيّة الرّائدة عالميّاً؛ وأخيراً وليس آخراً يكتسب امتيازاتٍ هائلة من مكانته المهيمنة في النّظام الماليّ والنّقديّ الدّوليّ. بعد فترةٍ معيّنة في السّبعينيّات والثّمانينيّات، بدا فيها أنّ الاقتصاد الأميركيّ قد انحسر على حساب نماذج التّطوّر الرّأسماليّ في ألمانيا، ومن ثمّ في اليابان، قام بتسجيل اندفاعٍ جديد إلى الأمام في أواخر التّسعينيّات.

منذ عام ٢٠٠١، تواجه الولايات المتّحدة نهاية الازدهار الاقتصاديّ في سوق الأسهم الماليّة، تساعدها في ذلك، فوق كلّ شيء، السياسة النّقديّة البالغة التّوسع التي اعتمدها الاحتياطيّ الفدراليّ، برعاية جورج دبليو بوش؛ وقد أقدمت السياسة الماليّة على إعادة توزيع المدخول على الأغنياء، دون أن يساور المسؤولين أيّ إحساسٍ بالخجل. غير أنّ الازدهار الاقتصاديّ، وما تلاه من فترات ركود ومعافاة تالية، اعتمد على مستويات لا تنفكّ ترتفع من الاستدانة، على يد الأسر والشّركات، وحاليّاً الحكومة مجدّداً. أمّا نظام التّسليفات، فيعرف عنه طبعاً مرونته بشكلٍ سلبيّ، ورغم ذلك لا يمكن أن

يستمرّ بالتّوسع إلى ما لا نهاية. فلا يمكن دعم العجز في التّجارة الخارجيّة بشكلٍ خاص إلا إذا استمرّت تدفقات كبيرة من رأس المال بالتّوجه داخليّاً من الخارج. ولا يمكن إلغاء احتمال وقوع أزمةٍ ماليّة كبيرة، رغم عدم ترجيحها على الميزان، خاصّةً وأنّ الاحتياطيّ الفدراليّ وغيره من المصارف المركزيّة ستتحرّك فوراً لوضع حدّ لها. من هنا، فإنّ فترةً مستدامة، لكن مضبوطة، من إضعاف الدّولار يمكن أن تقلّص العجز الأميركيّ، وتحوّل كلفة التّعديل نحو دولٍ أخرى. غير أنّ هذا يشمل عملاً توازنيّاً صعباً في حال لم يتمّ تخويف المستثمرين الأجانب؛ كما سيقلّص طبعاً من المبيعات العالميّة للثّروة التي تراكمت في الولايات المتّحدة نفسها.

الفصل السابع

الطّريق نحو جرائم الشّركات

بقلم تيد نايس

لقي انتخاب جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٠، لمنصب الرئيس، دعماً قويّاً من مجموعةٍ واسعة من مصالح الشّركات، لا سيّما شركات العسكريّة والطّاقة الكبيرة، المتمركزة في واشنطن، التي كانت قد دعمت مسيرته السياسيّة في وقتٍ سابق. لكن سعياً لفهم قاعدة الأسس السياسيّة للشّركات في نظام بوش، من المفيد العودة بالزّمن إلى الوراء لثلاثة عقود.

تعبئة القوّة السياسيّة للشّركات

في آب/أغسطس ١٩٧١، كان جاران في ريتشموند، فيرجينيا، يتبادلان أطراف الحديث. أحدهما هو يوجين ب. سيدنور، صاحب أحد المتاجر التّنويعيّة الذي عُيّن مؤخّراً رئيساً للجنة التّربية التّابعة لغرفة التّجارة الأميركيّة؛ أمّا الآخر فهو لويس باول جونيور، أحد أهمّ محامي الشّركات الذين يتمتّعون بصلاتٍ معروفة في البلاد، ومدير في أحد عشر مجلساً لإدارة الشّركات. كان الاثنان يتكلّمان عن السياسة؛ وقد أسرت أفكار باول اهتمام سيدنور إلى درجة أنّه سأله تدوينها في مذكّرة وعرضها على لجنة سيدنور[١].

(١) Jerry M. Landay, "The Powell Manifesto: How A Prominent Lawyer's Attack Memo Changed America", Mediatransparency.org (August 20, 2002); see www.mediatransparency.org

لم تكن أواخر السّتينيّات وأوائل السّبعينيّات وقتاً مثاليّاً بالنّسبة إلى رجلين مثل سيدنور وباول. فالموقف العامّ تجاه رجال الأعمال كان قد أُصيب بتردٍّ بالغ. وبين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٧، هبطت نسبة الأميركيّين الذين وافقوا على «المحاولات العمليّة لإقامة توازنٍ عادل بين الأرباح ومصالح الشّعب» من ٧٠٪ إلى ١٥٪[٢]. كانت الدّولة تختبر أكبر ثورةٍ اجتماعيّة منذ الكساد الاقتصاديّ الكبير، ومعظم ما يجري يزيد من الخطر المحدق بشركات الأعمال الكبيرة، إن لم نقل يحيطها بالرّعب، بكلّ معنى الكلمة. في هذا السياق، كتب أحد المتخصّصين في العلوم السياسيّة: «يبدو أنّ النّظام ينحلّ: فالاحتجاجات الواسعة المعارضة للحروب لاقت رواجاً؛ واصطدمت محاولات حوالى نصف مليون شخص بحاجزٍ قويّ، وتخبّطت في وحول جنوب شرق آسيا؛ كما حلّ الرّكود الاقتصاديّ وتراجعت نسبة الأرباح؛ وترافقت الجريمة، المرتفعة ارتفاعاً صاروخيّاً في المدن، مع أحد أكثر أعمال الشّغب عنفاً منذ الحرب الأهليّة»[٣].

بحلول العام ١٩٧١، اتّضح أنّ كلا المستهلك والحركات البيئيّة التي بالكاد كانت موجودة قبل خمس سنواتٍ قد استحالا قويّ يحسب لها حساب. فقد تأسّست سبع مجموعات بيئيّة واستهلاكيّة كبيرة عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ فقط: أصدقاء الأرض، ومجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة، والمواطن العام، والقضيّة المشتركة، والتّحرك البيئيّ، ومركز السياسة القانونيّة والاجتماعيّة، وفدراليّة المستهلك الأميركيّة[٤]. ولمّا كانت هذه التّعبئة الشّعبيّة قد أخذت المؤسّسات على حين غرّة، فقد عجزت هذه الأخيرة عن بناء المعارضة الكافية للحدّ من تشريعاتٍ كالقانون الوطني لحماية البيئة (١٩٦٩)، وتعديلات قانون الهواء النقيّ (١٩٧٠)، والحظر على كافة إعلانات السجائر في الوسائل الإذاعية والتّلفزيونيّة (١٩٧٠)،

(٢) Alan Westin, "Good Marks But Some Areas of Doubt", Business Week (May 14, 1979).
(٣) Christian Parenti, Lockdown America: Police and Prisons in the Age of Crisis (London and New York: Verso, 1999), p. 3.
(٤) David Vogel, Fluctuating Fortunes: The Political Power of Business in America (New York: Basic Books, 1989), p. 60.

وإلغاء تمويل طائرة النّقل الأسرع من الصّوت (١٩٧٠)[٥]. وهكذا، كان الرّئيس نيكسون هو الذي ترأس أحد أكبر التّوسعات في المجال التّنظيميّ للحكومة الفدراليّة، بما في ذلك وكالة حماية البيئة، وإدارة الصّحة المهنيّة والسّلامة من حوادث العمل، ولجنة سلامة نتاج المستهلك[٦].

لعلّه كان يمكن توقّع أن تسبّب نجاحات الحركات البيئيّة والاستهلاكيّة نوعاً من الحركة الارتداديّة العنيفة في أوساط شركات الأعمال الكبيرة؛ لكن ثبت أنّ ميزان التّعبئة السياسيّة ضمن الشّركات لا مثيل له. أمّا المفاجأة الكبرى، فكان الرّجل الذي عزا إليه الكثيرون فضل الإيحاء بهذه التّعبئة السياسيّة، وهو المحامي لويس ج. باول جونيور، البالغ من العمر ٦٤ عاماً.

بعد أيّام قليلة على محادثة باول مع سيدنور، أملى على أمين سرّه مذكّرةً تصف نظرته إلى الضّيق الذي تعانيه الشّركات الأميركيّة، والخطوات التي ينبغي أن تتّخذها غرفة التّجارة الأميركيّة، في رأيه، لوضع حدٍّ لخسارة الثّروات السياسيّة في شركات الأعمال الكبيرة. فحملت المذكّرة علامة «سريّ»، ثمّ وُزّعت كإصدار خاصّ عن مجلة «واشنطن ريبورت» الدّوريّة الصّادرة عن غرفة التّجارة، على كبار قادة الأعمال[٧]. وشكّلت وثيقةً جديرةً بالاهتمام، بعنوان «الهجوم على نظام الاقتصاد الأميركيّ الحرّ»، لتصبح خطّةً أساسيّة لأحد أكثر الهجمات السياسيّة المضادّة نجاحاً في التّاريخ الأميركيّ. لكنّ المذكّرة جديرةٌ بالاهتمام أيضاً من ناحيةٍ أخرى. فبعد شهرين من صياغتها، عيّن الرّئيسُ نيكسون باول في المحكمة العليا، حيث تسلّم منصباً استراتيجيّاً لا يضاهى، يخوّله العمل على تحقيق الأهداف التي عبّر عنها في مذكّرته. من هنا، فإنّ المذكّرة جديرةٌ بالقراءة لا كنداءٍ إلى جمع القوى، موجّهٍ نحو الأعمال بشكلٍ عام وحسب، بل كطريقة لفهم التّحوّل البنيويّ الموالي للشّركات الذي طرأ على المحكمة، في ظلّ قيادته.

---

(٥) المرجع نفسه، الفصل الرّابع.

(٦) Jerome L. Himmelstein, To the Right: The Transformation of American Conservatism (Berkeley: University of California Press, 1990), p. 136.

(٧) Landay, "The Powell Manifesto".

على غرار القاضي ستيفان فيلد، قبل قرنٍ مضى، كان لويس باول ديمقراطيّاً محافظاً، عيّنه رئيسٌ جمهوريّ في المحكمة العليا. وعلى غرار فيلد أيضاً، وجد باول أهدافه مجسّدةً، للغاية، في أهداف شركات الأعمال الكبرى، على الصّعيد الإيديولوجيّ والشّخصيّ معاً. وقبل تعيينه في المحكمة، كان قد أتمّ مسيرته المهنيّة كمحامي شركاتٍ يتمتّع بصلاتٍ معروفة، قبل أن يحتلّ منصب نقيب المحامين الأميركيّين في نهاية الأمر.

لو تأمّلنا الأمر من وجهة نظر عصريّة، للاحظنا أنّ مذكّرة باول ترسم صورةً مفاجئة نسبيّاً لمواقف قادة الشّركات قبل ثلاثين عاماً فقط، أي في وقتٍ كان هؤلاء الأشخاص يعتبرون أنّهم عنصرٌ محتقَر، ومضطهد، و«عاجز» في المجتمع الأميركيّ. وكتب باول أنّ نظام الاقتصاد الحرّ يتعرّض «لاعتداءٍ شامل»، لا على يد «متطرّفي اليسار» وحسب، بل من «عناصر محترمة تماماً في المجتمع: أي الجامعات، ومنابر الوعظ في الكنائس، والإعلام، والصّحف الفكريّة والأدبيّة، والفنون والعلوم، ورجال السياسة». وحذّر أنّه لن يُصرف النّظر عن المشكلة بصفتها ظاهرة عابرة: «لقد تطوّرت تدريجاً على مدى العقدين الماضيين، انطلاقاً من أسس بالكاد تكون محسوسة، وعبر الاستفادة من تدريجيّة لم تولّد إلا القليل من الوعي». لسوء الحظ، أثبتت عجلة شركات الأعمال أنّها بطيئةٌ في تحريك الوضع. فبتأثيرٍ من «عدائيّة ليبراليّين ومصلحين اجتماعيّين جديرين بالاحترام»، في إمكان القوّة المتنامية للمشاعر المعادية لشركات الأعمال «أن تضعف النّظام أو توجّه إليه ضربةً قاضية بطبيعة الحال».

ضمن المذكّرة التي أشار فيها باول إلى العديد من أسباب المشكلة التي تواجهها المؤسّسات الأميركيّة، حدّد الجامعات «كالمصدر الوحيد الأكثر ديناميكيّة»، ملاحظاً أنّ «كليّات العلوم الاجتماعيّة تضمّ عادةً أعضاء غير متعاطفين مع نظام الشّركات»، ومنهم اشتراكيّون يعلنون عن رأيهم بغير تحفّظ و«نقّاد ليبراليّون متأرجحون يفضّلون إدانة غيرهم أكثر من إطرائهم».

إذا كان مفهوم أساتذة علماء الاجتماع الذين يتمتّعون بالكاريزما، ويهدّدون أقوى خمسمائة شركة أميركيّة، يبدو مبالغاً فيه، فلا شكّ في أنّ باول كان محقّاً

في تأكيده العام على أنّ شركات أميركا ـ على الأقل حاليّاً ـ تختبر شعوراً نادراً بالعجز السياسيّ. فخلال سلسلةٍ من الاجتماعات السريّة بين كبار الرّؤساء التّنفيذيّين، برعاية هيئة المؤتمرات عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، عبّر المسؤولون التّنفيذيّون عن خوفهم من أن يكون بقاء نظام الاقتصاد الحرّ نفسه في خطر. في هذه الاجتماعات، أعلن ٣٥٪ من المشاركين أنّ «نظام الحكم» هو المشكلة الأكثر خطورة التي تواجه شركات الأعمال على العموم. وقال أحد المشاركين إنّ «النّظام الرّأسماليّ الأميركيّ يواجه ساعته الأسوأ»، بينما لاحظ آخر أنّه «بالنّظر إلى هذا المعدّل، يمكن لشركات الأعمال أن تتوقّع قريباً دعماً من مناصري البيئة. فيمكننا أن نقنعهم بتقديم تعاونهم بخصوص لائحة الأجناس المهدّدة بالانقراض»[٨].

بطبيعة الحال، بالكاد يمكن اعتبار النّظام الفدراليّ المطبّق على شركات الأعمال أمراً جديداً ـ في الواقع، تمّ إنشاء القسم الأكبر من هذا النّظام برعايةٍ أو دعم من المؤسّسات نفسها. وكانت الهيئة التّنظيميّة الأولى هي لجنة التّجارة بين الولايات التي أُنشئت عام ١٨٨٦. فتفيد المراسلات الدّاخليّة بين المسؤولين التّنفيذيّين عن السّكك الحديديّة أنّهم اعتبروا هذا النّظام نعمةً عوضاً عن كونه عائقاً[٩]. وقد وضع قانون الأغذية والأدوية، وقانون فحص اللحوم، عام ١٩٠٦، معايير إنتاجيّة دعمها أهل الصّناعة. عام ١٩١١، صاغت الجمعيّة الوطنيّة لأصحاب المصانع نموذجاً لقانون تعويض، سرعان ما اعتمدته ٢٥ ولاية على مدى السّنوات الثّلاث المقبلة. أمّا نظام الاحتياطي الفدراليّ الذي تمّ إنشاؤه عام ١٩١٣، فلقي دعماً قويّاً من المصرفيّين. وعام ١٩١٤، بادرت شركات الأعمال إلى إنشاء لجنة التّجارة الحرّة. في الثّلاثينيّات، تمّت إضافة المزيد من الوكالات التّنظيميّة، كلجنة الأوراق الماليّة والبورصة، ومجلس علاقات العمل الوطني، ولجنة الاتّصالات الفدراليّة، وسلطة الملاحة الجويّة المدنيّة. وفيما كانت الأعمال العسكريّة تلقى دعماً من المحفّزات الصّناعيّة، في الحرب العالميّة الثّانية، ازداد

(٨) Vogel, Fluctuating Fortunes, pp. 154-5.

(٩) Gabriel Kolko, The Triumph of Conservatism: A Reinterpretation of American History, 1900-1916 (New York: The Free Press, 1963, 1970).

الارتباط بين الحكومة القويّة وشركات الأعمال الكبيرة(١٠).

استُقبلت هذه الأمواج التّنظيميّة السّابقة بترحيب الشّركات التي اعتبرت أنّ إشراف الوكالات الفدراليّة مفيدٌ لأهدافٍ كالمحافظة على الحدّ الأدنى للأسعار، ومنع المنافسين المحتملين من اقتحام أسواقها، وإجراء أبحاثٍ مفيدة وخطواتٍ تسويقيّة، وتقديم إعاناتٍ منظّمة.

بالتّعارض مع هذا النّظام ذي النّمط القديم، كانت الموجة الجديدة للنّظام البيئيّ والاستهلاكيّ، بطبيعتها، أكثر اقتحاماً وعداوةً، وبالتّالي أقلّ استساغةً بكثير بالنّسبة إلى المؤسّسات الأميركيّة. فما السّبيل إذاً إلى التّصدي لذلك؟ من الواضح أنّه كان يجب على شركات الأعمال أن تنظّم نفسها. من هنا، دعت الحاجة إلى استراتيجيّات وتكتيكاتٍ جديدة.

استراتيجيّات وتكتيكات جديدة

في الماضي، تركّز معظم نشاط شركات الأعمال السياسيّ على مجموعاتٍ تجاريّة متخصّصة في صناعةٍ معيّنة؛ رغم أنّ ائتلافاتٍ أكبر حجماً كانت تجتمع، بين الفينة والأخرى، لتعالج قضيّةً معيّنة. لكن في الإجمال، شكّل التّعاون السياسيّ المستدام بين المؤسّسات الكبيرة استثناءً عن القاعدة، أكثر من كونه قاعدةً بحدّ ذاته. فحتّى في الثّلاثينيّات، عندما أخذ كبار المدراء التّنفيذيّين، مثل ألفرد سلون من جنرال موتورز، ومدراء الإعلانات التّنفيذيّين مثل بروس بارتون، يتملّقون زملاءهم، كي يضاعفوا من جهودهم الهادفة إلى إبطال نظرة الشّعب السّلبية تجاه شركات الأعمال الكبيرة، عمدت معظم الشّركات أو المجموعات التّجاريّة إلى تنظيم جهودٍ دعائيّة مستقلّة(١١).

---

(١٠) Priscilla Murolo and A.B. Chitty, From the Folks Who Brought You the Weekend: A Short, Illustrated History of Labor in the United States (New York: The New Press, 2001), pp. 142-3; Carl Mayer, "Personalizing the Impersonal: Corporations and the Bill of Rights", Hastings Law Journal (1990), 594-602.

(١١) Roland Marchand, Creating the Corporate Soul: The Rise of Public Relations and Corporate Imagery in American Big Business (Berkeley: University of California Press, 1998), pp.202-3.

أدرك لويس باول أنّ التّنظيم المتقطّع أو الفاتر لن ينجح. وكتب في مذكّرته أنّ الوقت قد حان لتكشف الشّركات الأميركيّة عن الجديّة تجاه السياسة تماماً كما تفعل تجاه الأعمال. من الجمل الأساسيّة المستخدمة في هذا السّياق كانت «التّخطيط على المدى الطّويل»، و«تماسك التّحركات»، و«فترة غير محدّدة من السّنوات» ـ وهي عباراتٌ ميّزت مذكّرة باول عن غيرها من الدّعوات المألوفة إلى رفع الحواجز. صحيحٌ أنّ الحماس والتّعبئة والالتزام عناصر جيّدة، لكنّ الأمر كان في حاجةٍ إلى شيءٍ إضافيّ. بالفعل، كان يجب أن يطبّق المدراء التّنفيذيّون، على السياسة، الاهتمامَ نفسه بالاستراتيجيّة والتّنفيذ المنهجيّ الذي كانوا يطبّقونه على الأعمال بصورةٍ عامّة. من هنا، بهدف إحراز نجاحٍ فعليّ في إعادة إنشاء شروط السياسة الأميركيّة، تحتاج الشّركات إلى تنظيم مقاربتها، وإنشاء مؤسّسات جديدة، ومنح هذه المؤسّسات دعماً مستداماً.

وفقاً لباول، لا يمكن للموارد المطلوبة من أجل جهدٍ كهذا أن تظهر إلا من خلال تأمين مستوى جديد من المشاركة الملتزمة، يبديها من يتصدّر سلسلة الشّركات الهرميّة: «لقد مضى أوانٌ كان فيه كبار المدراء التّنفيذيّين في الشركات الكبرى يتحرّرون من مسؤوليّاتهم، عبر المحافظة على نموٍّ مُرضٍ من الأرباح... لكن إذا كُتب لنظامنا النّجاح، يجب أن تهتمّ الإدارة العليا بحماية النّظام نفسه وصيانته على حدّ سواء».

بعد وقتٍ قليل من نشر المذكّرة، انتشرت في أوساط مدراء الأعمال التّنفيذيّين موجةٌ جديدة من التّنظيم السياسيّ، كحركةٍ فُسّرت أنّها ردّ مباشر على دعوة باول إلى التّعبئة. وعام ١٩٧٢، قطف باول ثمار رؤياه بتعبئة مسؤولي الإدارة العليا، عندما أمسك فريدريك بورخ من «جنرال إلكتريك»، وجون هاربر من «آلكوا»، برأس الحربة. فأنشأ المائدة المستديرة لشركات الأعمال، وهي منظّمة مؤلّفة من كبار المسؤولين التّنفيذيّين وحسب، من أهمّ مائتي شركة ماليّة، وصناعيّة، وخدماتيّة[١٢].

---

(١٢) Scott Bowman, *The Modern Corporation and American Political Thought: Law, Power, and Ideology* (University State Park: The Pennsylvania State University Press, 1996), p. 145.

بسبب تركيبة أعضاء المائدة المستديرة، احتلّت هذه الأخيرة مكانةً تتمتّع بالنّفوذ والاحترام الفريدين من نوعهما. فمارست وظيفتها على غرار مجلس شيوخٍ يدير هذه النّخبة من الشّركات، ما أتاح لشركات الأعمال الكبرى ككلّ أن تحدّد الأولويّات وتنشر مواردها بطريقةٍ أكثر فاعليّة من أيّ وقتٍ مضى. على سبيل المثال، وجدت المؤسّسات الكبرى نفسها، عام ١٩٧٧، منقسمة حول اقتراحٍ تشريعيّ تدعمه النّقابة، من أجل إصلاح قانون العمل الفدراليّ وتعزيزه، وإبطال البنود الشّرطية المتعلّقة بحقّ العمل كما وردت في قانون تافت-هارتلي. لكنّ بعض أعضاء المائدة المستديرة، مثل «سيرز روباك»، عارض هذا التّشريع بشدّة، نظراً إلى اعتقاده أنّه يمنح نفوذاً للقوّة العاملة المتدنية الأجر، كي تتوحّد في نقابة. من جهةٍ أخرى، ضمّت المائدة المستديرة أيضاً شركات أعضاء سبق لقوّتها العاملة أن اتّحدت في نقابة، مثل «جنرال موتورز» و«جنرال إلكتريك»، فلم يروا من داعٍ لمعارضة التّشريع. رغم ذلك، بعد أن صوّتت لجنة سياسة المائدة المستديرة على معارضة التّشريع، أقدم أعضاء المائدة المستديرة جميعهم على مضافرة جهودهم في سبيل ممارسة الضّغط. وقد سجّل علماء السياسة هزيمة التّشريع على أنّها حدٌّ فاصل[١٣].

فضلاً عن المائدة المستديرة الخاصّة بشركات الأعمال، شهدت سبعينيّات القرن العشرين ولادة مجموعة من المؤسّسات لدعم جدول أعمال الشّركات، مثل المؤسّسات الوقفيّة، وفرق الأبحاث، ومراكز المقاضاة، والمنشورات، والعلاقات العامة ووكالات الضّغط المعقّدة أكثر فأكثر. وفقاً للمؤرّخ الرّسميّ من مؤسّسة هيريتاج الوقفيّة (Heritage)، لي إدواردز، لقد تأثّر صانع الجعة الثريّ، جوزيف كورز، بمذكّرة باول، إلى درجة أنّه قدّم هبةً تبلغ ٢٥٠ ألف دولار إلى مؤسّسة التّحليل والأبحاث، وهو الاسم الأصليّ لمؤسّسة هيريتاج الوقفيّة. ثمّ حذت مساهماتٌ أخرى حذوه[١٤]. كما أوحى باول بمبادرة غرفة التّجارة في كاليفورنيا التي قادت إلى تشكيل المؤسّسة الوقفيّة القانونيّة السلميّة، وهي أول

(١٣) Vogel, Fluctuating Fortunes, pp. 154-5.

(١٤) Lee Edwards, The Power of Ideas: The Heritage Foundation at 25 Years (Ottawa, Ill.: Jameson Foundation, 1998), pp. 7-11.

مراكز المقاضاة المحافظة الثّمانية[١٥]. وقد وصف وزير الماليّة السّابق، ويليام سايمون، وهو رئيس مؤسسة أولن الوقفيّة، وأحد مهندسي هذا المجهود ومموّليه، هدف هذه المؤسّسة على أنّه إنشاء «اللاستخبارات المضادّة» التي ستساعد شركات الأعمال في استعادة أساسها الإيديولوجيّ[١٦].

فيما كانت المائدة المستديرة لشركات الأعمال تتابع مبادرةً عامّة للغاية للدّفاع عن الشّركات على المستوى الفدراليّ، كان فريقٌ آخر يتّبع مقاربةً «تحت الرّادار» على مستوى الولاية. فقد ركّز مجلس التّبادل التّشريعيّ الأميركيّ (ALEC)، الذي أسّسه الزّعيم المحافظ بول وايريخ عام ١٩٧٣، في المقام الأوّل، على القضايا التي ينادي بها الجناح اليمينيّ، كتلك المتعلّقة بالإجهاض والصّلاة في المدارس. لكن لمّا بدأ عددٌ من الشّركات يساهم في المجلس في الثّمانينيّات، تحوّل التّركيز إلى قضايا متوجّهة نحو الأعمال. في نهاية الأمر، ازداد عدد الشّركات المشتركة في المجلس إلى ما يفوق الثّلاثمائة شركة. وقد عرّف مجلس التّبادل التّشريعيّ الأميركيّ عن نفسه بصفته مزوّداً محايداً للخدمات، كالبحث في مسألة افتقار الهيئات التّشريعيّة في الولايات، منذ وقتٍ طويل، إلى عددٍ كافٍ من الأعضاء. أمّا موطن قوّته، فهو وضع مسوّدةٍ بمشاريع القوانين النّموذجيّة، المرفقة بعناوين مضلّلة، مثل «القانون المكرّس لخير البيئة»، أو «قانون حماية الملكيّة الخاصّة». وقد أثبتت المقاربة عن نجاحها السّاحق، ولا سيّما في الميادين المعقّدة، كرفع القيود عن الكهرباء، حيث يتّكل أعضاء الهيئات التّشريعيّة في الولايات على الخبرة التّقنية التي يتمتّع بها مجلس التّبادل التّشريعيّ الأميركيّ. وقد أسفرت هذه القضايا عن فاعلية بالغة، بفضل المزج بين مشاريع القانون النّموذجية والمحايدة ظاهريّاً، الصّادرة عن المجلس، والضّغط النّاشط الذي يمارسه أعضاء المجلس، مثل المدير التّنفيذي الأوّل لشركة «أنرون»، كينيث لاي. خلال الحلقة التّشريعيّة الممتدّة بين عامي ١٩٩٩

---

(١٥) Alliance for Justice, "Justice for Sale", 1993, cited in Landay, "The Powell Manifesto", p. 13.

(١٦) William E. Simon, A Time for Truth (New York: Berkley Books, 1979), quoted in Himmelstein, To the Right, p. 146.

و٢٠٠٠، قدّم المشرّعون المنتمون إلى هذا المجلس أكثر من ٣١٠٠ مشروع قانون، بالاستناد إلى مشاريع القانون النّموذجيّة الخاصّة بالمنظّمة. وتجدر الإشارة إلى أنّه قد سُنّ ٤٥٠ قانوناً منها[١٧].

على المستوى الوطني، كانت التّنظيمات الدّائمة التي تشكّل البنى التّحتية السياسيّة للشّركات تتولّى تأسيس الائتلافات على المدى القصير، من أجل شنّ معارك خاصّة، كما تدعو الحاجة. وغالباً ما جمعت هذه الائتلافات بين الهيبة، والموارد الماليّة، وأصحاب النّفوذ في واشنطن، الأعضاء في المائدة المستديرة لشركات الأعمال؛ حيث تتمتّع المجموعات المتخصّصة في صناعةٍ معيّنة بقدرةٍ على تعبئة أعدادٍ كبيرة من الأشخاص. غير أنّ هذه الائتلافات، مثل اتّفاقية التّجارة الحرّة لشمال أميركا (نافتا ـ الولايات المتّحدة) لم تدم إلا قدر المطلوب من أجل المصادقة على تشريعٍ معيّن أو إبطاله؛ فيما أصبحت ائتلافاتٌ أخرى كياناتٍ راسخة على المدى الطّويل في المشهد العام في واشنطن[١٨].

من النّماذج عن هذه الائتلافات، نذكر مركز الأبحاث حول التّبغ الذي وصفته صحيفة «وول ستريت جورنال»، عام ١٩٩٣، بأنّه يمثّل «الحملة المضلّلة الأطول زمنيّاً في تاريخ شركات الأعمال الأميركيّة»؛ وائتلاف كولر هيدز (Cooler Heads) الذي سعى إلى «تبديد الخرافات حول الاحترار العالميّ»؛ ومعهد المؤسّسات التّنافسيّة، وهو مجموعة بحث ومدافعة ضدّ تنظيمات السّلامة والبيئة؛ ومجموعة العمل المعنيّة بالتّوعية للمخاطر البيئيّة التي تسعى إلى إضعاف برامج التّربية البيئيّة في المدارس. وتنتمي بعض الشّركات إلى العشرات من هذه الائتلافات[١٩].

بمرور الوقت، باتت البنى التّحتية السياسيّة الجديدة تسنّ مجموعةً متنوّعة

---

(١٧) "Corporate America's Trojan Horse in the States: The Untold Story of the American Legislative Exchange Council", Defenders of Wildlife and Natural Resources Defense Council (2002); Karen Olsson, "Ghostwriting the Law", Mother Jones (Sept.-Oct.2002).

(١٨) للاطّلاع على تفسير مفصّل حول تشكيل النّافتا ـ الولايات المتّحدة الأميركيّة، الرّجاء العودة إلى: John R. MacArthur, *The Selling of "Free Trade"*: NAFTA, Washington, and the Subversion of American Democracy (Berkley: University of California Press, 2000).

(١٩) www.prwatch.org

من التّقنيات السياسيّة. فإلى جانب التّقنيات التّقليديّة كممارسة الضغط وضيافة الشّركات، ظهرت تقنيّات مبتكرة جديدة مثل «الإيهام بوجود دعم شعبيّ عفويّ». فتنصّ الحملة التي تعتمد على هذا المصطلح، كما عرّفتها مجلّة الحملات والانتخابات (Campaigns and Elections)، على «برنامج القاعدة الشّعبيّة الذي يفترض التّصنيع الفوريّ للدّعم الشّعبيّ تجاه وجهة نظرٍ معيّنة، حيث يتمّ إمّا استقطاب ناشطين جاهلين بوقائع الأمور، وإما اعتماد وسائل خداع من أجل استقطابهم». وعلى غرار معدّي «الوجبات السّريعة» لوصفة الدّيمقراطيّة، يمكن للشّركات الاستشاريّة الكائنة في واشنطن، والمتخصّصة في هذا النّوع من الحملات الإيهاميّة، أن تقدّم لنا حملةً مؤلّفة من مواطني «القاعدة الشّعبيّة»، وخاضعة لتنسيقٍ كامل ـ مهما كانت طبيعة القضيّة[٢٠].

تكمن، لدى النّاحية المتطرّفة من سياسة الشّركات الجديدة، مجموعةٌ متنوّعة من الحيل الدّنيئة التي استخدمت لإسكات خصوم الشّركات. فمن أجل إضعاف مكانة أنصار حماية البيئة، عمدت شركة العلاقات العامة «هيل ونولتون» (Hill & Knowlton) إلى توزيع مذكّرة، تحمل في رأسها اسم منظّمة «الأرض أوّلاً» (Earth First) وعنوانها، وتدعو النّاشطين إلى استخدام العنف من أجل «تدمير الآلة الضّخمة»[٢١]. ولعلّ حالة التّرهيب الأكثر شيوعاً هي اللّجوء إلى الدّعاوى القضائيّة لإسكات منتقدي الشّركات وتخويفهم. فوفقاً لأستاذَي القانون، جورج برنغ وبينيلوب كانان، تمّ رفع الآلاف من هذه القضايا من منتصف السّبعينيّات إلى منتصف التّسعينيّات. في هذا السياق، ابتكر برنغ وكانان مصطلح «الدّعوى القضائيّة الاستراتيجيّة ضدّ المشاركة العامّة» (SLAPP)[٢٢]. وقد أظهر بحثهما أنّ مستهدَفي هذه الدّعاوى نادراً ما فشلوا في المحاكم؛ غير أنّهم «غالباً ما شعروا بالإحباط، وابتعدوا عن السياسة، وأثبطوا همّة الآخرين في الإعلان عن آرائهم

(٢٠) John Stauber and Sheldon Rampton, *Toxic Sludge Is Good for You! Lies, Damn Lies, and the Public Relation Industry* (Monroe, Me: Common Courage Press, 1995), p. 79.

(٢١) *Judy Bari, Timber Wars* (Monroe, Me: Common Courage Press, 1994), pp. 98, 135, 178.

(٢٢) Ralph Nader and Wesley J. Smith, No Contest: *Corporate Lawyers and the Perversion of Justice in America* (New York: Grossman Publishers, 1973), pp. 158-92.

ـ أي إنّهم أصيبوا «بالفتور»، بحسب التّعبير الوارد في التّعليق على التّعديل الأوّل»[٢٣].

بفضل تمويلٍ من رعاة عدّة للشّركات، قادت المؤسّسة الوقفيّة للصّناعات الحيوانيّة (AIF) جهوداً من أجل سنّ «قوانين للانتقاص من الإنتاج الزّراعيّ» في العديد من الولايات. فأتاح هذا التّشريع فرصاً جديدة لرفع الدّعاوى المعروفة «بالدّعاوى القضائيّة الاستراتيجيّة ضدّ المشاركة العامّة»؛ ولعلّ أشهرها الدّعوى التي أقامتها شركة «كاكتس كاتل» (Cactus Cattle) ضدّ أوبرا وينفري وضيفها هوارد ليمان، بعد حلقة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من برنامج أوبرا وينفري، التي عالجت المخاطر المحتملة النّاتجة من ممارسة استعمال الماشية النّافقة المكرّرة في إطعام القطعان.

تفيد النّسخة التّسجيليّة عن الحلقة إلى عدم حدوث تشويهٍ لسمعة أيّ فردٍ، أو حتّى أيّ شركة ـ بل الاكتفاء بانتقاد ممارسة إطعام الأبقار النّافقة لبقيّة الأبقار. وقد حذّر ليمان، وهو مالكٌ سابق لمزرعة تربية ماشية، وأحد أعضاء الجمعيّة الإنسانيّة الأميركيّة، من أنّ الولايات المتّحدة تجازف بخطر اندلاع وباء جنون البقر من خلال «اتّباع الطريقة نفسها التي تمّ اتّباعها في إنكلترا». ثمّ أشار ليمان، مستشهداً بإحصائيّاتٍ من وزارة الزّراعة الأميركيّة، إلى أنّ مائة بقرة تنفق جرّاء هذا المرض سنويّاً، وأنّ «معظم هذه الأبقار يُجمع، ويُكرّر، ثمّ يحوّل إلى طعام، ويُقدّم إلى بقيّة الأبقار». وبما أنّ مرض جنون البقر ينتقل عبر استهلاك الحيوانات المصابة بهذا المرض، فقد حذّر من أنّه «إذا أُصيبت إحدى هذه الأبقار بهذا المرض، فمن الممكن أن تنقل العدوى إلى الآلاف غيرها».

فما كان من أوبرا إلا أن أبدت ردّ فعل تلقائيّاً: «لقد جعلني الأمر أأنف من تناول شطيرة برغر إضافيّة بعد ذلك»[٢٤].

كما في الحالات النّموذجيّة «للدّعاوى القضائيّة ضدّ المشاركة العامّة»،

(٢٣) George Pring and Penelope Canan, SLAPPs: *Getting Sued for Speaking Out* (Philadelphia: Temple University Press, 1996), quoted in "SLAPP Happy: Corporations That Sue to Shut You Up", PR Watch, vol. 4, no. 2 (1997).

(٢٤) Transcripts of Oprah show of April 16, 1996 at www.prwatch.org.

ربحت أوبرا وليمان القضيّة، غير أنّ ستّ سنواتٍ مضت قبل أن يتّخذ الاستئناف الأخير الذي طالب به الخصم مجراه. كما أنّ اضطرار وينفري إلى إنفاق الملايين مقابل الرّسوم والمصاريف القانونيّة شكّل رسالةً تبعث القشعريرة في بدن المدافعين عن المستهلك. ويواجه مؤلّفو الكتب المتعلّقة بهذا الموضوع صعوبةً متزايدة في العثور على ناشرٍ، فيما يواجه منتجو الأفلام الوثائقيّة صعوبةً متزايدة في تأمين التّمويل، وبثّ إنتاجهم في ساعاتٍ تحظى بنسب مشاهدة عالية. فضلاً عن ذلك، تمّ إخماد حرّية الكلام عن سلامة الطّعام بشكلٍ فاعل .

لكن من الوسائل الضّاغطة الأخرى، المدرجة على جدول أعمال الشّركات السياسيّ، إنشاء مناخٍ مؤيّد لإيديولوجيّة الشّركات المعارضة للتّنظيمات، ضمن النّظام القضائيّ الفدراليّ. سعياً لبلوغ هذه الغاية، طوّرت مؤسّساتٍ وقفيّة عدّة موالية للشّركات ندواتٍ «حول التّوعية القضائيّة»، تضمّنت تقديم رحلاتٍ مجّانية إلى القضاة الفدراليّين، للمشاركة في الجلسات التّدريبيّة، في منتجعاتٍ مثل جزيرة ماركو، في فلوريدا. ففي هذا المكان، تمّ عرض وجهات نظر الشّركات حول التّنظيمات البيئيّة، وقانون مكافحة الاحتكار، وغيرهما من المواضيع، إلى جانب ممارسة لعبة الغولف، وصيد الأسماك، ووسائل استجمام أخرى. أمّا المنظّمة التي كانت الرّائدة في تأمين رحلات القضاة الاستجماميّة، فهي مركز القانون والاقتصاد الذي تأسّس عام ١٩٧٤، ولقي تمويلاً من عددٍ من الشّركات مثل «فورد موتور»، ومختبرات «آبوت»، و«بروكتور وغامبل»، فضلاً عن المؤسّسات الوقفيّة من الجناح اليمينيّ، كمؤسّستي «كارثايج» و«أولن» الوقفيّتين. وقد تضمّن برنامج مركز القانون والاقتصاد ندواتٍ مثل «الاعتقادات الخاطئة حول التلوّث البيئيّ والسرطان». في وقتٍ لاحق، انضمّت مجموعاتٌ محافظة أخرى إلى حركة التّوعية القضائيّة، بما فيها المؤسّسة الوقفيّة للأبحاث حول الاقتصاد والبيئة (FREE) وصندوق الحريّة[٢٥]. من بين مواضيع النّدوة التّقليديّة التي رعتها هذه المؤسّسة

(٢٥) Joe Stephens, "Judges' Free Trips Go Unreported", *Washington Post* (June 30, 2000); *Nothing for Free: How Judicial Seminars Are Undermining Environmental Protections and Breaking the Public's Trust* (Washington, DC: Community Rights Council, July 2000).

الوقفيّة في مزرعة إلكهورن، في بيغ سكاي، مونتانا، نذكر: «البيئة ـ من وجهة نظر مدير تنفيذيّ أوّل»، التي ألقاها الرّئيس التّنفيذيّ المتقاعد في شركة تكساكو، ألفرد دو كراين، فضلاً عن «الخرافات التّقدّمية وأرباب الماضي»، و«لمَ يجب أن ندير الأراضي العامة كشركات الأعمال»[٢٦].

وفقاً للرّسالة الإخباريّة الصّادرة عن مركز القانون والاقتصاد، ذكر العديد من القضاة أنّ النّدوات «قد بدّلت، كلّ التّبدّل، إطار علاقتهم بالقضايا المرتبطة بمسائل اقتصاديّة». من هؤلاء القضاة، سبنسر ويليامز الذي شارك في ندوة القانون والاقتصاد، في فندق كي بيسكاين القائم في ميامي، خلال ترؤّسه قضية تحديد الأسعار القائم على السّلب، في إحدى المحاكم المحلّية الأميركيّة. وعند عودة هذا القاضي من النّدوة، قام بقلب قرار هيئة المحلّفين الذي كان سيعود على المدّعي بـ١٥ مليون دولار. وقد كتب ويليامز، في سياق رسالةٍ إلى مركز القانون والاقتصاد: «نتيجة فهمي الأفضل لمفهوم التّكاليف الهامشيّة، أبطلت مؤخّراً قرار المحلّفين الذي كان ليعود بـ ١٥ مليون دولار لصالح مكافحة الاحتكار»[٢٧].

من المؤسّسات الوقفيّة، إلى فرق الأبحاث، فالائتلافات، ومراكز المقاضاة، والمنشورات، والتّوعية القضائيّة ـ كلّ ذلك ساهم في عودة الشّركات على الصّعيد السياسيّ. لكن كان مقوّم تقليديّ أخير ما زال ينقص الخليطَ: المال. لا شكّ في أنّ المال لا يلعب، في السياسة، الدّور كلّه. صحيحٌ أنّ معظم رجال السياسة لن يتردّدوا ببيع أصواتهم، مقابل بعض مشاريع القوانين الضّعيفة التي تُقرّ في إحدى الرّدهات الجانبيّة المتاخمة للمجلس التّشريعيّ، إلا أنّ المحترفين لا يمارسون اللّعبة على هذا النّحو. فيعمد ممارسو الضّغوطات الماكرون إلى توجيه المساهمات بطريقةٍ استراتيجيّة عوضاً عن التكتيكيّة؛ ويواظبون على تقديمها سنويّاً إلى أعضاء اللّجان الحاسمة، وإلى الحزبين السياسيّين كليهما، وأحياناً أيضاً لدعم القضايا المفضّلة لدى رجل السياسة،

(٢٦) *Nothing for Free*, Appendix A: "FREE's 1996 Colloquium for Federal Judges".

(٢٧) المرجع نفسه، ص ١٣.

عوضاً عن تقديمها إلى المرشّح نفسه. لكن بينما ينبغي استخدام المال بالطّريقة المناسبة، إلا أنّه العنصر الذي يجعل بقية العناصر كلّها تعمل كما يجب.

بقيت مشكلة واحدة في وجه الشّركات التي تبني نظاماً من أجل نشر المال السياسيّ على المستوى الفدراليّ: القانون المستمدّ من الحقبة التّقدّمية والمعروف باسم قانون تيلمان. يعود أصل قانون تيلمان إلى فضيحةٍ وقعت عام ١٨٩٨ في الحزب الجمهوريّ، وقد أصبح قانوناً عام ١٩٠٧. وهو ينصّ على حظر مساهمات الشّركات في الحملات الفدراليّة. عام ١٩٤٧، شمل قانون تافت ـ هارلي النّقابات العمّالية في الحظر[٢٨].

لم تبدُ السّبعينيّات، ظاهريّاً، وقتاً مؤاتياً لمحاولة فكّ الحظر على الهبات السياسيّة من الشّركات. في الواقع، لم تكن هبات الشّركات تتمتّع بسمعةٍ حسنةٍ حينذاك، بعد أن كشفت الحقائق خلال فترة فضيحة ووترغايت أنّ العديد من شركات الأعمال كانت تهب المال للرّئيس نيكسون، من خلال الاعتماد على مال الرّشاوى السياسيّة السريّة. وفي أحد الحوادث السّلبية الشّهيرة، قام رئيس مجلس شركة آرشر دانيالز ميدلاند (Archer Daniels Midland) بالتّوجه نحو البيت الأبيض، حيث سلّم سكرتيرة الرّئيس الخاصّة مظروفاً محشوّاً بألف ورقة نقديّة، قيمة كلّ منها مائة دولار[٢٩]. في نهاية الأمر، ظهر أنّ اثنتي عشرة شركة قد وهبت نيكسون ٧٥٠ ألف دولار نقداً[٣٠]. لذا، بالنّظر إلى الغضب الشّعبي تجاه هذه النّشاطات، كان من غير المرجّح أن يُلغى الحظر الذي فرضه قانون تيلمان على مساهمات الشّركات المقدّمة للمرشّحين؛ من هنا، دعت الحاجة إلى تطوير وسيلةٍ أكثر تعقيداً.

تحقّقت هذه الوسيلة عن طريق مصدرٍ بعيد الاحتمال: الحركة العمّاليّة. فبعد

---

(٢٨) Anthony Corrado et al. (eds), *Campaign Finance Reform:* A Sourcebook, Abridged Version (Washington: Brookings Institution, 1997), chapter 2.

(٢٩) "Andreas Steps Down, ADM Chief Took Politics to a New Level", *Washington Post* (January 26, 1999).

(٣٠) Joshua E. Rosenkranz, Buckley Stops Here: *Loosening the Judicial Stranglehold on Campaign Finance Reform* (New York: The Century Foundation Press, 1998), p. 23.

أن كان قانون تافت-هارلي، الصّادر عام ١٩٤٧، قد منع النّقابات العماليّة من المساهمة في تمويل المرشّحين الفدراليّين، أوجدت هذه النّقابات فكرة لجنة العمل السياسيّ. فسمحت هذه اللّجان للنّقابات بمراوغة الحظر المفروض على مساهماتها السياسيّة، من خلال تشجيع أعضائها على تقديم منحٍ، على أساسٍ فرديّ، إلى لجنة العمل السياسيّ التي ترعاها النّقابة، ثمّ تقدّم هذه اللجنة المساهمات بدورها إلى المرشّحين. لكن حتّى بعد أن شرّع قانون الحملات الانتخابيّة الفدراليّة، عامي ١٩٧١ و١٩٧٤، لجان العمل السياسيّ بالنّسبة إلى الشّركات، اكتشفت هذه الأخيرة أنّها غير مفيدة إلى هذا الحدّ، نظراً إلى أنّ القانون يسمح لها بالتماس مساهمات حاملي الأسهم وحسب، لا الموظّفين.

عام ١٩٧٥، عالجت لجنة الانتخابات الفدراليّة أخيراً الوضع القانونيّ للجان العمل السياسيّ، من خلال قرارٍ غير معروف صدر عام ١٩٧٥، ويعرف بقرار سان ـ باك. لم يكتفِ هذا الحكم بإعطاء الضّوء الأخضر للجان العمل السياسيّ التّابعة للشّركات، بل منح الشّركات أيضاً الإذن بالتماس المساهمات من موظّفيها، واستخدام صندوق أموالها الخاصّ لإدارة لجان عملها السياسيّ[٣١].

قبل صدور قرار سان ـ باك، توقّف استخدام لجان العمل السياسيّ على حاملي الأسهم النّادرين الذين صودف أنّهم يهتمّون، بدرجةٍ عالية، بجدول أعمال الشّركة السياسيّ. أمّا بعد صدور القرار، فقد أصبحت الشّركات حرّةً «لتوظيف» العاملين لحسابها من أجل تقديم المساهمات. في منتصف الثّمانينيّات، بدأ الباحثون في جامعتي ماساشوتستس وماريلاند بسلسلةٍ من المقابلات مع أشخاصٍ مجهولي الهويّة، ضمن الشّركات، لمعرفة كيفيّة جمع لجان العمل السياسيّ للمال. فكانت النّتائج كاشفةً للحقائق. ففي بعض الشّركات، لم يعثر الباحثون على أيّ محاولةٍ للضّغط على الموظّفين، من أجل المساهمة في لجنة العمل السياسيّ التّابعة للشّركة. لكن في شركاتٍ أخرى، ومع أنّ الموقف الرّسميّ كان يشير إلى «عدم وجود ضغوطات»، إلا أنّ الوسائل

(٣١) Vogel, *Fluctuating Fortunes*, p. 119.

المستخدمة تضمّنت اجتماعاتٍ تعرّض فيها الموظّفون لالتماساتٍ متكرّرة على يد مدرائهم. فاستنتج الباحثون أنّه بالنّظر إلى طبيعة العلاقات بين الرّؤساء والمرؤوسين، كان الضّغط من أجل المساهمة في لجان العمل السياسيّ حقيقيّاً، وإن ظلّ مستتراً نوعاً ما: «إذا توجّه مديرك نحوك، وطلب منك المساهمة، قائلاً إنّه يأمل أن يكشف كافة اللاعبين في الفريق عن سخائهم، فلن يكون من السّهل عليك أن ترفض، خاصّةً حين تكون مديراً شابّاً وطموحاً»(٣٢).

ليس بالأمر العجيب اكتشافُ الباحثين أنّ المواقف التي اتّخذتها لجان العمل السياسيّ التّابعة للشّركات، بشأن القضايا التّشريعيّة، لم تكن مستمدّة من عمليّةٍ ديمقراطيّة، في أوساط الموظّفين الذين قدّموا المساهمات. ففي كلّ شركةٍ خضعت للمسح، قامت الإدارة العليا باتّخاذ القرارات كلّها. بالفعل، لقد خدمت لجان العمل السياسيّ كوسيلةٍ تستخدمها الشّركات، لتقديم مساهمات سياسيّة مباشرة ـ أي تماماً عكس الغرض الذي أنشئ قانون تيلمان لأجله.

بعد صدور قرار سان ـ باك، تفشّى استخدام الشّركات للجان العمل السياسيّ. عام ١٩٧٤، فاق عدد لجان العمل السياسيّ العمّالية تلك التّابعة للشّركات بمعدّل ٢٠١ مقابل ٨٩. بعد عشر سنواتٍ، انعكست الأرقام، لتتجاوز لجان العمل السياسيّ التّابعة للشّركات نظيراتها العمّالية، بمعدّل ١٦٨٢ مقابل ٣٩٤(٣٣).

أمّا بالنّسبة إلى من يمارس الضّغوطات، فقد أصبحت لجان العمل السياسيّ مورداً تجب إدارته بانتظام، مع دفع النّفقات العامة من خزينة الشّركة. وازدادت فعالية هذا المورد بفضل ظهور المنظّمات المكرّسة لتنسيق نشاط لجان العمل السياسيّ بين الشّركات، بشكلٍ خاصّ. ومنها لجنة العمل السياسيّ المتعلّقة بصناعة شركات الأعمال (BIPAC)، والجمعيّة الوطنيّة للجان العمل السياسيّ المتعلّقة بشركات الأعمال، واتّحاد الغرف الوطنيّة من أجل السياسة. بفضل هذا

(٣٢) Dan Clawson, Alan Neustadtl, and Mark Weller, *Dollars and Votes: How Business Campaign Contributions Subvert Democracy* (Philadelphia: Temple University Press, 1998), p. 14.

(٣٣) Himmelstein, *To the Right*, p. 141.

التّنسيق، تمكّنت أموال لجان العمل السياسيّ من الانتشار مع تحقيق فاعليّة قصوى(٣٤).

على مستوى الولاية، واجه مال الشّركات عوائق تنظيميّة أقل من المستوى الفدراليّ. ففضلاً عن تأثير أموال الشّركات على الهيئات التّشريعيّة في الولايات، أنفقت هذه الشّركات بسخاءٍ على الحملات الإعلانيّة الهادفة إلى إقرار مبادرات اقتراع المواطنين، أو إبطالها. لسوء الحظ، عانت الجهود التي بذلتها الولايات من أجل ضبط نفقات الشّركات نكسةً خطيرة، عندما أصدرت المحكمة العليا عام ١٩٧٨ قرار بيلوتي الذي قضى بحماية هذه النّفقات، بواسطة التّعديل الأوّل على الدّستور.

حين تسلّم جورج بوش الابن الحكم، حقّقت التّعبئة السياسيّة في الشّركات نصرها الأكبر حتّى اليوم. فقد كان بوش رئيساً مناصراً للشّركات من الطّراز الأوّل، بل رجلٌ لا يتورّع، بكلّ معنى الكلمة، عن تحويل جدول أعمال الشّركات الأميركيّة إلى جدول أعماله الخاصّ. لذا كان من المثير للسّخرية آنذاك أنّه، عند وقوع الفضيحة الكبرى الأولى في أوساط إدارة بوش، تمثّل موقع الفضيحة بالشّركات الأميركيّة نفسها؛ لا بل إنّ أساس هذه الفضيحة هي الشّركة نفسها التي تولّت دعم بوش بكلّ ما أوتيت من حماس، وأفردت له مساعدتها الماليّة الأكبر ـ أي شركة «إنرون» الكائنة في تكساس.

موجة الجرائم

بدأت بما يكفي من الخفوت. في ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠١، قام مسؤولان تنفيذيّان من شركة إنرون، في فرعها القائم في هيوستن، بالاتّصال هاتفيّاً بالمحلّلين التّابعين لأهمّ وكالات تصنيف الائتمان في البلاد، ونقلا إليهم أنّ الشّركة تتوقّع خسائر فادحة في الفصل الأخير. في وقتٍ لاحق من ذلك الأسبوع، اجتمع مجلس إدارة الشّركة، وتمّ إعلام أعضائه بالخسائر التي وُصفت

(٣٤) Vogel, *Fluctuating Fortunes*, p. 208.

بالفادحة ـ ٦٠٠ مليون دولار. بالنّسبة إلى معظم الشّركات، يمكن لخسارةٍ بهذا الحجم أن تشكّل ضربةً قاضية. لكن بالنّسبة إلى إنرون، بدا الأمر أشبه بمطبّ سريع. فقد شرح المسؤولون التّنفيذيّون في الشّركة الخسائر كنكسةٍ واحدة، لا تملك أيّ تأثير عميق على مستقبل الشّركة. ثمّ قال المدراء إنّهم غادروا الاجتماع، وهم يشعرون بأنّ الشّركة على ما يرام[٣٥].

في مطلق الأحوال، كانت «إنرون» تشكّل مثال النّجاح. فعلى مدى خمس سنواتٍ متواصلة، منحت مجلة «بزنس ويك» (Business Week) هذه الشّركة لقب «الشّركة الأكثر ابتكاراً». في الواقع، لم تكتفِ «إنرون» بالهيمنة على الأسواق ـ بل ابتدعتها أيضاً. وقد قامت الولايات المتّحدة بالضّغط على حكوماتٍ عبر العالم، مثل حكومات الأرجنتين، والموزمبيق، والفيليبين، والهند، لخصخصة شركاتٍ رسميّة أساسيّة، وبيعها إلى «إنرون». وكلّما دعت الحاجة إلى التّمويل، كانت الحكومة الأميركيّة تتولّى تقديم القروض. وتجدر الإشارة إلى أنّ ما من شركةٍ في التّاريخ الأميركيّ حظيت بارتباطاتٍ وثيقةٍ مع أعلى المستويات الحكوميّة، كما فعلت «إنرون». فقد عمل ٢٨ من المسؤولين الأميركيّين السّابقين على الأقل كموظّفين في الشّركة، أو مسؤولين، أو مدراء، أو مستشارين، أو ممارسي الضّغط. كما ضمّت إدارة بوش، في صفوفها الدّاخلية، خمسة مسؤولين تنفيذيّين سابقين في شركة «إنرون»[٣٦]. وفقاً لمركز النّزاهة العامة، كان بوش نفسه قد تلقّى، على مدى مسيرته المهنيّة، مالاً من «إنرون» لم يسبق أن تلقّاه من أيّ مانحٍ آخر، وقدره ٥٧٢ ألف دولار. وخلال التّحضير لسياسة الإدارة حول الطّاقة، التقى طاقم العمل الخاصّ بنائب الرّئيس ديك تشيني ممثّلي «إنرون»، ستّ مرات. وبناءً على توصية كينيث لاي، وقع اختيار الرّئيس بوش على بات وود لمنصب رئيس اللجنة الفدراليّة المنظّمة للطّاقة، وهي وكالة المراقبة الأساسيّة التي أشرفت على أعمال «إنرون» الخاصّة بالغاز والكهرباء،

---

(٣٥) April Witt and Peter Behr, "Losses, Conflicts Threaten Survival", *Washington Post* (July 31, 2002); "Bigger Than Enron", *Frontline* documentary, transcripts at www.pbs.org/wgbh (June 30, 2002).

(٣٦) "A Most Favored Corporation", Center for Public Integrity (2002).

بعينٍ لا تغفل(٣٧). بطبيعة الحال، كانت «إنرون» تدرك تماماً ضرورة عدم الاكتفاء بالعمل مع أحد الأطراف السياسيّة وحسب: وهكذا، رغم أنّ ارتباطها بالحزب الدّيمقراطيّ كان أضعف من علاقاتها بالحزب الجمهوريّ، إلا أنّه ظلّ مهمّاً في كلّ الأحوال. وتجدر الإشارة إلى أنّ ثلاثة أرباع الأعضاء في مجلس الشّيوخ كانوا قد تلقّوا مساهماتٍ من لجان العمل السياسيّ التّابعة للشّركات(٣٨).

ظهر، بعد فوات الأوان، أنّ إعلان «إنرون» عن خسارتها ٦٠٠ مليون دولار كان مجرّد تمهيد ـ لا بل وسيلة للتّحمية. فبعد وقتٍ قصير من الإبلاغ عن الخسارة، كثرت الهمسات في أروقة وول ستريت، واشنطن وهيوستن. وسرت إشاعاتٌ مفادها أنّ وكالات تصنيف الائتمان اكتشفت أنّ طريقة تدوين «إروين» لحساباتها مربكة. بعد قليل، انتشر خبرٌ مفاده أنّ المسؤولين التّنفيذيّين ضمن الشّركة كانوا قد أنشأوا شراكةً سريّة، خصّصوا من أجلها مئات الملايين من الدّولارات. بالإضافة إلى ذلك، شاع أنّ «إنرون» قد أنشأت حوالى ٢٨٠٠ شركة وهميّة تابعة في مواقع خارجيّة. لكن ما لبثت الإشاعات أن استحالت حقيقةً. وأنذر الأمر بخسائر وشيكة أكبر ـ لعلّها تتضمّن حتّى اتّهاماتٍ مدنيّة وإجراميّة. فهرع المستثمرون إلى التّخلص من عبء أسهمهم، وانهارت أسعار السّندات، كما اختفى ما قيمته ٦٠ مليار دولار من أسهم المستثمرين العاديّة، دون أن تخلّف أيّ أثر.

لعلّ أكثر ما وخز موظّفي الشّركة هو اكتشافهم أنّ ٢٩ مسؤولاً تنفيذيّاً عن هذه الشّركة نفسها لم يتردّدوا في بيع سنداتهم الخاصّة، رغم علمهم أنّ الشّركة تواجه خطر الانهيار ـ وقيمتها ١,١ مليار دولار، وفقاً لدعوى قضائيّة رفعها أحد المساهمين(٣٩). بالفعل، خلال الفترة التي كانت فيها قيمة سندات الشّركة تنهار بشكلها الأسرع، كانت «إنرون»، من جهتها، قد منعت الموظّفين من بيع

(٣٧) Mary Gordon, "Bush Appointed Enron's Favorites to FERC Posts", Associated Press (February 1, 2002).

(٣٨) "Enron: The Real Scandal", *'The Economist* (January 17, 2002).

(٣٩) John Dunbar, Robert Moore, and MaryJo Sylvester, "Enron Top Brass Accused of Selling Stock Were Big Political Donors", Center for Public Integrity (January 9, 2002).

الأسهم التّابعة لحافظة تقاعدهم نفسه[٤٠]. بالتّالي كان إحساسٌ قويّ بالتّعرض للخيانة قد ساد بين الموظّفين المسرّحين، أثناء اجتماعاتهم الحافلة بالغضب.

بعد ذلك، بدا أنّ فضيحة «إنرون» قد جرّت، كما النّار في الهشيم، فضائحَ في شركاتٍ أخرى. فبحلول تمّوز/يوليو ٢٠٠٢، تضمّنت لائحة الفضائح حوالى اثنتي عشرة شركة، بما فيها أدلفيا (Adelphia)، وأميركا أون لاين ـ تايم وارنر (AOL Time Warner)، وآرثر أندرسون (Arthur Anderson)، وبريستول-مييرز سكويب (Bristol-Meyers Squibb)، وغلوبال كروسنغ (Global Crossing)، وهاليبورتون (Halliburton)، وجونسون إند جونسون (Johnson & Johnson)، وكويست للاتّصالات (Qwest Communications)، وتيكو (Tyco)، وورلد كوم (WorldCom)، وكزيروكس (Xerox)[٤١].

صحيحٌ أنّ كلّ فضيحةٍ كانت فريدةً من نوعها، إلا أنّها تميل جميعها إلى مشاطرة قواسم مشتركة أيضاً. ففي معظم الحالات، كان المسؤولون التّنفيذيّون قد استخدموا مخطّطاتٍ حسابيّة غير قانونيّة لتعزيز مظهر الشّركة الماليّ، بشكلٍ زائف، وبالتّالي تعزيز سعر السّند. كان الدّافع واضحاً. فمن شأن أسعار السّندات المرتفعة أن تزيد، إلى الحدّ الأقصى، قيمة خيارات الاكتتاب التي أصبحت جزءاً مهمّاً من صفقات التّعويض على المسؤولين التّنفيذيّين. وقد كان استخدام الخيارات ـ عوضاً عن الرّاتب المباشر ـ يهدف في الأساس إلى تحفيز قادة الشّركات، وتوحيد مصالحهم مع مصالح حاملي الأسهم فيها. عوضاً عن ذلك، كانت النّتيجة عكسيّة.

كان ارتفاع خيارات الاكتتاب في الثّمانينيّات والتّسعينيّات جزءاً من زيادةٍ ملحوظة في التّعويض على المسؤولين التّنفيذيّين، ولا سيّما كبار المدراء التّنفيذيّين. عام ١٩٨٠، كان راتب المدير التّنفيذي الأوّل العاديّ أكثر بـ٤٢ مرّة من راتب العامل العاديّ الذي يتقاضى أجره بالسّاعة؛ بحلول العام ٢٠٠١، ارتفعت هذه النّسبة ارتفاعاً صاروخيّاً لتبلغ ٤١١ مرّة[٤٢]. عكست هذه الزيادة

(٤٠) المرجع نفسه.

(٤١) Penelope Patsuris, "The Corporate Scandal Sheet", www.forbes.com, August 26, 2002.

(٤٢) "Executive Pay", *Business Week* (May 6, 2002).

تغييراً كبيراً في صورة رجال الأعمال ووضعهم. ففي الخمسينيّات والسّتينيّات، كان يُنظر إلى المدير التّنفيذيّ الأوّل انطلاقاً من كونه أحد أعضاء الفريق الإداري. من هنا، كان عامل الاستقرار مقدّراً؛ وروح المؤسّسة تتميّز بالبيروقراطيّة أكثر من المقاولة. أمّا بحسب المعايير الحاليّة، فقد باتت الرّواتب منخفضة بشكلٍ مثير للدّهشة. على سبيل المثال، عام ١٩٥٠، كان شارلز إ. ويلسون، من شركة جنرال موتورز، وهو المدير التنفيذيّ الأوّل الأعلى دخلاً في الولايات المتّحدة، يتلقى مدخولاً قدره ٦٢٦٣٠٠ دولار قبل حسم الضّرائب، مع الإشارة إلى ضآلته بالنّسبة إلى معايير اليوم. فإذا كان ويلسون قد دفع ضرائب الدّخل الفدراليّة على تعويضه ككلّ، ما كان دخله النّهائيّ بعد حسم الضّرائب ليتجاوز ١٦٤٣٠٠ دولار[٤٣].

لمَ كان تعويض كبار المدراء التّنفيذيّين منخفضاً هكذا قبل عقودٍ فقط؟ وفقاً لعالم الاقتصاد بول كراغمان، كانت الرّواتب مرتبطة في الأجيال السّابقة بحجم الشّركة، لا نسبة نموّها؛ كما بقيت الرّواتب تخضع لمراقبةٍ نسبيّة، بواسطة التّأثير البطيء للرّوح الاجتماعيّة التي تتّسم بها الصّفقة الجديدة، وهي روحُ «فرضت معايير حول المساواة النّسبيّة في الدّفع». في هذا السياق، اقتبس كراغمان ما أورده جون كينيث غالبرايث في كتابه الصّادر عام ١٩٦٧ الذي لاقى رواجاً شعبيّاً، الدّولة الصّناعية الجديدة (The New Industrial State): «لا تهدف الإدارة إلى الجري وراء المكافآت من غير رحمة، بل الإدارة السّليمة هي تلك التي يفترض أن تمارس بعض القيود... بالإضافة إلى ذلك، بفضل الاتّخاذ الجماعيّ للقرارات، يمكن اطّلاع الجميع على أعمال أحد الأفراد، لا بل حتّى أفكاره. من شأن ذلك أن يعمل في سبيل تعزيز الدّستور ومعيار عالٍ من النّزاهة الشّخصية أيضاً، بشكلٍ لا يقتصر على عامل المصادفة وحسب»[٤٤].

(٤٣) Frederick Lewis Allen, The Big Change: America Transforms Itself 1900-1950 (Wesport, Conn.: Greenwood Publishing Group, 1983), quoted in Kevin Phillips, *Wealth and Democracy: A Political History of the American Rich* (New York: Broadway Books, 2002), p. 76.

(٤٤) Paul Krugman, "For Richer: Inequality in America", *New York Times Magazine* (October 20, 2002).

ما الجديد في: صورة المدير التّنفيذيّ الأوّل، والتّعويض؟

في الثّمانينيّات، أُهملت صورة المدير التّنفيذيّ الأوّل كلاعب مقيَّد الحركات ضمن الفريق، لصالح صورةٍ جديدة: المغامر المتبجّح. فقد أضاف أصحاب النّفوذ من كبار المدراء التّنفيذيّين، أمثال لي إياكوكا، إلى الدّور التّقليديّ للمدير، أدواراً أخرى مثل مدير المبيعات الممتاز، والمدافع العام، لا بل حتّى المؤلّف الذي يحقّق كتابه أكبر نسبة مبيعات. ممّا لا شكّ فيه أنّ مديراً تنفيذياً كبيراً مثل إياكوكا يتلقّى راتباً خياليّاً. من النّماذج الأخرى عن هذا المدير التّنفيذي النّجم، نموذج الشّخص المقدام المفاجئ، والمقاول الخارق الذّكاء، في العشرينيّات من عمره، الذي يمثّله بيل غايتس. ورغم أنّ قلةً من كبار المدراء التّنفيذيّين تستطيع ادّعاء قدرات في البيع، على غرار إياكوكا، أو عبقريةً مثل غايتس، إلا أنّ هؤلاء المشاهير من رجال الأعمال بذلوا جهوداً كبيرة للتّخلّص من صورة المدير التّنفيذيّ الأوّل، بصفته البيروقراطيّ والمنبوذ الاجتماعيّ الذي وصفه باول في مذكّرته. بالفعل، بدأ المدير التّنفيذيّ الأوّل يصبح معادلاً لنجم الرّوك في هذا الجيل الجديد.

كان تعزيز ظاهرة شهرة المدير التّنفيذيّ الأوّل مدرسة فكرٍ جديدة قامت على التّعويض، من روّادها عالما اقتصادٍ من مدرسة شيكاغو هما مايكل جنسن وويليام ميكلنغ. وقد أصدرا مقالاتٍ دوريّة كثيفة، مليئة بالمصطلحات الرياضيّة، عن علم الاقتصاد الكلاسيكيّ الجديد الذي يتحدّى الأساليب القديمة المتعلّقة بالتّعويض على كبار المدراء التّنفيذيّين. وفقاً لجنسن وميكلنغ المتبقين، كانت الشّركات لتحقّق نتائج أفضل عموماً لو ارتبط تعويض كبار المسؤولين التنفيذيّين بأداء سوق الأوراق الماليّة، عوضاً عن حجم الشّركة. وهكذا تمّ إنشاء خيار الاكتتاب كجزءٍ متمّم من صفقات التّعويض على المدراء التّنفيذيّين[٤٥].

كان منطق خيارات الاكتتاب واضحاً بما فيه الكفاية ـ فنظريّاً، أوجدت هذه الخيارات محفّزاتٍ للأداء المميّز، مع جعل كبار المدراء التّنفيذيّين مساءَلين

(٤٥) John Cassidy, "The Greed Cycle: How the Financial System Encouraged Corporations to Go Crazy", *The New Yorker* (September 23, 2002).

تجاه إنجاز الأهداف الواضحة التي حدّدها مجلس الإدارة. لكنّ المشكلة هي أنّ استقلاليّة مجلس الإدارة، في العديد من الشركات الكبرى، مجرّد وهم. في الواقع، تمتّع العديد من كبار المدراء التّنفيذيّين بالسّلطة اللازمة لإنشاء أهدافٍ مربحة في ما يتعلّق بالتّعويض، ثمّ مراجعة قواعد اللّعبة في حال لم تكن النّتائج بمستوى الهدف. فإذا وفت أسعار السندات بالهدف الأساسيّ، يكون المدير التّنفيذيّ الأوّل قد أحرز الجائزة الكبرى. أمّا إذا أثبت سعر السّندات قصوره عن بلوغ مستوى الأداء اللازم، فيعاد تسعير خيار الاكتتاب، ما يمنح المدير التّنفيذيّ الأوّل فرصةً أخرى. قلةٌ منهم فقط استطاعت مقاومة لعبة كهذه. عام ١٩٨٠، تلقّى أقل من ثلث كبار المدراء التّنفيذيّين خياراتٍ كهذه؛ وبحلول عام ١٩٩٧، أصبحت الخيارات المعيار المتّبع بين أفضل مائتي شركة، مع وصول معدّل القيمة إلى ٣٢ مليون دولار. أمّا بحلول العام ٢٠٠١، فقد ارتفع معدّل القيمة تدريجيّاً إلى ٥٠ مليون دولار[٤٦].

زاد استخدام الخيارات من الفجوة بين المدير التّنفيذيّ الأوّل وبقيّة الموظّفين في الشّركات، من حيث الرّاتب، إلى درجةٍ مذهلة. في الواقع، كانت أرباح الخيارات التي يجنيها المدير التّنفيذيّ الأوّل من الازدياد، إلى درجة أنّ التّحكّم في شركاتٍ عديدة انتقل، فعليّاً، من كفّةٍ إلى أخرى. فوفقاً للخبير في تحكّم الشّركات روبرت مونكس، توسّعت ملكيّة كبار المدراء خلال التّسعينيّات من ٢٪ إلى ١٣٪ من كافة الأسهم العاديّة التي يحتفظ بها المساهمون في الشّركة ـ وهي حصّة تكفي بسهولة من أجل تأمين التّحكّم في العديد من الشّركات الكبرى[٤٧].

فضلاً عن استقطاب الخيارات لعمليّة توزيع الثّروة في أميركا، جذريّاً، أدّت أيضاً إلى عددٍ من التأثيرات المنحرفة وغير المتوقّعة، ولا سيّما الميل المتزايد لدى الشّركات نحو التّلاعب بنتائجها الماليّة. وقد تضمنت الحيل نقل الإيرادات أو النّفقات إمّا نحو الأمام وإمّا نحو الخلف، وإخفاء المسؤوليّة، والإبلاغ عن إيراداتٍ زائفة، ومعاملة المكاسب التي تُجنى مرّةً واحدة كإيراداتٍ عاديّة،

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) Robert Monks, "Where Were Enron's Owners?" *Forbes.com* (February 11, 2002).

والتّعامل مع النّفقات العاديّة كنفقات رأسماليّة. وبحسب ما لاحظه خبراء المحاسبة مثال هوارد شيليت من الجامعة الأميركيّة، بدأ هذا الخلل بالظّهور كتواترٍ متصاعد خلال التّسعينيّات، رغم أنّه بقي مختفياً عن أنظار الرّادار العام، إلى أن ظهر الانهيار الماليّ الهائل في شركات «إنرون» و«وورلد كوم» وغيرها، عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

البحث في التّفاصيل

أدّت التّأثيرات الفاسدة للخيارات إلى ظهور أمرٍ لطالما تاق إليه النّاس، أي تفسير سبب تردّي الأحوال بهذا القدر في العديد من الشّركات. غير أنّ الأمر لم يتطرّق إلى جذر المشكلة بالتّحديد. ففي مطلق الأحوال، كان نظام شركات الأعمال الأميركيّة مشهوراً بسبب نقاط قوّته في مجال الضّوابط والموازين، وطبقاته المتعدّدة التي تهتمّ بالإشراف. تتألّف الطّبقة الأولى من معايير المحاسبة التي يحافظ عليها مجلس معايير المحاسبة الماليّة، وهي تهدف إلى التّأكّد من أنّ المعلومات الماليّة التي يتلقّاها المستثمرون والصيارفة تتيح إجراء تقييم دقيق لأداء الشّركات. وتتكوّن الطّبقة الثّانية من التّدقيق الدّوري في الحسابات الذي تجريه شركات محاسبة محترفة كبيرة. أمّا الطّبقة الثالثة، فهي التّهديد الذي تشكّله الدّعاوى القضائيّة الخاصّة بالمستثمرين: فإذا حدث أن كذبت المؤسّسات أو شركات المحاسبة على المستثمرين، في إمكان هؤلاء أن يقاضوها في محكمةٍ مدنيّة. من جهتها، تتشكّل الطّبقة الرّابعة من لجنة الأوراق الماليّة والبورصة التي تملك القدرة على ضمان نزاهة الشّركات الخاصّة، وسلامة النّظام ككلّ. الطّبقة الخامسة هي الكونغرس، لا سيّما لجان الإشراف التي تدقّق في أداء لجنة الأوراق الماليّة والبورصة وغيرها من الأجهزة المنظّمة. يحتلّ الإعلام الطّبقة السادسة، وقد تلقّى وسائل حماية خاصّة من الدّستور الأميركيّ، كي يلفت نظر العامة إلى أيّ شخصٍ أو شيءٍ يختاره.

إزاء هذا العدد الكبير من طبقات الإشراف، كيف يعقل أن تكون الأحوال قد تردّت بهذا الشّكل في العديد من الشّركات في وقتٍ واحد؟ لعلّ الجواب بسيط ومباشر فعلاً ـ وهو يتمثّل بالطّمع والغدر العتبقي الطّراز اللذين تحرّرا من

قيدهما في ظلّ بيئةٍ عنيفة من الازدهار الهائل. كان هذا التّفسير قد لقي إقبالاً أساسيّاً، بما أنّ إدانة أخلاق مجموعات صغيرة منعزلة من المحتالين، واتّهام أطباعهم، يوحيان بحلول أسهل من توجيه أصابع اللّوم نحو النظام نفسه ـ وبالتّالي الاضطرار إلى معالجته. وهكذا، لمّا كانت فضائح عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ لا تنفكّ تحتلّ صدارة العناوين الرّئيسية، أقدم الرّئيس جورج دبليو بوش على الإدلاء بخطابٍ داعمٍ لمعايير الأخلاق الأساسيّة. فأعلن أنّ «عدداً فائضاً من الشّركات يبدو منفصلاً عن قيم بلادنا»، شاجباً «الطّمع المدمّر»، ومقترحاً زيادة عقوبة السّجن القصوى من خمس إلى عشر سنواتٍ، بالنّسبة إلى المدراء التّنفيذيّين الذين يُدانون بتهمة الاحتيال[٤٨].

تميّز جواب بوش بوقاحته خاصّة. ففي مطلق الأحوال، كانت عمليّة تسليط الضّوء بعينٍ فاحصة، أي تلك التي تسبّبت بها «إنرون» وغيرها من الفضائح، قد اتّسعت لتشمل الرّئيس بوش ونائب الرّئيس تشيني كليهما. فوجد بوش نفسه يجيب عن أسئلةٍ حول سبب كسبه لمئات الآلاف من الدّولارات، جرّاء بيع السّندات في شركته، «هاركن للطّاقة»، قبل وقتٍ قصير من إعلان الشّركة عن سلسلةٍ من الأخبار السيّئة التي أدّت إلى تدهور قيمة السّندات. كما ظهر أنّ التّحقيق في المسألة الذي أجرته لجنة الأوراق الماليّة والبورصة، أثناء ولاية إدارة بوش الأولى، قد تميّز بسطحيّةٍ بالغة[٤٩]. بحلول ذلك الوقت، باتت الأسئلة تُطرح، لا بخصوص سجلّ بوش المهنيّ وحسب، بل في ما يتعلّق بسجلّ نائب الرّئيس تشيني أيضاً. وفتحت لجنة الأوراق الماليّة والبورصة تحقيقاً حول تهم تفيد أنّ «هاليبورتون»، الشّركة التي كان تشيني قد أدارها قبل أن يصبح نائباً للرّئيس، قد تورّطت في ممارساتٍ مشبوهة متعلّقة بفواتير وحسابات، عندما كان قائماً عليها[٥٠].

---

(٤٨) "Too Many Corporations Seem Disconnected..". *San Francisco Examiner* (July 11, 2002); "Destructive Greed", The Guardian (July 10, 2002).

(٤٩) انظر: Molly Ivins and Lou Dubose, Shrub: *The Short But Happy Political Life of George W. Bush* (New York: Random House, 2000), pp. 27-33.

(٥٠) Alex Berenson and Lowell Bergman, "Under Cheney, Halliburton Altered Policy on Accounting", *New York Times* (May 22, 2002).

عندما كانت إدارة بوش منغمسة في حكمها الفاسد نفسه، ظهرت المائدة المستديرة لشركات الأعمال ـ وهي أشبه «بمجلس شيوخ» من الشّركات الأميركيّة، يتألّف حصريّاً من كبار المسؤولين التّنفيذيّين ضمن أفضل مائتي شركة ـ فأمّنت شرحاً أعمق لموجة جرائم الشّركات، إلى جانب اقتراح من أجل شفاء «المريض». فوفقاً لهذه المائدة المستديرة، نصّت مشكلة الصّناعة أساساً على عدم مواكبة شركات الأعمال للعصر. وحين بلغت فضيحة «إنرون» أوجها في آذار/مارس ٢٠٠٢، أصدرت المائدة المستديرة بياناً، أعلنت فيه أنّ المشاكل في «إنرون» لا تعدو كونها «استثناءً باعثاً على الكدر» في نظام يتمتّع «بسجلٍّ إجماليّ من النّجاحات». رغم ذلك، أعلن رئيس المائدة المستديرة، فرانكلين راينز، أنّ هيئة الإدارة في طور إجراء مراجعةٍ سريعة لمعاييرها المتعلّقة بحكم الشّركات، والصّادرة عام ١٩٩٧. بعد مضيّ شهرين، نشرت المائدة المستديرة نتائج المراجعة، وهي مجموعة توصيات «بأفضل الممارسات» لتنظيم مجالس إدارة الشركات ولجانها، والموافقة على خيارات الاكتتاب، والتّكتّم على المعلومات الوثيقة الصّلة بالموضوع.

أمّا بالنّسبة إلى استخدام خيار الاكتتاب في التّعويض على المسؤولين التّنفيذيّين، فلم توصِ المائدة المستديرة بأيّ تغييرات هامّة. عوضاً عن ذلك، شدّدت هيئة الإدارة في هذه المنظّمة على أنّ المناسب هو اعتماد «بنية لتعويض الإدارة، تربط مصالح الإدارة، مباشرةً، بمصالح حاملي الأسهم على المدى الطّويل، بما في ذلك المحفّزات على المدى القصير والطّويل»[٥١].

في حال توفّر مجال يرغب فيه الكونغرس في الإصغاء إلى نصائح مجموعاتٍ غير شركات الأعمال الكبيرة، سيكشف الأمر عن فيضٍ من الفضائح حول شركات الأعمال هذه نفسها. غير أنّ التّشريع الذي تمّ اعتماده ردّاً على الفضائح، أي قانون ساربان ـ أوكسلي، عكسَ مجموعةً معتدلة تماماً من

(٥١) "BRT CEOs Issue Best Practices Roadmap for Excellence in Corporate Governance Guidelines Proposed To Increase Trust in U.S. Companies Post-Enron", Business Roundtable press release (May 14, 2002).

الإجراءات التي بالكاد تعدّت توصيات المائدة المستديرة حول «أفضل الممارسات»: فأصبح من واجب المدير التّنفيذيّ الأوّل التّصديق على تقارير شركته الماليّة، والتّضييق على قوانين لجان التّدقيق في حسابات الشّركات، وحظر القروض الدّاخليّة إلى المسؤولين التّنفيذيّين وأعضاء مجلس الإدارة، ومنع شركات المحاسبة من تقديم خدمات استشاريّة إلى زبائنها خلال عمليّات التّدقيق في الحسابات (لكن السّماح لها بذلك في أوقاتٍ أخرى)، وفرض الكشف عن الموادّ التي لا تدخل ضمن إطار الميزانيّة العموميّة، وزيادة الغرامات المفروضة على الاحتيال وغيره من الانتهاكات.

ليس من العجيب أن تكون المائدة المستديرة قد رحّبت بقانون ساربان-أوكسلي، وخصوصاً وأنّه التّشريع الذي يعكس تأكيدها على أنّ جلّ ما تحتاج إليه شركات الأعمال الكبرى هو ضبط الحسابات، وأنّ الإجراءات الطّوعية التي يعتمدها قطاع الشّركات تكفي أساساً من أجل إعادة النّظام إلى الشّركات الأميركيّة. وما كان من الكونغرس إلا أن وافق سريعاً؛ فلا الحزب الجمهوريّ ولا الدّيمقراطيّ ناضل من أجل الحصول على تدابير أقوى. كان ردّ الجمهوريّين مفهوماً، بالنّظر إلى تماثل الحزب تقليديّاً بمصالح الشّركات الكبرى. لكن ما الذي جرى للدّيمقراطيّين؟

يمكن العثور على الجواب من خلال تتبّع أثر المال. ففي السّنوات العشر السّابقة للفضيحة، كانت الشّركات قد ساهمت بـ ١,٠٨ مليار دولار، كهباتٍ للحملات: منها ٦٣٦ مليون دولار للجمهوريّين، و٤٤٩ مليون دولار للدّيمقراطيّين(٥٢). وقد بدا أنّ أحداً لم يكن يملك باعثاً على تعكير صفو هذه الحال. في العقد السّابق لفضيحة «إنرون»، تمّ تسجيل ثلاثة صراعات مهمّة في الكونغرس، دارت حول ممارسات صناعة الحسابات والمساءلة. وفي الحالات الثّلاث جميعها، طغى الضّغط الذي مارسه كبار رجال الأعمال على الإصلاحات المحتملة:

(٥٢) Arianna Huffington, "Corporate Reform: A Ship Sailing Nowhere", *Christabella*, Inc. (August 9, 2002).

- خيار الاكتتاب: عام ١٩٩٣، حاول مجلس معايير المحاسبة الماليّة إغلاق المنافذ التي تتيح للشّركات منح الموظّفين والمسؤولين التّنفيذيّين خيارات اكتتاب، من دون الإبلاغ عن هذه الخيارات بصفتها نفقات. فما كان من الشّركات الكبرى إلا أن مارست ضغطاً جبّاراً؛ وبدوره ضغط الكونغرس، بقيادة السّيناتور الدّيمقراطيّ جوزيف ليبرمان، على مجلس معايير المحاسبة الماليّة لئلا يصنّف خيارات الاكتتاب كنفقاتٍ للشّركات[٥٣].
- إصلاح الأضرار: هو جزءٌ من «العقد مع أميركا» الذي غذّى ثورة غنغريش عام ١٩٩٤، حين حاز الجمهوريّون أغلبيّة المقاعد في مجلس النوّاب. فقد فضح المنادون بإصلاح الأضرار تفشّي ظاهرة الدّعاوى القضائيّة التّافهة، وأصدروا تشريعاتٍ تصعّب على المستثمرين وغيرهم مقاضاة المؤسّسات وشركات المحاسبة الخاصّة بها. عام ١٩٩٥، أقرّ الكونغرس (بالرّغم من حقّ النّقض الذي استخدمه الرّئيس كلينتون) قانون الإصلاح التّشريعيّ للأوراق الماليّة الخاصّة الذي يحدّ من حق المستثمرين في مقاضاة الإدارة. كما حصّن هذا القانون شركات المحاسبة من تهمة المساهمة في نشاطات الاحتيال والتّحريض عليها. فكانت النّتيجة نشوء محيطٍ مهمل، لا خشيةً كبيرةً فيه من الدّعاوى القضائيّة[٥٤].
- تضارب المصالح في أوساط المدقّقين في الحسابات: في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، اقترح رئيس لجنة الأوراق الماليّة والبورصة، آرثر ليفيت، أن تُمنع شركات التّدقيق في الحسابات من تبادل الاستشارات مع الشّركات نفسها التي تدقّق في حساباتها، بما أنّ تولّي كلتا المسؤوليّتين يجعل من شركات تدقيق الحسابات راغبةً في الحفاظ على مصلحتها، ومتجنّبةً تعكير صفو مجريات الأمور. لم يكن ليفيت يصدر تكهّناتٍ بشأن المشاكل التي قد تحدث نتيجةً لنزاعاتٍ مماثلة. ففي جعبته أساساً دليلٌ دامغ على أنّ عادة إصدار «بياناتٍ مضلّلة بالأرباح» قد «فاقت حدّها تماماً». وكان آرثر

(٥٣) Huffington, *Pigs at the Trough* (New York: Crown, 2003), pp. 106-10.

(٥٤) Jay Mandle, "Corporate Scandals/Congressional Complicity", *Democracy Matters* (September 1, 2002).

أندرسون قد سبق أن أُغرم بسبعة ملايين دولار نتيجة دوره في تقديم استشاراتٍ لشركة إدارة النّفايات (Waste Management Inc.) التي دفعت بدورها ٤٥٧ مليون دولار كغرامة، بسبب المغالاة في تقدير مكتسباتها، بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧. سعياً لإبطال الاقتراح، ضافر أندرسون جهوده مع شركتي محاسبة كبيرتين أخريين، هما ك.ب.م.ج. (KPMG) وديلويت إند توتش (Deloitte & Touche)، في حملة ضغطٍ لم توفّر أيّ وسيلة ممكنة، بما في ذلك تقديم مساهماتٍ بلغت ٢٣ مليون دولار تقريباً لكلا الحزبين. كان أحد أعضاء الكونغرس، من أصحاب المناصب الرّفيعة، بيلي توزين من لويزيانا، قد تلقّى ٣٠٠ ألف دولار جرّاء صناعة الحسابات على مدى العقد المنصرم. وقد صبّت سبع شركات ضغطٍ اهتمامَها على كابيتول هيل من أجل كبت الاقتراح في مهده. وما كان من اللّجنة التي تشرف على لجنة الأوراق الماليّة والبورصة إلا أن ضغطت على الوكالة من أجل التّخلي عن الاقتراح، هذا بالرّغم من إداناتٍ عدّة لآرثر أندرسون والشّركات الأخرى(٥٥).

دروس عام ٢٠٠٢

ما هو الدّرس الذي يمكن استخلاصه من موجة الجرائم عام ٢٠٠٢؟ أوّلاً، من المفترض أن يكون الدّرس الذي لا ينبغي استخلاصه واضحاً. فمن الفساد الشّخصي، إلى تضارب المصالح في شركات المحاسبة، وإضعاف أساليب معالجة دعاوى المستثمرين القضائيّة، ومعايير المحاسبة المنطبقة على خيارات الاكتتاب، وتعريف مبادئ المحاسبة المقبولة عامّة، أو التّردد بين استقلاليّة مجلس مبادئ معايير المحاسبة الماليّة وخضوعه للتحكّم الفدراليّ... كلّ هذا كان مجرّد عوارض.

أمّا المشكلة الأساسيّة، فكانت أنّ تأثير الشّركات على الحكومة الدّيمقراطيّة قد تصاعد، بكلّ بساطة، إلى درجة أنّ أيّ تنظيم جذريّ للشّركات الأميركيّة بات مستحيلاً. لا يمكن ضرب مثالٍ أفضل على ذلك من المصير الذي لاقاه قانون ساربان ـ أوكسلي نفسه. فكما شُرح سابقاً، بالكاد كان هذا التّشريع

(٥٥) "Bigger Than Enron", *Frontline* documentary (June 20, 2002), transcripts at www.pbs.org.

صارماً. وإذا ما قارنّا الأمر بكلاب الحراسة، يمكن القول إنّ هذا القانون كان أشبه بكلب بودل لطيف أكثر من روتوايلر شرس. وما يزيد الطّين بلّة أنّ كلب البودل قد حُرم حتّى من أسنانه. بعد سنةٍ من إنشاء مجلس الإشراف على المحاسبة، وهو الهيئة الإداريّة التي أسّسها قانون ساربان ـ أوكسلي، من أجل مراقبة صناعة الحسابات ووضع معايير محاسبة جديدة، اكتشف الصّحافيّون الذين تأمّلوا في أعقاب فضائح الشّركات عام ٢٠٠٢، أنّ المجلس لم يتلقَّ أيّ تمويل حكوميّ من أجل المباشرة بعمليّاته. عوضاً عن ذلك، كان يعمل على أساس مالٍ مقترض من خزينة المال، بينما يسعى إلى تطوير طرقٍ من أجل إرسال الفواتير إلى شركات المحاسبة نفسها لتمويل عمليّاته. غير أنّ المجلس لم يكن قد سجّل شركات المحاسبة العامّة كلّها، لا بل لم يدرك بعد كيف يفرض رسوماً عليها لدعم نشاطاته التّنظيميّة. أمّا بالنّسبة إلى موظّفيه، فكان مجلس الإشراف على المحاسبة يستقطب موظّفين من شركات محاسبة كبرى، ومن المعهد الأميركيّ للمحاسبين العامّين المجازين، وهي المنظّمة الخاصّة بهذه الصّناعة(٥٦).

بعبارةٍ أخرى، سرعان ما كشفت الهيئة التّنظيميّة نفسها ـ التي كان يفترض أن تزيل آثار الفوضى التي خلّفتها فضيحة الشّركات ـ عن العوارض نفسها التي قادت إلى الفضائح في المقام الأوّل. فمن الواضح أنّ مجلس الإشراف على المحاسبة كان يعتمد، من حيث تمويله وموظّفيه، على صناعة المحاسبة نفسها.

تندلع الفضائح بشكلٍ دوريّ في مجال شركات الأعمال الأميركيّة. وعندما يحدث ذلك، يظهر مَنفذٌ لفترةٍ وجيزة، يتيح المناقشات العامّة حول دور الشّركات غير المألوف في السياسة والمجتمع. رغم ذلك، حتّى عند بلوغ الفضائح أوجها، فإنّ مدّة المناقشة تبقى ضيّقة للغاية. ولم يقدّم أحدٌ اقتراحاً جدّيّاً للحدّ من قوّة الشّركات بأيّ طريقة جذريّة، لا بل إلغاء تدخّلها برمّته في العمليّة السياسيّة. فأسوأ الفضائح نفسها التي اندلعت في التّاريخ الأميركيّ، في أوساط الشّركات، عجزت حتّى عن هزّ النّظام.

(٥٦) Maria Tomchick, "Corporate Scandals: The Epilogue", *AlterNet* (September 2, 2003).

الفصل الثامن

الفقر والتّشرد والجوع في الولايات المتّحدة اليوم

بقلم جاي شافت

إذاً ماذا تحمل لنا من أخبارٍ طيّبة يا جورج؟ لقد ازداد التّشرّد بنسبة ٥٠٪ في ثلاث سنواتٍ، وازداد الفقر ثانيةً عام ٢٠٠٣، كما يستبدّ الجوع بالمزيد من الأطفال؛ وقد قضى ٥٠٠ جنديّ وجنديّان في العراق، فيما بلغ عدد القتلى في أفغانستان اليوم مائة جنديّ. فهل تحمل لنا أيّ خبرٍ طيّب؟

ظهر جورج بوش على شاشة التّلفزيون مساء الثّلاثاء، وراح يخبرنا جميعاً عن رغد العيش في أميركا، بفضل كلّ الأمور التي أنجزها. فرسم صورةً مشرقة عن معافاة الاقتصاد، والازدهار المتجدّد، والنموّ الجديد للوظائف، والعديد من الانتصارات التي أحرزها في مجال الحرب على الإرهاب.

غير أنّ الوقائع التي قدّمها إلى أميركا لم تشبه، إن من بعيدٍ، الحقيقة الفعليّة الكامنة وراء أكبر أزمةٍ واجهتها أميركا في تاريخها. فمهما تنوّعت طريقته لوصف الوضع الحاليّ في أميركا، لم يستطع أن يقترب من وصف الحقيقة حول الحالة الفعليّة للاتّحاد.

إنّ الوقائع التي استخدمها بوش ليصوّر لنا مدى النّجاح الذي نحرزه لا

تتعدّى كونها المزيد من الأكاذيب وخيبات الأمل التي تتصدّر، بدورها، لائحةً طويلة من الخيانات والحيل، سبق أن اقترفها بحقّ البلاد ككل.

فلننسَ لبرهة كلّ الخرافات التي تحاول الإدارة الحاليّة أن ترغمنا على تصديقها. دعونا، عوضاً عن ذلك، ننظر في الوقائع والأرقام الفعليّة التي ينبغي أن يعي كلّ أميركيّ وجودها. فلننظر في نسبة الفقر الحاليّة، وحال الوظائف، والتّوقّعات الاقتصاديّة، والارتفاع في نسبة السكّان المتشرّدين، وتردّي نظامنا الحكوميّ بأسره.

سوف أقدّم لكم الوقائع الفعليّة المستقاة من المنظّمات الحكوميّة والخاصّة معاً. ثمّ أترككم لتحكموا بأنفسكم على الوضع الحاليّ للاتّحاد، بعد اطّلاعكم على الوقائع المثبطة للهمّة والقاسية التي تعكس إلى أيّ مدى أمسى الوضع متردّياً فعلاً في أمّتنا العظيمة.

معدّلات الفقر تحلّق في عهد بوش

دعونا نبدأ مع ازدياد مستويات الفقر في السّنوات الثّلاث الأولى من إدارة بوش. فمنذ العام ٢٠٠١، تمّ تسجيل ارتفاعٍ يبلغ ٨٪ على الأقل في عدد الأسر التي تعيش في ظلّ الفقر. ومنذ العام ٢٠٠١ أيضاً، أبلغت العديد من وكالات الضّمان الاجتماعيّ والوكالات الحكوميّة عن زيادةٍ قدرها ٢٥ ـ ٣٠٪ في عدد الأسر التي يقع مدخولها ضمن حدّ الفقر.

وفقاً للتّوجيهات الفدراليّة، ينعكس مستوى الفقر بالنّسبة إلى أسرة من أربعة أشخاص من خلال مدخول ما دون ١٨٤٠٠ دولار سنويّاً. أمّا بالنّسبة إلى شخصٍ واحد، فيتمثّل مستوى الفقر بمدخولٍ ما دون ٨٩٨٠ دولاراً سنويّاً. فإذا تناولنا الأمّ العازبة التي تربّي طفلاً واحداً (أو الأب العازب)، فإنّ مستوى الفقر سيبلغ ١٢١٢٠ دولاراً. تبيّن التّوجيهات الفدراليّة أنّ حدّ الفقر هو عبارة عن مدخولٍ متوسّط تفصله عن مستوى الفقر مائتا دولار شهريّاً.

في ظلّ الانكماش الاقتصاديّ خلال السّنوات القليلة الماضية، باتت نسبة البطالة والعمالة النّاقصة أعلى ممّا كانت عليه خلال عقدٍ تقريباً. أضف إلى ذلك

أنّ عدد الأطفال الذين يعيشون في الأسر التي تتلقّى مدخولاً منخفضاً يتصاعد كلّ شهرٍ.

يُعرّف المدخول المنخفض على أنّه المدخول الذي تصل قيمته حتّى ضعف المستوى الفدراليّ للفقر، أو ٣٦٨٠٠ دولار بالنّسبة إلى أسرة من أربعة أفراد.

يعيش ٢٦,٥ مليون طفل على الأقل في أسرٍ تتلقّى مدخولاً منخفضاً. يمثّل الأطفال جزءاً غير متجانسٍ من الفقراء في الولايات المتّحدة؛ فهم يشكّلون ٢٥,٦٪ من إجمالي السّكان، لكن ٣٦,٩٪ من السّكان الفقراء.

في حال أقدمت الأسر صاحبة المدخول المنخفض على زيادة مكتسباتها الماليّة، فسرعان ما تمسي غير مؤهلة للحصول على المساعدة، مثل الإعانات الماليّة لرعاية الأطفال والفوائد الصحيّة. في الواقع، لا يستطيع الأبوان في أسرةٍ من أربعة أفراد أن يؤمّنا المستلزمات الأساسيّة لولديهما، إلا في حال حقّقا مدخولاً سنويّاً، قدره ٣٦٥٠٠ دولار تقريباً. وهذا يبلغ ضعف المستوى الفدراليّ للفقر.

إليكم هذا التّقرير المفصّل الذي نشره المركز الوطني للأطفال الفقراء، وعنوانه «عمالة الأهل في الأسر ذات المدخول المنخفض»[١]. يقدّم هذا التّقرير تحليلاً لمستويات المداخيل، وسجلّات العمل، وبعض الحلول لمشكلة الأطفال الذين يعيشون ضمن أسرٍ ذات مدخولٍ منخفض.

بلغ معدّل الفقر عام ٢٠٠٠، ١١,٣٪، غير أنّ ثغرةً كبيرة فصلت بين مداخيل الأقليّات وغير الأقليّات. فقد بلغ معدّل الفقر بالنّسبة للأفارقة السّود ٢٣,٦٪ بالمقارنة مع ٧,٧٪ للبيض، مع تجاوز معدّل الفقر الإجماليّ بالنّسبة للأقليّات المعدّلَ الوطني بثلاث مرّات. كانت الأرقام التي سجّلها العام ٢٠٠٠ الأدنى في التّاريخ، وقد أشارت إلى ميلٍ نحو انخفاضٍ سنويّ في معدّلات الفقر، بدأ عام ١٩٩٣.

عام ٢٠٠١، ارتفع معدّل الفقر إلى ١١,٧٪، مع تسجيل انخفاض عام في

(١) http://www.nccp.org/pub_pel04.html#note1.

المدخول المتوسّط للمرّة الأولى خلال ثماني سنواتٍ. وفي العام نفسه، بلغ عدد الفقراء ٣٢,٩ مليون نسمة، أي بزيادة ١,٣ مليون عن العام ٢٠٠٠.

في البدء، لم يحظَ هذا الارتفاع البسيط في معدّل الفقر باهتمام ملحوظ، غير أنّه أثّر على شرائح كبيرة من السكان، بغضّ النّظر عن عرقهم أو طبقتهم الاقتصاديّة. عام ٢٠٠١، بلغ عدد الأسر التي تعيش في الفقر ٦,٨ مليون، فيما تلك التي تعيش في فقرٍ مدقع ١٣,٤ مليون، ما عنى أنّها تجني أقل من نصف المستوى الفدراليّ للفقر.

لم تكن هذه إلا الإشارة الأولى إلى الأزمة الاقتصاديّة التي تهدّد بوقوعها في عهد إدارة بوش. وُجّهت أصابع الاتّهام أوّلاً إلى بطءٍ اقتصاديّ بدأ أثناء حكم بيل كلينتون. غير أنّ الرّكود الفعليّ لم يبدأ إلا في آذار/مارس ٢٠٠١.

ما لبث معدّل الفقر أن ارتفع حتّى ١٢,١٪ عام ٢٠٠٢، مع ظهور ١,٧ مليون حالة جديدة. وهكذا، بات مجموع الأشخاص الذين يعيشون في ظلّ الفقر ٣٤,٦ مليون نسمة، أي ٧,٢ مليون أسرة في العام نفسه. أمّا من يعيش في فقرٍ مدقع، فعددهم ١٤,١ مليون نسمة، بالإضافة إلى ١٢,٥ مليون شخص إضافيّ عاشوا فوق حدّ الفقر بقليل عام ٢٠٠٢، وهو الرّقم نفسه الذي سجّله عام ٢٠٠١[٢].

ازداد معدّل الفقر في الغرب الأوسط عام ٢٠٠٢، مفسّراً الزّيادات كلّها في حالات الفقر. لكنّ معدّلات الفقر في بقيّة البلاد لم ترتفع عام ٢٠٠٢. فقد تلقّى الغرب الأوسط الإصابة المباشرة في زيادات الفقر خلال السّنوات الثّلاث الأخيرة.

شهد العام ٢٠٠٢ حوالى ١٤ مليون طفل يعيشون في الفقر. وأشارت التّقديرات لعام ٢٠٠٣ أنّ عددهم سيرتفع إلى ١٥,٥ مليون. وقد هبط مليون طفل آخرين على الأقل نحو حياة الفقر عام ٢٠٠٣. صحيحٌ أنّ الأرقام الحكوميّة الرّسمية لم تُنشر بعد، لكن تمّ نشر العديد من التقارير والمسوح

(٢) http://www.census.gov/hhes/poverty/poverty02/pov02hi.html.

التّابعة للوكالات الخاصّة. ومع أنّه ما من أرقام دقيقة عن نسبة الزّيادة في الفقر لعام ٢٠٠٣، لكنّ التّقارير الأوليّة أشارت إلى أنّ الفقر قد بلغ معدّل ١٣ ـ ١٣,٥٪ عام ٢٠٠٣. ومع أنّ الأرقام الصّادرة عن الحكومة لن تنشر حتّى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، إلا أنّ وكالات خاصّة عدّة كشفت عن أرقامٍ مروّعة في ما يتعلّق بحالات فقر جديدة.

قدّرت العديد من الوكالات التي قصدتُها معدّلات الفقر لعام ٢٠٠٣ بين ١٣ و١٣,٥٪. كانت الأرقام بالنّسبة للأشهر السّتة الأولى من العام ٢٠٠٣ قد أظهرت أنّ معدّل الفقر يبلغ ١٢,٥ ـ ١٣٪ على الأقل. يبدو فعلاً أنّ هذه الأرقام دقيقة. صحيحٌ أنّ نسبة البطالة لم ترتفع، إلا أنّ أشخاصاً كثيرين يعملون اليوم لصالح مكاتب توظيف مؤقّتة، أو يشغلون وظائف مياومة. فبعد خسارة الوظائف بدوام كاملٍ، يلجأ العديد من العاملين إلى مكاتب التّوظيف المؤقتة هذه، والأعمال المياومة، حين يعجزون عن العثور على وظيفةٍ بدوامٍ كامل.

أوردت وكالات الضّمان الاجتماعيّ، وتلك التي تقدّم المساعدة إلى الفقراء والأسر ذات المدخول المنخفض، في تقريرها عن زيادةٍ تبلغ ٢٠٪ أو أكثر في طلبات الخدمات عام ٢٠٠٣. أمّا نسبة المتشرّدين، فارتفعت بـ ١٧ ـ ٢٢٪ في كافة المدن التي أوردتها التّقارير هذه السّنة، مع الإشارة إلى أنّ معدّل نموّ الفقر يعكس عادةً أيّ زيادةٍ في التشرّد.

عام ٢٠٠٣، أبلغت ٤١٪ من الأسر التي تضمّ أطفالاً عن معاناتها جرّاء واحدةٍ أو أكثر من المشكلات السّكنية المستهدفة الثّلاث: المساكن المكتظّة، أو المساكن التي لا يمكن العيش فيها، أو دفع أكثر من ٣٠٪ من مدخول الأسرة مقابل الإيجار أو الرّهن أو تكاليف السّكن. عام ٢٠٠٣، دفعت ٦,٩ مليون أسرة ذات مدخول منخفض أكثر من ٥٠٪ من مدخولها الأسريّ كدفعاتٍ للإيجار أو السّكن. وكانت وزارة السّكن والتّنمية المدينيّة الأميركيّة قد أعلنت أنّه لا يجوز للأسرة الواحدة أن تتكبّد تكاليف سكن تفوق ٣٠٪ من مدخولها الأسريّ الإجماليّ.

لقد اتّصلت بوكالات ضمانٍ اجتماعيّ في خمس عشرة مدينة أميركيّة كبيرة.

كانت كلّها قد سجّلت زيادةً في عدد الأسر التي تعيل أطفالاً، وتجني مدخولاً أقل من مستوى الفقر. وقد أعلنت كلّ وكالةٍ اتّصلتُ بها أنّ عدد الأسر التي باتت تجني مدخولاً أقل من مستوى الفقر قد ازداد بنسبة ٢٠٪ على الأقل. لا بل بعض هذه الوكالات قد وضعت جدولاً بيانيّاً حول زيادةٍ تبلغ ٤٠ ـ ٥٠٪ في زبائنها الذين يشكون الفقر ومستويات دخل منخفضة منذ عام ٢٠٠٢. وقد اختبرت كلّ وكالةٍ زيادةً تبلغ ٢٠٪ على الأقل في طلب الخدمات على يد الأسر والرّاشدين الذين زعموا أنّهم يعيشون في ظلّ الفقر، أو عند حدّ الفقر.

انطلاقاً من الأرقام التي جمعتها أخيراً، بدا لي أنّ ٢٠٪ من أطفال البلاد يعيشون في فقر، فيما يعيش ٤٠٪ آخرون على عتبة الفقر أو ضمن أسرٍ تجني مدخولاً منخفضاً. أمّا الارتفاع في البطالة، والافتقار إلى الوظائف ذات الدّوام الكامل، والدّيون المتزايدة بسبب قلة العمل، والانخفاض في الرّواتب، والزيادات في الإيجار أو الرّهن، فكلّها أسباب أساسيّة ذكرها أشخاصٌ كثيرون لهبوطهم إلى حدود خطّ الفقر.

عام ٢٠٠٣، شهدنا الزّيادة الكبرى في عدد الأشخاص الذين اعتبروا أنّ مدخولهم بات عند حدود مستوى الفقر؛ كما شهد العام نفسه أيضاً الزيادة الكبرى في الأسر التي اعتبرت أنّ مكتسباتها الماليّة ذات مستوى منخفض.

البطالة والعمالة النّاقصة: استمرارٌ لأزمة كبرى

فقد ٢,٦ مليون عامل على الأقل وظائفهم في عهد إدارة بوش. وتعتبر هذه الإدارة الوحيدة التي عرفت تراجعاً في وظائف القطاع الخاصّ، خلال سبعين سنة(٣).

بلغ معدّل البطالة الإجماليّ لعام ٢٠٠٣، ٦,٣٪: فقد كان ٩,١ مليون أميركيّ (أرقام معدّلة) عاطلين عن العمل، مع الإشارة إلى أنّ هذا لا يضمّ الملايين الذين كفّوا عن تحصيل إعانات البطالة، أو لم يتسجّلوا كعاطلين عن العمل.

(٣) http://jec.senate.gov/democrats/charts/ber_allcharts.pdf.

وفقاً لمسحٍ أجري في تمّوز/يوليو ٢٠٠٣، استنفد ٧٠٪ من العاملين إعانات البطالة الخاصّة بهم، قبل العثور على وظيفةٍ جديدة. وإذا احتسبتَ العاملين الذين لا يتلقّون أيّ إعانة على البطالة، وما يزالون رغم ذلك بلا وظيفة، تجد أنّ الرقم الفعليّ للعاطلين عن العمل قد يصل إلى ١٤ مليوناً.

لقد رفض الجمهوريّون في مجلس النوّاب توسيع رقعة إعانات ضمان البطالة على المستوى الفدراليّ، لتطال أولئك الذين استنفدوا إعاناتهم الحاليّة، وظلّوا عاطلين عن العمل. كما رفض البيت الأبيض المصادقة على المساعدات الفدراليّة المهمّة إلى الولايات، رغم أنّ زيادات الضّرائب وتقليص الخدمات على مستوى الولاية ستقع، في معظمها، على كاهل الأقليّات وأصحاب المداخيل المنخفضة .

إذا تناولت الإحصائيّات الرّسمية الصّادرة عن وزارة العمل، تلاحظ أنّها تدّعي بلوغ حالات البطالة ٨٧٧٤٠٠٠ حالة لعام ٢٠٠٣ (أرقام معدّلة). غير أنّ العديد من المجموعات الخاصّة يقول إنّ هذا الرّقم منخفض بشكلٍ مبالغ فيه .

أعلن المركز الوطني للقانون حول التّشرد والفقر أنّ المسوح تغفل عادةً عن مليون عاطلٍ عن العمل على الأقل، يرفضون الإدلاء بأيّ معلومة. وقد علّقت بعض مجموعات حقوق العمّال بأنّ مسوح الحكومة قد لا تتضمّن ثلاثة ملايين شخص، كحدّ أقصى، ممّن لا يملك وظيفةً على مدار السّنة، أو يعمل لحسابه الخاصّ لكن ليس بصفةٍ منتظمة، لكن يعتبر رغم ذلك موظّفاً.

عرف الأفارقة الأميركيّون معدّلات بطالة مرتفعة بشكلٍ استثنائيّ، بلغت ١١,٢٪، أي ضعف معدّل البلاد ككلّ تقريباً. ويعاني المراهقون منهم معدّل بطالة مرتفعاً بشكلٍ خاصّ، بلغ ٢٨,٢٪، أي ضعف المعدّل الوطني الإجماليّ للمراهقين العاطلين عن العمل.

في الآونة الأخيرة، تأثّر العديد من عمّال الطّبقة الوسطى أيضاً بظاهرة التّسريح من العمل، لا سيّما في قطاعات التّكنولوجيا العالية وأسواق العمل المتخصّصة. وقد تمّ نقل العديد من الوظائف التي تعتمد على خدمات التّكنولوجيا العالية والمتخصّصة إلى الخارج، نحو أسواقٍ تجاريّة أجنبيّة. وقد

شهدت الطّبقة الوسطى الزّيادة الكبرى في مجال خسارة العمّال لوظائفهم، خلال السّنة الماضية. فاضطرّ العديد من أصحاب الياقات البيضاء السّابقين إلى القبول بوظائف بأجورٍ متدنّية، في المطاعم وصناعات الخدمات، بعد الفشل في العثور على وظيفةٍ ضمن مهنتهم السّابقة.

يضطرّ العديد من الموظّفين إلى العمل لحساب مكتبٍ تجاريّ مؤقّت، أو وظيفةٍ مياومة، أثناء البحث عن عملٍ بدوامٍ كامل. لكن بسبب التّباطؤ الاقتصاديّ العام، لم يكن من وظائف كثيرة متوفرة لدى المكاتب التّجاريّة المؤقّتة، أو بشكلٍ مياوم. خلال مسحٍ أخير للعاملين في المكاتب التّجاريّة، كشف ٦٢٪ أنّهم واجهوا مشكلةً في العثور على عملٍ يوميّاً، أو عجزوا عن إيجاد عملٍ مؤقّت على المدى الطّويل.

تراجع عدد الوظائف في المصانع ومجالات التّكنولوجيا العالية، بينما كانت صناعة الخدمات والمطاعم هي أسواق العمل الوحيدة التي سجّلت أيّ ارتفاعٍ ملحوظ في التّوظيف.

يضطرّ الملايين من الأميركيّين إلى القبول بوظائف متدنية الأجور، دون فوائد، بسبب فقدانهم للوظائف ذات الأجور العالية والفوائد. فلم يكن أمام العديد منهم أيّ خيارٍ سوى القبول بوظيفتين أو ثلاث بدوامٍ جزئيّ، ودون فوائد، حين يفشلون في العثور على عملٍ بدوامٍ كامل. وقد صرّح ٦٧٪ من العاملين الذين تمكّنوا من إيجاد شكلٍ من أشكال الوظيفة الجديدة أنّ هذه الأخيرة لم تفِ بمتطلّبات المدخول المطلوبة. وأفادوا أنّ وظيفتهم الجديدة لم تثمر عن مدخولٍ كافٍ للإيفاء بمتطلّبات السّكن، وفواتير الكهرباء، وتكاليف الطّعام، وغيرها من المصاريف الأسريّة الأخرى؛ وتلقّى ٨٥٪ منهم راتباً يقلّ ١٥٪ عن سابقه، فيما أعلن ٦١٪ أنّهم قبلوا بوظيفةٍ جديدة، راتبها يقلّ عن سابقه بحوالى ٢٥٪؛ أمّا ٣٧٪ فوافقوا على وظيفةٍ جديدة براتبٍ أقل بـ ٥٠٪ من راتبهم السّابق.

أعلن ٨٦٪ أنّ وظيفتهم الجديدة تؤمّن فوائد أقل، مثل الرّعاية الصحيّة، والإجازات المرضيّة، والضّمان. وأفاد ٦١٪ أنّهم اضطرّوا إلى قبول وظائف

جديدة، لا تؤمّن أيّ فوائد أو بالكاد تؤمّنها. وتجدر الإشارة إلى أنّ ٤٧٪ من العاملين الأميركيّين جميعهم لا يحصلون على فوائد رعايةٍ صحيّة، ولا على أيّ شكلٍ من تغطية الضّمان الصحيّ. (إحصائيّات من وزارة العمل الأميركيّة والمعهد المدينيّ.) ذكر ٦٩٪ من أصحاب المداخيل المتدنّية أنّهم عجزوا، في مرحلةٍ ما من العام ٢٠٠٣، عن دفع فواتير الكهرباء، أو الإيجار، أو الرّهن، أو كلفة زيارة الطّبيب والأدوية، أو دفعات الضّمان الصحيّ. أمّا الأسباب الأساسيّة لعجزهم عن دفع هذه الفواتير، فالرّواتب المتدنّية، والإيجارات أو فواتير الكهرباء المرتفعة، وفقدان الوظائف بدوامٍ كامل، واقتطاع أجزاء من المداخيل، والفقدان المؤقّت للوظائف.

ذكر ٥٤٪ من أصحاب المداخيل المتدنّية أنّهم تأخّروا باستمرار عن موعد تسديد مصاريف الإيجار والرّهن والمنافع. ويعني هذا أنّهم عجزوا عن دفع فواتيرهم بشكلٍ كامل، لمدّة ثلاثة أشهر أو أكثر (المعهد المدينيّ).

أعلن التّقرير الأخير من وزارة العمل الأميركيّة أنّ ٢٧٧٠٠٠ من الأشخاص المؤهلين للعمل قد كفّوا عن البحث عن وظيفة، بعد أكثر من سنة على بطالتهم. كما بقي أكثر من مليوني شخص بلا عمل لستّة أشهر على الأقل، وهو المستوى الأعلى الذي تمّ تسجيله خلال عشرين سنة. وقد دام معدّل فترة البحث عن وظيفة ١٩ أسبوعاً، بالمقارنة مع ١٢ أسبوعاً في عام ٢٠٠١.

تظهر هذه الوقائع والأرقام كلّها أنّ سوق العمل الأميركيّة بعيدةٌ عن المعافاة التي أعلن عنها بوش. فيبدو أنّ الازدهار الاقتصاديّ والمستقبل المشرق اللّذين وعد بهما هما حلمٌ بعيد المنال بالنّسبة إلى الملايين من العاملين المكافحين من أجل دفع فواتيرهم، بعد فقدان وظائفهم، والصّامدين في وجه النّكسات الاقتصاديّة. وسوف يخالف الملايين من النّاس، الذين أصابهم الاقتصاد الحاليّ بالضّربة الأكبر، بوش في الرّأي بشأن مدى ازدهار الوضع الحاليّ.

التشرّد والجوع يسجّلان زيادة جديدة عام ٢٠٠٣

منذ العام ٢٠٠٠، ازداد معدّل السّكان المشرّدين في أميركا بنسبة ٥٠٪

تقريباً. عام ٢٠٠٣، ازداد السكان المشرّدون بنسبة ١٥٪ تقريباً وفق المعدّل الوطني. في الواقع، يزداد السكّان المشرّدون بنسبة ١٠ ـ ١٥٪ سنويّاً منذ العام ١٩٩٩. صحيحٌ أنّه من الصّعب تتبّع أثر العدد الإجمالي للمشرّدين، إلا أنّ ٥.٥ مليون شخص يخوضون تجربة التّشرد، في مرحلةٍ ما، كلّ سنة.

منذ العام ٢٠٠٠، سجّلت كلّ المدن الأميركيّة المهمة زيادةً في التّشرد بلغت ٣٥ ـ ٥٠٪. فمعظم المدن عاجزة عن مواكبة الطّلب المتزايد للخدمات، النّاتج عن الزيادة في التشرّد والجوع. وبسبب العجز في الموازنة، اضطرّ العديد من المدن إلى تقليص حجم الخدمات التي تقدّمها، كالمآوي للمشرّدين والبرامج السّكنية للأسر ذات المدخول المتدنّي، ومراكز الوجبات الطّارئة. وقد بلغ معدّل الانتظار للحصول على مساكن بمساعدةٍ من الدّولة، بين ٢٢ و٢٦ شهراً عام ٢٠٠٣. كما أُدرجت أسماء معظم الأسر المتدنية الأجر على لائحة الانتظار بمعدّل ١٤ شهراً، وما زالت تنتظر الحصول على منزلٍ مناسب متوفّر. من المقدّر أنّ ٢,٣ مليون شخص إضافيّ قد قدّموا طلباً للحصول على مساكن عامة عام ٢٠٠٣.

تتشكّل ٦٠٪ من كافة حالات التّشرد الجديدة من الأمّهات العازبات اللواتي يُعِلْنَ أطفالهنّ؛ فيما ١٥٪ منها يتشكّل من الأسر التي تعيل أطفالاً. تؤلّف الأسر المتشرّدة ٤٠٪ من مجموع السكّان المتشرّدين؛ وبينما يشكّل الرّجال العازبون ٤١٪ من مجموع هؤلاء السكّان، تشكّل العازبات ١٤٪، فيما تبقى نسبة ٥٪ للقاصرين الوحيدين.

يجري المجلس الوطني لرؤساء البلديّات مسحاً سنويّاً لحالتي التّشرد والجوع في الولايات المتّحدة. عام ٢٠٠٣، ظهرت زيادةٌ بنسبة ١٧٪ في طلبات الوجبات الطّارئة، وزيادة بنسبة ١٣٪ للحصول على ملجأ. ذكرت ٨٤٪ من المدن المشاركة في المسح أنّها عجزت عن تلبية طلبات الملاجئ التي تقدّمت بها الأسر، بسبب قلة الموارد، ممّا اضطرّها إلى رفضها[٤].

(٤) http://usmayors.org/uscm/news/press_releases/documents/hunger_121803.asp.

عام ٢٠٠٣، ازداد معدّل المدّة التي يمكن أن يقضيها الشّخص كمتشرّد. فبات معدّل المدّة المنفقة في الشّوارع خمسة أشهر. ومن الأسباب التي أدّت إلى التّشرد، نذكر نقص المساكن الممكن تحمّل تكاليفها، والرّواتب المنخفضة والوظائف المتدنّية الأجور، وفقدان الوظائف، والأمراض العقليّة. بالإضافة إلى ذلك، ازداد عدد الأشخاص المتشرّدين لأكثر من سنة، خلال العام الماضي. وقد أفاد ٤٥٪ من الأشخاص المتشرّدين الذين شاركوا في المسح أنّهم فقدوا منازلهم منذ أكثر من ستّة أشهر؛ فيما ذكر ٢٠٪ أنّهم متشرّدون منذ ما يزيد عن سنة (المعهد المدينيّ).

عام ٢٠٠٣، ازداد عدد من يعرف «بالمتشرّدين المحتملين» أيضاً. تستخدم الحكومة هذا المصطلح لتعرّف بمن لا يملك مسكناً دائماً مستقرّاً. وهم يتضمّنون من ينام على أريكة أو أرضيّة شخصٍ آخر، أو من يقضي قسماً من الشّهر في نزلٍ أو مسكنٍ مؤقّت. ويندرج ضمن هذه الخانة أيضاً أصحاب الأعمال المياومة أو من يعمل في المكاتب التّجاريّة المؤقّتة غالباً. فالعديد من هؤلاء لا يخرج إلى عمله بصفةٍ دائمة، وبالتّالي لا يتمكّن من تحمّل كلفة غرفةٍ في نزل إلا لبضعة أيّام أسبوعيّاً. ولا ننسى أيضاً الملايين من الأشخاص المستفيدين من الضّمان الاجتماعي والمحالين إلى التّقاعد. فيتلقى الكثير منهم شيكاً شهريّاً ليكفي لتغطية إيجار الشّهر بأكمله ومصاريف الطّعام. وهم غالباً ما يبيتون في نزل، أو يستأجرون غرفة لأسابيع قليلة في مرحلة معيّنة. ومع أنّ معظمهم يقضي على الأقل جزءاً من الشّهر في العراء، إلا أنّ أكثريّة المسوح لا تعتبرهم مشرّدين. وقد وصف ٥,٣ مليون شخص أنفسهم، عام ٢٠٠٣، كمشرّدين محتملين عندما تقدّموا بطلبٍ للحصول على قسائم الطّعام وغيرها من أشكال المساعدة العامة.

عام ٢٠٠٣، أمسى الجوع والمجاعة الوشيكة مشكلةً متنامية بسرعة. وغالباً ما عجزت بنوك الطّعام ووكالات مكافحة الجوع عن الإيفاء بطلبات الحصول على الوجبات الطّارئة. فقد بلّغ العديد من بنوك الطّعام عن زيادةٍ بنسبة ٣٠ ـ ٦٠٪ في طلبات الوجبات الطّارئة. من جهتي، تكلّمت إلى وكالاتٍ عديدة،

فأفادتني أنّها اختبرت زيادةً بنسبة ٢٥٪ في طلبات الوجبات الطّارئة لعام ٢٠٠٣، مع ظهور النّسبة الأعلى من الطّلبات في الأشهر السّتّة الأولى من السنة. كما تحدّثت وكالات عديدة عن انخفاضٍ في الهبات بنسبة ١٥ ـ ٢٠٪، فيما أجبرها الطّلب المتزايد على الطّعام على تخفيض مقدار الوجبات الموزّعة.

تملك الحكومة مصطلحاً بسيطاً ولطيفاً لوصف من يواجه مشكلة الجوع وسوء التّغذية. فهم الأشخاص الذين يعانون: «انعدام الأمن الغذائيّ». تفيد منظّمة «المحصول الثّاني الأميركي» (America's Second Harvest) أنّ ٣٥ مليون أميركيّ أصبحوا يصبّون في هذه الخانة، في العام ٢٠٠٣، أي مع زيادة مليوني شخص عن العام ٢٠٠٢. فضلاً عن ذلك، يعتبر أكثر من ١٣ مليون طفل اليوم في حالة «انعدام الأمن الغذائيّ».

عام ٢٠٠٣، كان واحدٌ من كلّ أربعة أشخاص يأكلون في مطابخ الحساء ومراكز الطّعام من الأطفال، مع الإشارة إلى ٢٥٪ من الأطفال كافةً ذاقوا طعم الجوع في مرحلةٍ ما خلال العام ٢٠٠٣. وقد فشل واحد من كلّ خمسة أطفال في الحصول على وجبةٍ واحدة يوميّاً على الأقل، خلال جزءٍ مهم من السّنة. في هذا السياق، ذكرت ٦١٪ من الأسر المتدنية الأجر أنّ أطفالها قد جاعوا في مرحلةٍ معيّنة من السّنة. وتحدّثت هذه الأسر غالباً عن اضطرارها إلى الاختيار بين دفع ثمن المنافع والإيجار، أو شراء الطّعام. وفقاً لوزارة الزّراعة، كانت تلك السّنة الثالثة على التّوالي التي يزداد فيها عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع. كما ازدادت طلبات قسائم الطّعام عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢٣٪ أو ٣.٣ مليون طلب جديد.

اكتشف مجلس رؤساء البلديّات أيضاً زيادةً، على مستوى الدّولة بأكملها، في الجوع وطلبات المساعدة في الوجبات الطّارئة. وقد ذكرت عشرون من المدن المشاركة في المسح أنّ الحاجة المتزايدة إلى المساعدة الغذائيّة نتجت عن قلة الوظائف الجيّدة في اقتصادها المحلي. وتحدّثت إحدى عشرة من هذه المدن الخمس والعشرين عن كلفة السكن المرتفعة كسبب يتعلّق بالجوع مباشرةً. وقد أبلغت المدن الخمس والعشرون المشاركة في المسح عن زيادةٍ معدّلها

١٧٪ في طلبات الوجبات الطّارئة، ولاحظت أنّ ٥٩٪ من المتقدّمين بهذه الطّلبات كانوا من الأسر، فيما ٣٩٪ فقط من العاملين. من هنا، فإنّ المزيد من الأشخاص الذين يواجهون عجزاً في موازنتهم يضطرّون إلى البحث عن مساعدة في الحصول على الوجبات الطّارئة.

أفاد رئيس مؤتمر رؤساء البلديّات ورئيس بلديّة هامستاد، جايمس أ. غارنر، بما يلي: «يشدّد هذا المسح على الوقع الذي خلّفه الاقتصاد على حياة الأميركيّين العاديّين».

تحدّثت ٥٦٪ من المدن المشاركة في المسح عن اضطرارها إلى رفض طلبات الأشخاص المحتاجين بسبب قلة الموارد. بالإضافة إلى ذلك، لم يتمّ الإيفاء بـ١٥٪ من طلبات الطّعام التي تقدّمت بها الأسر. تتوقّع ٨٨٪ من المدن ارتفاع الطلب على الوجبات الطّارئة عام ٢٠٠٤؛ فيما يتوقّع ٩١٪ زيادة طلب الأسر على الغذاء، و٨٨٪ زيادة الطّلب على الملاجئ الطّارئة، و٨٠٪ زيادة طلب الأسر المتشرّدة للملاجئ.

في هذا السياق، ذكر رئيس بلدية ناشفيل، بيل بورسيل، الذي يشارك في رئاسة فرقة عمل المؤتمر حول الجوع والتّشرد: «ليست هذه بمجرّد إحصائيّات، بل هؤلاء هم أشخاصٌ جياع ومتشرّدون في مدننا».

من جهته، ادّعى الرّئيس بوش أنّ موازنته للسّنة المالية ٢٠٠٤ «تساعد أميركا في الإيفاء بأهدافها داخليّاً وخارجيّاً على السّواء». لكن عند فحص أرقام الموازنة، بدا أنّه لم يتمّ تضمين أهداف العديد من الأميركيّين.

في وقتٍ سُجّلت فيه أعداد لم يسبق لها مثيل من الأسر والأفراد المشرّدين، أو الذين يواجهون خطر التّشرد، لم يقترح الرّئيس أيّة موارد جديدة للإيفاء بحاجاتهم. على العكس، لقد حافظت موازنته على معايير التّمويل نفسها بالنّسبة إلى معظم برامج مساعدة المشرّدين؛ وهي معايير غير مناسبة بشكلٍ مؤسف، إلى درجة أنّ كلّ سنةٍ تسجّل أعداداً إضافية من الأشخاص الذين مُنعوا من الحصول على خدماتٍ أساسيّة للبقاء على قيد الحياة.

عند إصدار الرّئيس بوش لموازنته للسّنة الماليّة ٢٠٠٤، ادّعى أنّه «لا يمكن

إيجاز التّعاطف الإنساني بالدّولارات والسّنتات». الأمر نفسه ينطبق على المعاناة العظيمة التي يعيشها ملايين من الأطفال، قد تتأثّر حياتهم بفقدان المنازل والرعاية الصحيّة، هذه السنة. لا يمكنك أن توجز الأسى الذي يتملّك أهلهم، وهم يناضلون ضدّ المشكلات من أجل تأمين الاستقرار والأمن. ونسجاً على المنوال نفسه، لا يمكننا إيجاز مقدار الإحباط والألم في نفس من يعمل، لكن لا يستطيع تأمين كلفة السكن والطّعام الكافي لتجنّب الجوع.

ماذا عن الفوز «بالحرب على الإرهاب» وإحلال الحريّات في العراق؟ لقد تمّ تخصيص ١٨٧ مليار دولار من أجل العراق، و١٢٠ مليار دولار سبق أن أُنفقت على العراق، وحوالى ٧٠ مليار دولار أنفقت أو ستنفق على أفغانستان. لم يقترب بوش من الحقيقة حين تحدّث عن العراق، وأفغانستان، والحرب على الإرهاب. بل بالكاد ذكر زيادة التمويل العسكريّ في الموازنة، وإصابة المليارات من الأشخاص خلال احتلال البلدين على المدى الطّويل. لم يذكر حتّى أنّ ٦٠٠ وجنديّين قد قتلوا في العراق وأفغانستان.

قتل أكثر من ألف جنديّ في العراق، ومائة في أفغانستان. وقد لاقى حوالى ٦٠٠٠ مدنيّ أفغانيّ و١٦ ألف مدنيّ عراقيّ حتفهم، منذ بداية الاجتياح الأميركيّ. رغم ذلك، لا تشير اعتداءات حرب العصابات في العراق وأفغانستان إلى أيّة نيّة في التّوقف في القريب العاجل. وفي الأشهر القليلة الماضية، ازدادت حدّة الاعتداءات والتّخطيط لها. فحصدت القنابل الأقوى تأثيراً، والاعتداءات المخطّط لها بشكلٍ أفضل، المئات من الأرواح في الأشهر القليلة الماضية.

سبق للولايات المتّحدة أن أنفقت حوالى ١٢٠ مليار دولار على حرب العراق والاحتلال. فقد أقرّ الكونغرس مشروع قانونٍ لتأمين ١٨٧ مليار دولار إضافيّة على إعادة إعمار بنى العراق التّحتية. فلتنسوا أنّ الاعتداءات الأميركيّة قد تسبّبت بأكثريّة الضّرر الذي ينبغي إصلاحه. ولتنسوا أيضاً أنّ الشّركات الأميركيّة تجني المليارات من الأرباح لقاء عقود إعادة الإعمار.

لا تفكّروا في واقع أنّ مليارات الدّولارات المطلوبة في الولايات المتّحدة،

من أجل حلّ مشكلاتنا، يتمّ تسريبها لإثراء الشّركات الضّخمة العاملة في الخارج. انسوا إلى أيّ مدى يمكن لهذا المال أن يعود بالفائدة على الشّعب الأميركيّ في حال تمّ إنفاقه هنا، لحلّ مشكلاتنا.

يأمل بوش أن تنسوا هذه الوقائع، وحقيقة أنّه لم يجد أسلحةً للدّمار الشّامل ولن يجد أبداً... إلا في حال دسّت الولايات المتّحدة البعض منها قبل الانتخابات طبعاً. أتوقّع ذلك، في الوقت الذي يكون فيه بوش بأمسّ الحاجة إليه. بطبيعة الحال، سيتّهمني البعض بتصديق المؤامرات، لكن يكفي أن تراقبوا ماذا سيحدث.

حاول بوش أيضاً أن يلمّح إلى أنّنا سنخرج من العراق خلال مدّةٍ قصيرة. إذا أردتم أن تعرفوا كم تبلغ المدّة القصيرة في نظر إدارة بوش، حسبكم أن تتأمّلوا حال أفغانستان. فمنذ سنتين وحتّى اليوم، ما زال الجنود يتساقطون بين قتلى وجرحى، بينما عاد الطّالبان بقوّة، وارتفع معدّل هجمات العصابات من جديد.

يزعم بوش أنّه أحرز نجاحاً في أفغانستان، لكنّه أغفل عن ذكر التّكاليف العالية للاجتياح والاحتلال المتواصل. فقد أُنفق ٥٠ مليار دولار في أفغانستان، بالإضافة إلى ٢٠ ملياراً أخرى كتكلفة للاحتلال وحده للسّنة القادمة. يودّ بوش أن يعتقد الجميع أنّنا سنخرج من أفغانستان قريباً. لكنّ العسكريّة ذكرت أنّه لا يمكن اعتبار أفغانستان بلداً مستقرّاً قبل مضيّ سنتين أو أكثر.

بطبيعة الحال، يريد منكم بوش أن تنسوا أنّ الشّركات الأميركيّة قد بنت المليارات من المنشآت والقواعد العسكريّة الأميركيّة. فلا عجب أنّ «بيشتل» (Bechtel) و«هاليبورتون» (Halliburton)، إلى جانب شركاتهما الفرعيّة مجتمعةً، قد نالت أكثريّة العقود في أفغانستان. على غرار ذلك، كانت العديد من الشّركات الأخرى التي تلقّت عقوداً في العراق مؤخّراً، قد جنت أرباحاً ضخمة في أفغانستان أيضاً.

تبلغ الموازنة العسكريّة المتوقّعة لعام ٢٠٠٤ حوالى ٤٠٠ مليار دولار. في الواقع، يمكن للموازنة العسكريّة الأميركيّة أن تكلّف أكثر من ٤٥٠ مليار

دولار، في حال تمّ أخذ التّكاليف الخفيّة لاحتلال العراق وأفغانستان بعين الاعتبار. في الوقت الحاليّ، تنفق الولايات المتّحدة حوالى سبعة مليارات دولار شهريّاً في العراق، وملياري دولار شهريّاً في أفغانستان.

المواطنون الأميركيّون ما زالوا يعانون فيما مليارات الدّولارات تُرسل إلى الخارج بعض الحلول والاستنتاجات

فيما تبدّد الإدارة الأميركيّة الموارد، وتنفق المليارات في الخارج، ما زال المواطنون الأميركيّون يغرقون، أكثر فأكثر، في الدّين والفقر. لكنّ بوش قدّم تحليلاً إيجابيّاً للغاية عن الوضع. فالوضع الفعليّ الذي تلاحظه جرّاء مراقبة الوقائع كلّها هو أكثر قتامةً وسوداويّة. وهو لا يشبه، بأيّة طريقة من الطّرق، الوقائع التي يتوقّع منك بوش أن تصدّقها بخصوص الوضع الحاليّ للاتّحاد.

إذا أنفقت الولايات المتّحدة تكاليف ثلاثة أشهر من الاحتلال، فبوسعها أن تقضي على الجوع والتّشرد تماماً لمدّة عشر سنوات. لكن يبدو أنّ إيواء مواطنيها أنفسهم، وتأمين المأكل لهم، لا يحتلّ الأولويّة بالنّسبة لها. إذا استقطعت الولايات المتّحدة ٢٥٪ وحسب من موازنتها العسكريّة السّنويّة، فيمكنها أن تقطع شوطاً طويلاً في القضاء على الجوع والتّشرد حول العالم. أمّا إذا أنفقت ١٠٪ من موازنتها العسكريّة السّنوية على أطفال أميركا، ففي إمكانها أن تمنح كلّ خرّيج من المدرسة الثّانوية تعليماً جامعيّاً لأربع سنواتٍ.

يبدو أنّ حماية أطفال أميركا من الجوع والتشرد في الشّوارع ليس من الأولويّات. فنظام التّربية الأميركيّة يتدهور، وبرامج رعاية الأطفال تُستباح من غير رحمة.

تتدخل المؤسّسات الوقفيّة والمنظّمات الخاصّة، بشكلٍ متزايد في أميركا، من أجل التّعويض عن الإهمال الذي تعجز الحكومة عن إصلاحه. وتبلّغ معظم المؤسّسات الخيريّة عن عجزٍ في موازناتها، لأنّ الحكومة قلّصت البرامج التي تزوّدها بالتّمويل والموارد اللازمة.

إذا تواصلت الأزمة، فسنواجه خطر التّعرض لحالتي جوعٍ وتشرّد، تفوقان ما تختبره بعض دول العالم الثّالث سوءاً. يجب أن يتوقّف التّوسع والاحتلال العسكريّان، كي نتمكّن من إنقاذ مستقبلنا. وعلينا القيام بذلك قبل أن يفوت أوان الحدّ من انهيار الفقراء والجائعين. علينا أن نرتّب أولويّاتنا، بما يتناسب مع خير مواطنينا جميعهم. لم نعد نستطيع أن نتكبّد ثمن إهمال شعبنا. علينا أن نجري تقديراً لئلا يُحرم أيّ كان من حاجاته الأساسيّة للحياة.

أجهل من أين خطرت لبوش فكرة أنّ كلّ شيءٍ على ما يرام هنا، في أميركا. من الواضح أنّه يحصل على حقائقه من مصدر مختلفٍ عنّا نحن البقيّة.

تُظهر الحالة الحقيقيّة للاتّحاد أنّه أمّة تعاني أزمة تزايد الفقر، والجوع، والتّشرد، ونقص الوظائف المحترمة التي تدرّ راتباً كافياً لإعالة أسرة. يبدو أنّ أطفالنا هم من يدفعون الثّمن الأكبر، مع اختبار ٦٠٪ منهم لحالات الفقر والمداخيل المتدنية.

إلى متى يمكننا أن نتجاهل هذه المشاكل المتنامية قبل أن يفوت أوان تداركها؟ أيمكننا فعلاً أن نتكبّد ثمن تجاهلها، ولو ليومٍ إضافيّ؟

الفصل التاسع

خلف رقعة نفط تكساس: الهيمنة السياسيّة لمعادي البيئة

بقلم أندرو أوستن ولوريل أ. فينيكس

تعكس مقاربة جورج بوش للقضايا البيئيّة الهيمنة السياسيّة لحركةٍ مضادّة معادية للبيئة، بدأت جدّياً قبل حوالى عقدين. الحركة المضادّة هي مجموعة متنوّعة من ممارسات السّوق والاستراتيجيّات السياسيّة التي تعزّز عمليّة استغلال البيئة وتدميرها، لا بل تشرّعها. تشجّع هذه الشّبكة تطوير التّشريعات والسياسات الموالية للصّناعة، وسنّها؛ كما تكافح في سبيل إلغاء، أو على الأقل تقييد، نموّ القانون العام والممارسات التي تحدّ من وتيرة استنفاد الموارد ومداه، ومن عزو تكاليف الإنتاج إلى ظروفٍ خارجيّة. فيعمد المدراء والمفكّرون إلى تلفيق استراتيجيّات معادية للبيئة، ضمن مجالس الشّركات وفرق أبحاث الجناح اليمينيّ؛ فيما تتولّى شركات العلاقات العامّة، والنّخب السياسيّة، ومجموعات القاعدة الشّعبيّة المزيّفة نشر هذه البرامج. ومن خلال تشويه عمليّة السياسة البيئيّة وفعاليّتها من حيث الكلفة، يجاهد المروّجون لهذه الدّعايات لإضعاف الحركة البيئيّة.

ثبّت المعادون للبيئة دعامتهم في المجتمع المدنيّ في منتصف السّبعينيّات، واستفادوا من الظّروف السياسيّة المؤاتية في الثّمانينيّات خلال عهد الرّئيسين رونالد ريغان وجورج بوش الأب، كما تمتّعوا بدعمٍ شعبيّ وسياسيّ متنامٍ منذ

ذلك الحين. في عهد جورج بوش الابن، دخلت ظاهرة معاداة البيئة مرحلتها المؤسّساتيّة. فعندما بسط الحزب الجمهوريّ سيطرته على الهيئتين التّنفيذيّة والتّشريعيّة للحكومة، دأب المعادون للبيئة على تحويل المفهوم الرّسميّ للسياسات والممارسات التي تحكم المحيط الحيويّ. ولعلّ بوش هو أكثر شاغلٍ للبيت الأبيض معاداةً للبيئة، منذ أن أصبحت حماية البيئة أولويّة وطنيّة في الستّينيّات.

لم يعلن بوش رسميّاً أنّ البيت الأبيض سيعتنق برنامج المعاداة للبيئة إلا خلال المرحلة الانتقاليّة نحو رئاسته. ففي كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٠، سمّى غايل نورتون لمنصب أمين سرّ الدّاخليّة، وهو منصبٌ وزاريّ يرتبط مباشرةً بالمحافظة على الطّبيعة وحمايتها. غير أنّ تعيين نورتون لهذا المنصب شكّل تحرّكاً جريئاً، ورمزيّاً للغاية من النّاحية السياسيّة. فقد أسّست نورتون مجلس الجمهوريّين للدّفاع عن البيئة، وهي منظّمة معادية للبيئة تتألّف من جماعات الضّغط لصالح صناعات النّفط والسيارات، وتموّلها شركات كبرى مثل تكساكو (Texaco)، وتوابعها ـ جمعيّة الصّناعات الكيميائيّة (CMA)، والمجلس الوطني للفحم الحجريّ (NCC). وقد نصّت مهمة مجلس الجمهوريّين للدّفاع عن البيئة على تغطية الكثافة في استنزاف الموارد، والتّدهور البيئيّ، بقناعٍ مناصرٍ للبيئة.

انضمّت نورتون إلى البيت الأبيض بأوراق اعتمادٍ مذهلة، تثبت شدّة معاداتها للبيئة. من جهتهم، يتمتّع نائب الرّئيس ديك تشيني، ووزير التّجارة دن إيفانز، ومستشارة الأمن القوميّ كونداليزا رايس، جميعهم، بعلاقاتٍ وطيدة مع صناعة الطّاقة. بالفعل، فقد قام مجلس إدارة شركة الطّاقة العملاقة، «شفرون»، بتسمية إحدى ناقلات البترول المزدوجة الغطاء، الخاصّة به، «كونداليزا رايس»، تكريماً لخدماتها إلى هذه الشّركة.

كان سجلّ بوش في الخدمة العامة في تكساس نذيراً بالمزيد من الأعمال القادمة. عام ١٩٩٦، عقد مدير لجنة المحافظة على موارد تكساس الطّبيعيّة (TNRCC) اجتماعاً مع ممثّلي الصّناعات. ووفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، العدد الصّادر في تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٩٩، كشفت محاضر الاجتماع أنّ مسؤولي

الولاية يدرسون خطّة إجبار المصانع القديمة على تحسين معدّاتها وتقليص إشعاعاتها. في كانون الثّاني/يناير ١٩٩٧، تلقّى بوش مذكّرة من مدير سياسته البيئيّة، جون هوارد، يعلمه فيها: «عبّرت الصّناعة عن مخاوفها بخصوص تحرّك لجنة المحافظة على موارد تكساس الطّبيعيّة بسرعةٍ كبيرة، وسعيها المتهوّر إلى سنّ تشريع». وأوصى هوارد باختيار فريق عمل عامّ من المستشارين، لتطوير خطّةٍ يمكن أن تلتزم بها الصّناعة طوعياً. بحلول خريف ١٩٩٧، كان بوش قد أعلن عن تشكيل لجنة مشروع المسؤوليّة عن الهواء النقيّ (CAREC) التي تضمّ مجموعة متنوّعة ظاهرياً من قادة الأعمال ومناصري البيئة. لكن المعيّنين في مجال الصّناعة أخذوا، لأشهرٍ عديدة قبل إدراجهم في هيئة المستشارين، يعقدون اجتماعاتٍ سريّة من دون علم مناصري البيئة المعيّنين. فأدّت الاجتماعات التي قادها رؤساء «إكسون» (Exxon) و«ماراثون أويل» (Marathon Oil) إلى اقتراحٍ، اعتمدته الشّركات البتروكيميائيّة مسبقاً. وقد دافعت خطّتهم عن برنامجٍ يتيح الالتزام، طوعياً، بمعايير الولاية تجاه التلوّث. حين عقدت لجنة مشروع المسؤوليّة عن الهواء النقيّ اجتماعاتها، أعلم الممثّلون الصّناعيّون الأعضاء بهذه الخطّة. كانت المداولات قليلة جدّاً. ونجح بوش في فرض مخطّطاته على أبناء تكساس السيّئي الطّالع.

لم تكن هذه الممارسات استثناءاتٍ للقاعدة، بل عكست، بكلّ بساطة، ممارسات بوش النّموذجيّة. ففي الحملة التي نظّمها عام ١٩٩٤ للفوز بمنصب الحاكم، أقدم على مهاجمة قانون الأجناس المهدّدة بالانقراض، لأنّه يضرّ بمالكي الأراضي. وقد عبّر علانيةً، بكلّ تأكيدٍ وإصرار، عن مخاوفه من أيّ تحرّكٍ حكوميّ «يمكن أن يؤثّر على استخدام الملكيّة الخاصّة»، مرجّعاً صدى القيم الجوهريّة للجماعة المتطرّفة التي تنادي بحقوق الملكيّة. وما لبث أن طبّق قيمه عمليّاً، فعارض التّدخل الفدراليّ لحماية حيوان السّمندر في بارتون سبرينغز، لأنّه يقيّد التطوّر الاقتصاديّ في أوستن، ولاية تكساس. عام ١٩٩٥، أسقط بوش وهيئة تكساس التّشريعيّة نظام اختبار انبعاثات السيّارات، البالغة كلفته ١٣٠ مليون دولار. في تلك السّنة نفسها، وقّع بوش على مشروع قانون

سرعان ما استحال قانوناً، وهو يتيح للشّركات إجراء تدقيقات ذاتيّة في حساباتها، تحسّباً لأيّ خرقٍ بيئيّ. بموجب هذا القانون، يمكن للشّركة التي تكتشف أنّها قد خرقت القانون أن تبلّغ عن هذا الخرق، دونما خشية من العقوبة أو التّدقيق العام، في حال قدّمت خطّة إصلاحيّة للسّلطات. كما تتمتّع الشّركات الملوّثة بالحماية من العقوبات، بفضل الوقاية التي أتاحها بوش من خلال استثناء «الانبعاثات العرضيّة» من العقوبة. نتيجةً لهذه السياسات، تصدّرت هيوستن، على حساب لوس أنجلوس، لائحة المدن التي خرقت معايير الأوزون للفترة الأطول عام ١٩٩٩ (والأوزون هو العنصر الأساسيّ للضّباب الدّخانيّ). غير أنّ المثير للصّدمة هو أنّ أعلى ٢٥ درجة من المقاييس التي سجّلها الأوزون في الولايات المتّحدة، عام ١٩٩٩، وقعت جميعها في تكساس. ففي عهد بوش، شهدت تكساس أعلى مستويات المسبّبات الجويّة للأمراض السّرطانية، والانبعاثات الأكبر للتّكسين في الهواء والماء والتّربة، داخل الولايات المتّحدة. ولعلّ أحد الأسباب التي أدّت إلى خسارة بوش للتّصويت الشّعبيّ، أثناء السّباق نحو البيت الأبيض في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٠، هو تزايد الخوف العام من اتّساع رقعة جحيم هيوستن ليطال البلاد بأكملها.

بالرّغم من افتقاد الرّئيس بوش للتّفويض الشّعبيّ، إلا أنّه لم يبدّد وقتاً طويلاً في اقتراح تطبيق سياسته البيئيّة على الصّعيد الوطني، وهي السياسة المستمدّة من نمط سياساته في تكساس. فباتت كوابيس مناصري البيئة، بين ليلةٍ وضحاها تقريباً، تستحيل حقيقةً. فعلى الجبهة الدّاخليّة، نكث بوش بالعهد الذي أخذه على نفسه أثناء حملته، ويقضي بإرغام مصانع الطّاقة على خفض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون، كما رفض التّطبيق الكامل للحظر الذي فرضه كلينتون على قطع الأشجار وبناء الطّرقات في الغابات الوطنيّة، ورفض المقياس الجديد لمستوى الزّرنيخ في مياه الشّرب، وهو مستوى كانت إدارة كلينتون قد طبّقته (مع أنّ موجةً من الدّعاية السّلبية أجبرت بوش على نقض أقواله)، وضغط على الحكومة الفدراليّة كي تضع المحميّة الوطنيّة للحياة البريّة في القطب الشّماليّ (ANWR) في تصرّف مجال حفر آبار النّفط (وهذا ما دعا إليه والده بشدّة عام ١٩٩١). أمّا

على المستوى الدّوليّ، فرجّع بوش الابن صدى مواقف والده في قمّة الأرض، عام ١٩٩٢، في ريو، حين اعتبر هذا الأخير أنّ ذلك التطوّر الاقتصاديّ هو «صديقٌ للبيئة»، وأنّ «الطّريقة الأميركيّة للعيش غير قابلة للتّفاوض»؛ فسمّى بوش الابن الاقتصاد كالسبب الذي دفعه إلى سحب الولايات المتّحدة من بروتوكول كيوتو الشّهير حول الاحترار العالميّ، في آذار/مارس ٢٠٠١.

في خطوةٍ مدروسة بشكلٍ مقلق، أقدم بوش على استغلال مأساة ٩/١١ لتعزيز اعتدائه المحليّ على البيئة، منتقلاً من تكتيك الحرب الإيديولوجيّة الخفيفة إلى تكتيك الحرب السياسيّة المفتوحة. فلم تتورّع الإدارة عن استخدام سلطة فرعها التّنفيذيّ التّنظيميّة، إمّا لتخفيض القيود على الدّراجات النّارية الثّلجية في المنتزهات الوطنيّة، وبناء الطّرقات في الغابات الوطنيّة، وتدمير المناطق الرّطبة والمعادن المنجميّة والموادّ غير العضويّة في الممتلكات العامة، وإمّا لإزالة هذه القيود تماماً. وقد اعتمد بوش التّدابير المماثلة خلال عمليّة إنقاذ الأشجار في غابة بيتروت الوطنيّة. فكانت الإدارة قد أدركت أنّ مناصري البيئة سيتحفّظون على الطّعن في شروط الرّئيس أثناء الحرب؛ وليس هذا وحسب، بل أقدم البيت الأبيض على استغلال اعتداء ٩/١١، بكلّ قوّة، من أجل تخويف المنشقّين أيضاً.

يحلّل هذا الفصل سياسة بوش الخاصّة بعلم البيئة، والحركة المضادّة المعادية للبيئة التي تعبّر عنها هذه السياسة. يُقسم الفصل إلى قسمين. في القسم الأوّل، نضع نظريّاتٍ حول أساس بنية السياسة المعادية للبيئة، وحركتها المضادّة، وحجّتنا أنّ ما يحتاج إليه الاقتصاد الرّأسماليّ من موارد وإنتاج هو الأساس الذي تستند إليه المقاومة المناصرة للبيئة ضدّ عواقب استنزاف الموارد، والإنتاج الصّناعيّ، واستهلاك العامة؛ وهو أيضاً الأساس لانبعاث الحركة المضادّة لعمليّة عرقلة الإصلاح الصّناعيّ وحدود النموّ. أمّا في القسم الثّاني، فنفحص شبكة بوش المعادية للبيئة، وعامليها الأساسيّين، وبرامج عمل سياساتهم، والطريقة التي تُستعمل فيها إدارة بوش كقناةٍ لتسريب سياسة الحركة المضادّة.

بنية السياسة المعادية للبيئة وحركتها المضادّة

نعرّف «المعاداة للبيئة» كمجموعة من الممارسات الإيديولوجيّة والسياسيّة المدروسة من أجل تعزيز التّراكم الرّأسماليّ، وإدارة ارتدادات الإنتاج الصّناعيّ واستهلاك العامة، وتخفيض الحمايات والتّنظيمات البيئيّة. تعتبر هذه الممارسات معادية للبيئة لسببين. أوّلاً، تظهر معاداة البيئة كردّة فعلٍ على نجاح المحاولات المنظَّمة لمناصري البيئة. فمنذ منتصف السّتينيّات، استطاعت الحركة البيئيّة الوقوف، بشكلٍ ملحوظ، في وجه التّجاوزات الخطيرة للإنتاج الصّناعيّ. وترافق هذا التّقدّم مع وعي بيئيّ شعبيّ، حقّق إجماعاً واسعاً خلال السّبعينيّات والثّمانينيّات. فجاهد معادو البيئة للحدّ من فاعلية السياسة المناصرة للبيئة. نظراً إلى هذا الطّابع المحافظ والرّجعيّ، أسمينا «معاداة البيئة» «بالحركة المضادّة»، وهي كما عرّفها تاهي موتل: «محاولة واعية وجماعية ومنظّمة من أجل مقاومة التّغيّر الاجتماعيّ أو قلبه»[1]. ثانياً، لا شكّ في أنّ توسيع رقعة الإنتاج والأسواق، وتخفيض السياسة المناصرة للبيئة، لهما آثار ضارّة على الأنظمة البيئيّة. وفقاً لهذا المنظور، يظهر المعادون للبيئة كمعارضةٍ تستهدف سلامة المحيط الحيويّ الذي يشكّل البشر جزءاً منه. من شأن هذا الإدراك أن يربط المصالح البشريّة بحماية المحيط الطّبيعيّ. في النّهاية، يعتبر فتح المجال أمام إلحاق الضّرر بالبيئة انتهاكاً للدّستور، وللبند الشّرطيّ الأساسيّ في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، المتعلّق بالحصانة الشّخصية.

تتّخذ السياسة المعادية للبيئة مسرحها في شبكات المؤسّسات، وفرق الأبحاث، ومجموعات القاعدة الشّعبيّة، وشركات العلاقات العامّة. وقد مضى على وجود بعض عناصر هذا التّشكّل عقودٌ عديدة. ففي بداية السّبعينيّات، بعد أن عقد كبار رجال الأعمال سلسلةً من الاجتماعات التي استندت إلى اعتقادهم بوجود خللٍ إيديولوجيّ في الإنتاج العلميّ، ظهرت فرق الأبحاث اليمينيّة، مثل مؤسّسة «هيريتاج» الوقفيّة والمعهد الأميركيّ للمؤسّسات، التي لعبت دوراً

(1) Tahi Mottl, "The Analysis of Countermovements", *Social Problems,* vol. 27 (1980) 620-35, p. 620.

أساسيّاً في صناعة الدّعاية المضادّة للبيئة. كان العلماء الذين يعملون في ظلّ أجواءٍ أكاديميّة يتوصّلون إلى استنتاجاتٍ، غالباً ما تسلّط ضوءاً شحيحاً على الرّأسماليّة الصّناعيّة. فوفق ما لاحظه لاينز: «وجّه الائتلاف المنبثق لشركات الأعمال مئات الملايين من الدّولارات نحو مجموعاتٍ كبيرة من مجموعات الضّغط اليمينيّة الجديدة، وفرق الأبحاث، والمنظّمات الإعلاميّة، والمراكز القانونيّة، ولجان العمل السياسيّ، وغيرها من الهيئات التي تتابع برنامجها الإجماليّ»[٢]. من جهتها، ركّزت نخبة الشّركات على إزاحة الثّقافة التّنظيميّة للعدالة البيئيّة، وحركاتها المكدّرة، عن مسارها الصّحيح. وقد استفادت الحركة المضادّة من ظروفٍ سياسيّة مؤاتية في الثّمانينيّات، في عهد الرّئيسين الجمهوريّين المحافظين ريغان وبوش الأب، كما حقّق الاستيلاء الجمهوريّ على الكونغرس عام ١٩٩٤ نصراً آخر حقّقه معادو البيئة. وهكذا، بواسطة التّحكم بالكونغرس، والتّفاني الإيديولوجي لإدارة بوش عام ٢٠٠١، تمكّن معادو البيئة من وضع برنامجٍ لمتابعة سياستهم، متسلّحين بقدرةٍ رسميّة.

من شأن الواقع الموضوعيّ للأثر الرّأسمالي على النّظام البيئيّ أن يزيد من تعقيد طموحات الجماعة المنادية بالنموّ. فتوسيع نطاق الإنتاج يستنفد المنافع البيئيّة. من هنا، أيقظت هذه التّأثيرات على البيئة مخاوف العامة ـ فما زالت الأكثريّة تعتبر نفسها مناصرة للبيئة ـ وبالتّالي، أمّن القلق الشّعبيّ الحافز للسياسة المعادية للبيئة. فقد اضطرّ مروّجو الدعاية من المؤسّسات وشركائهم إلى النّضال، كي يؤكّدوا للعامة أنّ أثر الرّأسمالية سيكون صغيراً وقابلاً للإدارة، وأنّ أيّة موارد طبيعيّة أو اصطناعيّة أخرى ستعوّض عن استنزاف المخزون الطّبيعيّ.

من المميّزات البنيويّة الأخرى للرّأسماليّة هي عزو تكاليف الإنتاج إلى مظاهر خارجيّة. فلمّا كان دافع الرّبح يحمل الرّأسماليّين ومدراءهم، باستمرار، على إبقاء الإنتاج ضمن النّطاق العقلانيّ، فقد سعت الشّركات، ونجحت في

(٢) Matthew N. Lyons, "Business Conflict and Right-wing Movements", in *Unraveling the Right*, ed. Amy Ansell (Boulder, CO: Westview, 1998), p. 88.

سعيها، من أجل رمي النّتائج غير المرجوّة للإنتاج الصّناعيّ على كاهل الشّعب. فأدّى ذلك إلى انتشار الغازات والجزيئيّات السّامة في الجوّ، وضخّ النّفايات المتطايرة في مخزون المياه، ممّا يؤثّر على الصّحة، من خلال تلوّث سلسلة الغذاء على سبيل المثال. ومن المميّزات الأساسيّة لعزو هذه المشكلة إلى ظروفٍ خارجيّة، هي إنكار مسؤوليّة التّدهور البيئيّ، والمخاطر على الصّحة العامة التي تسبّبها الممارسات الصّناعيّة. فمن شأن ذلك أن يسمح باستمرار الضّرر الاجتماعيّ والبيئيّ إلى ما لا نهاية، من دون أن يتّخذ ذلك مظهر التّعمد.

رغم أنّ المالكين والمدراء تدبّروا أمر وقوع المنتجات الثّانويّة للإنتاج على كاهل العاجزين والفقراء، بشكلٍ متفاوت، إلا أنّ الدّوائر الغنيّة وأصحاب المؤسّسات تأثّروا أيضاً، ورفعوا الشّكاوى والاحتجاجات. فمن إحدى ردود الفعل ظاهرة «نيمبي» (لا تقتربوا من الفناء الخلفيّ لمنزلي)، وبموجبها لا يبالي المواطنون بمخاطر النّفايات طالما أنّ مكبّها لا يقع في حيّهم. رغم ذلك، يطالب الشّعب بانتظام أن تنظّف الشّركات الفوضى التي تخلّفها، حيثما وقع ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يتوقّع الشّعب من الحكومة أن تتصرّف. غير أنّ التّحركات الواسعة من جانب الشّعب والحكومة، من أجل تنظيم الأعمال، تفترض بالشّركات تقييد الإجراء التّنظيميّ، وتقويض أسسه، مع إقناع الشّعب أنّ فرض المزيد من القيود على شركات الأعمال لن يصبّ في مصلحته.

بوش والشّبكة المعادية للبيئة

لقد طبّقت الإدارة، أو استعدّت لتطبيق، العديد من السياسات التي تضرّ بالشّعب والبيئة الطّبيعيّة. فتصدّى بوش لجهودٍ حكوميّة سابقة، سعت لتقليص الزّرنيخ في مياه الشّرب، كما نكث بالوعد الذي قطعه أثناء حملته بتخفيض مستويات ثاني أكسيد الكربون، وعزّز استغلال النّفط في المحميّة الوطنيّة للحياة البريّة في القطب الشّماليّ، في ألاسكا. ثمّ انتقل بوش إلى رفع القوانين عن المناجم السّطحيّة الفدراليّة، فضلاً عن القواعد التي تقيّد تطوير أكثر من ٦٠

مليون آكر من الغابة الوطنيّة. ولعلّ التّغييرات السياسية الأهم هي رفض الإدارة لبروتوكول كيوتو، وهو اتّفاق وقّعته الولايات المتّحدة، كان ليرغم البلدان الصّناعيّة على تقليص انبعاثات غازات الدّفيئة، فضلاً عن رفض اتّفاقية الأمم المتّحدة حول التّنوع البيولوجيّ. لقد انتقينا مسألتين مثيرتين للجدل، كي نفحصهما عن كثب: تخلّص بوش من بروتوكول كيوتو، ومحاولة الحكومة فتح باب المحمية الوطنيّة للحياة البريّة في ألاسكا أمام شركات النّفط.

القضاء على كيوتو: بوش يشكّك في الاحترار العالميّ

في خطابٍ ألقاه بوش يوم ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠١، أعلن أنّ خير الأرض «مهمّ بالنّسبة لأميركا ـ وهي قضيّة ينبغي أن تكون مهمّة بالنّسبة لكلّ أمة في شتّى أنحاء العالم». وطمأن أفراد الشّعب إلى أنّ طاقم عمله في البيت الأبيض يشاطرونهم همّهم بشأن ظاهرة الاحتباس الحراريّ التي أطلقت عليها إدارته تسميةً أقل تشاؤمية، هي «التّغيير المناخيّ». وأكّد: «إدارتي ملتزمة بأداء دورٍ قياديّ في قضيّة التّغيير المناخي. نحن نعترف بمسؤوليّتنا، وسنفي بها سواء داخليّاً، أم في ناحيتنا من نصف الكرة الأرضيّة، أم في العالم»[٣].

غير أنّ كلمات بوش كانت، بكلّ بساطة، متعارضة مع أفعاله، سواء قبل الخطاب أم بعده. ففي آذار/مارس ٢٠٠١، أعلنت إدارة بوش أنّها لن تشارك في بروتوكول كيوتو، الصّادر عام ١٩٩٧، الذي يشترط تقليص انبعاثات غازات الدّفيئة النّاتجة عن الدّول الصّناعيّة، بالرّغم من أنّ معظم البلدان كانت قد وقّعت على الاتّفاق. بالفعل، كانت الدّولة المتطوّرة الوحيدة التي ما زال عليها التّوقيع، عند انسحاب الولايات المتّحدة من الاتّفاق، هي روسيا. لكن رغم انسحاب الولايات المتّحدة، فإنّ روسيا وافقت على التّوقيع، ما سمح بمواصلة عمليّة الإقرار. غير أنّ رفض بوش احترام الالتزام الذي أبدته الولايات المتّحدة تجاه بروتوكول كيوتو، الصّادر عام ١٩٩٧، قد قوبل بكدرٍ يمكن تفهّمه، من

(٣) على شبكة الإنترنت: http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/02/climatechange.html.

قبل العديد إن لم نقل معظم أفراد المجتمع الدّوليّ. فالولايات المتّحدة تساهم بأكثر من ٢٥٪ من الانبعاثات العالميّة التي تتسبّب بالاحترار العالميّ، وبالتّالي فإنّ ضمّ الولايات المتّحدة إلى الاتّفاق شكّل خطوةً غايةً في الأهميّة.

كان القضاء على كيوتو إشارةً مبكرة إلى أنّ التّعهد الذي أخذه بوش، أثناء حملته، بضبط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مصانع الطّاقة، وتقليصها، سائرٌ إلى الزّوال. غير أنّ بوش قدّم ثلاث حججٍ ليشرح سبب التّراجع عن ضبط الانبعاثات.

(١) تدّعي الإدارة أنّ تنظيم ثاني أكسيد الكربون سيكلّف الصّناعة مبالغ طائلة، رغم أنّ الدّراسات تثبت عكس ذلك. ويحذّر الرّئيسُ الأميركيّين من أنّ أزمة الطّاقة النّاتجة سترفع أسعار الكهرباء.

(٢) يصرّ بوش على أنّ ثاني أكسيد الكربون غير مدرج في قانون الهواء النقيّ كأحد الملوّثات؛ وبالتّالي فإنّ الحكومة غير ملزمة بالتّحكم به. غير أنّ ثاني أكسيد الكربون مدرجٌ في القسم ١٠٣ (ج) بصفته أحد الملوّثات التي تنتجها معامل الطّاقة، وهو ما أمر الكونغرس بدمجه في برامج الوقاية من التلوّث. وبالتّالي، فإنّ استنجاد بوش بالصّفة التّقنية ليس سليماً تماماً. وهكذا، أعلنت وكالة حماية البيئة، في عهد بوش، أنّها لا تملك السّلطة اللازمة لضبط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أو غازات الدّفيئة. لكن في عهد كلينتون، كانت سياسة وكالة حماية البيئة قد نصّت على إمكانيّة ضبط غازات الدّفيئة، في حال استطاعت الوكالة أن تثبت أنّها تؤثّر على صالح الإنسان بشكلٍ سلبيّ. وبالفعل، أجريت الأبحاث التي أثبتت الآثار المضرّة لغازات الدّفيئة، ولو لم تكن على يد وكالة حماية البيئة نفسها. فرغم أنّ هذه الوكالة تملك السّلطة اللازمة لإجراء أبحاثٍ حول تغيير المناخ، إلا أنّه من غير المرجّح، بالنّظر إلى موقفها، أن تباشر ببحثٍ حول ثاني أكسيد الكربون. في هذا السياق، يجادل المستشار العام الحاليّ لوكالة حماية البيئة أنّه من واجب الكونغرس تقديم تفويضٍ مباشر إلى الوكالة، من أجل ضبط غازات الدّفيئة. لكن بالنّظر إلى أنّ

الجمهوريّين يتحكّمون في كلا المجلسين التّشريعيّين، فمن المؤكّد تماماً أنّ الكونغرس لن يقدّم تفويضاً مماثلاً.

(٣) وفقاً لبوش، لم يثبت العلماء كما يجب بعد، أنّ النّشاط الإنسانيّ يسبّب الاحترار العالميّ. لكنّ هذا التّأكيد الذي يدلي به ممثّلو كبرى الشّركات الملوّثة، مراراً وتكراراً، يتجاهل سنواتٍ من الأبحاث التي جمعها فريق العمل الحكوميّ الدّوليّ المعنيّ بتغيير المناخ، والتّابع للأمم المتّحدة، الذي أكّد خلاف ذلك. وقد استنتج هذا الفريق المؤلّف من ٢٥٠٠ عالم تقريباً أنّ النّشاطات الجماعيّة للبشر «قد زادت التّركيزات الجوّية لغازات الدّفيئة والهباء الجويّ، منذ الحقبة ما قبل الصّناعيّة». بالإضافة إلى ذلك، ترسم المعلومات التي جمعها هؤلاء العلماء «صورةً جماعيّة عن عالَم يزداد حرارةً، وغيرها من التّغييرات في النّظام المناخيّ»[٤] ومع أنّ فريق بوش يتصرّف بقدرٍ كبير من التّملق تجاه أهميّة «العلم السّليم»، إلا أنّه يجاهد للاستخفاف بالإجماع العلميّ حول الاحترار العالميّ.

في أيّار/مايو ٢٠٠١، طلب البيت الأبيض من الأكاديميّة الوطنيّة للعلوم أن تحدّد الحقائق والشّكوك الهامّة في علم التّغيير المناخيّ، كما تحدّد أيّ اختلافاتٍ جوهريّة بين التّقارير والملخّصات الصّادرة عن الفريق الحكوميّ الدّوليّ المعنيّ بتغيير المناخ[٥]. بعد دراسة المسألة، اتّفقت الأكاديميّة الوطنيّة للعلوم مع الفريق الحكوميّ الدّوليّ في الرّأي، مبيّنةً أنّ «استنتاج هذا الفريق الذي يفيد أنّ معظم ظاهرة احتباس الحرارة الملحوظة، على مدى السّنوات الخمسين الماضية، العائدة على الأرجح إلى زيادة في تركيزات غازات الدّفيئة، يعكس بشكلٍ دقيق نمط التّفكير الحاليّ في الوسط العلميّ حول هذه القضيّة»[٦]. وقد أكّدت الأكاديميّة الوطنيّة للعلوم، في تقريرٍ أكثر حداثة لها

(٤) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2001:* Synthesis Report. Online: http://www.grida.no/climate/ipcc_tar/vol4/english/005.htm.

(٥) رسالة من البيت الأبيض إلى د. بروس ألبرتس من الأكاديميّة الوطنيّة للعلوم، بتاريخ ١١ أيّار/مايو ٢٠٠١.

صدر عام ٢٠٠٢، بعنوان «التّغيير المناخيّ المباغت: مفاجآت لا مفرّ منها»، على نتائج أبحاثها الأوليّة، محذّرةً من أنّ «ارتفاع حرارة الدّفيئة وغيرها من التّعديلات التي أجراها الإنسان على نظام الأرض قد يزيد من احتمال الأحداث المناخيّة الإقليميّة أو العالميّة الجسيمة، والمفاجئة، وغير المرحّب بها»[٧]. رغم هذه التّقارير التي أُجريت بطلبٍ من الإدارة نفسها، إلا أنّ بوش يعزّز سياسة انبعاثات الدّفيئة التي تزيد، في الواقع، من هذه الانبعاثات.

تعتمد مبادرة بوش تجاه الاحترار العالميّ، التي تحاكي مقاربته في تكساس، على التزام الصّناعات طوعيّاً بتقليص الانبعاثات، من خلال برنامجه حول «قادة المناخ». فيقول الرّئيس إنّ أهدافه المتعلّقة بالتّخفيض الطّوعي لثاني أكسيد الكربون متساوية مع أهداف الدّول الصّناعيّة الأخرى. لكن في حال أقدم المعنيّون على هذه التّخفيضات، طوعيّاً، فستكون الانبعاثات أكثر بثلاثين بالمائة تقريباً من مستواها عام ١٩٩٠. غير أنّ معيار بوش ما لبث أن تحوّل، بشكلٍ جذريّ، عن معايير بقيّة الدّول المتطوّرة الملتزمة ببلوغ معايير عام ١٩٩٠ التي وضعتها معاهدة ريو. وقد حلّلت الفدراليّة الوطنيّة للحياة البريّة بيانات وزارة الطّاقة، واكتشفت أنّ خطّة بوش تستند إلى اختبار كثافة الانبعاثات، أي صيغة غازات الدّفيئة المنبعثة منقسمة على دولار الإنتاج الصّناعيّ، عوضاً عن اختبار معايير الانبعاثات النّموذجيّ. وقد استخدم اختبار كثافة الانبعاثات لأنّه يحجب الانبعاثات الأكبر التي ستنتج، لا محالة، عن تطبيق خطّته. فمن شأن خطّة بوش أن تزيد انبعاثات غازات الدّفيئة بنسبة ١٤٪ على مدى السّنوات العشر المقبلة. من جهته، أصدر مركز بيو حول التّغيير المناخيّ العالميّ تقريراً يتعمّق في سيناريوهات عدة، ليثبت أنّ استهداف عمليّة تحديد الانبعاثات، حسب الرّغبة، لن يخفّف من هذه الانبعاثات. في أيّ حال، ليست أهداف بوش الطّوعية

(٦) Commission on Geosciences, Environment and Resources, Climate Change Science: An Analysis of Some Key Questions, National Research Council of the National Academics of Science (2001).

(٧) Ocean Studies Board, Polar Research Board, Board on Atmospheric Sciences and Climate, Abrupt Climate Change: Inevitable Surprises, National Research Council of the National Academies of Science (2002).

بمفهومة، لا سيّما أنّ سياسته تدعو إلى حرق ٧٩ مليون طن إضافيّة من الفحم الحجريّ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك، لم يوقّع على اتّفاق قادة المناخ إلا ٥٪ تقريباً من هذه الصّناعات، ما يفرض أنّ الالتزام الطّوعيّ هو سياسة ضبطٍ غير فاعلة.

تتّسم مقاربة بوش نحو معاداة البيئة بدرجةٍ عالية من التّلاعب. ففي عام ١٩٩٠، فرض الكونغرس إجراء خطّة بحث حول تغيير المناخ. لكن لا إدارة بوش الأب ولا إدارة كلينتون طبّقتا هذا القانون. أمّا بوش، فقد استخدم التّفويض التّشريعيّ، بكلّ سخرية، ليطوّر البرنامج العلمي الأميركيّ لتغيير المناخ، من أجل تأجيل أنظمة ضبط احتباس الحرارة لعدّة سنواتٍ إضافيّة، فضلاً عن تحديد شكل الأبحاث ضمن توجّهات مؤيّدة للصّناعة. وقد شكّك المسؤولون في هذا البرنامج في الإجماع الدّوليّ الذي يؤكّد على أنّ الاحترار العالميّ ناتجٌ من حرق الوقود الأحفوريّ. وحين طلب البيت الأبيض من الأكاديميّة الوطنيّة للعلوم أن تراجع الخطّة الاستراتيجيّة الخاصّة بالبرنامج العلميّ الأميركيّ لتغيير المناخ، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وجّهت هيئةٌ من ١٧ خبيراً انتقاداتٍ شديدة اللهجة إلى الوثيقة. فأشاروا في تقريرهم إلى أنّ مسوّدة مشروع بوش حول التّغيير المناخيّ رديئة، وغير مموّلة على أساسٍ واقعيّ، كما تتجاهل الإجماع المعاصر بين خبراء المناخ على أنّ الاحترار العالميّ سببه، بشكلٍ كبير، المساهمة البشريّة. في هذا السياق، أدانت الوكالة الوطنيّة للعلوم المسوّدة كما يلي: «تفتقر مسوّدة المشروع إلى الكثير من العناصر الأساسيّة التي تميّز أيّ خطة استراتيجيّة: رؤيا موجّهة، وأهداف قابلة للتّنفيذ، وجداول مواعيد واضحة، ومعايير لقياس التّقدم، وتقييم لمدى قدرة البرامج الحاليّة على الإيفاء بهذه الأهداف، والإعلان عن ترتيب الأولويّات وخطّة للإدارة»[٨]. رغم أنّ الخطّة تتوقّع إجراء العديد من الوكالات الحكوميّة للأبحاث، إلا أنّها لا ترتّب عناصر

---

(٨) Committee to Review the US Climate Change Science Program Strategic Plan, National Research Council, *Planning Climate and Global Change Research: A Review of the Draft U.S. Climate Change Science Program Strategic Plan* (Washington, DC: National Academics Press, 2003).

الخطّة بحسب أولويّتها، كما أنّه من غير المرجّح أن تتمتّع الخطّة بتمويلٍ مناسب، مع تعرّض الكثير من الوكالات لتقليص موازناتها.

نُشرت الخطّة الأخيرة للبرنامج العلمي الأميركيّ حول التّغيير المناخي في ٢٤ تموّز/يوليو ٢٠٠٣. وقد ركّز البحث على الميول التّاريخيّة للتّغيير المناخيّ، وتحليل المخاطر، وكيفيّة التّكيّف مع الاحترار العالميّ، وتقليص الشّكوك التوقّعية، وقياس عوامل الاحترار العالميّ بدقّة، والتّشديد على المصادر الطّبيعية لغازات الدّفيئة. ولمّا كانت السّلطة التّنفيذيّة قد وزّعت، بحلول ذلك الوقت، الموظّفين الذين عيّنهم بوش في كلّ وكالةٍ مشاركة، فمن الأرجح أنّ نتائج برنامج البحث هذا ستؤيّد فرضيّة بوش بانعدام الأدلة الكافية التي تثبت تسبّب القوى البشريّة بالضّرر، وبالتّالي المباشرة بإصلاح الإنتاج الصّناعيّ. بعبارةٍ أخرى، «مصادر الشّك» كثيرة للغاية. كما يؤيّد برنامج بوش العلمي لتغيير المناخ، بغير داعٍ، إنفاق سنواتٍ من الأبحاث الإضافية للسّخرية من الأسئلة التي سبق أن أُجيب عنها ـ وبالتّحديد إذا كان الاحترار العالميّ موجوداً وإذا كان الأمر مشكلةً سبّبها الإنسان. فمن شأن ذلك أن يهدف إلى تعزيز عجز المجتمع العلميّ عن المطالبة بالإجراءات المطلقة، أو بتثبيتٍ مطلق لظاهرة ما زالت قيد الدّرس، وتهيئة الأجواء التي تفرض أنّ تحليل مخاطر الاحترار العالميّ ستتناسب مع نتاج «قليل المخاطر» محدّد سلفاً، ويتركنا في نهاية الأمر مع إرشادات حول كيفيّة التّأقلم مع المحتوم.

تصطدم إدارة بوش أحياناً بحاجز انعدام كفاءتها. على سبيل المثال، نشرت وكالة حماية البيئة، في ٣١ أيّار/مايو ٢٠٠٢، على موقعها الإلكترونيّ، تقرير العمل المناخيّ الأميركيّ الصّادر عام ٢٠٠٢[(٩)] عن وزارة الخارجيّة، والقاضي بأنّ البشر يساهمون في الاحترار العالميّ. من هنا، سعياً لمنع أيّ معلومات متضاربة إضافيّة حول الاحترار العالميّ من إضعاف مبادرة بوش، تمّ محو فصل

(٩) *US Climate Action Report,* The United States of America's Third National Communication Under the United Nation Framework Convention on Climate Change, US Department of State, May 2002. On-line: http://yosemite.epa.gov/oar/globalwarming.nsf/content/ResourceCenter_PublicationsUSClimateActionReport.html.

كامل عن الاحتباس الحراريّ من تقرير وكالة حماية البيئة السّنويّ حول تلوّث الهواء (نتائج البحث الأخيرة عن نوعيّة الهواء على الصّعيد الوطنيّ: الوضع والاتّجاهات لعام ٢٠٠١). وقد ناقشت مذكّرة داخليّة صادرة عن وكالة حماية البيئة الخيارات المتوافرة للتّعاطي مع ما يقدم عليه مجلس الجودة البيئيّة، ومكتب الإدارة والموازنة، من حذفٍ، فلاحظت أنّ الوثيقة التي تعرّضت للحذف لم تعد تتطرّق إلى كيفيّة تأثير الاحترار العالميّ على صحّة الإنسان والبيئة، كما لا تعترف بالإجماع العلميّ حول هذه القضيّة. وتناقش المذكّرة كيفيّة المحافظة على العلاقات بين وكالة حماية البيئة والبيت الأبيض، مع الاستمرار في نشر التّقرير حول الاستهلاك العام[١٠].

على الصّعيد العالميّ، انتقل بوش في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ليطرد رئيس الفريق الحكوميّ الدّوليّ المعنيّ بتغيير المناخ، بأمر من المسؤولين الصّناعيّين. فقد مارس أصحاب مصالح الطّاقة ضغطاً على البيت الأبيض، من أجل نقل د. روبرت واطسون عند انتهاء ولايته، لأنّه تجرأ على مناقشة الارتباط بين الاحترار العالميّ وحرق الوقود الأحفوريّ علانيةً. وقد كتبت شركة «إكسون موبيل» إلى البيت الأبيض خصّيصاً لتطلب استبدال واطسون[١١]. فتمّ الحصول على مذكّرة «إكسون» من مجلس الجودة البيئيّة، بموجب قانون حريّة الإعلام، وبطلبٍ من مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة. كما يمكن الافتراض أنّ فروعاً حكوميّةً أخرى تتلقّى اتّصالاتٍ مشابهة، تشدّد فيها على الحاجة إلى رئيس جديد. تجدر الإشارة إلى أنّ واطسون عالمٌ أميركيّ في الغلاف الجويّ، يحظى باحترامٍ كبير؛ وكان قد أدار، بصفته رئيساً للفريق الحكوميّ الدّوليّ المعنيّ بتغيير المناخ منذ خمس سنواتٍ، ثلاث دراساتٍ عن المناخ العالميّ، من إعداد ٢٥٠٠ عالم تقريباً، من حوالى مائة دولة. نتيجةً لذلك، بيّنت دراسات هذا الفريق، بشكلٍ لا لبس فيه، أنّ الاحترار العالميّ على مدى السّنوات الخمسين الماضية يتأتّى فعلاً عن مصادر

(١٠) "Issue Paper: White House Edits to Climate Change Section of EPA's Report on the Environment" (April 29, 2003).

(١١) مذكّرة من راندي راندول في «إكسون موبيل» إلى جون هوارد، بعنوان «فريق بوش حول مفاوضات فريق العمل الحكوميّ الدّوليّ المعنيّ بتغيير المناخ»، بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

بشريّة. ولمّا كانت نتائج بحث هذا الفريق تستخدم كأساسٍ علميّ للمفاوضات الدّوليّة، مثل بروتوكول كيوتو، ويرجع إليها علماء المناخ الأميركيّون، فقد ناقضت مصالح القطاعات الصّناعيّة والبيت الأبيض على حدّ سواء.

أمّا الشّخص الذي عيّنته الولايات المتّحدة أخيراً كرئيسٍ للفريق الحكوميّ الدّوليّ المعنيّ بتغيير المناخ، فهو د. راجندرا باشوري. ليس باشوري بعالم في الغلاف الجويّ، لكنّه عالم اقتصاد ومهندس، وناقد صريح للتّقسيم بين الدّول النّامية والمتطوّرة. ووفقاً لصحيفة «ذا غارديان»، نظّمت الولايات المتّحدة حملةً من أجل تشجيع الدّول الأفريقيّة وغيرها من الدّول النّامية على التّصويت لباشوري. فظهرت نتيجة التّصويت بـ٧٦ صوتاً لصالح د. باشوري، و٤٩ لصالح د. واطسون. وهكذا استغلّت إدارة بوش، بكلّ مكرٍ وبراعة، الشّعور المعادي للغرب، ومطالبة زبائنها من الدّول، في المناطق المجاورة، بضوابط بيئيّة غير صارمة (لجذب الاستثمار الأجنبيّ) كي تعزّز قدرتها على التّهرب من واجبها بخفض انبعاثات الدّفيئة.

بينما يَعجب العديد من الأشخاص خارج الولايات المتّحدة من الشّكوك المحيطة بمسألة الاحترار العالميّ، إلا أنّ هذا الأمر أشبه بصناعةٍ منزليّة في أميركا. فتخصّص فرق الأبحاث المحافظة، على غرار مؤسّسة هيريتاج الوقفية، والمعهد الأميركيّ للمؤسّسات، مجهوداً كبيراً لتلفيق نظريّاتٍ علميّة زائفة، تنفي حدوث الاحترار العالميّ، أو أصوله المرتبطة بالإنسان، أو كلا الأمرين معاً. كما احتلّ معهد كاتو الصّدارة في درجة إنتاج المنشورات المعادية للبيئة. فيؤكّد رئيس الباحثين حول التّغيير المناخيّ في المعهد، باتريك مايكلز، أنّ نماذج الاحترار العالميّ زائفة، وأنّ الرّأسماليّة غير المقيّدة هي وحدها القادرة، في أيّ حال، على إدارة استنزاف الموارد والتّلوّث. ويشكّل دفاعه عن الالتزام الطّوعيّ والحلول التي تقدّمها السّوق الحرّة القسم الأكبر من إجابات بوش الطّنانة حول السياسة البيئيّة. وقد قامت بتمويل عمله المؤسّسات الوقفية المحافظة مثل المؤسّسة الوقفيّة لأسرة كوش، والعديد من مؤسّسات الطّاقة والمؤسّسات الكيميائيّة، مثل «أموكو»، و«أركو»، و«داو كيميكال». ممّن ينفي نظريّة الاحترار

العالميّ أيضاً زميلٌ آخر في معهد «كاتو»، فريد سينغر، وهو عالمٌ سابق في وزارة النّقل الأميركيّة، وصاحب منظّمةٍ هي مشروع سياسة العلم والبيئة. أمّا مموّلو أبحاث سينغر ومشروعه، فمؤسّسات كبرى مثل «مونسانتو»، و«تكساكو»، و«أركو»، و«إكسون»، و«شيل»، و«صان أويل»، و«يونيكول»، فضلاً عن مؤسّساتٍ وقفيّة محافظة مثل «برادلي»، و«فوربس»، و«سميث ريتشاردسون». يرتبط سينغر بالعديد من المنظّمات المعادية للبيئة الأخرى، مثل تقدّم ائتلاف العلوم السّليمة، والمجلس الأميركي حول العلم والصّحة، ومنظّمة المحافظة على البيئة.

تَجمع منظّمة المحافظة على البيئة التي أسّسها هنري لامب عام ١٩٩٠ بين المئات من مجموعات الاستعمال الحكيم التي تنشر الوعي الجماعي، من خلال مجلّتها «إيكولوجيك». من المشاريع التي أنشأها لامب، الشّركة العالميّة المحدودة للسيادة. تقوم هذه الشّركة بمهاجمة مبادرات الأمم المتّحدة البيئيّة، مثل الاتّفاقية حول التّنوع البيولوجي، واتّفاقية هيكليّة العمل حول التّغيير المناخي، ومشروع الإنسان والمحيط الجويّ، ومعاهدة التّراث العالميّ. يتقدّم المفكّرون العاملون في الشّركة العالميّة للسيادة بنظريّة مفادها أنّ التّنظيمات البيئيّة الصّادرة عن الأمم المتّحدة هي جزءٌ من المؤامرة الهادفة إلى إنشاء حكومة عالميّة واحدة. ويعمل أحد الزّملاء الآخرين في منظّمة المحافظة على البيئة، هيو إلسايسر، كعالمٍ بالأرصاد الجويّة في مختبر لورانس ليفرمور النّووي، في كاليفورنيا، الذي يخصّص جزءاً كبيراً من وقته لإزاحة معاهدة التّغيير المناخي التي تمّ التّفاوض عليها في كيوتو، عن مسارها الصّحيح. يعتبر إلسايسر المستشار العلميّ في شركة علوم القرن الواحد والعشرين، وهي مجموعة أنشأتها منظّمة لاروش. وهو أيضاً شريكٌ في تقدّم ائتلاف العلوم السّليمة، واللّجنة من أجلِ غدٍ بنّاء. تتمتّع هذه اللّجنة بتمويلٍ من صناعة الطّاقة النّووية، والمجلس الأميركيّ لنشر الوعي حول مسائل الطّاقة، وصندوق مؤسّسة كارثايج الوقفيّة. وهي ترتبط، إلى جانب غيرها من منظّمات إلسايسر، كائتلاف المستهلك الوطني، وتنبيه المستهلك، بفرق الأبحاث اليمينيّة مثل معهد الشّركات التّنافسية. وتقوم مؤسّسات ومنظّمات كبرى، مثل السّياناميد الأميركيّ، وجمعيّة الصّناع

الكيميائيّين، و«شفرون»، و«مونسانتو»، و«فيليب موريس» بتمويل منظّمة تنبيه المستهلك. أمّا معهد جورج س. مارشال الذي تموّله مؤسّستا سكايفي وبرادلي الوقفيّتان، فكان رائداً في التّهجم على الفريق الحكوميّ الدّوليّ المعنيّ بتغيّر المناخ، وهو الفريق الذي شكّلته الأمم المتّحدة عام ١٩٩٥.

كانت وحدة العلاقات العامة في الائتلاف العالمي للمناخ أحد أكثر اللاعبين الذين يعملون في هذه الجبهة تأثيراً. ونحن نشدّد على صيغة الفعل الماضي في تلك الجملة لأنّ رودر فين قامت بحلّ هذا الائتلاف، مع المحافظة على حضوره العام. ورودر فين هي شركة علاقات عامة، كائنة في واشنطن، تمثّل شركات السيّارات، والفحم الحجريّ، والغاز. قامت بإنشاء الائتلاف العالمي للمناخ عام ١٩٩٦، واصفةً إيّاه «كمنظّمة من الشّركات الخاصّة وشركات الأعمال التّجاريّة» تمثّل «أكثر من ٢٣٠ ألف شركة». بحسب موقع رودر فين الإلكترونيّ، «عطّلت» هذه الأخيرة عمل الائتلاف العالميّ للمناخ لأنّ «صوت الصّناعة حول التّغيير المناخيّ قد خدم هدفه، عبر المساهمة في مقاربةٍ وطنيّة جديدة نحو الاحترار العالميّ». يعتبر البيان الكامل المنشور على موقعها الإلكترونيّ حافلاً بالمعلومات:

> سوف تعلن إدارة بوش قريباً عن سياسةٍ مناخيّة يُتوقّع أن تعتمد على تطوير تقنيّاتٍ جديدة، وتقليص انبعاثات الدّفيئة، وهو مفهوم يؤيّده الائتلاف العالميّ للمناخ تأييداً شديداً. كما يعارض الائتلاف مصادقة مجلس الشّيوخ على بروتوكول كيوتو الذي يفترض أن يحدّد أهدافاً لتخفيض انبعاثات غازات الدّفيئة، لكنّها من الصّرامة لدرجة أنّ النموّ الاقتصاديّ في الولايات المتّحدة سيتأثّر تأثّراً بالغاً، فيما ترتفع أسعار الطّاقة بالنّسبة للمستهلكين ارتفاعاً صاروخيّاً. فضلاً عن ذلك، عارض الائتلاف العالمي للمناخ المعاهدة، لأنّها لا تلزم أكبر الدّول النّامية بتقليص انبعاثاتها. عند هذا الحدّ، وافق الكونغرس والإدارة كلاهما على ضرورة رفض الولايات المتّحدة للتّخفيضات الإلزاميّة في الانبعاثات، وفق ما يفرضه البروتوكول.

يسود فهمٌ واسع خارج الولايات المتّحدة لمصادر العبارات الرّنانة التي

يستقيها بوش بشأن التّغيير المناخيّ. فبعد إشارة صحيفة «آيريش تايمز» إلى «التّحوّل الكامل والمخزي» لسياسة بوش، وإثر اقتباس التّعبير الرّنان الذي يتلوه عادةً ـ «بالنّظر إلى الحالة غير المكتملة للمعارف العلميّة بأسباب التّغيير المناخي العالمي، ونتائجه» ـ تلاحظ أنّ بوش «يكرّر، بكلّ إخلاصٍ، التّعبير البالي نفسه الذي اقترحه الائتلاف العالميّ للمناخ، أثناء معارضته لاتّفاقية كيوتو». لا شكّ في أنّ الائتلاف العالميّ للمناخ «سيسرّ بالتّرحيب بمثل هذا الاستقطاب القويّ لقضيّته»[١٢]. أمّا حجّة بوش بأنّ كيوتو ستكلّف كلّ أميركيّ ألفي دولار، في معرض تكاليف الوقود المرتفعة، فيمكن تتبّع أثرها بالعودة إلى عبارات الائتلاف الرّنانة التي مثّلت أصحاب مصالح الطّاقة، مثل شركة الفحم الحجريّ في بيبادي وجمعيّة الوقود الغربيّ (تولّد المصانع التي تُغذّى بالفحم الحجريّ أكثر من نصف الطّاقة الكهربائيّة في الولايات المتّحدة). وفي مقابلةٍ أجراها برنامج «نيوزآور» الإخباريّ، التّابع للشبكة الأميركيّة للإرسال العام، مع الرّئيس التّنفيذيّ الأوّل في جمعيّة الوقود الغربيّ، جادل هذا الأخير أنّ الأرض تخرج من «عصرٍ جليديّ مصغّر»، ممّا يفسّر الاحترار العالميّ. ويصيغ بالمر الأمر على الشّكل التّالي: «الحرارة جيّدة؛ لكنّ العصور الجليديّة سيّئة». فتظهر الوثائق الدّاخليّة أنّ هدف الائتلاف العالميّ للمناخ هو تحويل الاحترار العالميّ من «واقع» إلى «نظريّة». أمّا الصّحيفة البريطانيّة «أوبسرفر»، فتلاحظ أنّ «أصول مجموعة الضّغط هذه التي تتمتّع بقوّة بالغة، وتمويل جيّد، تعود إلى ما قبل كيوتو، ويمكن تتبّع أثرها بالعودة إلى عهد الرّئيس بوش الأب، الرّجل الذي وعد «بمقاومة أثر الدّفيئة بأثر البيت الأبيض»، لكن ما لبث أن رفض، بكلّ ازدراء، القمّة البيئيّة التي انعقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢»[١٣].

ينصّ أحد أدوار مجموعات صناعة الطّاقة على إبقاء المسؤولين في إدارة بوش ملتزمين بموقف بوش. قبل أن يقدم بوش على طرد مديرة وكالة حماية

(١٢) Frank McDonald, "Bush U-turn: He is Honest Man Who Stays Bought on Kyoto", *The Irish Times* (March 31, 2001), p. 12.

(١٣) Robin Mckie and Ed Vulliamy, "It's Apocalypse Now as the World Overheats", *The Observer* (February 27, 2000), p. 18.

البيئة، كريستين تود ويتمان، كانت جمعية التّعدين الوطنيّة تنتقد صدقها حول الاحترار العالميّ. فقد تساءل ممثّل هذه الجمعيّة، جون غراسر، علانيةً إن كانت الإدارة تريد «نبذ هذه قبل إجراء المزيد من المفاوضات الدّوليّة». أمّا المعنى الذي تضمّنه ذلك، فهو أنّ إقرار الإدارة بارتفاع درجة حرارة الأرض سيضعف من موقف الرّئيس، خلال مفاوضته على شروط الاتّفاق. وقد ألقى الائتلاف العالميّ للمناخ أيضاً بثقله على تعليقات ويتمان الصّريحة. فلاحظ النّاطق باسم الائتلاف أنّ تصريحات ويتمان تناقض رغبة بوش في زيادة إنتاج الطّاقة المحلّي. وقال: «ستشهد انفصالاً جوهريّاً إن كنت ستتابع سياسةً للطاقة تعتمد عى الفحم الحجريّ من جهةٍ، وعلى استراتيجيّة تنظيميّة تفرض قيوداً غير واقعيّة على انبعاثات الكربون من جهةٍ أخرى»[١٤]. وأفاد ناطقٌ آخر باسم الائتلاف العالميّ للمناخ بما يلي: «لقد حسبنا أنّ ثمّة تضارباً بين ضبط ثاني أكسيد الكربون ومتابعة سياسة الطّاقة التي قرّروا اتّباعها». وردّاً على قرار بوش بعدم ضبط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، علّق: «أخيراً، هذه أخبارٌ جيّدة»[١٥].

الضّالة المنشودة:
الحفر في المحمية الوطنيّة للحياة البريّة في القطب الشّمالي

سمّيت المحمية الوطنيّة للحياة البريّة في القطب الشّماليّ «سيرينجيتي الأميركيّة». تقع هذه المحميّة على السّواحل الشّماليّة الشّرقية لألاسكا، وقد أُنشئت بموجب قانون الكونغرس الصّادر عام ١٩٦٠. أمّا قانون أراضي ألاسكا الذي صدر عام ١٩٨٠، فوسّع المحميّة لتحفظ ١٩ مليون آكر من الألاسكا. اليوم، يهاجر حوالى ١٣٠ ألفاً من حيوان الرّنة عبر هذه المحميّة. يؤمّن هذا الحيوان المأكل والملبس لشعبي الغويشن (Gwich'in) والإينوبيات (Inupiat). ومن المعروف أنّ مائة وخمسة وثلاثين جنساً من الطّيور تعيش في المحميّة

(١٤) Eric Pianin, "Whitman Has Some Industries Worried: Power Plant, Diesel Stances Criticized", *The Washington Post* (March 2, 2001), A13.

(١٥) Seth Borenstein, "Bush Reverses Clean Air Plan", *Pittusburgh Post-Gazette* (March 14, 2001), A1.

الوطنيّة للحياة البريّة. بعد ثمانية أعوام على إنشاء المحمية، أدرك المستكشفون أنّ أكبر رواسب نفطيّة في نصف الكرة الأرضيّة الغربيّ تقع في المنحدر الشّماليّ من ألاسكا. وهكذا، بدأ الحفر، وتمّ إنشاء خطّ أنابيب لتسليم النّفط إلى الولايات المتّحدة الواقعة في القارّة الأميركيّة. أمّا القسم الوحيد من منحدر ألاسكا الشّمالي الذي لم يفتح أبوابه أمام الحفر، فكان المحميّة الوطنيّة للحياة البريّة في القطب الشّماليّ. لكنّ الصّناعة وإرادة بوش أرادتا تغيير هذا الواقع.

تمّت ممارسة أولى الضّغوطات المهمّة من أجل تطوير ٦٠٧٠٣٠ هكتاراً من السّهول السّاحليّة في المحميّة، عندما فرض القانون الخاصّ بأراضي ألاسكا، الصّادر عام ١٩٨٠، عقوبةً على دراساتٍ حول موارد النّفط والغاز المحتملة في السّهول السّاحليّة للمحميّة، والمعروفة باسم «المنطقة ١٠٠٢». وأجريت مسوح جيولوجيّة للسّطح، ومغنطيسيّة هوائيّة، وزلزاليّة، فضلاً عن بعض عمليّات الحفر الاستكشافيّة المحدودة في منتصف الثّمانينات. في ذلك الوقت، قدّر المسح الجيولوجيّ للولايات المتّحدة أنّ المحميّة الوطنيّة للحياة البريّة تحتوي ١٧ مليار برميل من النّفط، و٣٤ ترليون قدم مكعّب من الغاز الطّبيعيّ. عام ١٩٨٧، قدّرت وزارة الدّاخليّة أنّ المحميّة تحتوي ما بين ٤,٨ مليار و٢٩,٤ مليار برميل، مع ٦٠٠ مليون برميل من النّفط القابل للاستخراج على الأقل، أو ربّما ٩,٢ مليار برميل كما هو محتمل. وقد بلّغت وزارة الدّاخليّة عن تحديد أكثر من أربعة وعشرين موقعاً كمواقع واعدة، لا بل إنّ بعض الحقول يحتوي على ما يصل إلى ٥٠٠ مليون أو أكثر من براميل النّفط. عام ١٩٩١، ضغط جورج بوش الأب على الكونغرس لفتح أبواب المحميّة أمام حفر آبار النّفط والغاز، غير أنّ الكونغرس أزاح حملته عن مسارها. وهكذا، انطفأت القضيّة تماماً خلال رئاسة كلينتون. لكنّ بوش الابن سرعان ما أعاد إحياء فكرة حثّ الكونغرس على السّماح بالحفر داخل المحمية، في ٢٠ كانون الثّاني/يناير ٢٠٠١. وقد وصف تطوير السّهول السّاحلية كخطوةٍ ضروريّة للولايات المتّحدة كي تحرّر نفسها من الاتّكال على نفط الشّرق الأوسط.

رغم التّقارير التي أصدرتها المصلحة الأميركيّة للأحياء البريّة والأسماك

عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧، وتفيد فيها أنّ الحفر سيضرّ بالحياة البريّة داخل المحميّة، مارست الوزيرة نورتون ضغوطاتٍ ناشطة من أجل المباشرة بعمليّات الحفر هناك. وقد قطعت أشواطاً طويلة كي تصوغ، بحذرٍ شديد، المعلومات الصّادرة عن مكتبها بخصوص المحميّة. فتلقّى موظّفو هذه المصلحة في ألاسكا، في آذار/مارس ٢٠٠٢، أمراً فرض عليهم التزام الصّمت، ومنعهم من التّحدّث علانيةً بخصوص المحمية قبل الحصول على ترخيصٍ من مكتب العلاقات العامّة الخاصّ بهم. بعد أبحاثٍ استمرّت لاثنتي عشرة سنة، أصدر المسح الجيولوجيّ للولايات المتّحدة أخيراً، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، دراسةً أظهرت أنّ الحفر في المحميّة سيضرّ ضرراً بالغاً بحيوانات الرّنة، والإوزّ الثلجيّ، وثيران المسك، والدّببة القطبيّة. لكن ما إن ظهرت هذه الدّراسة، حتّى أصدر طاقم عمل نورتون تقريراً مؤلّفاً من صفحتين، يقلب نتائج أبحاث الوثيقة السّابقة. فزعم التّقرير الجديد أنّ الحفر لن يؤذي الحياة البريّة. من هذا المنطلق، كذبت نورتون على الكونغرس، في مناسبةٍ واحدةٍ على الأقل، بخصوص آثار الحفر على حيوانات الرّنة، قبل أن تبرّر كذبها لاحقاً بالأخطاء المطبعيّة.

نسجاً على هذا المنوال، أشرك أعضاء آخرون من إدارة بوش أنفسَهم في مطلب الحفر في المحميّة. فخلال جلسة استماعٍ خاصّة بالكونغرس، عُقدت في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، اعترف نائب وزير الدّاخليّة، ج. ستيفن غرايلز، وهو عضو سابق في جماعة ضغط تابعة لصناعتي النّفط والفحم الحجريّ، بأنّ أمنيته الأغلى على قلبه هي الحفر في المحميّة. غير أنّ ارتباطات غرايلز وممارساته سبّبت له بعض المشاكل. فهو يخضع حالياً للتّحقيق على يد المفتّش العام في وزارة الدّاخليّة، للتّأكد من اقترافه أيّ خروقاتٍ أخلاقيّة. فوفقاً للمزاعم، شارك غرايلز في ١٤ اجتماعاً تقريباً، حيث استفاد اثنان من زبائنه السّابقين، أي شركتا الطّاقة العملاقتان «شفرون» و«شيل»، من معلوماتٍ سريّة حول عقود إيجار النّفط والغاز الخارجيّة. من شأن هذا أن يضعه في موقف حرجٍ جدّاً، ولا سيّما أنّه نظراً إلى تضارب المصالح الواضح، أقدم غرايلز على توقيع بيان حول التّجريد من الأهلية، وهو يمنعه من المشاركة في أيّ مفاوضاتٍ

تتعلّق بزبائنه السّابقين. في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، قامت مساعدة وزير الدّاخلية في إدارة الأراضي والمعادن، ريبيكا واطسون، التي عملت سابقاً كمحامية في شركات حفر المناجم وقطع الأخشاب، بحثّ مجموعة كومنولث الشّمال، المتخصّصة في صناعة النّفط، على إيصال صوتها حول مسألة الحفر في المحمية. وجادلت أنّ الشّعب لم يكن يصغي، حتّى ذلك الوقت، إلا إلى موقف مناصري البيئة بخصوص تلك القضيّة، وأنّ الوقت قد حان كي تدافع الصناعة عن موقفها.

ظهرت مشاكل أساسيّة عدّة في ما يتعلّق بفتح المحميّة أمام عمليّات الحفر.

أوّلاً، تعتبر توقّعات الصّناعة والبيت الأبيض بشأن كميّة النّفط التي ستجنيها الولايات المتّحدة، جرّاء الحفر في المحميّة، غير واقعيّة. ففي هذا السياق، يورد البيت الأبيض وأرباب الصّناعة التّقديرات الأوليّة للمسح الجيولوجيّ للولايات المتّحدة، حول عدد براميل النّفط الكامنة تحت أرض المحمية، متناسين أنّ المسح قد عاد وحدّد احتمال ٥٪ للعثور على مثل هذه الكميّة من النّفط في هذا المكان، مشكّكاً في القدرة على استخراجه اقتصاديّاً.

ثانياً، إذا قرّرت الولايات المتّحدة المباشرة بحفر ٣,٢ مليار برميل قابل للاستعمال، بحسب تقدير المسح الجيولوجيّ ـ أي كميّة نفطٍ تكفي ستّة أشهر فقط (افتراضاً أنّ الطّلب الأميركيّ الحاليّ يبلغ ١٩,٦ مليون برميل يوميّاً) ـ فسيستغرق الأمر عشر سنواتٍ قبل أن يبدأ النّفط بالتّدفق، وخمسين سنة أخرى لاستخراج النّفط (تشير التّقديرات الدّنيا إلى أنّ مقدار النّفط الموجود هناك قد يبلغ ملياري برميل تقريباً، أو ما يكفي لاستهلاك النّفط على مدى مائة يوم).

ثالثاً، يجادل مجلس الدّفاع عن الموارد الوطنيّة بأنّه ما من داعٍ لتطوير المحمية الوطنيّة للحياة البريّة في القطب الشّماليّ، بما أنّه من المتوقّع الحصول على إنتاج أربعين سنة إضافية من المنحدر الشّمالي وخليج برودهو، مع إنتاج حوالى ٥ مليارات برميل إضافيّ من خليج برودهو بحلول العام ٢٠٢٠، و١٥ ـ ٢٠ مليار برميل غيرها من حقل ساك النّفطيّ الذي ما زال ينبغي حفره. (يعتبر حقل خليج برودهو النّفطيّ مخزوناً عميقاً من النّفط يقع تحت حقل ساك النّفطيّ

مباشرةً. تفصل بينهما طبقة كتيمة من صخور الأديم. باشر الحفّارون بثقب حقل خليج برودهو النّفطيّ الأدنى أوّلاً، لأنّه سينتج المزيد من النّفط، مفترضين أنّهم سينتقلون إلى حقل ساك النّفطيّ الأكثر ضحالةً، ما إن يستنزفون الحقل النّفطيّ الأدنى.)

رابعاً، رغم أنّ النيّة في إنشاء محمية تهدف إلى حماية مسكن الأحياء البريّة، إلا أنّ مصلحة الأحياء البريّة والأسماك تسمح أحياناً بحفر آبار النّفط، ورعي الماشية، والعمل بالزّراعة، وقطع الأخشاب في هذه الممتلكات. يمكن السّماح بهذه النّشاطات تقنياً، في حال لم تكن تؤثّر على الأحياء البريّة سلبيّاً وحسب. غير أنّ هذه لم تكن الحال على أرض الواقع، فقد حاولت المجموعة البيئيّة لسنواتٍ إقناع الكونغرس بحظر هذه النّشاطات، لكن من غير جدوى. في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، نشر مكتب المحاسبة العامة تقريراً كشف فيه عن الإجراءات الوقائيّة البيئيّة المتنوّعة الواسعة التي تسمح بحفر آبار النّفط ضمن هذه المحميّات. في الواقع، كان ربع المحميّات الخمسمائة وخمس وسبعين يتيح حفر آبار النّفط والغاز. فأخذ مكتب المحاسبة العامة ١٦ عيّنة عن هذه المواقع، حيث اكتشف إجراءات وقائيّة متينة في بعضها، وانسكابات نفطيّة كبيرة ذات عواقب سلبيّة على المواطن والأحياء البريّة في بعضها الآخر. فضلاً عن ذلك، افتقر بعض المحميات للمدراء المتمتّعين بالتّدريب والموارد اللازمة للإشراف على عمليّات النّفط والغاز بشكلٍ مناسب. وهم يعجزون أيضاً عن فرض رسومٍ ملطّفة لتغطية كلفة الالتزام بالأنظمة البيئيّة. تعاني بعض المحميّات من الإشرافِ الرّديء، فيما يفتقر بعضها الآخر إلى فرض الإجراءات. أمّا الطّريقة البسيطة المعتمدة في حفظ السجلّات الخاصّة بوزارة الدّاخليّة، فتعني أنّ المدى الكامل للانسكاب النّفطيّ غير معروف؛ غير أنّ مكتب المحاسبة العامة تمكّن من تقدير ٣٤٨ انسكاباً على الأقل في المحميّات، خلال عام ٢٠٠٢.

عند كتابة هذا التّقرير (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)، كان الكونغرس يجاهد من أجل تطوير مشروع قانون خاصّ بالطّاقة، يمكن أن يحظى بموافقة أعضاء الكونغرس. وقد فشل أحد مشاريع القانون، المقتطع من بندٍ شرطيّ خاصّ

بالمحمية الوطنيّة للحياة البريّة في القطب الشّماليّ، في الحصول على إقرار مجلس الشّيوخ، نهاية عام ٢٠٠٣؛ غير أنّ مناصري الكونغرس ومجموعات الضّغط الملقّبة بقوّة القطب الشّمالي ستواصل ضغطها من أجل فتح المحميّة. أثناء ذلك الوقت، أقدمت الإدارة على منح المزيد من عقود الإيجار، لأراضٍ محاذية للمحميّة. لكن تبقى مسألة فتح الحكومة المحميةَ أمام أصحاب مصالح الطّاقة الكبيرة علامة استفهام كبيرة. رغم ذلك، المعلومات الأكيدة هي التّالية: لن يحرّر فتح المحميّة أمام الإنتاج النّفطي الولايات المتّحدة من اتّكالها على نفط الشّرق الأوسط. في نهاية الأمر، من أجل حلّ اتّكال أميركا في مجال الطّاقة على مصادر أجنبيّة، وسعياً للإيفاء بمطالب الطّاقة المقبلة، على الولايات المتّحدة أن تعتمد أساليب بديلة كي تستنبط الوقود الأحفوريّ.

يقع البترول في صدارة الأسباب الدّاعية إلى دخول المحميّة. وقد نشأ الهجوم المضادّ الذي مارسته الشّركات النّفطية الكبيرة، بعد أن اجتمع ألفان من أصحاب الأعمال النّفطيّة في هيوستن، تكساس، عام ١٩٩١، بتنظيم من معهد النّفط الأميركيّ، في واشنطن العاصمة، من أجل التّخطيط لهجوم على صعيد العلاقات العامّة. قادت هذا الهجوم مجموعة «قوّة القطب الشّماليّ»، وهي منظّمة صناعيّة كائنة في «أنكوراج»، نشأت عام ١٩٩٢، صوّرت نفسها كخليط من مجموعات «القاعدة الشّعبيّة»، تضمّ ١٠ آلاف عضو قويّ. وقد ضمّت «قوّة القطب الشّماليّ»، بطريقةٍ محبوكة، عدّة مجموعات ضغطٍ وشركات أعمال تجاريّة، مثل اتّحاد دعم الصّناعة في ألاسكا، ومجلس تنمية الموارد التّابع لغرفة التّجارة في ولاية ألاسكا، واتّحاد النّقل في ألاسكا، واتّحاد الغاز والنّفط في ألاسكا، وغرفة التّجارة في «أنكوراج»، واتّحاد ألاسكا للمناجم، واتّحاد غابات ألاسكا. وقد تلقّت جميعها تأييداً أساسيّاً من حاكم ألاسكا وهيئة الولاية التّشريعيّة، كما عملت عن كثب مع حكومة الولاية للتأثير على الحكومة الفدراليّة.

كشف المعادون للبيئة عن فعاليّة مفاجئة في كسب دعم الحزبين من أجل المباشرة بالحفر. فحين أقرّ الجمهوريّون في المجلس مشروع قانون الطّاقة الحاليّ، انضمّ إليهم ٣٨ من الدّيمقراطيّين. تحرّك هؤلاء الدّيمقراطيّون، لسببٍ

من الأسباب، بدافعٍ من تأييد قويّ أبدته النّقابات العمّالية البارزة تجاه الحفر في المحميّة. فقد قيل لتلك النّقابات إنّ الحفر سيولّد حوالى ثلاثة أرباع مليون وظيفة جديدة. تجدر الإشارة إلى أنّ سيناتور ألاسكا، موركوفسكي، وهو عضو بارز في لجنة الموارد الطّبيعيّة والطّاقة، أقدم على ذكر هذا الرّقم في خطاباته. فما كان من «قوّة القطب الشّمالي» إلا أن زادته. في الواقع، يعود هذا الرّقم الزّائف إلى حوالى عقدٍ من الزّمن، وأصله تقرير جمعيّة وارتون لتوقّع نماذج الاقتصاد القياسيّ، الصّادر عام ١٩٩٠، الذي ابتاعه معهد النّفط الأميركيّ. فتسلّح المسؤولون الحكوميّون بأرقام هذه الوظائف، ومضوا بقيادة ديك تشيني للاجتماع بقادة حوالى أربعة وعشرين من الاتّحادات العماليّة، بما في ذلك نقابة سائقي الشّاحنات، وأقنعوها بالانضمام إلى «قوّة القطب الشّمالي»، والضّغط على ممارسة الحفر في المحمية. نتيجةً لهذه الاجتماعات، نشأ ائتلاف يدعى: «قوّة الوظائف: أميركيّون من أجل وظائف الطّاقة»، وهو شعار خاصّ بالعلاقات العامّة، طوّرته قوّة القطب الشّماليّ.

جادل البعض (كعالم الاقتصاد الوافد من جامعة برينستون، بول كراغمان على سبيل المثال) بأنّ الضّغط لتطوير المحميّة لا يتعلّق بالنّفط، بقدر ما يتعلّق بتسجيل نصرٍ رمزيّ على مناصري البيئة. وهكذا، تشبه حالة المحميّة الجهود التي بُذلت من أجل استعمال الدّراجات النّارية الثّلجيّة في منتزه «يلوستون» الوطنيّ. بطبيعة الحال، أيّدت شركات النّفط أيضاً مشروع قانون بوش الخاصّ بالطّاقة، بسبب ملايين الدّولارات التي وعد بها من خلال تخفيض الضّرائب، والإعانات الحكوميّة. لكن إن كان الحفر في المحميّة مطلوباً من أجل إحراز نصرٍ في النّزاع ضدّ السياسة الرّمزيّة، فإنّ الأهداف الإيديولوجيّة لمعادي البيئة واضحة. لقد أقرّ عضو رفيع المستوى في الكونغرس أنّ النّصر الرّمزيّ هو الدّافع وراء هذا السّعي. واعترف طوم ديلاي بأنّ فتح المحميّة يتعلّق بتحقيق سابقة تاريخيّة. فالمحميّة أشبه باختبار لمعرفة إن كان سيسمح باستكشاف الطّاقة في مناطق حسّاسة أخرى.

الخاتمة: مخطّط الخداع وتصميم الحركة المضادّة

في بداية العام ٢٠٠١، أنشأ الرّئيس بوش فريق عمل خاصّاً بالطّاقة، هو مجموعة تطوير سياسة الطّاقة الوطنيّة، من أجل تطوير سياسة للطّاقة، وعيّن نائب الرّئيس ديك تشيني رئيساً لها. لكن نظراً إلى المخاوف العامّة تجاه ارتباطات بوش وتشيني بالصّناعات المرتبطة بالطّاقة، والافتقار إلى الشّفافيّة في ما يتعلّق بممارسات فريق العمل، أخذت مجموعات من داخل الكونغرس وخارجه تحاول استعجال تحقيق في درجة «المساعدة» التي كان فريق العمل يحصل عليها من الصّناعة.

بناءً على طلب الكونغرس، قام مكتب المحاسبة العامّة الذي يحقّق في شؤون السّلطة التّنفيذيّة بسؤال تشيني عن الوثائق المتعلّقة بنشاطات فريق العمل، لتحديد التّهم الموجّهة بحقّ فريق العمل، وطبيعة النّقاشات. غير أنّ تشيني رفض ذلك، متسلّحاً «بامتياز السّلطة التّنفيذية». فما لبث مكتب المحاسبة العامّة أن لجأ إلى المحكمة لإرغام البيت الأبيض على نشر هذه الوثائق. كانت تلك المرّة الأولى في تاريخ مكتب المحاسبة العامّة القائم منذ ٨١ سنة التي يلجأ فيها هذا الأخير إلى المحكمة من أجل الحصول على وثائق من الحكومة. في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢، حكمت محكمة فدراليّة محلّية بأنّه لا يمكن لمكتب المحاسبة العامة أن يطلب معلوماتٍ بخصوص المجتمعين بفريق عمل تشيني. فاضطرّ المكتب، بتأثيرٍ من ضغوطات الجمهوريّين التّشريعيّين الذين سيطروا على كلا مجلسي الكونغرس، إلى التخلّي عن الدّعوى القضائيّة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وعدم اللجوء إلى الاستئناف. عام ٢٠٠١، رفع فريق مراقبة يدعى «الرّصد القضائيّ»، وآخر يدعى «نادي سييرا»، دعاوى قضائيّة للحصول على وثائق فريق العمل (وقد انضمّ إليهما آخرون لاحقاً). فأمرت المحكمة المحلّية تشيني بنشر الوثائق. وخسرت وزارة العدل التي دافعت عن تشيني وإدارة بوش حكم الاستئناف، في محكمة الاستئناف التّابعة لدائرة العاصمة. بحلول هذا الوقت، كان تشيني يتمتّع بدعم وزارة العدل الأميركيّة التي رفعت طلباً بالاستئناف لدى المحكمة العليا، من أجل التّدخل وقلب أمر المحكمة الدّنيا،

سعياً للكشف الكامل عن كلّ الوثائق المتعلّقة بمجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنيّة. فعنت موافقة المحكمة العليا حينذاك أنّه لن يتمّ التّداول بالقضيّة حتّى نهاية صيف أو خريف ٢٠٠٤، ما يؤخّر تأخيراً فاعلاً اكتشاف أيّ معلومة إضافيّة حتّى الانتخابات الرّئاسيّة المقبلة.

في نيسان/أبريل ٢٠٠١، طالب مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة بوثائق فريق العمل، بموجب قانون حريّة الإعلام، لكنّه جوبه برفض البيت الأبيض. فما كان من المجلس إلا أن لجأ إلى المحكمة الفدراليّة، حيث أرغم القاضي إدارة بوش على تقديم هذه الوثائق. وحدها وزارة الطّاقة التزمت بالأمر. بعد آذار/مارس ٢٠٠٢، تلقّى مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة ١٣٥٠٠ صفحة، معظمها يحتوي على جملٍ أساسيّة محذوفة أو ناقصة؛ مع الإشارة إلى أنّه لم يتلقّ ١٦ ألف صفحة إضافيّة. رغم الرّقابة الشّديدة على الوثائق، إلا أنّها كشفت، بشكلٍ واضح، عن ارتباطٍ وثيق بين قطاع الصّناعة وفريق العمل. بالفعل، تمّ الكشف عن وثيقة صادرة عن معهد البترول الأميركيّ، في آذار/مارس ٢٠٠١، تحتوي على نصّ أمرٍ تنفيذيّ صدر بعد شهرين من ذلك الوقت[١٦].

في آب/أغسطس ٢٠٠٣، نشر مكتب المحاسبة العامة تقريراً عن فريق عمل تشيني، يكشفه فيه على حقيقته. غير أنّ المكتب لم يتمتّع بالحريّة الكاملة بشأن التّفاصيل التي كان يمكنه الإدلاء بها حول عمليّة صنع السياسات[١٧]. فنحن نعلم بأنّ لائحةً طويلة من الكيانات غير الفدراليّة قد التقت نائب الرّئيس، ووزير الطّاقة، والإداريّين والمدراء في وكالة حماية البيئة، ووزير الدّاخليّة وطاقم عملها، لمناقشة سياسة الطّاقة وعرض الأوامر التّنفيذيّة وتغييرات القوانين المرجوّة. لكن لم يستطع المسؤولون الأعضاء في فريق العمل أن يتذكّروا إن كانت المحاضر أو قائمة المشاركين تُحفظ أثناء الاجتماعات الرّسمية لمجموعة

(١٦) Executive Order 13211 of May 18, 2001. "Actions Concerning Regulations That Significantly Affect Energy Supply, Distribution, or Use", President George W. Bush, White House.

(١٧) GAO, 2003. "Energy Task Force: Process Used to Develop the National Energy Policy", GAO-03-894.

تطوير سياسة الطاقة الوطنيّة. رغم أنّه من الواضح أنّ تقرير سياسة الطّاقة الوطنيّة الذي أعدّه فريق العمل يجمع أبرز ما تتمنّاه صناعات النّفط، والفحم الحجريّ، والغاز الطّبيعيّ، والكهرباء، والصّناعات النّوويّة، إلا أنّ الإدارة ما زالت تصرّ على سريّة مداولاتها مع مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنيّة. ونظراً لرفض البيت الأبيض التّعاون مع السّلطات، فقد اضطرّ مكتب المحاسبة العامة إلى التّسليم، للمرّة الأولى في تاريخه، بعجزه عن القيام بتحليل تدقيقيّ شامل لممارسات السّلطة التّنفيذيّة الرّسميّة.

يكمّل فريق عمل تشيني استراتيجيّة بوش المطبّقة في تكساس. فتكمن خلف هذه التّكتيكات حركةٌ مضادّة تتقدّم بسرعة القوّة الطّبيعية. وفي سبيل إحراز نجاح ضدّ مناصري البيئة المحبوبين من الشّعب، فقد نشأ تحالفٌ من الجماعات اليمينيّة، مسلّحٌ بخطّة هجوميّة لتأمين شرعيّة المصالح الذّاتيّة القليلة التّبصر. على المستوى السياسيّ الرّسميّ، تمثّل رئاسة جورج دبليو بوش ذروة عقودٍ من التّنظيم الرّأسماليّ. فتتولّى فرق الأبحاث التي تحظى بتمويل الشّركات تنظيمَ الدّعاية تحت قناع العلم، بهدف تبرير تدمير البيئة واستنزاف الموارد. كما يعمل أصحاب الاستراتيجيّات الموالية للرّأسماليّة، وأعضاء جماعات الضّغط في الشّركات، ضمن الحكومة وبالقرب منها، لمعارضة التّشريعات البيئيّة والسياسة التّنظيميّة. أمّا بالنّسبة لصناعة العلاقات العامّة، فهي تعزّز صورة المنتجات الصّناعيّة الدّاعمة للبيئة، وتقاوم التّصوير السّلبيّ لممارسات الشّركات، من خلال تكتيكات معقّدة تروّج لها وسائل الإعلام. أمّا على المستوى المحلّي، فتؤيّد الشّركات الحملات المعادية للبيئة، وتوجّهها. وبالتّالي، فإنّ منظّمات القاعدة الشّعبيّة التي تستخدمها الصّناعة كجبهاتٍ لها تسبغ على هذه الحركة المضادّة صفة الدّعم الشّعبيّ. كما تستخدم الشّركات استراتيجيّات لزعزعة استقرار النّشاطات البيئيّة على صعيد الوطن، والإقليم، والجماعة. وقد أقدم المغالون في المحافظة على اعتماد عناصر من الحركة البيئيّة، من خلال استغلال تراجع تأثير المنظّمات البيئيّة السّائدة، ونقاط ضعفها الجوهريّة كمنظّمات إصلاحيّة أساساً. واندمجت الحركة المضادّة تحت لواء بوش. بالفعل، ما كان معادو البيئة ليحلموا بمناصرٍ أكثر تفانياً في سبيل تحقيق أهدافهم من الرّئيس بوش نفسه.

الجزء الثّالث

الكيان المهيمن على العالم

الفصل العاشر

حـروب الإرهـاب

بقلم نعوم شومسكي

يعلو جدالٌ واسع مفاده أنّ اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابيّة قد غيّرت وجه العالم بصورةٍ دراماتيكيّة، وأنّ شيئاً لن يبقى على حاله مع دخول العالم عصراً جديداً ومخيفاً هو «عصر الإرهاب» ـ وهذا عنوان مجموعةٍ من المقالات بقلم علماء من جامعة يال وغيرهم، يعتبرون أنّ هجمة الجمرة الخبيثة على الولايات المتّحدة تنذر بسوءٍ أكبر(١).

ساد اعترافٌ، لبعض الوقت، بأنّ القوى الصّناعية ستخسر على الأرجح احتكارها الفعليّ للعنف نظراً إلى انتشار التّكنولوجيا الجديدة، فلا تحتفظ إلا بتفوّقٍ هائل في هذا المجال. فقبل وقتٍ طويل من هجوم ٩/١١، كانت الدّراسات التقنيّة قد استنتجت أنّ «أيّ عمليّة تستند إلى خطّةٍ منظّمة، وتهدف إلى تهريب أسلحة الدّمار الشّامل إلى داخل الولايات المتّحدة كانت لتحظى بأرجحيّة نجاح تبلغ ٩٠٪ ـ أي أكثر بكثير من فرص النّجاح التي كانت ستنالها عمليّةٌ لتسليم القذائف البالستيّة بين القارّات، حتّى في ظلّ غياب برنامجٍ للدّفاع الوطنيّ ضدّ القذائف». فأمسى هذا «موطن الضّعف في أميركا»، وهو عنوان دراسة أجريت قبل سنوات عدّة. لا شكّ في أنّ المخاطر باتت واضحةً للعيان

(١) S. Talbott and N. Chanda (eds.), *The Age of Terror* (New York: Basic Books, 2001). يفيد المحرّران أنّه، مع هجمة الجمرة الخبيثة التي يربطانها ببن لادن، «أمسى القلق واقعاً لا ريب فيه».

بعد محاولة تفجير مركز التّجارة العالميّ عام ١٩٩٣؛ فقد ذكر المهندسون القائمون على بناء مركز التّجارة العالميّ أنّ هذه المحاولة كادت تُكلّل بالنّجاح، شأنها شأن غيرها من الخطط المنطوية على طموحاتٍ أكبر، كما كادت تردي عشرات الآلاف من الأشخاص في حال قامت على خطّة أفضل[٢].

في ١١ أيلول/سبتمبر، استحالت التّهديدات حقيقةً «بفظاعةٍ وقساوةٍ مرعبة»، بحسب كلمات روبرت فيسك الجديرة بالذّكر التي عكست ردّ فعل العالم، بما تخلّله من صدمةٍ ورعب وتعاطف تجاه الضّحايا الأبرياء. وللمرّة الأولى في العالم، تعرّضت أوروبا وتفرّعاتها، فوق أرضها الخاصّة، للأعمال الوحشيّة نفسها التي ألفها العالم جيّداً في الأمكنة الأخرى. ليس من الدّاعي مراجعة هذه الأحداث التي سجّلها التّاريخ. ومع أنّ الغرب قد يختار تجاهلها إلا أنّ الضّحايا لن يفعلوا. فمن شأن التّغيّر الحاد في المخطّط التّقليديّ أن يضمن، بالتّأكيد، وصف يوم ٩/١١ بالحدث التّاريخيّ، ويؤكّد على أهميّة عواقبه.

لا شكّ في أنّ النتائج ستتحدّد، بشكلٍ جوهريّ، انطلاقاً من الخيارات السياسيّة المتّخذة ضمن الولايات المتّحدة. ففي هذه الحالة، لا تستهدف الاعتداءات الإرهابيّة كوبا، أو لبنان، أو إقليم الشّيشان، أو لائحةً طويلة من البلدان الأخرى، بل دولةً تتمتّع بإمكانيّات هائلة في ما يتعلّق بتحديد شكل المستقبل. من هنا، فإنّ أيّ محاولةٍ منطقيّة لتقدير النّتائج المحتملة ستبدأ، بطبيعة الحال، بتحقيقٍ يتحرّى عن القوّة الأميركيّة، وكيفيّة ممارستها، خصوصاً في الماضي القريب جدّاً، وكيفيّة تفسيرها ضمن الثّقافة السياسيّة.

عند هذه المرحلة، يُطرح خياران: يمكننا إمّا مقاربة هذه الأسئلة بواسطة المعايير المنطقيّة التي نطبّقها على الأسئلة الأخرى، وإمّا صرف النّظر عن السّجل التّاريخيّ والمعاصر بناءً على بعض الأسس أو غيرها.

---

(٢) الدّراسة التي ذكرها: Charles Glaser and Steve Fetter, "National Missile Defense and the Future of U.S. Nuclear Weapons Policy", *International Security*, vol. 26 (1) (2001); Richard Falkenrath, Robert Newman, and Bradley Thayer, *America's Achilles' Heel: Nuclear, Biological and Chemical Terrorism and Covert Attack* (Cambridge, MA: MIT Press, 1998); Barton Gellman, "Broad Effort Launched after 98 Attacks", Washington Post (December 20, 2001).

من الحيل المألوفة، الاهتداء إلى الطّريق السّليم بطريقةٍ أعجوبيّة: فصحيحٌ أنّ الماضي يتخلّله بعض العيوب، لكنّنا نجحنا اليوم في قهره، وأصبح في مقدورنا نسيان تلك المواضيع المملّة التي أضحت الآن خارجةً عن الموضوع، والتّقدّم نحو مستقبل مشرق. تمّت الاستعانة بهذا المبدأ المفيد، المعروف «بتغيير المسار»، مراراً وتكراراً على امتداد السّنوات، بواسطة أساليب توسّع من مخزوننا المعروفيّ إذا ما أمعنّا النّظر إليها. فلنضرب مثالاً راهناً على ذلك، ولنستشهد ببيل كلينتون حين شارك في الاحتفال بعيد استقلال أحدث دولة في العالم، هي تيمور الشّرقية. فقد أعلم الصّحافة حينذاك: «لا أعتقد أنّ أميركا وأيّاً من الدّول الأخرى كانت حسّاسةً بما يكفي في البداية (...) تجاه معاناة شعب تيمور الشّرقيّة، حتّى طيلة مدّةٍ طويلة قبل العام ١٩٩٩، تعود إلى عقد السّبعينيّات»، لكن «حين اتّضحت لي حقيقة ما يجري... حاولت أن أضمن اتّباعنا للسّياسة السّليمة».

يمكن تحديد توقيت هذا الاهتداء بنوعٍ من الدّقة. فلا شكّ في أنّه يعود إلى ما بعد ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، حين كرّر وزير الدّفاع الموقف الرّسميّ تجاه تيمور الشّرقية، قائلاً «إنّها مسؤوليّة حكومة أندونيسيا، ونحن لا نريد أن نسلبها هذه المسؤوليّة». في الواقع، كان أفراد هذه الحكومة قد أتمّوا مسؤوليّتهم من خلال قتل مئات الآلاف من الأشخاص، مع الاستعانة بالدّعم الأميركيّ والبريطانيّ الرّاسخ منذ السّبعينيّات، فقتل الآلاف غيرهم في الأشهر الأولى من العام ١٩٩٩، وأخيراً تدمير معظم أنحاء البلاد وإجبار السّكان على الرّحيل عندما اختاروا التّصويت بشكلٍ غير مناسب في استفتاء ٣٠ آب/أغسطس ـ وبالتّالي لم يتمّوا مسؤوليّاتهم وحسب، بل حافظوا على وعودهم أيضاً، تماماً كما توقّعت واشنطن ولندن ذلك قبل وقتٍ طويل طبعاً.

شرح كلينتون أنّ الولايات المتّحدة «لم تحاول مرّةً فرض عقوباتٍ جزاءَ اضطهاد شعب تيمور الشّرقية، ولا تأييد هذا الاضطهاد»، في إشارةٍ إلى السّنوات الخمس والعشرين من الدّعم العسكريّ والدّيبلوماسيّ الأساسيّ للأعمال الوحشيّة الأندونيسيّة، والمتواصل خلال نوبة العنف الأخيرة في أيلول/سبتمبر.

لكنّه نصح بضرورة «عدم النّظر إلى الوراء»، لأنّ أميركا أصبحت أخيراً حسّاسةً تجاه «الاضطهاد»: وذلك في وقتٍ ما بين ٨ و١١ أيلول/سبتمبر، حين أعلم كلينتون، بتأثيرٍ من ضغوطاتٍ داخليّة ودوليّة صارمة، الجنرالات الأندونيسيّين أنّ اللعبة قد وصلت إلى نهايتها. حينذاك سارع هؤلاء إلى الانسحاب، ما أفسح المجال لدخول قوّة حفظ السّلام التّابعة للأمم المتّحدة، والخاضعة لقيادةٍ أستراليّة، دون أن تلقى أيّ مقاومة.

كشف مسار الأحداث، بوضوحٍ شديد، أنّه كان يمكن تفادي بعض أسوأ الجرائم في أواخر القرن العشرين بسهولةٍ شديدة، بمجرّد سحب المشاركة الأساسيّة. لكن بالكاد يمكن الاعتبار أنّ هذه هي الحالة الوحيدة؛ ولم يكن كلينتون الوحيد في تفسيره لما يصفه العلم، اليوم، إنجازاً ملهماً إضافيّاً لعصر الإنسانيّة الجديد[٣].

لقد ظهر نوعٌ أدبيّ جديد، حظيَ باحترام كبير، يهدف إلى التّحقيق في العيوب الثّقافية التي تمنعنا من الاستجابة، بشكلٍ مناسب، لجرائم الآخرين. لا شكّ في أنّ هذه مسألةٌ مثيرةٌ للاهتمام، رغم أنّها تقع، بحسب أيّ معيارٍ منطقيّ، في مرتبةٍ أدنى بكثير من هذه المسألة المختلفة: لمَ نواظب، نحن وحلفاؤنا، على ارتكاب جرائمنا الكبيرة الخاصّة، إمّا مباشرةً وإمّا من خلال الدّعم الأساسيّ لزبائننا القتلة؟ لكن يبقى هذا السّؤال غير مطروح، فإذا طرحه أحدٌ على الهامش، فإنّه يجعل البدن يقشعرّ رعباً.

من الطّرق المألوفة الأخرى لتجنّب المعايير المنطقيّة، تجاهل السّجل التّاريخيّ بصفته «إساءة استعمالٍ للواقع» لا أكثر، عوضاً عن كونه «الواقع نفسه» ومرآته «الهدف الوطني غير المنجز». فوفقاً لهذه النّسخة المعدّلة من المفهوم التّقليديّ المعروف باسم «المدينة فوق التّل» ـ وهي النّسخة التي صاغها مؤسّس

(٣) Joseph Nevins, "First the Butchery, Then the Flowers: Clinton and Holbrooke in East Timor", Counterpunch (May 16-31, 2002). للاطّلاع على خلفيّة الأحداث، انظر: Richard Tanter, Mark Selden, and Stephen Shalom (eds.), Bitter Flowers. Sweet Flowers: East Timor, Indonesia, and the World Community (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2001); Noam Chomsky, A New Generation Draws the Line (London and New York: Verso, 2001).

النّظريّة الواقعيّة للعلاقات الدّوليّة ـ تملك أميركا «هدفاً متسامياً»، هو «إرساء العدالة في تطبيق الحريّة»؛ كما أنّ السياسة الأميركيّة مصمّمةٌ على تحقيق هذا «الهدف الوطنيّ»، مهما كان مقدار العيوب التي تتخلّله عند التّطبيق. ووفقاً لإحدى النّسخات الرّاهنة التي نشرها باحثٌ بارز قبيل هجوم ٩/١١، يبرز مبدأ موجّه «يعرّف بالمعايير التي تضبط الجدال حول السياسات»، وهي سلسلةٌ لا تستبعد إلا «المجموعات الضّعيفة المتبقّية» من اليمين واليسار، كما إنّها «من الدّيكتاتوريّة إلى درجة أنّها حصينٌ تماماً ضدّ الطّاعون». ينصّ هذا المبدأ على أنّ أميركا تمثّل «الطّليعة التّاريخيّة». «يتمتّع التّاريخ بتوجّه وغاية يمكن تمييزهما. فمن بين سائر أمم العالم، وحدها الولايات المتّحدة تفهم الهدف التّاريخيّ وتثبته». يتبع ذلك أنّ «الهيمنة» الأميركيّة هي تحقيقٌ للهدف التّاريخيّ، وبالتّالي يعود تطبيقها بالفائدة على الخير العام، وهي حقيقةٌ بديهيّة تجعل التّقييم التّجريبيّ غير وثيق الصّلة بالموضوع(٤).

يعود هذا الموقف بدوره إلى أصلٍ مميّز. فقبل قرنٍ من ظهور دونالد رامسفيلد وديك تشيني، دعا وودرو ويلسون إلى إخضاع الفيليبين لأنّ «مصلحتنا ينبغي أن تتقدّم إلى الأمام، رغم كوننا محبّين للغير؛ كما يجب أن تعمل الأمم الأخرى على الابتعاد عنّا، ولا تسعى إلى عرقلة تقدّمنا». وكان يستقي تعابيره من مصادر مثيرة للإعجاب، من بينها جون ستيوارت ميل، في مقالةٍ جديرة بالاهتمام(٥).

ذلك هو أحد الخيارين. أمّا الخيار الآخر، فهو فهم «الواقع» كواقع، والتّساؤل إذا كانت ميزاته البغيضة هي «عيوبٌ» تشوب عمليّة السّعي إلى الهدف

(٤) Hans Morgenthau, *The Purpose of American Politics* (New York: Vintage, 1964); Andrew Bacevich, "Different Drummers, Same Drum", *National Interest* (Summer 2001).

بفضل مورغنثو إلى حدّ كبير، اتّخذ هذا الأخير خطوةً غير مألوفة بتاتاً، تنصّ على التّخلي عن هذا الموقف التّقليديّ، بكلّ قوّة، في الأيّام الأولى من حرب فيتنام.

(٥) Woodrow Wilson, "Democracy and Efficiency", *Atlantic Monthly* (1901), cited by Ido Oren, *Our Enemies and Us: America's Rivalries and the Making of Political Science* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002).

للاطّلاع على بعض مناقشات حول المقال الكلاسيكيّ الذي كتبه ج.س.ميل حول التّدخل، العودة إلى مؤلّفي: *Peering into the Abyss of the Future* (Delhi: Institute of Social Sciences, 2002, Fifth Lakdawala Memorial Lecture).

التّاريخيّ، أو إذا كان الأمر أكثر ارتباطاً بأسبابٍ دنيويّة، كما هي الحالة مع كلّ أنظمة السّلطة سواء في الماضي أم في المستقبل. إذا اعتمدنا هذا الموقف، وجمعنا المجموعات الضّعيفة المتبقية خارج السّلسلة الدّيكتاتوريّة، فسيقودنا ذلك إلى الاستنتاج، على ما أظنّ، أنّ الخيارات السياسيّة ستبقى على الأرجح ضمن إطارٍ محصّن جيّداً، تعزّزه ربّما أساليبُ مهمّة، لكن من دون أن يطرأ عليه تغييرٌ جوهريّ: الأمر يشبه ما تلا انهيار الاتّحاد السّوفياتي، على ما أعتقد. تتوافر أسباب عدّة لتوقّع الاستمراريّة الضّروريّة، من بينها استقرار المؤسّسات الأساسيّة التي تشكّل جذر القرارات السياسيّة، بالإضافة إلى المؤسّسات الأصغر حجماً التي تستحقّ بعض الانتباه أيضاً.

كانت «الحرب على الإرهاب» التي أعلنت يوم ٩/١١ قد أُعلنت أيضاً قبل عشرين عاماً، بواسطة الأسلوب الطّنان عينه، ومشاركة العديد من الشّخصيات نفسها في مناصب رفيعة المستوى[٦]. فما إن تسلّمت إدارة ريغان مقاليد الحكم، حتّى أعلنت أنّ الهمّ الأساسيّ للسّياسة الخارجيّة الأميركيّة سيكون «الحرب على الإرهاب»، ولا سيّما الإرهاب الدّوليّ الذي تدعمه الدّول، وهو نوع الطّاعون الأكثر فتكاً، ينشره «المعادون الفاسدون للحضارة نفسها»، في «عودةٍ إلى الهمجيّة في العصر الحديث»، بحسب الكلمات التي استعملها عضو الإدارة المعتدل جورج شولتز. تركّزت حرب استئصال الطّاعون على منطقتين، تفشّى فيهما هذا المرض، نافثاً مقداراً غير مألوف من السّموم: أميركا الوسطى، وغرب آسيا/ شمال إفريقيا. كان شولتز قلقاً بشأن «السّرطان المستشري ها هنا، في كتلتنا الأرضيّة» بشكلٍ خاص، مبلّغاً الكونغرس أنّ هذا الأمر يجدّد، علانيةً، الأهداف التي تلاها هتلر في كتابه «كفاحي». فأعلن الرّئيس حالة الطّوارئ الوطنيّة، المجدّدة سنويّاً لأنّ «سياسات حكومة نيكاراغوا وأعمالها تشكّل تهديداً استثنائيّاً وغير مألوفٍ تجاه الأمن القوميّ، وسياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة». في معرض شرح رونالد ريغان لأسباب قصف ليبيا، اشتكى أنّ الكلب المجنون،

---

(٦) لمزيد من التّفاصيل حول المرحلة الأولى من «الحرب على الإرهاب»، والمصادر المذكورة هنا وأدناه، انظر: Alexander George (ed.), *Western State Terrorism* (Cambridge: Polity, Blackwell, 1991) فضلاً عن المصادر المذكورة.

العقيد قذّافي، كان يرسل الأسلحة والمستشارين إلى نيكاراغوا «لنقل حربه الدّاخليّة إلى الولايات المتّحدة» كجزءٍ من حملة «طرد أميركا من العالم». رغم ذلك، توغّلت الأبحاث في الجذور الأعمق لذلك المشروع الطّموح. فاكتشف أحد العلماء الأكاديميّين البارزين في دراسة الإرهاب أن في الإمكان تتبّع الإرهاب المعاصر حتّى جنوب فييتنام، حيث «ساهمت فعاليّة الإرهاب الذي مارسته جبهة التّحرير الوطنيّة في فييتنام ضدّ غوليات الأميركيّ، المسلّح بالتّكنولوجيا الحديثة، بالإيحاء أنّ قلب الأراضي الغربيّة ضعيفٌ أيضاً»(٧).

بحلول الثّمانينيّات، بات المستنقع الذي تنتقل منه جرثومة الطّاعون أكثر إنذاراً بالسّوء. لكنّ الجيش الأميركيّ نجح في تجفيفه في الوقت المناسب، عبر مساعدته في «هزم نظريّة التّحرير»، بحسب ما تورده مدرسة الأميركيّتين اليوم بمفخرةٍ عظيمة(٨).

في الموقع الثّاني حين تدور عجلة الحرب، لم يكن التّهديد أقل إثارةً للرّعب: فقد اختير الإرهاب في الشّرق الأوسط/البحر المتوسّط كالخبر الذّروة لعام ١٩٨٥، حسب استفتاء المحرّرين السّنويّ الذي أجرته وكالة «أسوشياتد برس»، كما احتلّ مكانةً عالية في استفتاءاتٍ أخرى. عندما وصلت أسوأ سنةٍ في تاريخ الإرهاب إلى نهايتها، أدان ريغان ورئيس الوزراء الإسرائيليّ، شيمون بيريز، خلال مؤتمرٍ صحفيّ في واشنطن، «بلاء الإرهاب المشؤوم». لكن قبل أيّام قليلة، كان بيريز قد أرسل طائراته القاذفة للقنابل إلى تونس، حيث أوقعت ٧٥ قتيلاً، من دون وجود حجّةٍ معقولة؛ وهي مهمّة سهّلتها واشنطن، وحصلت على مباركة وزير الخارجيّة شولتز، رغم أنّه اختار التزام الصّمت بعد أن أدان مجلس الأمن الاعتداء بصفته «عمل اعتداءٍ مسلّح» (مع امتناع الولايات المتّحدة عن التّصويت). لم يكن هذا إلا أحد الأعمال المتنافسة على جائزة العمل الوحشيّ الإرهابيّ الأفظع في سنة الإرهاب الذّروة. أمّا العمل الثّاني، فهو انفجار سيّارة خارج مسجدٍ في بيروت، حيث قتل ٨٠ شخصاً وجرح ٢٥٠

(٧) David Rapoport, "The Fourth Wave", *Current History,* America at War (December 2001).

(٨) 1999, cited by Adam Isacson and Joy Olson, *Just the Facts* (Washington, DC: Latin America Working Group and Center for International Policy, 1999), p. ix.

غيرهم، معظمهم من النّساء والفتيات، مع توقيت موعد الانفجار عند خروج النّاس من الصّلاة، ونسبه إلى وكالة الاستخبارات المركزيّة والاستخبارات البريطانيّة. أمّا العمل التّنافسيّ الثّالث، فعمليّة القبضة الحديديّة التي نظّمها بيريز في جنوب لبنان، ضدّ «القرويّين الإرهابيّين»، كما شرحت القيادة العليا، «وقد وصلت إلى أعماقٍ جديدة من الوحشيّة المخطّط لها، وأعمال القتل العشوائيّة»، وفقاً لديبلوماسيّ غربيّ متآلف مع المنطقة، لقي رأيه دعماً كبيراً عبر التّغطية المباشرة.

وقد اعترفت الدّراسات أيضاً بأنّ العام ١٩٨٥ كان العام الذّروة في تاريخ الإرهاب في الشّرق الأوسط، غير أنّها لم تذكر تلك الأحداث السّابقة الذّكر: بل، عوضاً عن ذلك، ذكرت عملين وحشيين إرهابيين، قُتل في كلّ منهما شخصٌ واحد يحمل الجنسيّة الأميركيّة[٩]. لكنّ الضّحايا لا ينسون بسهولة.

طالب شولتز باللّجوء إلى العنف، من أجل تدمير «لاء الإرهاب المشؤوم»، لا سيّما في أميركا الوسطى. كما أدان، بشكلٍ لاذع، مناصري «الوسائل المثاليّة والقانونيّة كالوساطة الخارجيّة، والأمم المتّحدة، والمحكمة الدّوليّة، فيما يتمّ تجاهل عنصر القوّة في المعادلة». غير أنّ إدارته لم تخضع لضعفٍ كهذا، لا بل يجب على الباحثين العاقلين أن يطروا على تبصّرها؛ من هنا، صار هؤلاء يشرحون عن ضرورة إزاحة أصحاب الهيمنة المتبصّرين للقانون الدّوليّ ومؤسّسات النّظام الدّولي، في ظلّ عصرٍ جديد من التّفاني تجاه حقوق الإنسان.

في كلتا المنطقتين اللتين استحوذتا على الاهتمام الأساسيّ، جمع قادة «الحرب على الإرهاب» سجلاً عن أعمال «الإرهاب الدّوليّ الذي تدعمه الدّول»؛ وهو سجلّ يفوق، بشكلٍ واسع، كلّ ما يمكن نسبه إلى الدّول التي استهدفوها. لكن بالكاد يمكن الاعتبار أنّ هذا يغطّي كلّ ما يتضمّنه السّجل. فخلال سنوات حكم ريغان، تحمّل حلفاء واشنطن في جنوب إفريقيا مسؤوليّة أساسيّة لسقوط ١,٥ مليون قتيل، ووقوع أضرار بستّين مليار دولار في الدّول المجاورة، فيما تمكّنت الإدارة من العثور على أساليب للتّملص من عقوبات

(٩) انظر: Rapoport, *Current History*.

الكونغرس، وزيادة التّجارة بشكلٍ أساسيّ. وقد قدّرت دراسة أجرتها منظّمة اليونيسف أعداد الموتى من الأطفال والأولاد الصّغار بـ٨٥٠ ألفاً، منهم ١٥٠ ألفاً في سنة ١٩٨٨ وحدها، ما قلب الأرباح التي حقّقتها السّنوات الأولى بعد الاستقلال، وخصوصاً بسبب أسلحة «الإرهاب الشّامل». هذا إذا ما وضعنا ممارسات جنوب إفريقيا في الدّاخل جانباً، حيث كانت تدافع عن الشّعوب المتحضّرة ضدّ اعتداءات المؤتمر الأفريقي الوطنيّ، أي أحد «أكثر المجموعات الإرهابيّة شهرةً»، وفقاً لتقرير صدر عن البنتاغون عام ١٩٨٨[١٠].

لهذه الأسباب، صوّتت الولايات المتّحدة وإسرائيل وحدهما ضدّ قرارٍ صدر عن الأمم المتّحدة، عام ١٩٨٧، يدين الإرهاب بأقسى ما يمكن تصوّره من المصطلحات، ويدعو الأمم كلّها إلى محاربة هذا الطّاعون. فتمّت المصادقة على القرار بموافقة ١٥٣ دولة مقابل اثنتين، وامتناع الهندوراس عن التّصويت. وقد حدّدت الدّولتان المعارضتان المقطع المهين على الشّكل الآتي: إنّه يعترف «بالحقّ في تقرير المصير، والحريّة، والاستقلال، كما ينصّ عليه ميثاق الأمم المتّحدة، للشّعب المحروم من هذا الحقّ بالقوّة... ولا سيّما الشّعب الخاضع للأنظمة الاستعماريّة والعنصريّة والاحتلال الأجنبيّ» ـ فاستنتجت الدّولتان أنّ ذلك يعني ضمنيّاً جنوب إفريقيا والأراضي الخاضعة للاحتلال الإسرائيليّ، وبالتّالي اعتبرت الأمر غير مقبول.

تتمركز قاعدة العمليّات الأميركيّة في أميركا الوسطى في الهندوراس، حيث شغل جون نيغربونتي منصب السّفير الأميركي خلال سنوات الإرهاب الأسوأ؛ وهو اليوم مسؤولٌ عن القسم الدّيبلوماسيّ في المرحلة الجديدة من «الحرب على

---

(١٠) سجل ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨؛ انظر: "Inter-Agency Task Force, Africa Recovery Program/Economic Commission", in *South Africa Destabilization: The Economic Cost of Frontline Resistance to Apartheid* (New York: UN, 1989), p. 13, cited by Merle Bowen, Fletcher Forum (Winter 1991); *Children on the Front Line* (New York and Geneva: UNICEF, 1989); ANC, Joseba Zulaika and William Douglass, *Terror and Taboo* (New York and London: Routledge, 1996), p. 12. حول توسّع التّجارة الأميركيّة مع جنوب إفريقيا بعد إقرار الكونغرس للعقوبات عام ١٩٨٥ (عبر إبطال تصويت ريغان)، انظر: Gay McDougall and Richard Knight, in Robert Edgar (ed.), *Sanctioning Apartheid* (Trenton, NJ: Africa World Press, 1990).

الإرهاب» داخل الأمم المتّحدة. أمّا مبعوث ريغان الخاصّ إلى الشّرق الأوسط، فكان دونالد رامسفيلد الذي يرأس اليوم القسم العسكريّ، فضلاً عن الحروب الجديدة التي تمّ الإعلان عنها.

انضمّ إلى رامسفيلد مسؤولون آخرون كانوا شخصيّات بارزة في إدارة ريغان. لكنّ أهدافهم وأنماط تفكيرهم لم يطرأ عليها أيّ تغيير؛ ومع أنّهم مثّلوا موقفاً متطرّفاً في النّطاق السياسيّ، لكن تجدر الإشارة إلى أنّهم لم يكونوا، بأيّ شكلٍ من الأشكال، منعزلين. فلا يمكن إلا ملاحظة الاستمرار الهائل لمذهبهم، وافتراضاتهم، وأعمالهم، منذ سنواتٍ عديدة وحتّى اليوم. من هنا، ينبغي أن تحتلّ التّحقيقات الدّقيقة في هذا التّاريخ الحديث نفسه سلّمَ الأولويّات بشكلٍ خاصّ، لأنّ من يتحمّل مسؤوليّة «الأمن الشّامل» ينبغي أن يكون «شخصاً ينفّذ القانون بطريقة محترمة وشرعيّة»، وفق ما جاء على لسان زبيغنيو برزنسكي Zbigniew Brezezinski. إنّه يشير، طبعاً، إلى السّلطة الوحيدة القادرة على تولّي هذا الدّور الحرج، وهي كما وصفتها أهمّ صحيفةٍ في العالم: «العالم المثاليّ الجديد المائل نحو الوحشيّة المتناهية»، والمكرّس «للمبادئ والقيم» عوضاً عن النّهايات التّامة والضّيقة، مع تجنيد هذه السّلطة لحلفائها الممانعين، وحثّهم على الانضمام إليها في عصرٍ جديد من الاستقامة الأخلاقيّة[١١].

يعتبر مفهوم «الشّخص الذي ينفّذ القانون بطريقةٍ محترمة وشرعيّة» مفهوماً مهمّاً. لمّا كان مصطلح «الشّرعية» مسلّم به جدلاً، فمن الممكن التّغاضي عنه. لعلّ سؤالاً ما يطرح نفسه عن احترام «الشّخص المنفّذ للقانون» لهذا القانون عينه، وعن صيته خارج نطاق حلقات النّخبة الضيّقة. لكن إذا ما وضعنا هذه الأسئلة جانباً، فإنّ المفهوم يعكس، من جديد، المذهب النّاشئ والقائل بضرورة نبذ جهود القرن الماضي التي بُذلت من أجل بناء نظام عالميّ، حيث لا يكون الأقوياء أحراراً في اللّجوء إلى العنف متى شاؤوا ذلك. عوضاً عن

(١١) Zbigniew Brzezinski, "If We Fight, It Must Be in a Way to Legitimize Global US Role", *Guardian Weekly* (August 22-28, 2002); Michael Wines, "The World: Double Vision; Two Views of Inhumanity Split the World, Even in Victory", *New York Times* (June 13, 1999).

ذلك، يجب إنشاء مبدأ جديد ـ وهو في الواقع مبدأ حسّاس: ستعمل «الدّول المتبصّرة» التي كرّست ذاتها بذاتها كمنفّذة شاملة للقانون، من دون أن يتجرّأ أحد على طرح أيّ سؤالٍ غير لائق.

يسهل فهم التّفادي الحذر للأحداث في الماضي القريب، بالنّظر إلى ما سيكشف عنه التّحقيق سريعاً. فلا يتضمّن ذلك الجرائم الإرهابيّة في الثمانينيّات وما يسبقها وحسب، بل جرائم التّسعينيّات أيضاً، حتّى وقتنا الحاليّ. ومن شأن المقارنة بين المستفيدين الرّئيسيّين من المساعدة العسكريّة الأميركيّة وسجلّ الدّول الإرهابية أن تلحق الخزي بأشخاصٍ محترمين، وكانت لتفعل ذلك لو لم يتمّ إبعادها عن العامّة بهذا الشّكل الفاعل. فيكفي النّظر إلى الدّولتين اللتين كانتا تتنافسان على المركز القيادي في هذه المباراة: تركيا وكولومبيا. كتعليقٍ جانبيّ، لقد صادف أنّني زرت كلتا الدّولتين مؤخّراً، فرأيت بعض المشاهد عن أسوأ الجرائم في تاريخ التّسعينيّات؛ وبالتّالي جاءت تجربتي الشّخصية الحيّة لتعزّز الأهوال المدوّنة في كتبي. تجدر الإشارة إلى أنّني أضع مصر وإسرائيل جانباً، لأنّهما تشكّلان خانة مستقلة.

تكراراً لما هو واضح، نحن أمام خيارين أساساً. فإمّا نبيّت التّاريخ، بما في ذلك التّاريخ الحاليّ، ونتقدّم واثقين بأنّ منفّذ القانون الشّامل سيطرد الشرّ من العالم، تماماً كما يورده محرّرو خطابات الرّئيس، في انتحالهم للملاحم القديمة وأقاصيص الأطفال. وإمّا ندقّق في مذاهب هذا العصر الجديد العظيم الذي تمّ الإعلان عنه، مستخلصين الاستنتاجات المنطقيّة، ومكتسبين ربّما فهماً تقريبيّاً للواقع النّاشئ. وإن كان من طريقةٍ ثالثة، فإنّني لا أراها.

من المقرّر أن تستمرّ الحروب المتوقّعة في سياق «الحرب المجدّدة على الإرهاب» لمدّةٍ طويلة. فقد أعلن الرّئيس: «لا يمكن التّكهن كم من حربٍ سيستلزم تأمين الحريّة داخل الوطن». هذا عدلٌ بما فيه الكفاية. كيف لا والتّهديدات المحتملة لا حدود لها بالفعل، أينما كان، حتّى ضمن الدّولة، وفق ما تبيّنه هجمة الجمرة الخبيثة. علينا أيضاً أن نتمكّن من تقدير التّعليقات الأخيرة حول هذه المسألة، كما وردت على لسان رئيس مصلحة الأمن العام في

إسرائيل بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، أمي أيالون. فقد لاحظ، بشكلٍ واقعيّ، أنّ «من يريد النّصر» على الإرهاب من دون معالجة الشكاوى الكامنة يريد «حرباً غير متناهية». كان يتكلّم عن إسرائيل ـ فلسطين، حيث «الحلّ الوحيد لمشكلة الإرهاب هو توفير حلّ محترم للفلسطينيّين، يحترم حقّهم في تقرير المصير». هذا ما لاحظه، قبل عشرين عاماً، الرّئيس السّابق للاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة (شاباك)، يهوشافات هاركابي، وهو مستعربٌ بارز، في وقتٍ كانت فيه إسرائيل ما تزال تحتفظ بحصانتها من انتقامٍ يصدر عن الأراضي المحتلّة، ردّاً على ممارساتها القاسية والمجحفة هناك[١٢].

تعمد الملاحظات إلى التّعميم بطرقٍ واضحة. ففي الدّراسات الجادّة على الأقل، من المعروف أنّه «في حال لم تتمّ معالجة الظّروف الاجتماعيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة التي أنتجت القاعدة وغيرها من المجموعات المرتبطة بها، فإنّ الإرهابيّين المسلمين سيواصلون استهدافهم للولايات المتّحدة وحلفائها في أوروبا الغربيّة والأمكنة الأخرى»[١٣].

عند مناداة الرّئيس بحقّ الهجوم على التّهديدات المحتملة المتصوّرة، فإنّه يرجّع، من جديد، صدى مبادئ المرحلة الأولى من «الحرب على الإرهاب». فقد اعتبر مبدأ ريغان ـ شولتز أنّ ميثاق الأمم المتّحدة يخوّل الولايات المتّحدة اللّجوء إلى القوّة «دفاعاً عن النّفس ضدّ اعتداءات مقبلة». وقد تمّ استعمال تفسير المادّة ٥١ كتبريرٍ لقصف ليبيا، ما استدرّ الثّناء ممّن أعجب بمدى الاعتماد «على حجّة قانونيّة تبرّر أنّ استخدام العنف ضدّ مرتكبي أعمال العنف المتكرّرة هو دفاعٌ عن النّفس»؛ وأنا أقتبس في هذا السياق عن الخبير القانونيّ في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنطوني لويس.

توسّع هذا المبدأ عن طريق إدارة بوش الأولى التي برّرت غزو باناما، ونقض

(١٢) Anthony Shadid Bush, "US Rebuffs Second Iraq Offer on Arms Inspection", *Boston Globe* (August 6, 2002); Ami Ayalon, director of Shabak, 1996-2000, interview, Le Monde (December 22, 2001); reprinted in Roane Carey and Jonathan Shanin, *The Other Israel* (New York: New Press, 2002). Harkabi, cited by Israeli journalist Amnon Kapeliouk, Le Monde diplomatique (February 1986).

(١٣) Sumit Ganguly, *Le Monde diplomatique* (February 1986).

قرارين صادرين عن مجلس الأمن، على أساس أنّ المادّة ٥١ «تؤمّن حقّ استعمال القوّة المسلّحة للدّفاع عن دولة، والدّفاع عن مصالحنا وشعبنا»، وتخوّل الولايات المتّحدة اجتياح دولة أخرى لمنع «استعمال أراضيها كقاعدة لتهريب المخدّرات إلى الولايات المتّحدة». على ضوء هذا التّفسير الموسّع للميثاق، ليس من العجب أنّ جايمس بايكر قد اقترح، قبل أيّام عدّة، أنّ واشنطن باتت تستطيع الاحتكام إلى المادّة ٥١، للسّماح بالاستيلاء على العراق واحتلاله، لأنّه قد يهدّد الولايات المتّحدة يوماً بأسلحة الدّمار الشّامل، أو يهدّد دولاً أخرى، فيما تقف الولايات المتّحدة جانباً، من دون أن تقوى على شيء[١٤].

بعيداً عن المعنى الواضح للميثاق، لم تكن الحجّة التي قدّمتها وزارة الخارجيّة باسم بايكر، عام ١٩٨٩، مقنعةً بما فيه الكفاية على أسسٍ أخرى. فأعادت «عمليّة القضيّة العادلة» إلى السّلطة النّخبةَ البيضاء من الصيارفة ورجال الأعمال، بينهم العديد من المشتبه بهم في الإتجار بالمخدّرات وغسيل الأموال، لم يمضِ وقتٌ طويل حتّى كانوا قد أثبتوا هذه الشّبهات بكلّ جدارة. فذكر تقرير مكتب المحاسبة العامّة أن الإتجار بالمخدّرات «يمكن أن يكون قد تضاعف»، كما «ازدهر» غسيل الأموال في الأشهر التي تلت الاجتياح، فيما وجدت الوكالة الأميركيّة للتّنمية الدّولية أنّ استعمال المخدّرات في باناما قد ارتفع بنسبة ٤٠٠٪، لتبلغ بذلك الحدّ الأقصى في أميركا اللاتينيّة. لكنّ كلّ ذلك لم يُستقبل باهتمامٍ ملحوظ إلا في أميركا اللاتينيّة، وباناما نفسها، حيث أدين الاجتياح بنبرةٍ شديدة اللّهجة[١٥].

بالإضافة إلى ذلك، دافعت خطّة كلينتون الاستراتيجيّة عن «الردّ الوقائيّ»، عبر استعمال الأسلحة النّوويّة إذا اقتضى الأمر ذلك[١٦]. لا بل إنّ كلينتون نفسه

---

(١٤) James Baker, Op-Ed, *New York Times* (August 25, 2002). On Panama, see Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York and London: Verso, 1991; New York: Hill & Wang, 1992, extended edn), chapter 6.

(١٥) Ibid., and Noam Chomsky, *Year 501* (Boston: South End, 1993), Chapter 3.

(١٦) STRATCOM, "Essentials of Post-Cold War Deterrence", 1995, partially declassified.

للاطّلاع على الاقتباسات والمصادر، انظر: Noam Chomsky, *New Military Humanism* (Monroe, Maine: Common Courage, 1999), chapter 6.

قد وضع طرقاً جديدة لتطبيق هذا المبدأ، رغم أنّ مساهماته الكبيرة في الإرهاب الدّولي تصبّ في مكانٍ آخر.

يعود مبدأ الهجمة الوقائيّة إلى أصول أقلّ حداثة بكثير، حتّى عند تداولها بمجرّد الكلام. فقبل أربعين عاماً، أعلم دين أشسون الجمعيّة الأميركيّة للقانون الدّوليّ أنّ القضايا القانونيّة لا تُطرح في حال كانت الولايات المتّحدة تردّ على «تحدٍّ لسلطتها، ومكانتها، وهالتها». وقد كان يشير في هذا السياق إلى ردّ واشنطن على ما اعتبرته «تحدّي كوبا النّاجح» للولايات المتّحدة. فقد تضمّن ذلك مقاومة كوبا لاجتياح خليج الخنازير، فضلاً عن اقترافها جرائم أكثر خطورة. وحين أمر جون كينيدي موظّفيه بإخضاع الكوبيّين «لأسوأ الأعمال الإرهابيّة» حتّى تتمّ إزاحة فيدل كاسترو، نصحه مستشاروه بأنّ «وجود هذا النّظام نفسه... يمثّل تحدّياً ناجحاً في وجه الولايات المتّحدة، ونفياً لسياستنا كلّها في هذا النصف من الكرة الأرضيّة، منذ قرنٍ ونصف القرن»، استناداً إلى مبدأ الخضوع للإرادة الأميركيّة. وما يزيد الطّين بلّةً أنّ نظام كاسترو كان يوفّر «مثالاً وحافزاً عامّاً» قد «يشجّع على الاهتياج والتّغيير الجذري» في أقسام أخرى من أميركا اللاتينيّة، حيث «الظّروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة... تدعو إلى معارضة السّلطة الحاكمة» والتّأثر «بفكرة كاسترو عن تولّي المرء المسائل بنفسه». وقد اعترف مستشارو كينيدي بأنّ هذه هي مخاطر محدقة، وخصوصاً حين «يميل توزيع الأراضي وغيرها من أشكال الثّروة الوطنيّة، بشكلٍ ملحوظ عادةً، إلى الطّبقات المملّكة... ويشعر الفقراء والمحرومون بحافزٍ للتّمثل بالثّورة الكوبيّة، فيطالبون بالتّالي بالفرص للعيش الكريم». لم تكن الأسباب التي دعت إلى نشوء هذه التّهديدات إلا المقاومة النّاجحة ضدّ الاجتياح، والتّهديد المفرط تجاه المصداقيّة، وتبرير تنفيذ «أسوأ الأعمال الإرهابيّة» وشنّ الحروب الاقتصاديّة المدمّرة كوسيلة لاستئصال ذلك «السّرطان» السّابق ذكره[١٧].

(١٧) Acheson, see ibid., chapter 7. Piero Gleijeses, *Conflicting Missions: Havana, Washington, and Africa*, 1959-1976 (Chapel Hill, NC: University of North Carolina, 2002); Noam Chomsky, Profit over People (New York: Seven Stories, 1999).

ازدادت خطورة جرائم كوبا أكثر فأكثر عندما استعملتها روسيا كأداة لشنّ حملتها العنيفة من أجل الهيمنة على العالم، عام ١٩٧٥، بحسب مزاعم واشنطن. في هذا السياق، رفع السّفير الأميركيّ في أنغولا، دانيال باتريك موينيهان، صوته متوعّداً: «في حال تكلّلت الاستعماريّة السّوفياتيّة الجديدة بالنّجاح، فلن يبقى العالم على الحال نفسه في أعقاب ذلك. ستكون طرق النّفط في أوروبا خاضعة للتّحكّم السّوفياتي، فضلاً عن الخطّ الاستراتيجيّ الواقع جنوب المحيط الأطلسي، مع احتلال البرازيل الهدف التّالي على لائحة الكرملين». أمّا غضب واشنطن الشّديد، فسببه تحدٍّ آخر من «تحدّيات كوبا النّاجحة». فحين أوشكت قوّة من جنوب إفريقيا، بدعم من الولايات المتّحدة، على اجتياح أنغولا التي نالت استقلالها حديثاً، أرسلت كوبا قوّاتها بمبادرتها الخاصّة، من دون أن تكلّف نفسها حتّى إعلام روسيا، ثمّ هزمت الغزاة. لاحظ بييرو غليجيزي، في إطار الدّراسة المهمّة التي أجراها الباحثون، أنّ «كيسينجر فعل ما في وسعه ليسحق الحركة الوحيدة التي مثّلت أيّ أملٍ بالنّسبة إلى مستقبل أنغولا»، أي جيش تحرير شعب الموزامبيق. ومع أنّ هذا الجيش «يتحمّل مسؤوليّةً عظيمة للمأزق الذي تورّطت فيه بلاده» في السّنوات الأخيرة، إلا أنّ «عدائيّة الولايات المتّحدة التي لا تلين هي ما أجبره على التّبعيّة غير السّليمة للكتلة السّوفياتيّة، وشجّع جنوب إفريقيا على شنّ غاراتٍ عسكريّة مدمّرة في الثّمانينيّات»[١٨].

لم يكن في الإمكان الصّفح عن هذه الجرائم الإضافيّة التي ارتكبتها كوبا؛ وبالتّالي شهدت تلك السّنوات بعض أسوأ الاعتداءات الإرهابيّة ضدّ كوبا، في ظلّ دورٍ لا يستهان به للولايات المتّحدة. فبعد تلاشي كلّ الحجج بالتّهديد السّوفياتي عام ١٩٨٩، شدّت الولايات المتّحدة قبضتها على كوبا، متسلّحةً بحجج جديدة، ولا سيّما بسبب دورها المزعوم في الإرهاب، وبشكلٍ خاصّ عجلة الإرهاب الدّائرة في الولايات المتّحدة منذ أربعين عاماً، بصفتها الهدف الرّئيسي للكوبيّين. أمّا مستوى التّعصّب، فتصوّره حوادث بسيطة. على سبيل

(١٨) Gleijeses, *Conflicting Missions*.

المثال، عند لقائي إحدى الفنّانات الكوبيّات الشّابات التي تلقّت منحةً جامعيّة لدراسة الفنون، كانت تأشيرة دخولها قد سُحبت منها، لأنّ وزير الخارجيّة كولن باول قد أعلن أنّ كوبا هي «دولة إرهابيّة» على ما يبدو[١٩].

يفترض أنّه لا داعي لمراجعة كيف اندلعت «أسوأ الأعمال الإرهابيّة» ضدّ كوبا، منذ عام ١٩٦٢؛ ففي معرض مناقشة يورغ دومينغيز لوثائق نُشرت حديثاً، أشار عبر تصريح مكبوح للغاية إلى أنّ «المسألة لم تكن مضحكة»[٢٠]. تتمتّع الملاحظات الدّاخليّة للمستشارين بأهميّة خاصّة وفحوى معاصر. فقد لاحظ دومينغيز أنّ «أيّ مسؤول أميركيّ لم يقدم على إثارة ما يشبه اعتراضاً أخلاقيّاً واهياً على الإرهاب الذي تموّله الحكومة إلا مرّةً واحدة»: فقد اقترح أحد أعضاء مجلس الأمن القوميّ أنّ الأمر قد يؤدّي إلى ردّ فعلٍ ما من جهة الرّوس؛ بالإضافة إلى ذلك، قد تشكّل الغارات «العشوائيّة، التي تردي الأبرياء... دعايةً سلبيّة في بعض الدّول الصّديقة». لكن نادراً ما تتوغّل الدّراسات حول الإرهاب إلى هذا الحدّ.

لا يلاحظ المرء أنّ الأسس الجديدة قد انتُهكت انتهاكاً جسيماً، حين يلتفت إلى قائد الأكثريّة في مجلس النّواب، ديك آرمي؛ فقد ارتفع صوت هذا الأخير وسط التيّار السّائد، ليشكّك في «تلك الهجمة ضدّ العراق التي لم يحرّض عليها أحدٌ» لا على أساس الكلفة التي ستجرّها علينا، بل لأنّها «ستخرق القانون الدّوليّ» و«لن تكون متماسكة مع ما مثّلناه وسنمثّله كأمّة»[٢١].

لكنّ ما «مثّلناه» نحن وغيرنا هو قصّة مستقلّة.

تدعو الحاجة إلى المزيد من التّطرق إلى الاستمراريّة وجذورها المؤسّساتيّة. لكن دعونا، عوضاً عن ذلك، نلتفت إلى بعض الأسئلة التّلقائيّة التي تطرحها جرائم ٩/١١:

(١٩) Alix Ritchie, "Cuban Artist Program May Get Bush-whacked", *Provincetown Banner* (August 9, 2002).

(٢٠) The "@@@@$%& Missile Crisis", *Diplomatic History* 242 (2000).

(٢١) Eric Schmitt, "House G.O.P. Leader Warns Against Iraq Attack", *New York Times* (August 9, 2002).

١. من المسؤول؟

٢. ما هي الأسباب؟

٣. ما ردّ الفعل المناسب؟

٤. ما النّتائج على المدى الطّويل؟

بالنّسبة إلى النّقطة الأولى، لقد افتُرض بشكلٍ مقبول ظاهريّاً أنّ الأطراف المذنبة هي بن لادن وشبكته الملقّبة بالقاعدة. لكنّ أحداً لا يعرف بن لادن أكثر من وكالة الاستخبارات المركزيّة التي استقطبت، إلى جانب حلفاء الولايات المتّحدة، متطرّفين إسلاميّين من دولٍ عديدة، ونظّمتهم ضمن قوّةٍ عسكريّة وإرهابيّة كرّسها ريغان «كالمعادل الأخلاقيّ للآباء المؤسّسين»، مضيفاً جوناس سافيمبي وأمثاله من أصحاب المستوى الرّفيع إلى هيكل العظماء هذا(٢٢). لكنّ ذلك لم يهدف إلى مساعدة الأفغان في مقاومة الاعتداء الرّوسيّ التي كانت لتشكّل غايةً شرعيّة، بل إلى أسبابٍ عاديّة خاصّة بالدّولة، كانت لها نتائج قاتمة على الأفغان حين تحكّم المعادل الأخلاقيّ في السّلطة أخيراً.

لا شكّ في أنّ الاستخبارات الأميركيّة كانت تتابع مآثر هذه الشّبكات عن كثب، منذ اغتيالها رئيس مصر أنور السّادات قبل عشرين عاماً، وبشكلٍ أكثر تركيزاً منذ جهودها الإرهابيّة الخائبة في نيويورك عام ١٩٩٣. رغم ذلك، رغم هذا التّحقيق الاستخباراتي الدّولي الأكثر تعمّقاً في التّاريخ على ما يبدو، فإنّ الدّليل حول منفّذي عمليّة ٩/١١ ما زال محيّراً. فبعد ثمانية أشهر على التّفجير، اكتفى مدير مكتب التّحقيق الفدراليّ، روبرت ميولر، بإعلام لجنة مجلس الشّيوخ أنّ الاستخبارات الأميركيّة باتت «تعتقد» الآن أنّ المكيدة قد دُبّرت في أفغانستان، رغم أنّه تمّ التّخطيط لها وتنفيذها في مكانٍ آخر(٢٣). ورغم مضيّ

(٢٢) Reagan, cited by Samina Amin, *International Security*, 265 (2001/2). في مؤتمرٍ للعمل السياسيّ المحافظ، أعلنت جين كيرك باتريك إنّ سافيمبي «كان أحد الأبطال الحقيقيّين القلائل في زماننا»، حيث «تلقّى تصفيقاً حارّاً بعد أن تعهّد بمهاجمة منشآت النّفط الأميركيّة في بلاده». Colin Nickerson, "Savimbi Finds Support on the Right", *Boston Globe* (February 3, 1986).

(٢٣) Walter Pincus, "The 9-11 Masterminds may have been in Afghanistan", *Washington Post Weekly* (June 10- 16, 2002). Bin Laden, May 1998 interview, PBS Frontline, September 13, 2001. Cited by Gilbert Archer, *The Clash of Barbarians* (New York: Monthly Review, 2002).

وقتٍ طويل على تحديد مصدر اعتداءات الجمرة الخبيثة في مختبرات الأسلحة الحكوميّة، فما زال هذا المصدر غامضاً. تثبت هذه الدّلائل صعوبة مقاومة الأعمال الإرهابيّة التي تتعرّض للأهداف الثريّة والقويّة في المستقبل. لكن، بالرّغم من هذا الدّليل البسيط، يفترض أن يكون الاستنتاج الأوّليّ بخصوص ٩/١١ صحيحاً.

بالانتقال إلى النّقطة الثّانية، فقد أجمعت الدّراسات تماماً على اعتبار أنّ الإرهابيّين صادقون في كلامهم الذي حاكى أفعالهم، على مدى السّنوات العشرين الماضية: فهدفهم، وفقاً لتعبيرهم الخاصّ، هو طرد الكافرين من أراضي المسلمين، والإطاحة بالحكومات الفاسدة التي يفرضونها ويدعمونها، وإنشاء نسخة متطرّفة عن الإسلام. ومع أنّهم يحتقرون الرّوس، إلا أنّهم كفّوا عن اعتداءاتهم الإرهابيّة ضدّ روسيا في أفغانستان عند انسحابها منها ـ مع الإشارة إلى أنّها كانت اعتداءات خطيرة جدّاً. في هذا السياق، أعلن بن لادن قبل وقتٍ طويل من ٩/١١ أنّه «تمّ إطلاق الدّعوة إلى شنّ الحرب ضدّ أميركا حين أرسلت عشرات الآلاف من قوّاتها إلى أرض الحرمين الشّريفين فضلاً عن... دعمها للنّظام الجائر والفاسد والاستبداديّ المتحكّم بالسّلطة».

لكنّ الأهمّ من ذلك، على الأقل بالنّسبة إلى من يأمل بتقليص إمكانيّة وقوع جرائم إضافيّة من الطّبيعة نفسها، هو الظّروف التّاريخيّة التي أدّت إلى نشوء المنظّمات الإرهابيّة، وأمّنت مخزوناً من التّفهم المتعاطف تجاه أجزاء من رسالتها على الأقل، حتّى في أوساط من يحتقرها ويهابها. ففي معرض شكوى كئيبة، استعمل جورج دبليو بوش العبارة التّالية: «لماذا يكرهوننا؟»

لكنّه أساء صياغة السّؤال: فهم لا «يكرهوننا»، بل يكرهون سياسات الحكومة الأميركيّة؛ وهذا أمرٌ مختلفٌ تماماً. أمّا في حال كان قد نجح في صياغة السّؤال المناسب، فلن تكون الأجوبة بعسيرة. فقبل أربعٍ وأربعين سنة، ناقش الرّئيس آيزنهاور وموظّفوه ما أسماه «حملة الكره الموجّهة ضدّنا» في العالم العربيّ، «ليس من قبل الحكومات بل الشّعب». يعود السّبب الأساسيّ، بحسب مشورة مجلس الأمن القوميّ، إلى إدراك دعم الولايات المتّحدة

للحكومات الفاسدة والوحشيّة، و«معارضتها للتّقدّم السياسيّ أو الاقتصاديّ» بهدف «حماية مصالحها المتعلّقة بنفط الشّرق الأدنى». وقد توصّلت صحيفة «وول ستريت جورنال» وغيرها إلى النّتيجة نفسها عندما حقّقت في مواقف الأثرياء المسلمين المتغرّبين بعد ٩/١١، مع تفاقم حدّة المشاعر بسبب السياسات الأميركيّة تجاه الصّراع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ والعراق[٢٤].

هذه هي مواقف أشخاصٍ يحبّون الأميركيّين ويعجبون بالكثير من مميّزات الولايات المتّحدة، بما فيها حريّاتها. لكن ما يكرهونه هو السياسات الرّسميّة التي تنكر عليهم الحقّ في الحريّات التي يطمحون إليها بدورهم.

يفضّل العديد من المعلّقين إجابةً أكثر عزاءً: فغضبهم يتجذّر في شعورٍ بالحقد تجاه حريّتنا وديمقراطيّتنا، وإخفاقاتهم الثّقافيّة التي تعود إلى قرونٍ خلت، وعجزهم عن المشاركة في صيغة «العولمة» التي يمكنهم أن يشاركوا فيها بكلّ رضى، فضلاً عن نواقص أخرى. لعلّها إجابة أكثر عزاءً فعلاً، لكنّها ليست حكيمة تماماً.

لكنّ هذه القضايا ناشطة جدّاً. فقد أفاد المراسل الآسيويّ أحمد رشيد أنّ «شعوراً متزايداً بالغضب يسود في باكستان لأنّ الدّعم الأميركيّ يسمح لنظام مشرّف العسكريّ بتأجيل وعد الدّيمقراطيّة». كما أعلن أكاديميّ مصريّ معروف لشبكة «بي.بي.سي.» أنّ الشّعب العربيّ والإسلاميّ يعارضون الولايات المتّحدة لأنّها «دعمت كلّ حكومة معادية للدّيمقراطية محتملة في العالم العربي ـ الإسلاميّ... حين نسمع المسؤولين الأميركيّين يتحدّثون عن الحريّة والدّيمقراطيّة والقيم المماثلة، فإنّهم يجعلون هذه المصطلحات تبدو قذرة». وأضاف كاتبٌ مصريّ أنّ «العيش في دولةٍ لها سجلّ مروّع في حقوق الإنسان، ويصادف أيضاً أنّها مهمّة بشكلٍ استراتيجيّ بالنّسبة لمصالح الولايات المتّحدة، هو درسٌ منوّر في النّفاق الأخلاقيّ والمعايير السياسيّة المزدوجة». وقال إنّ الإرهاب هو «ردّ

(٢٤) للاطّلاع على مصادر النّقاش وخلفيّته، انظر: Noam Chomsky, *World Orders Old and New* (New York: Columbia University Press, 1994, extended edition 1996), pp. 79, 201f.; 9-11 (New York: Seven Stories, 2001).

فعلٍ تجاه ظلم السياسة المحلّية التي تسبّبت بها الولايات المتّحدة في المنطقة، بشكلٍ كبير». ويوافق مدير برنامج الإرهاب في مجلس العلاقات الأجنبيّة على أنّ «دعم الأنظمة القمعيّة مثل مصر، والسّعوديّة، هو طبعاً سببٌ رئيسيٌّ لمعاداة مبادئ الولايات المتّحدة الأميركيّة في العالم العربيّ»، لكنّه حذّر من أنّه «حتّى البدائل المحتملة في كلتا الحالتين أشدّ فظاعةً»[٢٥].

ثمّة تاريخ طويل وغنيّ بالمعلومات للمشاكل النّاتجة من دعم الأشكال الدّيمقراطيّة، مع الضّمان أنّها ستقود إلى نتائج مفضّلة، ليس فقط هذه المنطقة. وهذا لا يعود بالفائدة على العديد من الأصدقاء.

ماذا عن ردّ الفعل المناسب، أي السّؤال الثّالث؟ لا شكّ في أنّ الأجوبة مثيرة للنّزاع، لكن من الضّروريّ أن يفي ردّ الفعل، على الأقل، بأشدّ المعايير الأخلاقيّة أساسيّة: بشكلٍ خاصّ، إذا كان عملٌ ما مناسباً لنا فهو مناسب للآخرين؛ وإذا كان سيّئاً بالنّسبة إلى الآخرين، فهو سيّئ لنا. أمّا من يرفض هذا المعيار، فيمكن تجاهله في معرض أيّ مناقشة حول مدى ملاءمة العمل، أي إذا كان مناسباً أو سيّئاً. قد يسأل المرء عمّا يتبقّى من التّعليقات المتدفّقة حول ردّ الفعل المناسب ـ كالأفكار حول «الحرب العادلة» مثلاً ـ، وإن كان هذا المقياس البسيط قد اعتمد.

فلنفترض أنّنا اعتمدنا هذا المعيار، ودخلنا بالتّالي ميدان الحديث الأخلاقيّ. عند ذاك، يمكننا أن نسأل، على سبيل المثال، كيف سُمح لكوبا بإبداء ردّ فعلها بعد أن أُطلق العنان «لأسوأ الأعمال الإرهابيّة» ضدّها قبل أربعين عاماً... أو نيكاراغوا، بعد أن رفضت واشنطن أوامر المحكمة الدّولية ومجلس الأمن بإنهاء «استعمالها غير الشّرعيّ للقوّة»، واختارت عوضاً عن ذلك تصعيد حربها الإرهابيّة، وإصدار أوامرها الرّسمية الأولى لقوّاتها بالهجوم على «الأهداف الحسّاسة» المدنيّة المكشوفة، مخلّفةً عشرات الآلاف من القتلى، ومتسبّبةً بتدمير

(٢٥) Rashid, "Is Terror Worse than Oppression?", *Far Eastern Economic Review* (August 1, 2002), AUC professor El-Lozy, writer Azizuddin El-Kaissouni, and Warren Bass of the CFR, quoted by Joyce Koh, Two-faced US policy blamed for Arab hatred", *Straits Times* (Singapore) (August 14, 2002).

البلاد تدميراً لا سبيل إلى إعادة إعماره على الأرجح. غير أنّ أحداً لا يعتقد أنّه كان يحقّ لكوبا أو نيكاراغوا بقصف واشنطن أو نيويورك بالقنابل، أو قتل القادة السياسيّين الأميركيّين، أو إرسالهم إلى مخيّمات السّجون. ومن السّهل جدّاً إضافة المزيد من الحالات الخطيرة التي حدثت في تلك السّنوات، وأخرى ما زالت تحدث حتّى اليوم.

وفقاً لذلك، ينبغي على من يوافق على المعايير الأخلاقيّة الأساسيّة أن يعمل ليثبت أنّه تمّ تبرير قصف الولايات المتّحدة وبريطانيا للأفغان، لإجبارهم على الانقلاب ضدّ الأشخاص الذين تتّهمهم الولايات المتّحدة بارتكاب الأعمال الوحشيّة الإجراميّة، وهو الهدف الرّسميّ للحرب كما أعلنه الرّئيس عند بداية القصف بالقنابل. أو أنّه قد تمّ تبرير تصرّف منفّذي القوانين الذين أعلموا الأفغان بأنّهم سيتعرّضون للقصف إلى أن يقوموا «بتغيير النّظام»، وهذا هو هدف الحرب الذي أعلن بعد أسابيع عدّة، فيما كانت الحرب توشك على نهايتها.

يتضمّن المعيار الأخلاقيّ نفسه مقترحاتٍ ذات اختلافات دقيقة في المعنى، بخصوص ردّ الفعل المناسب تجاه الأعمال الوحشيّة الإرهابيّة. وقد دافع المؤرّخ العسكريّ مايكل هوارد عن «عمليّة بوليسيّة أجريت تحت رعاية الأمم المتّحدة... ضدّ مؤامرةٍ إجراميّة ينبغي التّفتيش عن أعضائها وتقديمهم أمام محكمةٍ دوليّة، حيث يتلقّون محاكمةً عادلة؛ فإذا اعتبروا مذنبين، صدرت في حقّهم العقوبة المناسبة»(٢٦). يبدو هذا معقولاً، رغم أنّنا قد نسأل عمّا ستكون ردّة الفعل تجاه من يعرض تطبيق هذا الاقتراح بشكلٍ شامل. لا يمكن تصوّر ذلك؛ فإذا اتُّخذ هذا الاقتراح، سيستدرّ مشاعر الغضب والرّعب.

طُرحت أسئلةٌ مشابهة في ما يتعلّق بمبدأ «الهجمة الوقائيّة» ضدّ التّهديدات المشتبه بها، ومع أنّ الأمر ليس جديداً إلا أنّ التّأكيد الواضح عليه لم يسبق له مثيل. لم يخالط عنوان هذه الرّسالة أدنى شكّ. وبالتّالي، يبدو أنّ معيار العموميّة سيبرّر الإرهاب الوقائيّ العراقيّ ضدّ الولايات المتّحدة أيضاً. بطبيعة الحال، إنّ

(٢٦) "What's in a Name? How to Fight Terrorism", *Foreign Affairs* (January/February 2002); talk of October 30, 2001 (Tania Branigan, Guardian, October 31, 2001).

الخاتمة غير مألوفة. يكمن عبء الإثبات، من جديد، في يد من يسمح أو يدافع عن النّسخة التي تختار منح الحقّ إلى من يتمتّع بالقوّة الكافية لممارسته. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا العبء ليس خفيفاً، وهو يُطبّق دائماً حين يتمّ الدّفاع عن التّهديد بالعنف أو اللّجوء إليه، أو السّماح بذلك.

بالطّبع، يمكن معاكسة هذه الملاحظات الأوليّة بطريقةٍ سهلة: نحن صالحون. وهم أشرار. فيمكن لهذا المذهب أن يغلب أيّ حجّة تماماً. يكشف تحليل التّفسيرات والكثير من الدّراسات أنّ جذوره تكمن، بشكلٍ عام، في هذا المبدأ الحاسم الذي لم تتمّ مناقشته بل التّأكيد عليه. لا يعتبر أيّ ذلك، طبعاً، اختلاقاً لمراكز القوى المعاصرة والثّقافة الفكريّة المهيمنة، لكن من المفيد رغم ذلك مراقبة الوسائل المستخدمة لحماية المذهب من التّحدي الهرطقيّ الذي يسعى إلى مواجهته بسجلّ الوقائع، بما في ذلك بعض المفاهيم الخادعة «كالمعادل الأخلاقيّ»، و«النّسبيّة الأخلاقيّة»، و«معاداة الولايات المتّحدة» وغير ذلك.

من الحواجز المفيدة في وجه الهرطقة المذكورة سابقاً، المبدأ الذي يجادل بأنّ العقلاء في الدّولة لا يقرّرون، بكلّ بساطة، اللجوء إلى العنف. لكن لا يتمّ التّطرق إلى ذلك بشكلٍ عام في النّقاش الحاليّ حول أشكال اجتياح العراق. فإذا ما انتقينا مثالاً من الطّرف الليبرالي لهذا النّطاق، لا بدّ من الإشارة إلى محرّر عمودٍ في صحيفة «نيويورك تايمز»، بيل كيلير، الذي لاحظ: «في المرّة الأخيرة التي أرسلت فيها أميركا جنودها دفاعاً عن قضيّة «تغيير النّظام»، قبل أقل من عام في أفغانستان، كانت المعارضة مقتصرة في الغالب على الأشخاص الذين ارتدّوا على الاستعمال الأميركيّ للقوّة،» وهم إمّا مناصرون خجولون، وإمّا «انعزاليّون، أي النظريّون اليساريّون، والمغفّلون الذين يصفهم كريستوفر هيتشنز بأنّهم أولئك الذين إذا ما اكتشفوا أفعى سامّة في فراش ولدهم، سارعوا أوّلاً إلى الاتّصال بمنظّمة الشّعب من أجل المعاملة الأخلاقيّة للحيوانات». واستنجاداً بتعبير أحد الأسلاف المحترمين: «لقد خضنا الحرب، لا لأنّنا نريد ذلك، بل لأنّ البشريّة طالبت به»؛ نشير في هذه الحالة إلى الرّئيس ماكينلي

الذي أمر جيوشه «بتحمّل العبء، مهما كان، لمصلحة الحضارة والبشريّة والحريّة» في الفيليبين[٢٧].

فلنتجاهل واقع أنّ «تغيير النّظام» لم يكن «السّبب» في أفغانستان ـ بل فكرة تالية في وقت لاحق من اللّعبة- ولنتأمّل الجماعة المتطرّفة المجنونة عن كثب. في الواقع، لدينا بعض المعلومات عنها. في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أجرت منظّمة «غالاب» (Gallup) مسحاً للرّأي العالميّ بخصوص القذف بالقنابل الذي أعلنت عنه الولايات المتّحدة. كان السّؤال الرّئيسي هو: «بعد أن تُعرف هويّة الإرهابيّين، أيجب على الحكومة الأميركيّة أن تشنّ هجوماً عسكريّاً على الدّولة أو الدّول حيث يتمركز الإرهابيّون، أم تتسلّمهم للمثول أمام المحكمة؟» كما علمنا منذ ذلك الحين، لم يتمّ التّكهن إلا بهويّة الإرهابيّين بعد ثمانية أشهر، وافتُرض أنّ الدّول التي يتمركزون فيها هي ألمانيا، والإمارات العربيّة المتّحدة، ومواقع أخرى أيضاً؛ لكن دعونا نتجاهل هذا أيضاً. لقد كشف الاستفتاء أنّ الرّأي العام يميل بشدّة إلى التّحرّك القضائيّ على حساب التّحرك العسكريّ، في أوروبا بشكلٍ ساحق. أمّا الاستثناءات الوحيدة، فكانت في الهند وإسرائيل حيث شكّلت أفغانستان بديلاً لشيءٍ آخر تماماً. وكشفت أسئلة المتابعة أنّ الدّعم للهجوم العسكريّ الذي نُفّذ فعلاً كان ضعيفاً جدّاً.

شهد الدّعم للتّحرك العسكريّ أقل نسبةٍ من المناصرين في أميركا اللاتينيّة، وهي أكثر منطقة تعرّضت للتّدخل الأميركيّ. راوحت هذه النّسبة بين ٢٪ في المكسيك، و١١٪ في كولومبيا وفنزويلا، حيث فضّل ٨٥٪ تسليم المجرمين ومحاكمتهم؛ مع الإشارة إلى أنّ الإيديولوجيّين وحدهم يعرفون إن كان هذا قابلاً للتّطبيق. لكنّ الاستثناء الوحيد كان باناما، حيث فضّل ٨٠٪ فقط الوسائل القضائيّة، فيما أيّد ١٦٪ الهجوم العسكريّ؛ رغم أنّ المراسلين في هذا المكان نفسه تذكّروا موت الآلاف من الشّعب المسكين ربّما (بما أنّها جرائم غربيّة، فالأمر لم يخضع للفحص) أثناء عمليّة القضيّة العادلة التي نُفّذت من أجل

(٢٧) Keller, Op-Ed, *New York Times* (August 24, 2002). McKinley and many others; see Louis A. Pe'rez, *The War of 1898* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina, 1998).

خطف سفّاح متمرّد، أدين بالسّجن لمدى الحياة في فلوريدا بسبب جرائم ارتكبها، غالباً، بينما كان يعمل في وكالة الاستخبارات المركزيّة. وقد لاحظ أحدهم: «كم يشبه ضحايا ٩/١١ الضّحايا من الفتيان والفتيات، ومن لم يبصر النّور في ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٩، في ذاك اليوم الذي فرضوه علينا في كورّيلو؛ كم يشبهون الأمّهات، والأجداد، والجدّات المسنّات الضّعيفات، الذين كانوا كلّهم أبرياء أيضاً، ولاقوا حتفهم من غير أن يتعرّف إليهم أحد، بسبب إرهابِ اسمه القضيّة العادلة، وإرهابيّ عُرف بالمحرّر»(٢٨).

أعتقد أنّ مدير منظّمة رصد حقوق الإنسان في إفريقيا (١٩٩٣ ـ ٩٥)، وهو اليوم أستاذ في القانون في جامعة إيموري، قد توجّه بحديثه إلى العديد من الأشخاص الآخرين حول العالم، حين خاطب المجلس الدّوليّ لسياسة حقوق الإنسان في جنيف، في كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٢، قائلاً: «أعجز عن تقدير أيّ اختلاف أخلاقيّ أو سياسيّ أو قانونيّ بين هذا الجهاد الذي تمارسه الولايات المتّحدة ضدّ كلّ من تعتبره عدوّاً لها، وجهاد المجموعات الإسلاميّة ضدّ من تعتبره عدوّاً لها»(٢٩).

لكن ماذا عن الرّأي الأفغاني؟ صحيحٌ أنّ المعلومات غير كافية هنا، لكنّها ليست معدومة تماماً. في أواخر تشرين الأوّل/أكتوبر، اجتمع ألف أفغانيّ في بيشاور، منهم المنفيّون، ومنهم الوافدون من داخل أفغانستان، لكن كلّهم ملتزمون بالإطاحة بنظام الطّالبان. وقد نقلت الصّحافة أنّه كان «عرضاً قلّ نظيره للوحدة بين زعماء القبائل، والعلماء الإسلاميّين، والسياسيّين العنيدين، وقادة الميليشيات السّابقين». وعمدوا، أجمعين، إلى «حثّ الولايات المتّحدة على وقف الغارات الجويّة»، وناشدوا الإعلام العالميّ بالدّعوة إلى إنهاء «قصف الأبرياء» و«طالبوا بإنهاء القصف الأميركيّ لأفغانستان». كما حثّوا على اعتماد

---

(٢٨) Ricardo Stevens, October 19, 2001, cited in NACLA Report on the Americas XXXV: 3 (2001).

(٢٩) Abdullahi Ahmed An-Na'im, "Upholding International Legality Against Islamic and American Jihad", in Ken Booth and Tim Dunne (eds.), *Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order* (New York: Palgrave, 2002).

وسائل أخرى للإطاحة بنظام طالبان المكروه، وهو هدف ينبغي تحقيقه دون المزيد من الموت والدّمار برأيهم.

نُقلت رسالةٌ مشابهة على لسان قائد المعارضة الأفغانيّة، عبد الحقّ، الذي كان يحظى باحترام كبير في واشنطن، ونال إشادةً خاصّة كشهيد خلال انعقاد مجلس اللويا جيرغا، حيث كانت عينا الرّئيس حميد قرضاي تغرورقان بالدّموع كلّما استعاد ذكراه. فقبل أن يدخل عبد الحقّ إلى أفغانستان بقليل، ومن دون الدّعم الأميركيّ على ما يبدو، حيث تمّ اعتقاله وقتله، أدان القصف، وانتقد الولايات المتّحدة لرفضها دعم جهوده وجهود غيره في سبيل «تنظيم ثورة ضمن أوساط الطّالبان». وصرّح أنّ القصف كان «عائقاً كبيراً في وجه هذه الجهود»، موجزاً جهوده، وداعياً الولايات المتّحدة إلى مساعدتهم في التّمويل وغيره من الوسائل، عوضاً عن تدميرهم بالقنابل. وأضاف أنّ الولايات المتّحدة «تحاول استعراض قوّتها، وتسجيل نصرٍ، وزرع الخوف في العالم بأجمعه. وهي لا تبالي بمعاناة الأفغان أو بعدد الأشخاص الذين سنفقدهم». كما قامت المنظّمة النّسويّة البارزة «جمعيّة النّساء الأفغانيّات الثّوريات» (راوا) التي تلقّت تقديراً متأخّراً أثناء الحرب، بانتقاد القصف بنبرةٍ شديدة اللّهجة.

باختصار، لم يكن صوت الجماعة المتطرّفة المجنونة «للمغفّلين الذين ارتدّوا على استعمال أميركا للقوّة» ضعيفاً عند بدء القصف واستمراره. لكن بما أنّه لم يتمّ نشر أيّ كلمةٍ عن هذا الموضوع بتاتاً في الولايات المتّحدة، يمكننا الاستمرار في تعزية أنفسنا، مطمئنّين إلى أنّ «البشريّة هي التي طالبت» بالقصف[٣٠].

---

(٣٠) اكتشف جيف نيغارد في مراجعةٍ إعلاميّة إحالةً واحدة إلى استفتاء غالاب، كإشارة وجيزة في صحيفة أوماها وورلد هيرالد، «تسيء تمثيل نتائج البحث تماماً». Nygaard Notes, *Independent Weekly News and Analysis* (November 16, 2001), reprinted in *Counterpoise* 53/4 (2001). Karzai on Abdul Haq, Elizabeth Rubin, New Republic (July 8, 2002). Abdul Haq, interview with Anatol Lieven, *Guardian* (November 2, 2001). Peshawer gathering, Barry Bearak, *New York Times* (October 25, 2001); John Thornhill and Farhan Bokhari, *Financial Times* (October 25 and 26, 2001); John Burns, *New York Times* (October 26, 2001); Indira Laskhmanan, *Boston Globe* (October 25 and 26, 2001). RAWA website.

توفّرت هذه المعلومات أينما كان، في الصّحف المستقلة («البديلة»)، المنشورة على الورق وإلكترونيّاً، بما في ذلك «زنت» (www.zmag.org).

من الواضح أنّ الكلام عن هذه المواضيع أبعد ما يكون عن النّضوب، لكن دعونا ننتقل بإيجاز إلى السّؤال الرّابع.

على المدى الطّويل، أعتقد أنّ جرائم ٩/١١ ستسرّع من الميول التي كانت ظاهرة أصلاً: وما مذهب بوش عن الوقائيّة إلا مثال على ذلك. كما كان متوقّعاً بشكلٍ فوريّ، استغلّت الحكومات عبر العالم ٩/١١ «كفرصة» لوضع برامج قاسية وقمعيّة أو تصعيدها. فانضمّت روسيا، بكلّ تلهّف، إلى «التّحالف ضدّ الإرهاب»، وهي تتوقّع أن تتلقّى إذناً ضمنيّاً بتنفيذ أعمال الوحشيّة المروّعة في إقليم الشّيشان، وقد كان لها ذلك. كما انضمّت الصّين بكلّ سرور للأسباب نفسها. أمّا تركيا، فكانت الدّولة الأولى بتقديم جنودها للمرحلة الجديدة من «حرب الولايات المتّحدة على الإرهاب»، كعرفانٍ بجميل الولايات المتّحدة، كما شرح رئيس الوزراء، في حملة تركيا ضدّ شعبها الكرديّ المكبوت بشكلٍ بائس، وهي الحملة التي شنّتها بوحشيّة بالغة، وبالاعتماد الأساسيّ على التّدفق الكبير للأسلحة الأميركيّة، وبلغت ذروتها عام ١٩٩٧. في تلك السّنة وحدها، تخطّت عمليّة نقل الأسلحة عدد ما نُقل في فترة ما بعد الحرب كلّها، وصولاً إلى مرحلة بداية حملة مقاومة التّمرد. وتلقى تركيا إشادةً عالية مقابل هذه الإنجازات. فقد كوفئت بالسّلطة اللازمة لحماية كابول من الإرهاب، مع تمويلٍ من القوّة العظمى نفسها التي أمّنت الوسائل المناسبة كي تطبّق دولة الإرهاب أعمالها الأخيرة، بما في ذلك بعض الأعمال الوحشيّة المروّعة في سنوات التّسعينيّات الرّهيبة. من جهتها، اعترفت إسرائيل بقدرتها على سحق الفلسطينيّين بقساوةٍ أكبر، ودعم أميركيّ أقوى حتّى. وهكذا دواليك في أصقاعٍ كثيرة من العالم.

وضعت الكثير من الحكومات، بما في ذلك الحكومة الأميركيّة، إجراءاتٍ لضبط السّكان المحليّين، ولتطبيق تدابير غير شعبيّة بحجّة «محاربة الإرهاب»، مع استغلال أجواء الخوف والمطالبة «بالوطنيّة» ـ ما يعني عمليّاً: «اصمت أنت، وسأتابع أنا جدول أعمالي بكلّ قساوة». وقد استغلّت إدارة بوش الفرصة لتحسين هجومها ضدّ معظم السّكان، والأجيال القادمة، فخدمت بالتّالي مصالح الشّركات الضيّقة التي تهيمن على الإدارة، حتّى بدرجةٍ تفوق العادة.

من أهمّ النّتائج هي أنّ الولايات المتّحدة قد حصلت، للمرّة الأولى، على قواعد عسكريّة كبيرة في وسط آسيا. ومن شأن هذه أن تساعد في تحديد موقع مصالح الشّركات الأميركيّة بشكلٍ إيجابيّ في «اللعبة الكبيرة» الحاليّة، للتّحكم بموارد المنطقة، لكن أيضاً لإتمام تطويق أهمّ موارد الطّاقة في العالم، في منطقة الخليج. يمتدّ نظام القواعد الأميركيّة التي تستهدف الخليج من المحيط الهادئ إلى جزر آزور، غير أنّ القاعدة الأقرب التي كان يمكن الاتّكال عليها قبل الحرب الأفغانيّة كانت دييغو غارسيا. وقد تحسّن هذا الوضع كثيراً اليوم، حيث من المفترض أن يكون التدخل الإجباريّ أسهل.

استغلّت إدارة بوش أيضاً المرحلة الجديدة من «الحرب على الإرهاب» لتوسّع من امتيازاتها العسكريّة السّاحقة بالنّسبة إلى بقيّة العالم، ولتنتقل إلى أساليب أخرى كي تؤكّد على هيمنتها العالميّة. وقد وضّح المسؤولون الرّفيعو المستوى نمط التّفكير الحكوميّ، عندما زار الأمير السّعوديّ عبد الله الولايات المتّحدة في نيسان/أبريل ليحثّ الإدارة على إيلاء المزيد من الاهتمام لردّ الفعل في العالم العربيّ تجاه دعمها القويّ لإرهاب إسرائيل وقمعها. بالفعل، فقد قيل له إنّ الولايات المتّحدة لا تهتمّ بما يظنّه هو أو بقيّة العرب. وشرح مسؤولٌ رفيع المستوى أنّه «لو كان يظنّ أنّنا كنّا أقوياء في عاصفة الصّحراء، فنحن اليوم أقوى بعشر مرّات. كان هذا لإعطائه فكرة عمّا تثبته أفغانستان بخصوص قدراتنا». وقد أدلى محلّل كبير في شؤون الدّفاع بتفسيرٍ بسيط: «سيحترمنا الآخرون بفضل قوّتنا، ولن يفكّروا بالتّلاعب معنا»[٣١]. صحيحٌ أنّ لهذا الموقف سوابق كثيرة، لكنّه اكتسب قوّةً جديدة في العالم ما بعد ٩/١١.

من المنطقيّ التّكهن أنّ هذه النّتائج كانت أحد أهداف قصف أفغانستان: أي تحذير العالم ممّا يمكن أن يفعله «المنفّذ الشّرعي للقوانين» إذا تخطّى أحدهم حدوده. وقد تمّ قصف صربيا للأسباب نفسها: «لتأكيد مصداقية حلف شمال الأطلسي»، كما شرح بلير وكلينتون ـ من دون الإشارة إلى مصداقيّة

(٣١) Patrick Tyler, New York Times, April 25, 2002; John Donnelly, *Boston Globe*, April 28, 2002.

النّروج أو إيطاليا. يُعدّ هذا موضوعاً عامّاً من مواضيع فنّ الحكم. وله أسبابٌ متعدّدة، وفق ما يكشفه التّاريخ بإسهاب.

من دون الحاجة إلى المتابعة، يبدو لي أنّ القضايا الأساسيّة للمجتمع الدّوليّ ستراوح مكانها، لكن لا شكّ في أنّ حادثة ٩/١١ قد تسبّبت ببعض التّغييرات في حالاتٍ معيّنة، مع ظهور تبعاتٍ هامّة وغير مغرية كثيراً.

الفصل الحادي عشر

التّاريخ الوجيز للتّدخلات الأميركيّة في العالم، من عام ١٩٤٥ إلى اليوم*

بقلم ويليام بلوم

الصّين، ١٩٤٥ ـ ١٩٥١

على مشارف الحرب العالميّة الثّانية، تدخّلت الولايات المتّحدة في حربٍ أهليّة، حيث نحت نحو القوميّين بقيادة تشانغ كاي ـ شيك ضدّ الشّيوعيّين بقيادة ماو تسي تونغ، بالرّغم من أنّ هذا الأخير كان حليفاً أكثر ارتباطاً بالولايات المتّحدة خلال الحرب. وما يضاعف من سخرية الأقدار أنّ الولايات المتّحدة جنّدت الجيوش اليابانيّة المهزومة لتحارب في صفّها. بعد أن مني القوميّون بالهزيمة عام ١٩٤٩، لجأ العديد من جندهم إلى شمال بورما، حيث أعادت وكالة الاستخبارات المركزيّة لملمة شتاتهم، وجمعتهم بجنودٍ جدد من أمكنةٍ أخرى في آسيا، ثمّ زوّدتهم بمخزونٍ واسع من الأسلحة الثّقيلة والطّائرات. في بداية الخمسينيّات، باشر هذا الجيش بشنّ عددٍ من الغارات على الصّين، باشتراك الآلاف من فرق الجنود أحياناً، إلى جانب مستشاري وكالة

* نقدّم هنا مجموعة الوثائق الأكثر شموليّة بخصوص التّدخلات الأميركيّة الخطيرة بعد الحرب العالميّة الثّانية في شؤون الدّول الأخرى، مع تغطية حالات أكثر من تلك الموجودة في كتاب المؤلّف التّالي: *Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II* (Monroe, Maine: Common Courage Press, 1995). الرّجاء العودة إلى هذا الكتاب للمزيد من التّفاصيل بخصوص بعض التّدخلات، وللاطّلاع على مصادر غير مدرجة أدناه.

الاستخبارات المركزيّة (الذين قُتل بعضهم)، تعينهم في ذلك الطّائرات الأميركيّة من خلال عمليّات إنزال مؤنهم وجنودهم بالمظّلات.

فرنسا، ١٩٤٧

بعكس العديد من الفرنسيّين الذين تعاونوا مع الألمان، حارب أعضاء الحزب الشّيوعيّ الفرنسيّ في صفّ المقاومة أثناء الحرب. بعد الحرب، سلك الشّيوعيّون الطّريق القانونيّ ليشكّلوا نقابات عمّال قويّة، ويتنافسوا على المناصب السياسيّة. غير أنّ الولايات المتّحدة كانت مصمّمة على حرمانهم مقعدهم حول طاولة القرار، وخصوصاً أنّ بعض النّقابات كانت تتّخذ خطواتٍ لتعرقل تدفق الأسلحة إلى القوّات الفرنسيّة التي سعت إلى استعادة مستعمرتها السّابقة في فييتنام، بمساعدة أميركيّة. وقد سرّبت الولايات المتّحدة مبالغ طائلة من المال إلى الحزب الاشتراكيّ، أي المنافس الأساسيّ للحزب الشّيوعيّ؛ وأرسلت خبراء من الفدراليّة الأميركيّة للعمل (AFL) من أجل القضاء على هيمنة نقابات الحزب الشّيوعيّ واستيراد عمّال إيطاليّين يعملون بأجورٍ أدنى من الأجور النّقابيّة؛ وأمّنت الأسلحة والمال للعصابات الكورسيكيّة كي تنهي الإضرابات الشّيوعيّة، وتحرق مكاتب الحزب، وتنهال بالضّرب على أعضائه والمضربين عن العمل وتقتلهم؛ وأرسلت فريق حربٍ نفسيّة ليتمّم هذه الأعمال كلّها؛ كما هدّدت بقطع المساعدات الغذائيّة وغيرها من المساعدات، كلّ ذلك لإضعاف هيبة الحزب الشّيوعيّ، والدّعم الذي يتلقّاه، بشكلٍ جديّ. وكان لها ما أرادت.

تمّ تأمين جزءٍ من التّمويل لهذه العمليّات السريّة بفضل أموال خطّة مارشال التي ساعدت أيضاً في تمويل فساد الانتخابات الإيطاليّة عام ١٩٤٨ (انظر أدناه)، وأنشأت وكالة عمليّات سريّة خاصّة، اندمجت لاحقاً بوكالة الاستخبارات المركزيّة[١]. تلك هي بعض النّواحي الخفيّة التي تميّز خطّة

(١) Alfred W. McCoy, *The Politics of Heroin: CIA Complicity in the Global Drug Trade* (New York: Lawrence Hill Books, 1991), pp. 54-63; Sallie Pisani, *The CIA and the Marshall Plan* (Lawrence: University Press of Kansas, 1991), pp. 99-105 and elsewhere.

مارشال، وهي الخطّة التي لطالما ضُرب بها المثل أمام العالم كدليل بارز عن حبّ أميركا للغير.

في الوقت نفسه، كانت واشنطن تجبر الحكومة الفرنسيّة على صرف وزرائها الشّيوعيّين من الخدمة، مقابل تلقّيها المساعدة الاقتصاديّة الأميركيّة. وقد أعلن رئيس الوزراء بول راماديه: «إنّنا نفقد بعضاً من استقلاليّتنا مع كلّ قرضٍ نتلقّاه»[٢].

جزر مارشال، ١٩٤٦ ـ ٥٨

بدافعٍ من المتطلّبات الملحوظة للحرب الباردة، أجرت الولايات المتّحدة العشراتَ من اختبارات القذائف التّسياريّة العابرة للقارّات، والقنابل النوويّة، والاختبارات النّوويّة الأخرى في هذا الإقليم المشمول بالوصاية، في المحيط الهادئ، بعد أن أرغمت سكّان بعض الجزر، لا سيّما جزيرة بيكيني أتول، على الانتقال إلى جزرٍ أخرى غير مأهولة. عام ١٩٦٨، أخبرت حكومة جونسون سكّان جزيرة بيكيني السّابقين أنّ جزيرتهم لم تعد ملوّثة، وأصبحت آمنةً للسّكن. فعاد الكثيرون أدراجهم، ليكتشفوا لاحقاً أنّهم تعرّضوا لجرعاتٍ هائلة من الإشعاعات، وأنّهم مضطرون إلى الرّحيل مجدّداً. عام ١٩٨٣، أعلنت وزارة الدّاخليّة الأميركيّة أن في إمكان سكّان الجزر العودة إلى منازلهم في الحال ـ شرط ألا يتناولوا طعاماً مزروعاً في الجزيرة حتّى أواخر القرن الواحد والعشرين[٣]. لكنّهم لم يعودوا قط.

إيطاليا، ١٩٤٧ ـ السّبعينيّات

عام ١٩٤٧، أجبرت الولايات المتّحدة الحكومة الإيطاليّة على طرد أعضاء

(٢) *New York Times* (May 5, 1947), p. 1; (May 11, 1947), IV, p. 5; (May 14, 1947), pp. 14 and 24; (May 17, 1947), p. 8; (May 18, 1947), IV, p. 4; (May 20, 1947), p. 2; Howard K. Smith, The State of Europe (New York: Knopf, 1949), p. 151.

(٣) *The Guardian* (November 29, 1983).

مجلس الوزراء، الشّيوعيّين منهم والاشتراكيّين، مقابل تلقّي المساعدة الاقتصاديّة الأميركيّة. في السّنة التّالية، وطيلة عقودٍ متتابعة، كلّما هدّدت جبهةٌ موحّدة بين الشّيوعيّين والاشتراكيّين، أو الشّيوعيّين وحدهم، بإلحاق الهزيمة بالدّيمقراطيّين المسيحيّين الذين تدعمهم الولايات المتّحدة في الانتخابات الوطنيّة، عمدت وكالة الاستخبارات المركزيّة إلى استخدام كلّ حيلة (دنيئة) ممكنة لتوجّه أسلحتها الاقتصاديّة والسياسيّة الضّخمة، وتلك المتعلّقة بالحرب النّفسية، ضدّ الشّعب الإيطاليّ، فيما تموّل المرشّحين الدّيمقراطيّين المسيحيّين سرّاً. وقد نجح الأمر. مراراً وتكراراً. وتمّ تحريف مفهوم الدّيمقراطيّة باسم «إنقاذ الدّيمقراطيّة» في إيطاليا. كما ساهمت الشّركات الأميركيّة بعدّة ملايين من الدّولارات، للحؤول دون تسلّم اليسار جزءاً من السّلطة.

اليونان، ١٩٤٧ ـ ٤٩

تدخّلت الولايات المتّحدة في حربٍ أهليّة، فانحازت إلى جانب الفاشيّين الجدد ضدّ اليساريّين اليونانيّين الذين كانوا قد حاربوا النّازية، بكلّ بسالة. نتيجةً لذلك، حقّق الفاشيّون الجدد النّصر وأنشأوا نظاماً وحشيّاً للغاية، أوجدت وكالة الاستخبارات المركزيّة لأجله وكالةً أمنيّة داخليّة، قمعيّة بشكلٍ مناسب. على مدى السّنوات الخمس عشرة المقبلة، اعتُبرت اليونان كأحد العقارات الذي ينبغي تطويره وفقاً لحاجات واشنطن.

الفيليبين، ١٩٤٥ ـ ٥٣

حاربت العسكريّة الأميركيّة القوى اليساريّة «الجيش الوطن ضدّ اليابان»، المعروفة بالهاك، حتّى حين كان جيش الهاك ما زال يحارب المجتاحين اليابانيّين أثناء الحرب العالميّة. بعد الحرب، نظّمت الولايات المتّحدة قوى الفيليبين المسلّحة، لمواصلة حربها ضدّ جيش الهاك، إلى أن هزمته أخيراً وهزمت حركته الإصلاحيّة. وقد تدخّلت الولايات المتّحدة بشكلٍ فاضح في الانتخابات، فكانت سلسلة الرّؤساء الذين عيّنتهم أشبه بألعوبةٍ في يدها. وكانت

الذّروة في عصرٍ طويل من الدّيكتاتوريّة، من خلال عهد فرديناند ماركوس الذي تخصّص في ضروب التّعذيب.

كوريا، ١٩٤٥ ـ ٥٣

بعد الحرب العالميّة الثّانية، قمعت الولايات المتّحدة المنظّمات التّقدمية الشّعبيّة التي كانت، خلال الحرب، حليفة المحافظين الذين تعاونوا مع اليابانيّين ـ عبر استعمال قوّةٍ وحشيّة أحياناً. نتيجةً لذلك، آلت أفضل الفرص لتوحيد الشّمال والجنوب إلى الفشل، ما أدّى إلى عصرٍ طويل من الحكومات الفاسدة والرّجعيّة والمستبدّة في الجنوب، والتّدخل العسكريّ الأميركيّ العظيم في الحرب الكوريّة، بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٣، الحافل بجرائم الحرب. وقد تعدّى هذا الأمر مجرّد إقدام شمال كوريا على اجتياح جنوبها في يومٍ من الأيّام، كما تمّ حمل العالم بأجمعه على الاعتقاد.

عام ١٩٩٩، علمنا بعد مدّةٍ قصيرة من بداية الحرب بأنّ الجنود الأميركيّين قد أردوا، بالرّشاشات، المئات من المدنيّين الضعفاء. ومن ضمن العديد من هذه الحوادث المماثلة، قُتل المئات عندما تعمّدت الولايات المتّحدة تفجير الجسور عند عبور النّاس فوقها(٤).

ألبانيا، ١٩٤٩ ـ ٥٣

من خلال تسريب عصابات اللاجئين إلى البلاد، حاولت الولايات المتّحدة وبريطانيا الإطاحة بالحكومة الشّيوعيّة، وإنشاء حكومة جديدة موالية للغرب، إن كانت مكوّنة في الغالب من المناصرين للملكيّة، والمتعاونين مع الفاشيّين الإيطاليّين والنّازيّين. تجدر الإشارة إلى أنّ المئات من اللاجئين قد لاقوا حتفهم أو زُجّوا في السّجن.

(٤) *Washington Post* (September 30, 1999), p. 1; (October 14, 1999), p. 14; (December 29, 1999), p. 19.

أوروبا الشّرقية، ١٩٤٨ ـ ٥٦

أثناء لعبة شطرنج جديرة بالاهتمام، حرّض آلان دالس، مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة، جوزيف سوياتلو، وهو مسؤولٌ أمنيّ بولنديّ عالي المستوى، على استخدام الرّجل الأميركيّ المثير للجدل، نويل فيلد، من أجل نشر جنون الارتياب في أوساط المنشآت الأمنيّة في أوروبا الشّرقيّة، ما أدّى إلى محاكمات تطهيرٍ لا تُعدّ ولا تحصى، وسجن مئات الآلاف من الأشخاص، وموت المئات على الأقل[٥].

ألمانيا، الخمسينيّات

نظّمت وكالة الاستخبارات المركزيّة حملةً واسعة النّطاق من أعمال التّخريب، والإرهاب، والحيل الدّنيئة، والحروب النّفسية، ضدّ ألمانيا الشّرقيّة. فكان هذا أحد العوامل التي أدّت إلى بناء جدار برلين عام ١٩٦١.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الولايات المتّحدة جيشاً مدنياً سرياً في ألمانيا، قام بوضع لائحة بمائتين من قادة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين، و١٥ شيوعيّاً، وآخرين كثر، كان ينبغي «إزاحتهم عن الطّريق»، في حال اجتاح الاتّحاد السّوفياتي المنطقة. كان لهذا الجيش السريّ أمثاله في كافة أنحاء أوروبا الغربيّة، كجزء من «عمليّة غلاديو» التي طوّرتها وكالة الاستخبارات المركزيّة وغيرها من المرافق الاستخباراتيّة، ولم يكن مسؤولاً عن أعماله بموجب قوانين أيّ دولة. فبعد أن تمّ تشكيل حلف شمال الأطلسيّ عام ١٩٤٩، أبصرت عمليّة «غلاديو» النّور في ظلّ حماية الحلف المتكتّمة. فكان «المجالدون» المشاركون في هذه العمليّة مسؤولين عن العديد من الأعمال الإرهابيّة في أوروبا، لعلّ أهمّها هو تفجير سكّة حديديّة في بولونيا عام ١٩٨٠، ما حصد ٨٦ قتيلاً. وقد هدف هذا

---

(٥) Stewart Stevens, *Operation Splinter Factor* (London: Constable, 1974), passim. لمن يعلم بالقصّة، سيهمّه أن يعرف أنّني اكتشفت وثيقة في الأرشيف الوطني تكشف أنّ وزارة الخارجيّة كانت تعلم بخصوص سجن نويل فيلد في المجر، طيلة السّنوات الخمس تقريباً التي ادّعت خلالها بأنّها كانت تجهل مصيره.

الإرهاب إلى توجيه أصابع الاتّهام بهذه الأعمال الوحشيّة إلى اليسار، وبالتّالي تعزيز المخاوف العامّة بخصوص الاجتياح السّوفياتي. كما هدف، في الوقت نفسه، إلى إضعاف الثّقة بالمرشّحين الانتخابيّين اليساريّين، نظراً إلى خشية حلف شمال الأطلسي من وصول اليسار إلى السّلطة في حكومات أيٍّ من الدّول الأعضاء فيه، ومن ثمّ إقراره تشريعاً يهدّد منشآت الحلف أو عمليّاته في تلك الدّولة[٦].

إيران، ١٩٥٣

تمّت الإطاحة برئيس الوزراء محمّد مصدّق من خلال عمليّة أميركيّة بريطانيّة مشتركة. ومع أنّ أغلبيّة برلمانيّة كبيرة كانت قد انتخبت مصدّق ليشغل هذا المنصب، إلا أنّه ارتكب خطأً فادحاً عندما تصدّر الحركة المطالبة بتأميم شركة نفطٍ بريطانيّة، وهي شركة النّفط الوحيدة العاملة في إيران. أعاد الانقلاب الشّاه إلى مركز السّلطة المطلقة، فبدأت فترةٌ من الاستبداد والتّعذيب استمرّت لخمس وعشرين سنة؛ فيما استعاد الأجانب ملكيّتهم لصناعة النّفط، مع حصول كلٍّ من الولايات المتّحدة وبريطانيا على نسبة ٤٠٪.

غواتيمالا، ١٩٥٣ ـ التّسعينيّات

يختصر الفكاهيّ دايف باري مبدأ مونرو في ثلاث قواعد بسيطة: (١) يمنع على الأمم الأخرى العبث بالشّؤون الدّاخليّة للأمم في هذا النّصف من الكرة الأرضيّة؛ (٢) أمّا نحن، فيمكننا ذلك؛ (٣) نضحك بملء أفواهنا. أطاح انقلابٌ نظّمته وكالة الاستخبارات المركزيّة بحكومة يعقوب أربينز التّقدّمية والمنتخبة بالطّريقة الدّيمقراطيّة؛ فبدأت بالتّالي حقبةٌ من الحكومات العسكريّة

(٦) Operation Gladio, *The Observer* (June 7, 1992); *Washington Post* (November 14, 1990), p. 19; *Die Welt* (November 14, 1990), p. 7; *Los Angeles Times* (November 15, 1990), p. 6; Philip Willan, *Puppetmasters: The Political Use of Terrorism in Italy* (London: Constable, 1991), chapter 8.

استمرّت لأربعين عاماً، بكلّ ما تتميّز به من فرق الموت، وأساليب التّعذيب، والاختفاءات، وأحكام الإعدام بالجملة، والقساوة التي لا يمكن أن يتصوّرها عقلٌ. فكانت الحصيلة أكثر من ٢٠٠ ألف ضحيّة ـ في فصلٍ لا شكّ في أنّه أحد أكثر الفصول وحشيّة في القرن العشرين. أمّا تبرير الانقلاب الذي تمّ تقديمه على مدى السّنوات، فهو أنّ غواتيمالا كانت على شفير التّعرض لاستيلاءٍ سوفياتيّ شهير. لكن، في الواقع، بلغت قلّة اهتمام الرّوس بالدّولة لدرجة أنّهم لم يبالوا حتّى بالمحافظة على العلاقات الدّيبلوماسيّة معها. أمّا المشكلة الحقيقيّة، فتمثّلت بسيطرة أربينز على بعض الأراضي غير المزروعة التّابعة لشركةٍ أميركيّة، تدعى شركة الفواكه المتّحدة، كانت على صلةٍ وثيقة للغاية بنخبة أصحاب السّلطة الأميركيّة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التّغاضي، بنظر واشنطن، عن خطر انتشار النّموذج الدّيمقراطي ـ الاجتماعي في غواتيمالا إلى الدّول الأخرى في أميركا اللاتينيّة. من هنا، بالرّغم من اتّفاق «سلام» عُقد عام ١٩٩٦ بين الحكومة والثّوار، بقي احترام حقوق الإنسان مجرّد مفهوم في غواتيمالا؛ وواصلت فرق الموت عملها ضدّ النّاشطين في النّقابات العمّالية وغيرهم من المنشقّين، مع تمتّعها بدرجةٍ كبيرة من الحصانة؛ وظلّ التّعذيب منتشراً بأشكاله البشعة؛ فيما بقيت الطّبقات الدّنيا على الدّرجة نفسها من البؤس؛ واستمرّت العسكريّة كمؤسّسة عظيمة؛ وتابعت الولايات المتّحدة مدّ العسكريّة الغواتيماليّة بالسّلاح، وتدريبها، وتطبيق التّدريبات بواسطتها؛ فيما لم يتمّ تنفيذ البنود الشّرطية الأساسيّة من اتّفاق السّلام حول الإصلاح العسكريّ[(٧)].

كوستاريكا، منتصف الخمسينيّات، ١٩٧٠ ـ ٧١

بالنّسبة إلى القادة السياسيّين الأميركيّين الليبراليّين، شكّل الرّئيس خوسيه فيغيريس مثال «الدّيمقراطيّ الليبراليّ»، أي رجل الدّولة الذي يجسّد الشّريك

(٧) *Washington Post* (November 14, 1990), p. 7; *Los Angeles Times* (November 15, 1990), p. 6; Philip Willan, *Puppetmasters: The Political Use of Terrorism in Italy* (London: Constable, 1991), chapter 8.

الطّبيعيّ للسياسة الخارجيّة الأميركيّة، عوضاً عن الدّيكتاتوريّين العسكريّين الذين ظلّوا، بطريقةٍ من الطّرق، يظهرون كحلفاء بين الفينة والأخرى. فهذا هو الرّأي الذي أراد هؤلاء القادة الميل إليه، كما أرادوا من العالم أن يميل إليه كذلك. غير أنّ الولايات المتّحدة حاولت الإطاحة بفيغيريس (في الخمسينيّات، وربّما في السّبعينيّات أيضاً، حين شغل منصب الرّئيس ثانيةً)، كما حاولت اغتياله مرّتين. أوتسألون عن الأسباب؟ لم يكن فيغيريس قاسياً على اليسار بما فيه الكفاية، وبسببه أصبحت كوستاريكا الدّولة الأولى في أميركا الوسطى التي أقامت علاقات ديبلوماسيّة مع الاتّحاد السّوفياتي، كما شكّكت في بعض المناسبات في السياسة الخارجيّة الأميركيّة، كاجتياح الولايات المتّحدة لخليج الخنازير.

الشّرق الأوسط، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨

أعلن مبدأ أيزنهاور أنّ الولايات المتّحدة «مستعدّة لاستخدام القوى المسلّحة لمساعدة» أيّ دولة في الشّرق الأوسط «في حاجة إلى المساعدة ضدّ اعتداءٍ مسلّح من أيّ دولة تتحكّم فيها الشّيوعيّة الدّولية». بعبارةٍ أكثر وضوحاً، عنى ذلك أنّ أحداً لا يستطيع الهيمنة على الشّرق الأوسط وحقول نفطه، أو بسط سيطرته الزّائدة عليه، باستثناء الولايات المتّحدة، وأنّ أيّاً من يحاول ذلك يعتبر، حسب التّحديد، «شيوعيّاً». في معرض المحافظة على هذه السّياسة، حاولت الولايات المتّحدة أن تطيح، مرّتين، بالحكومة السّورية، ورتّبت عروضاً عدّة لإثبات قوّتها في منطقة المتوسّط، في سبيل تخويف الحركات المعادية للحكومات التي تدعمها الولايات المتّحدة في الأردن ولبنان، وأنزلت ١٤ ألف فرقة عسكريّة في لبنان، وتآمرت للإطاحة بعبد النّاصر في مصر أو اغتياله، فالقضاء على حركته القوميّة المثيرة للمشاكل في الشّرق الأوسط.

أندونيسيا، ١٩٥٧ ـ ٥٨

على غرار عبد النّاصر، كان أحمد سوكارنو من قادة العالم الثّالث الذين لا تستطيع الولايات المتّحدة تحمّلهم: أي قوميّ يخدم المصلحة القوميّة غير

المناسبة. فقد أخذ الحياديّة في الحرب الباردة على محمل الجدّ، وقام برحلاتٍ إلى الاتّحاد السّوفياتي والصّين، وإلى البيت الأبيض أيضاً. فضلاً عن ذلك، أمّم الكثير من الممتلكات الخاصّة التّابعة للهولنديّين، أيّ المستعمرين السّابقين. كما رفض اتّخاذ إجراءات صارمة بحقّ الحزب الشّيوعيّ الأندونيسيّ الذي كان يسلك الطّريق القانونيّة المسالمة، ويحرز انتصاراتٍ مؤثّرة على صعيد الانتخابات. من شأن هذه السياسات أن تمنح قادة العالم الثّالث الآخرين «أفكاراً خاطئة». انطلاقاً من ذلك، بدأت وكالة الاستخبارات المركزيّة تنفق المال على الانتخابات بغير حساب، وتآمرت لاغتيال سوكارنو، وحاولت ابتزازه بشريطٍ جنسيّ مصوّر مزيّف، وضافرت جهودها مع الموظّفين العسكريّين المنشقّين لشنّ حربٍ واسعة النّطاق على الحكومة، بما في ذلك إلقاء الرّبابنة الأميركيّين للقنابل. غير أنّ سوكارنو نجا من ذلك كلّه.

هاييتي، ١٩٥٩

أرسلت الولايات المتّحدة بعثةً عسكريّة إلى هاييتي، لتدريب الفرق العسكريّة التّابعة لديكتاتوريّ معروف، هو فرنسوا دوفالييه؛ واستخدمت القوّة الجويّة والبحريّة والبريّة لسحق محاولةٍ للإطاحة بدوفالييه على يد مجموعة صغيرة من مواطني هاييتي، يساعدهم في ذلك بعض الكوبيّين وغيرهم من أفراد شعوب أميركا اللاتينيّة.

أوروبا الغربيّة، الخمسينيّات ـ السّتينيّات

على مدى عقدين، استخدمت وكالة الاستخبارات المركزيّة العشرات من المؤسّسات الوقفيّة الأميركيّة، والصّناديق الاستئمانيّة الخيريّة وما شابهها، بما في ذلك مؤسّسات أنشأتها بنفسها، كقنواتٍ لتقديم المدفوعات إلى سائر أنواع التّنظيمات في أوروبا الغربيّة. أمّا المستفيد من هذا السّخاء، فكانت الأحزاب السياسيّة، والمجلات، والوكالات الإخباريّة، ونقابات الصّحافيّين والنّقابات الأخرى، والمنظّمات العمّالية، والمجموعات الطّلابيّة والشّبابيّة، وجماعات

المحامين، وغيرها من الشّركات المستقلة ظاهريّاً، لكن تخدم رغم ذلك برنامج واشنطن في الحرب الباردة، ومحاربة الشّيوعيّة والاشتراكيّة؛ وهو برنامجٌ يتضمّن أيضاً تحويل أوروبا الغربيّة إلى العسكريّة وتوحيدها، وتحالفها مع الولايات المتّحدة (مع سيطرة هذه الأخيرة عليها)، فضلاً عن دعم السّوق المشتركة وحلف شمال الأطلسيّ، في خطواتٍ تعتبر كلّها جزءاً من التّحصّن ضدّ التّهديد السّوفياتي المفترض.

غويانا البريطانيّة، ١٩٥٣ ـ ٦٤

أحالت الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى حياة القائد المنتخب ديمقراطيّاً، شيدي جاغان، جحيماً إلى أن أجبرته أخيراً على التّنحي من منصبه[٨]. كان جاغان قائداً آخر من قادة العالم الثّالث الذين جعلوا الولايات المتّحدة تنتفض من الغضب، بمحاولته البقاء حياديّاً ومستقلاً. ورغم أنّه يساريّ ـ أكثر من سوكارنو أو أربينز ـ إلا أنّ السياسات التي طبّقها أثناء ولايته لم تكن ثوريّة. لكنّه ظلّ مستهدَفاً، نظراً إلى تجسيده خوف واشنطن الأكبر: بناء مجتمعٍ قد يكون مثالاً ناجحاً لبديلٍ عن النّموذج الرّأسماليّ. من هنا، فقد وجّه جونَ ف. كينيدي أمراً مباشراً بطرده، كما يفترض أنّ أيزنهاور قد فعل قبله. وهكذا، باتت غويانا بحلول الثّمانينيّات إحدى أكثر الدّول فقراً، بعد أن كانت أفضلها حالاً في المنطقة في عهد جاغان، دون تبعيّة خارجيّة. وأمسى أفراد الشّعب من صادراتها الأساسيّة.

العراق، ١٩٥٨ ـ ٦٣

في تمّوز/يوليو ١٩٥٨، أطاح الجنرال عبد الكريم قاسم بالنّظام الملكيّ، وأنشأ الجمهوريّة. ورغم أنّه كان إصلاحيّاً إلى حدّ ما، إلا أنّه لم يكن متطرّفاً بأيّ شكلٍ من الأشكال. غير أنّ أعماله أيقظت الحماسة الثّورية في نفوس

(٨) انظر: William Blum, *Rogue State* (Monroe: Common Courage, 2000), "Elections" chapter.

العامّة، وزادت من تأثير الحزب الشّيوعيّ العراقي. بحلول نيسان/أبريل من السّنة التّالية، كان مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة، آلان دالس، يخبر الكونغرس، بغلوّه المعهود، أنّ الشّيوعيّين العراقيّين يوشكون على «الاستيلاء الكامل» على النّظام، وأنّ الوضع في البلاد هو «الأكثر خطراً في العالم اليوم»[٩]. في الواقع، كان قاسم يهدف إلى اعتماد الحياديّة في الحرب الباردة، كما كان يتابع سياسات متنافرة نسبيّاً تجاه الشّيوعيّين العراقيّين، من دون أن يسمح مرّة بتمثيلهم في وزارته، أو يمنحهم الشّرعية الكاملة، رغم أنّهم يتوقون فعلاً إلى كلا الأمرين. وقد حاول المحافظة على السّلطة من خلال إقامة مباراة فاصلة بين الشّيوعيّين ومجموعات إيديولوجيّة أخرى[١٠].

بعد وقتٍ قصير من انقلاب عام ١٩٥٨، وضع رئيس الأركان المشتركة في الولايات المتّحدة خطّةً سريّة لاجتياح أميركيّ ـ ركيّ مشترك للبلاد. تفيد التّقارير أنّ التّهديدات السّوفياتيّة بالتّوسط لصالح العراق هي وحدها ما أجبر الولايات المتّحدة على التّراجع. لكن عام ١٩٦٠، بدأت الولايات المتّحدة تموّل العصابات الكرديّة في العراق التي كانت تحارب من أجل درجةٍ من الاستقلاليّة[١١]، وأقدمت وكالة الاستخبارات المركزيّة على محاولةٍ لاغتيال قاسم، لم تكلّل بالنّجاح[١٢]. وقد ساهم القائد العراقيّ في لفت الأنظار إليه أكثر، حين بدأ، في تلك السّنة نفسها، بالمساعدة في إنشاء منظّمة الدّول المصدّرة للنّفط (أوبيك) التي تحدّت القوّة الخانقة التي مارستها شركات النّفط الغربيّة على تسويق النّفط العربيّ؛ ثمّ أنشأ عام ١٩٦٢ شركة نفطٍ وطنيّة لاستغلال نفط الدّولة.

في شباط/فبراير ١٩٦٣، أخبر قاسم الصّحيفة الفرنسيّة اليوميّة، لو موند،

---

(٩) *New York Times* (April 29, 1959), p. 1.

(١٠) للاطّلاع على نظرة عامّة حول الوضع، بما في ذلك «نقد ذاتي» طويل من قبل الحزب الشّيوعيّ العراقي، انظر: John Gerassi, *The Coming of the New International* (New York: World Publishing Co., 1971), p. 245-56.

(١١) Claudia Wright, *New Statesman* (July 15, 1983), p. 20. لا تقول رايت كيف اكتشف السّوفيات الخطّة.

(١٢) *Los Angeles Times* (April 14, 1991), p. M1.

أنّه قد تلقّى ملاحظةً من واشنطن ـ «تدعوني، بتعابير بالكاد تكون مستترة، إلى تغيير موقفي، مع التّهديد بفرض عقوباتٍ على العراق... لقد بدأت كلّ مشاكلنا مع الدّول الاستعماريّة [الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة]، يوم طالبنا بحقوقنا الشّرعية في الكويت»(١٣). (كانت الكويت عنصراً أساسيّاً من مخطّطات الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة المهيمنة على نفط الشّرق الأوسط.) لكن بعد أيّام قليلة من نشر ملاحظات قاسم، تمّت الإطاحة به في انقلاب، وقُتل على الفور؛ كما أُردي الآلاف من الشّيوعيّين. وسرعان ما أعربت وزارة الخارجيّة للصحافة عن سرورها بالتزام النّظام الجديد بالاتّفاقيّات الدّوليّة، وعدم اهتمامه بتأميم شركة النّفط العراقيّ العملاقة التي ملكت الولايات المتّحدة أسهماً كبيرةً فيها(١٤). كما خفّفت الحكومة الجديدة، على الأقل في الوقت الرّاهن، من حدّة مطالبتها بالكويت.

كشفت وثائق من مجلس الوزراء البريطاني، عام ١٩٦٣، تمّ نشرها لاحقاً، أنّ البريطانيّين والمسؤولين عن وكالة الاستخبارات المركزيّة دعموا الانقلاب(١٥).

الاتّحاد السّوفياتي، الأربعينيّات ـ السّتينيّات

ساعدت الولايات المتّحدة في تسلّل المئات من اللاجئين الرّوس إلى داخل الاتّحاد السّوفياتي، لجمع الاستخبارات حول المنشآت العسكريّة والتّكنولوجيّة؛ وتنفيذ الاغتيالات؛ والحصول على نماذج حاليّة من وثائق تعيين الهويّة؛ ومساعدة العملاء الغربيّين على الفرار؛ والمشاركة في أعمال التّخريب، كإخراج القطارات عن خطّها، وهدم الجسور، والتّحرك ضدّ مصانع السّلاح ومعامل الطّاقة؛ أو التّحريض على الصّراعات السياسيّة المسلّحة ضدّ الحكم الشّيوعيّ عبر الارتباط بحركات المقاومة. كما نظّمت وكالة الاستخبارات المركزيّة حملة

(١٣) *Le Monde* (February 5, 1963), p. 5.

(١٤) State Department statement: *Christian Science Monitor* (February 13, 1963), p. 3.

(١٥) *The Guardian* (January 1, 1994), p. 5.

دعائيّة هائلة ضدّ السّوفيات، يعزّزها النّشر السريّ لحوالى ألف كتابٍ باللّغة الإنكليزيّة، بعضها كتبه مؤلّفون معروفون، وتمّ توزيعه في مختلف أنحاء العالم، فضلاً عن المئات من الكتب باللغات الأجنبيّة.

فيتنام ١٩٤٥ ـ ٧٣

«ما نفعله في فيتنام هو حمل الرّجل الأسود على قتل الرّجل الأصفر، كي يتمكّن الرّجل الأبيض من المحافظة على الأرض التي انتزعها من الرّجل الأحمر». (ديك غريغوري)

بدأت الهفوة عندما انحازت الولايات المتّحدة إلى الفرنسيّين، أي المستعمرين السّابقين، وإلى المتعاونين مع اليابانيّين، ضدّ «هو شي مينه» وأتباعه الذين عملوا عن كثب مع الحلفاء أثناء الحرب، وأعجبوا بكلّ ما هو أميركيّ. في مطلق الأحوال، كان «هو شي مينه» «شيوعيّاً» نوعاً ما، (أي إحدى هذه الصّفات التي تحذّر بأنّ شيئاً ما «ضار بصحّتك»). وكان قد كتب عدّة رسائل إلى الرّئيس ترومان، ووزارة الخارجيّة، يطلب فيها مساعدة أميركا لانتزاع استقلال فيتنام من فرنسا، وإيجاد حلّ سلميّ لبلاده. لكن تمّ تجاهل كلّ توسّلاته، نظراً إلى كونه شيوعيّاً نوعاً ما. وقد وضع «هو شي مينه» الإعلان الفييتناميّ الجديد للاستقلال وفقاً للنّموذج الأميركي، بدءاً بجملة «كلّ النّاس ولدوا متساوين. منحهم خالقهم...» غير أنّ واشنطن لن تقيم أيّ اعتبارٍ لذلك. فـ «هو شي مينه» شيوعيّ نوعاً ما.

بعد أكثر من عشرين سنة، وأكثر من مليون قتيل، سحبت الولايات المتّحدة قوّاتها العسكريّة من فيتنام. يعتقد معظم الأشخاص أنّ الولايات المتّحدة خسرت الحرب. لكن من خلال تدمير فيتنام حتّى الصّميم، وتسميم الأرض، والمياه، والجينات على مدى أجيال، كانت واشنطن قد حقّقت في الواقع هدفها الرّئيسيّ: الحؤول دون ظهور ما كان ليشكّل فرصة تطوّر جيّدة لآسيا. أمّا بعد، فـ «هو شي مينه» كان، في نهاية الأمر، شيوعيّاً نوعاً ما.

كمبوديا، ١٩٥٥ ـ ٧٣

الأمير سيهانوك هو قائدٌ آخر لم يُعجب بكونه زبوناً من زبائن أميركا. بعد سنواتٍ عدّة من العداء الأميركيّ لنظامه، بما في ذلك مؤامرات اغتيال عدّة، واتّفاقية «القصف الكاسح» السريّة الشّهيرة بين نيكسون وكيسنجر عامي ١٩٦٩ ـ ٧٠، أطاحت واشنطن أخيراً بسيهانوك من خلال انقلابٍ نُفّذ عام ١٩٧٠. كان هذا كلّ ما تحتاج إليه لتجبر بول بوت وقوّات الخمير الحمر على دخول النّزاع. بعد خمس سنوات، استولى هذا الأخير على السّلطة. غير أنّ سنوات القصف الأميركيّ أدّت إلى انهيار الاقتصاد الكمبوديّ التّقليديّ. كانت كمبوديا القديمة قد اختفت إلى الأبد.

لكن ما لا يصدّقه عقل هو أنّ قوّات الخمير الحمر قد أنزلت بهذه الأرض التّعيسة شقاءً أكبر. ولزيادة سخرية الأقدار، دعمت الولايات المتّحدة بول بوت، والخمير الحمر، بعد هزيمتهم اللاحقة على يد الفيتناميّين[١٦].

لاوس، ١٩٥٧ ـ ٧٣

حاول اليسار في لاوس، بقيادة باثيت لاو، أن يحقّق التّغيير الاجتماعيّ بطريقةٍ سلميّة، محقّقاً مكاسب انتخابيّة مهمّة، ومشاركاً في الحكومات الائتلافيّة. غير أنّ الولايات المتّحدة ما كانت لتقبل بأيّ من هذا. فدبّرت وكالة الاستخبارات المركزيّة ووزارة الخارجيّة، عبر اللجوء إلى القوّة والرّشوة ووسائل الضّغط الأخرى، عمليّات انقلابٍ في أعوام ١٩٥٨، و١٩٥٩، و١٩٦٠. في نهاية الأمر، لم يبق أمام باثيت لاو إلا خيار القوّة المسلّحة. وأنشأت وكالة الاستخبارات المركزيّة جيشها السريّ الشّهير ليتولّى القتال ـ وقد ضمّ ٣٠ ألف عنصر من كلّ حدبٍ وصوب من آسيا ـ فيما قام السّلاح الجوّي الأميركيّ، بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٣، بإنزال وابلٍ يفوق مليوني طنّ من القنابل على شعب لاوس؛ فاضطر العديد منهم إلى العيش في المغاور لسنواتٍ، في محاولةٍ يائسة

(١٦) انظر: Blum, *Rogue State*, "Pol Pot" chapter.

للفرار من الوحوش الهابطة عليهم من السّماء. بعد مئات الآلاف من القتلى، والمزيد من المقعدين، وما لا يعدّ ولا يحصى من القرى التي قصفت بالقنابل، وحيث بالكاد يصمد الحجر فوق الحجر، استولى بائيت لاو على البلاد، متتبّعاً سير الأحداث نفسه في فيتنام.

تايلاندا، ١٩٦٥ ـ ٧٣

فيما كانت العسكريّة الأميركيّة تستخدم هذه الدّولة لتسهيل قصفها اليوميّ لفيتنام ولاوس، استغلّت الأمر لتقمع المتمرّدين الذين كانوا يناضلون من أجل الإصلاح الاقتصاديّ، ونهاية استبداد الشّرطة، ويعارضون الوجود العسكريّ الأميركيّ الهائل، بكلّ ما يتضمّن من قواعد جويّة، وأرصفة الميناء، وثكنات، وبناء الطّرق، وغيرها من المشاريع الكبيرة التي بدا أنّها تقسّم الدّولة وتستولي عليها. في نهاية الأمر، بلغ عدد العاملين في العسكريّة الأميركيّة داخل تايلاندا ٤٠ ألف، إلى جانب المنخرطين في النّزاع الأهلي ـ ومن ضمنهم ٣٦٥ من قوّات القبّعات الخضر ـ ويعرفون رسميّاً «بالمستشارين»، كما في فيتنام.

موّلت الولايات المتّحدة، في سبيل محاربة العصابات، رجال شرطة مسلّحين، ومدرّبين، ومزوّدين بالتّجهيزات المناسبة، فضلاً عن وحداتٍ عسكريّة لمقاومة المتمرّدين. فقامت بزيادة عددهم بشكلٍ ملحوظ؛ ونقلت القوى الحكوميّة إلى مناطق النّزاع بالمروحيّات؛ وأرسلت مستشاري الكتيّبات إلى ميدان القتال؛ ورافقت الجنود التّايلانديّين أحياناً لإحراز انتصارات ساحقة على العصابات. فضلاً عن ذلك، نظّم الأميركيّون حملاتٍ دعائيّة هائلة ونشاطات خاصّة بالحروب النّفسية، كما شجّعوا الحكومة التّايلانديّة على اعتماد ردّ أقوى(١٧). غير أنّ النّزاع في تايلاندا، والدّور الأميركيّ، لم يقاربا مرّةً الأبعاد الفيتناميّة.

(١٧) Ralph McGehee, *Deadly Deceits: My 25 years in the CIA* (New York, Ocean Press, 1983), passim. أمضى ماكغيهي قسماً كبيراً من مسيرته المهنيّة مع وكالة الاستخبارات المركزيّة فيفات تايلاندا.
The Committee of Concerned Asian Scholars, *The Indochina Story* (New York: Random House, 1970), pp. 64-9; *New York Times* (November 27, 1966), p. 4; *Washington Post* (November 20, 1966), p. 22; *Washington Post* (December 7, 1966).

عام ١٩٦٦، نقلت صحيفة واشنطن بوست أنّ الدّيكتاتوريّة المتواصلة في تايلاندا تناسب الولايات المتّحدة، في رأي بعض المراقبين، بما أنّها تضمن استمرار وجود القواعد الأميركيّة في تلك الدّولة، وهذه هي، حسبما أورد مسؤولٍ أميركيّ بفظاظة، «مصلحتنا الحقيقيّة في هذا المكان»[١٨].

الإكوادور، ١٩٦٠ ـ ٦٣

بواسطة التّسلّل إلى كلّ قسم من أقسام الحكومة فعليّاً، وصولاً إلى مركزي السّلطة الثّاني والثّالث، إلى جانب الاستعمال المفرط للحيل الدّنيئة، تمكّنت وكالة الاستخبارات المركزيّة من طرد الرّئيس خوسيه ماريا فيلاسكو بسبب رفضه مجاراة السياسة الأميركيّة في كوبا، وعدم تشدّده حيال اليسار داخليّاً. وحين رفض الرّئيس البديل قطع علاقاته مع كوبا كذلك، وجّه إليه قائدٌ عسكريّ يعمل في خدمة وكالة الاستخبارات المركزيّة إنذاراً، ما دفعه إلى الإذعان أخيراً.

الكونغو/زائير، ١٩٦٠ ـ ٦٥، ١٩٧٧ ـ ٧٨

في حزيران/يونيو ١٩٦٠، أصبح باتريس لومامبا ـ بطريقةٍ شرعيّة وسلميّة ـ رئيس الوزراء الأوّل في الكونغو، بعد استقلالها عن بلجيكا. في احتفالات عيد الاستقلال، وأمام ضيوف أجانب رفيعي المستوى، دعا لومامبا إلى تحرّر الدّولة الاقتصاديّ والسياسيّ، معدّداً سلسلة الأعمال الظّالمة التي يرتكبها المالكون البيض في البلاد بحقّ السكّان الأصليّين. من الواضح أنّ الرجل «شيوعيّ» إذاً. ومن الواضح أيضاً أنّه حكم على نفسه بالهلاك، ولا سيّما أن بلجيكا تحتفظ بثروتها المعدنيّة الواسعة في إقليم كاتانغا، وأنّ المسؤولين البارزين في حكومة أيزنهاور يتّصلون بروابط ماليّة بهذه الثّروة نفسها.

بعد أحد عشر يوماً، انفصلت كاتانغا؛ في أيلول/سبتمبر، أقدم الرّئيس على صرف لومامبا بتحريضٍ من الولايات المتّحدة؛ ثمّ اغتيل في كانون الثّاني/يناير

(١٨) *Washington Post* (August 23, 1966).

١٩٦١، بمشاركةٍ من وكالة الاستخبارات المركزيّة، بعد أن كان أيزنهاور قد طلب رحيل لومامبا عن هذه الحياة. تلت ذلك سنواتٌ عديدة من النّزاع الأهليّ والفوضى، فتسليم مقاليد الحكم إلى موبوتو سيسيسيكو عام ١٩٦٥، وهو رجلٌ ليس بغريب عن وكالة الاستخبارات المركزيّة. فحكم موبوتو البلاد لفترة تزيد عن الثّلاثين عاماً، في ظلّ مستوى من الفساد والقساوة زرع الصّدمة في نفوس مدرّبيه في وكالة الاستخبارات المركزيّة أنفسهم. وعاش الشّعب الزّائيريّ في فقرٍ مدقع، رغم الغنى الطّبيعيّ والاستثنائيّ الذي تتميّز به البلاد، بينما أصبح موبوتو ملياردير اً فاحش الثّراء.

في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، سارعت إدارة كارتر إلى تقديم المساعدة العسكريّة الشّاملة لزائير، بما في ذلك الفرق المغربيّة المنقولة جوّاً، لإعانة موبوتو على قمع الثّورات المتمرّدة والبقاء في السّلطة. وقد علّق الرّئيس جورج بوش لاحقاً أنّ موبوتو كان «صديقنا المفضّل في إفريقيا»[١٩].

فرنسا/الجزائر، السّتينيات

قدّمت وكالة الاستخبارات المركزيّة دعماً جليّاً لانقلابٍ عسكريّ فرنسيّ في الجزائر، للحؤول دون استقلال تلك الدّولة، بالرّغم من تصميم الرّئيس شارل ديغول على منحها الاستقلال. فقد خشيت الولايات المتّحدة من أن تؤلّف الجزائر المستقلّة حكومةً «شيوعيّة». كما أملت واشنطن بأن تطيح تردّيات هذا الانقلاب بديغول الذي شكّل عائقاً كبيراً في وجه الخطط المهيمنة التي وضعتها أميركا من أجل حلف شمال الأطلسي. وأشارت الدّلائل إلى أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة قد اشتركت، بعد بضع سنواتٍ، في مؤامرةٍ فاشلة لاغتيال الرّئيس الفرنسيّ.

البرازيل، ١٩٦١ ـ ٦٤

اعتبر الرّئيس جاو غولارت (Joao Goulart) مذنباً بارتكاب الجرائم نفسها:

(١٩) اقتباس بوش في: *Washington Post* (May 21, 1997), Nora Boustany column.

فقد اتّخذ موقفاً مستقلاً في السياسة الأجنبيّة، واستأنف العلاقات مع الدّول الاشتراكيّة، واعترض على العقوبات المفروضة على كوبا؛ كما صادقت إدارته على قانون يحدّ من مقدار الأرباح التي يمكن للشّركات المتعدّدة الجنسيّات أن تنقلها إلى خارج البلاد؛ وأمّم شركة تابعة لشركة الهاتف والتّلغراف الدّوليّة، كمّا عزّز الإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وقد قلق وزير العدل روبرت كينيدي بشأن سماح غولارت «للشيوعيّين» بشغل مناصب في الوكالات الحكوميّة. لكنّ الرّجل لم يكن متطرّفاً. فقد كان صاحب أراضٍ ومليونيراً، وكاثوليكيّاً يضع قلادةً للعذراء حول عنقه. غير أنّ هذا لم يكن كافياً لإنقاذه. فعام ١٩٦٤، أطيح به من خلال انقلاب عسكريّ، تميّز بمشاركةٍ سريّة ودعم مطلق من جانب أميركا. كان خطّ واشنطن الرّسميّ على الشّكل الآتي: نعم، من المؤسف أنّه قد تمّت الإطاحة بنظامٍ ديمقراطيّ في البرازيل... لكن على الأقل، تمّ إنقاذ البلاد من الشّيوعيّة.

على مدى السّنوات الخمس عشرة المقبلة، تمّ إرساء كلّ مميّزات الدّيكتاتوريّة العسكريّة التي عرفتها أميركا اللاتينيّة لاحقاً، وتعلّمت أن تعجب بها: فقد أُغلق الكونغرس، وتمّ القضاء على المقاومة السياسيّة تماماً، وعُلّق قانون الإحضار في «الجرائم السياسيّة»، وحظّر القانون انتقاد الرّئيس، واستولى المتدخّلون الحكوميّون على النّقابات العماليّة، وقابلت الشّرطة والعسكريّة الاحتجاجات المتزايدة بإطلاق النّار على الحشود، وأحرقت منازل الفلاحين حتّى سويّت بالأرض، وعومل الرّهبان بوحشيّة ـ من اختفاءات، إلى استشراء فرق الموت، فدرجة ملحوظة وفاسدة من التّعذيب. وقد أطلقت الحكومة اسماً لبرنامجها: «إعادة التّأهيل الأخلاقيّة» للبرازيل.

كانت واشنطن مسرورة جدّاً. فقد قطعت البرازيل علاقاتها مع كوبا، وأصبحت أحد أهمّ حلفاء الولايات المتّحدة الموثوق بهم في أميركا اللاتينيّة.

البيرو، ١٩٦٥

أنشأت العسكريّة الأميركيّة «نموذجاً مصغّراً عن قاعدة فورت براغ» في

الأدغال البيروفيّة، ومضت لتقضي على مجموعات عصابيّة عديدة كانت قد تشكّلت ردّاً على فقرٍ مدقع تجذّر في أوساط عامّة البيرو.

جمهوريّة الدّومينيكان، ١٩٦٣ ـ ٦٥

في شباط/فبراير ١٩٦٣، تولّى خوان بوش (Juan Bosch) منصبه كأوّل رئيس منتخَب ديمقراطيّاً في جمهوريّة الدّومينيكان منذ عام ١٩٢٤. في هذه الحالة أخيراً، ظهر رجل ليبراليّ ومعادٍ للشّيوعيّة، بحسب جون ف. كينيدي، ليثبت أنّ اتّهام الولايات المتّحدة بدعم الدّيكتاتوريّات العسكريّة فقط غير صحيح. ومن شأن حكومة خوان بوش أن تقدّم «عرض الدّيمقراطيّة» الذي لطالما كان مطلوباً، لدحض فيدل كاسترو. وقد لقي معاملة عظيمة في واشنطن، قبل وقتٍ قصير من تولّيه منصبه.

لكن ما أثار مخاوف واشنطن هو أنّ خوان بوش كان أميناً لمعتقداته. فقد دعا إلى إصلاح الأراضي، وتخفيض أجور السّكن، والتّأميم المتواضع لشركات الأعمال، والاستثمار الأجنبيّ شرط ألا يستغلّ البلاد بطريقةٍ مفرطة، وغيرها من السياسات التي تشكّل برنامج أيّ قائد ليبراليّ من العالم الثّالث، يحيط التّغيير الاجتماعيّ بخطواتٍ جديّة. ونسجاً على المنوال نفسه، كان جدّياً بشأن ما يُسمّى بالحريّات المدنيّة: فيجب عدم اضطهاد الشّيوعيّين، أو من يوسم بالشّيوعيّة، إلا في حال انتهكوا القانون انتهاكاً فعليّاً. من هذا المنطلق، عبّر عددٌ من المسؤولين ورجال الكونغرس الأميركيّين عن انزعاجهم من خطط بوش، ومن موقفه تجاه الاستقلال عن الولايات المتّحدة. فلطالما كان إصلاح الأراضي والتّأميم قضيّتين دقيقتين في واشنطن، أي المادّة التي تشكّل بنية «الاشتراكيّة البغيضة». وقد أقدمت الصّحافة الأميركيّة، باتّجاهاتها المتعدّدة، على اتّهام بوش بالشّيوعيّة.

في أيلول/سبتمبر، تقدّمت الفرق العسكريّة. وأزيح خوان بوش. أمّا الولايات المتّحدة التي تقابل عادةً الانقلابات العسكريّة في أميركا اللاتينيّة بوجهٍ متجهّم، فلم تفعل شيئاً بهذا الخصوص. (ولعلّ أحدث إثباتٍ على ذلك جرى

في الإكوادور في كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٠، حين أُلغي انقلاب عسكريّ ما إن قام المسؤولون في واشنطن ببضع اتّصالاتٍ تقريباً)[٢٠].

بعد تسعة عشر شهراً، في نيسان/أبريل ١٩٦٥، اندلعت ثورةٌ شعبيّة واسعة، تعهدت بإعادة الرّئيس المنفيّ خوان بوش إلى السّلطة. لكنّ الولايات المتّحدة أرسلت ٢٣ ألف فرقة عسكريّة للمساعدة في سحقها.

كوبا، من ١٩٥٩ إلى الوقت الحاليّ

إنّ شعار وكالة الاستخبارات المركزيّة هو: «نطيح، بكلّ فخر، بنظام فيدل كاسترو منذ عام ١٩٥٩»[٢١].

تسلّم كاسترو السّلطة في بداية العام ١٩٥٩. منذ البداية، أي في ١٠ آذار/ مارس، عقد مجلس الأمن القوميّ الأميركيّ اجتماعاً أدرج في جدول أعماله إمكانيّة تشكيل «حكومة أخرى لتسلّم السّلطة في كوبا». تبع ذلك أربعون سنة من الاعتداءات الإرهابيّة، والقصف بالقنابل، والاجتياح العسكريّ الواسع النّطاق، والعقوبات، وأوامر الحظر، والانعزال، والاغتيالات... فكانت كوبا قد نظّمت «الثّورة التي لا يمكن الصّفح عنها»، وهو تهديد خطير جدّاً في وجه إنشاء «نموذج يحتذى به» في أميركا اللاتينيّة.

لكنّ أسوأ ما في الأمر هو أنّ العالم لن يعرف أيّ نوعٍ من المجتمعات كانت كوبا لتولّد، لو لم يتمّ التّدخل بشؤونها، ولو لم تتعرّض للإكراه الدّائم وللتّهديد بالاجتياح، ولو أتيح لها التّخفيف من تحكّمها داخليّاً. ففي كوبا، كانت المثّالية، والرؤيا، والموهبة، والعالميّة. لكنّنا لن نعرف أبداً. وتلك كانت طبعاً الفكرة وراء ذلك.

يدّعي منتقدو الحكومة الكوبيّة أنّ هذه الأخيرة توجّه أصابع الاتّهام إلى وكالة الاستخبارات المركزيّة، عند وقوع أيّ مشكلة. في الواقع، لم تتسبّب هذه

---

(٢٠) *Washington Post* (January 23, 2000).

(٢١) استناداً إلى عبارة دايف باري.

الوكالة إلا بنصف المشاكل فقط. لكنّ المشكلة هي أنّ الحكومة الكويتيّة لا تستطيع أن تقرّر أيّ نصفٍ هو هذا.

أندونيسيا، ١٩٦٥

نتيجةً لسلسلة معقّدة من الأحداث، تتضمّن محاولة انقلاب مزعومة، وانقلاباً مضاداً، فانقلاباً مضاداً آخر، مع ظهور البصمات الأميركيّة جليّةً في العديد من المواقع، تمّ طرد أحمد سوكارنو من موقع السّلطة، وإبداله بالجنرال توجيب سوهارتو، والعسكريّة الأندونيسيّة التي كانت على صلةٍ وثيقة بالعسكريّة الأميركيّة. وبدأت المجزرة في الحال ـ أُردي فيها الشّيوعيّون، والمتعاطفون مع الشّيوعيّة، والمشتبه بأنّهم شيوعيّون، والمشتبه بأنّهم متعاطفون مع الشّيوعيّة، وأشخاص لا يمتّون إلى ما سبق ذكره بصلة. فوصفت صحيفة نيويورك تايمز هذه المجزرة بأنّها «أحد أفظع أعمال الذّبح الجماعيّة في التّاريخ السياسيّ الحديث». وتبدأ تقديرات القتلى على مدى سنواتٍ قليلة بنصف مليون، لتنتهي بتعدّيها المليون قتيل.

كُشف لاحقاً أنّ السّفارة الأميركيّة كانت قد جمعت لائحةً «بالشّيوعيّين»، من أصحاب المستويات الرّفيعة إلى الكوادر في القرى، ضمّت ما بلغ خمسة آلاف اسم؛ فسلّمت هذه اللائحة إلى الجيش الذي طارد هؤلاء الأشخاص وقتلهم. بعد ذلك، يقوم الأميركيّون بحذف أسماء المقتولين أو المعتقلين عن اللائحة. في هذا السياق، أفاد أحد الدّيبلوماسيّين الأميركيّين: «شكّل هذا مساعدةً ثمينة للجيش. فقد أردى على الأرجح أشخاصاً كثر، كما أنّ يديّ ملطّختان على الأرجح بدماء الكثيرين منهم. لكنّ هذا ليس سيّئاً تماماً. فيحين وقتٌ يتوجّب عليك فيه أن تضرب ضربةً قويّة في الأوان الحاسم».

غانا، ١٩٦٦

عندما حاول خوامي نكروماه (Kwame Nkrumah) التّقليص من تبعيّة بلاده للغرب، من خلال تعزيز الرّوابط الاقتصاديّة والعسكريّة بالاتّحاد السّوفياتي،

والصّين، وألمانيا الشّرقية، فقد جنى على نفسه بالتأكيد. فقد تولّى انقلابٌ عسكريّ مدعوم من وكالة الاستخبارات المركزيّة إرسال القائد العسكريّ إلى منفىً، لم يعد منه قطّ. وكشفت إحدى الوثائق السريّة لوكالة الاستخبارات المركزيّة، التي كانت قد نشرت عام ١٩٧٧، أنّ الوكالة كانت على اتّصالٍ وثيق بالمتآمرين العسكريّين، كما كانت تنقل التّقارير إلى واشنطن، على مدى عامٍ، حول الخطط العسكريّة لطرد نكروماه؛ وقد أُرسل آخر هذه التّقارير في اليوم السّابق للانقلاب. لكن ما من إشارةٍ إلى أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة قد أعلمت نكروماه يوماً بأيّ من هذه المؤامرات[٢٢].

الأورغواي، ١٩٦٩ ـ ٧٢

كانت السّتينيّات حقبة حركة «التّوباماروس». وهي، على الأرجح، العصابة الأكثر ذكاءً، واستعانةً بالموارد، وتعقيداً، والأقل عنفاً، والنّموذج المدنيّ الأكثر تشبّهاً بروبن هود في العالم بأجمعه. لكنّها كانت من الجودة ما يحول دون استمراريّتها. فوصل فريقٌ من الخبراء الأميركيّين ليزوّد رجال الشّرطة بكافة الأسلحة، والسيّارات، وأجهزة الاتّصال، وغيرها ممّا قد يحتاجون إليه؛ ويدربّهم على تقنيّات الاغتيال والتّفجير، ويعلّمهم وسائل الاستجواب مع التّعذيب، وينشئ وكالة استخبارات مع كتيبة الموت. شكّل ذلك حرباً شاملة ضدّ حركة «التّوباماروس»، وكلّ المتعاطفين معها المشتبه بهم. فمنيت هذه الحركة بالفشل.

عام ١٩٩٨، أعلن إيلاديو مول، وهو عميدٌ بحريّ متقاعد ورئيس استخباراتيّ سابق، في معرض إدلائه بشهادته أمام لجنة تابعة لمجلس النّواب في الأورغواي، أنّ الأوامر وفدت من الولايات المتّحدة، خلال «الحرب القذرة» في الأورغواي (١٩٧٢ ـ ٨٣)، حول مصير الأسرى من حركة «التّوباماروس». وقال مول: «قضت التّوجيهات التي أرسلت إلينا من الولايات

(٢٢) المذكّرة الدّاخلية الخاصّة بوكالة الاستخبارات المركزيّة، والصّادرة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٦٦، والمكشوف عنها في ٧ مارس/آذار ١٩٧٧، تلقاها المؤلّف بموجب قانون حريّة الإعلام.

المتّحدة بانتزاع المعلومات من أعضاء العصابات المعتقلين، ومن ثمّ فهم لا يستحقّون البقاء على قيد الحياة»[٢٣].

تشيلي، ١٩٦٤ ـ ٧٣

كان سلفادور أليندي الاحتمال الأسوأ بنظر النّخبة السّلطويّة في واشنطن التي اعتبرت أنّ أمراً واحداً فقط يفوق تسلّم ماركسيّ السّلطة سوءاً- وهو انتخاب ماركسيّ لتولّي السلطة، احترم الدّستور، وازدادت شعبيّته بشكلٍ ملحوظ. فهزّ هذا الأسسَ نفسها التي يرتكز عليها البرج المعادي للشّيوعية: أي المذهب الذي تمّت رعايته لعقودٍ بعنايةٍ شديدة، ومفاده أنّ «الشّيوعيّين» لا يتولّون السّلطة إلا بالقوّة والخداع، ولا يحتفظون بها إلا بإرهاب السكّان وغسل أدمغتهم.

بعد تعطيل وكالة الاستخبارات المركزيّة لمحاولة أليندي الفوز بالانتخابات عام ١٩٦٤، وعجزها عن ذلك عام ١٩٧٠ بالرّغم من بذلها ما في وسعها من جهود، حاولت بأيّة وسيلة ممكنة، مع بقيّة ماكينة السياسة الأجنبيّة الأميركيّة، أن تزعزع حكومة أليندي على مدى السّنوات الثّلاث التّالية، مركّزةً على إضعاف الاقتصاد وبناء العدائيّة العسكريّة بشكلٍ خاصّ. أخيراً في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، أطاحت العسكريّة بالحكومة، بقيادة الجنرال أوغستو بينوشيه، مع التّسبب بموت أليندي أثناء العمليّة.

وهكذا، أغلقوا الدّولة في وجه العالم الخارجيّ لأسبوعٍ، فيما تدفّقت الدّبابات واقتحم الجنود المنازل؛ ودقّت ساعة عمليّات الإعدام في المدرّجات، وتكدّست الجثث في الشّوارع وطافت في النّهر؛ ومارست مراكز التّعذيب عملها بنشاط، وأُطلقت الكلاب المدرّبة على التّحرش بالسّجينات جنسيّاً؛ وأحرقت الكتب المخرّبة؛ وشقّ الجنود سراويل النّساء، وهم يصرخون: «النّساء في تشيلي يرتدين الأثواب!»؛ وعاد الفقراء إلى وضعهم الطّبيعيّ؛ وفتح رجال العالم في واشنطن وأروقة الماليّة العالميّة دفاتر شيكاتهم. في النّهاية، قتل أكثر من

(٢٣) Cable News Network en Español (July 23, 1998); *El-Diario-La Prensa* (July 24, 1998); *Clarin* (July 22, 1998), p. 45.

ثلاثة آلاف شخص، واختفى الآلاف، فيما تمّ تعذيب عشرات الآلاف[٢٤].

ساعد مكتب التّحقيق الفدراليّ الحكومة الجديدة، عبر محاولة تقفي أثر اليساريّين التّشيليّين في الولايات المتّحدة، فيما أكّد وزير الخارجيّة هنري كيسنجر لبينوشيه: «نحن في الولايات المتّحدة، كما تعرف، متعاطفون مع ما تحاولون فعله هنا... نتمنّى لحكومتكم كلّ خير»[٢٥].

اليونان، ١٩٦٧ ـ ٧٤

جرى انقلابٌ عسكريّ في نيسان/أبريل ١٩٦٧، قبل يومين من بدء الحملة للانتخابات الوطنيّة التي بدا من الواضح أنّها ستعيد القائد الليبراليّ المخضرم، جورج بابندرو، إلى مركزه كرئيسٍ للوزراء. تأتّت العمليّة عن جهد مشترك بين المحكمة الملكيّة، والعسكريّة اليونانيّة، ووكالة الاستخبارات المركزيّة، والعسكريّة الأميركيّة المتمركزة في اليونان؛ تبعها مباشرةً القانون العرفيّ التّقليديّ، والرّقابة، والاعتقالات، وعمليّات الضّرب، والقتل، حتّى بلغ عدد من قتل من الضّحايا حوالى ٨ آلاف في الشّهر الأوّل. ترافق ذلك مع تصريح تقليديّ مماثل بأنّ كلّ ذلك يتمّ من أجل إنقاذ الوطن من «الاستيلاء الشّيوعيّ». أمّا التّعذيب الذي يُنزل باستخدام الأساليب الأشدّ فظاعةً، وغالباً بواسطة معدّات تؤمّنها الولايات المتّحدة، فبات إجراءاً روتينيّاً.

لم يكن جورج بابندرو بمتطرّف، بل شخصاً من النّوع الليبراليّ والمعادي للشّيوعيّة. غير أنّ ابنه أندرياس، الوريث المفترض، والمنحاز أكثر بقليل فقط إلى اليسار من أبيه، لم يخفِ رغبته في إخراج اليونان من دائرة الحرب الباردة، كما شكّك في مسألة بقاء بلده في حلف شمال الأطلسيّ، على الأقل كتابعٍ للولايات المتّحدة.

من هنا، فقد اعتقل أندرياس بابندرو عند تنفيذ الانقلاب، وزُجّ في السّجن لثمانية أشهر. بعد وقتٍ قصير من إطلاق سراحه، زار وزوجته مارغريت السّفير

(٢٤) عدد الضّحايا: *New York Times* (January 3, 2000)

(٢٥) FBI: *New York Times* (February 10, 1999), p.6; Kissinger: US government document declassified in 1999, *The Observer* (February 28, 1999), p. 3.

الأميركيّ، فيليبس تالبوت، في أثينا. ثمّ روى باپندرو ما يلي:

«لقد سألت تالبوت إن كان في استطاعة أميركا التدخّل عشيّة الانقلاب، للحؤول دون موت الدّيمقراطيّة في اليونان. لكنّه أنكر مقدرتهم على فعل أيّ شيء بهذا الخصوص آنذاك. ثمّ طرحت مارغريت سؤالاً حرجاً: ماذا لو كان الانقلاب قد تمّ على يد حركةٍ شيوعيّة أو يساريّة؟ فأجابها تالبوت من دون تردّد أنّهم كانوا سيتدخّلون بالتّأكيد، ويسحقون الانقلاب».

جنوب إفريقيا، السّتينيّات ـ الثّمانينيّات

تعاونت وكالة الاستخبارات المركزيّة، عن كثب، مع جهاز الاستخبارات في جنوب إفريقيا، حيث تمّ التّركيز بشكلٍ أساسيّ على المؤتمر الوطني الأفريقيّ، أي المنّظمة الرّئيسيّة المعارضة لسياسة التّمييز العنصريّ التي تمّ حظرها ونفيها. كما تعاونت الوكالة في قمع الانشقاق الدّاخليّ، وقدّمت تحذيراتٍ محدّدة بشأن هجوم محتمل على يد المؤتمر الأفريقيّ الوطني، ومعلوماتٍ بشأن أعضاء هذا المؤتمر القاطنين في الدّول المجاورة. فدفع هذا بجنوب إفريقيا، عند مناسبةٍ واحدة على الأقل، في الموزامبيق عام ١٩٨١، إلى إرسال كتيبة اغتيال للقضاء على الأفراد المشار إليهم. كما كانت وكالة الاستخبارات المركزيّة مسؤولة عن اعتقال قائد المؤتمر الأفريقيّ الوطني، نلسون مانديلا. بالإضافة إلى ذلك، دعمت الولايات المتّحدة جنوب إفريقيا في الأمم المتّحدة، لعدّة سنواتٍ في السّبعينيّات والثّمانينيّات؛ كما خرقت وكالة الاستخبارات المركزيّة حظر السّلاح الذي فرضته الأمم المتّحدة على جنوب إفريقيا (الذي كانت الولايات المتّحدة من أنصاره المعلنين)، من خلال تقديم الأسلحة إلى هذه الدّولة، ودعم جهودها في تشكيل البنية السياسيّة لجنوب إفريقيا على الصّعيد العسكريّ[٢٦].

(٢٦) *New York Times* (July 23, 1986), p.1; *Baltimore Sun* (November 12, 1995), p. 1D; *Covert Action Information Bulletin*, no. 12 (Washington, DC); (April 1981), pp. 24-7; William Minter, *Apartheid's Contras* (London: Zed Books, 1994), chapter 6 and passim.

انظر أيضاً: Blum, *Rogue State*, "Mandela" and "United Nations" chapters.

بوليفيا، ١٩٦٤ ـ ٧٥

ألحقت ثورة شعبيّة مسلّحة، عام ١٩٥٢، الهزيمة بالعسكريّة وأحالتها قوّةً صغيرة، وعاجزة، فاقدة لمصداقيّتها. لكن في ظلّ توجيه الولايات المتّحدة ومساعدتها، حصل تجديد بطيء لكن أكيد للقوّات المسلّحة. بحلول العام ١٩٦٤، تمكّنت العسكريّة، بفضل الدّعم الأساسيّ من وكالة الاستخبارات المركزيّة والبنتاغون، من الإطاحة بالرّئيس فيكتور باز الذي اعتبرته الولايات المتّحدة رجلاً موسوماً، بسبب رفضه دعم سياسات واشنطن في كوبا. وواصلت الولايات المتّحدة، لوقتٍ طويل، إعطاء أوامرها حول من يجب أن يقود بوليفيا.

عام ١٩٦٧، تعقّبت الولايات المتّحدة، عبر الاستعانة ببعض عملائها الكوبيّين في المنفى، أثر تشي غيفارا؛ فأدّت هذه العمليّة إلى قتله العاجل.

أستراليا، ١٩٧٢ ـ ٧٥

سرّبت وكالة الاستخبارات المركزيّة ملايين الدّولارات إلى معارضي حزب العمل، لكنّها فشلت في الحؤول دون انتخابه. وما إن تولّى حزب العمل السّلطة في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٧٢، حتّى أثار غضب واشنطن، من خلال استرجاع العسكريّين الأستراليّين من فييتنام، وشجب القصف الأميركيّ لهانوي، إلى جانب تحرّكات أخرى معادية للحرب. بالإضافة إلى ذلك، لم تقدّم الحكومة التّبجيل التّقليديّ إلى الاستخبارات وألاعيب الأمن القوميّ العزيزة على قلب وكالة الاستخبارات المركزيّة. من هنا، كان رئيس الوزراء الجديد، إدوارد غوف ويتلام، يجني على نفسه رويداً رويداً، لكن بطريقةٍ حتمية. ومن خلال مناوراتٍ معقدّة تتخطّى القانون، تمكّن الأميركيّون، والبريطانيّون، والمعارضة الأستراليّة، في نهاية الأمر، من حثّ الحاكم العام جون كير ـ الذي تميّز بتاريخ طويل من المشاركة في جبهات وكالة الاستخبارات المركزيّة ـ على صرف ويتلام «قانونيّاً» عام ١٩٧٥.

العراق، ١٩٧٢ ـ ٧٥

أقدم الرّئيس نيكسون ومستشار الأمن القوميّ هنري كيسنجر، في معرض أداء خدمةٍ لحليف مهمّ جدّاً، هو شاه إيران، على تقديم المساعدة العسكريّة إلى الأكراد المناضلين من أجل استقلالهم في العراق، أي عدوّ إيران الدّائم. ومع أنّ المساعدة العسكريّة بلغت حوالى ١٦ مليون دولار، إلا أنّ الهدف ـ غير المعروف بالنّسبة إلى الأكراد ـ لم يكن تأمين استقلالهم، بل اقتصر على تقويض الموارد العراقيّة، وإلهائهم عن إيران. فوفقاً لمذكّرة صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزيّة عام ١٩٧٤: «لقد لمست إيران، كما فعلنا، فائدةً في مأزقٍ معيّن... يعاني فيه العراق ضعفاً جوهريّاً بسبب رفض الأكراد التّنازل عن الاستقلال الجزئيّ. فلا إيران ولا نحن أنفسنا نتمنّى أن تجد المسألة طريقها إلى الحل، بأيّ شكلٍ من الأشكال». وقد علّقت لجنة بايك التّشريعيّة التي حقّقت لاحقاً في أمر وكالة الاستخبارات المركزيّة، كما يلي: «لم يتمّ الإفصاح عن هذه السياسة للأكراد الذين لقيوا تشجيعاً على مواصلة القتال. حتّى في إطار التّحرّكات السريّة، كان عملنا عملاً ساخراً».

عام ١٩٧٥، جمعت سياسة النّفط بين العراق وإيران، فما كان من هذه الأخيرة، إلى جانب الولايات المتّحدة، إلا أن تركت الأكراد ليواجهوا مصيرهم الرّهيب. في إحدى المراحل الحرجة، كان الأكراد يتوسّلون كيسنجر من أجل المساعدة، لكنّه تجاهل كلّ توسّلاتهم. وهكذا، هلك القسم الأعظم من القوّات الكرديّة؛ وقُتل المئات من قادتها. عندما استجوبت لجنة بايك لاحقاً كيسنجر بهذا الشأن، أجاب هذا الأخير: «لا ينبغي الخلط بين التّحرّكات السريّة والعمل التّبشيريّ»(٢٧).

البرتغال، ١٩٧٤ ـ ٧٦

نتيجةً لانقلابٍ عسكريّ أبيض عام ١٩٧٤، انهزم النّظام الفاشيّ المستمرّ

---

(٢٧) Staff Report of the Select Committee on Intelligence, US House of Representatives, 1975, "The Pike Report".
يمكن قراءة هذا التّقرير بصيغة كتابٍ في: *CIA- The Pike Report* (Nottingham: Spokesman Books, 1977), pp. 56, 195-8, 211-17.

منذ ٤٨ عاماً، والمدعوم من الولايات المتّحدة، بعد أن كان القوّة الاستعماريّة الوحيدة المتبقيّة في العالم. تبع ذلك برنامجٌ مرتكز على تأميم الصّناعات المهمّة، والتّحكّم في العمّال، والحدّ الأدنى من الرّواتب، وإصلاح الأراضي، وغيرها من الإجراءات التّقدّمية. فانتاب القلق واشنطن، ومسؤولين متعدّدي الجنسيّات- أيّ «مجلس إدارة العالم». فأمسى إضعاف الاستقرار بنداً يوميّاً على جدول الأعمال: التّحرّكات السريّة؛ والتّهجم في الصّحافة الأميركيّة؛ والقضاء على النّقابات العمّاليّة؛ وتقديم العون الماليّ لإعلام المعارضة؛ والتّخريب الاقتصاديّ من خلال الائتمان والتّجارة العالميّين؛ والتّمويل السخيّ لمرشّحين محدّدين في الانتخابات؛ ومنع الولايات المتّحدة البرتغال من الاطّلاع على بعض المعلومات العسكريّة والنّووية المتوفّرة لجميع أعضاء حلف شمال الأطلسي؛ ومناورات حلف شمال الأطلسي البحريّة والجويّة على السّاحل البرتغاليّ، مع إرساء ١٩ سفينة حربيّة تابعة لحلف شمال الأطلسيّ في ميناء ليشبونة، في حركةٍ اعتبرها معظم البرتغاليّين محاولةً لتخويف الحكومة المؤقّتة[٢٨]. وهكذا، حُكم على الثّورة البرتغاليّة بالهلاك. وتمكّن المرشّحون الذين تموّلهم وكالة الاستخبارات المركزيّة من الاستيلاء على السّلطة، والاحتفاظ بها لسنوات.

تيمور الشّرقية، ١٩٧٥ ـ ٩٩

فيما كانت تيمور الشّرقيّة تمرّ بمرحلة التّخلص من المستعمر البرتغاليّ عام ١٩٧٥، كانت مجموعات سياسيّة متنوّعة تتشكّل على الجزيرة. في آب/ أغسطس، حاول أحد الأحزاب، وهو الدّيمقراطيّ التّيموريّ، أن ينقلب على الحكم البرتغاليّ، بتحريضٍ يكاد يكون مؤكّد من أندونيسيا. فاندلعت حربٌ أهليّة وجيزة، استولت بنتيجتها حركة يساريّة على السّلطة، «فريتيلين». بحلول أيلول/

---

(٢٨) *Washington Post* (October 9, 1974), p. 36; *New York Times* (September 25, 1975), p. 1; Evans and Novak in *Washington Post* (October 26, 1974), p. 19 (NATO information); *Facts on File* (March 1, 1975), p. 131 (NATO exercises).

انظر أيضاً: Blum, *Rogue State*, "Elections" chapter, Portugal.

سبتمبر، كانت «فريتيلين» قد بسطت سيطرتها، وفي تشرين الثّاني/نوفمبر، أعلنت تيمور الشّرقيّة استقلالها عن البرتغال. ولم تكد تمرّ أيّام تسعة حتّى اجتاحت أندونيسيا تيمور الشّرقيّة. وقد شُنّ الغزو يوم غادر الرّئيس الأميركيّ جيرالد فورد، ووزير خارجيّته هنري كيسنجر، أندونيسيا، بعد أن منحا الرّئيس سوهارتو الإذن باستخدام الأسلحة الأميركيّة التي لا يجوز عادةً استعمالها لشنّ عدوانٍ، بموجب القانون الأميركيّ. كانت أندونيسيا حليف واشنطن الأثمن في جنوب شرق آسيا؛ وفي أيّ حال، لم تكن الولايات المتّحدة مستعدّة للتّعاطف مع أيّ حكومةٍ يساريّة[٢٩].

وسرعان ما بسطت أندونيسيا سيطرتها الكاملة على تيمور الشّرقية، بمساعدة أسلحة أميركا ودعمها الدّيبلوماسيّ. في وقتٍ لاحق، كتب دانيال موينيهان، سفير الولايات المتّحدة في الأمم المتّحدة آنذاك، أنّ «الولايات المتّحدة كانت تأمل بأن تنحو الأمور على النّحو الذي نحته تماماً، وعملت على إنجاز ذلك. وقد رغبت وزارة الخارجيّة في أن تثبت الأمم المتّحدة عن عدم فاعليّة مطلقة في أيّة تدابير تتّخذها. فأوكلت هذه المهمّة إليّ، ونفّذتها بنجاحٍ باهر»[٣٠].

قدّرت منظّمة العفو الدّوليّة أنّ القوّات الأندونيسيّة كانت قد أردت، بحلول العام ١٩٨٩، ٢٠٠ ألف من السكّان الذين يراوح عددهم بين ٦٠٠ و٧٠٠ ألف. وقد كانت الولايات المتّحدة، فعليّاً، الدّولة الوحيدة في العالم التي أمّنت الدّعم المستمرّ لأندونيسيا في مطالبتها بتيمور الشّرقيّة، فقلّلت من أهميّة المجزرة بدرجةٍ ملحوظة. وفي الوقت نفسه، زوّدتها بكافة الأجهزة العسكريّة والتّدريب الذي تحتاج إليه من أجل تنفيذ هذه المهمّة. كما استمرّت واشنطن بتأمين هذه المساعدة العسكريّة طيلة فترة المجازر الشّاملة التي ارتكبها الجنود الأندونيسيّون وحلفاؤهم العسكريّون بحقّ أهالي تيمور الشّرقيّة المطالبين

(٢٩) للاطّلاع على تاريخ مفصّل لمسألة تيمور الشّرقية، ١٩٧٥ ـ ٧٨، انظر: Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Washington Connection and Third World Fascism,* Volume I (Boston: South End Press, 1979), pp. 129-204.

(٣٠) Daniel Moynihan with Suzanne Weaver, *A Dangerous Place* (Boston: Little, Brown, 1978), p. 247.

بالاستقلال، عام ١٩٩٩، رغم أنّ واشنطن تنفي ذلك، لا بل تؤكّد العكس[٣١].

عام ١٩٩٥، وصف أحد المسؤولين الرّفيعي المستوى، في إدارة كلينتون، سوهارتو قائلاً: «إنّه من أمثالنا»[٣٢].

أنغولا، ١٩٧٥ ـ الثمانينيّات

دعمت الولايات المتّحدة، والصّين، وجنوب إفريقيا أحد طرفي الحرب الأهليّة، فيما دعم الاتّحاد السّوفياتي وكوبا الطّرف الآخر. وقد تمّ مطّ فترة الحرب على مدى عقودٍ، بكلّ ما أمكن من سفك دماء، وارتكاب أعمالٍ وحشيّة، وللأسباب الأكثر تفاهةً، ما أدّى إلى نصف مليون قتيلٍ ربّما، وانتشار الجوع، وما يقال إنّه أعلى معدّل بتر أعضاء في العالم، بسبب ما لا يعدّ ولا يحصى من الألغام الأرضيّة. في السّنوات الأولى، أقدم هنري كيسنجر شخصيّاً على عرقلة ما كان ليشكّل حلاً سلميّاً، وقد استحوذت عليه تماماً فكرة مقاومة التّحرّكات السّوفياتيّة في أيّ مكان على وجه الأرض ـ أخطيرة كانت أم تافهة، أحقيقيّة أم وهميّة، أأمراً واقعاً أم متوقّعاً. في التّسعينيّات، حاولت واشنطن أن تكبح جماح زبونها، جوناس سافيمبي، رئيس الاتّحاد الوطنيّ لاستقلال أنغولا الكامل، لمنعه من إطالة الحرب، لكن كان من الأفضل بكثير بالنّسبة إلى الشّعب الأنغوليّ لو أنّ الولايات المتّحدة لم تتدخّل إطلاقاً في سياسة أنغولا، منذ أوائل السّتينيّات. فحينذاك، ما كان الرّوس ليبدوا فيها أيّ اهتمام. ولا فعل هنري كيسنجر كذلك.

جامايكا، ١٩٧٦

أثار رئيس الوزراء مايكل مانلي استياء واشنطن، من خلال دعم الفئة غير

(٣١) Allan Nairn, "US Complicity in Timor", *The Nation* (September 27, 1999), pp. 5-6; "U.S. Trained Butchers of Timor", *The Observer* (September 19, 1999).

(٣٢) *New York Times* (October 31, 1995), p. 3. تمّ وصف هذا المسؤول على أنّه شخص يتعاطى غالباً مع السياسة في آسيا. يبدو أنّه كان يشير إلى سوهارتو في ما يتعلّق بالسياسة الاقتصاديّة، لكنّ الإدلاء بمثل هذه الملاحظة عن رجلٍ سفك بمليون شخص أو أكثر يتّسم بنوعٍ خاص من الحدّة.

المناسبة في أنغولا، وتأسيس علاقات ديبلوماسيّة مع كوبا، ومعارضة شركات الألمنيوم التي تتخطّى الحدود القوميّة. فاستخدمت الولايات المتّحدة تكتيكاتٍ عديدة لمحاولة إفشال رهان مانلي على إعادة انتخابه عام ١٩٧٦، لكنّها منيت بالفشل(٣٣).

الهندوراس، الثّمانينيّات

أحالت الولايات المتّحدة الهندوراس إلى مستعمرة فعليّة في بداية الثّمانينيّات، فأنشأت فيها قاعدةً عسكريّة تضمّ الآلاف من الفرق الأميركيّة، لدعم العمليّات المضادة للمتمرّدين في السّلفادور وغواتيمالا، وفوق كلّ ذلك لتأمين مركز عمليّات، ومخزون مؤنٍ، وملاذ للثّوار وحربهم ضدّ حكومة نيكاراغوا. ولمّا كان استمرار هذه العمليّات من دون أيّ مقاطعة يتطلّب سكّاناً هادئين، فقد وفّرت الولايات المتّحدة للعسكريّة والشّرطة في الهندوراس التّدريب، والأسلحة، والمعدّات، والأموال المطلوبة من أجل قمع المنشقّين بفعاليّة ـ أي الأشخاص المعارضين لأميركا (الذين كانوا يسخرون من الأمر عبر وصف بلادهم، الهندوراس، بالنّاقل الجويّ الأميركيّ)، والمشاركين في حملات التّضامن مع المتمرّدين في السّلفادور والحركة السّاندينيّة في نيكاراغوا، وأولئك المناضلين من أجل التّغيير الاجتماعيّ في الهندوراس، رغم أنّهم كانوا ما يزالون بعيدين عن تحوّلهم إلى عصابةٍ خطيرة(٣٤). ولاحظت صحيفة «نيويورك تايمز» عام ١٩٨٨ أنّ «الدّيبلوماسيّين الأميركيّين يمارسون المزيد من التّحكم في السياسة الدّاخليّة في الهندوراس، أكثر من أيّ دولةٍ أخرى في هذا النّصف من الكرة الأرضيّة؛ ويلقى هذا الواقع، سرّاً، اعترافاً شاملاً هنا»(٣٥).

---

(٣٣) انظر: Blum, *Rogue State*, "Election" chapter, Jamaica.

(٣٤) Holly Sklar, *Washington's War on Nicaragua* (Boston: South End Press, 1988), see "Honduras" in index; Philip Wheaton, *Inside Honduras: Regional Counterinsurgency Base* (Washington, DC: Ecumenical Program in Central America and the Caribbean [EPICA], 1982), passim.

(٣٥) *New York Times* (May 25, 1988), p. 8.

نيكاراغوا، ١٩٧٨ ـ ٩٠

حين أطاحت الحركة الساندينيّة بدكتاتوريّة أناستازيو سوموزا عام ١٩٧٩، كان من الواضح لواشنطن أنّها قد تستحيل فعلاً هذا الوحش الذي لطالما خشيته- أي «كوبا أخرى». في عهد الرّئيس كارتر، اتّخذت محاولات تعطيل الثّورة أشكالاً ديبلوماسيّة واقتصاديّة. وفي عهد الرّئيس ريغان، وقع الاختيار على أسلوب العنف. من هنا، على مدى ثمانية أعوام طويلة ورهيبة، ظلّ شعب نيكاراغوا يتعرّض للاعتداءات على يد الجيش الذي فوّضته واشنطن، أي الثّوار، المؤلّف من الحرّاس الوطنيّين الوحشيّين التّابعين لسوموزا، وغيرهم من مناصري الدّيكتاتور. فاستشرى فتيل الحرب الشّاملة التي هدفت إلى تدمير البرامج الحكوميّة التّقدّمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وحرق المدارس والعيادات الطّبية، وأعمال الاغتصاب، والتّعذيب، وإخفاء الألغام، والتّفجيرات، والقصف بالقنابل. كان هؤلاء السّادة المؤدّبون الذين كان يفضّل ريغان تسميتهم بـ «المقاتلين من أجل الحريّة».

عام ١٩٩٠، تدخّلت الولايات المتّحدة بشكلٍ خطير في الانتخابات الوطنيّة، ما أدّى إلى هزيمة الحركة السّاندينيّة[٣٦].

على غرار كوبا، لن نعرف أبداً أيّ نوعٍ من المجتمعات التّقدّمية كان السّادينيّون ليوجدونه، لو أتيح لهم العيش في سلام، دون الحاجة إلى إنفاق نصف موازنتهم لخوض حرب. وقد صرّحت منظّمة التّنمية الدّولية، «أوكسفام»، أنّه نتيجة خبرتها في العمل ضمن ٧٦ دولة نامية، فإنّ نيكاراغوا في عهد الحركة السّاندينيّة كانت «استثنائيّة في قوّة التزام تلك الحكومة... بتحسين ظروف الشّعب، وتشجيع مشاركتهم في عمليّة التّنمية»[٣٧].

بعد عقدٍ من العودة إلى حكم السّوق الحرّة، أمست نيكاراغوا إحدى أكثر الدّول فقراً في ذلك النّصف من الكرة الأرضيّة، مع معاناة أكثر من نصف شعبها سوء التّغذية والأميّة المنتشرة.

---

(٣٦) انظر: Blum, *Rogue State*, “Elections” chapter, Nicaragua.

(٣٧) Dianna Melrose, *Nicaragua: The Threat of a Good Example?* (Oxford: Oxfam, 1985), p. 14.

الفيليبين، السّبعينيّات ـ التّسعينيّات

شهدت هذه الدّولة مخطّطاً آخر للفقر، والظّلم الاجتماعيّ، وكتيبات الموت، والتّعذيب، إلخ.. . أدّى إلى احتجاجاتٍ واسعة النّطاق ومقاومةٍ مسلّحة... فتزامن ذلك، من جديد، مع تقديم العسكريّة الأميركيّة ووكالة الاستخبارات المركزيّة المساعدة للحكومة في قمعها لحركاتٍ مماثلة. عام ١٩٨٧، ظهر أنّ إدارة ريغان كانت قد وافقت على تقديم ١٠ ملايين دولار، كخطّة على مدى سنتين لزيادة مشاركة وكالة الاستخبارات المركزيّة في الحملة المضادة للمتمرّدين[٣٨].

نفّذت وكالة الاستخبارات المركزيّة عمليّات حربٍ نفسيّة واسعة النّطاق، فيما اتّخذ مستشارو العسكريّة الأميركيّة عادة مرافقة القوّات الفيليبينيّة خلال مناوراتها[٣٩]. لطالما اعتُبرت الفيليبين المكان الأكثر استراتيجيّة بالنّسبة إلى التّجارة الحربيّة الأميركيّة في آسيا، وموقعاً لقواعد عسكريّة أميركيّة كبيرة متعددة، كانت هدفاً لاحتجاج المواطنين في كثيرٍ من المرّات. عام ١٩٩١، أبلغت السّفارة الأميركيّة الإعلام أنّ استفتاءات السّفارة تشير إلى تأييد ٦٨٪، و٧٢٪، لا بل ٨١٪ من الشّعب الفيليبينيّ للقواعد العسكريّة. غير أنّ الاستفتاءات كانت مزيّفة. فقد اعترف أحد المسؤولين في السّفارة: «لقد لفّقت الأرقام»[٤٠].

السّيشيل، ١٩٧٩ ـ ٨١

إلى جانب عيوبٍ عدّة يعانيها رئيس الدّولة، فرانس ألبير رينيه، في نظر واشنطن، فقد كان أيضاً اشتراكيّاً، يتابع سياسة عدم الانحياز، ويريد تحويل المحيط الهنديّ إلى منطقة خالية من القوى النّووية، ؛ كما لم يكن راضياً عن كون وطنه محطّةً لسلاح الطّيران الأميركيّ، القائم من أجل تعقّب أثر الأقمار الصّناعيّة.

(٣٨) *San Francisco Examiner* (March 22, 1987), p. 1.
(٣٩) *New York Times* (December 2, 1989), p. 1.
(٤٠) *Los Angeles Times* (September 28, 1991).

لهذا السّبب، أمسى هدفاً لمؤامراتٍ أميركيّة متنوّعة ترمي إلى إضعاف الاستقرار، منذ العام ١٩٧٩. في تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٨١، قيل إنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة كانت المسؤولة عن اجتياح الجيوش الأجنبيّة للجزيرة، وهو اجتياح نشأ في جنوب إفريقيا ولم يتعدّ كونه معركةً مسلّحة في مطار السّيشيل(٤١).

اليمن الجنوبيّة، ١٩٧٩ ـ ٨٤

دعمت الولايات المتّحدة القوّات شبه العسكريّة في اليمن الجنوبيّة، لتنفيذ رغبات الدّولة السّعوديّة المجاورة من جهة، وكردّ فعل تجاه الحرب الباردة من جهة أخرى؛ فهدفت إلى إضعاف الحكومة التي اعتبرتها «تابعاً مثاليّاً للسّوفيات»، بالمقارنة مع اليمن الشّماليّة التي اعتبرتها مثال الأخيار «الموالين للغرب». كان الشّمال والجنوب يتقاتلان ويتهادنان لسنواتٍ. فأرسلت الولايات المتّحدة إلى اليمن الشّماليّة المساعدة العسكريّة، والقوّات شبه العسكريّة المدرّبة، لتفجير الجسور وتنفيذ أعمال تخريبيّة أخرى في الجنوب. في آذار/مارس ١٩٨٢، اعتقل فريق شبه عسكريّ مؤلّف من ١٣ عضواً في الجنوب؛ فاعترفوا (صادقين)، تحت وطأة التّعذيب، بتدرّبهم على يد وكالة الاستخبارات المركزيّة، قبل أن يُقتل ١٢ منهم. ثمّ وصلت العمليّة إلى نهايتها بعد وقتٍ قصير. كان مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة في عهد ريغان، ويليام كايسي، وهو معارض حقيقيّ ومخضرم للسّوفيات، قد اقتنع بأنّ اليمنيّين الجنوبيّين جزءٌ من شبكةٍ إرهابيّة دوليّة يديرها السّوفيات، وهي تضمّ أيضاً الكوبيّين، والجيش الإيطاليّ الأحمر، والجيش الجمهوريّ الإيرلنديّ(٤٢). في الواقع، كان الاتّحاد السّوفياتي يقدّم، منذ العام ١٩٧٩، الدّعم العسكريّ والمستشارين لكلا الشّمال والجنوب، في الوقت نفسه أحياناً، لا بل إنّه ساعد الشّمال أيضاً في القضاء

(٤١) *Sunday Tribune* (Durban), (November 29, 1981), pp. 1 and 52.

(٤٢) Bob Woodward, VEIL: *The Secret Wars of the CIA 1981-1987* (New York: Pocket Books, 1987), pp. 78-9, 124-5, 215; *New York Times* (April 8, 1982), p. 3.

(٤٣) Fred Halliday, "Russians Help to Beat Leftwing Guerrillas", *The Guardians* (May 3, 1984), p. 7; *New York Times* (May 19, 1980), p. 1.

على حركة عصاباتٍ يساريّة(٤٣). عام ١٩٩٠، اندمج الشّمال والجنوب في دولةٍ واحدة، هي جمهوريّة اليمن. فباتت الحرب الباردة أشبه بمسرحيّةٍ هزليّة.

كوريا الجنوبيّة، ١٩٨٠

في أيّار/مايو، وبناءً على طلب الحكومة، أطلقت الولايات المتّحدة - التي كانت تملك الكلمة الأولى والأخيرة في المسائل المتعلّقة بالعسكريّة في كوريا الجنوبيّة ـ، بعض قوّات كوريا الجنوبيّة من القيادة الأميركيّة ـ الكوريّة مجتمعةً، كي يستخدمها القائد العسكريّ «شان دو هوان» من أجل قمع ثورة طلابيّة وعمّاليّة في مدينة كوانغجو(٤٤). كان المحتجّون يطالبون بإنهاء الأحكام العرفيّة، ووضع حدّ لاعتقال المنشقّين وأسرهم وأصدقائهم، والانتخابات الاحتياليّة، والتّعذيب، والحاجات الاجتماعيّة التي لم تتمّ تلبيتها. تبع ذلك إجراءات صارمة ووحشيّة، حيث قدّر عدد القتلى ما بين عدّة مئات وألفي قتيل، إلى جانب عددٍ من الأعمال الوحشيّة التي ارتكبتها القوّات المسلّحة(٤٥). وقد جاء الدّعم الأميركيّ عن طريق إدارة كارتر التي اعتبرت نفسها ناطقةً باسم المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد أعلن ناطقٌ باسم وزارة الخارجيّة: «إنّ وضعنا، في السّراء والضّراء، ينصّ على أنّ كوريا هي حليف بحسب المعاهدة، والولايات المتّحدة تملك مصلحةً أمنية قويّة في هذا الجزء من العالم»(٤٦).

في شباط/فبراير ١٩٨١، كُرّم تشان من خلال دعوته إلى البيت الأبيض، بصفته الزّائر الرّسميّ الأوّل للرّئيس ريغان؛ وانخرطت الولايات المتّحدة وكوريا الجنوبيّة في التّدريبات العسكريّة المشتركة الأولى للإدارة الجديدة؛ فطلبت الإدارة

---

(٤٤) *New York Times* (May 23, 1980), p.1.

(٤٥) The Milwaukee Journal (August 12, 1980). وذلك وفقاً لملاحظات ثلاثة عمّال من قوّات حفظ السّلام الأميركيّين في كوريا الجنوبيّة. وقد كتب اثنان منهم مقالاً حول الأحداث في كوريا في: *Covert Action Information Bulletin*, no. 11 (Washington, DC, December 1980), pp. 9-15.

(٤٦) اقتباس عن وزارة الخارجيّة: *The Milwaukee Journal* (August 12, 1980). للاطّلاع على المناقشة الإجماليّة حول علاقة الولايات المتّحدة بكوريا الجنوبيّة، وثورة عام ١٩٨٠، انظر: Tim Shorrock, "Debacle in Kwangju", *The Nation* (December 9, 1996), pp. 19-22; *Washington Post* (March 5, 1996), p. 5; Bill Mesler, "Korea and the US: Partners in Repression", *Covert Action Quarterly*, no. 56 (Washington, DC, Spring 1996), pp. 53-7.

من الكونغرس أن يؤجّل نشر التّقرير العالميّ السّنويّ لحقوق الإنسان، فيما رئيس كوريا الجنوبيّة ما يزال في واشنطن، تفادياً لإحراجه. كما اضطر ريغان إلى التّصريح، وهو يشرب نخب تشان: «لقد بذلتَ الكثير لتعزيز تقليد عمره خمسة آلاف سنة، هو تقليد الالتزام بالحريّة»[٤٧]. عام ١٩٩٦، أدانت محكمة كوريّة تشان بتهمة الخيانة والقتل، وحكمت عليه بالإعدام لدوره في مجزرة كوانغجو.

تشاد، ١٩٨١-٨٢

استحوذ هاجس معمّر القذّافي من ليبيا على إدارة ريغان بشكلٍ لا حدود له: أكانت حدوداً جغرافيّة أم قانونيّة أم أخلاقيّة. فحافظت ليبيا على قوّتها العسكريّة في دولة تشاد المجاورة، بناءً على طلب تلك الحكومة نفسها ـ التي واجهت خطر المتمرّدين المسلّحين ـ وسعياً لتحقيق رغبة ليبيا في تأمين حكومة صديقة عند حدودها. غير أنّ الولايات المتّحدة أرادت إبدال حكومة تشاد بأخرى معادية لليبيا، وفي الوقت نفسه إرخاء الحبل للّيبيّين المنفيّين في تشاد، والمعادين للقذّافي، كي يشنّوا اعتداءات على ليبيا عبر الحدود.

وهكذا، عمدت الولايات المتّحدة، إلى جانب فرنسا، القوّة الاستعماريّة السّابقة في تشاد، إلى استخدام الرّشوات وممارسة الضّغوطات السياسيّة، لتحريض حكومة تشاد على طلب مغادرة القوّة الليبيّة ـ وهذا ما فعلته ليبيا على مضض ـ وإبدالها بقوّة من منظّمة الوحدة الأفريقيّة. فتمتّعت منظّمة الوحدة الأفريقيّة بتفويضٍ واسع للمحافظة على الأمن في تشاد، ممّا أدّى إلى حالةٍ أشبه بحصان طروادة. وأعادت وكالة الاستخبارات المركزيّة بناء قوّة تشاديّة معارضة في السّودان، ومنحتها المال، والأسلحة، والدّعم السياسيّ، والمساعدة التّقنيّة. بعد ذلك، نجح هذا الجيش، بقيادة حسين هبري، في الإطاحة بالحكومة التّشاديّة في حزيران/يونيو ١٩٨٢، من دون أن تحرّك القوّة التّابعة لمنظّمة الوحدة الأفريقيّة ساكناً[٤٨].

---

(٤٧) *New York Times* (February 2, 1981), p. 8; (February 3, 1981), p. 6.

(٤٨) Woodward, VEIL, pp. 96-7, 157-8, 215; Jonathan Bearman, *Qadhafi's Libya* (London: Zed Books, 1986), pp. 216-25.

بواسطة الدّعم الأميركيّ، تمكّن هبري من الحكم لثمانية أعوام، أردت خلالها شرطته السريّة، بحسب التّقارير، عشرات الآلاف، وعذّبت ٢٠٠ ألف، وخطفت عدداً غير محدّد من الأشخاص. عام ٢٠٠٠، نجح بعض من تعرّض للتّعذيب على يديه في توجيه التّهمة إليه في السّنغال، حيث كان يقيم، مسمّياً إيّاه بـ «بينوشيه الأفريقيّ»[٤٩].

غرينادا، ١٩٧٩ ـ ٨٣

إلى أيّ مدى يجب أن تكون الدّولة فقيرة، وصغيرة، وضعيفة، وبعيدة، قبل أن تشكّل خطراً على الحكومة الأميركيّة؟ في انقلابٍ نظّمه موريس بيشوب وأتباعه عام ١٩٧٩، استولوا على السّلطة في الدّولة الجزيرة التي تضمّ ١١٠ آلاف نسمة. ورغم أنّ سياساته لم تكن ثوريّة على غرار كاسترو، إلا أنّ واشنطن تحرّكت من جديد بتأثير خوفها من «كوبا جديدة»، ولا سيّما حين قوبل الظّهور العلنيّ لقادة غرينادا في الدّول الأخرى، ضمن المنطقة، بحماسٍ كبير.

من هنا، لم يكد الانقلاب ينتهي، حتى بدأت إدارة ريغان بالتّكتيك لتهديد استقرار حكومة بيشوب، كاشفةً عن معلوماتٍ مضلّلة وخداع مشين. أخيراً، تمّ الاجتياح في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٣، وعُيّن في السّلطة أفرادٌ أكثر مراعاةً لأهداف السياسة الخارجيّة الأميركيّة. سقط ١٣٥ ضحيّة أميركيّة بين قتيلٍ وجريح؛ فيما بلغ عدد ضحايا غرينادا ٤٠٠ من أبناء الجزيرة، و٨٤ كوبيّاً، من عمّال البناء أساساً. وقد شهد الاجتياح نشوء روابط أكثر شفافية، أوجدتها واشنطن لتبرير خروقاتها الجسيمة للقانون الدّوليّ.

سورينام، ١٩٨٢ ـ ٨٤

حاكت الولايات المتّحدة مؤامرةً للإطاحة بالحكومة لأنّها تنجرف نحو «الفلك الكوبيّ»، على حدّ مزاعمها. فخطّطت لاجتياحٍ على يد ٣٠٠ رجلٍ

(٤٩) *New York Times* (February 11, 2000), p. 30, editorial.

تقريباً، نصفهم من الولايات المتّحدة وأميركا الجنوبيّة، ونصفهم الآخر من سورينام. كانت وكالة الاستخبارات المركزيّة قد أعلمت الكونغرس فعلاً بخطّتها لاستخدام قوّة شبه عسكريّة، وهو ما سمح لها به الرّئيس ريغان. ومع أنّ الكونغرس لم يتحمّس للفكرة، إلا أنّ ويليام كايسي ورجاله في وكالة الاستخبارات المركزيّة قرّروا تنفيذ مخطّطهم في أي حال. فلم يتمّ ثنيهم عن الأمر إلا بعد أن اكتشفت الخطّةَ وكالةُ الأمن القوميّ في هولندا، أي القوّة الاستعماريّة السّابقة في سورينام، حين كانت تعرف سابقاً بغويانا الهولنديّة.

ليبيا، ١٩٨١ ـ ٨٩

إنّ السّبب الرّسميّ للكراهيّة الشّديدة التي تكنّها إدارة ريغان لمعمّر القذّافي هو دعمه للإرهاب. في الواقع، لم تتكوّن جريمة القائد اللّيبي من دعمه للمجموعات الإرهابيّة بحدّ ذاتها، بل دعمه المجموعات الإرهابيّة غير المناسبة؛ فمثلاً، لم يكن القذّافي يدعم الإرهابيّين أنفسهم الذين يدعمهم ريغان، كثوّار نيكاراغوا، والاتّحاد الوطنيّ لاستقلال أنغولا الكامل في أنغولا، والمنفيّين الكوبيّين في ميامي، وحكومتي السّلفادور وغواتيمالا، والعسكريّة الأميركيّة في غرنادا. ولعلّ العصابة الإرهابيّة الوحيدة التي يُجمع الرّجلان على دعمها هم المجاهدون في أفغانستان.

فوق كلّ ذلك، تكنّ واشنطن كراهيّةً متجذّرة نحو دول الشّرق الأوسط المنتجة للنّفط التي لا تستطيع التّحكّم بها. وقد تميّز القذّافي بالاعتداد بالنّفس، كما كان قد أطاح بعصبةٍ حاكمة غنيّة، وأنشأ دولة الرّفاه. من هنا، كان يجب ردّه، هو ودولته، إلى مكانهما الصّحيح. عام ١٩٨١، أسقطت الطّائرات الأميركيّة طائرتين ليبيّتين في النّطاق الجوّي اللّيبيّ. بعد خمس سنواتٍ، قصفت الولايات المتّحدة أحد مساكن القذّافي، مرديةً العشرات من الأشخاص. ثمّ جرت محاولات عدّة لاغتيال الرّجل، والإطاحة به، وتوجيه العقوبات الاقتصاديّة؛ فضلاً عن تنظيم حملةٍ تضليليّة واسعة النّطاق تعدّد التّفاهات الواحدة تلو الأخرى، بما في ذلك المبالغات الجليّة عن دعمه للإرهاب، وتحويل اللّوم

بشأن تفجير طائرة شركة «بان آم»، الرّحلة ١٠٣، عام ١٩٨٨، إلى ليبيا، بعيداً عن إيران وسوريا، حين طلبت حملة حرب الخليج دعم هاتين الدّولتين. وبالنّسبة إلى واشنطن، كانت ليبيا أشبه بالشّمال المغنطيسي: فأصابع الاتّهام دوماً تتوجّه نحوها.

فيدجي، ١٩٨٧

طُرد رئيس الوزراء تيموسي بافرادا في انقلاب عسكريّ، بعد شهرٍ واحد من تولّيه منصبه في نيسان/أبريل، إثر انتخاباتٍ ديمقراطيّة. وكان بافرادا، الوافد من حزب العمل، قد أزعج المسؤولين في واشنطن نتيجة الانضمام إلى حركة عدم الانحياز، لا بل بسبب تعهده، عند تولّيه منصبه، بإعادة فيدجي إلى منطقة خالية من النّشاط النّوويّ، ما عنى أنّ السّفن القابضة على قوّة نوويّة، أو الحاملة للأسلحة النّوويّة، ما كانت لتستطيع الاتّصال بالمرافئ. وحين وضع سلف الرّئيس بافرادا، الرّئيس ر.س.ك. مارا، السياسة نفسها عام ١٩٨٢، تعرّض لضغوطاتٍ أميركيّة كبيرة كي يصرف النّظر عن الأمر. في ذلك العام، أعلن السّفير السّابق في فيدجي، ويليام بود جونيور، أنّ «الولايات المتّحدة لن تقبل بمنطقة خالية من النّشاط النّووي، بالنّظر إلى حاجاتنا الاستراتيجيّة. على الولايات المتّحدة أن تبذل كلّ ما في وسعها لمعاكسة هذه الحركة»[٥٠]. في السنة التّالية، تخلّى مارا عن هذه السياسة. أمّا بافرادا، فبدا من الواضح أنّه لن يغيّر رأيه بهذه السّهولة. فقد كان قد تولّى منصبه كجزءٍ من ائتلافٍ سلميّ للتّخلّص من الأسلحة النّووية.

بعد أسبوعين من تولّي بافرادا لمنصبه، زار سفير أميركا في الأمم المتّحدة، فيرنون والترز، الجزيرة. لطالما اعتاد النّائب السّابق لمدير وكالة الاستخبارات المركزيّة الظّهور قبيل عمليّات زعزعة الاستقرار التي تنظّمها الوكالة، أو

(٥٠) Speech at the Pacific Islands Luncheon, Kahala Hilton Hotel, Hawaii, February 10, 1982, cited in a September 1989 paper, "Possible Foreign Involvement in the Fiji Military Coup", p. 2, by Owen Wilkes, editor of *Peacelink* and *Wellington Pacific Report*, both of New Zealand.

خلالها، أو بعيدها. التقى والترز بافرادا، لمناقشة الشّؤون المتعلّقة بالأمم المتّحدة ظاهريّاً. كما التقى أيضاً المقدّم سيتيفيني رابوكا، القائد الذي يحتلّ المرتبة الثّالثة في الجيش. بعد أسبوعين، شنّ رابوكا انقلابه العسكريّ الذي طرد بافرادا.

خلال الشّهر الذي تولّى فيه بافرادا الحكم، تمّ شنّ حملة متعدّدة الطّبقات، بصورةٍ فجائيّة وغامضة، حول «التّرويع اللّيبي» في منطقة المحيط الهادئ. كان قد تمّ فضح إدارة ريغان، بسبب حملة «التّرويع الليبي» المزيّفة التي نظّمتها في الولايات المتّحدة. وحين وقع الانقلاب في فيدجي، أشار رابوكا ومناصروه إلى «الخطر» الليبي، كتبريرٍ لهذا الانقلاب[٥١].

تنطوي سلسلة الأحداث المتضاربة هذه على «مصادفاتٍ» كثيرة من هذا النّوع، بما في ذلك ظهور الوقفيّة الوطنيّة للدّيمقراطيّة وأموالها مرّات عدّة في فيدجي، قبل الانقلاب، فضلاً عن عصابات المافيا العاملة لحساب وكالة الاستخبارات المركزيّة، ووحدات العسكريّة الأميركيّة في المحيط الهادئ[٥٢].

بعد يومٍ من الانقلاب، أفاد مصدرٌ من البنتاغون، رغم إنكاره تورّط الولايات المتّحدة، بما يلي: «نحن مسرورون نوعاً ما... فقد مُنعت سفننا من التّوجه نحو فيدجي فجأةً، وها هي تتمكّن من ذلك فجأةً أيضاً»[٥٣].

باناما، ١٩٨٩

بعد أسابيع قليلة على انهيار حائط برلين، أعربت الولايات المتّحدة عن سرورها بأنّ عصراً جديداً من السّلام العالميّ أصبح متاحاً الآن من خلال اجتياح باناما، في وقتٍ كانت فيه قاذفات القنابل المجنونة التّابعة لواشنطن تقصف باناما مجدّداً. في ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٩، تمّ القضاء على حيّ

(٥١) المرجع نفسه، ص ٦ ـ ٧.

(٥٢) *The Nation* (August 15/22, 1987), pp. 117-20; *San Francisco Chronicle* (June 17, 1987); The National Reporter (Fall 1987), pp. 33-8; *Covert Action Information Bulletin*, no. 29 (Washington, DC), (Fall 1987), pp. 7-10.

(٥٣) *Sydney Morning Herald* (May 16, 1987), p. 1.

واسع من الأبنية السّكنية في مدينة باناما؛ ممّا أدّى إلى تشرّد ١٥ ألف شخص. وإذا ما احتسبنا أيّاماً عدة من القتال البريّ بين قوى الولايات المتّحدة وباناما، للاحظنا أنّ حصيلة القتلى الرّسمية بلغت ٥٠٠ من أبناء البلاد ـ مع الإشارة إلى أنّ هذا هو الرّقم الذي أقرّته الولايات المتّحدة والحكومة الجديدة التي أنشأتها هذه الأخيرة في باناما. أمّا المصادر الأخرى التي تعمّقت في درس الدّلائل، فتشير إلى موت ألف شخص. بالإضافة إلى ذلك، جرح حوالى ثلاثة آلاف من مواطني باناما، فيما قتل ٢٣ أميركيّاً وجرح ٣٢٤.

سؤال من صحافيّ: «أكان الأمر يستحقّ فعلاً إرسال هؤلاء الأشخاص ليلاقوا حتفهم؟ للقبض على نورييغا؟»

جورج بوش: «إنّ حياة كلّ إنسانٍ ثمينة، لكن عليّ أن أجيب عن السّؤال. نعم، كان الأمر يستحقّ».

كان مانويل نورييغا حليفاً أميركيّاً ومخبراً لسنواتٍ، إلى أن تمّ الاستغناء عن خدماته. لكن بالكاد يمكن اعتبار القبض عليه حافزاً كبيراً للهجوم. في الواقع، أراد بوش بعث رسالةٍ واضحة إلى شعب نيكاراغوا الذين كانوا يستعدّون للانتخابات خلال شهرين، وتحذيرهم من أنّهم قد يلاقون المصير ذاته إذا أعادوا انتخاب الحركة السّاندينيّة. كما أراد بوش استعراض عضلات العسكريّة، كي يبيّن للكونغرس مدى الحاجة إلى قوّةٍ كبيرة، ومستعدّة للقتال، بالرّغم من الحلّ الأخير «للخطر السّوفياتي». أمّا التّفسير الرّسميّ الذي قدّمته الولايات المتّحدة لطرد نورييغا، فهو إتجاره بالمخدّرات، رغم أنّ واشنطن كانت تعلم بالأمر منذ سنواتٍ، ولم يكن ذلك يزعجها البتّة. وتجدر الإشارة إلى أنّها كانت تستطيع القبض على الرّجل بكلّ سهولة، من دون إلحاق هذا القدر الكبير من الخراب بشعب باناما[٥٤].

(٥٤) The Independent Commission of Inquiry on the US Invasion of Panama, *The U.S. Invasion of Panama: The Truth Behind Operation "Just Cause"* (Boston: South End Press, 1991), passim; Philip Wheaton, ed., *Panama Invaded* (New Jersey: The Red Sea Press, 1992), passim.

أفغانستان، ١٩٧٩ ـ ٩٢

لا يخفى على أحدٍ مقدار القمع المذهل الذي تتعرّض له النّساء في أفغانستان على يد الأصوليّين الإسلاميّين المعروفين بالطّالبان. لكن ما لا يعرفه الكثيرون هو أنّ أفغانستان كانت تملك، في أواخر السّبعينيّات ومعظم الثّمانينيّات، حكومةً ملتزمة بانتشال الدّولة من أقصى درجات التّخلف، ومجاراة القرن العشرين (دعكم من القرن الواحد والعشرين)، بما في ذلك منح النّساء حقوقاً متساوية. غير أنّ الولايات المتّحدة خصّصت المليارات من الدّولارات لشنّ حربٍ رهيبة ضدّ هذه الحكومة، لا لشيء إلا لدعمها الاتّحاد السّوفياتي. وهكذا، من خلال مساعدة المقاومة الأصوليّة، زادت واشنطن، عن سابق وعيٍ وتعمّد، من أرجحيّة التّدخل السّوفياتي[٥٥]. وما إن حدث ذلك، حتّى تولّت وكالة الاستخبارات المركزيّة قيادة العمليّة برمّتها: فتقرّبت إلى دول الشّرق الأوسط للحصول على الدّعم الماليّ الضّخم، وفوق كلّ ذلك من واشنطن؛ ومارست ضغوطاتٍ على دولة باكستان المجاورة، وقدّمت إليها رشاوى، كي تؤجّر البلاد كملاذ وقاعدة عسكريّة ثابتة؛ كما أمّنت مقداراً كبيراً من الذّخيرة للأسلحة والتّدريب العسكريّ.

في النّهاية، «فاز» الطّالبان والولايات المتّحدة، فيما منيت النّساء وبقيّة أفغانستان بالخسارة. وتمّ تسجيل أكثر من مليون قتيل، وثلاثة ملايين مقعد، وخمسة ملايين لاجئ؛ أي ما مجموعه نصف السكّان.

السّلفادور، ١٩٨٠ ـ ٩٢

حاول المنشقّون في السّلفادور العمل ضمن النّظام. غير أنّ الحكومة حالت

(٥٥) مع تضمين التّدخل السوفياتي: انظر ملاحظات برزنسكي في مقدّمة: Blum, *Rogue State*؛ وانظر أيضاً: Robert Gates (former CIA director), *From the Shadows* (New York: Touchstone, 1996), p. 178: «باشر كارتر بعدّة عمليّات سريّة لمجابهة التّقدمات السوفياتيّة... قبل وقتٍ طويل من اجتياح أفغانستان، كان قد وافق على استنتاجات الاستخبارات الهادفة إلى مجابهة السّوفيات... في أفغانستان».

دون ذلك، بواسطة الدّعم الأميركيّ، وبالاستخدام المتكرّر للحيل الانتخابيّة، وقتل المئات من المحتجّين والمضربين عن العمل. عام ١٩٨٠، استولى المنشقّون على السّلاح، واندلعت الحرب الأهليّة. فكان ردّ واشنطن على ذلك فوريّاً.

كان الحضور الأميركيّ العسكريّ في السّلفادور مقتصراً، رسميّاً، على القدرة الاستشاريّة. لكنّ العسكريّة ووكالة الاستخبارات المركزيّة لعبتا، في الواقع، دوراً أكثر فاعليّة بشكلٍ مستمرّ. فقد وقع حوالى ٢٠ أميركيّاً بين قتيل وجريح، في حوادث سقوط طائرات ومروحيّات، عند تأديتها مهمات استطلاعيّة أو غيرها فوق مناطق القتال؛ كما ظهرت دلائل مهمّة تشير إلى الدّور الأميركي في القتال البريّ أيضاً. وقد وضعت الحرب أوزارها رسميّاً عام ١٩٩٢، بهذه النتائج: موت ٧٥ ألف مدنيّ؛ واستنزاف الخزينة الأميركيّة بستّة مليارات؛ وإحباط التّغيير الاجتماعيّ الجذريّ؛ واستمرار امتلاك حفنة من الأثرياء للدوّلة؛ وبقاء الفقراء على حالهم؛ واستمرار المنشقّين في خشيتهم لكتيبات الموت اليمينيّة؛ وهكذا، لم تشهد السّلفادور أيّ تغيير اجتماعيّ عميق.

هاييتي، ١٩٨٧ ـ ٩٤

دعمت الولايات المتّحدة دكتاتوريّة أسرة دوفالييه على امتداد ثلاثين عاماً، ثمّ عارضت القسّيس الإصلاحيّ، جان برتران أريستيد. في غضون ذلك الوقت، كانت وكالة الاستخبارات المركزيّة تعمل بشكلٍ وثيق مع كتيبات الموت، والمعذّبين، وتجّار المخدّرات. في ظلّ هذه الخلفيّة، وجد البيت الأبيض نفسه في عهد كلينتون، عام ١٩٩٤، في موقفٍ غريب، إذ اضطر إلى التظاهر ـ بسبب كلّ عباراته الرّنانة حول «الدّيمقراطيّة» ـ بأنّه يؤيّد إعادة انتخاب أريستيد ديمقراطيّاً، بعد أن طُرد بفعل انقلابٍ عسكريّ عام ١٩٩١. بعد تأجيل عودته لأكثر من سنتين، ردّت واشنطن أخيراً أريستيد إلى منصبه، بعد أن جدّدته عسكريّاً، وأجبرته على ضمان عدم مساعدة الفقراء على حساب الأغنياء، حرفيّاً؛ كما أرغمته على اتّباع اقتصاد السّوق الحرّة. فعنى ذلك أنّ هاييتي ستبقى

تمثّل معمل التّجميع التّابع للنّصف الغربيّ من الكرة الأرضيّة، فيما يتلقّى عمّالها، حرفيّاً، أجور الكفاف. وحسبُ أريستيد، إذا ما ساورته أفكارٌ بخصوص انتهاك الاتّفاق المفروض، عليه أن ينظر من النّافذة ـ وحينذاك سيرى القوّات الأميركيّة المتمركزة في هاييتي لما يتبقّى من ولايته.

بلغاريا، ١٩٩٠ ـ ٩١

في تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٩٩، زار الرّئيس كلينتون بلغاريا، وأخبر حشداً من النّاس في العاصمة صوفيا أنّه يحيّيهم على إلغاء الشيوعيّة وإقامة الانتخابات العادلة[٥٦]. لكنّه أغفل عن إخبارهم أنّ الحكومة الأميركيّة قد أقدمت، بعد انتصار الشيوعيّين في إحدى هذه الانتخابات العادلة، على الإطاحة بهم.

عام ١٩٩٠، أمطرت الوقفيّة الوطنيّة للدّيمقراطيّة بلغاريا بأكثر من مليون ونصف دولار، في محاولةٍ لإلحاق الهزيمة بالحزب الاشتراكي البلغاريّ (الحزب الشيوعيّ سابقاً)، في الانتخابات الوطنيّة التي جرت في حزيران/يونيو ١٩٩٠. إذا ما احتسبنا الأمر على أساس السّكان، كان الأمر معادلاً لقوّة أجنبيّة تضخّ حوالى ٣٨ مليون دولار لتمويل حملةٍ انتخابيّة أميركيّة. كان المستفيد الأساسيّ من سخاء الوقفيّة الوطنيّة للدّيمقراطيّة هو الحزب المعارض الأهمّ، أي اتّحاد القوى الدّيمقراطيّة، الذي تلقّى ٥١٧ ألف دولار، فضلاً عن تلقّي صحيفته ٢٣٣ ألف دولار[٥٧]. لكن إزاء صدمة واشنطن وفزعها الكبيرين، كان الفوز من نصيب الحزب الاشتراكيّ.

لكنّ هذا ما كان لينفع. فبموجب النّقطة الجوهريّة الإيديولوجيّة التي ترتكز عليها واشنطن، لا ولن يمكن إعطاء الفرصة للحزب الاشتراكي البلغاري، ليثبت أنّ اقتصاداً يقوم على مزيج من الديمقراطيّة والتّوجه الاشتراكي قد ينجح في أوروبا الشّرقية، فيما النّموذج الرّأسماليّ قد بدأ يخيّب آمال جميع النّاس

(٥٦) *Washington Post* (November 23, 1999).

(٥٧) National Endowment for Democracy, Washington, DC, *Annual Report*, 1991 (October 1, 1990- October 30, 1989- September 30, 1990), pp. 23-4.

المحيطين به. فما كان من الوقفيّة الوطنيّة للدّيمقراطيّة إلا أن تدخّلت بتمويلٍ سخيّ، ونصائح قيّمة لمجموعات المعارضة المحدّدة التي شنّت حملةً من الفوضى استمرّت حوالى خمسة أشهر: من مظاهرات في الشّوارع تقاتل بضراوة وتنشر أعمال شغب، فإضراباتٍ عمّالية تشلّ الحركة في البلاد؛ فاعتصامات، إلى إضراباتٍ عن الطّعام، وإحراقٍ للممتلكات... كما أحيط بالبرلمان، وخضعت الحكومة للحصار، إلى أن اضطر الرّئيس للاستقالة أخيراً، تلته استقالة بعض وزرائه، إلى أن تخلّى رئيس الوزراء عن منصبه في نهاية الأمر.

عام ١٩٩١، خصّصت الوقفيّة الوطنيّة للدّيمقراطيّة مجدّداً مئات الآلاف من الدّولارات للانتخابات؛ لكنّ الفائز هذه المرّة كانت «القوى الدّيمقراطيّة» وفق تسمية الوقفيّة الوطنيّة للدّيمقراطيّة(٥٨).

ألبانيا، ١٩٩١ ـ ٩٢

قصّتها شبيهة جدّاً بأحداث بلغاريا. فقد حازت حكومةٌ شيوعيّة تأييداً ساحقاً في انتخابات آذار/مارس ١٩٩١، تبعه فوراً شهران من الاضطرابات الواسعة، شملت مظاهرات في الشّوارع، وإضراباً عاماً استمرّ لثلاثة أسابيع، أدّى أخيراً إلى انهيار الحكومة الجديدة بحلول حزيران/يونيو(٥٩). سجّلت الوقفيّة الوطنيّة للدّيمقراطيّة حضورها في هذا المكان أيضاً، حيث قدّمت ٨٠ ألف دولار لحركة العمل، و٢٣ ألف «للدعم التّدريب الحزبيّ وبرامج التّربية المدنيّة»(٦٠).

أجريت انتخابات ثانية في آذار/مارس ١٩٩٢. خلال الحملة للانتخابات، ظهر الاستراتيجيّون والدّيبلوماسيّون السياسيّون الأميركيّون، بما في ذلك السّفير الأميركيّ، بشكلٍ علنيّ، مع مرشّحي الحزب الدّيمقراطي (أي المعارضين الأساسيّين للشّيوعيّين) في جولاتهم الدّعائيّة؛ وأبلغوا الرّسالة التي تقول ـ

---

(٥٨) المرجع نفسه، ص ٤١ ـ ٣.

(٥٩) *Los Angeles Times* (June 13, 1991), p. 14.

(٦٠) National Endowment for Democracy, Washington, DC, *Annual Report*, 1991 (October 1, 1990- September 30, 1991), p. 42.

صراحةً وعلانيةً ـ في حال فاز الشّيوعيّون مجدّداً، ستنقطع المساعدة الأميركيّة، و«سيوجّه العديد من المستثمرين والحكومات في الغرب مساعداتهم إلى مكانٍ آخر». ومرّةً جديدة، تواجدت الوقفيّة الوطنيّة للدّيمقراطيّة، وفي جعبتها سائر أنواع الهدايا «للأخيار»، بما في ذلك سيّارة جيب شيروكي جديدة الطّراز[٦١]. ففاز الحزب الدّيمقراطيّ.

الصّومال، ١٩٩٣

كان من المفترض أن تكون بعثةً للمساعدة في تأمين الطّعام للجماهير الجائعة. لكن لم يكد يمرّ وقتٌ حتّى حاولت الولايات المتّحدة إعادة رسم خريطة البلاد السياسيّة، من خلال إزاحة القائد العسكريّ المسيطر، محمّد عيديد، وقاعدة قوّته. وابتداءً من حزيران/يونيو، قصفت المروحيّات الأميركيّة، في العديد من المناسبات، المجموعات المناصرة لعيديد بالقذائف والصّواريخ. فأردت العشرات منهم. ثمّ أقدم حوالى ١٢٠ من نخبة القوى الأميركيّة، في تشرين الأوّل/أكتوبر، على محاولةٍ جريئة لخطف قائدَين من جماعة عيديد، أدّت إلى معركةٍ دامية ورهيبة. فبلغت الحصيلة النّهائيّة سقوط خمسة مروحيّات أميركيّة، وقتل ١٨ أميركيّاً، وجرح ٧٣؛ فيما قتل ما بين ٥٠٠ وألف صوماليّ، وجرح عددٌ أكبر بكثير.

يشكّ المرء في أن يتمتّع تأمين الطّعام للشّعب الجائع بالأهميّة نفسها التي احتلّها واقعٌ آخر في النّفوس: وهو امتلاك أربع شركات نفطٍ أميركيّة عملاقة لحقوق استكشاف مساحاتٍ كبيرة من الأراضي، وأملها في أن تتمكّن القوّات الأميركيّة من وضع حدّ للفوضى التي تهدّد استثماراتها العالية القيمة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى حاجة البنتاغون المتنامية إلى التّرويج لفكرته لمن يحاول تخفيض الموازنة العسكريّة في الكونغرس، في عالم ما بعد الحرب الباردة. فاعتبرت الأعمال «الإنسانيّة»، وحركات هبوط القوى البحريّة والبريّة والجوّية (غير الضّروريّة) على الشّاطئ، أمام الكاميرات التّلفزيونيّة، بتنظيمٍ من البحريّة

(٦١) *Los Angeles Times* (March 9, 1992), p. 14.

الأميركيّة، مراكز جيّدة للحملات التّرويجيّة. وقد صمّمت واشنطن العمليّة بطريقةٍ تمكّن العسكريّة الأميركيّة من إدارة العرض، عوضاً عن الأمم المتّحدة التي رعت العمليّة ظاهريّاً وحسب.

في أيّ حال، عندما هبط جنود البحريّة، كانت المرحلة الأسوأ من المجاعة قد انتهت. فكانت قد وصلت إلى ذروتها قبل أشهر(٦٢).

العراق، التّسعينيّات

تعجّ مستشفيات الأمراض العقليّة والسجون بنزلاء يدّعون أنّهم سمعوا أصواتاً، تأمرهم بقتل بعض الأشخاص؛ وهم أشخاص لم تقع عليهم أعينهم في معظم الحالات، ولم يؤذوهم قط، ولا هدّدوهم بأيّ ضرر.

توجّه الجنود الأميركيّون إلى الشّرق الأوسط لقتل هذا النّوع نفسه من الأشخاص، بعد أن سمعوا صوتاً يأمرهم بذلك: صوت جورج بوش.

استمرّ القصف الشّديد لأكثر من أربعين نهاراً وليلة ضدّ إحدى أكثر الأمم تطوّراً في الشّرق الأوسط، فألحق الدّمار بعاصمتها القديمة والحديثة في آن؛ كما أسقط ٨٠ مليون ونصف كيلوغرام من القنابل على رأس شعب العراق، في هجوم جويّ ضارٍ هو الأكثر تركيزاً في تاريخ العالم حتّى اليوم؛ واستنزف أسلحةَ اليورانيوم التي أحرقت النّاس وسبّبت أمراضاً سرطانيّة ومشاكل خلقيّة متعدّدة؛ وفجّر منشآت النّفط والأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة، ممّا نشر سموماً رهيبة في الأجواء؛ وتعمّد إحراق الجنود أحياء؛ ودمّر البنى التّحتيّة، مع التّسبب بتأثيراتٍ خطيرة على الصّحة؛ وتواصلت العقوبات في القرن الواحد والعشرين، لتضاعف المشاكل الصّحية؛ وقضى أكثر من مليون طفل، والمزيد من البالغين، جرّاء هذه العوامل كلّها. في تقريرٍ صدر عن اليونيسف في آب/أغسطس ١٩٩٩،

(٦٢) Mark Bowden, *Black Hawk Down* (New York: Atlantic Monthly Press, 1999), passim; Stephen Shalom, "Gravy Train: Feeding the Pentagon by Feeding Somalia" (November 1993), www.zmag.org/zmag/articles/shalomsomalia.html; oil companies: *Los Angeles Times*, (January 18, 1993), p. 1.

أعلنت هذه الأخيرة أنّ معدّل موت الأطفال ما دون الخامسة، في جنوب العراق ووسطه، تضاعف في سنوات فرض العقوبات.

حتّى يومنا الحاليّ، تواصل الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى شنّ صواريخهما على أرض الرّماد المحروق التي تسمّى بالعراق، فيما طائراتهما تحلّق فوق المكان بصورةٍ مستمرّة بكلّ معنى الكلمة، بموجب السّلطة التي تستمدّها واشنطن ولندن إحداهما من الأخرى. خلال الأشهر الأولى من العام ١٩٩٩، نفّذت الدّولتان حوالى ١٠ آلاف غارة فوق العراق، حيث أطلقت أكثر من ألف قنبلة وصاروخ على أكثر من ٤٠٠ هدف، وأردت أو جرحت المئات من الأشخاص. في هذا السياق، أفاد مدير العمليّة، العميد ويليام لوني:

إذا استعملوا رادارهم، فسوف نفجّر صواريخهم الأرض ـ جوّ اللّعينة. إنّهم يعرفون أنّنا نملك بلدهم. نملك نطاقهم الجويّ... . وننصّ عليهم كيف يعيشون ويتحدّثون. وهذا هو ما يجعل أميركا عظيمة حاليّاً. هذا أمرٌ جيّد، ولا سيّما حين يكون هناك الكثير من النّفط الذي نحتاج إليه[٦٣].

يمكن القول إنّ الولايات المتّحدة قد أنزلت بالعراق عقوباتٍ أكثر انتقاميّة، ونبذته أكثر ممّا فعلت بألمانيا أو اليابان بعد الحرب العالميّة الثّانية.

في هذا السياق، قال نعوم شومسكي، في مقابلةٍ مع روبرت ماكنيل، على محطّة نظام الإذاعة الرّسمية (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠):

اتّبعت السّياسة الخارجيّة الأميركيّة مذهباً قياديّاً وصارماً منذ الأربعينيّات، ومفاده أنّ الولايات المتّحدة وزبائنها سيسيطرون فعليّاً على موارد الطّاقة الواسعة والفريدة في منطقة الخليج، والأهم من ذلك أنّه لن يُسمح لأيّ قوّة أهليّة ومستقلّة بأن تؤثّر تأثيراً أساسيّاً على إنتاج النّفط وأسعاره.

لعلّ هذه هي جريمة العراق الفعليّة، لا اجتياحه للكويت عام ١٩٩٠، وهو اجتياح شجّعته الولايات المتّحدة، وحرضّ عليه حليف واشنطن الأقرب، أي الكويت نفسها؛ وهو أيضاً اجتياحٌ أعطى الولايات المتّحدة كلّ الحجج التي

(٦٣) Postwar bombing: *Washington Post* (August 30, 1999), p. 3, *Washington Post* (September 18, 1999); Looney: *Washington Post* (June 24, 1996).

تحتاج إليها من أجل اتّخاذ التّحركات المطلوبة. فلم يتجاوز اجتياح العراق، في مطلق الأحوال، ما فعلته أندونيسيا بتيمور الشّرقية، بمباركة واشنطن.

البيرو، التّسعينيّات ـ حاليّاً

أمدّت الولايات المتّحدة البيرو لأكثر من عقدٍ بسيلٍ لامتناهٍ من المستشارين والمدرّبين العسكريّين، من المغاوير البحريّين والقبّعات الخضر، وكافة أنواع الأسلحة والمعدّات، ورحلات المراقبة، ومحطّات الرّادار في الأندس، وغير ذلك- كلّ ذلك لأحد أكثر الأنظمة ديكتاتوريّةً وقمعيّة في النّصف الغربي من الكرة الأرضيّة التي تدينها منظّمة العفو الدّوليّة، ومنظّمة رصد حقوق الإنسان الأميركيّتان، وتقارير حقوق الإنسان الصّادرة عن وزارة الخارجيّة، نظراً إلى ما تضمّه من سجون أشبه بسجون القرون الوسطى، وما تمارسه من تعذيب روتينيّ، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، بقيادة المستبدّ المعروف بألبيرتو فوجيموري.

ما هو هدف هذا الدّعم؟ إنّه محاربة المخدّرات، بحسب التّفسير الرّسميّ الذي قدّمته واشنطن. لكن يمكن الملاحظة أنّ أربعةً من ضبّاط السّلاح الجويّ، بمن فيهم أحد ربابنة فوجيموري العسكريّين الخاصّين، قد اعتقلوا لحيازتهم حوالى ١٧٤ كيلوغراماً من الكوكايين في طائراتهم العسكريّة؛ واكتُشف ما يقدّر بمائة كيلوغرام من الكوكايين، في أربع مناسبات مستقلّة، داخل سفن الأسطول البحريّ[٦٤]؛ كما يتمتّع مستشار فوجيموري الأقرب، فلاديمير مونتيسينو، بتاريخ طويل كزعيم عصابة مخدّرات، ومحامٍ سابق دافع عن تجّار المخدّرات[٦٥]؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ مونتيسينو ـ الذي لطالما عمل لحساب وكالة الاستخبارات المركزيّة ـ يدير جهاز الاستخبارات الذي غرق بدوره في وحل المخدّرات، ووجّه إليه مجلس الشّيوخ الأميركيّ عام ١٩٩٩ إدانةً علنيّة لفساده[٦٦]؛ ومن المعروف أيضاً أنّ العسكريّة قد حذّرت تجّار المخدّرات من

---

(٦٤) Pilot and navy ships: *New York Times* (July 29, 1996), p. 6.

(٦٥) *New York Times*, editorial (November 25, 1996), p. 14.

(٦٦) أقرّ مجلس الشّيوخ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩ مشروع القانون الخاصّ بالعمليّات الخارجيّة وتمويل الصّادرات وبرامجها، وهو يتضمّن إدانة جهاز الاستخبارات.

غارات وكالة مكافحة المخدّرات، وحمى جنودها أنفسهم أموال هؤلاء التّجار من الشّرطة(٦٧). إزاء كلّ ذلك، فيمَ كانت واشنطن تفكّر؟

إنّها تفكّر كما فعلت دائماً: فالأولويّة بالنّسبة إليها هي مساعدة الحكومة على قمع تحرّكات العصابات. عام ١٩٩٧، أمر فوجيموري بالإعدام العاجل لأربعة عشر يسارياً، معظمهم في سنّ صغيرة جدّاً، كانوا قد استولوا على منزل السّفير اليابانيّ للإلحاح على تطبيق حقوق الإنسان والتّحسينات الاقتصاديّة، ثمّ حاولوا تسليم أنفسهم بطريقةٍ سلميّة قبل أن يتمّ إطلاق الرّصاص عليهم بكلّ برودة. كانت قوّات العمليّات الخاصّة التي نفذّت الغارة قد تلقّت تدريباً ومساعدة تكنولوجيّة معقّدة من الولايات المتّحدة، بما في ذلك القيام بتحليقات بواسطة طائرة (RU-38A) التي يمكنها تصوير مبنى، وقياس سماكة جدرانه، إلى جانب مجموعة من التّفاصيل الأخرى المهمّة من أجل التّخطيط للغارة(٦٨).

لم تقدّم الولايات المتّحدة المساعدة في قتل هؤلاء الشبّان، بسبب الإتجار بالمخدّرات.

المكسيك، التّسعينيّات- حاليّاً

«ستحتاج الحكومة المكسيكيّة إلى القضاء على متمرّدي زاباتيستا لإثبات تحكّمها الفعليّ في الوطن وفي الشّرطة المحافظة على الأمن. . . . وستحتاج إلى التّفكير مليّاً في إتاحة فوز المعارضة في حال سجّلت انتصاراً نزيهاً في الانتخابات». تلك هي المذكّرة الصّادرة عام ١٩٩٥ عن ريوردان رويت (Riordan Roett)، وهو مستشار حول الأسواق النّاشئة في أميركا اللاتينيّة، ويعمل لحساب مصرف «مانهاتن تشايس» في نيويورك(٦٩).

كان يتكلّم عن حركة أهالي المكسيك الذين كانوا، وما يزالون، يطالبون بالحقوق الاقتصاديّة والسياسيّة وباستقلالهم. غير أنّ هذه الرّغبات تتعارض مع

(٦٧) *Washington Post* (November 25, 1990), p. 18; *Washington Post* (December 19, 1990), p. 25.

(٦٨) *iF Magazine* (Arlington, VA) (July-August 1997), pp. 24-5, article by William Blum on this incident; Washington Post (April 27, 1997), p. 29 (RU-38A plane)

(٦٩) *National Catholic Reporter* (March 24, 1995).

حاجات اتّفاقية التّجارة الحرّة في أميركا الشّماليّة (نافتا)، وغيرها من عناصر الاقتصاد المعولم، التي تريد طرد متمرّدي زاباتيستا من بعض المناطق ـ أو على الأقل منعهم من المطالبة بأرضهم ـ لأسبابٍ متنوّعة ـ منها النّفط وموارد طبيعيّة أخرى ـ فضلاً عن النّموذج السيّء، بلا جدال، الذي سيحتذي به بقيّة الفلاحين في المكسيك ودول أميركا الوسطى. كانت خطط «نافتا» تدعو إلى «تحديث» الزراعة التي لطالما مارسها أهالي البلد بصفتها «مورد رزقهم»؛ كإنتاج المحاصيل المصدَّرة «العالية القيمة»، مثل المطّاط والأخشاب(٧٠).

باسم مكافحة المخدّرات، قدّمت الولايات المتّحدة إلى المكسيك منحةً سخيّة تُقدّر بملايين الدّولارات من المساعدة العسكريّة والتّدريب، بالإضافة، كما جرت العادة، إلى عملاء الشّرطة الأميركيّة، ومستشاري الجيش، والعملاء السريّين في وكالة الاستخبارات المركزيّة، والقوّات الخاصّة(٧١). كلّ ذلك دعماً لحكومة، وقوّة عسكريّة، و«شبه عسكريّة»، وشرطة، استشرى فيها الفساد بشكلٍ ملحوظ، فاشتركت غالبية عناصرها في تجارة المخدّرات نفسها، ونفّذوا المجازر، وأقدموا على التّعذيب وانتهاكات منتظمة أخرى لحقوق الإنسان(٧٢). وتدّعي حركة زاباتيستا أنّ المستشارين الأميركيّين والأرجنتينيّين كانوا يدرّبون القوّة شبه العسكريّة، أي القوّة الأساسيّة المتسبّبة بهذه «الحرب القذرة» الجديدة، التي تألفها أميركا اللاتينيّة بشكلٍ رهيب(٧٣).

تضمّنت المساعدة العسكريّة الأميركيّة وسائل مراقبة تكنولوجيّة معقّدة، لاقتفاء أثر متمرّدي زاباتيستا في الغابات وبين التّلال، فضلاً عن المئات من

(٧٠) *Viva Chiapas!* (Winter 1995/6), pp. 1-2, and other issues (a publication of the ecumenical organization, Conversion for Reclaiming Earth in the Americas, Takoma Park, MD).

(٧١) انظر السلسلة في: *Washington Post* (July 12-14, 1998).

(٧٢) المخدّرات: في آب/أغسطس ١٩٩٩، اتّهم المدّعي العام الرّئيسي السّابق في المكسيك، ماريو رويز ماسيو، بغسيل ٩,٩ مليون دولار، في أرباح يشتبه أنّه جناها من المخدّرات، عبر مصرفٍ في هيوستن: *Washington Post* (August 28, 1999), p. 7. انظر أيضاً: Washington Post (September 9, 1998)، في ما يتعلّق بمساعدة العسكريّة المكسيكيّة لتجار المخدّرات. Human rights: Amnesty International, *Mexico: The Persistence of Torture and Impunity* (New York, June 1993), passim; انظر ايضاً تقارير منظّمة العفو اللاحقة حول المكسيك.

(٧٣) *Viva Chiapas!*

المروحيّات التي استخدمت لمهاجمة الجماعات بواسطة الأسلحة الرّشاشة، والصّواريخ، والقنابل. وما زال هذا التّدريب والمساعدة الأميركيّين من الممارسات الشّائعة في العالم الثّالث. في سلسلةٍ ممتازة عن الموضوع، نُشرت عام ١٩٩٨، أشارت صحيفة واشنطن بوست إلى التّالي:

حتّى حين تكون المعارضة المحلّية المسلّحة مهمّشة أو غير موجودة، فإنّ القوّات الأميركيّة تدرّب الجيوش على كيفيّة اقتفاء أثر الخصوم، ومفاجأتهم من خلال هجوم بالمروحيّات، فقتلهم بمزيدٍ من البراعة، أو في بعض الحالات تدريب الجيوش على القيام بغاراتٍ تستهدف كلّ بيتٍ على حدة، في «القتال ضمن الأحياء المتقاربة» المخصّص للمدن(٧٤).

حصلت المكسيك على الجزء الأكبر من المساعدة العسكريّة، في ما يعتبر خرقاً للقوانين التّشريعيّة التي تحظّر تقديم المساعدة العسكريّة إلى وحدات الأمن الأجنبيّة، المذنبة بتهمة خرق حقوق الإنسان(٧٥).

من الغريب أنّ أحداً لا يتّهم حركة زاباتيستا بالتّورط في تجارة المخدّرات، وبالتّالي فإنّ مشاركة واشنطن الفاعلة في الحرب ضدّها لا يمكن أن تتّخذ إلا مدلولاً إيديولوجيّاً.

كولومبيا، التّسعينيّات ـ حاليّاً

بحلول نهاية العقد، أصبحت كولومبيا ـ الدّولة الأكثر عنفاً في العالم ـ المستفيد الثّالث الأكبر من المساعدة العسكريّة الأميركيّة، مع وجود المئات من العسكريّين الأميركيّين هناك، في قواعد رادار وقواعد عسكريّة متكاثرة، للمساعدة في مكافحة الحركات التّمرديّة التي تقوم بها العصابات اليساريّة. كانت الولايات المتّحدة قد أمّنت الطّوافات، والمعلومات الاستخباراتيّة حول حركات العصابات، وصور الأقمار الصّناعيّة، ووسائل اعتراض الاتّصالات، لمساعدة

(٧٤) Washington Post series.

(٧٥) كان السّيناتور باتريك ليهي الرّاعي الرّئيسي لهذا التّشريع الذي أصبحت نسخات متنوّعة عنه قانوناً منذ أواخر التّسعينيّات. يمكن قراءة نقاش عن الأمر في: http://www.ciponline.org/facts. انظر ايضاً مطبوعات متنوّعة صادرة عن منظّمة العفو الدّولية باسم: «حقوق الإنسان والمساعدة الأمنية الأميركيّة».

غارات القصف وغيرها من الوظائف العسكريّة التي تقوم بها الحكومة. في بعض الأحيان، كانت الطّائرات الأميركيّة تحلّق على علوّ منخفض خلال عمليّات القتال. وقد زعمت العصابات أنّ الأميركيّين يجرون عمليّات سريّة لمكافحة المتمرّدين، وحذّرت من أنّها ستتعرّض للاستهداف[٧٦].

من جديد، كان الأساس المنطقيّ الرّسميّ الذي أُدلي به لتفسير التّحيّز لإحدى الجهات في الحرب الأهليّة هو «مكافحة المخدّرات». فعلى الصّعيد المحلّي، كان أحد أباطرة المخدّرات الأميركيّين، باري ماكافري، قد اتّخذ عادة الإشارة إلى العصابة الرّئيسيّة، المعروفة بالقوّات المسلّحة الثّوريّة في كولومبيا، باسم «تجّار المخدّرات». غير أنّ المدير العامل لإدارة مكافحة المخدّرات أدلى بشهادته عام ١٩٩٩، مبيّناً أنّ الإدارة «لم تستنج فعلاً بعد أنّ القوّات المسلّحة الثّوريّة في كولومبيا، وجيش التّحرير الوطني، هي كياناتٌ تتاجر بالمخدّرات بحدّ ذاتها»[٧٧]، رغم أنّ العصابات تموّل نفسها بالفعل، جزئيّاً، عبر حماية منتجي المخدّرات، و«فرض الضّرائب» عليهم.

غير أنّ المستفيد الرّئيسيّ من المساعدة الأميركيّة، أي العسكريّة الكولومبيّة، متورّط في تجارة المخدّرات، ومرتبطٌ في الوقت نفسه بالقوى شبه العسكريّة النّاشطة أيضاً في تجارة المخدّرات، وحماية منتجيها[٧٨]. ففي تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٩٨، عُثر على ٧٤٥ كيلوغراماً من الكوكايين في طائرة حمولة من السّلاح الجويّ الكولومبي، كانت قد حطّت في فورت لودردايل، فلوريدا. عام ١٩٩٦، حاول ضبّاط من السلاح الجويّ الكولومبي تهريب الهيرويين إلى الولايات المتّحدة، على متن طائرة استخدمها الرّئيس آنذاك أرنيستو سامبر[٧٩]. وقد ألصق أحد المسؤولين الرّفيعي المستوى في إدارة كلينتون صفة «تاجر المخدّرات» بسامبر نفسه[٨٠].

(٧٦) *The Dallas Morning News* (March 18, 1998).

(٧٧) شهادة دوني مارشال أمام لجنة المجلس القضائيّة، اللجنة الفرعيّة حول الجريمة، ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٩، من النّسخة غير المنشورة التي تمّت قراءتها في مكتب اللجنة.

(٧٨) *Miami Herald* (October 7, 1997), p. 8a; *Washington Post* (February 24, 2000), p. 1.

(٧٩) *New York Times* (November 11, 1998), p. 24.

(٨٠) *Washington Post* (October 4, 1997).

وفق ما أشار إليه السّيناتور باتريك ليهي (عن ولاية فيرمونت) عام ١٩٩٩: «ما نراه فعلاً في كولومبيا هو تزايد لسياسة مكافحة الثّوار المتنكّرة كسياسة مكافحة المخدّرات»[٨١].

في تقريرٍ صدر عام ١٩٩٤ عن منظّمة العفو الدّوليّة، قدّرت هذه الأخيرة عدد القتلى في كولومبيا منذ عام ١٩٨٦ بعشرين ألف شخص، ولا سيّما برصاص العسكريّة وحلفائها شبه العسكريّين، «لا في حروب المخدّرات بل لأسبابٍ سياسيّة». كان العديد من الضّحايا من «أعضاء النّقابات العمّالية، وناشطي حقوق الإنسان، وقادة الحركات اليساريّة القانونيّة». فاتّهمت منظّمة العفو أنّ «المعدّات العسكريّة الأميركيّة، التي تُسلّم من أجل استعمالها ضدّ تجّار المخدّرات ظاهريّاً، تستعملها العسكريّة الكولومبيّة فعليّاً لارتكاب هذه الإساءات باسم مكافحة الثّوار»[٨٢]. وكما في المكسيك، تمّ تأمين معظم هذه المساعدة عبر خرق قوانين حقوق الإنسان التّشريعيّة. وبالكاد أخفى البنتاغون ازدراءه لهذه القيود[٨٣].

في رسالةٍ وقّع عليها أعضاء اللّجنة الفرعيّة الخاصّة بعمليّات المجلس الخارجيّة، في آذار/مارس ١٩٩٧، وأرسلوها إلى وزيرة الخارجيّة مادلين أولبرايت، أفادوا فيها أنّ «الجهود التي تقوم بها الحكومة الكولومبيّة لكبح استغلال المجموعات شبه العسكريّة، أو منع عمليّات الإعدام خارج الإطار القانونيّ، والخطف، والتّعذيب، والاغتيالات السياسيّة، وغيرها من أشكال استغلال حقوق الإنسان التي ترتكبها القوّات الأمنيّة [كالعسكريّة العاديّة] لا تكفي للسّماح بتقديم حوالى مائة مليون دولار كمساعدة عسكريّة، واستئناف المساعدة الفتّاكة»[٨٤].

---

(٨١) *Washington Post* (February 18, 1999).

(٨٢) *Amnesty Action* (AIUSA, NY) (Winter 1997), pp. 1 and 8. مع تكرار التّفاصيل الموردة في تقرير عام ١٩٩٤.

(٨٣) *Washington Post* (December 31, 1998).

(٨٤) *Colombia Bulletin:* A Human Rights Quarterly (Madison, WI: Colombia Support Network, Spring 1997), p. 29, article by Carlos Salinas of Amnesty International. للاطّلاع على مناقشةٍ أكبر حول هذا التدخل، انظر القضايا الأخرى التي تعالجها هذه المجلة، أو إلى موقعها الإلكترونيّ: http://www.igc.org/csn/index.html

رغم ذلك، استمرّت المساعدة الفتّاكة. فتشكّ واشنطن في أنّ المتمرّدين، في حال تسلّموا زمام السّلطة، لن يحتلّوا مكانةً مناسبة في الاقتصاد المعولم للنّظام العالميّ الجديد.

يوغوسلافيا، ١٩٩٥ ـ ٩٩

في نيسان/أبريل ١٩٩٦، زار الرّئيس كلينتون روسيا أثناء هدنةٍ تخلّلت الصّراع العسكريّ الوحشيّ بين موسكو وإقليمها الانفصاليّ الشّيشانيّ. وأعلن الرّئيس خلال مؤتمرٍ صحافيّ:

«تزعمون أنّ البعض يقول إنّه كان من الواجب أن نكون أكثر صراحةً في نقدنا. أظنّ أنّ الأمر يعتمد على مقدّمتكم المنطقيّة الأولى؛ فهل تعتقدون أنّ إقليم الشّيشان هو جزءٌ من روسيا أم لا؟ أذكّركم بأنّنا خضنا حرباً أهليّة في بلدنا سابقاً، وفيها خسرنا من البشر ما لم نخسره في أيّ من حروب القرن العشرين، بسبب الاقتراح الذي قدّم أبراهام لينكولن حياته من أجله، ويفيد بأنّه لا يحقّ لأيّ دولة الانسحاب من اتّحادنا»[٨٥].

بعد ثلاث سنوات، دمّر كلينتون معظم مظاهر الحياة الحضاريّة والثّقافة في يوغوسلافيا، من خلال عمليّة القصف من أجل الإنسانيّة؛ وفيها نبذ تماماً أنّه يحقّ لسلوبودان ميلوسيفيتش أن يحاول منع إقليم كوسوفو من الانسحاب من جمهوريّة يوغوسلافيا الفدراليّة. وهكذا، تدخّلت الولايات المتّحدة، بحماية حلف شمال الأطلسي، في حربٍ أهليّة أقل عنفاً من الحرب الأهليّة الأميركيّة؛ بالفعل، كانت أقل عنفاً وأقصر زمناً من عدّة صراعاتٍ أهليّة أخرى تدور في أمكنة أخرى من العالم في الوقت عينه، كما في تركيا، وسريلنكا، وأندونيسيا/تيمور الشّرقيّة، وأنغولا، ومناطق أخرى في إفريقيا. ومن المفترض أن يكون عنف صربيا المزعوم البالغ (من طرفٍ واحد؟) ضدّ أبناء كوسوفو هو ما أثّر في مشاعر القادة الأميركيّين، وقادة حلف شمال الأطلسي، العطوفين.

لمن يشير إلى أنّ الولايات المتّحدة عاجزة عن إنقاذ العالم برمّته، يجدر

(٨٥) *Public Papers of the Presidents of the United States* (GPO), Vol. I (April 21, 1996), p. 614.

ذكر أنّ واشنطن، إلى جانب بعدها كلّ البعد عن إنقاذ شعوبٍ معيّنة، بكلّ بساطة، كانت طيلة سنواتٍ داعمةً ناشطة لدولتي تركيا وأندونيسيا، في أساليب قمعهما العسكريّ بالقوّة المسلّحة، كما ساعدت كرواتيا في تنفيذ تطهيرها الإثنيّ لصرب كراجينا عام ١٩٩٥، ثمّ ساعدتها في تغطية هذه العمليّات[٨٦]. في الواقع، كانت تركيا على وشك نقض قرار حلف شمال الأطلسيّ بالتّدخل في كوسوفو، لو لم يتمّ التأكيد لأنقرة على أنّ هذه السياسة لن تُطبّق أبداً على طريقة معاملة تركيا للأكراد[٨٧].

لكن كان من الضّروريّ بالنّسبة إلى الولايات المتّحدة أن ترسي بعض المبادئ: (١) المحافظة على هدفٍ لحلف شمال الأطلسي ـ في ظلّ غياب الحرب الباردة، والاتّحاد السّوفياتي، وحلف وارسو؛ (٢) تمتّع حلف شمال الأطلسي بحقّ التّدخل أينما كان، حتّى خارج حدوده الجغرافيّة، ودونما الحاجة إلى طلب الإذن الصّريح من مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة؛ (٣) تحوّل حلف شمال الأطلسي إلى السّلاح العسكريّ للنّظام العالميّ الجديد (يقع مركز شركاته في واشنطن العاصمة).

لم تكن يوغوسلافيا ميّالة إلى الالتزام بهذه المبادئ؛ ولا أبدى الصّرب، كما سبق أن لاحظنا، التّبجيل اللازم للانضمام إلى نادي حلفاء أميركا المعولمين، مع الشّركاء الأصغر المطيعين. كان القسم الأكبر من صناعتهم وقطاعهم الماليّ ما زال ملكاً للدّولة، ولم يكونوا قد حظّروا حتّى كلمة «الاشتراكيّة» من قاموس المصطلحات المهذّبة. فيا لهم من ديناصوراتٍ عنيفة مجنونة! في مطلق الأحوال، شكّلوا هدفاً مثاليّاً يصبّ قصفه في مصلحة الخير العام. ولم تحمل ديكتاتوريّة ميلوسيفيتش أيّ مدلولٍ استراتيجيّ، باستثناء قيمتها الدّعائيّة.

إذاً، دُمّرت يوغوسلافيا على يد «العالم الغربيّ الحرّ»، هي التي بقيت لسنواتٍ تخشى هجوماً من الشّرق (الاتّحاد السّوفياتي). وبينما كانت هجمات

---

(٨٦) *New York Times* (March 21, 1999), p. 1. «التّطهير العرقي» هي التّسمية التي ألصقتها المحكمة الجنائيّة الدّولية بيوغوسلافيا السّابقة.

(٨٧) *Washington Post* (November 8, 1998), p. 3.

القنابل تتابع، تعرّض التّلفزيون الصّربي للاستهداف بدوره لأنّه كان يبثّ أخباراً لا تحبّها الولايات المتّحدة. فأودت القنابل بحياة العديد من موظّفي المحطّة التّلفزيونيّة، كما أدّت إلى خسارة أحد النّاجين رجليه اللتين كان يجب بترهما لانتشاله من تحت الحطام[٨٨].

في هذا السياق، علّق المراسل الأجنبي البريطانيّ روبرت فيسك، قائلاً: «ما إن تبدأ بقتل النّاس لأنّك غير معجب بما يقولونه، فأنت تغيّر أحكام الحرب»[٨٩].

لعلّ المظهر الأغرب للصّراع بأكمله هو حالة فقدان الذّاكرة الجماعيّة التي بدا أنّها أصابت ما لا يُعدّ ولا يحصى من أفراد الشّعب الذكيّ، والحسن النّية، الذي اقتنع أنّ قصف الولايات المتّحدة/حلف شمال الأطلسي قد جرى بعد عمليّة التّرحيل الجماعيّ الإجباريّ الذي تعرّض له الألبان العرقيّون من كوسوفو؛ أي إنّ القصف قد تمّ للحدّ من هذا «التّطهير العرقيّ». في الواقع، لم تبدأ عمليّات التّرحيل الإجباريّ المنتظم لأعداد كبيرة من الأشخاص إلا بعد أيّام قليلة من بدء القصف، كردّ فعل عليه بلا شكّ، بتأثير من الغضب والعجز البالغين. ويمكن التأكّد من ذلك بكلّ سهولة عبر مطالعة الصّحف اليوميّة، قبل أيّام قليلة من بدء القصف، عشيّة ٢٣/ ٢٤ آذار، وفي الأيّام القليلة التّالية؛ أو يمكن بكلّ بساطة تصفّح جريدة «نيويورك تايمز» في ٢٦ آذار/مارس، الصّفحة الأولى، وفيها: «مع بدء حلف شمال الأطلسي بعمليّات القصف، ساد إحساس عميق ومتزايد بالخوف في بريستينا [المدينة الأساسيّة في كوسوفو] من صبّ الصّرب الآن جام غضبهم على المدنيّين الألبان العرقيّين، سعياً للانتقام» (للتّشديد).

في ٢٧ آذار/مارس، نجد الإشارة الأولى إلى «المسيرة الإجباريّة»، أو أيّ شيء من هذا القبيل.

لكن من المحتمل أنّ النّسخة التي تمّ التّرويج لها كانت قد استقرّت في الأذهان. وهذه هي الخدعة الاحتياليّة الأكثر براعةً منذ أن فرضت الكنيسة مفهوم «العصمة البابويّة» على الشّعب السّاذج.

---

(٨٨) *The Independent* (April 24, 1999), p. 1.

(٨٩) المرجع نفسه.

أفغانستان، ٢٠٠١ ـ حاليّاً

طلبت الولايات المتّحدة من العالم أن يصدّق أنّ قصفها لأفغانستان الذي بدأ في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠١ كان انتقاماً مباشراً للاعتداءات على نيويورك، وواشنطن، في ١١ أيلول/سبتمبر. لكن من بين آلاف الضّحايا الذين سقطوا جرّاء القصف الأميركيّ، وما تلاه من حروب، لم يتمّ تحديد واحد منهم على أنّه كان يملك صلةً بأحداث ذلك اليوم المأساويّ. فبما أنّ إرهابيّي ١١ أيلول/سبتمبر قد اختاروا مباني رمزيّة للهجوم، اختارت الولايات المتّحدة في ما بعد دولةً رمزيّة للانتقام. وقد أودى الهجوم على أفغانستان بضحايا أبرياء أكثر ممّا فعل الاعتداء على الولايات المتّحدة في ١١ أيلول(٩٠)، كما حصد أرواح ما لا يعدّ ولا يحصى من «المقاتلين» (أي كلّ من دافع عن الأرض التي يعيش فيها ضدّ الاجتياح). وكان معظم «الإرهابيّين» المزعومين من الجنسيّات الأجنبيّة، والمقيمين في أفغانستان حينذاك، بمن فيهم المتدرّبين في معسكرات القاعدة، قد قصدوا ذلك المكان لمساعدة الطّالبان في حربهم الأهليّة؛ فالأمر بالنّسبة إليهم كان مهمّة دينيّة، لا علاقة لواشنطن بها. وقد خدم الاحتلال الأميركيّ في أفغانستان إنشاءَ حكومة جديدة، تذعن بشكلٍ كافٍ لغايات واشنطن الدّولية، بما في ذلك إنشاء قواعد عسكريّة ومحطّات تجسّس إلكترونيّة، وتمرير أنابيب النّفط والغاز المتينة عبر أفغانستان من منطقة بحر قزوين إلى المحيط الهنديّ ما إن تهدأ الأوضاع في الدّولة. وكان أرباب النّفط الأميركيّ قد وضعوا أعينهم على هذا المخطّط منذ سنوات. فكان تجّار النّفط صريحين بهذا الشّأن، وقد أدلوا ببياناتٍ صريحة أمام الكونغرس بخصوص هذه المسألة(٩١). وفضلاً عن التّسبب بموت الآلاف من الأفغان، سجّلت الأعمال الأميركيّة في أفغانستان

(٩٠) Marc Herold, Blown Away: *The Myth and Reality of "Precision Bombing" in Afghanistan* (Monroe: Common Courage, 2003), Appendix 4. «الاحتساب اليوميّ للضّحايا في صفوف المدنيّين الأفغان الذين أرداهم القصف الأميركيّ واعتداءات القوّات الخاصّة، ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠١، حتّى يومنا الحاليّ».

(٩١) انظر مثلاً: Testimony of John Maresca, Unocal Corporation, Subcommittee on Asia and the Pacific, of House Committee on International Relations, February 12, 1998.

النّتائج الآتية، ابتداءً من تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٣: دُمّر ما لا يعدّ ولا يحصى من البيوت والمباني الأخرى؛ وبدأ استنزاف اليورانيوم يكشف عن ناحيته البشعة؛ وعاد أسياد الحرب إلى تسلّم السّلطة الشّاملة؛ وازدهرت زراعة الأفيون؛ وأمسى العنف والجرائم مرّة أخرى الخبز اليوميّ في أحياء المدن التي كانت أكثر أماناً في عهد الطّالبان؛ وبات الرّئيس مجرّد لعبة في أيدي الأميركيّين (في الواقع، يحمل هو والعديد من وزرائه الجنسيّتين الأفغانيّة ـ الأميركيّة)؛ وخضعت الدّولة لاحتلال القوّات الأجنبيّة (أي الأميركيّة) التي أساءت معاملة السّكان غالباً، واستعملت أساليب التّعذيب؛ وقبضت القوّات الأميركيّة على الأفغان وساقتهم بعيداً دون أيّ شرح، ثمّ زجّت بهم في السّجون الانفراديّة لفتراتٍ غير محدودة، وأرسلت بعضهم إلى «جزيرة الشّياطين» التي وُجدت في القرن الواحد والعشرين، حيث قاعدة غوانتنامو في كوبا؛ وتضاعف تقريباً عدد الأطفال الذي يعانون سوء التّغذية في كابول، بالمقارنة مع كان عليه قبل الاجتياح الأميركيّ[٩٢]؛ فأمست أفغانستان محميّةً خاضعة للولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسيّ. ورغم أنّه قد تمّ القضاء على نظام الطّالبان الرّهيب، لكن تجدر الإشارة إلى أنّ الطالبان ما كانوا ليتسلّموا زمام السّلطة في الأصل لو أنّ الولايات المتّحدة لم تؤدِّ، في الثّمانينيّات والتّسعينيّات، دوراً أساسيّاً في الإطاحة بحكومةٍ علمانيّة وتقدّمية تماماً، كانت قد منحت المرأة حريّةً أعظم ممّا قد تحصل عليه يوماً في ظلّ الحكومة الحاليّة.

العراق، ٢٠٠٢ ـ حاليّاً

من اللافت للاهتمام فعلاً أنّ الولايات المتّحدة قد استطاعت، بكلّ صراحة، أن تعلن للعالم عن تصميمها على اجتياح وطنٍ ذي سيادة، وعلى الإطاحة بحكومته؛ وهو وطنٌ لم يهاجم الولايات المتّحدة، ولم يهدّد بمهاجمة الولايات المتّحدة، ويعلم أنّه يسعى إلى انتحار جماعيّ فوريّ إذا هاجم الولايات المتّحدة. فراح القادة الأميركيّون يؤلّفون الأخبار الواحد تلو الآخر،

(٩٢) *New York Times* (March 2, 2003), section 4, p. 2.

يعلّلون عبرها التّهديد الذي يشكّله العراق، فهو تهديد وشيك، وتهديد كيميائيّ، وتهديد بيولوجيّ، وتهديد نوويّ، وتهديد يتزايد خطورةً مع مرور كلّ يوم، كما زعموا أنّ العراق دولة إرهابيّة، والعراق مرتبط بالقاعدة؛ فعبّر كلّ خبر من أخبارهم عن تفاهته. وظلّت واشنطن، لفترةٍ طويلة، تردّد على مسامع العالم أنّ موافقة العراق على عودة مفتّشي الأسلحة التّابعين للأمم المتّحدة ضروريّة، لكن حين وافق العراق على ذلك، بادرت الولايات المتّحدة إلى القول: «لا، لا. هذا غير كافٍ». وهكذا، بعد أن أمضى المفتّشون أشهراً هناك، ظلّ الرّئيس بوش يصرّ على أنّه قد منح صدّام حسين «فرصةً للسّماح بدخول المفتّشين، ولم يفعل ذلك»[٩٣]. فهل يعتبر أيّ من ذلك منطقيّاً؟ هذه الحاجة الملحّة المفاجئة لخوض حربٍ في ظلّ غياب صراع؟ هذا الاختلاق للقصص الواحدة تلو الأخرى لتبرير الأمر؟ إنّه منطقيّ فعلاً، إذا فهم المرء أنّ الحرب التي بدأت مع قذف القنابل، في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، لا تتعلّق بصدّام حسين وشروره، أو بأسلحته، أو بإرهابه؛ ثمّ عمد إلى درس النّقاط التّالية كمحفّزاتٍ أكثر قابليّة للتّصديق وراء تحرّك واشنطن:

- **توسيع الإمبراطوريّة الأميركيّة**: إضافة المزيد من القواعد العسكريّة ومحطّات التّجسس الاتّصاليّة على حقيبة البنتاغون، وإنشاء مركز قياديّ يتيح مراقبة بقيّة دول الشّرق الأوسط، والتّحكّم فيها، وترهيبها بشكلٍ أفضل.

- **المثاليّة**: إعادة تصنيع أصوليّي المافيا الأمبرياليّين للعالم وفقاً لصورة أميركا، مع الالتزام بالاقتصاد الحرّ، والإيمان بنظامٍ سياسيّ مستخلص من الكتب المدرسيّة الثّانويّة الأميركيّة، والمعتمد على اليهوديّة والمسيحيّة كعناصر أساسيّة.

- **النّفط**: لبسط سيطرة كاملة على موارد العراق الشّاسعة، في ظلّ وجود النّفط السّعوديّ والإيرانيّ في الجوار، دون أيّ دفاع؛ وهكذا، تُجرّد منظّمة الدّول

(٩٣) *Washington Post* (July 15, 2003).

المصدّرة للنّفط من استقلاليّتها عن واشنطن، وتكفّ عن التّفكير في إبدال الدّولار باليورو كعملتها الرّسمية في مجال النّفط، بما أنّ العراق قد اختفى؛ وسوف تفكّر أوروبا المعتمدة على النّفط مليّاً قبل تحدّي سياسات واشنطن؛ كما يمكن أن تتباطأ وتيرة انبعاث الاتّحاد الأوروبي كقوّة عظمى منافسة.

- **العولمة**: ما إن يتمّ بسط الأمن النّسبي على الأرض، والشّعب، والمؤسّسات، حتّى تبدأ الشّركات المتخطّية الحدود القوميّة بالزّحف نحو العراق، وتستعدّ لخصخصة كلّ شيء بأسعارٍ هابطة، يتبعها فوراً صندوق النّقد الدّوليّ، والبنك الدّولي، ومنظّمة التّجارة العالميّة، وبقيّة المبتزّين الماليّين الدّوليّين.

- **صناعة الأسلحة**: كما في كلّ من الحروب الأميركيّة غير المتناهية، سرعان ما يحقّق المصنّعون العسكريّون أرباحاً خياليّة، ثمّ يقدّمون مساهماتهم السياسيّة السّخية، ملهمين قادة واشنطن بمواصلة الحرب، لا سيّما وأنّ كلّ حرب هي فرصةٌ لاختبار الأسلحة الجديدة، وتوزيع العقود لإعادة بناء الدّولة التي تدمّرت للتوّ. وكعلاوةٍ إضافيّة، حين يتقاعد موظّفو البنتاغون، فإنّ الوظائف تكون بانتظارهم في هذه الشّركات نفسها.

- **إسرائيل**: أي الأشخاص الذين كانوا يدفعون بوش إلى شنّ الحرب، بما في ذلك المحاربين المخضرمين المناصرين لإسرائيل، كريتشارد بيرل، وبول وولفويتز، ودوغلاس فايث الذين أيّدوا، إلى جانب بقيّة جماعة الضّغط الإسرائيليّة الأميركيّة القويّة، سحق عدوّ إسرائيل اللّدود، العراق، طيلة سنواتٍ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحويل مياه العراق الغزيرة للتّخفيف عن إسرائيل عطشى، وتجديد خطّ أنابيب نفطيّة قديم بين العراق وإسرائيل.

بعد فتح الأرض، ظهرت المقاومة. كيف يعقل أن يحدث هذا بطريقةٍ أخرى؟ أيّ نوعٍ من الشّعوب يحبّ أن يتعرّض للقصف، والاجتياح، والاحتلال، والخضوع لألوان الذّل اليوميّ، فيما أحبّاؤهم قد مزّقتهم القنابل، وبيوتهم ومستشفياتهم ومدارسهم ووظائفهم قد آلت إلى الدّمار؟ غير أنّ الولايات

المتّحدة لم تستطع تقبّل هذه الحقيقة البسيطة. فأعلن وزير الحربيّة دونالد رامسفيلد أنّ مجموعاتٍ خمس تعارض القوّات الأميركيّة: النّاهبين، والمجرمين، ومن تبقّى من حكومة صدّام حسين، والإرهابيّين الأجانب، ومن تؤثّر عليه إيران[٩٤]. ويصرّ مسؤولون أميركيّون آخرون على أنّ المقاومين قد تلقّوا مدفوعاتٍ تحثّهم على عملهم[٩٥].

في أيّ حال، لا يبرّر عزل صدّام حسين الهجوم الأميركيّ الضّاري، حتّى وإن كانت واشنطن قد تأثّرت بشروره فعليّاً وأخلاقيّاً. ففي أيّ عالمٍ قد نعيش لو بات في إمكان أيّ دولة أن تجتاح دولةً أخرى لمجرّد أنّها غير معجبة بقائدها؟ لقد كان الضّرر الذي لحق بالقانون الدّوليّ والأمم المتّحدة عظيم الشّأن.

(٩٤) Pentagon briefing (June 30, 2003).

(٩٥) *Washington Post* (June 29, 2003).

الفصل الثاني عشر

الفقر العالميّ في أواخر القرن العشرين

بقلم ميشال شوسودوفسكي

عولمة الفقر

سوف يسجّل التّاريخ فترة أواخر القرن العشرين كحقبةٍ من الإفقار العالميّ، تتّسم بانهيار الأنظمة الإنتاجيّة في الدّول النّامية، وتوقّف المؤسّسات الوطنيّة عن العمل، وتعطّل برامج الصّحة والتّربية. بدأت عمليّة «عولمة الفقر» هذه في العالم الثّالث، بالتّزامن مع تفشّي أزمة الدّيون، مع الإشارة إلى أنّها قد قلبت، بشكلٍ كبير، إنجازات مظاهر إنهاء الاستعمار ما بعد الحرب. وقد بسطت قبضتها، منذ التّسعينيّات، على كافة المناطق المهمّة في العالم، مثل أميركا الشّماليّة، وأوروبا الغربيّة، ودول الكتلة السوفياتيّة السّابقة، والدّول الصّناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا والشّرق الأقصى.

في التّسعينيّات، انفجرت المجاعات على الصّعيد المحلّي في إفريقيا جنوب الصّحراء، وجنوب آسيا، وأجزاء من أميركا اللاتينيّة؛ وأُقفلت العيادات الصّحية والمدارس؛ وحُرم مئات ملايين الأطفال من الحقّ في التّربية الابتدائيّة. وفي العالم الثّالث، وأوروبا الشّرقية، والبلقان، انبعثت الأمراض المعدية، كالسّل، والملاريا، والكوليرا.

الإفقار ـ نظرة عامّة

تشكّل المجاعة في العالم الثّالث

من السَّفناء الجافّة في الحزام السّاحليّ، بسطت المجاعة قبضتها لتشمل وسط المنطقة الاستوائيّ الرّطب. فتأثّر بالأمر قسمٌ كبير من سكّان القارّة الأفريقيّة: وأمسى ١٨ مليون شخص في جنوبي إفريقيا (منهم مليونا لاجئ) يعيشون في «مناطق المجاعة»، فيما يتعرّض ١٣٠ مليون غيرهم في عشر دولٍ لهذا الخطر فعليّاً[١]. وفي قرن إفريقيا، يعاني ٢٣ مليون شخص (قضى العديد منهم منذ ذلك الوقت) «خطر المجاعة»، وفقاً لأحد تقديرات الأمم المتّحدة[٢].

في الفترة التّالية للاستقلال وحتّى الثّمانينيّات، اقتصرت أمواج الموت جوعاً، بشكلٍ كبير، على المناطق القبليّة الحدوديّة. لكن تشير بعض الدّلائل، في الهند اليوم، إلى عمليّة إفقارٍ واسعة النّطاق في أوساط سكّان المدن والأرياف، بعد اعتماد السياسة الاقتصاديّة الجديدة عام ١٩٩١، بإشراف مؤسّسات بريتون وودز. فيتألّف ما يزيد على ٧٠٪ من الأسر الرّيفيّة في الهند من المزارعين المهمّشين الصّغار، وعمّال المزارع الذين لا يملكون أرضاً، وهم يمثّلون حوالى ٤٠٠ مليون من السكّان. في المناطق المرويّة، يُستخدم العاملون الزّراعيّون لمائتي يوم في السنة، فيما يُستخدمون لمائة يوم وحسب في مجال الزّراعات التي ترويها الأمطار. ونظراً إلى توقّف الإعانات الماليّة لشراء السّماد ـ وهو شرطٌ صريح في اتّفاقية صندوق النّقد الدّوليّ ـ والزّيادة في أسعار الموادّ الأوليّة الزّراعيّة والنّفط، وجد عددٌ كبير من المزارعين الصّغيري والمتوسّطي الحجم أنفسهم مفلسين.

---

(١) انظر: منظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتّحدة، وضع مخزون الأغذية وتوقّعات المحاصيل في إفريقيا جنوب الصّحراء، التّقرير الخاصّ، رقم ١ (نيسان/أبريل ١٩٩٣). صحيحٌ أنّه ما من معطيات على الصّعيد الإقليمي، لكن يمكن أن يستنتج المرء من الأرقام على صعيد الدّولة أنّ ربع سكّان إفريقيا في مناطق ضواحي الصحارى على الأقلّ معرّضون للمجاعة. ويعاني عشرة ملايين فلاح في منطقة سيرتاو، شمال شرق البرازيل من المجاعة ونقص المياه، وفقاً للأرقام الرّسمية. انظر: "Dix millions de paysans ont faim et soif", *Devoir* (April 16, 1993), p. B5.

(٢) للاطّلاع على المزيد من التّفاصيل، انظر: Claire Brisset, "Risque de famine sans precedent en Afrique", *Monde Diplomatique* (July 1992) pp. 24-5; and Claire Brisset, "Famines et guerres en Afriques subsaharienne", *Monde Diplomatique* (June 1991) pp. 8-9.

نتيجةً لدراسةٍ أجريت عام ١٩٩١ على مستوى محليّ، حول حالات الموت جوعاً في أوساط الخيّاطين الذين يستعملون النّول اليدويّ، ضمن جماعةٍ ريفيّة مزدهرة نسبيّاً، في «آندرا براداش» (Andhra Pradesh)، تمّ تسليط الضّوء على كيفيّة إفقار الجماعات المحلّية كنتيجة للإصلاح وفقاً للاقتصاد الشّامل. وقد وقعت حالات الموت جوعاً في الأشهر التي تلت تطبيق السياسة الاقتصاديّة الجديدة: فمع انخفاض قيمة صادرات الغزل القطنيّ، ورفع الضّوابط المتحكّمة به، أدّى الارتفاع الشّديد المفاجئ في السّعر المحلّي للغزل القطنيّ إلى انهيار في سعر نسيج الباشام (٢٤ متراً) الذي يدفعه الوسيط إلى الخيّاط (من خلال نظام تصنيع الثّياب في المنزل).

«كان راداكريسنامورتي وزوجته يتمكّنان من حياكة ما بين ثلاثة وأربعة أثوابٍ من نسيج الباشام يوميّاً، فيكسبان أجراً ضئيلاً يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ روبية [١٢ ـ ١٦ دولاراً أميركيّاً] لإعالة أسرة من ستّة أشخاص؛ ثمّ تمّ اعتماد موازنة الاتّحاد في ٢٤ تمّوز/يوليو ١٩٩١، فسجّل سعر الغزل القطنيّ ارتفاعاً شديداً ومفاجئاً، وانتقل العبء إلى الخيّاط. فتدنّى دخل أسرة راداكريسنامورتي إلى ٢٤٠ ـ ٣٢٠ روبية شهريّاً [٩,٦٠ ـ ١٣,٠٠ دولاراً أميركيّاً]»[٣].

كان مصير راداكريسنامورتي من قرية «غولابالي»، في دائرة غونتور، هو الموت جوعاً في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. بين ٣٠ آب/أغسطس و١٠ تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٩١، تمّ الإبلاغ عن ٧٣ حالة وفاة من المجاعة على الأقل، في دائرتين فقط داخل «آندرا براداش»[٤]. تجدر الإشارة إلى أنّه تتوافر ٥,٣ مليون آلة نول يدويّة في أرجاء الهند، لإعالة سكّانٍ يبلغ عددهم ١٧ مليون شخص.

«علاج الصّدمة» الاقتصاديّ في الاتّحاد السّوفياتي السّابق

عند تقييم أثر الانهيار الاقتصادي أثناء الحرب الباردة على المداخيل، والتّوظيف، والخدمات الاجتماعيّة، في أجزاءٍ من أوروبا الشّرقيّة، يُخيّل إلى

(٣) K. Nagaraj, et al., "Starvation Deaths in Andhra Pradesh", *Frontline* (December 6, 1991), p. 48.

(٤) المرجع نفسه.

المرء أنّها أكثر فداحة وتدميراً من آثار الأزمة الاقتصاديّة الكبرى. ففي الاتّحاد السّوفياتي السّابق (بدءاً بأوائل عام ١٩٩٢)، ساهم التّضخم الجامح الذي أحدثه انهيار الرّوبل في تفتيت المداخيل الفعليّة بشكلٍ سريع. ونتيجةً «العلاج الصّدمة» الاقتصاديّ، إلى جانب برنامج الخصخصة، تسارعت التّصفية الفوريّة لصناعاتٍ بأكملها، ممّا أدّى إلى تسريح الملايين من العمّال.

في الفدراليّة الرّوسيّة، ازدادت الأسعار، من ناحيةٍ، مائة ضعفٍ بعد الجولة الأولى من إصلاحات الاقتصاد الشّامل التي اعتمدتها حكومة يلتسين، في كانون الثّاني/يناير ١٩٩٢. أمّا من ناحيةٍ أخرى، فقد ازدادت الرّواتب لعشرة أضعاف. وتشير الدّلائل إلى أنّ القوّة الشّرائيّة الفعليّة قد انخفضت، بشكلٍ حادّ، بأكثر من ٨٠٪ أثناء العام ١٩٩٢[٥].

لقد فكّكت الإصلاحات المركّب العسكريّ-الصّناعيّ، والاقتصاد المدنيّ. وتخطّى الانحطاط الاقتصاديّ الهبوط الحادّ في الإنتاج الذي تعرّض له الاتّحاد السّوفياتي في أوج الحرب العالميّة الثّانية، إثر الاحتلال الألماني لبيلاروسيا وأجزاء من أوكرانيا عام ١٩٤١، والقصف الشّامل للبنى التّحتيّة الصّناعيّة السّوفياتيّة. وبحلول العام ١٩٤٢، تراجع إجمالي النّاتج المحلّي السّوفياتي بـ٢٢٪ بالمقارنة مع مستويات ما قبل الحرب[٦]. في المقابل، خبر النّتاج الصّناعيّ في الاتّحاد السوفياتي السّابق هبوطاً ملحوظاً بـ٤٨,٨٪، فيما تراجع إجمالي النّاتج المحلّي بـ٤٤,٠٪ بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٥، وفقاً للبيانات الرّسمية، وما زال النّتاج في تراجع[٧]. لكنّ التّقديرات المستقلّة تشير إلى انهيارٍ أكبر فعليّاً، مع توفّر دلائل دامغة إلى أنّه قد تمّ التّلاعب بالأرقام الرّسمية[٨].

---

(٥) انظر: Michel Chossudovsky, *The Globalization of Poverty* (London: Zed Books, 1997), chapter 11.

(٦) World Bank, *World Development Report 1997* (Washington, DC: World Bank, 1997), fig. 2.1, p. 26.

(٧) United Nations Economic Commission for Europe, *Economic Survey of Europe*, 1995-96 (Geneva: UNECE, 1996).

(٨) المقابلات التي أجراها المؤلّف مع علماء الاقتصاد الأكاديميّين والمنظّمات الدّوليّة الكائنة في موسكو، تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٩٢.

بينما كانت كلفة العيش في أوروبا الشّرقية والبلقان ترتفع ارتفاعاً حادّاً لتبلغ المستويات الغربيّة، نتيجة رفع القيود عن أسواق السّلع، وصل الحدّ الأدنى للأجور إلى عشرة دولارات شهريّاً. «في بلغاريا، قدّر البنك الدّولي ووزارة العمل والضّمان الاجتماعيّ، كلّ على حدة، أنّ ٩٠٪ من البلغاريّين يعيشون تحت عتبة الفقر بأربعة دولارات يوميّاً»[٩]. أمّا معاشات التّقاعد للشّيخوخة، فقد بلغت ما قيمته دولارين شهريّاً عام ١٩٩٧[١٠]. ولمّا كانت المجموعات السّكانية عبر البلاد عاجزة عن دفع فواتير الكهرباء، والماء، والنّقليات، فقد تعرّضت لتهميشٍ وحشيّ من العصر الحديث.

الفقر والبطالة في الغرب

خلال عهد ريغان ـ تاتشر، لكن منذ بداية التّسعينيّات بشكلٍ أهمّ، ساهمت التّدابير التّقشّفية القاسية، شيئاً فشيئاً، في تحلّل دولة الرّفاه. وتنقلب إنجازات الفترة الأولى ما بعد الحرب من خلال الحطّ من قدر خطط ضمان البطالة، وخصخصة صناديق معاشات التقاعد والخدمات الاجتماعيّة، وتراجع الضّمان الاجتماعيّ.

مع انهيار دولة الرّفاه، باتت المستويات الكبيرة من البطالة الشّبابيّة مصدراً متزايداً للنّزاعات الاجتماعيّة والانشقاقات الشّبابيّة. ففي الولايات المتّحدة، شجبت الشّخصيات السياسيّة ازدياد العنف الشّبابيّ، متعهّدين بفرض عقوباتٍ أقصى من دون معالجة جذر المشكلة. وقد حوّلت إعادة البناء الاقتصاديّة الحياة المدينيّة، فساهمت في تحويل المدن الغربيّة إلى مدنٍ من «العالم الثّالث». واتّسم محيط المدن الكبرى بالتّمييز العنصري الاجتماعيّ: فانقسم المنظر الطّبيعيّ المديني أكثر فأكثر إلى فئاتٍ مستقلّة، وفق أسس اجتماعيّة وإثنيّة. وبات في الإمكان مقارنة مؤشّرات الفقر، كمعدّل وفيّات الأطفال والبطالة والتّشرد في أحياء الأقليّات ضمن المدن الأميركيّة (والأوروبيّة أكثر فأكثر)، بالمؤشّرات السّائدة في العالم الثّالث في كثيرٍ من النّواحي.

(٩) Jonathan C. Randal, "Reform Coalition Wins Bulgarian Parliament", *Washington Post* (April 20, 1997), p. A21.

(١٠) "The Wind in the Balkans", *Economist* (February 8, 1997), p. 12.

زوال «النّمور الآسيويّة»

مؤخّراً، ساهمت المضاربات ضدّ العملات الوطنيّة في زعزعة بعض أنجح الأنظمة الاقتصاديّة «الصّناعية حديثاً» في العالم (أندونيسيا، وتايلاندا، وكوريا)، ما أدّى إلى تراجع حاد في مستوى العيش، بين ليلةٍ وضحاها فعليّاً.

في الصّين، تواجه الجهود النّاجحة للتّخفيف من الفقر خطراً بسبب الخصخصة الوشيكة، أو الإفلاس الإجباريّ للآلاف من الشّركات الرّسميّة، وما نتج عن ذلك من تسريح لملايين من العمّال. فيُقدّر عدد العمّال الذين يفترض صرفهم من العمل في الشّركات الصّناعيّة الرّسمية بخمسة وثلاثين مليوناً(١١). أمّا المناطق الرّيفيّة، فتكشف عن فائضٍ في عددِ العمّال يبلغ ١٣٠ مليون عامل تقريباً(١٢). وقد جرت هذه العمليّة بالتّزامن مع تخفيضاتٍ هائلة طرأت على الموازنة في ما يتعلّق بتمويل البرامج الاجتماعيّة، حتّى في ظلّ ازدياد البطالة وانعدام المساواة.

خلال الأزمة الماليّة الآسيويّة عام ١٩٩٧، استولى المضاربون المؤسّساتيّون على ملايين الدّولارات من احتياطيّات المصرف المركزيّ الرّسميّة. بعبارةٍ أخرى، لم تعد هذه الدّول قادرة على «تمويل التّنمية الاقتصاديّة»، بواسطة السياسة النّقدية. ويعتبر هذا الاستنزاف للاحتياطيّات الرّسميّة جزءاً من عمليّة إعادة التّنظيم الاقتصاديّة التي أدّت إلى الإفلاس والبطالة الشّاملة. بعبارةٍ أخرى، يفوق رأس المال الخاصّ الذي يملكه «المضاربون المؤسّساتيّون»، بأشواط، الاحتياطيّات المحدودة في المصارف المركزيّة الآسيويّة. وبالتّالي، لم تعد هذه الأخيرة، سواء أعملت فرديّاً أم جماعيّاً، قادرةً على إيقاف موجة نشاط المضاربات.

الأكاذيب العالميّة

تشويه الحقائق الاجتماعية

تنكر المؤسّسات العالميّة (كالبنك الدّوليّ وصندوق النّقد الدّوليّ)

(١١) Eric Ekholm, "On the Road to Capitalism, China Hits a Nasty Curve: Joblessness", *New York Times* (January 20, 1998).

(١٢) المرجع نفسه.

والحكومات التّابعة لمجموعة الدّول السّبع، بلا مبالاةٍ، المستويات المرتفعة للفقر العالمي، نتيجةً لإعادة التّنظيم الاقتصاديّ. كما أُخفيت الحقائق الاجتماعيّة، وتمّ التّلاعب بالإحصائيّات الرّسمية، وقُلبت المفاهيم الاقتصاديّة رأساً على عقب. في المقابل، أمطر الإعلام الرّأي العام بصورٍ مشرقة عن النّمو العالميّ والازدهار. فوفقاً لما جاء في أحد مقالات صحيفة «فاينانشل تايمز»: «لقد عادت الأيّام الحافلة بالهناء... إنّها فرصة ذهبيّة تنتظر من يستغلّها، لتحقيق النّمو الاقتصاديّ العالميّ المتزايد والمستدام»[١٣].

يقال إنّ الاقتصاد العالميّ في ازدهارٍ، بدافعٍ من إصلاحات «السّوق الحرّة». فمن دون أيّ نقاشٍ أو جدال، أُعلن أنّ «سياسات الاقتصاد الشّامل السّليمة» المزعومة (أي السّلسلة الكاملة المكوّنة من التّقشف في الموازنة، ورفع القيود، والإنتاج بحجم أصغر، والخصخصة) هي سرّ النّجاح الاقتصاديّ. في المقابل، أكّد البنك الدّولي وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، كلاهما، على أنّ النموّ الاقتصاديّ في أواخر القرن العشرين قد ساهم في انخفاضٍ ملحوظ لمستويات الفقر العالميّ.

تعريف الفقر وفق مفهوم «دولار واحد يوميّاً»

ينطلق إطار عمل البنك الدّوليّ، بشكلٍ حادّ، من مفاهيم وإجراءات راسخة لقياس الفقر[١٤]. فيحدّد، بشكلٍ اعتباطيّ، «عتبةً للفقر» تبلغ دولاراً واحداً يوميّاً، مصنّفاً المجموعات السّكانية التي تتقاضى دخلاً فرديّاً يتجاوز الدّولار الواحد يوميّاً على أنّها «غير فقيرة».

يُطبّق هذا التّقدير المتحيّز وغير الموضوعيّ بغضّ النّظر عن الظّروف الحاليّة على مستوى الدّولة[١٥]. ومع تحرير أسواق السّلع، ارتفعت الأسعار المحلّية

(١٣) "Let Good Times Roll", *Financial Times* (January 1, 1995), editorial commenting on OECD economic forecasts, p. 6.

(١٤) للاطّلاع على مراجعةٍ منهجيّة حول مقياس الفقر، انظر: Jan Drewnowski, *The Level of Living Index* (Geneva: United Nations Institute for Social Research and Development, 1965). انظر أيضاً البحث الشّامل حول عتبات الفقر الذي أجراه المكتب الأميركيّ للإحصائيّات الرّسمية.

(١٥) انظر: World Bank, *World Development Report*, 1990 (Washington, DC: World Bank, 1990).

للسلّع الغذائيّة الأساسيّة في الدّول النّامية لتبلغ مستويات الأسواق العالميّة. وبالتّالي، لم يعد معيار الدّولار الواحد يوميّاً يستند إلى أيّ أساسٍ منطقيّ: فقد بقيت موجة الفقر تضرب المجموعات السّكانية في الدّول النّامية التي يصل دخل الفرد فيها إلى دولارين، أو ثلاثة، أو حتّى خمسة دولارات (أي أنّها عاجزة عن الإيفاء بالنّفقات الأساسيّة المتعلّقة بالمأكل، والملبس، والمسكن، والصّحة، والتّربية).

التّلاعب بالأرقام

ما إن تمّ تحديد عتبة الفقر بدولارٍ واحد يوميّاً، حتّى أمسى تقدير مستويات الفقر الوطني والعالميّ مجرّد تمرين حسابيّ. فتُحسب مؤشّرات الفقر بطريقةٍ آليّة، انطلاقاً من التّقدير الأوليّ الذي يبلغ دولاراً واحداً يوميّاً. ثمّ تُدرج البيانات في جداول مرتّبة، تتضمّن توقّعات المستويات المتراجعة للفقر العالميّ للقرن الحادي والعشرين.

تستند توقّعات الفقر هذه إلى معدّل نموّ زائف للدّخل الفرديّ؛ فيفترض نموّ هذا الأخير انخفاضاً متشابهاً، بخطىً متساوية، لمستويات الفقر. على سبيل المثال، ينبغي أن يتراجع معدّل الفقر في الصّين، وفقاً لحسابات البنك الدّوليّ، من ٢٠٪ عام ١٩٨٥ إلى ٢,٩٪ بحلول العام ٢٠٠٠[١٦]. نسجاً على المنوال نفسه، في حالة الهند (حيث يملك أكثر من ٨٠٪ من السّكان (١٩٩٦)، وفقاً للبيانات الرّسمية، دخلاً فرديّاً ما دون الدّولار الواحد يوميّاً)، تشير أرقام البنك الدّولي «الزّائفة» (التي تناقض منهجيّته الخاصّة حول مفهوم الدّولار الواحد يوميّاً) إلى انخفاضٍ في مستويات الفقر من ٥٥٪ عام ١٩٨٥ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٠[١٧].

يعتبر إطار العمل برمّته المستند إلى افتراض مفهوم الدّولار الواحد يوميّاً مجرّد حشوٍ بلا طائل؛ فهو بعيدٌ تماماً عن دراسة الحالات الواقعيّة. بالنّسبة إليه، لا داعي لتحليل النّفقات الأسريّة على الغذاء، والمسكن، والخدمات

---

(١٦) انظر: World Bank (1997), table 9.2, chapter 9.

(١٧) المرجع نفسه.

الاجتماعيّة؛ ولا داعي لمراقبة الظّروف المادّية في القرى المفقَرة وأحياء الفقراء في المدن. ووفقاً لإطار عمل البنك الدّوليّ، بات «تقدير» مؤشّرات الفقر مجرّد تمرين عدديّ.

إطار عمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ

صحيحٌ أنّ مجموعة التّنمية البشريّة التّابعة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ كانت، خلال السّنوات السّابقة، قد زوّدت المجتمع الدّولي بتقديرٍ خطير للقضايا الأساسيّة المتعلّقة بالتّنمية العالميّة، إلا أنّ تقرير التّنمية البشريّة الصّادر عام ١٩٩٧، والمكرّس للقضاء على الفقر، نقل وجهة نظر مشابهة لتلك التي قدّمتها مؤسّسات بريتون وودز. فوفقاً لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، «يعتبر التّقدم في تقليص الفقر على مدى القرن العشرين ملحوظاً ولا يسبق له مثيل... كما تطوّرت المؤشّرات الأساسيّة حول التّنمية البشريّة بشكلٍ كبير»[١٨]. ويستند «مؤشّر الفقر البشريّ» الخاصّ ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ إلى «أبعاد الحرمان الأساسيّة أكثر من غيرها: مدّة حياة قصيرة، وافتقار إلى التّربية الأساسيّة، ونقص الوصول إلى الموارد العامّة والخاصّة»[١٩].

استناداً إلى المعيار المذكور أعلاه، تصدر مجموعة التّنمية الأساسيّة التّابعة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ تقديرات حول الفقر البشريّ متنافرة تماماً مع الحقائق على مستوى الدّولة. فيبلغ مؤشّر الفقر البشريّ في كولومبيا، والمكسيك، وتايلاندا، مثلاً، ١٠ ـ ١١٪ (انظر جدول ١١.١). وتشير مقاييس برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ إلى الإنجازات في تقليص الفقر في إفريقيا جنوبي الصّحراء، والشّرق الأوسط، والهند، وهي مقاييس متنافرة مع تقديرات الفقر الوطنيّة.

---

(١٨) United Nations Development Programme, *Human Development Report*, 1997 (New York: United Nations, 1997), p. 2.

(١٩) المرجع نفسه، صفحة ٥. يحاول مؤشّر الفقر البشريّ الذي يعرّف عنه تقرير التّنمية البشريّة، الصّادر عام ١٩٩٧، «أن يجمع، في مؤشّر مركّب، المزايا المتنوّعة للحرمان في نوعيّة الحياة، ليبلغ تقييماً إجماليّاً حول مدى الفقر في جماعةٍ معيّنة». فيشير مؤشّر الفقر البشريّ المرتفع إلى مستوى مرتفع من الحرمان. انظر: http://www.undp.org/undp/hdro/anatools.htm#3

أمّا تقديرات الفقر البشريّ التي أجراها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، فتصوّر مخطّطاً أكثر تضليلاً وتشويهاً للحقائق من مخطّط البنك الدّوليّ. فمثلاً، صنّف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ ١٠,٩٪ من سكّان المكسيك فقط «كفقراء». غير أنّ هذا التّقدير يناقض الوضع الملحوظ في المكسيك منذ بداية الثّمانينيّات: انهيار في الخدمات الاجتماعيّة، وإفقار الفلاحين الصّغار، وتراجع هائل في المداخيل الفعليّة بسبب الانخفاض المتلاحق في قيمة العملة. ووفقاً لأحد التّقارير:

> انهار المدخول الفعليّ في المكسيك بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢ [إثر اعتماد وصفات صندوق النّقد الدّوليّ]. وازداد معدّل وفيات الأطفال لثلاثة أضعاف بسبب سوء التّغذية. وفقد الحدّ الأدنى الفعليّ للأجور نصف قيمته تقريباً؛ ومن بين سكّان المكسيك البالغ عددهم ٨٧ مليون، ازدادت نسبة السكّان الذين يعيشون في الفقر من أقل من النّصف فقط إلى الثّلثين[٢٠].

أكّدت دراسة أخيرة أجرتها منظّمة التّنمية والتّعاون في الميدان الاقتصاديّ، بشكلٍ لا لبس فيه، على موجة الفقر المتصاعدة في المكسيك، منذ توقيع اتّفاقية التّجارة الحرّة في أميركا الشّماليّة[٢١].

الجدول ١.١١ مؤشّر الفقر البشريّ التّابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، الدّول النّامية المنتقاة

الدّولة	النّسبة
ترينداد وتوباغو	٤,١
المكسيك	١٠,٩
تايلاندا	١١,٧
كولومبيا	١٠,٧

(٢٠) Soren Ambrose, "The IMF Has Gotten Too Big for its Riches", *Washington Post* (April 26, 1998), p. C2.

(٢١) انظر: Clement Trudel, "Le Mexique subit le choc de l'internationalization", *Devoir* (March 28, 1998), p. A4.

الدّولة	النّسبة
الفيليبين	١٧,٧
الأردن	١٠,٩
نيكاراغوا	٢٧,٢
جامايكا	١٢,١
العراق	٣٠,٧
رواندا	٣٧,٩
بابوا غينيا الجديدة	٣٢,٠
نيجيريا	٤١,٦
زمبابوي	١٧,٣

المصدر: تقرير التّنمية البشريّة الصّادر عام ١٩٩٧، الجدول ١.١، ص ٢١.

المعايير المزدوجة في القياس «العلميّ» للفقر

تطغى المعايير المزدوجة على مقياس الفقر الذي يطبّقه البنك الدّولي، بواسطة معيار «دولار واحد يوميّاً»، على «الدّول النّامية» وحسب. وقد امتنع البنك الدّولي وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، كلاهما، عن الاعتراف بوجود الفقر في أوروبا الغربيّة وأميركا الشّماليّة. بالإضافة إلى ذلك، يتناقض معيار «دولار واحد يوميّاً» مع المنهجيّات الرّاسخة التي تعتمدها الحكومات الغربيّة والمنظّمات الحكوميّة الدّوليّة، لتعريف الفقر وقياسه في «الدّول المتطوّرة».

في الغرب، استندت أساليب قياس الفقر على المستويات الدّنيا للإنفاق الأسريّ المطلوب، للإيفاء بالنّفقات الأساسيّة على المأكل، والملبس، والمسكن، والصّحة، والتّربية. ففي الولايات المتّحدة مثلاً، عيّنت إدارة الضّمان الاجتماعيّ في السّتينيّات «عتبةً للفقر»، تنصّ على «ثلاثة أضعاف كلفة أدنى غذاءٍ مناسب، للسّماح بنفقاتٍ أخرى». وقد استند هذا القياس إلى إجماعٍ واسع ضمن الحكومة الأميركيّة[٢٢]. وفي عام ١٩٩٦، بلغت «عتبة الفقر» الأميركيّة

(٢٢) انظر: US Bureau of the Census, Current Population Reports, Series P60-198, Poverty in the United States: 1996 (Washington, DC: US Bureau of the Census, 1997).

بالنّسبة إلى أسرة من أربعة أفراد (راشدين وطفلين) ١٦,٣٦ دولاراً. فيشير هذا الرّقم إلى دخلٍ فرديّ يبلغ ١١ دولاراً يوميّاً (بالمقارنة مع معيار «دولار واحد يوميّاً» الذي طبّقه البنك الدّولي على الدّول النّامية). عام ١٩٩٦، كان ١٣,١٪ من السّكان الأميركيّين و١٩,٦٪ من السّكان في المدن الأساسيّة ضمن العواصم يعيشون تحت عتبة الفقر(٢٣).

لم يقدِم لا برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، ولا البنك الدّوليّ، على مقارنة مستويات الفقر بين الدّول «المتطوّرة» والدّول «النّامية». فمن شأن مقارناتٍ من هذا النّوع أن تشكّل، بلا شكّ، مصدراً «للحرج العلميّ»، بما أنّ مؤشّرات الفقر التي قدّمتها كلتا المنظّمتين بالنّسبة إلى دول العالم الثّالث تتساوى، في بعض الحالات، مع مستويات الفقر الرّسمية في الولايات المتّحدة، وكندا، والاتّحاد الأوروبيّ (أو تقل عنها حتّى). ففي كندا التي تحتلّ المرتبة الأولى بين الدّول كافةً، وفقاً لتقرير التّنمية البشريّة نفسه الذي نشرته الأمم المتّحدة عام ١٩٩٧، يعيش ١٧,٤٪ من السكّان تحت عتبة الفقر الوطنيّة، بالمقارنة مع ١٠,٩٪ للمكسيك، و٤,١٪ لترينيداد وتوباغو، وفقاً لمؤشّر الفقر البشريّ التّابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ(٢٤).

في المقابل، إذا طُبّقت منهجيّة المكتب الأميركيّ للإحصائيّات الرّسمية على الدّول النّامية (استناداً إلى كلفة الالتزام بأدنى نظام حمية)، فستُصنّف الأكثريّة السّاحقة من السكّان حينذاك «بالفقيرة». صحيحٌ أنّ تمرين استخدام التّعريفات و«المعايير الغربيّة» هذا لم يُطبّق بطريقةٍ نظاميّة بعد، لكن تجدر الإشارة إلى أنّه، مع رفع القيود عن أسواق السلّع، فإنّ أسعار بيع السّلع الاستهلاكيّة الأساسيّة بالتّجزئة ليست أدنى بشكلٍ قابل للتّقدير من أسعار الولايات المتّحدة أو أوروبا الغربيّة. كما أنّ كلفة العيش في العديد من مدن العالم الثّالث تفوق كلفته في الولايات المتّحدة. بالإضافة إلى ذلك، تقترح مسوح الموازنة الأسريّة في العديد

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٧.

(٢٤) وفقاً للتّعريف الرّسميّ الصّادر عن إحصائيّات كندا (١٩٩٥) (Statistics Canada). للاطّلاع على مراتب الدّول استناداً إلى مؤشّر التّنمية البشريّة التّابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، انظر: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (١٩٩٧)، الجدول ٦، ص ١٦١.

من دول أميركا اللاتينيّة أنّ ٦٠٪ من سكّان المنطقة على الأقل لا يفون بمستلزمات البروتين والوحدات الحراريّة الدّنيا. فوفقاً لبيانات الإحصائيّات الرّسميّة الأسريّة في البيرو مثلاً، عجز ٨٣٪ من السكّان عن الإيفاء بالمستلزمات اليوميّة الدّنيا، من حيث البروتين والوحدات الحراريّة، إثر تطبيق برنامج «فوجيشوك» (صدمة فوجيموري) الذي رعاه صندوق النّقد الدّولي عام ١٩٩٧[٢٥]. ويعتبر الوضع السّائد في إفريقيا جنوب الصّحراء وجنوب آسيا أكثر خطراً، حيث تعاني أكثريّة السّكان نقصاً مزمناً في التّغذية.

تتعامل تقديرات الفقر التي تجريها كلتا المنظّمتين مع الإحصائيّات الرّسمية بقيمتها الظّاهريّة. فهي تمارين تُجرى، في معظمها، داخل مكاتب واشنطن ونيويورك، بدون وعيٍ كافٍ للحقائق الواقعيّة. على سبيل المثال، يشير تقرير برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ الصّادر عام ١٩٩٧ إلى تراجع في معدّل وفيّات الأطفال، يراوح ما بين الثّلث والنّصف، في الدّول المختارة في إفريقيا جنوب الصّحراء، بالرّغم من التّراجع في نفقات الدّولة ومستويات الدّخل. لكن ما يهمل التّقرير ذكره هو أنّ إقفال العيادات الصّحية والتّسريح الهائل للعاملين في ميدان الصّحة، المسؤولين عن جمع بيانات الوفيات (الذين يُستبدلون غالباً بمتطوّعين نصف أميّين)، هما العاملان المؤدّيان إلى تراجعٍ فعليّ في معدّل الوفيات المسجّلة.

الدّفاع عن نظام السّوق «الحرّة»

هذه هي الحقائق التي تخفيها دراسات الفقر التي أجراها البنك الدّولي، وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ. فتسيء مؤشّرات الفقر تمثيل الأوضاع على مستوى الدّول بشكلٍ فاضح، فضلاً عن مدى خطورة الفقر العالميّ. وهي تهدف إلى تصوير الفقراء كأقليّة تمثّل ٢٠٪ من سكّان العالم (١,٣ مليار شخص).

تستمدّ مستويات الفقر المتراجعة، بما في ذلك توقّعات الميول المقبلة،

---

(٢٥) انظر: M. Chossudovsky, *El Ajuste Economico:* El Peru bajo el Dominio del FMI (Lima: Mosca Azul Editores, 1992), p. 83.

شرعيّتها من رأيٍ هادف إلى الدّفاع عن سياسات السّوق الحرّة، ودعم «إجماع واشنطن» حول الإصلاح المرتكز على الاقتصاد الشّامل. فيتم تمثيل نظام «السّوق الحرّة» كالوسيلة الأكثر فعاليّة للتّخفيف من الفقر، مع نفي الوقع السّلبيّ للإصلاح المرتكز على الاقتصاد الشّامل. وتشير كلتا المؤسّستين إلى فوائد الثّورة التّكنولوجيّة، ومساهمات الاستثمار الأجنبيّ، وتحرير التّجارة، دون تحديد كيفيّة مضاعفة هذه الميول العالميّة للفقر عوضاً عن التّخفيف منه.

أسباب الفقر العالميّ

البطالة العالمية: «إيجاد فائض في السكّان» في الاقتصاد العالميّ للعمل الرّخيص الكلفة(٢٦).

لا يعتبر التّراجع العالميّ في معايير العيش نتيجةً لندرة الموارد الإنتاجيّة، كما في الفترات التّاريخيّة السّابقة. فقد وقعت عولمة الفقر فعليّاً خلال فترةٍ من التقدّم التّكنولوجيّ والعلميّ السّريع. صحيحٌ أنّ هذا الأخير قد ساهم في زيادةٍ واسعة في قدرة النّظام الاقتصاديّ المحتملة على إنتاج السّلع والخدمات الضّروريّة، إلا أنّ مستويات الإنتاجيّة الموسّعة لم تنعكس عبر انخفاض مماثل في مستويات الفقر العالميّ.

على العكس، لقد أفضى الإنتاج بحجم أصغر، وإعادة تنظيم الشّركات، ونقل الإنتاج إلى ميادين العمل الرّخيص الكّلفة، إلى زيادة مستويات البطالة، والأهم من ذلك إلى نقص مداخيل المزارعين وعمّال المدن. ويقتات هذا النّظام الاقتصاديّ العالميّ الجديد من الفقر البشريّ والعمل الرّخيص: فقد ساهمت المستويات العالية للبطالة الوطنيّة في الدّول النّامية والمتطوّرة على حدّ سواء في إضعاف الرّواتب الفعليّة. وتعمّمت البطالة، مع انتقال رأس المال من دولةٍ إلى أخرى في بحثٍ دائم عن مصادر العمل الأرخص ثمناً. وفقاً لمنظّمة العمل

(٢٦) انظر: Leonora Foerstel, *Creating Surplus Populations* (Washington, DC: Mainsonneuve Press, 1996).

الدّولية، تؤثّر البطالة في أنحاء العالم كافةً على مليار شخص، أو ما يقارب ثلث القوّة العاملة في العالم[٢٧].

لم تعد أسواق العمل الوطنيّة منفصلة: فقد تمّ دفع العمّال في الدّول المختلفة إلى التّنافس بشكلٍ صريح مع بعضهم البعض. كما يتمّ الانتقاص من حقوق العمّال فيما تُرفع القيود عن أسواق العمل. وتلعب البطالة العالميّة دورها كوسيلةٍ فعّالة «تحكم» تكاليف العمل على المستوى العالميّ. فيساهم المخزون الوفير للعمل الرّخيص الكلفة في العالم الثّالث (كما في الصّين حيث يُقدّر الفائض في العمّال بمائتي مليون) والكتلة الشّرقية السّابقة، في إضعاف الرّواتب داخل الدّول المتطوّرة. وقد تأثّرت بذلك كلّ فئات القوّة العاملة تماماً (بما في ذلك العاملين العاليي الجودة، والعلماء، والمحترفين)، حتّى مع قيام المنافسة على الوظائف بتشجيع الانقسامات الاجتماعيّة المستندة إلى الطّبقة، والإثنية، والنّوع الجنسيّ، والسنّ.

تناقضات العولمة: فاعليّة مصغّرة، ونقص شامل

تقلّص الشّركة العالميّة من تكاليف العمل إلى حدّها الأدنى، على المستوى العالمي. فتتدنّى الرّواتب الفعليّة في العالم الثّالث وأوروبا الشّرقية حتّى سبعين ضعفاً عن الرّواتب في الولايات المتّحدة، أو أوروبا الغربيّة، أو اليابان: وتصبح إمكانيّات الإنتاج هائلة بالنّظر إلى جمهور العاملين بكلفةٍ رخيصة الذين تحوّلوا إلى الفقر عبر العالم[٢٨].

بينما يشدّد علم الاقتصاد السّائد على التّوزيع الفاعل للموارد النّادرة في مجتمعٍ ما، تشكّك الوقائع الاجتماعيّة القاسية في نتائج وسيلة التّوزيع هذه. فقد أقفلتِ المعامل الصّناعيّة، وأفلست الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة الحجم، وطرد

---

(٢٧) International Labour Organization, *Second World Employment Report* (Geneva: International Labour Organization, 1996).

(٢٨) انظر: Saulma Chaudhuri and Pratima Majumder, *The Conditions of Garment Workers in Bangladesh, An Appraisal* (Dhaka: Bangladesh Institute of Development Studies, 1991).
وفقاً لهذه الدّراسة، بلغت الرّواتب الشّهرية في صناعة الثّياب ٢٠ دولاراً عام ١٩٩٢ (بما في ذلك أجر ساعات العمل الإضافيّة) ـ أي أقل من عشرة سنتات في السّاعة.

العمّال المحترفون والموظّفون الحكوميّون من العمل، وراوح الرّأس المال المادّي مكانه باسم «الفاعليّة». فالدّافع نحو الاستعمال «الفاعل» لموارد المجتمع على مستوى الاقتصاد الجزئيّ يقود إلى الوضع المعاكس تماماً على مستوى الاقتصاد الشّامل. فلا يمكن استعمال الموارد بطريقة «فاعلة»، حين تبقى كميّة كبيرة من القدرة الصّناعيّة غير مستخدمة، ويظلّ الملايين من العمّال من غير وظائف. من هنا، تبدو الرّأسماليّة الحديثة عاجزة تماماً عن تجنيد هذه الموارد البشريّة والماديّة المتدفقة.

تكديس الثّروات، وتشويه الإنتاج

تعزّز إعادة التّنظيم الاقتصاديّة العالميّة هذه الرّكود في تأمين السّلع والخدمات الضّروريّة، بينما تعيد، في الوقت نفسه، توجيه الموارد نحو الاستثمارات المربحة في اقتصاد سلع التّرف. بالإضافة إلى ذلك، مع نضوب تشكّل رؤوس الأموال في النّشاطات الإنتاجيّة، بات السّعي إلى الأرباح يتمّ، أكثر فأكثر، في صفقات المضاربة والاحتيال التي تميل، بدورها، إلى تعزيز التّمزق في الأسواق الماليّة الكبرى في العالم.

في الجنوب والشّرق والشّمال، كدّست أقليّة اجتماعيّة ذات امتيازات مبالغ طائلة من الثّروة، على حساب الأكثريّة الكبيرة من السكّان. وازداد عدد أصحاب المليارات في الولايات المتّحدة وحدها من ١٣ عام ١٩٨٢ إلى ١٤٩ عام ١٩٩٦. فيتمتّع «النّادي العالميّ لأصحاب المليارات» (بعضويّة ٤٥٠ ملياردير) بثروةٍ عالميّة إجماليّة تفوق مجموع إجمالي النّاتج المحلّي للدّول ذات المدخول البسيط التي تضمّ ٥٦٪ من سكّان العالم[٢٩].

بالإضافة إلى ذلك، تجري عمليّة تكديس الثّروة أكثر فأكثر خارج نطاق الاقتصاد الحقيقيّ؛ بعد الانفصال عن النّشاطات الإنتاجية والتّجارية الخالية من أيّ زيف. ووفق ما جاء في مجلّة «فوربس»، «أثمرت النّجاحات في بورصة وول ستريت [أي تجارة المضاربات] عن معظم ما شهدته السّنة الماضية [١٩٩٦] من

(٢٩) "International Billionaires, the World's Richest People", *Forbes Magazine* (July 28, 1997).

ارتفاع ملحوظ في عدد أصحاب الملايين»[٣٠]. في المقابل، تمّ تسريب الملايين من الدّولارات، المتكدّسة جرّاء صفقات المضاربات، نحو حسابات سريّة معدّدة في أكثر من خمسين مصرفٍ حول العالم، يعود على زبائنه بربح أكبر. وقد قدّر مصرف الاستثمار الأميركيّ، «ميريل لينش»، بشكلٍ حذر، ثروة الأفراد الخاصّين التي تتمّ إدارتها عبر حسابات مصرفيّة خاصّة، في دولٍ خارجيّة ذات معدّلات ضرائب منخفضة، بـ٣,٣ ترليون دولار[٣١]. أمّا صندوق النّقد الدّولي، فيقدّر الأصول الخارجيّة للشّركات والأفراد بـ٥,٥ ترليون دولار، وهو مجموع يعادل ٢٥٪ من إجمالي المدخول العالميّ[٣٢]. وتُحدّد الغنيمة الكبيرة التي نالتها نخبة العالم الثّالث بطريقةٍ غير مشروعة، وأودعتها في حسابات معدّدة، بـ ٦٠٠ مليار دولار، مع إيداع الثّلث في مصارف سويسرا[٣٣].

زيادة في العرض، نقص في الطّلب

يجري توسيع النّتاج في هذا النّظام من خلال «تقليص التّوظيف إلى حدّه الأدنى»، وعصر رواتب العمّال. فترتدّ هذه العمليّة بدورها على مستويات طلب المستهلك للسّلع والخدمات الضّروريّة: فتُسجّل قدرة غير محدودة على الإنتاج، لكن قدرة محدودة على الاستهلاك. وفي الاقتصاد العالميّ للعمل الرّخيص الكلفة، تساهم عمليّة توسيع النّتاج نفسها (من خلال الإنتاج الأصغر حجماً، وتسريح العمّال، والرّواتب المتدنية) في عصر قدرة المجتمع على الاستهلاك. من هنا، تميل الكفّة إلى فائض لم يسبق له مثيل في الإنتاج. بعبارةٍ أخرى، لا يمكن للتّوسع في هذا النّظام أن يحدث إلا عبر التّخلص المتزامن من القدرة الإنتاجيّة العديمة الجدوى، وبالتّحديد عبر تصفية «الشّركات الفائضة» وإفلاسها. فتُغلَق هذه الأخيرة لصالح الإنتاج الممكن الأكثر تقدّماً. وتبقى فروع كاملة من

(٣٠) Charles Laurence, "Wall Street Warriors Force their Way into the Billionaires Club", *Daily Telegraph* (September 30, 1997).

(٣١) "Increased Demand Transforms Markets", *Financial Times* (June 21, 1995), p. II.

(٣٢) "Global Investment Soars", *Financial Times* (June 7, 1996), p. III.

(٣٣) انظر: Peter Bosshard, "Cracking the Swiss Banks", *Multinational Monitor* (November 1992).

الصّناعة عاطلة عن العمل، ويتأثّر الاقتصاد في مناطق بأكملها، ولا يتمّ استخدام إلا جزء من إمكانيّات العالم الزّراعيّة.

إنّ هذا العرض العالميّ الفائض للسّلع هو نتيجة مباشرة للتّراجع في القوّة الشّرائيّة، ومستويات الفقر المرتفعة. ويساهم العرض الفائض بدوره في الهبوط المتزايد لمداخيل المنتجين المباشرين، من خلال وضع حدّ للقدرة الإنتاجيّة الفائضة. لكن خلافاً لقانون ساي للأسواق الذي يعلن عنه الاقتصاد السائد، لا يولّد العرض طلبه الخاصّ. فمنذ بداية الثّمانينيّات، أحدث الإنتاج الفائض للسّلع، المؤدّي إلى هبوط أسعار السّلع (الفعليّة)، خراباً، ولا سيّما بين المنتجين الأساسيّين في العالم الثّالث، وقد حدث الأمر نفسه (مؤخّراً) في عصر التّصنيع.

دمج عالميّ، تحلّل محلّي

في الدّول النّامية، أُزيلت قطاعاتٌ صناعيّة كاملة كانت تقدّم إنتاجاتها للأسواق الدّاخلية، فيما تقوّض القطاع المدينيّ غير الرّسميّ ـ الذي لعب دوراً مهمّاً تاريخيّاً كمصدرٍ للتّوظيف ـ نتيجةً لانخفاض قيمة العملة وتحرير الواردات. في إفريقيا جنوب الصّحراء، تمّ القضاء على القطاع غير الرّسميّ لصناعة الثّياب الذي استبدل بسوق الثّياب المستعملة، والمستوردة من الغرب بثمانين دولاراً مقابل الطّن الواحد[٣٤].

إزاء خلفيّة من الرّكود الاقتصاديّ (بما في ذلك معدّلات النموّ السّلبية المسجّلة في أوروبا الشّرقية، والاتّحاد السّوفياتي السّابق، وإفريقيا جنوب الصّحراء)، خبرت الشّركات الكبرى في العالم نموّاً وتوسّعاً لم يسبق لهما مثيلٌ في حصّتها من السّوق العالميّة. غير أنّ هذه العمليّة جرت، بشكلٍ كبير، من خلال تنحية الأنظمة الاقتصاديّة الموجودة سلفاً، أي على حساب المنتجين المحلّيين والإقليميّين والوطنيّين. من المتوقّع أن تحقّق الشّركات الكبرى في العالم توسّعاً ومربحيّةً بناءً على تقليصٍ عالميّ للقوّة الشّرائيّة، وإفقار قطاعات واسعة من سكّان العالم.

(٣٤) استناداً إلى بحث المؤلّف والمقابلات في تونس وكينيا، كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٢.

بقاء الأقوى: من شأن الشّركات التي تملك الوسائل التّكنولوجيّة الأكثر تقدّماً، أو تلك التي تتحكّم في الرّواتب الدّنيا، أن تستمرّ في اقتصادٍ عالميّ يتميّز بالإنتاج الفائض. صحيحٌ أنّ روح الليبيراليّة الأنغلوسكسونيّة ملتزمةٌ «برعاية التّنافس»، إلا أنّ سياسة مجموعة الدّول السّبعة المرتكزة على الاقتصاد الشّامل (عبر ضوابط ماليّة ونقديّة ضيّقة) كانت قد دعمت، عمليّاً، موجةً من عمليّات دمج الشّركات أو اكتسابها، كما أيّدت إفلاس الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة الحجم.

في المقابل، استولت الشّركات الكبيرة المتعدّدة الجنسيّات (لا سيّما في الولايات المتّحدة وكندا) على الأسواق المحلّية (خاصّةً في اقتصاد الخدمات) من خلال نظام امتيازات الشّركات. فتمكّن هذه العمليّة رأس المال الكبير التّابع للشّركات («مانح الامتياز») من التّحكم في رأس المال البشريّ، والعمل الرّخيص الكلفة، وتنظيم المشاريع. وهكذا، يتمّ الاستيلاء على حصّة كبيرة من مداخيل الشّركات الصّغيرة و/أو البائعين بالتّجزئة، فيما يأخذ المنتج المستقل («متلقّي الامتياز») على عاتقه نفقات الاستثمار.

يمكن ملاحظة عمليّة متوازية في أوروبا الغربيّة. فمع توقيع معاهدة ماستريخت، باتت عمليّة إعادة التّنظيم السياسيّة في الاتحاد الأوروبيّ تدين أكثر فأكثر للمصالح الماليّة المهيمنة، على حساب وحدة المجتمعات الأوروبيّة. في هذا النّظام، تعمّدت سلطة الدّولة أن تعاقب على تقدّم عمليّات الاحتكار الخاصّة: فقد قضى رأس المال الكبير على رأس المال الصّغير بكافة أشكاله. ومع الاندفاع نحو تشكيل الكتل الاقتصاديّة في أوروبا وأميركا الشّماليّة على حدّ سواء، تمّ اجتثاث منظّمي المشاريع الإقليميّة والمحلّية من جذورهم، وتحوّلت الحياة في المدن، وأزيلت الملكية الفرديّة أو الصّغيرة الحجم. تجدر الإشارة إلى أنّ «التّجارة الحرّة» وعمليّة الدّمج الاقتصادي تمنحان الشّركات العالميّة قابليّة أكثر للتّحرك، مع قمع حركة رأس المال المحلّي الصّغير الحجم في الوقت نفسه (من خلال الحدود المؤسّساتية وغير الجمركيّة)[٣٥]. وغالباً ما

(٣٥) مثلاً، فيما تتحرّك الشّركات المتعدّدة الجنسيّات الكبيرة بحريّة ضمن منطقة التّجارة الحرّة في أميركا الشّمالية، فإنّ القيود غير الجمركيّة تمنع رأس المال المحلّي الصّغير الحجم في إحدى المقاطعات الكنديّة من التّوسع نحو مقاطعة كنديّة أخرى.

يروّج «الدّمج الاقتصاديّ» (في ظلّ هيمنة الشّركة العالميّة)، مع عرض مظهرٍ شبيهٍ بالوحدة السياسيّة، للحزبيّة والنّزاع الاجتماعيّ بين المجتمعات الوطنيّة وضمنها.

التّدويل المستمرّ للإصلاح المستند إلى الاقتصاد الشّامل

أزمة الدّيون

تطوّرت إعادة بناء النّظام الاقتصاديّ العالميّ على امتداد فتراتٍ متميّزة عدّة، منذ انهيار نظام بريتون وودز المتعلّق بأسعار الصرف الثّابتة عام ١٩٧١. وبدأت مخطّطات العرض الفائض تكشف عن نفسها في سوق السّلع الأساسيّة، في الجزء الثّاني من السّبعينيّات، إثر نهاية حرب فييتنام. وقد اتّسمت أزمة الدّيون في بداية الثّمانينيّات بانهيار أسعار السّلع، وارتفاع معدّلات الفائدة الفعليّة في آن. كان ميزان المدفوعات في الدّول النّامية غارقاً في أزمة، فيما منح تكدُّس الدّيون الخارجيّة الكبيرة «المانحين» والدّائنين العالميّين «النّفوذ السياسيّ» للتّأثير على توجّه سياسة الاقتصاد الشّامل على صعيد الدّولة.

برنامج التّكيّف الهيكليّ

خلافاً لروح اتّفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ التي استندت إلى «إعادة الإعمار الاقتصاديّة» واستقرار أسعار الصّرف المهمّة، ساهم برنامج التّكيّف الهيكليّ، منذ الثّمانينيّات، مساهمةً كبيرة في زعزعة العملات الوطنيّة والقضاء على الأنظمة الاقتصاديّة في الدّول النّامية.

إنّ إعادة بناء الاقتصاد العالميّ بتوجيهٍ من المؤسّسات الماليّة العالميّة الكائنة في واشنطن، ومنظّمة التّجارة العالميّة، يحرم الدّول النّامية أكثر فأكثر من إمكانيّة بناء اقتصادٍ وطنيّ. فمن شأن تدويل سياسة الاقتصاد الشّامل أن يحيل الدّول إلى أقاليمَ اقتصاديّة مفتوحة، والأنظمة الاقتصاديّة الوطنيّة «احتياطاتٍ» للعمل الرّخيص الكلفة والموارد الطّبيعيّة. فيضعف جهاز الدّولة، وتُدمّر صناعة السّوق الدّاخليّة، وتُجبر الشّركات الوطنيّة على الإفلاس. وقد أفضت هذه

الإصلاحات أيضاً إلى إلغاء تشريع المستويات الدّنيا للأجور، وإبطال البرامج الاجتماعيّة، وانخفاض عام لدور الدّولة في مكافحة الفقر.

«المراقبة العالميّة»

يميّز افتتاح منظّمة التّجارة العالميّة عام ١٩٩٥ مرحلةً جديدة من تطوّر النّظام الاقتصاديّ ما بعد الحرب. وقد ظهر «تقسيمٌ ثالوثيّ جديد للسّلطة» ما بين صندوق النّقد الدّوليّ، والبنك الدّوليّ، ومنظّمة التّجارة العالميّة. فدعا صندوق النّقد الدّوليّ إلى «مراقبةٍ» أكثر فاعليّة للسياسات الاقتصاديّة في الدّول النّامية، وإلى زيادة التّنسيق بين الهيئات الدّوليّة الثلاث، ممّا يعني انتهاكاً أكبر لسيادة الحكومات الوطنيّة.

بموجب النّظام التّجاريّ الجديد (الذي انبثق عن اكتمال دورة الأوروغواي في مراكش عام ١٩٩٤)، تقرّرت إعادة تحديد العلاقة بين المؤسّسات الكائنة في واشنطن والحكومات الوطنيّة. وهكذا، لن يصبح تطبيق ما وصفه صندوق النّقد الدّولي/البنك الدّوليّ من سياسات مرتبطاً باتّفاقيات القروض الخاصّة على مستوى الدّولة (وهي ليست بوثائق «ملزمة قانونياً»). من هنا، فقد تمّ ترسيخ العديد من الدّعامات الأساسيّة لبرنامج التّكيّف الهيكليّ (كتحرير التّجارة ونظام الاستثمار الأجنبيّ) في مواد اتّفاقية التّجارة العالميّة، بشكلٍ دائم. فترسي هذه المواد القاعدة «للتّحكّم» في البلدان (وفرض «مشروطيّة») وفقاً للقانون الدّوليّ.

من شأن رفع القيود عن التّجارة وفقاً لقوانين منظّمة التّجارة العالميّة، إلى جانب البنود الجديدة المتعلّقة بحقوق الملكيّة الفكريّة، أن يمكّن الشّركات المتعدّدة الجنسيّات من اختراق الأسواق المحلّية، وبسط سيطرتها على كافة ميادين الصّناعة والزّراعة الوطنيّة فعلياً، فضلاً عن اقتصاد الخدمات.

الحقوق الرّاسخة للمصارف والشّركات المتعدّدة الجنسيات

في هذا المحيط الاقتصاديّ الجديد، أصبحت الاتّفاقيّات الدّوليّة التي فاوض عليها البيروقراطيّون، برعايةٍ حكوميّة دوليّة، تؤدي دوراً حاسماً في إعادة تشكيل الأنظمة الاقتصاديّة الوطنيّة. فبفضل اتّفاقية الخدمات الماليّة التي وُقّعت

عام ١٩٩٧ بإشراف منظّمة التّجارة العالميّة، والاتّفاق المتعدّد الأطراف المقترَحة حول الاستثمار برعاية منظّمة التّعاون والتّنمية على الصّعيد الاقتصاديّ، ظهر ما سمّاه بعض المراقبين «بشرعة الحقوق للشّركات المتعدّدة الجنسيّات».

تحطّ هذه الاتّفاقيات من قدرة المجتمعات الوطنيّة على تنظيم أنظمتها الاقتصاديّة الوطنيّة. كما يهدّد الاتّفاق المتعدّد الأطراف حول الاستثمار البرامجَ الاجتماعيّة على الصّعيد الوطنيّ، وسياسات توفير الوظائف، والعمل الإيجابي، والمبادرات المستندة إلى الجماعة. بعبارةٍ أخرى، إنّه يهدّد بحرمان المجتمعات الوطنيّة من سلطتها، في وقتٍ يسلّم فيه سلطاتٍ شاملة للشّركات العالميّة.

الخاتمة

من المثير للسّخرية أن إيديولوجيّة «السّوق الحرّة» تدعم شكلاً جديداً من تدخّل الدّولة المستند إلى التلاعب المتعمّد بقوى السّوق. بالإضافة إلى ذلك، أدّى تطوّر المؤسّسات العالميّة إلى تطوير «الحقوق الرّاسخة» التي تتمتّع بها الشّركات العالميّة والمؤسّسات الماليّة. في هذا الإطار، تهمل عمليّة تطبيق هذه الاتّفاقيّات الدّوليّة على الأصعدة الوطنيّة والعالميّة، بشكلٍ ثابتٍ لا يتغيّر، العمليّة الدّيمقراطيّة. من هنا، فخلف الكلمات الطّنانة مثل «الحكم» و«السّوق الحرّة» المزعومة، تقدّم اللّيبيراليّة الجديدة شرعيّة متزعزعة لأصحاب السّلطة السياسيّة.

من شأن التّلاعب بالأرقام حول الفقر العالميّ أن يمنع المجتمعات الوطنيّة من فهم نتائج العمليّة التّاريخيّة التي بدأت في أوائل الثّمانينيّات مع هجوم أزمة الدّيون. فاجتاح هذا الإدراك الخاطئ كافة ميادين النّقاش الخطير حول إصلاحات «السّوق الحرّة». في المقابل، فإنّ قلّة التّبصر الفكريّ حول الاقتصاد السّائد يعرقل فهم الأعمال الحاليّة للرّأسماليّة العالميّة، ووقعها المدمّر على حياة ملايين الأشخاص. وتنسج المؤسّسات الدّولية، كالأمم المتّحدة، على المنوال نفسه؛ فتدعم المجرى الاقتصاديّ المسيطر، بدون تقدير واسع لكيفيّة ارتداد إعادة التّنظيم الاقتصاديّة على المجتمعات الوطنيّة، ما يؤدّي إلى انهيار المؤسّسات وتصاعد النّزاع الاجتماعيّ.

الجدول ٢.١١ الفقر في الدّول المتطوّرة المنتقاة، وفقاً للمعايير الوطنيّة

مستوى الفقر في الدّولة	النّسبة
الولايات المتّحدة (١٩٩٦)*	١٣,٧
كندا (١٩٩٥)**	١٧,٨
المملكة المتّحدة (١٩٩٣)**	٢٠,٠
إيطاليا (١٩٩٣)***	١٧,٠
ألمانيا (١٩٩٣)***	١٣,٠
فرنسا (١٩٩٣)***	١٧,٠

المصدر: * المكتب الأميركي للإحصائيّات الرّسمية؛ ** مركز الإحصائيّات الدّولية، والمجلس الكنديّ للتّنمية الاجتماعيّة؛ *** خدمة الإعلام الأوروبيّة.

الفصل الثالث عشر

نمرٌ من ورق، تنّينٌ من نار

بقلم أندريه غاندر فرانك

مع نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩، وما تبع ذلك من انحطاط روسيا كمنافس مباشر وخطير، فضلاً عن تراجع الدّعاية الصّاخبة التي نالها اليابان خلال التّسعينيّات كالدّولة رقم ١، دخلت المنافسة منطقتان ودولتان وسلطتان أخريان. إحداهما هي الولايات المتّحدة التي بدا أنّ ثرواتها وإمكانيّاتها قد تراجعت بعد عام ١٩٧٠، لكنّها استردّت عافيتها في التّسعينيّات؛ وبالرّغم من ذلك، فهي تمثّل نمراً ورقيّاً. أمّا الأخرى، فهي شرق آسيا بالرّغم ممّا خبرته بعد أزمة عام ١٩٩٧، ولا سيّما الصّين ـ وتمثّل التّنين النّاريّ. يمكننا النّظر إلى ذلك، وفقاً للمصطلحات العالميّة، كعمليّة تحوّلٍ مستمرّ لمركز القوّة العالمي نحو الغرب على مدار الكرة الأرضيّة، أي من شرق آسيا/الصّين نحو أوروبا الغربيّة، ومن ثمّ عبر المحيط الأطلسيّ نحو الولايات المتّحدة، ومن السّاحل الشّرقي إلى السّاحل الغربيّ هناك، والآن إلى الأمام عبر المحيط الهادئ، مع العودة إلى شرق آسيا، كما سبق أن أشرت في مقالي السّابق بعنوان: «حول العالم في ثمانين سنة» (٢٠٠٠). فلنبحث أكثر في الجزء الأخير، حتّى اليوم، من هذه العمليّة التّاريخيّة.

نمرٌ من ورق - الولايات المتّحدة في العالم

ما هو أساس موقع الولايات المتّحدة وسلطتها، وما هو كفيلهما في

العالم؟ يكمن الجواب في الرّكنين الأساسيّين المزدوجين والمتمثّلين بالدّولار والبنتاغون. فالدّولار هو النّمر الورقيّ ـ حرفيّاً، وبشكلٍ يفوق المعنى الذي أراده ماو حين أطلق هذه التّسمية على الولايات المتّحدة. تتوقّف قوّة البنتاغون وتحرّكيته على الدّولار، وبالتّالي فإنّه يدعمه. غير أنّ البرجين اللذين يدعمان الولايات المتّحدة هما أيضاً موطن ضعفها. فمن خلالهما، يمكن للصّرح الأميركيّ بأكمله أن ينهار في صباحٍ واحد، على غرار برجي مركز التّجارة العالميّ في نيويورك ـ لا على يد الإرهاب، بل من خلال عمل الأسواق الماليّة في الاقتصاد العالميّ، والسياسات الطّائشة للحكومة الأميركيّة نفسها.

ما زالت الولايات المتّحدة تتمتّع بالاقتصاد الأكبر في العالم، وهو اقتصادٌ خبر فترات ازدهار خلال القسم الأكبر من التّسعينيّات؛ كما تملك قوّة عسكريّة منقطعة النّظير تفوق إجمالي ما تملكه الدّول الاثنتي عشرة التّالية معاً. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد إدارة بوش الحاليّة من كلا هذين العنصرين في السياسات الأحادية الجانب، لتفرض رغبتها على بقية دول العالم، سواء الصّديقة أو المعادية، التي تحدّاها بوش قائلاً: «أنت إمّا إلى جانبنا وإمّا ضدّنا». يعني الاحتمال الأوّل أنّه من الضّروري أن تلتزم الدّولة بأوامرنا، فيما يعني الثّاني أنّها مهدّدة بالدّمار الاقتصاديّ والسياسيّ، فضلاً عن العسكريّ إذا شئنا ذلك. وإذا ساور أيّ كان الشّك بخصوص نوايانا وقدراتنا، فما عليه إلا تأمّل روسيا والأرجنتين كمثالين أساسيّين على الصّعيد الاقتصاديّ، كما هي الحال مع العراق عبر المقاطعة، وصربيا وأفغانستان والعراق أيضاً على الصّعيد العسكريّ. وهذه الجبهة الأخيرة ـ بل كلتا الجبهتين في الواقع ـ هي ما أسماه جورج بوش الأب النّظام العالميّ الجديد حين قصف العراق عام ١٩٩١. أمّا أنا، فأطلقت عليها تعبير الحرب العالميّة الثّالثة، بمعنيين، أحدهما لأنّها تجري في دول العالم الثّالث، وثانيهما لأنّ هذه الحرب ضدّ العالم الثّالث تشكّل حرباً عالميّة ثالثة(١).

(١) Third World War in the Gulf: A New World Order. Political Economy Notebooks for Study and Research No. 14, Amsterdam/Paris, June 1991, pp. 5-34; ENDpapers 22, Nottingham UK, Summer 1991, pp. 62-110; Economic Review, Colombo, vol. 17, Nos. 4 & 5, July/Aug. 1991, pp. 17-31, 54-60, 68-73; Sekai, Tokyo, No. 560, Sept. 1991, pp. 68-82.

يرتكز ازدهار الشّعب الأميركيّ ورفاهيّته، في المقام الأوّل، على مكانته في العالم اليوم. تختلف هذه الملاحظة اختلافاً جذريّاً عن الضّجة الإعلاميّة والسياسيّة التي أثيرت حول مصادر الفرادة الأميركيّة، الكامنة، على حدّ المزاعم، في عبقريّتها، ومبادئها الأخلاقيّة، وإنتاجيّتها، وغيرها من المميّزات التي تفرّق بين أميركا وبقيّة العالم، وفقاً للمزاعم. لكن على العكس، ترتكز أميركا على ركنين أساسيّين داعمين ـ وربّما ثلاثة: ١. الدّولار، بصفته العملة العالميّة التي تتمتّع الولايات المتّحدة بامتياز طبعها، بشكلٍ احتكاريّ، متى شاءت، و٢. البنتاغون بقدراته العسكريّة المنقطعة النّظير. ٣. لعلّ الرّكن الثّالث هو الإيديولوجيّة التي تغذّيها الحكومة والتّربية والإعلام، فتحجب هذه الحقائق البسيطة عن الرّأي العام. بالإضافة إلى ذلك، يدعم كلّ ركنٍ الآخر: فالمحافظة على البنتاغون، وقواعده المتمركزة في ١٣٠ دولة تقريباً حول العالم، ونشر قوّاته العسكريّة في مختلف أنحاء العالم، كلّ ذلك يكلّف دولارات. وتعتبر النّفقات العسكريّة الأسباب الأساسيّة للعجز الأميركيّ المزدوج، في الموازنة الفدراليّة وميزان التّجارة. في المقابل، تساعد قوّة البنتاغون في دعم الثّقة العالميّة بالدّولار.

تابعت منظّمة الدّول المصدّرة للنّفط، وغيرها من تجّار النّفط، الاحتفاظ بالمبالغ المستلمة مقابل مبيعاتها على شكل ودائع مصرفيّة أميركيّة في الأسواق الأميركيّة. ويواصل الرّوس بدورهم الاحتفاظ بأموالهم بالدّولار الأميركيّ، لكن ليس في الولايات المتّحدة الأميركيّة بالضّرورة. من جهتهم، ما زال الأوروبيّون واليابانيّون يستثمرون في أذون الخزينة الأميركيّة، والأسهم والسّندات، في وول ستريت أو شيكاغو؛ وما زالت مصارفهم المركزيّة تحتفظ بالاحتياطيّات بالدّولار الأميركيّ في الولايات المتّحدة. لعلّ أحد الأسباب المنطقيّة التي دفعتهم إلى ذلك هي أنّهم كلّما حاولوا إيقاف تدفّق الدّولار، ينهار هذا الأخير، وتتراجع قيمة استثماراتهم السّابقة بالدّولار. رغم ذلك، فمن شأن الأزمة المصرفيّة الخطيرة في اليابان، وأيّ تزاحم مفاجئ على المصارف اليابانيّة لاسترداد الودائع، أن يجبرا اليابانيّين وغيرهم من حاملي السّندات الماليّة اليابانيّة على

تغطيتها بواسطة الأموال، من المصدر الوحيد الذي سيتوفّر لهم، أي الأموال التي أودعوها في الولايات المتّحدة. وقد كشفت بعض التّكهنات عن أنّ المصارف المركزيّة الأوروبيّة التي تحتفظ باحتياطيّاتها بالدّولار، في الولايات المتّحدة، ستحوّلها إلى اليورو ما إن تحتلّ عملتها الخاصّة شأناً عظيماً. غير أنّ هذا لم يحدث بعد، على الأقل ليس بالشّكل الذي يعتبر انسحاباً خطيراً من الدّولار. رغم ذلك، هذا لا يمنع أن يكون الأمر في وارد الحصول، لأسبابٍ حسابيّة بسيطة حيث سبق لقيمة اليورو المعادلة لاحتياطيّاتهم الموجودة بالدّولار أن تراجعت بحوالى ٢٠٪، أو لأسبابٍ جغرافيّة سياسيّة اقتصاديّة، بما أنّ الأوروبيّين ينوون تطوير اليورو كعملةٍ متينة وعالميّة، بديلة عن الدّولار الأميركيّ. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ الين الياباني ظلّ، لمدّة، يتطلّع إلى طموحاتٍ مماثلة، غير أنّ عملة «ريمين ريبو» الصّينية تملك اليوم فرصةً أفضل، على ما يبدو، لاحتلال هذه المكانة.

وحده الانبعاث الأخير لهذه التّعدّدية في الأطراف، لا سيّما من جانب أوروبا وشرق آسيا في الوقت الرّاهن، بالإضافة إلى الامتياز الذي حازته الولايات المتّحدة من خلال احتكار إصدار العملة العالميّة، أتاح لهذه الدّولة أن تتولّى اليوم، من جديد، موقع الاستهلاك المفرط، المشابه لما شكّلته بريطانيا قبل قرنٍ مضى. غير أنّ الولايات المتّحدة تتمتّع بفوائد إضافيّة لم تكن بريطانيا تملكها. فبينما كانت بريطانيا المقرض الأوّل في العالم، واضطرت لحرمان نفسها من استعمال رأس مالها داخليّاً بعد أن أرسلته إلى الخارج، شكّلت الولايات المتّحدة جاذباً لرؤوس الأموال المتدفّقة من أنحاء العالم كافةً، كما أدّت دور المجتمع المستهلك للسّلع المنتجة في أمكنةٍ أخرى من العالم، ولا سيّما في الصّين. بالإضافة إلى ذلك، بعد أن تبيع الصّين السّلع التي تنتجها بواسطة يدها العاملة نفسها، وموادّها الأوليّة الخاصّة، لقاء عملة الدّولار الورقيّة، تعود فترسل هذه الدّولارات إلى الولايات المتّحدة بشكلٍ أذون خزينة. بعبارةٍ أخرى، تهدر الصّين نفسها مرّتين مقابل الاستفادة المزدوجة للولايات المتّحدة.

أدّى كلّ ذلك إلى النّتائج الآتية، إلى جانب غيرها: أصبح في إمكان الولايات المتّحدة أن تصدّر التّضخم الماليّ الذي لا يمكن أن يتأتّى، في حالةٍ مغايرة، إلا عن هذا العرض المتزايد للعملة داخليّاً. من هنا، لم يكن المعدّل المنخفض للتّضخم الماليّ في الولايات المتّحدة، في التّسعينيات، نتيجةً خارقة للسياسة النّقدية الدّاخلية «المناسبة» التي اتّبعها المصرف المركزيّ. فبكلّ بساطة، يتمّ تصدير الدّولارات الأميركيّة الفائضة، وبالتّالي تطهير السّوق الأميركيّة منها. فضلاً عن ذلك، تمكّنت الولايات المتّحدة من تغطية العجز المزدوج في ميزان التّجارة والموازنة بواسطة المال الذي يمكن الحصول عليه داخليّاً بفائدةٍ ضئيلة، والسّلع الرّخيصة الثّمن المستوردة من الخارج. يبلغ العجز التّجاري الأميركيّ اليوم حوالى ٥٠٠ مليار دولار سنويّاً، وما زال في تزايد. من هذا المبلغ، غطّى الاستثمار الياباني مقدار مائة مليار عبر ادّخاراته الخاصّة في الولايات المتّحدة، مع الإشارة إلى أنّ اليابان قد يضطر إلى استرجاع هذه الادّخارات لتغطية الأزمة الماليّة التي يمرّ بها. وقد تولّت أوروبا تغطية مائة مليار أخرى، على شكل أنواعٍ مختلفة من الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الفعليّ المباشر الذي قد ينضب مع استمرار الرّكود الأوروبيّ. أمّا الصّين، فتغطّي مائة مليار دولار ثالثة – حيث توزّع سلع منتجيها الفقراء على الأميركيّين الأغنياء. تقدم الصّين على ذلك لتحافظ على تدفّق صادراتها نحو الخارج، وتساعد في تدفّق منتجاتها الصّناعية، لكن إذا قرّرت أن تكرّس هذه السّلع لتوسيع سوقها الدّاخليّة الخاصّة بشكلٍ أكبر، فسيكسب شعبها من حيث الدّخل والثّروة، وستكون الولايات المتّحدة سيّئة الحظّ. أمّا العجز المتبقّي، والبالغ ٢٠٠ مليار دولار، فتغطيّه رؤوس أموالٍ متدفقة أخرى، بما في ذلك ديون الأفارقة والأميركيّين اللاتينيّين الفقراء الذين سبق لهم أن سدّدوا الجزء الأساسيّ من ديونهم عدّة مرّات، لكنّ المبلغ الإجماليّ الذي يدينون به لا ينفكّ يتزايد رغم ذلك، بسبب خضوعه لمعدّلات فائدة عالية.

وهكذا، أدّى انكماش العملة/انخفاض قيمتها، في الأمكنة الأخرى من العالم، إلى جذب رؤوس الأموال الماليّة المتّسمة بطابع المضاربة، وانتقالها من

بقيّة أنحاء العالم ـ سواء أكانت ذات ملكيّة أميركيّة أم أجنبيّة ـ إلى أُذون الخزينة الأميركيّة (إذ وضعت حدّاً للعجز في الموازنة الأميركيّة) وإلى وول ستريت. في التّسعينيات، دعم ذلك سوقها المضاربة على الصّعود، فأضفت هذه الأخيرة بدورها زيادةً مضاربيّة وخدّاعة على ثروة الأميركيّين وغيرهم من حاملي الأسهم، كما دعمت هذه الزيادة ونشرتها على نطاق أوسع؛ ومن خلال ذلك أيضاً دعم «تأثير الثّروة» الخادع لمستوىً أعلى من الاستهلاك والاستثمار. رغم ذلك، ظلّ التّراجع اللاحق والحاليّ، في السّوق المضاربة على هبوط أسعار الأسهم، عطيّةً تعود بالفائدة على الشّركات التي أصدرت أسهمها، وباعتها بأسعار عالية ومتزايدة بحسب السّوق المضاربة على الصّعود، وهي اليوم تعيد شراء أسهمها الخاصّة بصفقةٍ لقاء أسعارٍ منخفضة للغاية، ما يمثّل ربحاً هائلاً بالنّسبة إليها، على حساب حاملي الأسهم الصّغيرة الذين يبيعون هذه الأسهم اليوم مقابل أسعارٍ منخفضة وهابطة. من هنا، يرتكز «ازدهار» الولايات المتّحدة اليوم على حدّ السّكين، وهو لا يتعلّق فقط بدين داخليّ هائل يقع على عاتق الشّركات والمستهلكين (بطاقة الائتمان، والرّهن، وغير ذلك).

بالإضافة إلى ذلك، إنّ كاهل الولايات المتّحدة مثقلٌ، بشكلٍ واسع، أيضاً بديون مفرطة تجاه المالكين الأجانب لأذون الخزينة الأميركيّة، وأسهم وول ستريت، والأصول الأخرى التي قد تسترجعها المصارف المركزيّة الأجنبيّة التي تحتفظ باحتياطيّاتها بالدّولار الأميركيّ، فضلاً عن غيرهم من الدّائنين الأجانب للمدين الأميركيّ. بالفعل، لقد ساهمت السياسة الأميركيّة نفسها مساهمةً كبيرة في زعزعة الاستقرار في مختلف أنحاء العالم (مثلاً، من خلال زعزعة استقرار جنوب شرق آسيا الذي أضعف من اقتصاد اليابان والنّظام الماليّ، أكثر ممّا كان ليحدث في حالةٍ مغايرة) وهي نفسها اليوم تهدّد وترجّح قبض الدّائنين اليابانيّين والأوروبيّين بشكلٍ خاصّ للدّين الأميركيّ، من أجل دعم أنظمتهم الماليّة والاقتصاديّة الخاصّة التي تتزايد تزعزعاً دائماً.

من النّتائج المهمّة الأخرى هي أنّ الاقتصاد الأميركيّ ـ والعالميّ! ـ قد وقع اليوم في مأزقٍ من الأرجح ألا يستطيع التّخلص منه باللّجوء إلى تحريك

العجلة الكينزيّة، وبشكلٍ أقل إلى سياسة الاقتصاد الكليّ على نطاقٍ شامل، ودعم الاقتصاد الأميركيّ والغربيّ/اليابانيّ، كما فعلت إدارتا كارتر وريغان قبلاً. بالتّالي، ترتكز مكانة الولايات المتّحدة في العالم هذه، في المقام الأوّل، على الدّولار الأميركيّ والبنتاغون. فضلاً عن ذلك، يرتكز كلّ من هذين الرّكنين أحدهما على الآخر: فالدّولار يدفع مصاريف البنتاغون؛ والبنتاغون يساعد في المحافظة على الثّقة بالدّولار. من هنا، يستحقّ الدّولار لقب النّمر الورقيّ حرفيّاً، من حيث إنّه مطبوعٌ على ورقٍ، ترتكز قيمته على الثّقة بالشّيء نفسه. ويمكن لهذه الثّقة أن تتراجع أو تنحسر كليّاً بين ليلةٍ وضحاها تقريباً، فتتسبّب بخسارة الدّولار لنصف قيمته أو أكثر. عدا عن تقليص الاستهلاك والاستثمار الأميركيّين، والثّروة المتداولة بالدّولار، من شأن أيّ تراجع في قيمة الدّولار أن يعرّض القدرة الأميركيّة للخطر في ما يتعلّق بالمحافظة على جهازها العسكريّ ونشره. في المقابل، سوف تضعف أيّ كارثة عسكريّة الثّقة بقيمة الدّولار، عبر تلك الطّريقة. ويقال إنّ الأفكار في حكومة روسيا تتّجه نحو تغيير نصف احتاطيّات عملاتها من الدّولار إلى اليورو، وتسديد فواتيرها النّفطيّة باليورو عوضاً عن الدّولار.

نتيجةً لتراجع التّنافسية الأميركيّة في الاقتصاد الحقيقيّ، لجأت الولايات المتّحدة إلى إجراءات عصر الماليّة كملاذٍ، وهي تمنحها امتيازاً مطلقاً ومقارناً يمكّنها من تحويل الدّولار إلى العملة العالميّة، تماماً كما فعلت بريطانيا بالجنيه الإسترليني، بعد أن خبت شعلة تنافسها على لقب «ورشة العمل العالميّة» بوقتٍ طويل. بالفعل، شكّلت مكانة الدّولار، والتّداول به بصفته العملة العالميّة، الأساسَ الأهمّ، لا بل الأوحد، للهيمنة الاقتصاديّة الأميركيّة والسياسيّة الفعليّة أيضاً على العالم خلال التّسعينيّات، بالأحرى منذ عام ١٩٨٦، حين أصبحت الولايات المتّحدة المدين الأكبر في العالم ـ لكن بعملتها الخاصّة: الدّولار! من ناحيةٍ أخرى، يعتبر الانتعاش الاقتصاديّ الأميركيّ، ولا سيّما من حيث الإنتاجيّة، غير منطقيّ البتّة. فالقطاعات الوحيدة التي خبرت انتعاشاً في الإنتاجيّة من أيّ نوع هي قطاعات الإلكترونيّات والكومبيوتر وغيرها؛ كما أنّ فضيحة

الإنترنت وأزمة نهاية القرن والعقد لدليلٌ على هشاشة الأساس الفعليّ الذي تستند إليه هذه الزيادة المزعومة في الإنتاجيّة. من هنا، كان الازدهار الأميركيّ خلال التّسعينيّات مرتكزاً، بالكامل، على العيش من ثمرات الأراضي في أمكنةٍ أخرى من العالم.

إن ردّ التّضخم الماليّ إلى ارتفاع الأسعار في روسيا بالرّوبل، أو في أميركا اللاتينيّة بالبيزوس، يُوقع المرء ضحيّة وهم بصريّ خطير. فإنّ فقدان عملات لقيمتها مرات عديدة لمصلحة الدّولار، وحتّى لمصلحة اليورو، كالروبل والبيزوس والبهات، يعني أنّ أسعار السّلع والخدمات وأجورها المتداولة بهذه العملات قد عانت انكماشاً هائلاً ضدّ الدّولار، أي العملة الوحيدة التي تهمّ فعليّاً. وتلك هي الحالة تقريباً التي تمكّن كلّ من يملك دولارات في روسيا من شراء السّلع والخدمات الحقيقيّة في اقتصاد الشّرق والجنوب بأكمله، بأسعار متدنيّة جدّاً، وبالدّولار الأميركيّ، لا بل إنّ هذا حدث فعلاً. بالإضافة إلى ذلك، تعرّضت أسعار السّلع والخدمات المذكورة آنفاً للأعباء الاعتياديّة التي يسبّبها الانكماش للمدينين. ولعلّ احتكار طباعة الدّولارات الأميركيّة الورقيّة، أو أذون الخزينة، التي اقتصرت على الأميركيّين، هو الذي أسبغ عليهم هذه المكانة المميّزة المتعلّقة بشراء بقيّة العالم بسعرٍ بخس، يقتصر على تكاليف طباعة الورق المقبولة في كافة أنحاء العالم. نسجاً على المنوال نفسه، عاد الانكماش الماليّ الذي اجتاح العالم بأسره بالفائدة على الدّائنين القلّة. ومن جديد، عانى العالم انكماشاً ماليّاً هائلاً، يفوق على الأرجح الانكماش في نهاية القرن التّاسع عشر، أو خلال ثلاثينيّات القرن العشرين، مع الإشارة إلى أنّ الولايات المتّحدة قد استفادت استفادةً عظيمة من الفقر المدقع الذي حلّ بالبقيّة. من هنا، كلّ هذا الحديث عن التّضخم الماليّ و/أو الإنتاجيّة هو نتيجة في غير محلّها البتّة للوهم البصريّ، وتماسك في غير محلّه أيضاً.

بالفعل، في المنتدى الاقتصاديّ العالميّ الذي جرى في دافوس عام ٢٠٠٣، عبّرت نخبةٌ مجتمعة من رجال الأعمال والسياسة في العالم عن قلقها البالغ من أنّ مجرّد نشر العسكريّة الأميركيّة في العراق، مثلاً، سيتسبّب بكسادٍ

عالميّ. وتوقّعت صناعة خطوط الطّيران الأميركيّة أن تؤدّي الحرب ضدّ العراق إلى إفلاس نصف مؤسّساتها. فإذا صحّ ذلك، ماذا قد يحلّ بخطوط الطّيران غير الأميركيّة الأشدّ ضعفاً؟ من شأن حالة عدم الاستقرار النّاتجة عن استعمال القوّة والتّهديدات العسكريّة أن تزعزع الثقة بالدّولار وتحدّ من اندفاع الاستثمار. وما من إيديولوجيّات كافية لإخفاء حقيقة هذا الوضع الاقتصاديّ تماماً.

في الواقع، إنّ العالم قد غرق في كسادٍ فعلاً، لم ينجُ منه إلا الولايات المتّحدة بشكلٍ أساسيّ، وكندا وأوروبا الغربيّة بشكلٍ جزئيّ. وقد صحّ ذلك بسبب المكانة المميّزة للاقتصاد الأميركيّ، بشكلٍ خاصّ، ضمن الاقتصاد العالميّ الذي استمدّ الأميركيّون من محنته منافع هذه المكانة.

حينذاك كما في الوقت الحاليّ، كان نموّ الصّين الاقتصاديّ استثناءاً كبيراً؛ أمّا ألمانيا واليابان، فتمكّنا من تجنّب الكساد من خلال إعادة التّسلح، كما فعلت روسيا السّوفياتيّة. لكن في التّسعينيّات، رزحت أوروبا الشّرقية والبلقان تحت ثقل كسادٍ عظيم، أشدّ من ذاك الذي أصاب المنطقة في الثّلاثينيّات، تماماً كما حصل مع أميركا اللاتينيّة وإفريقيا. لكنّ الفرق الشّاسع حصل في روسيا، وآسيا الوسطى، وبدرجةٍ أقل في اليابان والدّول العربيّة، ما إن تراجعت أسعار النّفط. ففي روسيا وآسيا الوسطى، دمّر الكساد الاقتصاديّ مجتمعاً بحاله، وردّه لأكثر من جيلٍ إلى الخلف. كما حدث الأمر نفسه في الأرجنتين. أمّا في اليابان، والعديد من الدّول العربيّة، وبعض دول أميركا اللاتينيّة الأخرى كالمكسيك، وعدّة دول في جنوب شرق آسيا، ولا سيّما أندونيسيا، حوّل الرّكود الاقتصاديّ لا بل الكساد البنية الاجتماعيّة، فدمّر أغلب الطّبقة الوسطى، وحكم على الطّبقة الدّنيا بالفقر المدقع. كان كلّ هذا البؤس يعود بالفائدة على رفاهية كلينتون وأمثاله في الولايات المتّحدة. وكانت الآليّات المخصّصة لذلك عديدة ومتنوّعة. فأدّى الكساد إلى الانكماش الاقتصاديّ في روسيا، كما أدّى الإنتاج الفائض إلى أزمة ماليّة في جنوب شرق آسيا؛ مع الإشارة إلى أنّ كلاهما تسبّب بانتقالٍ هائل لرؤوس الأموال إلى الولايات المتّحدة ـ إلى أذون الخزينة وول ستريت في كلتا الحالتين. في الحالة الأولى، أدّى ذلك إلى إنشاء

أوّل ميزانية متوازنة يمكن التّفكير فيها، وفي الحالة الثّانية إلى سوق مضاربة على صعود هائل للأسعار. وبدوره، جذب هذا إلى سوق الأسهم أشخاصاً لم يفكّروا في دخولها قبلاً، فأحالوا السّوق إلى كازينو عالميّ حقيقيّ، أو على الأقل كازينو غربيّ. وبلغ معدّل أسعار الأسهم/مدخلاتها، لا بل حتّى أسعار الإنترنت/خسارته مستوياتٍ غير مبرّرة ولم يسبق لها مثيل. وبفضل الفقّاعة في السّوق المضاربة على الصّعود، وسوق الإسكان، شعر الملايين من الأشخاص أنّهم أثرياء، وقادرون على الإنفاق بإسراف، ما ساعد على دعم الاقتصاد. ثمّ كان الانهيار الذي بدت وتيرته أقل سرعة، وبالتّالي أقل وضوحاً من حالتي الانهيار السّابقتين في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٢٩ و١٩٨٧؛ غير أنّه كان أعظم أثراً وأطول مدّة في اليابان أوّلاً، ثمّ في الولايات المتّحدة.

بدأت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة الحاليّة مع تراجع معدّل الأرباح في منتصف السّتينيّات، والرّكود الاقتصاديّ الأوروبيّ عام ١٩٦٧. ومع أنّ الولايات المتّحدة نجت من هذا الرّكود عبر التّمويل التّضخميّ لحرب فييتنام، إلا أنّ الرّكود الاقتصاديّ العالميّ التّالي عامي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، والرّكود الخطير والمعمّم على مساحةٍ أكبر، من منتصف عام ١٩٧٣ إلى منتصف عام ١٩٧٥، دمّرا الولايات المتّحدة أيضاً. فأدّت حالات الرّكود هذه، ولا سيّما الأخيرة منها، إلى معدّلات متزايدة من القدرة الإنتاجيّة غير المستخدمة، خصوصاً في الصّناعة. لكن لم تستطع أيٌّ من المحاولات الدّورية النّاجحة لإحلال المعافاة أن تعيد معدّلات استخدام القدرات إلى المستويات العليا التي كانت تحقّقها قبل الرّكود. باختصار، كشفت المعدّلات الدّورية لاستخدام القدرة، المرتفعة والمنخفضة معاً، عن اتّجاه منخفض ملحوظ، استمرّ خلال الرّكود التّالي بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢، والمعافاة اللاحقة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦. ونتيجةً للموارد التّافهة ومعدّل الأرباح المنخفض، معاً، تراجع معدّل الاستثمار بشكلٍ ملحوظ عام ١٩٧٣، ولم يستعد عافيته حتّى عام ١٩٧٨، ولسنةٍ واحدة فقط حينذاك. في ظلّ الرّكود الاقتصاديّ الذي بدأ عام ١٩٧٩، تراجع معدّل الاستثمار ثانيةً. في كلّ من حالات الرّكود في أعوام ١٩٦٧، و١٩٦٩ ـ

١٩٧٠، و١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، و١٩٧٩ ـ ١٩٨٢، كان التّراجع المطلق والنّسبيّ للاستثمار يفوق تراجعه في الحالة السّابقة. بالإضافة إلى ذلك، تغيّر طابع الاستثمار من الاستثمار في القدرة الإنتاجيّة على توسيع الإنتاج، الذي استمرّ طيلة فترة التّوسع الطّويل بعد الحرب، إلى عقلنة الاستثمار سعياً نحو النّوع نفسه من الإنتاج، أو القدر نفسه، لقاء تكلفة أقل، ولا سيّما تكلفة العمّال.

بحلول نهاية العام ١٩٧٦، كان مجلس الوزراء البريطانيّ يناقش الشّروط التي كان على دولته أن تقبلها، لتؤمّن قرضاً من صندوق النّقد الدّوليّ؛ وهو قرضٌ كانت بريطانيا في أمسّ الحاجة إلى قسم كبير منه لتسدّد ديون المصرف المركزيّ. وقد جرى الأمر بطريقةٍ شاقّة، لكن غير بطيئة إلى هذا الحدّ، بما أنّ «بريطانيا قد خفّضت الإنفاق بـ٢,٥ مليار جنيه إسترليني في محاولةٍ للفوز بقرض صندوق النّقد الدّوليّ»، بعد مرور أسبوعين، وفق ما أوردته صحيفة «إنترناشنول هيرالد تريبيون» في عنوان صفحتها الرّئيسيّة، في لافتة امتدّت لثمانية عواميد. بعد بضعة أيّام، اجتمع مجلس إدارة صندوق النّقد الدّولي ليوافق على قرضٍ بقيمة ٣,٩ مليون دولار لبريطانيا. كان أعضاء مجلس الإدارة قد ناقشوا بشكلٍ غير رسميّ اتّفاقاً توصّل إليه كلّ من موظّفي صندوق النّقد الدّولي وبريطانيا. فوافقت بريطانيا، كشرطٍ للحصول على القرض ـ وهو أكبر قرضٍ تمّ تقديمه إلى دولةٍ واحدة ـ على تقليص النّفقات العامّة بـ٢,٥ مليار جنيه إسترليني (٤,٥ مليار دولار) خلال السّنتين المقبلتين، والحدّ من نموّ الدّين المحلّي. رغم أنّ الأسواق الماليّة اعتبرت، في بادئ الأمر، أنّ هذه الشّروط متساهلة للغاية، إلا أنّ وزير الماليّة الأميركيّ، ويليام سايمون، أعلن أنّ الولايات المتّحدة التي تملك كتلة الأصوات الأكبر في صندوق النّقد الدّوليّ ستدعم القرض. بعد وقتٍ قليل، وافق جاك جونز وغيره من قادة الأعمال على وضع حدّ للزّيادات في الرّواتب، وهو حدّ «متشابه» بالنّسبة إلى الجميع.

في الواقع، كانت الخزينة الأميركيّة نفسها، وعلى رأسها ويليام سايمون (الذي أسّس لاحقاً فرق أبحاث يمينيّة عدّة للتّمخيض عن إيديولوجيّة يمينيّة مقنّعة كـ «علم اقتصاديّ»)، هي التي أصرّت على فرض تدابير قاسية على بريطانيا،

كشرطٍ لحصولها على قرضٍ من صندوق النّقد الدّوليّ، وهو قرضٌ كانت بريطانيا بأمسّ الحاجة إليه بسبب الرّكود. بعد مرور ستّة أشهر، لاحظت صحيفة «إنترناشنول هيرالد تريبيون» أنّ بريطانيا، الدّولة الحاضنة لجون مايناردُ كينز والكينزيّة، قد هجرت السياسة الكينزيّة ('بريطانيا تضع خطّة للانكماش الاقتصاديّ بـ١,٩ مليار جنيه إسترلينيّ للسّنة المقبلة... . هجرت حكومة حزب العمّال في بريطانيا اليوم ثلاثين سنة من السياسة الكينزيّة، وأعلنت عن صفقة قاسية بقيمة ١,٩ مليار جنيه إسترلينيّ (٣,٤ مليار دولار) لتحقيق الانكماش الاقتصاديّ، في وقتٍ ترتفع فيه نسبة البطالة. وقد أخبر مستشار وزارة الماليّة، دينيس هايلي، مجلس العموم أنّه سيخفض في السّنة المقبلة مبلغ مليار دولار من لائحة واسعة من برامج حزب العمل المفضّلة'). غير أنّ هذا كان متوقعاً. فما كان من مارغريت تاتشر إلا أن تابعت تطبيق السياسات الاقتصاديّة التي حملت اسمها فيما بعد، لكن التي كان حزب العمّال قد مهّد لها قبلاً.

في منتصف الثّمانينيّات، كنّا أنا وجايمس توبين (واضع ضريبة توبين على التّحويلات النّقدية الماليّة)، على حدّ علمي، الوحيدين اللذين نشرا توقّعاتٍ عن الانكماش الاقتصاديّ، بصفته الخطر الاقتصاديّ العالميّ المقبل. غير أنّ صانعي السياسات الاقتصاديّة تجاهلوا هذه التّحذيرات، وهذه المخاطرة (ليست مخاطرة فعلاً لكن نتيجة حتميّة)، بينما واصلوا تطبيق سياساتهم الهادفة إلى محاربة التّضخم الاقتصاديّ. رغم هذا، انهارت أسعار السّلع منذ ذلك الوقت بشكلٍ حاد ومتماسك، كما انهارت أسعار الصّناعات مؤخّراً أيضاً. فضلاً عن ذلك، عبر استخدام المصطلحات الاقتصاديّة العالميّة، يمكن القول إنّ التّضخم الماليّ المرتفع بحسب عملاتهم الوطنيّة (البيزوس، والرّوبل، وغيرهما إلخ.)، وانخفاض قيمتها الحادّ على حساب العملة العالميّة، الدّولار، شكّلا انكماشاً واقعيّاً هائلاً في بقيّة أنحاء العالم. فقلّص هذا من أسعارهم، وجعل صادراتهم أرخص ثمناً بالنّسبة لمن يشتري عملاتهم بالدّولار، خاصّةً المستهلكين والمنتجين والمستثمرين طبعاً في الولايات المتّحدة -ومنها. رغم أنّ هذا بالكاد يُذكر، إلا أنّ هؤلاء قد يبتاعون، ويبتاعون فعلاً، بقيّة العالم بدولاراتٍ لا «تكلّف» إلا ثمن طباعتها

ونشرها، وهي تكلفة تافهة تماماً بالنّسبة إلى الأميركيّين. في هذا السياق، لم يبصر الإزدهار والرّفاهية في أميركا النّور، ومن ثمّ الميزانيّة الفدراليّة «المتوازنة» (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠، حكومة كلينتون)، إلا بالتّزامن مع هذا الازدهار الاقتصاديّ، بخلاف المزاعم الشّعبيّة. وقد استند كامل الرّخاء الاقتصاديّ نفسه الذي استمرّ لثمانية أعوام، في الولايات المتّحدة، إلى ركيزة الكساد الرّهيب، والانكماش الاقتصاديّ، وأدّى بالتّالي إلى زيادةٍ ملحوظة في الفقر في بقيّة أنحاء العالم. خلال هذا العقد الواحد، تراجع الإنتاج حوالى النّصف في روسيا وأوروبا الشّرقية، كما تراجع متوسّط العمر المتوقّع بعشر سنواتٍ، فيما ازداد معدّل موت الأطفال، والثّمالة، والجرائم، والانتحار، إلى مستوى لم يبلغه مطلقاً في الأوقات السّلمية. ومنذ العام ١٩٩٧، تراجع الدّخل في أندونيسيا إلى النّصف وتسبّب بالأزمة السياسيّة المستمرّة في هذه الدّولة. يشكّل هذا تبديداً للطّاقة، بدأ في الولايات المتّحدة، وامتدّ ليطال صادراتها في الخارج وبالتّالي الدّول المضطرة لامتصاصه في ظلّ فوضى أكبر. سيكون من الصّعب إيجاد أمثلةٍ أفضل من ذلك ـ باستثناء تدمير المجتمع بأكمله في الأرجنتين، ورواندا، وكونغو، وسييراليون، وساحل العاج التي كانت مزدهرة ومستقرّة سابقاً ـ إلى جانب الدّول التي حلّ بها الدّمار جرّاء القوّة العسكريّة الأميركيّة.

من النّتائج المهمّة الأخرى هي أنّ الاقتصاد الأميركيّ ـ والعالميّ! ـ قد وقع اليوم في مأزقٍ من الأرجح ألا يستطيع التّخلص منه. فالكينزيّة العسكريّة، المتنكّرة كسياسة فريدمان/فولكر النّقدية، واقتصاديّات تيسير آليّات العرض الخاصّة بمنحنى لافر، كانت قد بدأت على يد كارتر عام ١٩٧٧، ودخلت مرحلةً متقدّمة من العمل عام ١٩٧٩، حين كان المصرف المركزيّ تحت إدارة بول فولكر المعيّن من قبل كارتر، فأقدم في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٩ على تحويل السياسة النّقدية للمصرف المركزيّ من إنتاج مرتفع للمال/أسعار منخفضة للفائدة إلى إنتاج منحفض للمال/فائدة مرتفعة (حتّى ٢٠٪ نقديّاً)، لإنقاذ الدّولار من التّدهور الذي أصابه في السّبعينيّات، وجذب رأس المال الأجنبيّ إلى الولايات المتّحدة الفقيرة. في الوقت نفسه، باشر كارتر بالكينزيّة العسكريّة في

حزيران/يونيو ١٩٧٩ التي زاد الرّئيس ريغان من حدّتها لاحقاً. فاستطاعا بذلك إحراز النّجاح لاحقاً.

حقّقت تدابير فولكر نجاحاً في رفع سعر الدّولار ثانيةً، لإعادة جذب المال إلى الولايات المتّحدة. وكان ثمن ذلك إفلاس بقيّة العالم، بكلّ بساطة، الذي كان يستدين دولارات بأسعار بخسة، دون فائدة البتّة. لكن لمّا كانت الشّروط القانونيّة في اتّفاقيات القروض تربط معدّل الفائدة لهذه الدّيون بسوق معدّل الفائدة، فإنّ أوروبا الشّرقية، وإفريقيا، وأميركا اللاتينيّة بشكلٍ خاصّ، وجدت نفسها فجأةً إزاء معدّلات فوائد لا يمكن تسديدها، بكلّ بساطة، وتراوح بين ١٠ و٢٠٪. من هنا، سعياً لخدمة المصالح الأميركيّة على نحوٍ تامّ، أقدم فولكر، بمفرده، على إضرام شعلة أزمة الدّيون عبر العالم.

ضلّل فقدان الذّاكرة تاريخيّاً سجل الأحداث النّاتج أيضاً، فحدّد بداية الأزمة في المكسيك، في آب/أغسطس ١٩٨٢. في الواقع، انفجرت أزمة الدّيون في الصّفحات الماليّة العالميّة عام ١٩٨١، حين عجزت بولونيا عن تسديد ديونها البالغة ٢٧ مليار دولار، تتبعها الأرجنتين بأربعين مليار دولار خلال حرب الفولكلاند في أيّار/مايو ١٩٨٢، والمكسيك بـ ٨٠ ـ ٨٥ مليار دولار في آب/أغسطس ١٩٨٢، والبرازيل بـ ٨٠ ـ ٨٥ مليار دولار أيضاً في تشرين الأوّل/أكتوبر ـ تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٨٢. من الضّروريّ جدّاً، على الصّعيد السياسيّ الاقتصاديّ، تصحيح هذا السجل، بما أنّ الحدث الأوّل اتّخذ له مسرحاً إحدى الدّول «الاشتراكيّة» التي يعتبرها كثيرون خارج نطاق الاقتصاد العالميّ الرأسماليّ. كان برنامج «التّكييف الهيكليّ» الذي فرضه صندوق النّقد الدّوليّ هو ما أطلق حركة التّضامن التّابعة لليش فاليسا، عام ١٩٨١، التي عجّلت بدورها في تنظيم الانقلاب العسكريّ على يد الجنرال جاروسيلسكي في ١٣ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨١.

تابع الحزب الشّيوعي، والحركة الشّيوعية العسكريّة، والأنظمة العسكريّة في أوروبا الشّرقية، وأميركا اللاتينيّة، والفيليبين (فرديناند ماركوس)، وأمكنةٍ أخرى من العالم، السياسات نفسها. لكن حين استُبدلت بالأنظمة العسكريّة في أميركا

اللاتينيّة أنظمة ديمقراطيّة منتخَبة، وأصبح رئيس حركة التّضامن «فاليسا» رئيساً لبولونيا، فقد تابعت جميعها أيضاً السياسات التّقييديّة نفسها، بل عزّزت ذلك، لمتابعة تسديد ديونها للولايات المتّحدة والدّائنين الألمان.

بحلول ذلك الوقت، كان المدينون قد دفعوا ديونهم مرّات عديدة (فالمجر دفعتها ثلاث مرّات قبل أن يؤدّي ذلك مادّياً إلى «ثورة عام ١٩٨٩»، فيما المبلغ الذي تدين به بالدّولار ما زال يتضاعف)، نظراً إلى أنّ كلّ مدين اضطر إلى تأجيل تسديد ديونه، عبر الاستدانة بمعدّلات فوائد أعلى، كمن يستدين من فلانٍ ليسدّد إلى فلانٍ آخر. على مدى بضعة عقودٍ، نما مبلغ الدّين الإجماليّ من حوالى ٧٠٠ مليار دولار إلى ٤ ـ ٥٠٠٠ مليار دولار. فضلاً عن ذلك، بات الدّين لجاماً فرض على كلّ دولة درجة من التّبعيّة (فيما زعم البعض أنّ التّبعية لم تكن إلا وهماً) في أحيانٍ كثيرة، وتحت أشكالٍ عديدة تتعدّى الاستثمار المباشر البسيط.

لكن من غير المرجّح، إلى درجةٍ كبيرة، أن تتمكّن السياسات المماثلة من إحراز نجاحٍ آخر في الوقت الحاليّ. فتحتاج الولايات المتّحدة هذه المرّة إلى توسّل سياسة إعادة التّضخم نفسها، بالنّسبة إليها ولحلفائها أيضاً. لكنّها لا تستطيع فعل ذلك. فقد سبق للمصرف المركزيّ أن خفّض معدّل فوائده لدرجة أنّه لا يستطيع تخفيضها أكثر من ذلك، ومن غير المرجّح أن يشجّع الاستثمار من خلال ذلك. هذا من ناحية. أمّا من ناحية أخرى، تجازف زيادة معدّل الفائدة، للاستمرار بجذب الأموال من الخارج بالتّخلص من كلّ عمليّات الاستثمار الدّاخلية ورأس المال العامل. فقد سبق للبرازيل أن جرّبت ذلك حيث اعتمدت، باعتراف الجميع، معدّلات فائدة نقديّة باهظة، بلغت ٦٠٪، لجذب رأس المال الأجنبيّ، غير أنّها خرّبت اقتصادها المحلّي.

يمكن للولايات المتّحدة الآن أن تكرّر أداءها في الثّمانينيّات، لتجنّب نفسها وحلفاءها (مع روسيا، لكن من دون اليابان) الرّكود العالميّ الحالي والمتزايد، والكساد الذي يهدّد باجتياح العالم بأكمله. وستضطر الولايات المتّحدة من جديد إلى اللجوء للعجز الكينزيّ الهائل (مع استخدام ٩/١١

كحجّة للعسكريّة المرجّحة) والإنفاق الذي يساعد على التّضخم من جديد، بصفته المحرّك الذي سينتشل بقيّة العالم من ركوده الاقتصاديّ. غير أنّ الولايات المتّحدة تمثّل، أصلاً، آخر مستهلك عالمي يمكن اللّجوء إليه؛ رغم ذلك، يمكن أن تؤدّي هذا الدّور بواسطة المدّخرات، والاستثمارات، والواردات الرّخيصة من الخارج التي تشكّل بدورها جزءاً من المشكلة الاقتصاديّة العالميّة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تختار الولايات المتّحدة، لحلّ مشكلة دينها الخارجيّ الهائل والمتزايد إلى ما لا نهاية، أن تلجأ أيضاً إلى تقليص التّضخم الماليّ لهذا العبء، كي تخلّص نفسها من الدّين، ومن تسديد الدّين الخارجيّ المتزايد أبداً. لكن حتّى هذا الأخير نفسه عجز ـ إزاء الفترة السّابقة الموجزة أعلاه- عن تفادي إنشاء ميزانٍ تجاريّ خارق، ولا سيّما إذا انهارت طلبات السّوق أكثر، وازداد الضّغط الخارجيّ من أجل التّصدير لآخر من يمكن اللّجوء إليه من أصحاب الطّلب: أي المستهلك الأميركيّ. لكنّ هذه المرّة لن تشهد تدفق رؤوس الأموال من الخارج لإنقاذ الاقتصاد الأميركيّ. على العكس، من شأن الضّغط باتّجاه الأسفل، لخفض قيمة الدّولار الأميركيّ مقابل العملات الأخرى، أن يشجّع على انتقال رؤوس الأموال من الولايات المتّحدة، وبالتّحديد من السّندات الحكوميّة الأميركيّة ووول ستريت، حيث يتسبّب التّراجع الملحوظ في أسعار الأسهم بالمزيد من التّراجع في الأسعار والانكماش الاقتصاديّ على الصّعيد العالميّ، حتّى في حال سعت الولايات المتّحدة نحو التّضخم الماليّ على الصّعيد المحلّي.

مرّةً أخرى، بدأ ما أصبح يُعرف بعلوم ريغان، قبل ثلاث سنواتٍ، على يد أحد الأفراد الشّعبيّين في الحزب الدّيمقراطي، جيمي كارتر. كما أشير إلى ذلك سابقاً، كان كارتر هو أيضاً من عيّن بول فولكر في المصرف المركزيّ، حيث استطاع التّحكم بالسياسة النّقدية عبر العالم. فحذت حذوه كلّ حكومة ديمقراطيّة اجتماعيّة في الغرب، مع التّقيّد بسياسات اقتصاديّة تقييديّة، تناقض تلك التي انتُخب السياسيّون من أجلها، في خطوةٍ أُطلقت عليها لقب «وداع الرّفاهية».

ولا يقتصر الأمر على الحكومات وحسب، بل الأحزاب السياسيّة والنّقابات العمّالية أيضاً، ومن ضمنها ما بات يعرف باسم الشّيوعيّين الأوروبيّين. كما لم يتوقّف ذلك على الغرب، بل امتدّ في الجنوب والشّرق كذلك. ففي المناطق كافة أثناء الثّمانينيّات، تابعت الحكومات الدّيمقراطيّة، والعسكريّة، والشّيوعيّة، سياسات «الاستقرار» نفسها، وفقاً للتّسمية التي يطلقها عليها صندوق النّقد الدّوليّ. ويُقصد بذلك المناطق كافة ما خلا الولايات المتّحدة. فمهما بلغ حجم الوعود التي أطلقها ريغان لرفع ثقل الحكومة عن أكتافنا، أقدم هو والسيّدة تاتشر في الواقع على زيادة حصّة الإنفاق الحكوميّ في الدّخل الوطنيّ.

بدأ الرّكود الاقتصاديّ الجديد في حزيران/يونيو ١٩٧٩. كما لاح في الأجواء خطر التّفكير في تيدي كينيدي كمرشّح جدّيّ بديل للتّعيينات الدّيمقراطيّة التّالية. لكلا السّببين، تحوّل كارتر يميناً، وتسلّح بالرّوح الحربيّة ليتعمّد إشعال فتيلة «الحرب الباردة الثّانية» التي وضعت حدّاً للانفراج في العلاقات الدّوليّة المتوتّرة بين نيكسون وبرزنيف. وقد بادر كارتر إلى تنظيم أربع حملاتٍ مهمّة جديدة في هذا الإطار: (١) الضّغط على كافة الدّول الأعضاء في حلف شمال الأطلسيّ، لزيادة إنفاقها على الشّؤون الدّفاعيّة بنسبة ٣٪ سنويّاً (معدّلة حسب التّضخم الماليّ)؛ و(٢) «سياسة المسلكين» حول التّفاوض مع السّوفيات انطلاقاً من منظورٍ أكثر قوّة، عبر إنشاء صواريخ برشنغ الطّويلة المدى، وأجهزة الرّادار الأرضيّة المقوّسة، للتّصدي للصّواريخ البحريّة في ألمانيا؛ و(٣) استخدام «ورقة الصّين» الرّابحة؛ و(٤) الردّ بقوّة كبيرة غير متوقّعة على اجتياح أفغانستان. فلطالما زُعم أنّ هذا الحدث هو ما أطلق شرارة الحرب الباردة الثّانية. غير أنّ كارتر كان قد بدأ بذلك في صيف ١٩٧٩، فيما الاجتياح لم يحدث حتّى كانون الأوّل/ديسمبر. شخصيّاً، لطالما جادلت أنّ الاجتياح السّوفياتي كان خطوةً دفاعيّة؛ فقد خسر الاتّحاد السّوفياتي الكثير لصالح الولايات المتّحدة، لدرجة أنّه حسب أنّه لم يعد يملك ما يخسره بهذا الاجتياح. لكن ظهر أنّه كان على خطأ. كما ظهر أيضاً أنّ مستشار كارتر الأمني، برزنسكي، هو من حثّه على إرسال المساعدة العسكريّة إلى الأفغان، ابتداءً من حزيران/يونيو أيضاً، أي قبل ستّة أشهر من الاجتياح

السّوفياتي؛ وقد تعمّد فعل ذلك للتّحريض على هذا الاجتياح، وإيجاد ذريعة للمزيد من التّدخل الأميركيّ. كما تعمّدت حملة ريغان المعروفة «بحرب النّجوم» حمل الاتّحاد السّوفياتي على الإفلاس، ولم تكن إلا الامتداد الفعليّ والمنطقيّ لسياسة كارتر. فتكلّلت محاولتها بالنّجاح، باستثناء أنّها تسبّبت بإفلاس الولايات المتّحدة أيضاً. الفرق الوحيد أنّ أحداً لم يهبّ إلى نجدة الرّوس، فيما أقدمت أوروبا واليابان طوعاً، وأميركا اللاتينيّة كرهاً من خلال ديونها التّمويليّة، على ضخّ مئات المليارات من الدّولارات في جعبة الولايات المتّحدة، ممّا أتاح لها تغطية «عجزها المزدوج» في موازنة إنفاق البنتاغون، وميزان التّجارة، نظراً إلى ارتفاع الدّولار. لكن مهما بلغ حجم الأهداف السياسيّة التي تنصّبها حرب النّجوم ضدّ «الإمبراطوريّة الشّريرة»، فإنّ الكينزيّة العسكريّة نصّبت أيضاً أهدافاً اقتصاديّة قديمة واضحة، بينما تحرّك الكينزيّة عجلة الإنفاق على العجز. فساعد هذا الاقتصادَ الأميركي على التّمتّع بالاكتفاء الذّاتي في الثّمانينيّات، فضلاً عن النّظامين الاقتصاديّين الأوروبي والياباني أيضاً ـ على حساب ترك أوروبا الشّرقية ومعظم دول العالم الثّالث ترزح تحت ثقل «العقد الضّائع». باختصار، لم تكن الولايات المتّحدة تتحرّك بتأثيرٍ من الضّعف السياسيّ، بقدر ما كانت تفعل ذلك نتيجةً للمشاكل الاقتصاديّة التي تمكّنت من التّغلب عليها على حساب كياناتٍ كثيرة أخرى، ومنها فقراء الولايات المتّحدة الذين حوّلت سياسة ريغان العلميّة الماليّة مدخولهم إلى الأثرياء.

صحيحٌ أنّ أسعار السّلع تعرّضت لنموّ مفاجئ حادّ ووجيز في بداية السّبعينيّات، لكنّها ما لبثت بعد ذلك أن تراجعت تراجعاً طويلاً مطلقاً ونسبيّاً، فألحقت الضّرر بمصدّري السّلع في العالم الصّناعيّ الثّالث، والثّاني، والأوّل. ولم يشكّل الجدال الكامل حول أسعار النّفط والصّدمات النّفطية، وفق ما سنراه لاحقاً، إلا وسيلةً لإلهاء العامّة، وتبرير السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة المعادية للشّعب.

ألقت معظم التّعليقات باللّوم على التّغييرات في أسعار النّفط لتسبّبها بالأزمة: أي على الزّيادة بعد عام ١٩٧٣، وعلى التّراجع منذ عام ١٩٨٢. غير

أنّ تسلسل الأحداث يناقض هذا المفهوم. فقد بدأ ركود ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ في الولايات المتّحدة في الفصل الثّاني من عام ١٩٧٣، أي في أيّار/حزيران (مايو/يونيو)، غير أنّ الصّدمة النّفطية الأولى لم تظهر حتّى تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣، بعد مرور خمسة أشهر تقريباً. ينطبق الأمر نفسه على التّضخم الماليّ. فقد ازداد معدّل التّضخم الماليّ بشكلٍ جذريّ بدءاً من العام ١٩٧٢، وتراجع من العام ١٩٧٤ فصاعداً، بعد الصّدمة النّفطية الأولى. ثمّ بدأ ركود ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ في حزيران/يونيو ١٩٧٩ تقريباً، غير أنّ الأزمة النّفطية الثّانية لم تحدث إلا في نهاية العام ١٩٧٩، وتسبّبت بانخفاض معدّل التّضخم الماليّ، عوضاً عن ارتفاعه. وقد قدّر إدوارد دينيسون أنّه يمكن عزو ١٥٪، لا أكثر، من التراجع في معدّلات النموّ الأميركيّة لإجمالي النّاتج المحلّي إلى ارتفاعٍ في أسعار النّفط. لا بل إنّ هذه التّقديرات تنخفض أكثر في الدّول الصّناعيّة المقدّرة معاً. بالتّالي، تعتبر الأزمة، انطلاقاً من منظورٍ تاريخيّ، أزمةً بنيويّة طويلة من الإنتاج الفائض. ومع تراجع معدّل الرّبح والارتفاع في فترات الرّكود الاقتصاديّ من حيث تواترها وعمقها، بدءاً من العام ١٩٦٧، من الأرجح أن تستمرّ الأزمة الحاليّة لعقدٍ آخر أو أكثر.

لم يكن الارتفاع في أسعار النّفط كما يبدو فعلاً. ففي كلتا الحالتين، تلا الزيادة في أسعار النّفط بالدّولار تراجعٌ حادّ في قيمة الدّولار، وبالتّالي في السّعر الحقيقيّ للنّفط الذي استعاد أوّلاً مستواه الأسبق فقط، ثمّ ارتفع بشكلٍ أقل بكثير فعليّاً على صعيد الدّولار. فضلاً عن ذلك، تراجعت القيمة الحقيقيّة للنّفط ثانيةً بعد ذلك، ما أدى إلى الزّيادة المفاجئة الثّانية في أسعار النّفط عام ١٩٧٩. ومن شأن ذلك أن يعني أيضاً أنّ التّغيير في أسعار النّفط كان، بخلاف الخرافات، النّتيجة لا السّبب في التّغييرات في الاقتصاد والسياسة الاقتصاديّة.

بالنّسبة إلى الكينزيّة الأميركيّة، لم يعد في إمكان إعادة تضخيم الإنفاق والتّضخم الماليّ أن يضعا حدّاً أدنى لسعر النّفط المطلوب اليوم وغداً. فما من سياسةٍ، باستثناء المعافاة التي تولّد طلباً على السّوق العالميّة و/أو حدوداً على العرض، يمكن أن تضع اليوم حدّاً أدنى لأسعار النّفط وتحول دون انهيارٍ إضافيّ

في هذه الأسعار ـ والانكماش الاقتصاديّ في أسعارٍ أخرى. وبدورها، سيضاعف الانكماش الاقتصاديّ الإضافيّ العبء الذي تتحمّله الأنظمة الاقتصاديّة في الولايات المتّحدة وروسيا وآسيا الشّرقية التي ترزح أصلاً تحت ثقل ديونٍ كبيرة، فضلاً عن بعض الأنظمة الاقتصاديّة في أوروبا ودول العالم الثّالث.

من هنا، من الأرجح أن يضاعف اقتصاد النّفط السياسيّ الضّغط الذي يمارسه الانكماش الاقتصاديّ. فيضعف هذا بدوره ـ بل سبق أن فعل طبعاً ـ، بشكلٍ بالغ، روسيا المعتمدة على صادرات النّفط. غير أنّه سيضعف هذه المرّة أيضاً المصالح النّفطية الأميركيّة وشركائها في الخارج، ولا سيّما في السّعوديّة والخليج الفارسي. بالفعل، سبق لأسعار النّفط المتدنيّة في التّسعينيّات أن حوّلت الاقتصاد السّعوديّ من إزدهارٍ سابق إلى إخفاق. وكان ذلك قد تسبّب ببطالةٍ في صفوف الطّبقة الوسطى، وبتراجع ملحوظ في الدّخل إلى جانب استياءٍ واسع. وهو يهدّد اليوم بالمزيد من هذه التّحركات في الوقت نفسه الذي تواجه فيه المملكة السّعوديّة مشاكل انتقاليّة مزعزعة بين الأجيال. بالإضافة إلى ذلك، من شأن التّدني في أسعار النّفط أن ينفّر الاستثمارات الجديدة، ويؤجّل الإنتاج النّفطي الجديد، ويمنع الأرباح المحتملة من إنشاء خطوط أنابيب جديدة في آسيا الوسطى.

يشكّل سعر النّفط خطراً آخر على الدّولار. فمن الأسباب المهمّة التي دفعت الولايات المتّحدة إلى شنّ حربٍ على العراق هي ردّ تسعير النّفط العراقيّ من اليورو إلى الدّولار، ومنع الدّول العربيّة الأخرى من تسعير نفطها باليورو عوضاً عن الدّولار الأميركيّ، أو إلى جانبه. غير أنّ خطر تحويل سعر النّفط من الدّولار إلى اليورو بقي محدقاً؛ فمن شأن أيّ تحوّل مماثل أن يخفّض الطّلب العالميّ على الدّولار، ويزيده بالنّسبة لليورو. وليس هذا وحسب، بل إنّه يشجّع أيضاً على الاحتفاظ بالاحتياطيّات باليورو عوضاً عن الدّولار. من هنا، فإنّ كلا الحدثين، أو أحدهما، سيدفع الدّولار إلى انهيارٍ حادّ، ويقلّص بشكلٍ جذريّ من قدرة الولايات المتّحدة على الاستحواذ الحرّ على الاقتصاد العالميّ، بمجرّد طباعة الدّولارات. بدورهما، ستكتشف روسيا والصّين أنّ من مصلحتهما

السياسية والاقتصاديّة أيضاً أن يروّجا لتحوّل كهذا، بدءاً بعمليّات بيعهما وشرائهما الخاصّة للنّفط، على نطاقٍ واسع.

بالفعل، تظهر حاجةٌ أكثر إلحاحاً تدعو الولايات المتّحدة إلى التّحكم في احتياطيّ النّفط العراقيّ، وهو ثاني أكبر احتياطيّ في المنطقة، وأقلّه استغلالاً، مع توافر قدرةٍ كبيرة على زيادة إنتاج النّفط لتخفيض الأسعار. غير أنّ هذا كلّه لا يصبّ في صلب الموضوع. لقد تفاجأ العديد من الأشخاص حين أضاف الرّئيس بوش إيران وكوريا الشّمالية إلى «محور الشرّ» الخاصّ به، رغم أنّهم ما كانوا ليتفاجأوا بهذا القدر بالجهود الأميركيّة السّاعية إلى التّرويج لانقلابٍ، وتغيير النّظام في فنزويلا التي تؤمّن حوالى ١٥٪ من الواردات الأميركيّة. من هذا المنطلق، قد يتساءل العديد من الأشخاص: ما هي الصّفة المشتركة بين هذه الدّول إذاً؟ في الواقع، تملك ثلاث منها نفطاً، على عكس كوريا الشّمالية. فما هو التّهديد التي تمثّله إذاً، لدرجة إدراجها ضمن محور الشّر الخاصّ ببوش؟ لا يتعلّق الأمر بالجغرافيا أو بالتّحالفات بالتّأكيد (فالعراق وإيران عدوّان لدودان، وكوريا الشّمالية لا تلعب دوراً في فتنتهما). الجواب بسيط، وهو لا يحلّ هذه المعضلة وحسب، بل ما قد يبدو أيضاً، في حالة مغايرة، كسياسةٍ خارجيّة أميركيّة مربكة ومرتبكة نسبيّاً:

١. غيّر العراق تسعير نفطه من الدّولار إلى اليورو عام ٢٠٠٠؛

٢. تهدّد إيران بالحذو حذوه؛

٣. غيّرت كوريا الشّماليّة سياستها للتّعامل باليورو فقط؛

٤. سحبت فنزويلا بعضاً من نفطها من دائرة التّسعير بالدّولار، وراحت تقايضه بسلعٍ من دول العالم الثّالث الأخرى.

في مركز منظّمة الدّول المصدّرة للنّفط في فيينا، اقترح فرانسيسكو مايرز من فنزويلا أن تحوّل كافة الدّول في المنظّمة تسعير نفطها من الدّولار إلى اليورو. تجدر الإشارة إلى أنّه ما من خطوةٍ أخرى يمكن أن تنطوي على تهديدٍ أكبر تجاه الولايات المتّحدة، ولا حتّى أيّ قدر من الإرهاب. فمن شأن ذلك أن ينتزع كامل الدّعم من الدّولار، حيث يكفّ مستوردو النّفط عن شراء الدّولار،

ويتحوّلون إلى اليورو من أجل شراء نفطهم. وبطبيعة الحال، سيرغبون أيضاً في تحويل احتياطيّاتهم من الدّولار إلى اليورو. وقد سبق للعراق أن كسب ١٥٪ تقريباً جرّاء هذا التّحويل، في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة اليورو إزاء الدّولار. إلى جانب ذلك، من غير المرجّح أن تستمرّ الدّول النّفطية العربيّة- التي تبيع نفطها اليوم مقابل الدّولارات الورقيّة ـ في إنفاق هذه الدّولارات مجدّداً مقابل الآليّات العسكريّة الأميركيّة. من هذا المنطلق، هذا هو الاحتمال الرّهيب الذي يهدف الاحتلال الأميركيّ للعراق إلى تجنّبه، مع تحديد إيران كالهدف الأميركيّ التّالي. لكن من المثير للغرابة أنّ الحكومة أو الإعلام الأميركيّين لا يأتيان قطّ على ذكر هذا «التّفصيل» المرتبط بالعلاقة ما بين الدّولار واليورو في النّفط. فلا عجب إذاً أن تعارض دولٌ أوروبيّة كبرى سياسة بوش في العراق التي لا تلقى دعماً إلا من المملكة المتّحدة، مع الإشارة إلى أنّ هذه الأخيرة هي منتجٌ للنّفط في منطقة بحر الشّمال. ولا عجب أيضاً كيف تساهم معلومةٌ بسيطةٌ عرضيّة واحدة في تركيب كافة الأجزاء المتقطّعة للأحجية!

تهدّد هذه المشكلات والتّطورات الحاليّة بأكملها، حاليّاً، بانتزاع ما تعتبره الولايات المتّحدة حقّاً لها، في الماليّة والاقتصاد السياسيّ على الصّعيدين الدّاخلي والعالميّ. فالحماية الوحيدة التي ما زالت تتمتّع بها الولايات المتّحدة هي تلك التي تستمدّها من الأمرين اللذين كانا، وما يزالان الرّكنين الوحيدين للنّظام العالميّ الجديد، كما أرساه الرّئيس بوش الأب بعد «حرب الخليج التي شنّها» ضدّ العراق، وحلّ الاتّحاد السّوفياتي عام ١٩٩١. يحاول نجل الرّئيس بوش حاليّاً أن يوحّد النّظام العالميّ الجديد الذي أسّسه والده (مع استمرار هذا الأخير طبعاً بالتّمتع بالقوّة في الكواليس) بدءاً بالحروب ضدّ أفغانستان والعراق، وتضافر الجهود اليوم بين بوش وبوتين لإنشاء تفاهم أميركي ـ روسيّ، أم أنّه محور؟

يهدّد ركن الدّولار حاليّاً بالانهيار، كما فعل سابقاً بعد حرب فيتنام، غير أنّه حافظ حتّى الآن على ثباته على امتداد ثلاثة عقود من الأعمال الإصلاحيّة المتنوّعة. لكن كما لاحظنا، باتت الولايات المتّحدة تفتقر إلى وسائل إصلاحيّة

اقتصاديّة إضافيّة للمحافظة على ثبات ركن الدّولار. فتنصّ حمايتها الوحيدة على التّسبب بتضخّم ماليّ خطير على المدى القصير، عبر طباعة المزيد من الدّولارات الأميركيّة لتغطية ديونها، ممّا سيقلّص من قوّتها، ويقوّض ركن الدّولار، ويضعف دعمها أكثر فأكثر.

من هذا المنطلق، لا يبقى إلا ركن العسكريّة الأميركيّة لدعم مجتمع الولايات المتّحدة واقتصادها السياسي. غير أنّ لهذه العسكريّة وللاعتماد عليها مخاطر خاصّة بها أيضاً. فمن الواضح أنّ هذه هي الحالة في العراق، ويوغوسلافيا، وأفغانستان، وبالتّأكيد في بقيّة الدّول التي تُرغم على ممارسة اللّعبة وفقاً للقواعد الأميركيّة، في إطار نظام عالمها الجديد، وإلا جلبت على نفسها المصير نفسه. غير أنّ الاستفزاز السياسيّ للمشاركة في النّظام العالميّ الجديد وفقاً للشّروط الأميركيّة يطال أيضاً حلفاء الولايات المتّحدة ـ لا سيّما حلف شمال الأطلسي ـ واليابان. وقد تمّت ممارسته أيضاً في حرب الخليج (فقد دفعت دولٌ أخرى التّكاليف الأميركيّة كي تحصل الولايات المتّحدة على ربحٍ صافٍ من هذه الحرب)، وحرب الأميركيّة ضدّ يوغوسلافيا حيث تمّ تملّق الدّول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي للمشاركة، ومن ثمّ الحربين ضدّ أفغانستان والعراق كما ورد في بيان بوش الرّسمي حول سياسته الجديدة. فقد استخدم المصطلحات نفسها التي سبق لجون فوستر دالاس أن استخدمها خلال الحرب الباردة: «أنتم إمّا معنا وإمّا ضدّنا». غير أنّ الاعتماد الأميركيّ على الاستراتيجيّة الوحيدة المتبقيّة، آنذاك، وهي استراتيجيّة الاستفزاز العسكريّ السياسيّ يمكن أن يدفع الولايات المتّحدة أيضاً إلى الإفلاس، خاصّةً وأنّ ركن الدّولار المتداعي يخفق في دعمها كذلك؛ كما يمكن أن يستتبع «تحميل الولايات المتّحدة فوق طاقتها» وفق مصطلح بول كينيدي، و«الدّفع العكسي» بحسب مصطلح وكالة الاستخبارات المركزيّة وتشالمرز جونسون.

باختصار ووضوح شديدين، لم تعد الولايات المتّحدة تملك إلا مصدري قوّة لتعتمد عليهما؛ وكلاهما يتمتّعان بأهميّة عالميّة باعتراف الجميع، لكن لعلّهما رغم ذلك غير كافيين. يتمثّل مصدرا القوّة هذان بالدّولار والعسكريّة

الأميركيّة. بالنّسبة إلى المصدر الأوّل، تعود الدّجاجات الاقتصاديّة لتجثم في كنّها، حتّى في الولايات المتّحدة نفسها.

أمّا المصدر الثّاني، فيستخدم حاليّاً ليدعم النّظام العالميّ الجديد. ولعلّ الأهمّ من ذلك هو التّفاهم المقترح الحاليّ بين الولايات المتّحدة وروسيا ضدّ الصّين، عوضاً عن (أو لتحقيق؟) دفاع أميركيّ ضدّ تفاهم بين روسيا والصّين (والهند؟). بينما أدّت حرب حلف شمال الأطلسي ضدّ يوغوسلافيا إلى تحرّكات نحو هذه الحالة الأخيرة، عزّزت الحرب الأميركيّة ضدّ أفغانستان الحالة الأولى. فلا قدّر الله أن تؤدّي كلّ هذه الحروب، وحروبها المقدّسة ضدّ الإسلام، إلى تفجيرنا جميعنا، أو إلى تحريض الآخرين على تفجيرنا.

مهما كان من أمر، ما زال في إمكان الاستفزاز العسكري السياسي الإمبرياليّ الذي تمارسه الولايات المتّحدة أن يرتدّ عليها أيضاً، بدافعٍ، لا من القوّة، بل من ضعف نمرٍ ورقيّ حقيقيّ. فمن الذي يبدي قوّةً إذاً؟ التّنين الصّينيّ!

تنينٌ من نار: شرق آسيا والصّين

اندلعت أزمة ماليّة واقتصاديّة في شرق آسيا عام ١٩٩٧، وأسبغت ارتياحاً واضحاً على العديد من المراقبين في الغرب. نتيجةً للتّقارير الصّحافية الإعلاميّة اليوميّة، وبتضليلٍ منها، إلى جانب سياسة الحكومة وشركات الأعمال القصيرة المدى وتحليلاتها، تغيّر الرّأي العام «الواعي» نفسه في الغرب، من جديد. اليوم، يقال إنّ «المعجزة» التي مثّلتها شرق آسيا سابقاً لم تكن أكثر من سرابٍ، قل حلماً للبعض وكابوساً للبعض الآخر. ومن جديد، تمّ التّخلي عن تفسيرات النّجاح المفترضة السّابقة واستراتيجيّاته الموثوق بها، ما إن اندرجت ضمن إطار النّمط السّائد. وقلّت الأخبار التي تتناول القيم الآسيويّة، أو الضّمانات من سحر السّوق، فيما انعدمت تلك المتعلّقة بالأمن ضدّ رأسماليّة الدّولة. وهذا أفضل في رأيي، بما أنّ هذه التّفسيرات المفترضة والسياسات السّليمة لم تكن أكثر من خداعٍ إيديولوجيّ في أيّ حال.

كان من الواضح في نظر الجميع ـ باستثناء من يتّسم بالغباء التّام ـ أنّ

موجات الصّدمة التي ارتدّت من القطاع الماليّ إلى القطاعات الإنتاجيّة والاستهلاكيّة والسياسيّة، قد تفاقمت عمداً بفعل السّياسات الاقتصاديّة الخاصّة بالصّدمات التي يفرضها صندوق النّقد الدّولي، عادةً، على الحكومات الآسيويّة، وفقاً لرغبات وزارة الخزينة الأميركيّة التي تمثّل نظاميّاً المصالح الماليّة الأميركيّة، على حساب المصالح الشّعبيّة في شتّى أنحاء العالم. وبفضل نائب الرّئيس السّابق للبنك الدّوليّ، عضو مجلس المستشارين الاقتصاديّين للرّئيس الأميركيّ، والحائز اليوم جائزة نوبل في الاقتصاد، جوزيف ستيغليتز، يمكن الحصول على رأي مطّلع على هذه الأحداث المتعمّدة، في كتابه: «العولمة ومظاهرها غير المرضية»[٢].

أتاح هذا للمصالح الأميركيّة أيضاً أن تستغلّ التّراجع في القوّة الإنتاجيّة والماليّة، في كوريا وغيرها، لتبتاع الأصول بصفقاتٍ مربحة، لقاء أسعار متدنيّة جدّاً. رغم ذلك، فإنّ موطن القوّة الأساسيّ للاقتصاد الكوريّ يمنع الأجانب، حتّى في ذلك الوقت، من تعديل الملكيّة الماليّة والإنتاجيّة وبنية الدّولة لصالحهم، منعاً باتّاً. وسرعان ما تعافت الآليّة الماليّة والإنتاجيّة الكوريّة، وتقدّمت إلى الأمام، لكن على حساب درسٍ ثمين تعلّمته جيّداً. ولا بدّ من أنّ دولاً أخرى قد تعلّمت الدّرس أيضاً، من خلال مقارنة إلى أيّ مدى انبعثت الصّين وماليزيا (وكوريا أيضاً كما سبق وذكرنا، لأسبابٍ مختلفة) سالمتين نسبيّاً من الأزمة الماليّة. فقد حافظتا على تحكّمهما بصادرات رؤوس الأموال، بالمقارنة مع تلك الدّول التي انهارت أمام صندوق النّقد الدّولي وعلاجه الفتّاك، من خلال إتاحة تدفّق رأس مال المضاربات إلى الخارج، ما دمّر جهازها الإنتاجيّ وضاعف البطالة حتّى استحالت مشكلةً اقتصاديّة، واجتماعيّة، وسياسيّة لا تحتمل، ولا سيّما في أندونيسيا.

بفضل هذه القوّة الاقتصاديّة والسياسيّة الأساسيّة، يكتسب شرق آسيا، ولا سيّما الصّين واليابان وكوريا، مكانةً أكثر إيجابيّة بكثير من بقيّة دول العالم الثّالث؛ لا بل تمكّن روسيا ودول أوروبا الشّرقية نفسها من مقاومة الابتزاز

(٢) New York: W.W. Norton & Co, 2002.

الغربيّ كما تمارسه وزارة الماليّة الأميركيّة اليوم، من خلال صندوق النّقد الدّوليّ، والبنك الدّوليّ، ومنظّمة التّجارة العالميّة، ووول ستريت، وغيرها من الأجهزة. بالنّظر إلى فعل وثمن هذه التّنازلات بالذّات التي قامت بها شرق آسيا، بتأثيرٍ من هذا الضّغط الغربيّ، خلال فترة الرّكود الماضية، يصبح من الأرجح سياسيّاً، بما أنّ الأمر ممكن اقتصاديّاً، أن تتّخذ شرق آسيا التّدابير اللازمة، لا سيّما إنشاء كتلة ماليّة ومؤسّسات جديدة تحول دون انبعاث الوضع الحاليّ مجدّداً، من خلال التّفلت من قبضة الأسواق الرأسماليّة التي يتحكّم فيها الغرب. وقد راقب ستيغليتز هذه الجهود مسبقاً خلال المناقشات السريّة الأخيرة التي جرت مع المسؤولين الآسيويّين، كما نقلها في كتابه. في هذا المعنى، بما أنّ الإزدهار والهيمنة الأميركيّين يرتكزان بشكلٍ مهمّ جدّاً على الدّولار، فيما يتعرّض هذا الأخير للتّهديد، يمكن لمركزٍ ماليّ بديل، مرتبطٍ بالقدرة الإنتاجيّة الجديدة وحتّى التّكنولوجيا الجديدة، أن يشكّل منافسةً خطيرة للولايات المتّحدة. من هنا، يمكن للأقاليم الاقتصاديّة المهمّة الثلاثة، إن لم نقل الكتل، التي توقّعها ليستر ثورو ـ وتوقّعتها بنفسي عرضاً ـ في منتصف الثّمانينيّات، أن تستحيل واقعاً في المستقبل المتوقّع. لكن يمكن ألا تقود اليابان كتلة شرق آسيا، كما يمكن أن تتضمّن الكتلة الأوروبيّة روسيا، إذا لم يستطع الحلف السياسي التّكتيكيّ بين الولايات المتّحدة وروسيا أن يصمد مع الوقت.

يثبت الدّليل التّاريخي الذي عرضته في كتابي 3(ReOrient) أنّ ما من شكلٍ مؤسّساتي معيّن، أو سياسة اقتصاديّة سياسيّة، يمكن أن تؤدي إلى النّجاح (أو الفشل) في السّوق العالميّة التّنافسيّة والمتغيّرة إلى ما لا نهاية. ويثبت الدّليل المعاصر الأمر نفسه. وفقاً لهذا المنظور، يعتبر القول المأثور الشّهير الذي تلاه دنغ شياو بنغ صحيحاً: «لا تتعلّق المسألة بسواء أكانت الهررة، على صعيدٍ مؤسّساتي، إذا تجاوزنا الصّعيد الإيديولوجيّ، سوداء أو بيضاء؛ بل إنّ القضيّة العالميّة الحقيقيّة هي مدى قبضها على فئران اقتصاديّة في إطار المنافسة مع بقيّة الهررة في السّوق العالميّة. من هنا، لا يرتبط ذلك بلون الهرّة المؤسّساتيّ، بقدر ما يرتبط بمكانتها المناسبة في الاقتصاد العالميّ عند كلّ مكانٍ وزمانٍ معيّنين.

وبما أنّ العوائق والفرص في السّوق العالميّة التّنافسيّة تتغيّر بحسب الأزمنة والأمكنة، فعلى الهرّة الاقتصاديّة، مهما كان لونها، أن تتكيّف مع هذه التّغيّرات في سبيل النّجاح، وإلا فشلت في الإمساك بأيّة فأرة. من بين هذه الأشكال المؤسّساتيّة المختلفة، بما في ذلك العلاقات بين دوائر المبيعات والدّوائر الإنتاجيّة التي تموّلها الحكومات، يمكن القول إنّ الاهتمام الأكبر، والتّقييم الأكثر إيجابيّة، الذي نالته المؤسّسات الخارجيّة، قد انصبّ في كوريا، ثمّ اليابان، فالصّين الكبرى، بما في ذلك شبكتها الواسعة من الصّينيّين في الخارج. لكن من شأن الاختلاف نفسه بين هذه الأشكال المؤسّساتيّة، كما في تايوان، وسنغافورة، وماليزيا، وأندونيسيا، وأمكنةٍ أخرى من العالم أيضاً، أن يحذّرنا من تمييز شكل مؤسّساتيّ واحد على حساب البقيّة.

في أفضل الأحوال، تشير الدّلائل إلى أنّ أيّاً من هذه الأشكال المؤسّساتيّة يمثّل، بالضّرورة، عائقاً أو حاجزاً منيعاً في وجه النّجاح على الصّعيد الدّاخليّ، والإقليميّ، والعالميّ. ولعلّ أهمّ ما تجدر ملاحظته، على ضوء الدّعاية الغربيّة المنتشرة حول فضائلها المزعومة، هو ذلك الواقع الذي تمّ إثباته، ويفيد أنّ الآسيويّين في آسيا، أو حتّى في أماكن أخرى، غير مضطرين إلى اتّباع أيّ نموذجٍ غربيّ، ولا ملزمين بذلك.

تبرز أهميّة الموقف والردّ المرن في الاقتصاد العالميّ، بشكلٍ خاصّ، خلال فترات الأزمات السياسيّة، أي في ما يتعلّق بالمخاطر (سلبيّ) والفرص (إيجابيّ) حسب المفهوم الصّينيّ. خلال الأزمة الاقتصاديّة الحاليّة حتّى الآن، انصبّ التّركيز بشكلٍ غالب على نتائجها السّلبية الخطيرة بلا شكّ؛ فيما لم تلقَ الفرص التي توفّرها اهتماماً كافياً، باستثناء حالتي الولايات المتّحدة والصّين، ربّما، اللتين تسعيان إلى جني امتيازاتٍ تنافسيّة من المشاكل الاقتصاديّة السياسيّة، والتّحلل المزعوم لليابان، وكوريا، وجنوب شرق آسيا.

غير أنّ الاستخفاف بمواطن القوّة والإمكانات الاقتصاديّة التي تتمتّع بها شرق آسيا، والصّين بشكلٍ خاصّ، قد يكون سابقاً لأوانه؛ وهو يستند، بالتّأكيد، إلى قلّة تبصّرٍ تهمل الدّليل التّاريخيّ، كما قدّمته في كتابي

(ReOrient)[٣]، وواصلت شرحه في جزءٍ آخر لم يصدر بعد عن القرن التّاسع عشر، كا يستند أيضاً إلى إساءة فهم خطيرة للأدلة المعاصرة. شخصيّاً، أعتقد أنّ هذا الاستخفاف الأخير والسّريع بآسيا يصبّ في غير محلّه، للأسباب الآتية إلى جانب غيرها:

١. بما أنّ آسيا، والصّين بشكلٍ خاصّ، كانت قويّة عالميّاً على الصّعيد الاقتصاديّ حتّى فترةٍ أخيرة نسبيّاً، وبما أنّ إحدى الدّراسات الجديدة تحدّد بداية الانحطاط فعليّاً في النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر فقط، من الممكن جدّاً أن يكرّر التّاريخ نفسه مجدّداً. فخلافاً للخرافات التي نسجها الغرب عن القرن الماضي، لم ينقطع حبل الهيمنة الآسيويّة في العالم حتّى الآن إلا خلال فترةٍ قصيرةٍ نسبيّاً فقط، استمرّت لقرن وحسب أو قرنٍ ونصف كحدٍّ أقصى. أمّا انحطاط الصّين الذي يُزعم غالباً أنّه استمرّ لنصف قرنٍ أو أكثر، فمجرّد خرافةٍ ليس إلا.

٢. لم تستند النّجاحات الاقتصاديّة الصّينيّة والآسيويّة الأخرى، في الماضي، إلى الأساليب الغربيّة؛ كما أنّ النّجاح الاقتصاديّ الآسيويّ الحديث جدّاً لم يستند بدوره إلى النّموذج الغربيّ. من هنا، ما من سببٍ وجيه يدعو اليابانيّين، أو غيرهم من الآسويّين، إلى محاكاة أيّ نموذج غربيّ أو غيره، أو يلزمهم بذلك. فيمكن للآسيويّين أن يتدبّروا الأمر بأساليبهم الخاصّة، من دون أن يدعو أيّ سببٍ وجيه اليوم إلى استبدال الأساليب الغربيّة بها، بصفتها الطّريقة المزعومة الوحيدة للنّهوض من الأزمة الاقتصاديّة الحاليّة. بل على العكس، يعتبر الاتّكال الآسيويّ على هذه الأساليب الأخرى موطن قوّةٍ لا ضعف.

٣. إنّ انتقال الأزمة الحاليّة، بشكلٍ ملحوظ، من القطاع الماليّ إلى القطاع الإنتاجيّ، لا يعني أنّ هذا الأخير يعاني ضعفاً جوهريّاً. بل على العكس، إنّ الأزمة الحاليّة المتعلّقة بالإنتاج المفرط، والقدرة

(٣) Los Angeles: University of California Press, 4rth printing 2002

الفائضة، لدليلٌ على القوّة الأساسيّة للقطاع الإنتاجيّ الذي يمكنه استعادة عافيته. بالفعل، إنّ القدرة والإنتاج المفرطين اللذين أدّيا إلى فائضٍ في الإنتاج، ضمن السّوق العالميّة، هما اللذان أشعلا فتيلة الأزمة الماليّة في المقام الأوّل؛ وذلك حين لم تعد أرباح العملات الصّعبة في آسيا، على الصّعيد التّجاريّ، قادرة على تمويل خدماتها بالدّين المضاربي على المدى القصير.

٤. لا نقول إنّنا سنتمكّن من تجنّب كلّ حالات الرّكود الاقتصادي في المستقبل. فلم ينجح أحدٌ بذلك في الماضي، حتّى في ظلّ التّخطيط الحكوميّ في الصّين أو الاتّحاد السّوفياتي. والأهمّ من ذلك أنّها المرّة الأولى منذ قرنٍ تقريباً التي لا يبدأ فيها ركودٌ عالميّ في الغرب ثمّ يتّجه شرقاً، بل في الشّرق ومنه إلى بقيّة أنحاء العالم. ومردّ ذلك بالضّبط إلى النّمو الملحوظ للقدرة الإنتاجيّة، والقدرة على التّصدير، في شرق آسيا، لا سيّما اليابان، وكوريا، ثمّ الصّين. من هنا، يمكن فهم هذا الرّكود كدليلٍ لا يثبت الضّعف المؤقّت لشرق آسيا، بقدر ما يدلّ على القوّة الاقتصاديّة الأساسيّة المتنامية التي تتمتّع بها، وهي المنطقة التي يتحوّل إليها مركز القوّة في الاقتصاد العالميّ ثانيةً، بعد أن فارقها عند نهضة الغرب.

٥. كان الرّكود في القطاع الإنتاجيّ قصير المدى، لا سيّما في كوريا، كما أنّه لم يضرب الصّين حتّى الآن. لكنّه كان أيضاً شديد الوقع، خاصّةً في أندونيسيا. كما كان من الواضح في نظر الجميع ـ باستثناء من يتّسم بالغباء التّام ـ أنّ موجات الصّدمة التي ارتدّت من القطاع الماليّ إلى القطاعات الإنتاجيّة والاستهلاكيّة والسياسيّة، قد تفاقمت عمداً بفعل السّياسات الاقتصاديّة الخاصّة بالصّدمات التي يفرضها صندوق النّقد الدّولي، عادةً، على الحكومات الآسيويّة، بصفته يمثّل المصالح الماليّة الأميركيّة، على حساب المصالح الشّعبيّة في شتّى أنحاء العالم.

٦. بفضل نقطة القوّة السياسيّة الاقتصاديّة الأساسيّة هذه، تحتلّ شرق آسيا، لا سيّما الصّين واليابان وكوريا، مكانةً أكثر خدمةً لمصلحتها من بقيّة دول العالم الثّالث، وروسيا ودول أوروبا الشّرقية نفسها، تخوّلها مقاومة الابتزاز الغربيّ كما تمارسه وزارة الخزينة الأميركيّة اليوم، من خلال صندوق النّقد الدّولي، والبنك الدّولي، ومنظّمة التّجارة العالميّة، ووول ستريت، والأجهزة الأخرى.

٧. بالنّظر إلى فعل هذه التّنازلات بالذّات وثمنها التي قامت بها شرق آسيا، بتأثيرٍ من هذا الضّغط الغربيّ، خلال فترة الرّكود الماضية، يصبح من الأرجح سياسيّاً، بما أنّ الأمر ممكن اقتصاديّاً، أن تتّخذ شرق آسيا التّدابير اللازمة، لا سيّما إنشاء كتلة ماليّة ومؤسّسات مصرفيّة جديدة تحول دون انبعاث الوضع الحاليّ مجدّداً، من خلال التّفلّت من قبضة الأسواق الرأسماليّة التي يتحكّم بها الغرب.

٨. بالفعل، تهدف إحدى المعارك الحاليّة التي خاضها اليابان أوّلاً، فالصّين ثانيةً، إلى تغيير بنية المؤسّسات الماليّة والتّجارية العالميّة التي صمّمتها الولايات المتّحدة، لتصبّ في مصلحتها. من هنا، أراد اليابان أن يؤسّس صندوق نقدٍ آسيويّ، ليمنع الرّكود في التّطوّر في شرق آسيا، كما سبق أن فعل بمساعدة صندوق النّقد الدّولي الكائن في واشنطن والتّابع له. بدورها، انضمّت الصّين إلى منظّمة التّجارة العالميّة، لكنّها سعت أيضاً إلى إصلاح هذه المؤسّسة التي يهيمن عليها الغرب، بشكلٍ يعود عليها بالمصلحة.

٩. من الصّراعات الاقتصاديّة السياسيّة المتشابهة هي المنافسة بين الولايات المتّحدة والصّين للحلّ محلّ اليابان، وكوريا، وجنوب شرق آسيا في السّوق، من خلال الاستفادة من إفلاس هذه الدّول. فيقوم رأس المال الأميركي بشراء بعض منشآت شرق آسيا الإنتاجيّة بأسعارٍ متدنيّة جدّاً، فيما تنتظر الصّين ريثما تضطر هذه المنشآت، بدافعٍ من

الأزمة، إلى الخروج بنفسها من السّوق التّنافسيّة بأسرها، وإلا تعمد إلى الانخراط في عمليّات مشتركة. بالفعل، أدّى انخفاض قيمة العملة الصّينيّة قبل عام ١٩٩٧ إلى انخفاض أسهم بقيّة الأنظمة الاقتصاديّة الآسيويّة في السّوق العالميّة، وساعد في التّسبب بالأزمة الماليّة نفسها. وحده الزّمن سيحدّد أيّ الاستراتيجيّات هي الأفضل؛ لكن يبدو أنّ الاستراتيجيّة الصّينية، وربّما بعض الاستراتيجيّات الأخرى في شرق آسيا، هي التي تملك الحظّ الأوفر على المدى الطّويل. بالإضافة إلى ذلك، مهما كانت حدّة الرّكود في اليابان، فهذا ليس سبباً يدعو إلى إلغائه كقوّةٍ اقتصاديّة، ولا سيّما في آسيا. رغم ذلك، تشير بعض الدّلائل إلى أنّ الصّين تحاول إعادة إعمار التّجارة في شرق آسيا، فضلاً عن نظام الضّرائب الذي كانت تحتلّ مركزه في القرن الثّامن عشر، قبل أن تعمد القوى الاستعماريّة الغربيّة إلى تفكيكه في القرن التّاسع عشر.

١٠. نسجاً على المنوال نفسه، بقيت ماليزيا، والهند، والصّين ضمن نطاقٍ أصغر، محصّنة بشكلٍ أساسيّ ضدّ الرّكود الحاليّ، بفضل عدم قابليّة تحويل عملاتها إلى عملات أجنبيّة أخرى كسببٍ أوّل، والصمّام في سوق رؤوس أموالها الذي يتيح تدفّق رأس المال إلى الدّاخل، لكن يضبط تدفّقه إلى الخارج، كسببٍ آخر. ونتيجةً لانخفاض قيمة عملات منافسي الصّين في دولٍ أخرى من شرق آسيا، وانخفاض تدفّق رؤوس الأموال الصّينيّة واليابانيّة الخارجيّة - التي تأثّرت سلباً بالرّكود في شرق آسيا - إلى الصّين، قد تضطر هذه الأخيرة إلى خفض قيمة عملتها ثانيةً للمحافظة على تنافسيّتها. لكن بالرّغم من المشاكل الاقتصاديّة الخطيرة التي يعانيها كلّ من النّظامين الاقتصاديّين الصّينيّ واليابانيّ، فقد بدا أنّهما قويّان بما يكفي لمقاومة هذه المشكلات وتخطّيها على الصّعيدين الإنتاجيّ والتّنافسيّ، كما بدا أنّ الأمر سيستمرّ بهما على هذه الحال. ففي جنوب شرق آسيا،

نجحت ماليزيا في الحذو حذو النّموذج الصّيني، ففتحت سوقها أمام رؤوس الأموال المتدفقة إلى الدّاخل، لكنّها قيّدت تحرّك رؤوس أموال المضاربات، بشكلٍ خاصّ، إلى خارج السّوق نفسها. أمّا كوريا، فلم تكن بحاجة إلى تدابير طارئة مماثلة، بما أنّها كانت قد تلقّت رؤوس أموال أجنبيّة قليلة نسبياً منذ البداية.

١١. تجدر الإشارة إلى أنّ أكثر المناطق فاعليّةً على الصّعيد الاقتصاديّ في شرق آسيا اليوم ما زالت، هي نفسها، كما كانت قبل عام ١٨٠٠، واستطاعت الاستمرار حتّى القرن التّاسع عشر:

أ. في الجنوب، منطقة لينغنان ومركزها الدّهليز بين هونغ كونغ وغوانزهو.

ب. فوجيان ومركزها ما زال آموي/كزيامن، ومضائق تايوان، وجنوب شرق آسيا بأكملها في بحر الصّين الجنوبيّ؛ وما بينهما.

ج. وادي يانغتزي، ومركزه شانغهاي، والتّجارة مع اليابان التي تحتلّ الصّدارة مجدّداً، على حساب المناطق الجنوبيّة والشّماليّة.

د. لكن تجدر الإشارة أيضاً إلى منطقة اقتصاديّة رابعة، تشكّلت منذ ذلك الوقت حول بحر الصّين الشّمالي، والعلاقات التّجارية الرّباعية بين منشوريا وأمكنة أخرى في شمال شرق الصّين، وسيبيريا/الشّرق الأقصى الرّوسي، و(شمال؟) اليابان، وكوريا، لكن مع تضمين منغوليا أيضاً.

رغم أنّ المناطق الثّلاث الأولى المذكورة سابقاً تختبر، مجدّداً، نموّاً اقتصاديّاً هائلاً (وقوّةً سياسيّة؟) بالمعنى المطلق، لكن يبدو أنّ المنطقة الرّابعة حول كوريا تتمتّع بالإزدهار الأقوى نسبيّاً، ويزدهر معها رأس المال الكوريّ أيضاً. والمفيد في ذلك هو تطوير الموارد في الشّرق الأقصى الرّوسي، وصولاً إلى أقصى الغرب في كازاخستان، في آسيا الوسطى. وقد قُدّر عدد السّكان الصّينيّين من النّاحية الروسيّة لنهر آمور بأكثر من خمسة ملايين نسمة، ليشكّلوا حقلاً من العمل الرّخيص الكلفة. ولعلّ التّغيير السياسيّ المحتمل في حلف

(DRNK) قد يضيف مصدراً جديداً للعمل الرّخيص الكلفة، في هذا الحقل المتنامي من الأعمال، في منطقة شمال شرق آسيا، وبالنّسبة للموارد الرّخيصة في الشرق الأقصى الرّوسي، المؤلّفة من الموارد المعدنيّة، والحرجيّة، والزّراعيّة الوفيرة، لا بل البتروليّة أيضاً. في هذا السياق، بإمكان رؤوس الأموال الكوريّة واليابانيّة أن تجعل من هذه المنطقة قطب نموٍّ إقليميّ جاذب بحدّ ذاته، ومنطقة ذات تنافسيّة عاليّة في السّوق العالميّة.

بدورها، كانت هذه المناطق كلّها، وما زالت بشكلٍ متزايد ومتكرّر، قطاعاتٍ مهمّة من التّجارة العالميّة والاقتصاد الشّامل. انطلاقاً من هذا المنظور أيضاً، يشير فحص الاقتصاد العالمي والمكانة المهيمنة التي تحتلّها ضمنه اقتصادات شرق آسيا، بما فيها الاقتصاد الكوريّ، (رغم أنّ هذه القصّة قد انتهت عام ١٨٠٠) إلى أهمّ القواعد التي ترسو عليها التّطورات الاقتصاديّة المعاصرة في المنطقة، كما تنذر بتطوّرات اقتصاديّة عالميّة مهمّة في القريب المنظور.

الجزء الرّابع

أميركا الأخرى

الفصل الرابع عشر

المجموعات والحركات المنشقّة

بقلم لوريل أ. فينيكس

بعد قراءة الفصول السّابقة، قد يتساءل المرء بطبيعة الحال: «ولكن أين هم المواطنون المعارضون لسياسات بوش؟» يمكن تحديد المعارضة في العديد من المجموعات المنعزلة التي يتحدّى معظمها بوش على طول مصالح ضيّقة؛ لكنّ هذه المجموعات لا تملك إلا آليّات بسيطة لتجمع أصواتها المتفرّقة. فتقيّد الهويّات المتميّزة لمجموعات المعارضة المتنوّعة (كاختلاف ميادين السياسة، والعمل، والبيئة، والفصل بين الكنيسة والدّولة، والحقوق المدنيّة، إلخ.) من نطاق مصلحة كلّ مجموعة، كما تمنع أيّ انتقالٍ سهل نحو العمل الجماعي الذي يمكن أن يكافح سياسات بوش بمزيدٍ من الفاعليّة.

غير أنّ وجود مجموعات المعارضة هذه، بحدّ ذاته، لشاهدٌ على الخطوات الأولى لإعادة السّلطة إلى الشّعب، وتقليص التّفاوت الذي نلاحظه في قدرتنا على إيصال أصواتنا. فمن كان يلاحظ التّحوّل المتزايد للسّلطة من المواطنيّة، نحو المؤسّسات الحكوميّة وقوى الشّركات، أصبح الآن يضاعف جهوده ليعيد التّوازن إلى الدّولة. سيتولّى هذا الفصل، بشكلٍ وجيز، وصف خصائص بعضٍ من أهمّ مجموعات المعارضة، وتعداد مواقعها الإلكترونيّة. سوف أبدأ بالمجموعات ذات الطّابع الأكثر مؤسّساتيّة، ثمّ أنتقل إلى ردّ المواطنين على الأحداث الرّاهنة حيث تنعدم شفافيّة الحكومة ومساءلتها. بعد ذلك، يغطّي

الموضوع سلسلةً متنوّعة من مجموعات المصلحة والحركات، لإظهار تنوّع المشاعر المعادية لبوش، وعرض التّكتيكات الخاصّة بها (كالتّربية، والمقاضاة، وإيصالك بممثّليك الحكوميّين، إلخ.). بعد إجراء مسحٍ حول المعارضة، سوف أناقش ميزان القوى في الولايات المتّحدة، وتعبئة المقاومة، بشكلٍ وجيز.

المعارضة السياسيّة الرّسمية

يسيطر فريقان، هما الجمهوريّون والدّيمقراطيّون، على المسرح السياسيّ في أميركا. تتمتّع أميركا ظاهريّاً بنظامٍ متعدّد الأحزاب، غير أنّ المجموعات الثّانوية الأخرى (كحزب حريّة الإرادة، والحزب المستقل، وحزب الخضر، إلخ.) هي من صغر الحجم وبساطة التّمويل ما يمنعها من التّنافس مع المجموعات المسيطرة في أهمّ وسيلةٍ إعلاميّة، أي التّلفزيون. لعلّ أوّل خاطرةٍ تبادر إلى ذهن المرء تقريباً عند الحديث عن أهمّ مجموعة سياسيّة معارضة لبوش تدور حول الدّيمقراطيّين، غير أنّ هؤلاء فقدوا هذا التّمييز الواضح. ففي السّابق، كان الحزب الدّيمقراطيّ[1] أكثر تقدّمية ومعارضةً كليّةً للجمهوريّين ممّا هو عليه اليوم. ففي الماضي، كان فرانكلين روزفلت قد وضع برامج رعايةٍ اجتماعيّة، وأمدّ النّقابات العمّالية بالمساعدة، كي يحصل على سلطةٍ أكبر عند المساومة. وأحال ليندون جونسون رؤيا جون كينيدي حقيقةً، بتطبيق الدّمج العرقيّ في المدارس، وتجريم الأشكال المتنوّعة للتّمييز (في التّصويت والسّكن التّوظيف مثلاً) ضدّ الأقليّات (ولا سيّما الأميركيّين الأفارقة). بالإضافة إلى ذلك، شجّع كينيدي وجونسون تقديم منحٍ كبيرة إلى الجماعات الرّيفيّة الفقيرة، للتّخفيف من وطأة الفقر.

يتوقّع الأميركيّون من الحزب الدّيمقراطيّ أن يكون المعارض الطّبيعيّ لسياسات بوش، لكنّ عقداً مرّ والدّيمقراطيّون يفوزون ببعض الانتخابات عبر دعم قضايا مركزيّة أو مركزيّة يمينيّة، لطالما دعمها الجمهوريّون تاريخيّاً. من

(١) http://www.democrats.org/.

هنا، يُعرف العديد من الدّيمقراطيّين اليوم، على سبيل السّخريّة، باسم الجمهوريّين النّاقصين، أو المعارضة الوفيّة، أو ديمقراطيّي بوش. وكان المرشّحون الرّئاسيّون الدّيمقراطيّون قد استخدموا المناظرات والمواقع الإلكترونيّة، لا لانتقاد بوش وسياساته وحسب، بل ليظهروا أنّهم مختلفون عنه جوهريّاً أيضاً. صحيحٌ أنّ الموقع الإلكترونيّ للحزب الدّيمقراطيّ يروّج لبعض البنود التّقدمية الرّئيسيّة في برنامجه، غير أنّ ما يصوّت الدّيمقراطيّون له في الكونغرس يمكن أن يختلف اختلافاً جذريّاً. بالتّالي، فإنّ تحوّل الدّيمقراطيّين إلى اليمين لم يؤمّن قوّة المعارضة المتوقّعة عادةً من حزبهم.

لجنة الإصلاح الحكوميّ(٢)

يضمّ مجلس النّواب الأميركيّ لجنةً حول الإصلاح الحكوميّ، تخدم كمراقب عام للوظائف والبرامج والسياسات الحكوميّة. وقد أنشأ العضو الذي يلي الرّئيس مباشرةً، النّائب هنري أ. واكسمان (ديمقراطيّ)، رابطاً بالموقع الإلكترونيّ لمكتب الأقليّات، بعنوان: «السياسة والعلم: التّحقيق في تعزيز إدارة بوش للإيديولوجيّة على حساب العلم». يقدّم هذا الموقع نظرةً عامةً تقريبيّة حول البرامج والمواضيع والقوانين المتنوّعة التي سعت الحكومة إلى إضعافها، من خلال مهاجمة العلم الذي استخدم للوصول إلى الاستنتاجات والتّوصيات، أو تحريفه، أو إفساده. يقدّم الموقع أمثلةً عن ثلاثة مواضيع: التّلاعب باللّجان العلميّة؛ وتشويه المعلومات العلميّة؛ والتّدخل بالبحث العلميّ. يمكن العثور على بعض هذه الأمثلة العديدة ضمن مواضيع التّربية حول الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزّواج، والمحميّة الوطنيّة للحياة البريّة في القطب الشّماليّ، وسياسة التّربية، والصّحة البيئيّة، ووكالة حماية البيئة، والاحترار العالميّ، والتّرويج للوصفات الطّبية، والصّحة التّناسليّة، والأمن في محيط العمل. ويمكن العثور أيضاً على تقريرٍ كامل بعنوان: «السياسة والعلم في إدارة بوش».

(٢) http://www.house.gov/reform/min/politicsandscience/.

اللّجنة حول الاعتداءات الإرهابيّة

ردّاً على العديد من الأسئلة الغامضة المتعلّقة باعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على مركز التّجارة العالميّ والبنتاغون، وإثر احتجاجات هائلةٍ نظّمتها أسر ضحايا ٩/١١[٣] ومواطنو نيويورك، أنشأ الكونغرس «اللجنة الوطنيّة حول الاعتداءات الإرهابيّة على الولايات المتّحدة». فتمّ اختيار هذه اللّجنة لتحقّق في كيف كان وقوع هذه الاعتداءات الإرهابيّة ممكناً، وما الذي كان يمكن للوكالات أن تنفّذه بطريقةٍ مختلفة لتحول دون تكرار حوادث مماثلة. لكنّ التّفويض الواسع الذي تلقّته من أجل التّحقيق في كلّ ما يتعلّق بأحداث ٩/١١ أقلق البيت الأبيض.

عارض بوش وتشيني في المقام الأوّل إنشاء اللّجنة، واستخدما مجموعة متنوّعة من التّكتيكات لعرقلة تحقيقاتها والتّأثير على النّتائج. فاشترط بوش: عدم انضمام أيّ ممثّل عن أسر ضحايا ٩/١١ إلى اللّجنة؛ وضرورة تعيينه لأربعة من أصل الأعضاء الأربعة عشر، وإمكانيّة تعيينه لرئيسها، وحاجة اللّجنة إلى ستّة أصوات على الأقل قبل إصدار أيّ مذكّرات إحضار؛ وتوسيع نطاق تحقيق اللجنة ليشمل الأمن بشكلٍ أوسع، وتأشيرات الدّخول، ونظام الطّيران الأميركيّ (كي تملك وقتاً أقل للتّحقيق في أمر جهاز الاستخبارات والبيت الأبيض)؛ وإمكانية تعديل مستشار البيت الأبيض للوثائق المسلّمة إلى اللّجنة أو رفض منحها إيّاها باسم الامتياز التّنفيذيّ؛ فضلاً عن العديد من التّكتيكات المعرقلة الأخرى. كان هنري كيسنجر رئيس اللّجنة المعيَّن الأوّل، لكنّه اضطر إلى الاستقالة بعد ثلاثة أسابيع بسبب الاحتجاج العام العنيف. أمّا خلف كيسنجر، الحاكم السّابق لولاية نيو جيرسي طوماس كين، فلم يكن يملك أيّ تجربة سابقة في المضمار الذي أوكل إلى اللّجنة استكشافه (أي أمن الطّيران، وسياسة الهجرة، والدّيبلوماسيّة، والاستخبارات، إلخ.).

حاول بوش أيضاً أن يقلّص من تمويل اللّجنة، مصرّاً على تحديد إطار زمنيّ وجيز بشكلٍ غير معقول، كي تسلّم هذه الأخيرة تقريرها النّهائيّ وتنحلّ.

(٣) http://www.familiesofseptember11.org/.

بالإضافة إلى ذلك، لم يحرّك بوش ساكناً حين أحجمت الوكالات التّنفيذيّة عن إبداء التّعاون، ولم تسلّم الوثائق المطلوبة.

على سبيل المثال، اكتشفت اللّجنة أنّ إدارة الطّيران الفدراليّ، وقيادة قوّات الدّفاع الجوّي لأميركا الشّماليّة، لم تسلّما كلّ ما طلبته منهما، وأفادتا أنّ بعض الوثائق غير موجودة. فاضطرّت اللجنة إلى استعمال سلطتها في إصدار مذكّرات الإحضار بحقّ إدارة الطّيران الفدراليّ أوّلاً، وقيادة قوّات الدّفاع الجوّي لأميركا الشّماليّة ثانياً، من أجل الحصول على تلك الأدلّة «غير الموجودة».

بالإضافة إلى ذلك، اكتشفت اللجنة تقصيراً من جهة البيت الأبيض على مدى السّنتين الماضيتين، فبلّغت مستشار البيت الأبيض ألبرتو غونزالس، في بادئ الأمر، أنّها ستصدر مذكّرات إحضار للحصول على الوثائق التي لا تُسلّم طوعاً. تحتلّ «المذكّرات اليوميّة الرّئاسيّة» السريّة التي تتضمّن تقارير وكالة الاستخبارات المركزيّة محور النّزاع. وقد أرادت اللّجنة قراءتها لمعرفة أيّ نوعٍ من المعلومات الاستخباراتيّة قد تسلّمه الرّئيس في الأسابيع السّابقة لاعتداءات ٩/١١. وأرادت اللّجنة أن تطّلع، بشكلٍ خاصّ، على المذكّرة التي تلقّاها أثناء تواجده في عقاره الكائن في كراوفورد، تكساس، يوم ٦ آب/أغسطس ٢٠٠١، وهي المذكّرة التي أقرّت كونداليزا رايس أنّها تتطرّق إلى أساليب عمليّات أسامة بن لادن، وطرق خطفه للطّائرات. فاقترحت صحف عدّة أنّ الرّئيس لا يريد للأمّة أن تكتشف أنّه قد كان قد تلقّى تحذيراتٍ مسبقة بالاعتداءات، فيبدو بالتّالي أنّه احتفظ بالمعلومات لحماية أمنه الرّئاسيّ لا حماية مصالح الأمن القوميّ، كما يقول بوش. ولم تذكر اللّجنة حتّى الآن أنّ مجموعة كارلايل (وهي مجموعة استثماريّة مؤلّفة من قادة العالم السّابقين وغيرهم من المسؤولين الحكوميّين الرّفيعي المستوى، بمن فيهم جورج بوش الأب) قد جنت ثروةً طائلة منذ اعتداءات ٩/١١. بالإضافة إلى ذلك، لا يدرك الشّعب أنّه من أصل أعضاء اللّجنة العشرة الذين عيّنهم الكونغرس، ارتبط ستّة منهم بصناعات خطوط الطّيران التي كانوا يحقّقون في أمرها، ما أسفر عن تضاربٍ واضح في المصالح.

رغم أنّ بوش رفض تسليم وثائق البيت الأبيض، إلا أنّ اللّجنة لم تستطع الحصول على أكثريّة الأصوات السّتة من أجل إصدار مذكّرة إحضار بشأنها. كما خشيت أيضاً ألا تنظر المحكمة في القضيّة قبل انتهاء مدّة اللّجنة المحدّدة في ٢٨ أيّار/مايو ٢٠٠٤. فأفاد البيت الأبيض أنّه مستعدّ للسّماح لاثنين أو أربعة من أعضاء اللّجنة الذين انتقاهم بنفسه بالاطّلاع على الوثائق، على أن يكتفوا بتدوين الملاحظات دون إخراج الوثائق من البيت الأبيض، وعلى أن «يراجع» هذا الأخير الملخّص المكتوب أثناء وجودهم في البيت الأبيض قبل أن يسمح لهم بإخراجه. ولا ننسى أنّ بوش قد انتقى بنفسه أربعة من أعضاء اللّجنة، وبالتّالي فهو يخطّط للسّماح لهم فقط بالاطّلاع على أيّ وثيقة. من هنا، يمسي ذلك مجرّد محاولةٍ فاشلة بالنّسبة إلى اللجنة التي أوكل إليها اكتشاف الحقائق كلّها.

أُصدرت مذكّرة إحضار ثالثة في تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بحقّ مدينة نيويورك، للحصول على شرائط تسجيل خدمة الطّوارئ الخاصّة بها (٩١١) من المقابلات التي أُجريت مع رجال الإطفاء يوم ١١ أيلول/سبتمبر وبعد الأزمة، وذلك بعد أن رفض رئيس بلديّتها بلومبرغ، بكلّ إصرار، الالتزام بالأوامر طيلة خمسة أشهر. في أوائل كانون الأوّل/ديسمبر، وافق رئيس البلديّة أخيراً على أن تقدّم المدينة إلى اللّجنة شرائط ووثائق حُذفت منها مقاطع عن الاتّصالات الطّارئة التي أجريت في ٩/١١، ووثائق عن المقابلات مع رجال الإطفاء، شرط ألا تدرج اللّجنة أيّ بيانٍ في تقريرها النّهائيّ دون إذن الأسر المتورّطة.

بعد أن مُدّدت ولاية اللّجنة لبضعة أشهر، انحلّت رسميّاً في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بعد أن نشرت تقريرها المتوفّر على الموقع التّالي: http://www.9-11commission.gov/report/index.htm. كانت اللّجنة قد تعرّضت لضغوطاتٍ كي تسرع في إصدار استنتاجاتها، مع تعرّضها لعراقيل منتظمة على يد الإدارة عند كلّ منعطف، حتّى اضطرت أخيراً إلى تقديم هذا التّقرير دون الحصول على كافة المعلومات التي كانت ترغب فيها. فجاء التّقرير النّهائي ضعيفاً بسبب عوامل عدّة مجتمعة، هي تركيبة اللّجنة، والقيود التي وضعها البيت الأبيض في ما يتعلّق بتقديم الشّهادات، وعدم كشف قطاعات السّلطة

التّنفيذيّة كافةً للحقائق كاملةً، والتّمركز الرّاهن للمجموعات العدائيّة في الكونغرس. وقد أفاد الرّئيس بوش أنّه سيفكّر في اعتماد بعضٍ من توصيات اللّجنة، لا كلّها. بدءاً من ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تمّ طرح مشاريع قانون متعددة على الكونغرس في ما يتعلّق بهذه التّوصيات.

للاطّلاع على المزيد من التّغطية المفصّلة، والمرتّبة زمنيّاً، حول الجدل المحيط بهذه اللّجنة المستقلّة المزعومة، يمكن العودة إلى مركز البحث التّعاوني[٤].

المعارضة في المجتمع المدني

كيف يستجيب العامّة، بقلقهم أو احتجاجاتهم، لانعدام موازين القوى والمعارضة الطّبيعيّة؟ بأيّة أساليب لاحظنا أنّ الشّعب يظهر مبادرةً للانتفاض والاحتجاج ضدّ سياسات بوش؟ في هذا القسم، سنقدّم أمثلةً عن مجموعةٍ واسعة ومتنوّعة من مجموعات المصلحة وحركات القاعدة الشّعبيّة. من شأن الإحالات إلى مواقعها الإلكترونيّة أن تشجّع القارئ على البحث عن المزيد من المعلومات، فيفهم أنّ المجتمع المدنيّ ليس مروّضاً كليّاً، ويفكّر في احتمال الانضمام إلى مجموعة قائمة، أو إنشاء مجموعة جديدة حيث يقتضي الأمر ذلك.

قضايا المرأة

سجل نتائج إدارة بوش بشأن قضايا المرأة العالمية[٥]

تصنّف مجموعة «سجلّ النّتائج» بوش لتمييز «المغالاة عن الحقائق» في العديد من الميادين، بما في ذلك القرار الأميركيّ حول «النّساء والمشاركة السياسيّة»، والتّخطيط الأسريّ الدّوليّ، والمبادرة الخاصّة بمرض نقص المناعة

(٤) http://www.cooperativeresearch.org/wot/sept11/911commission.html.

(٥) http://www.wglobalscorecard.org/.

المكتسب (الإيدز)، والحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة: منطقة التّجارة الحرّة في الأميركيّتين. أنقر على خانة «الموارد» لتحصل على روابط لمواقع أخرى عبر العالم.

فصل الكنيسة والدّولة

تتوافر مجموعات عديدة مكرّسة للمحافظة على الفصل بين الكنيسة والدّولة. لقد اخترت اثنتين منها لأعطيكم فكرة عن نطاق عمل ونشاطات كلّ منهما. تجدر الإشارة إلى أنّ أهميّة هاتين المجموعتين قد ازدادت أثناء ولاية الإدارة الحاليّة، حيث تمتّعت المجموعات المسيحيّة الأصوليّة اليمينيّة بسلطةٍ متزايدة لإملاء الأوامر على بوش، وتقرير أين يمكنه حذف الخطّ الفاصل بين الكنيسة والدّولة.

اتّحاد الأميركيّين من أجل الفصل بين الكنيسة والدّولة[٦]

يروّج اتّحاد الأميركيّين للتّنوع الدّيني، والفصل بين الكنيسة والدّولة. فتتتبّع مجموعة المدافعة الخاصّة به أثر الجهود الحكوميّة لتعزيز الدّين (كنظام الإيصالات الحاليّ في المدارس، وبرامج الرّئيس بوش «المستندة إلى الإيمان»، وإقامة الصّلوات في المدارس الرّسمية)، وتجمع المقالات من أنحاء الوطن كافةً حول الأعمال التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة المتعلّقة بالدّين، وتشارك في الدّعاوى المتعلّقة بقضايا الكنيسة والدّولة. ويجادل اتّحاد الأميركيّين كلّ من: يزعم أنّ الولايات المتّحدة هي دولةٌ «مسيحيّة»، ويصرّ على إمكانيّة تحويل أموال الضّرائب إلى المؤسّسات الدّينيّة لأهدافٍ تربويّة، ويعيّن قضاة أصوليّين يمينيّين لتمتّعهم بتاريخ من القرارات المستندة إلى إيمانهم، عوضاً عن القانون. وهو يملك قسماً مثيراً للاهتمام حول الحقّ الدّيني في أميركا، يتضمّن مقالاتٍ عن اللاعبين الأساسيّين وتأثيرهم على محاولة جعل القانون الدّستوريّ تابعاً للقانون الإنجيليّ.

---

(٦) http://www.au.org/.

المؤسّسة الوقفيّة للتّحرّر من الدّين[٧]

هي مجموعة مصلحة أصغر حجماً تروّج للفصل بين الكنيسة والدّولة، لكن من وجهة نظر غير إيمانيّة. فتحاول هذه المجموعة تطبيق برامج اتّحاد الأميركيّين نفسها حول التّربية والوصول إلى العامّة، لكن يبدو أنّ أعضاءها يدّعون أنّهم ملحدين، أو لاأدريّين، من أصحاب المذهب العقليّ، أي ما يُعرف جماعيّاً بـ «أحرار الفكر». يضمّ موقعها الإلكترونيّ صفحة تنبّه القرّاء إلى مظاهر الاستغلال الحاليّ لمبدأ الفصل بين الكنيسة والدّولة. صحيحٌ أنّ هذه المؤسّسة أصغر حجماً من اتّحاد الأميركيّين، لكن تجدر الإشارة إليها لأنّها تتطرّق إلى بعض الأمثلة المتنوّعة عن ترويج الحكومة للدّين بشكلٍ غير قانونيّ.

البيئة

لقد جمعتُ المجموعات البيئيّة ضمن ثلاث مجموعات فرعيّة: مجموعات المصلحة العامّة التي قد تشارك في الدّعاوى أحياناً لكنّها تكرّس معظم طاقتها لتثقيف العامّة والدّفاع عن البيئة؛ والمجموعات التي تنصّ نيّتها الأساسيّة على مقاضاة الحكومة أو الصّناعة لانتهاكها القانون البيئيّ؛ ومنظّمة تعاون الموظّفين الحكوميّين في أعمالهم المتعلّقة بالبيئة. تحاول بعض المجموعات أن تغطّي عدداً كبيراً من القضايا المتعلّقة بالبيئة، فيما يركّز البعض الآخر على قضيّة واحدة (كمجتمع البريّة). في الغالب، تضافر هذه المجموعات جهودها للضّغط على الكونغرس أو الجهود الخاصّة بالدّعاوى. وقد كان صدّ بوش لوسائل حماية البيئة فاضحاً جدّاً إلى درجة أنّ المجموعات البيئيّة كافةً تعارضه.

المراقب البيئيّ لبوش (بوش غرين ووتش)[٨]

على غرار نظير هذا الموقع، أي «التّضليل اليوميّ» (The Daily Mislead) الذي يضمّ تأريخاً يوميّاً لتحريفات إدارة بوش (انظر الملاحظة ٤١)، تقدّم هذه

(٧) http://www.ffrf.org/action/.

(٨) http://www.bushgreenwatch.org.

الصّفحة الإلكترونيّة تحديثاً يوميّاً عن كلّ ما تفعله الإدارة لصدّ وسائل حماية البيئة، من خلال التّنظيمات أو الاستهتار في تنفيذ القوانين، كما تسلّط الضّوء على البيانات المضلّلة التي تدليها أمام العامّة. يمكن للقارئ أن يزور الموقع الإلكترونيّ ويطّلع على المقالات المحفوظة في الأرشيف، أو يسجّل اسمه ليتلقّى التّحذيرات اليوميّة في بريده الإلكترونيّ. على سبيل المثال، تحمل المقالات الأخيرة في موقع هذه المجموعة العناوين الآتية: «بموجب قانون وكالة حماية البيئة، ستحلّق انبعاثات الطّائرات عالياً، عالياً، عالياً»، و«مع البنتاغون: وقود الصّواريخ آمنٌ بين خضرواتك»، و«آشكروفت ينتشل قانون 'تجارة البحّارة' من قاعه لمقاضاة غرينبيس». يمكن البحث عن المقالات عن طريق الفئات المصنّفة بحسب المواضيع أيضاً.

عصبة المقترعين من أجل الحفاظ على البيئة(٩)

لطالما عُرفت هذه العصبة بتتبّعها كيفيّة تصويت أعضاء الكونغرس في ما يتعلّق بالقضايا البيئيّة، وإصدارها «سجل نتائج» لكلّ عضو سنويّاً. كما أصدرت سجلاً بالنّتائج التي سجّلها الرّئيس بوش عام ٢٠٠٣، وتفرّعت في عملها نحو مراقبة وكالة حماية البيئة منذ أن بات واضحاً أنّ هذه الأخيرة ستعزّز السياسات والبرامج المعادية للبيئة باسم «العلم السّليم». إلى جانب سجل نتائج بوش، وضعت أيضاً تقريراً بعنوان: «بوش والبيئة: دليل المواطن إلى الأيّام المائة الأولى»، وهو يغطّي الممارسات العديدة المعادية للبيئة التي أقدم عليها بوش ما إن تولّى منصبه(١٠). يؤمّن هذا الموقع الإلكترونيّ تحديثاً للمواضيع السّاخنة، والتّشريعات الحاليّة، ويثقّف الشّعب حول كيفيّة تواصل كلّ فردٍ مع ممثّله في الكونغرس، أو السّيناتور، حول القضايا البيئيّة. كما يضمّ أيضاً حملةً «للمساعدة في صرف بوش من الخدمة». ولمّا كانت السّنة سنة انتخاباتٍ رئاسيّة، فقد عرضت عصبة المقترعين من أجل الحفاظ على البيئة المواقف البيئيّة المتنوّعة للمرشّحين الدّيمقراطيّين كافةً.

(٩) http://www.lcv.org.

(١٠) http://www.lcv.org/fedfocus/fedfocusList.cfm?c=5.

أصدقاء الأرض[11]

احتلّت مجموعة أصدقاء الأرض صدارة المدافعين عن البيئة، وهي اليوم تملك فروعاً في سبعين دولة. يتضمّن موقعها الإلكترونيّ وفرةً من المعلومات حول القضايا البيئيّة الرّاهنة، ومشاريع القانون في الكونغرس، والممارسات المعادية للبيئة التي يقدم عليها الرّئيس بوش وسلطته التّنفيذيّة. بالإضافة إلى ذلك، تتولّى، على الصّعيد العالميّ، مراقبة البنك الدّولي، وصندوق النّقد الدّولي، ومنظّمة التّجارة العالميّة، كما تطلع القرّاء على معلوماتٍ محدّثة بشأن الأعمال المضرّة بالبيئة أو المجتمع التي تقوم بها هذه المجموعات. ومن صفحاتها الإلكترونيّة أيضاً «مراقبة الرّئيس بوش» التي تورد موجزاً قصيراً عن الأعمال المعادية للبيئة التي يشجّعها بوش[12].

نادي سييرا[13]

ناضل نادي سييرا من أجل حماية البيئة وتثقيف العامة، وهو يملك مجموعةً متنوّعة وواسعة من المنشورات، والبرامج، والوسائل التّربويّة للوصول إلى العامّة. كما يملك صناديق تعاونيّة مسؤولة اجتماعيّاً، ويرعى رحلاتٍ إلى المناطق الطّبيعيّة، ويعدّد القضايا البيئيّة مع شرحٍ موسّع للمشكلة ومعلومات معمّقة منها، ويعدّد المشاكل التي يمكن دراستها على أساس كلّ دولةٍ على حدة. كما يحوي الموقع بياناتٍ صحفيّة ومقالاتٍ إخباريّة من كافة أرجاء الدّولة حول القضايا البيئيّة؛ وبالنّسبة إلى القرّاء الذين يرغبون في الحصول على معلوماتٍ محدّثة بخصوص ما كان بوش يفعله بالتّحديد، يمكنهم تسجيل أسمائهم لتلقّي رسائل البريد الإلكترونيّ مرّتين أسبوعيّاً، بعنوان «الحقائق غير الملفّقة حول اعتداء بوش على البيئة»[14]. ويضمّ «كتاب بوش الكبير»[15] مجموعةً متنوّعة من الصّفحات الإلكترونيّة التي تغطّي أخبار الأفعال والتّعيينات

---

(11) http://www.foe.org/.

(12) http://www.foe.org/camps/leg/bushwatch/index.html.

(13) http://www.sierraclub.org/.

(14) http://www.sierraclub.org/raw/subscribe.asp.

(15) http://www.sierraclub.org/bush/.

التّنفيذيّة. أمّا «الاستمرار في ترصّد جورج دبليو بوش»[١٦]، فصفحةٌ أخرى تدرس التّشريعات أو التّطبيقات المعادية للبيئة.

جمعيّة الحياة البرّية[١٧]

تدرس جمعيّة الحياة البريّة كافة القضايا البيئيّة التي تؤثّر على مناطق الحياة البريّة. وعلى غرار نادي سييرا، تملك الجمعيّة تقارير حول الأعمال التّشريعيّة أو التّنفيذيّة، والتّحليلات حول التّشريعات أو الأعمال التّنفيذيّة المقترحة، والخرائط، والشّهادات، وهي تدافع عن التّحركات تجاه القضايا الراهنة. أمّا في مكتبتها، فقد أدرجت تقارير عدّة في صفحتها الإلكترونيّة الخاصّة بالتّقارير والوثائق العلميّة، مثل: «سجل إدارة بوش حول الأراضي العامة: إدارة غير مسؤولة لأراضي الشّعب»[١٨]، وتقرير يصوّر حفر المناجم والآبار، واستعمال المركبات الصّالحة للمناطق الوعرة، وغيرها من القضايا المضرّة بالمناطق البريّة اليوم. كما تملك الجمعيّة تقريراً أكثر تفصيلاً، بعنوان: «حالة البيئة: بوش يسجّل ضربته»[١٩].

الاتّحاد الوطنيّ للحياة البرية[٢٠]

يركّز الاتّحاد على كافة الأعمال التّشريعيّة أو التّنفيذيّة البيئيّة التي تؤثّر على الحياة البريّة وعلى موطن الحياة البريّة. وهو يقدّم مجموعةً واسعة ومتنوّعة من المواد التّربويّة سواء من خلال الإنترنت أو المنشورات المطبوعة، كما يؤيّد مشاركة المواطنين في الاتّصال بالمشرّعين. بالإضافة إلى ذلك، ينبّه من خلال رسائل البريد الإلكترونيّ إلى المناقشات الرّاهنة وعمليّات التّصويت المقبلة. ومع أنّه لا يكرّس صفحةً إلكترونيّة خاصّة بأعمال بوش، إلا أنّه يشجبها في تقارير وتحذيرات مستقلّة في ما يتعلّق بالأحداث الرّاهنة.

(١٦) http://www.sierraclub.org/wwatch/.

(١٧) http://www.wilderness.org/.

(١٨) http://www.wilderness.org/Library/Documents/BushRecord,cfm.

(١٩) http://www.wilderness.org/Library/reports.cfm.

(٢٠) http://nwf.org/.

شبكة أخبار البيئة[٢١]

توزّع الشّبكة المعلومات بأشكالٍ متنوّعة. فهي تنقّب في الصّحف الوطنيّة، يوميّاً، بحثاً عن الأخبار البيئيّة المثيرة للاهتمام، ثمّ تدرجها على موقعها الإلكترونيّ، كما ترسلها بالبريد الإلكترونيّ إلى المشتركين معها. وهكذا، يمكن العثور على مقالاتٍ قصيرة حول مواضيع متنوّعة، وبعض النّسخ السّمعيّة عن البرامج الإذاعيّة، وعرض الصّور، والتّقارير الخاصّة، والعديد من الرّوابط بالمنظّمات المشابهة حول مواضيع متنوّعة. كما تتوفّر صفحة إلكترونيّة أخرى حول الأدوات المفيدة لمساعدتك على تقديم الهبات إلى منظّمات بيئيّة كثيرة، وقراءة صحفك المحلّيّة، وتحديد التّشريعات الحاليّة أو الممثّلين الفدراليّين، كي تواكب الأخبار وتكتب رسائل تدافع عن موقفك أيضاً. ومن شأن إحدى الصّفحات الإلكترونيّة المتعلّقة بالسياسة أن تغطّي مجموعةً متنوّعة من القضايا حول جورج بوش والبيئة[٢٢]، فضلاً عن روابط بالمواقع الإلكترونيّة لمنظّمات أخرى تعارض بوش.

الدّفاع البيئي[٢٣]

على غرار المجموعات التّربويّة ومجموعات الدّفاع عن البيئة الأخرى هذه، تملك مجموعة الدّفاع البيئيّ موقعاً إلكترونيّاً جيّداً جدّاً يصف القضايا البيئيّة المتنوّعة، ومركزاً إعلاميّاً يصدر البيانات الصّحفيّة والمعلومات التي يحتاج إليها الصّحافيّون، كما ترسل تنبيهاتٍ بخصوص القضايا وكيفيّة الاتّصال بممثّليك الحكوميّين، فضلاً عن تقارير متعلّقة بقضايا عديدة. وهي تنشر رسالةً إخباريّة مرّتين شهريّاً، بعنوان «حلول» (Solutions)، وتملك مواقع إلكترونيّة أخرى، مثل موقع سجل النّتائج[٢٤] الذي يساعد الزّائر في تحديد الانبعاثات السّامة من

---

(٢١) http://enn.com.

(٢٢) http://enn.com/indepth/politics/index.asp.

(٢٣) http://www.environmentaldefense.org/home.cfm.

(٢٤) http://www.scorecard.org/.

خلال رقم المنطقة، وموقع «غت غرين» (Get Green) الذي يقدّم دليل المستهلك نحو الحفاظ على البيئة[٢٥].

مجموعة الأبحاث من أجل المصلحة العامة الأميركيّة[٢٦]

هي مجموعة مدافعة لا تختلف كثيراً عن مجموعات الدّفاع عن البيئة المذكورة سابقاً، لكنّها تهتمّ أيضاً بثلاثة مواضيع إضافيّة: التّربية العليا، والدّيمقراطيّة، وقضايا المستهلك. ضمن العديد من المواضيع الفرعيّة المندرجة في قسم البيئة الخاصّ بها، تطالعك التّنبيهات التي تساعدك على الاتّصال بممثّلك في الكونغرس لتناقش التّشريع الرّاهن؛ لكن ليس هذا وحسب، بل من شأنك أيضاً أن تجد عدداً مفرطاً من التّقارير المعمّقة التي تعالج مظاهر متنوّعة من القضايا البيئيّة. فيمكن العثور على مائة تقرير تقريباً، معظمها بياناتٌ مدهشة عن كيفيّة التّنسيق بين بوش، والأكثريّة في الكونغرس (الجمهوريّين)، وقطاع الصّناعة، في سبيل تدمير أساليب حماية البيئة، ورفع القيود عن الصّناعة. وتحتوي معظم المواضيع الفرعيّة، مثل الهواء النقيّ، والحياة البريّة في القطب الشّماليّ، والطّاقة، وغيرها، على روابط تصلك بتقارير كثيرة تدين بوش على تخفيضاته التّدميريّة في الأسعار.

مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة[٢٧]

تشترك مجموعة الدّعاوى البيئيّة هذه في كثيرٍ من أهمّ النّزعات القضائيّة ضدّ الحكومة، لامتناعها عن الالتزام بالقوانين البيئيّة. يملك مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة موقعاً إلكترونيّاً استثنائيّاً يحتوي على معلوماتٍ تربويّة بخصوص المواضيع البيئيّة، فضلاً عن التّشريعات الرّاهنة أو الأحداث الأخرى المتعلّقة بهذه المواضيع. يتمّ تحديث هذا الموقع يوميّاً بالأخبار، كما يتوفّر الأرشيف للبحث عن أيّ موضوع بالتّسلسل الزّمنيّ. ويضمّ الموقع «مراقبةً تشريعيّة»

(٢٥) http://www.getgreen.com/.

(٢٦) http://www.uspirg.org.

(٢٧) http://www.nrdc.org.

للتّشريعات الرّاهنة، فإذا نقرتَ على زرّ «مراقبة بوش»[٢٨] في أسفل الصّفحة الإلكترونيّة، ستنتقل إلى خلاصةٍ وافية عن أعمال بوش الإداريّة المعادية للبيئة على مدى السّنوات الأربع الماضية. يمكن الاطّلاع على كلّ ذلك، سواء عبر المواضيع كافة أو ضمن المواضيع، بالتّرتيب الزّمني. ومن المواضيع المندرجة ضمن «مراقبة بوش»: الهواء، والطّاقة، والاحترار العالميّ؛ والمواطن البريّة والحياة البريّة؛ والمياه والمحيطات؛ والكيميائيّات السّامة والصّحة؛ والأسلحة والنّفايات النّوويّة؛ والقضايا المتفرّقة الأخرى. كما يقدّم مجلس الدّفاع عن الموارد الطّبيعيّة ثلاث نشرات عبر البريد الإلكترونيّ، هي القضايا البيئيّة، والمراقبة التّشريعيّة، وقضايا النّاشطين في كاليفورنيا. كما يمكن العثور على مجلّة تُدعى «على الأرض»، فضلاً عن صفحة بالمراجع والرّوابط الممتازة.

عدالة الأرض[٢٩]

هي شركة قانونيّة غير ربحيّة أخرى، مكرّسة لحماية البيئة من خلال التّربية والمقاضاة. يوفّر موقعها الإلكترونيّ نظرةً شاملة إلى القضايا البيئيّة عبر المواضيع كافةً، وكتاباً تمهيدياً حول الاستراتيجيّات المتنوّعة التي يمكن أن تستخدمها إدارة بوش أو الكونغرس لصدّ أساليب حماية البيئة، فضلاً عن صفحةٍ إلكترونيّة تشجّع أعمال المدافعة عن البيئة، ككتابة الرّسائل إلى المسؤولين الفدراليّين بشأن التّشريعات المعلّقة الرّاهنة. ويضمّ الموقع أرشيفاً حول القضايا الحديثة التي عملت عليها المجموعة على مدى السّنوات الماضية، فضلاً عن أرشيف يصف القضايا التي حقّق فيها انتصاراً. من بين الحملات العديدة التي تروّج لها «هيئة مراجعة تخفيض إدارة بوش للأسعار»[٣٠]، تعدّد ممارسات الإدارة تجاه مجموعة متنوّعة من المواضيع، وخلفيّة هذه القضايا، والدّعاوى الرّاهنة المتعلّقة بها. كما تتوفّر فقرة خاصّة «بمراقبة البيت الأبيض»[٣١]، مكرّسة لإدراج سيرة

(٢٨) http://www.nrdc.org/bushrecord/default.asp.

(٢٩) http://www.earthjustice.org.

(٣٠) http://www.earthjustice.org/campaign/display.html?ID = 8.

(٣١) http://www.earthjustice.org/policy/admin/.

الشّخص المعيّن في الوظيفة التّنفيذيّة أو القضائيّة، وارتباطاته الموالية للشّركات؛ والتّقارير التي تفصّل الممارسات الإداريّة المعادية للبيئة وتربطها بالمساهمات للشّركات، أو تلك التي تفصّل ممارسات أخرى كتقييد وصول العامة إلى المعلومات. كما يمكن العثور على صفحة مليئة بالأخبار، وفيها أرشيف من المقالات الإخباريّة التي تعود إلى سنواتٍ مضت حول التّهديدات التي تحدق بالبيئة في أنحاء الدّولة كافة.

الموظّفون الحكوميّون للمسؤوليّة البيئيّة(٣٢)

هي مجموعة فريدة من نوعها بين بقيّة المجموعات، بما أنّ مهمّتها هي مساعدة الموظّفين الحكوميّين الذين يشغلون وظائف متعلّقة بالبيئة، وحمايتهم (كوكالة حماية البيئة، ومصلحة الغابات، ومرفق المنتزهات، والصّيد والحياة البريّة، إلخ.). وهي تتوقّع أن تكون الحكومة مساءلة، وتدعم من يشي بالانتهاكات، وتؤيّد الشّفافيّة في كيفيّة تطبيق السياسات والبرامج، وتطبيق كلّ ذلك وفقاً للقانون. كما تراقب حكومات الولايات والحكومة الفدراليّة في الوقت نفسه، وتدعم الموظّفين الحكوميّين الذين يتعرّضون للمضايقة المستمرّة أو يخسرون وظائفهم لأنّهم ناضلوا من أجل الإشراف البيئيّ ضمن وكالاتهم. فتجري هذه المجموعة مسوحاً مجهولة الهويّة لاكتشاف حقيقة ما يجري في الوكالات الحكوميّة، عوضاً عن الاتّكال على المكاتب الحكوميّة الخاصّة بالعلاقات العامّة لتصفية هذه المعلومات. وهي تقدّم كتباً، ورسالة إخباريّة فصليّة، وبيانات بيضاء حول مواضيع متنوّعة، لإعلام الشّعب والموظّفين الحكوميّين الآخرين عن الاتجاه إلى عدم تطبيق القوانين، والاستعانة بمصادر خارجيّة، والوسائل غير القانونيّة لتقييد حريّة الرّأي، والتّلاعب بالتّقارير، إلخ. وتؤرشف هذه المجموعة كلّ مقالاتها الإخباريّة، كما تحافظ على اتّصالها بالفروع المحلّية التّابعة للدّولة.

---

(٣٢) http://www.peer.org.

الصّحة العامّة

أطبّاء من أجل تأدية المسؤولية الاجتماعية(٣٣)

هي مجموعة من الأطبّاء والمحترفين في مجال الصّحة الذين يدافعون أساساً عن تغيير السياسات في ثلاثة مواضيع واسعة: التّدهور البيئيّ، والوقاية من عنف السّلاح، وأسلحة الدّمار الشّامل مثل الأسلحة النّووية. يتضمّن هذا الموقع الإلكترونيّ عدّة تقارير ومقالات حول هذه المواضيع كلّها، وتنبيهات إلى ما يمكن أن يفعله المواطنون، وصفحة دوليّة حول مواضيع مثل الانتشار النّووي، والتّدهور البيئي العالميّ. رغم أنّ مجموعات المدافعة عن البيئة الأخرى تتطرّق أحياناً إلى المخاطر التي تهدّد الصّحة العامّة نتيجة تخفيضات الحمايات البيئيّة، إلا أنّ هذا الموقع الإلكترونيّ يقدّم معلوماتٍ غزيرة عن التّأثيرات الجسديّة لتلوّث الهواء، والزّئبق، والسّموم الأخرى التي يتعرّض لها البشر. بالتّالي، تعارض هذه المجموعة سياسات بوش حول جودة الهواء، والاحترار المناخيّ العالميّ، وما شابه، لكنّه يبقى مركّزاً على قضايا الأخطار التي تهدّد الصّحة، دون أن يذكر إلى أيّ مدى يروّج بوش لهذه الأخطار.

مجموعات المصلحة العامة والسياسيّة، والحقوق المدنيّة

اتّحاد الحريّات المدنيّة الأميركيّة(٣٤)

هي مجموعة المراقبة الأميركيّة الأبرز في مجال الدّفاع عن الحقوق المدنيّة. وهي تصوّر، عبر مجموعةٍ متنوّعة من المواضيع، كيفيّة تدهور الحقوق المدنيّة في أميركا. وسوف تجد، بشكلٍ خاصّ، أنّ معارضة بوش تتركّز على حقوق الإنجاب، والممارسات السياسيّة، والأمن القوميّ، والخصوصيّة والتّكنولوجيا، وحريّة الكلام. على سبيل المثال، تورد فقرة حريّة التّعبير، بالوثائق، التّوجيهات التي أرسلها مكتب التّحقيق الفدراليّ إلى شرطة ميامي بخصوص طريقة التّعامل

(٣٣) http://www.psr.org/.

(٣٤) http://www.aclu.org.

مع المحتجّين، عند إقامة محادثات التّجارة العالميّة، مع الإيحاء بأنّ بعضهم إرهابيّ. نسجاً على منوال نفسه، تبيّن أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة قد أعاقت أيضاً وصول المحتجّين ضدّ بوش في المناسبات العامّة التي يظهر فيها بوش أو المسؤولون الحكوميّون الرّفيعو المستوى.

المواطن العام (نادر)[٣٥]

نظرت مجموعة المواطن العام التّابعة لرالف نادر في مجموعةٍ متنوّعة من القضايا التي تؤثّر على صحّة المواطن، أو الرّعاية المدنيّة، أو الحقوق المدنيّة. سعياً لتحقيق هذا الهدف، تتولّى المجموعة مراقبة كافة قطاعات حكومة الولاية والحكومة المحلّية، فضلاً عن الصّناعة وأدواتها الإعلاميّة. وقد أنشأت مواقع إلكترونيّة عدّة متعلّقة بإدارة بوش وحدها. فيربط موقع «البيت الأبيض للبيع»[٣٦] بين مساهمات الشّركات وما ينشأ عن ذلك من سياسات بوش. كما يتوفّر رابطٌ إلكترونيّ ممتاز لحملة هذه المجموعة التي تفضح «سريّة بوش»[٣٧]، وهو مشروعٌ يصوّر بالوثائق أمثلة عن الخداع التّنظيميّ، وكيفيّة تستّر بوش خلف «الامتياز التّنفيذيّ» و«الأمن القوميّ» لتطبيق سياساته، و«إرشادات» حول مشروع قانون حريّة المعلومات، وكيفيّة الحصول على الوثائق الحكوميّة، وكيف بات قانون حريّة المعلومات يسمح اليوم بالوصول إلى عددٍ أقل من الوثائق. ومن شأن الزّائر أن يطّلع على المئات من المقالات حول أعمال بوش، إذا تصفّح هيئة المراقبة التّشريعيّة الخاصّة بها، والمقالات العامّة، أو كتب كلمة «بوش» في خانة البحث.

فريق رصد مكتب الإدارة والموازنة[٣٨]

رغم أنّ هذا الفريق تأسّس، أوّلاً، عام ١٩٨٣ لمراقبة المكائد التي يحوكها مكتب الإدارة والموازنة في البيت الأبيض، إلا أنّه وسّع من قدراته في مجال

(٣٥) http://www.citizen.org/.

(٣٦) http://www.whitehouseforsale.org/.

(٣٧) http://www.bushsecrecy.org/.

(٣٨) http://www.ombwatch.org/.

المراقبة لتشمل الأجزاء المتنوّعة من الحكومة التي يملك المكتب تأثيراً عليها. فتتألّف نطاقات اهتمامه الأربعة من الموازنات الحكوميّة، والوصول العام إلى المعلومات الحكوميّة، والسياسة التّنظيميّة (التي ازدادت أهميّتها منذ أن تولّى بوش منصبه)، ومدى مشاركة المنظّمات غير الرّبحية في السياسة العامة. من هنا، يتضمّن هذا الموقع الإلكترونيّ مقداراً هائلاً من المعلومات. حين يتعلّق الأمر بممارسات إدارة بوش، تجدر الإشارة إلى ثلاثة مواقع إلكترونيّة مهمّة. فإذا نقرت على «المسائل التّنظيميّة»، ستطّلع على أرشيف مرتّب بالتّسلسل الزّمني حول أعمال بوش التّنظيميّة التي إمّا تفسد البيئة والصّحة العامة، وإمّا تشجّع على إحاطة ممارساته بالسريّة. أمّا «التّقرير التّنفيذي» والأرشيف الخاصّ به[٣٩]، فيصوّر ممارسات السّلطة التّنفيذيّة ضمن وكالة حماية البيئة، ووزارة الدّاخليّة، ووزارة الزّراعة، ومصلحة السّلامة والصّحة في ميدان العمل، ومكتب الإدارة والموازنة، وغيرها.

المراقبة العامّة ـ شركاء في البحث السياسيّ[٤٠]

يكرّس هذا الموقع نفسه لدراسة «الحركات والمؤسّسات والاتّجاهات المعادية للدّيمقراطيّة، والفاشستيّة، والقمعيّة الأخرى». ومن خلال مجموعةٍ متنوّعة من المواضيع، يقودك إلى مقالاتٍ تصوّر، بالوثائق، سوء إدارة الحكومة، كنشاط برنامج مكتب التّحقيق الفدراليّ للاستخبارات المضادة، ضدّ المجموعات اللّيبيراليّة أو مجموعات الأقليّات، واليمين المسيحيّ، واليمين السياسيّ، والإعلام والدّعاية، وصنع السياسات والتّمويل، والسياسة الخارجيّة، وغيرها. وهو يقدّم المزيد من الرّوابط للصّحافيّين والطّلاب وغيرهم لتتبّع الأحداث، والإيديولوجيّات، والحركات المعادية للدّيمقراطيّة.

طوم باين[٤١]

تصف «طوم باين» نفسها على أنّها صحيفة مصلحة عامّة تقدّمية «تسعى إلى

(٣٩) http://www.ombwatch.org/execreport/.

(٤٠) http://Publiceye.org.

(٤١) http://www.tompaine.com.

إثراء النّقاش الوطنيّ حول القضايا العامّة المثيرة للجدل، من خلال تقديم الأفكار، والآراء، والتّحاليل التي يهملها الإعلام السّائد بشكلٍ مبالغ فيه». وهي تنشر المقالات والافتتاحيّات على موقعها الإلكترونيّ، وتنشر الإعلانات في صحيفة «نيويورك تايمز» وصفحات الافتتاحيّات، كما تصدر إنتاجاتها في منشوراتٍ أخرى أيضاً. سنحت «طوم باين» فرصةً لتردّ على كلّ مقالٍ تطالعه على موقعها الإلكترونيّ، وذلك حفاظاً على مصلحتها في إبقاء شعلة النّقاش العام متّقدة. من المقالات المثيرة للاهتمام، المدرجة في هذا الموقع، لائحة وجيزة ومرتّبة بالتّسلسل الزّمني لمزاعم البيت الأبيض الكاذبة حول مواضيع متنوّعة، بعنوان: «٢٠٠٣: المزاعم مقابل الحقائق».

مركز سياسة الاستجابات ـ دليلك إلى المال في الانتخابات(٤٢)

يسجّل هذا الموقع الإلكترونيّ هبات الأحزاب والمنح الانتخابيّة للمرشّحين الرّئاسيّين، والرّئيس، وأعضاء وزارته ومستشاريه، وممثّلي الكونغرس وأعضاء مجلس الشّيوخ، وأعضاء اللّجان التّابعة للكونغرس. كما يتضمّن أيضاً الهبات التي تقدّمها مجموعات الضّغط، وتلك التي يقدّمها سفراء بوش إليه. فضلاً عن ذلك، يسجّل كافة الهبات التي تبلغ مائتي دولار أو أكثر، التي تمّ الإبلاغ عنها إلى لجنة الانتخابات الفدراليّة. فتُقسّم المعلومات وفقاً لمصادر الهبات والمستفيدين منها، إلى جانب فئات عديدة أخرى. تعتبر المعلومات في هذا الموقع الإلكترونيّ ضروريّة جدّاً لفهم القوّة السياسيّة في أميركا، والحاجة الملحّة إلى مشاركةٍ مدنيّة متزايدة.

انشر الوعي تجاه المعلومات الحكومية(٤٣)

لمّا كانت الحكومة تتمتّع بسلطةٍ متزايدة لمراقبة مواطنيها، فيما قدرة المواطنين على مراقبة الحكومة قد وهنت، فقد أُنشئ هذا الموقع الإلكترونيّ ليكون موقعاً شاملاً لتحديد المعلومات حول «الأفراد، والمنظّمات،

(٤٢) http://www.opensecrets.com.

(٤٣) http://www.opengov.media.mit.edu/.

والمؤسّسات، المرتبطين بحكومة الولايات المتّحدة الأميركيّة». ويمكن الإدلاء بالمعلومات بصفةٍ مجهولة، فيتمّ التّحقّق منها لإثبات صحّتها.

المضيّ قدماً[٤٤]

هي مجموعة إعلاميّة على شبكة الإنترنت، تستند إلى القاعدة الشّعبيّة. تساعد مجموعات المدافعة على شبكة الإنترنت في المباشرة بتثقيف الأميركيّين حول القضايا السّياسيّة، والاستنتاج من المعلومات التي تقدّمها ما هي القضايا الأهمّ، ثمّ الانتقال إلى مساعدة الأشخاص على الاتّصال بممثّليهم بشأن الأعمال الرّاهنة حول تلك القضايا. وهي تغطّي العديد من الأحداث الرّاهنة، لكنّها تركّز على تمويل الحملات، وحرب العراق، وقضايا الطّاقة والبيئة. تضمّ هذه المجموعة الآن حوالى مليوني ناشطٍ مسجّل فيها، ويمكنك تلقّي الأخبار المحدّثة حول القضايا. من المزايا المثيرة للاهتمام في الموقع هي خريطة للولايات المتّحدة، تنقر عليها لتكتشف التّجمعات المنظّمة من أجل عرض أفلامٍ تكشف الحقيقة وراء حرب العراق.

المضلّل[٤٥]

هو مشروع من مشاريع مجموعة «المضيّ قدماً»، يتتبّع تصريحات بوش العامّة، ثمّ يربطها بأعماله المتعارضة الزّائفة. من عناوين هذه المقالات التي يمكنك أن تقرأها على الموقع، أو تطلب إرسالها إليك بالبريد الإلكترونيّ: «بوش يتملّق قدامى الحرب، ثمّ يخفّض رواتب رعايتهم الصّحية بشكلٍ كبير»، و«البيت الأبيض يقرّ تلقّي تحذيرات ما قبل ٩/١١؛ فيما بوش ما زال ينكرها»، و«البيت الأبيض يخفي الآثار عبر حذف المعلومات»، و«استخبارات ما قبل الحرب التي تجاهد إدارة بوش لنشرها كي تبرّر حرب العراق»..

مشروع الإشراف على الحكومة[٤٦]

يعمل هذا المشروع ليفضح الفساد الحكوميّ في أربعة ميادين: الدّفاع،

(٤٤) http://www.moveon.org.
(٤٥) http://www.misleader.org.
(٤٦) http://www.pogo.org.

والطّاقة والبيئة، والحكومة الشّفافة، والإشراف على العقود. وهو يساعد من يشي بالانتهاكات، والموظفّين الحكوميّين الذين لا يريدون الكشف عن هويّتهم، في فضح الاحتيال والاستغلال، من أجل توفير المال على المكلّف بالضّريبة وإجبار الحكومة على اعتماد المساءلة.

أميركا تتّحد(٤٧)

تشبه هذه المجموعة مجموعة «المضيّ قدماً» من حيث التّنسيق بين الأفراد والمنظّمات التّقدّمية، بهدف استقطاب الجهود ونشر الخبر حول الأساليب المحدّدة التي اعتمدها بوش من أجل إلحاق الضّرر بالبلاد، ولممارسة الضّغوط سعياً إلى مشاركةٍ انتخابيّة أكبر بهدف عزل بوش عن منصبه. تتضمّن لجنتها التّنفيذيّة مجموعةً كبيرة ومذهلة من أصحاب الحملات التّقدّمية الموسميّة، من منظّماتٍ معروفة كثيرة. وهي توجّه جهودها نحو ١٧ ولاية أساساً، عبر الاتّصال بالنّاخبين هناك لاكتشاف القضايا الأبرز بالنّسبة إليهم، ثمّ إخبارهم بما فعل بوش بشأن تلك القضايا، وكيف يمكن للتّقدّميين أن يتصرّفوا بهذا الخصوص.

مواطنون من أجل حكومةٍ شرعيّة(٤٨)

تسعى هذه المجموعة لفضح لاشرعيّة انتخابات بوش (الملقّبة بالانقلاب)، ولاشرعيّة إدارته (التي يشار إليها «باحتلال» البيت الأبيض). وهو يتضمّن مقالات عديدة عن انتخابه، والأسئلة المعلّقة حول ٩/١١، وينظّم العرض العام للافتات والمسيرات الاحتجاجيّة، ويدرس ممارسات التّصويت المثيرة للشكّ، كما يملك صفحةً بعنوان: «مراقبة بوش... بوش يكذب»(٤٩)، وأخرى «قُضي على بوش»(٥٠)، تدرج سجلّ بوش ضمن فئاتٍ عديدة. كما تحارب هذه المجموعة ضدّ التّعيينات الحكوميّة، ومسائل عديدة أخرى.

(٤٧) http://www.americacomingtogether.com.

(٤٨) http://www.legitgov.org/.

(٤٩) http://www.bushwatch.com/bushlies.htm.

النّقابات العمّالية

الاتّحاد الأميركيّ للعمل ـ لقاء المنظّمات الصّناعيّة[٥١]

لمّا كان «الاتّحاد الأميركيّ للعمل ـ لقاء المنظّمات الصّناعيّة» يعلم أنّ التّضامن هو الطّريق إلى القوّة، فقد شكّل اتّحاداً مؤلّفاً من ٦٤ نقابة عمّالية، وطنيّة ودوليّة على السّواء. يتضمّن هذا الموقع الإلكترونيّ معلوماتٍ وافرة، بما في ذلك: كلّ ما تريد معرفته عن النّقابات؛ والقضايا والسياسة (تتضمّن صفحة إلكترونيّة لـ «مراقبة بوش»)؛ والوظائف والرّواتب والاقتصاد؛ ومراقبة شركات أميركا (تتضمّن «مراقبة الرّواتب التّنفيذيّة» وأمثلة عن دراساتٍ استثنائيّة لحالات معاشات التّقاعد التّنفيذيّة).

هيئات مراقبة الشّركات

هيئة رصد الشّركات (كورب ووتش) ـ جعل الشّركات مساءلة[٥٢]

تحارب هذه الهيئة العولمة التي تقودها الشّركات، فتضمّ مقالات إخباريّة عن كيفيّة تعاون الشّركات العالميّة، والحكومات، والمنظّمات الدّوليّة المتعدّدة الجنسيّات، لتعود بالفائدة على مصالح الشّركات، على حساب البلدان أو الشّعوب. كما تعلّمك أصول التّحقيق في شركة، وفضح المعامل المعرّقة التي تستخدم العمّال بأجور منخفضة وأحوال غير صحيّة، وتقدّم معلومات مفصّلة عن قضايا متنوّعة. إذا كتبتَ كلمة «بوش» في الخانة المخصّصة للبحث، ستحصل على مئات المقالات التي تربط بوش بمجموعةٍ متنوّعة من الأعمال التي تفيد الشّركات (كالعقود التي قدّمتها الحكومة في العراق إلى أصدقاء بوش الحميمين).

المخبر عن جرائم الشّركات[٥٣]

هي رسالة إخباريّة أسبوعيّة، وموقعٌ يغطّي استغلال الشّركات، وخداعها،

---

(٥٠) http://www.legitgov.org/Brecord.htm.

(٥١) http://www.aflcio.org/.

(٥٢) http://www.corpwatch.org/.

(٥٣) http://www.corporatecrimereporter.com.

وغيرها من الأفعال الإجراميّة أو الخادعة المحتملة. كما تتضمّن برقيّاتها الإخباريّة أخباراً عن التّحقيقات الحكوميّة والاحتيالات التّجاريّة (كقضيّة مارثا ستيوارت).

التّحرك الأساسيّ[٥٤]

هو موقعٌ يراقب الشّركات، ويشجّع التّحرك النّاشط ردّاً على جرائمها. كما ينشر «المراقب المتعدّد الجنسيّات» الذي «يتتبّع أثر نشاط الشّركات، لا سيّما في العالم الثّالث، مركّزاً على تصدير الموادّ الخطرة، وصحّة العامل وسلامته، وقضايا النّقابات العمّاليّة والبيئة»[٥٥]. ومن المواقع الإلكترونيّة الأخرى التي أنشأها رالف نادر لانتقاد الشّركات هو موقع المواطن العام (Public Citizen). عد إلى فقرةٍ سابقة للاطّلاع على هذا الموقع، أو الملاحظة رقم ٣٣.

مراقبة العلاقات العامّة[٥٦]

تبلّغ هذه المجموعة عن صناعة العلاقات العامّة، وكيفيّة مساعدتها للشّركات في التّأثير على العامّة، وعلى النّقاش السياسيّ حول القضايا المثيرة للنّزاع. وهي تعدّ تقارير تحقيقيّة ممتازة في منشوراتها الفصليّة، يمكن أن تتطّلع عليها في أرشيفها، كما في كتبٍ أربعة: «أسلحة الدّمار الشّامل: استخدام الدّعاية في حرب بوش على العراق»، و«البقرة المجنونة في الولايات المتّحدة الأميركيّة: أيمكن للكابوس أن يتحقّق هنا؟»، و«ثقوا بنا، نحن خبراء!: كيف تتلاعب الصّناعة بالعلم وتغامر بمستقبلك»، و«الحمأة السّامة تفيدك!: الأكاذيب، الأكاذيب اللّعينة وصناعة العلاقات العامّة». أمّا كتابها الأخير، فهو: «جمهوريّو الموز: كيف يحوّل اليمين الجديد أميركا إلى دولة الحزب الواحد». ويمكنك أن تتبّع على موقعها الإلكترونيّ تطوّر منشورٍ آخر، وتقرأ جزءاً منه (لا بل تساعد في تحريره!). يحمل هذا الكتاب عنوان «موسوعة المعلومات المضلّلة»، وهو يغطّي المنظّمات التي تموّلها الصّناعة، إلى جانب الخبراء، وفرق

(٥٤) http://www.essentialaction.org/.

(٥٥) http://www.multinationalmonitor.org.

(٥٦) http://www.prwatch.org.

الأبحاث، وشركات العلاقات العامّة وغيرها. من مراقبة تكتيكات الصّناعة حول العلاقات العامّة، إلى دعايات الحكومة المتزايدة، تسلّط هيئة مراقبة العلاقات العامّة الضّوء على أساليب ووسائل خداع الشّعب.

الأخبار البديلة

بوش تايمز[٥٧]

يجمع الموقع الإلكترونيّ المقالات والمعلومات من مصادر متنوّعة، ثمّ ينشرها ليفضح ممارسات إدارة بوش. يمكنك البحث باستخدام الكلمات الأساسيّة، أو النّقر على مواضيع مثل: جرائم الشّركات، و٩/١١، والشّؤون العالميّة، والتّعيينات، وغيرها كثير. كما يخطّط الموقع للمباشرة بنشر المقالات الأصليّة في القريب العاجل. إنّه مصدرٌ ممتاز للمعلومات حول بوش، وأسرته، وإدارته.

ذا نايشن (الوطن) ـ حكمة غير تقليديّة منذ العام ١٨٦٥[٥٨]

هي مجلّة مطبوعة وموقعٌ إلكترونيّ مخصّص للمقالات عن السياسة والأحداث الرّاهنة، ومكرّس لحريّة التعبير، والصّحافة، والتّجمع. ويقدّم هذا الموقع الرّئيس في مجال الأخبار البديلة روابط تقودك إلى موقع إذاعة الوطن (Radio Nation) التي يمكن الاستماع إليها على الإذاعة الوطنيّة الرّسمية (National Public Radio)، والإذاعة للسّلام العالميّ (Radio for Peace International). وهي تملك دمغة نشرٍ خاصّة بها، «نايشن بوكس» (Nation Books)، كما تملك برنامج لتدرّج الصّحافيّين في المعهد الوطنيّ.

المشهد الأميركيّ[٥٩]

هذا المنشور هو عبارة عن مجلّة مطبوعة ورقيّاً وإلكترونيّاً، رغم أنّ النّسخة المنشورة على الإنترنت لا تتضمّن كافة المقالات الصّادرة في المجلّة المطبوعة

---

(٥٧) http://www.bushtimes.com/.

(٥٨) http://www.thenation.com/.

(٥٩) http://www.prospect.org/.

على الورق. لكنّها تتضمّن أرشيفاً بالمقالات السّابقة التي يمكن البحث عنها وفقاً للشّهر، أو القضيّة، أو الموضوع، أو الفئة، أو المؤلّف، فضلاً عن لائحة جيّدة بالمقالات ضمن قضايا محدّدة. تجدر الإشارة إلى أنّ إحدى القضايا تحمل عنوان: «كافة أكاذيب الرّئيس»[٦٠].

«كاونتر بانش» (اللّكمة المضادة)[٦١]

هي مجلّة تصف نفسها بأنّها «تُشهر بالفضائح بموقفٍ متطرّف». تصدر مرّتين شهريّاً، ويمكنك قراءة العديد من مقالاتها على موقعها الإلكترونيّ، في قسم الأرشيف. وإلى جانب بعض الكتب الخاصّة بها، تطبع لائحة «بأفضل مائة كتاب غير خياليّ»، وتقدّم صفحةً وافرة بروابط متعلّقة بمواضيع مثل الإعلام، والثّقافة، والبيئة، والاقتصاد، والسياسة.

المراجعة الشّهريّة[٦٢]

منذ العام ١٩٤٩، تقوم هذه المجموعة بالنّشر لتكافح الإمبرياليّة، وتروّج للاشتراكيّة. وهي لا ترتبط بأيّ حزبٍ سياسيّ. تتوافر معظم مقالاتها على شبكة الإنترنت، رغم أنّها تنشر مجلّةً شهريّة أيضاً. وهي تضمّ لائحةً معروفة بالمؤلّفين المساهمين في مجموعةٍ متنوّعة من المواضيع على الصّعيدين الوطني والدّوليّ، إلى جانب مكتبةٍ تتوافر فيها لائحة من الكتب التّقدّمية المختارة.

الصّالون[٦٣]

هو موقعٌ إلكترونيّ للأخبار البديلة يتعدّى السياسة والآراء، ليغطّي الفنون والتّرفيه، والكتب، والتّكنولوجيا، والأعمال، إلخ. ويتضمّن أرشيفاً بالمقالات التي تحسن تغطية الأحداث السياسيّة الرّاهنة. يمكنك إمّا الاشتراك مقابل رسمٍ بسيط لشهرٍ أو سنة، وإمّا قراءة مقالاته من خلال إذن مجّاني بالمرور.

---

(٦٠) http://www.prospect.org/issue_pages/bushlies.html.

(٦١) http://www.counterpunch.org.

(٦٢) http://www.monthlyreview.org/.

(٦٣) http://www.salon.com/.

النّزاهة والدّقة في نقل التّقارير[٦٤]

ليس هذا مجرّد موقع لنقل الأخبار البديلة. فهو يعمل لدعم الصّحافيّين الذين يتعرّضون للقمع لمنع نشر تحقيقاتهم، ويطبع التّحقيقات المغايرة لوجهات النّظر السّائدة، والمقالات عن المصلحة العامّة. كما ينشر مجلّة تنتقد الإعلام بعنوان «إكسترا»، ويجري أبحاثاً حول التّمييز الجنسيّ، وازدراء المثليّين جنسيّاً، والعنصريّة في الإعلام. أمّا برنامجها الإذاعي، فيدعى «كاونتر سبن» (CounterSpin). يمكنك الاشتراك للحصول على تنبيهات بالنّشاطات الجارية، حيث ستتلقّى عبر بريدك الإلكترونيّ معلوماتٍ عن قضيّة راهنة، وستعرف إلى من يمكنك أن تكتب عن هذا الأمر.

مركز الأخبار الخاصّ بالأحلام المشتركة[٦٥]

هو الموقع الإلكترونيّ الذي تجب زيارته أوّلاً، إذا كنتَ تبحث عن عرضٍ للمجموعات والحركات التّقدّمية في الولايات المتّحدة. فهو يدرج روابط بالمنظّمات التّقدمية، والمحطّات الإذاعيّة، والخدمات الإخباريّة والصّحافيّة البديلة، والمنشورات الدّوريّة، والعواميد الأسبوعيّة من كافة أنحاء الدّولة، والبرامج التّلفزيونيّة، والطّبعات الثّانية من المقالات المختارة. تقدّم إحدى صفحاته الإلكترونيّة، بعنوان «الجماعة التّقدّمية في أميركا»[٦٦]، لائحة استثنائيّة بالمواقع الإلكترونيّة التّقدّمية لمجموعات المصلحة المتنوّعة.

مشروع «ألترنت» الخاصّ بمعهد الإعلام المستقل[٦٧]

يقدّم هذا المشروع مقالاته الخاصّة ويعيد طباعة المقالات حول الأحداث الرّاهنة في الولايات المتّحدة وحول العالم. كما يقيم مناقشات جماعيّة على شبكة الإنترنت، ويقدّم معلومات مفصّلة حول مجموعةٍ متنوّعة من القضايا، ويسلّط الضّوء على بعض محرّري العواميد، ويحافظ على أرشيف المقالات السّابقة.

(٦٤) http://www.fair.org/.

(٦٥) http://www.commondreams.org/.

(٦٦) http://www.commondreams.org/community.htm.

(٦٧) http://www.alternet.org/.

مركز تبادل معلومات(٦٨)

ينشر مركز تبادل المعلومات، أو «الأخبار التي لن تجدها على شبكة سي.إن.إن. أو فوكس» مقالات ترد من كافة أنحاء العالم، لن تجدها في أهمّ الصحف الأميركيّة. كما يصلك بمجموعة متنوّعة من المواقع الإخباريّة العالميّة (حتّى الجزيرة، وبي.بي.سي.، والأخبار التّلفزيونيّة الوطنيّة الإسرائيليّة)، والمواقع المتعدّدة الوسائط، والعديد من الصّحف العالميّة، والمجلات (التّقدمية والمحافظة)، ومواقع التّخريب الإعلاميّ، وبعض مواقع المنشورات الأسبوعيّة.

كشف الحقيقة(٦٩)

ينشر مقالاتٍ عن الأحداث الرّاهنة والسياسة، من مجموعةٍ متنوّعة من الصّحف الأخرى، كما يقدّم مقالاته الافتتاحيّة الخاصّة. وهو يغطّي مواضيع عديدة، مثل حقوق التّصويت، والبيئة، والموازنة، والأطفال، والسياسة، وبقاء السّكان الأصليّين، والطّاقة، والدّفاع، والصّحة، والاقتصاد، وحقوق الإنسان، والعمل، والتّجارة، والمرأة، والإصلاح، والقضايا العالميّة.

مركز الإعلام المستقل(٧٠)

يصف هذا المركز نفسه على أنّه «مجموعة من المنظّمات الإعلاميّة المستقلّة، ومئات الصّحافيّين الذين يقدّمون تغطيةً للقاعدة الشّعبية، بمعزلٍ عن الشّركات. يعتبر «إيندميديا» منفذاً إعلامياً ديمقراطياً، للإدلاء بالحقيقة بطريقةٍ جذريّة، ودقيقة، ومتحمّسة». ويقدّم لك هذا الموقع وصلاتٍ تربطك بالإذاعات العالميّة، والشّرائط التّلفزيونيّة، فضلاً عن المشاريع والأحداث القادمة.

القناة الإعلامية(٧١)

يتكوّن هذا الموقع الإلكترونيّ من مشروعٍ نظّمه «الإعلام الإخباريّ للرّؤى

(٦٨) http://www.informationclearinghouse.info/.

(٦٩) http://www.truthout.org.

(٧٠) http://www.indymedia.org/en/index.shtml.

(٧١) http://www.mediachannel.org/.

العالميّة»، يربطك بحوالى ألف منظّمة عالميّة، في جهده لنشر الأخبار الطّارئة، ومراقبة المنظّمات الإعلاميّة المهمّة، لملاحظة كيف تنقل الأخبار أو تشوّهها. في الوقت الرّاهن، تعتبر القناة الإعلاميّة الموقع المراقب الأفضل للإعلام الإخباريّ على الصّعيد الدّوليّ. وهي تملك رسالة مدافعة قويّة لدعم الدّيمقراطيّة، من خلال الوصول إلى المعلومات، وتشجيع الصّحافيّين على التّصريح بأقوالهم إذا كانوا يتعرّضون للرّقابة.

مشروع الأخبار الخاضعة للرّقابة(٧٢)

يجمع فريق الأبحاث الإعلاميّ هذا الأخبارَ التي أهملها المسؤولون، أو التي لم ينقلوها بشكلٍ كامل، أو نقلوها بشكلٍ خاطئ، من أنحاء العالم كافةً، فيتحقّق من دقّتها، ثمّ ينشر أفضل خمسة وعشرين خبراً كلّ سنة. وهو يبيع كتباً سنويّة عن هذه التّحقيقات الرّئيسيّة، يتوفّر بعضها على موقعه الإلكترونيّ.

المعاهد الأكاديميّة

معهد روكريدج(٧٣)

يعمل الطّلاب في روكريدج على عدّة مشاريع لمساعدة التّقدميّين في إيصال رسالتهم بفعاليّة، وربطها برؤيا مجتمعيّة أخلاقيّة، وبناء المزيد من الجسور بين المجموعات التّقدمية المتنوّعة. من هنا، يدرسون اللّغات وبنى القضايا، ويهدفون إلى تحويل النّقاشات السياسيّة من تكهنات السّوق الحرّة إلى الحجج الاقتصاديّة الأخلاقيّة، وإعادة اكتساب القوّة التّاريخيّة للحقوق التّناسليّة. وقد بدأ المعهد بتطبيق برنامج لتقديم المنح الجامعيّة، كي يتّصل التّقدميون المبتدئون بالكتّاب التّقدميّين التّاريخيّين، ويتعلّموا كيف يحسّنون من مستوى إيصال رؤياهم التّقدميّة.

---

(٧٢) http://www.projectcensored.org/.

(٧٣) http://www.rockridgeinstitute.org.

المنافذ التّلفزيونيّة والإذاعيّة التّقدّمية

تلفزيون الخطاب الحر[(٧٤)]

هي قناةٌ تقدّمية، تحمل الرّقم ٩٤١٥ في شبكة الصّحن اللاقط، كما تتوفّر على محطّات الكايبل ضمن بعض المجتمعات. ويتيح الموقع تحديد برمجة المحطّة في بعض المناطق المحدّدة.

إذاعة هواء أميركا

بدأت هذه الشّبكة الإذاعيّة الليبراليّة بثّها في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وانتشرت لتطال ٣٥ مدينة عبر البلاد. تميّزت بالرّوح المرحة والحنكة السياسيّة (مع مذيعين مثل آل فرانكن)؛ فكان لليبراليّين أخيراً محطّةٌ إذاعيّة بدوامٍ كامل، لتردّ على البرامج الإذاعيّة العديدة التي ينظّمها المحافظون.

زر موقع الأحلام المشتركة (انظر ملاحظة رقم ٥٨)

لائحة بالبرامج الإذاعيّة التّقدّمية.

الخاتمة

إذا عثرنا، من خلال هذا المسح الوجيز وغير الكامل للمعارضة في الولايات المتّحدة، على إشارةٍ إلى وجود المعارضة العامّة ضدّ بوش، فلمَ لا يعي المزيد من الأميركيّين وجود هذه الحركات؟ تحتاج حركات القاعدة الشّعبيّة والصّحافة البديلة والتّوعية إلى الوقت لتتسرّب عبر المجتمع، لا سيّما حين لا يعترف بها الإعلام السّائد إلا نادراً. فتخضع صناعات التّلفزيون والإذاعة والكايبل لتحكّم غالب من قبل الشّركات المتعدّدة الجنسيّات التي لا تسمح إلا بالبرامج ونشرات الأخبار التي تحافظ على الوضع الرّاهن. شهد العام ٢٠٠٣ تحوّلاً مشؤوماً للأحداث، حين أرخى بوش ولجنة الاتّصالات الفدراليّة قبضة الأحكام على ملكيّة الإعلام، ما سمح لروبرت موردوخ بشراء «دايركت تي.في». في كانون الأوّل/ديسمبر، وأصبح بالتّالي القطب الإعلاميّ الجديد في

(٧٤) http://www.freespeech.org.

أميركا. بإمكان موردوخ اليوم أن يضغط من أجل تطبيق جدول أعماله اليمينيّ بشكلٍ أكثر نشاطاً، من خلال عمليّة التّكامل الرّأسي لناشري الكتب، والصّحف، والمحطّات الإذاعيّة والتّلفزيونيّة، كما سبق أن فعل مع شبكة فوكس ونيويورك بوست.

رغم أنّ أكثريّة الأميركيّين الذين يبحثون عن الأخبار يتوجّهون إلى التّلفزيون، لكنّ الجيّد في الأمر هو ارتفاع نسبة القرّاء أو المشتركين في الصّحافة البديلة، والمنظّمات والمواقع الإلكترونيّة التّقدّمية، كما أنّ بعض الأميركيّين يتحوّلون إلى محطّة «بي.بي.سي». للاطّلاع على القضايا الدّوليّة من منظارٍ مختلف. فما إن يفرغ البالغون من سنواتهم الدّراسيّة، حتّى يعتمدوا على التّلفزيون والمنشورات المطبوعة لتثقيف أنفسهم بشكلٍ إضافيّ؛ ومن هنا أهميّة نشر الرّسائل التّقدّمية من خلال مجموعة متنوّعة من الأشكال، بهدف نشر الكلمة. ويمكن اكتساب القوّة من خلال المشاركة المحلّية في محاربة الحكومة المحليّة، أو ممارسات الشّركات التي تعرّض الصّحة العامّة للخطر أو تُفقر الأجيال القادمة. بالإضافة إلى ذلك، من شأن العمل على المستوى المحلّي أن يؤمّن تغطيةً محلّية للأخبار، فيتمكّن المواطنون بالتّالي من ملاحظة التقدّم والاحتجاج على التّلفزيون. ولا يساهم العمل والمشاركة على المستوى المحلّي بتشجيع النّشاطات على المستوى المحلّي وحسب، بل يجعلان المواطنين يدركون أنّ اهتمامهم وأعمالهم مطلوبةٌ على المستوى الوطني أيضاً. كما في السّتينيّات، حين بدأ الشّباب في أنحاء البلاد يعيرون الحكومة انتباههم، ويحتجّون بشكلٍ واسع ضدّ الممارسات الحكوميّة المضرّة بالمصلحة العامّة، يمكننا أن نلاحظ اليوم انبعاثاً لهذا النّوع من الاهتمام والنّشاطات. لكن ما يحتاجه تحرّكٌ مماثل هو التّغطية في الإعلام السّائد، كي يعرف الرّاشدون المنهمكون بالمحافظة على وظائفهم، وتربية أطفالهم، أنّ الآخرين قد بدأوا بالتّحرك والاحتجاج ضدّ الموقع الذي باتت تحتلّه البلاد بسبب بوش، على الصّعيدين الدّاخلي والدّوليّ. وبسبب حالة الاقتصاد الرّديئة والخوف الضّعيف نتيجة إنذارات الإرهابيّين المستمرّة، بات العديد من الأشخاص، في السّنوات

القليلة الأخيرة، من الإنهاك والاستغراق في حياتهم اليوميّة ما يحول دون الاهتمام بالسياسات الحكوميّة. ويعني ذلك أيضاً أنّه من واجب الأشخاص، مثلك، أن يخبروا أصدقاءهم وجيرانهم بما يجري خارج نطاق حياتهم اليوميّة، وما يعني ذلك بالنّسبة إليهم.

يقودنا ذلك إلى مناقشة ميزان القوّة بين السياسة والمجتمع المدنيّ. فتفترض نظريّة التّعدّدية في الولايات المتّحدة أنّ كلّاً من الجمعيّات المتنوّعة، المتمحورة حول مصالح مختلفة مثل التّربية، والدّين، والمنظّمات المدنيّة، والعمل، ومجموعات الأعمال وغيرها، ستتمكّن من إيصال رأيها في إطار التّنافس كي تدرج الحكومة مصالحها على جدول الأعمال، وتدعم سياساتها. لكن وفقاً لما لاحظه العديد من الكتّاب مؤخّراً، يبدو أنّ حقبة الأقطاب النّاهبة قد عادت، مع تمتّع الصّناعة، عوضاً عن الشّعب، بحقّ الوصول إلى الحكومة ومنشآتها. فباتت الجمعيّات الصّناعيّة والدّينية تكتسب المزيد من السّلطة، فيما المنظّمات التّربويّة والعمّالية والمدنيّة تفقد سلطتها بشكلٍ جذريّ. من هنا، تدعو الحاجة إلى إعلان العديد من المواطنين عن ثورتهم، عوضاً عن قبولهم بالهيمنة الكبرى للمجموعات الصّناعية والدّينية في السياسة الحكوميّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأفراد أصبحوا أقوى بكثير ممّا كانوا يخالون أنفسهم في البدء. فقد حقّق بناء الائتلافات، وممارسة النّشاطات، والتّضامن تقدّماً رائعاً في الماضي، وسوف يتحقّق ذلك ثانيةً.

على المدى القصير، تنقل انتخابات عام ٢٠٠٤ الرّئاسية قضايا وطنيّة إلى الصّدارة، مثل الرّعاية الصّحية، والتّربية، والسياسة الخارجيّة، والدّين الوطنيّ، والصّحة البيئيّة، حيث يضطر بوش على الدّوام أن يردّ على اتّهامات منافسه الدّيمقراطيّ. بعبارةٍ أخرى، يتمّ تذكير النّاخبين، وأولئك الذين لم يحسموا خيارهم بعد، مرّةً تلو المرّة، بتلك القضايا في الأخبار، ممّا قد يحثّهم على المشاركة بشكلٍ أكبر. أعتقد أنّ سنة الانتخابات ستسلّط الضّوء لا على ممارسات عصابة بوش الفظيعة وحسب، بل على قضايا مهمّة أيضاً تعامل معها بوش والكونغرس بشكلٍ غير مناسب، مثل الطّاقة والتّربية؛ وبالتّالي ستعكس

الميل الذي شهدته الولايات المتّحدة في ما يتعلّق بالمشاركة المنخفضة في المجتمع المدنيّ.

أمّا على المدى الطّويل، فسيسمح الوقت لقدرٍ أكبر من المعلومات بالانتشار عبر البلاد، من خلال منافذ غير سائدة، سوف ترغم المزيد من المواطنين على الانخراط في النّشاطات والبدء بمراقبة حكومتهم من جديد. وهكذا، ستتشكّل معارضة أكثر تنظيماً لبوش، مع دمج مجموعات المصلحة الفرديّة لجهودها. يوافق العديد من الأميركيّين على أنّ الصّناعة تسيطر على الحكومة بشكلٍ مبالغٍ فيه، غير أنّهم لم يملكوا الوقت ليختبروا تبعات ذلك، أو يعيشوا الواقع المؤلم له داخليّاً. لكن ما إن يحدث ذلك، حتّى نرى النّوع نفسه من الاحتجاجات الفعّالة والمستدامة التي شهدناها حين أصرّت أسر نيويورك على تحقيقٍ في اعتداء ٩/١١. فما إن يعي المواطنون الرّوابط بين بنى السّلطة الحاليّة، وكيفيّة تنظيم عدد قليل من الأفراد في الحكومة، والصّناعة، والمنظّمات المدنيّة، والإعلام، والمصارف، للسياسة والقانون، حتّى يصارعوا من أجل استرجاع السّلطة. لا بل ستتجاوز تحرّكات المواطنين ذلك، لتبلغ حدّ الإصرار على تحقيقاتٍ من أجل التّصويت لعزل تجّار السّلطة من مناصبهم. فيشهد التّاريخ للأميركيّين، بكلّ تأكيد، عدم تردّدهم في الإعلان عن رأيهم، للاحتجاج على أخطاء الحكومة ـ كلّ ما عليك هو لفت انتباههم.

الآن وقد فرغتَ من قراءة هذا الكتاب، أنا متأكّدٌ من أنّنا قد استحوذنا على انتباهك. فقد قدّم إليك القسم الأكبر من الكتاب لمحةً وجيزة عن ممارسات عصابة بوش، وعن مسارها المحتمل. لكن كما أُشير إلى ذلك سابقاً، تدعو الحاجة إلى تغطية مظاهر عديدة أخرى لعصابة بوش، لم يتّسع لها هذا الكتاب. يمكن وصف الكتاب بالواقعيّة والاتّزان والتّنوير الثّقافي، كما أنّه، بفضل هذا الفصل الأخير، يبثّ روحاً من التّشجيع. هذا الكتاب لدليلٌ على ما اقترفته عصابة بوش، وهو يورد بعض الإشارات إلى طريقة ردّ المعارضة المتنامية. فهذه المنظّمات القليلة المذكورة في هذا الفصل هي المعالم التي سترشدك إلى خطواتك التّالية. قف إلى جانبنا واهزمهم!

ملاحظات حول المؤلّفين

أندرو أوستن حاز شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، وهو بروفسور مساعد في التّغيير الاجتماعي والتّطور، من جامعة ويسكنسون ـ غرين باي، في الولايات المتّحدة الأميركيّة. تنصبّ اهتماماته في ميدان البحث على الطّبقة، والعرق، والأعمال الجائرة تجاه النّوع الجنسيّ، ومعاداة البيئة، والسياسة الدّولية. من أحدث منشوراته: "Advancing Accumulation and Managing its Discontents: The U.S. Anti-Environmental Countermovement," Sociological Spectrum 22 (1) (200); "Was the Soviet Union 'State Capitalist' or 'Siege Socialist'? On Proper Conceptualization of Social Class in Historical Materialism," Nature, Society, and Thought 16 (1) (2004): 107-24.

ويليام بلوم ترك وزارة الخارجيّة عام ١٩٦٧، متخلّياً عن طموحه بأن يصبح موظّفاً في الشّؤون الخارجيّة، بسبب معارضته لممارسات الولايات المتّحدة في فييتنام. ثمّ أصبح أحد مؤسّسي صحيفة «واشنطن فري برس» ومحرّريها، الصّحيفة «البديلة» الأولى في العاصمة. وقد عمل كصحافيّ مستقلّ في الولايات المتّحدة، وأوروبا، وجنوب أميركا؛ كما كان أحد الحائزين على جائزة «مشروع الأخبار الخاضعة للرّقابة» «كصحافيّ مثاليّ» عام ١٩٩٨، لتدوينه مقالاً، تطرّق فيه إلى تسليم الولايات المتّحدة للعراق في الثّمانينيّات الموادَّ اللازمة لتطوير قدرته الحربيّة في مجال الأسلحة الكيماويّة والبيولوجيّة. من مؤلّفاته:
Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II, Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower, West-Bloc Dissident: A Cold War Memoir.

ترجمت كتبه إلى خمس عشرة لغة أجنبيّة.

ويليام باولز يكتب في موقع إلكترونيّ ويحرّر الشؤون الرّاهنة فيه (www.williambowles.info). تابع تعلّيمه في اختصاص الفنون الجميلة، وعاش وعمل في لندن، ونيويورك، وجوهانسبورغ، حيث خاض مجالات الفنون، والإعلام، والاتّصالات، في الحقول المهنيّة، والأكاديميّة، و«النّاشطة». ووجّه، في مدينة نيويورك، تصميم المتحف الإسباني الأوّل في أميركا الشّمالية، «دل باريو»، وقام بتحويله نحو هذا الاتّجاه. كما باشر بعملٍ في المجال الموسيقيّ استمرّ لحوالى سبع سنواتٍ، حيث كتب وأنتج وأنجز مسرحيّةً موسيقيّة تجسّد اهتماماته في الفنّ، والتّكنولوجيا، والمجتمع. فضلاً عن ذلك، اشترك في النّشر الإلكترونيّ، والإنتاج الإذاعيّ، والتّلفزيون، وانتهى به الحال في إفريقيا، حيث عمل لصالح المؤتمر الوطني الأفريقيّ، ففي ناميبيا لاحقاً لصالح منظّمة الشّعب في جنوب غرب إفريقيا؛ وهناك استخدم الكومبيوتر كأداة للاتّصال والتّغيير. ثمّ أنشأ وحدة المعلومات الانتخابيّة، استعداداً للحملة التي نظّمها المؤتمر الوطني الأفريقي بمناسبة الانتخابات الدّيمقراطيّة عام ١٩٩٤، قبل أن يدير تطوير المركز المتعدّد الوسائط الرّقمي الأوّل في إفريقيا. توزّعت اهتماماته بين الثّقافة، والسياسة، والتّغييرات الاجتماعيّة، فأمضى معظم وقته يكتب، سواء القصص الخياليّة أو المقالات التي تتناول الأحداث الرّاهنة. من بين مشاريعه الأخيرة التي أتمّها في جنوب إفريقيا، نذكر ثلاثة سيناريوهات للتّلفزيون، لصالح شركة إنتاج أفلام حديثة العهد، يملكها شخصٌ أسود، هي «فيوزبوكس برودكشن» (Fuzebox Productions)؛ أمّا المواضيع، فتناولت عيد الحريّة، وعيد الشّباب، والنّشيد الوطني (Nkosi Sikilel i'Africa).

نعوم شومسكي هو بروفسور في الألسنيّة، في معهد ماساشوستس للتّكنولوجيا، الولايات المتّحدة الأميركيّة. لقد كتب شومسكي عدّة أبحاث، وألقى عدّة محاضرات حول الألسنيّة، والفلسفة، والتّاريخ الفكري، والسياسة المعاصرة، والشّؤون الدّوليّة، والسياسة الخارجيّة الأميركيّة. من مؤلّفاته:

Aspects of the Theory of Syntax; Cartesian Linguistics; The Sound Pattern of English (with Morris Halle); Language and Mind; American Power and the

New Mandarins; At War with Asia; For Reasons of State; Peace in the Middle East?; Reflections on Language; The Political Economy of Human Rights, Vol. I and II (with Edward S. Herman); Rules and Representations; Lectures on Government and Biding; Towards a New Cold War; Radical Priorities; Fateful Triangle; Knowledge of Language; Turning the Tide; On Power and Ideology; Language and Problems of Knowledge; The Culture of Terrorism; Manufacturing Consent (with Edward S. Herman); Necessary Illusions; Deterring Democracy; Year 501; Rethinking Camelot; Letters from Lexington; World Orders Old and New; The Minimalist Program; Powers and Prospects; The Common Good; Profit over People; The New Military Humanism; New Horizons in the Study of Language and Mind; Rogue States; A New Generation Draws the Line; 9-11; Middle East Illusions; Understanding Power; Pirates and Emperors Old and New; Power and Terror.

وصدر له حديثاً: Hegemony or Survival.

مايكل شوسودوفسكي هو بروفسور في علم الاقتصاد في جامعة أوتاوا، ومحرّر الصّفحة الإلكترونيّة لمركز الأبحاث حول العولمة (www.globalresearch.ca). أعطى دروساً كبروفسور زائر في مؤسّسات أكاديميّة في أوروبا الغربيّة، وأميركا اللاتينيّة، وجنوب شرق آسيا، كما عمل كمستشار لحكومات الدّول النّامية، ولعدّة منظّمات دوليّة كبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، ومصرف التّنمية الأفريقيّ، والمعهد الأفريقيّ للتّنمية الاقتصاديّة والتّخطيط التّابع للأمم المتّحدة، وصندوق الأمم المتّحدة للسّكان، ومنظّمة العمل الدّوليّة، ومنظّمة الصّحة العالميّة، ولجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة لأميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي. من أحدث مؤلّفاته:

The Globalization of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms, Third World Network, Penang.

وقد ترجم هذا الكتاب إلى عدّة لغات. كما أنّه ينشر مقالاتٍ مراراً في صحف مثل: Le Monde diplomatique, Third World Resurgence, and Covert Action Quarterly.

والتر أ. دايفيس يحمل شهادة دكتوراه في التّربية البدنيّة الخاصّة، وهو بروفسور مساعد في مدرسة التّمارين والاستجمام والرّياضة، في جامعة ولاية كنت. وهو يدوّن في الوقت الرّاهن كتاباتٍ نظريّة عن القضايا التّربويّة، والاجتماعيّة، والأخلاقيّة. قبل سبع سنواتٍ، بدأ يعلّم صفّ الخرّيجين مادّة الأخلاقيّات في التّمارين والاستجمام والرّياضة، من وجهة نظر العدالة الاجتماعيّة. من أهمّ أهدافه مساعدة الطّلاب على ملاحظة كيفيّة ارتباط الرّياضة، بشكلٍ خاصّ، لكن العلم والتّربية أيضاً، بسياق الأحداث الأوسع، وحملهم على التّشكيك في معتقداتهم، لا سيّما آرائهم حول العالم، وإثبات كيفيّة ارتباط معتقداتهم بالإيديولوجيّة الغربيّة. ففي إمبراطوريّة ذات نظامٍ اقتصاديّ رأسماليّ، تصبح الرّياضة أشبه بعملٍ إزاء كلّ متطلّبات الرّأسماليّة. فتتمّ ممارسة الرّياضة رغبةً في الحصول على الجوائز الخارجيّة، والأرباح، وبتأثيرٍ من الجشع؛ وتصبح منتمية إلى النّخبة، ومحصورة بهم، ومرتبّة بنيويّاً بشكلٍ يجعل الفوز والهيمنة الهدف الوحيد. وتغذّي الرّياضة بشكلٍ خاصّ شعوراً بالقوميّة العدائيّة والرّوح الحربيّة، وهما من مميّزات الإمبرياليّة والفاشيّة. من منشوراته:

"Ellul's Technological Imperative Reconsidered," Bulletin of Science, Technology & Society, 18 (6) (1998): 446-57.

وهو في طور إصدار كتاب: The Illusion of Democracy and the Reality of Empire: The Ideological Struggle of the Twenty-First Century.

تريفور إيفانز يحمل إجازةً في العلوم السياسيّة من جامعة كنت في كانتربري، وشهادتي ماجستير ودكتوراه في علوم الاقتصاد من جامعة لندن. وقد عمل لسنواتٍ عديدة في المركز الإقليميّ للأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة في ماناغوا، ونيكاراغوا، وهو يدرّس حاليّاً الاقتصاد في جامعة العلوم التّطبيقيّة في برلين. من مؤلّفاته المنشورة:

New Perspectives on the Financial System (joint editor, 1998); Structural Adjustment and the Public Sector in Central America and the Caribbean (1995); Liberalizacion financiera y capital bancario en América Central (1998).

جايمي فلنر حازت شهادةً في القانون من «بولت هول»، في جامعة كاليفورنيا، في بركلي، وأتمّت دراساتٍ في الدّكتوراه حول تاريخ أميركا اللاتينيّة، في جامعة ستانفورد. انتقلت من مهنة المحاماة إلى منصب مديرة البرنامج الأميركي لمنظّمة رصد حقوق الإنسان. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان العالميّة في الولايات المتّحدة، من خلال توثيق استغلال المسؤولين الأميركيّين على صعيد الفدراليّة، والولاية، والمحلّة، لحقوق الإنسان والدّفاع عنها. قبل تولّي هذا المنصب عام ٢٠٠١، كانت مستشارةً مساعدة في منظّمة رصد حقوق الإنسان، وكتبت بإسهاب عن سياسات العدالة الأميركيّة تجاه الجرائم، والأحوال في السّجون. وكانت قبل ذلك قد عملت كباحثة ومدافعة عن برنامج «شعبة الأميركيّتين». جايمي فلنر هي مؤلّفة، ومشاركة في تأليف العديد من التّقارير الصّادرة عن منظّمة رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك:

Beyond Reason: The Death Penalty and Offenders with Mental Retardation; Punishment and Prejudice: Racial Disparities in the War on Drugs; Race and Drug Law Enforcement in Georgia; Cruel and Usual: Disproportionate Sentences for New York Offenders; Red Onion State Prison: Supermaximum Security in Virginia; Out of Sight: Supermaximum Security Confinement in the United States; Cold Storage: Supermaximum Security Confinement in Indiana; Losing the Vote: Felony Disenfranchisement in the United States.

برند هام هو بروفسور في علم الاجتماع، وبروفسور في كلّيّة جان مونيه للدّراسات الأوروبيّة، ورئيس الجلسة التي أعدّتها منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلم والثّقافة (اليونيسكو)، بعنوان «أوروبا وفق وجهة نظرٍ عالميّة»، في جامعة ترابر، ألمانيا. يتمتّع بخلفيّة علميّة في التّخطيط وعلم الاجتماع المدينيّ والإقليميّ، لا سيّما وأنّه قد عمل لعشر سنواتٍ في دائرة تخطيط بلدةٍ سويسريّة. بفضل علاقاته الوثيقة مع منظّمة اليونيسكو، انفتحت آفاقه على المشاكل العالميّة والدّراسات المستقبليّة، مع التّركيز الشّديد على التّنمية المستدامة والبحث عن حلولٍ إقليميّة للمشاكل العالميّة. كما ارتبط بعلاقاتٍ مهنيّة وثيقة مع أشخاصٍ كثيرين، في العديد من الدّول الاشتراكيّة، سواء قبل تغييرات عام ١٩٩٠ أم

بعدها؛ وكافأته الجامعة الاقتصاديّة في كاتويس، بولونيا، بمنحه دكتوراه فخريّة. من أحدث منشوراته: (بنية المجتمع الحديث Struktur moderner Gesellschaften؛ (علم اجتماع الاستقرار البشريّ، والبيئة والتّخطيط Siedlungs- Umwelt-und Planungssoziologie؛ (التّنمية المستدامة ومستقبل المدن) Sustainable Development and the Future of Cities (ed. with Pandurang K. Muttagi)؛ (الإمبرياليّة الثّقافية ـ مقالات في الاقتصاد السياسيّ للهيمنة الثقافيّة) Cultural Imperialism- Essays in the Political Economy of Cultural Domination (ed. with Russel Smandych).

تيد نايس هو مقاول ناشر وكاتب مستقلّ. حاز إجازة في علم الاقتصاد من جامعة ستانفورد، وشهادة ماجيستير في التّخطيط المدنيّ والإقليميّ من جامعة كاليفورنيا، بركلي. بين ١٩٧٩ و١٩٨٢، عمل لحساب مجلس داكوتا للموارد، وهي مجموعة من المواطنين القلقين من تأثير تطوّر الطّاقة على الزّراعة والجماعات الرّيفيّة. بين ١٩٨٢ و١٩٨٥، عمل ككاتب ومحرّر في مجّلتي «بي.سي. وورلد» (PC World)، و«بابليش» (Publish)، وغيرها من المجلات التي تُعنى بالشّؤون الحاسوبيّة. عام ١٩٨٥، أسّس مطبعة «بيتشبيت برس» (Peachpit Press)، أملاً في إنشاء محيطٍ أكثر تأييداً للمؤلّفين أمثاله. فذاع صيت الشّركة لتدابيرها الخلاقة والمنسجمة مع حاجات المؤلّفين، وأنتجت العشرات من أفضل المنشورات مبيعاً. وما لبثت أن احتلّت «بيتشبت» صدارة المطابع العالميّة التي تنشر كتباً عن الصّور الرّقمية والمنشورات المكتبيّة. وبعد أن باع نايس «بيتشبيت» إلى تكتّل المطابع المعروف بـ «بيرسون بي. إل. سي» (Pearson Plc)، بدأ يبحث في أصول الشّركات، وتطوّر الحقوق الدّستوريّة للشّركات. وقد تولّت مطبعة «بيريت ـ كوهلر» عام ٢٠٠٣ نشر كتابه بعنوان: «عصابات أميركا: نهضة قوى الشّركات وإضعاف الدّيمقراطيّة» (Gangs of America: The Rise of Corporate Power and the Disabling of Democracy).

أليسون باركر هي خرّيجة جامعة كولومبيا، كليّة القانون، وحائزة شهادتين في دراسات السّلام والنّزاع من جامعة كاليفورنيا، بركلي، وفي الشّؤون الدّولية

من جامعة كولومبيا. بصفتها باحثة عليا في البرنامج الأميركي التّابع لمنظّمة رصد حقوق الإنسان، فهي توثّق انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرّض لها غير المواطنين، وتعدّ التّقارير بشأنها وتدافع عن حقوقهم، فضلاً عن الاستغلال الذي يعانونه نتيجةً لجهود الحكومة الأميركيّة في مكافحة الإرهاب. في الوقت الرّاهن، تقوم بجمع الوثائق حول سجن الأطفال لمدى الحياة في الولايات المتّحدة، بدون إطلاق السّراح المشروط. لكن قبل أن تصبح باحثة عليا، كانت المديرة العاملة لسياسة اللاجئين في منظّمة رصد حقوق الإنسان. فأدارت بعثة أبحاث في الباكستان، للتّحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها اللاجئون الأفغان، وتوثيقها؛ كما أعدّت تقريراً حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرّض لها لاجئو المدن في كامبالا ونيروبي. وقبل الانضمام إلى منظّمة رصد حقوق الإنسان، كانت محامية مساعدة، وعملت في مفوّضية الأمم المتّحدة العليا لشؤون اللاجئين، بصفتها مساعدة اتّصالات بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. من منشوراتها في منظّمة رصد حقوق الإنسان:

Hidden in Plain View: Refugees Living Without Protection in Nairobi and Kampala; Afghan Refugees in Pakistan and Iran; Uncertain Refuge: International Failures to Protect Refugees (with M. Shin).

لوريل أ. فينيكس هي بروفسور مساعد في الشّؤون العامّة والبيئيّة، في جامعة ويسكنسون، غريب باي، الولايات المتّحدة. تنصبّ اهتماماتها في مجال الأبحاث على الأساليب المعادية للبيئة، وإدارة المستجمعات المائيّة، ومياه الشفة، والتّخطيط البيئيّ الرّيفيّ. وهي حائزة شهادات في الجغرافيا، ودكتوراه في إدارة المستجمعات المائيّة وعلم المياه. من منشوراتها الأخيرة:

"Vulnerable Groundwater Drinking Sources in Door County, Wisconsin," Applied Environmental Science and Public Health 2 (2), 2004: 1-9; "Forging New Rights to Water." Water Resources IMPACT 5 (2) 2003: 3-4 (with Clay J. Landry); and "Introduction to Small Municipalities and Water Supply" and "Rural Municipal Water Supply Problems: How do Rural Governments Cope?" Water Resources IMPACT 4 (2) 2002: 2-3, 20-6.

جاي شافت يكتب عن التّشرد، والفقر، وحقوق الإنسان، والقضايا السياسيّة، والقضايا العسكريّة، والحركات السّلمية والمعادية للحروب. إنّه محرّر «ائتلاف الفكر الحرّ في الإعلام»، وهي مجموعة تشكّلت لتمثّل الأشخاص ذوي الشّأن البسيط في الصّحافة والإعلام؛ هدفها الأساسيّ كشف الحقيقة عن ٩/١١ والقانون الوطني والحروب الأميركيّة، ومكافحة الحروب والاستبداد والفقر في كلّ مكان. وقد كتب جاي المقال الحاليّ بعد أبحاث دامت أكثر من ثلاثة أشهر، واستخدم بياناتٍ كان قد جمعها على امتداد ثلاث سنين. وهو أيضاً مدير المركز الجماعيّ للوصول إلى المتشرّدين، في سانت بيترسبورغ، فلوريدا؛ وقد اشترك في تقديم الاستشارات وممارسة الأعمال التّطبيقيّة المباشرة مع المتشرّدين لمدّة خمسة عشر سنة تقريباً. فتجدر الإشارة إلى أنّه كان هو نفسه متشرّداً في عدّة مناسباتٍ، وبالتّالي فقد عايش المشكلة على أرض الواقع، وهي فرصةٌ ما كانت لتتسنّى لمعظم الأشخاص. وقد نشرت مقالاته بشكلٍ واسع في الصّحف والمجلات التّالية، إلى جانب غيرها: «بروغريسيف دايلي نيوز» (Progressive Daily News)، و«سكوب» (Scoop)، و«سييرا تايمز» (Sierra Times)، و«ديسيدانت فويس» (Dissident Voice)، و«ماذز جونز» (Mother Jones). وقد تلقّى عدداً بالغاً من رسائل الكراهية نتيجة المقابلات التي أجراها مع خمسة جنود عسكريّين أميركيّين، إثر عودتهم من العراق مباشرةً.

السلسلة السياسية

صدر منها:

- الحل والحرب ـ محمد حسنين هيكل
- بين الصحافة والسياسة ـ محمد حسنين هيكل
- حديث المبادرة ـ محمد حسنين هيكل
- خريف الغضب ـ محمد حسنين هيكل
- زيارة جديدة للتاريخ ـ محمد حسنين هيكل
- عند مفترق الطرق ـ محمد حسنين هيكل
- قصة السويس ـ محمد حسنين هيكل
- لمصر لا لعبد الناصر ـ محمد حسنين هيكل
- وقائع تحقيق سياسي ـ محمد حسنين هيكل
- السلام المستحيل ـ محمد حسنين هيكل
- آفاق الثمانينات ـ محمد حسنين هيكل
- أسرار مكشوفة ـ اسرائيل شاحاك
- المفكرة المخفية لحرب الخليج ـ بيارسالينجر واريك لوران
- حرب الخليج ـ بيار سالينجر واريك لوران
- عاصفة الصحراء ـ بيار سالينجر واريك لوران
- حرب تحرير الكويت ـ د. حبيب الرحمن
- الأسد ـ باتريك سيل
- الأيادي السود ـ نجاح واكيم
- مبادئ المعارضة اللبنانية ـ الرئيس حسين الحسيني
- الشرق الأوسط ـ د. معين حداد
- رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ ـ ١٩٩٨ ـ محمود عثمان
- الخيارات الصعبة ـ د. إيلي سالم
- الصهيونية الشرق أوسطية ـ إنعام رعد
- الضوء الأصفر ـ عبد الله بو حبيب
- المال إن حكم ـ هنري ادة
- الفهم الثوري للدين والماركسية ـ زاهر الخطيب
- رؤية للمستقبل ـ جوزيف أبو خليل
- فرنسا والموارنة ولبنان ـ اللواء ياسين سويد
- لبنان لماذا؟ ـ جوزيف أبو خليل

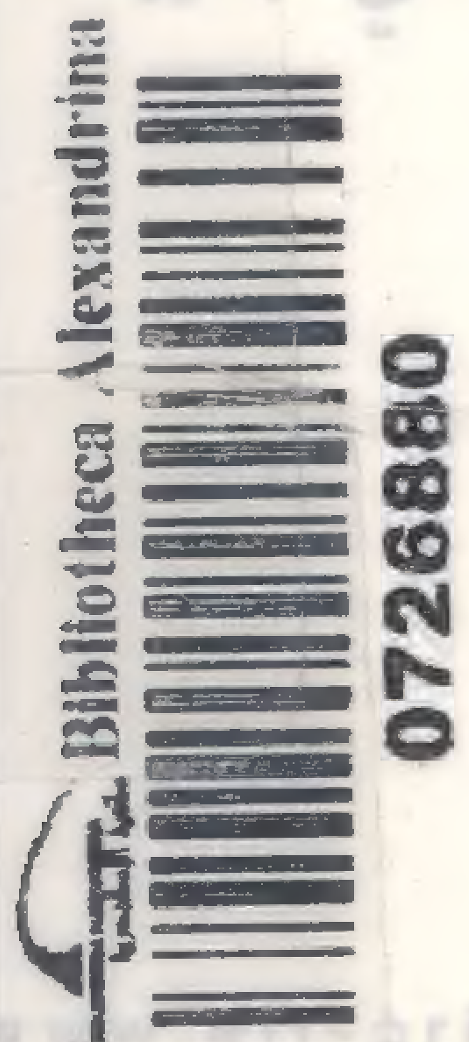
- **لبنان وسوريا مشقة الاخوة** - جوزيف أبو خليل
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **ثمن الدم والدمار** - كمال ديب
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د.محمد فاضل الجمالي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **الحصاد** - جون كوولي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلر
- **اللوبي** - ادوارد تيفنن
- **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- **بالسيف** - ستيفن غرين
- **قصة الموارنة في الحرب** - جوزيف أبو خليل
- **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين
- **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- **طريق أوسلو** - محمود عباس
- **الخداع** - بول فندلي
- **من يجرؤ على الكلام** - بول فندلي
- **لا سكوت بعد اليوم** - بول فندلي
- **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد
- **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا
- **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي
- **العرب على مفترق** - د. عصام نعمان
- **هل يتغير العرب؟** - د. عصام نعمان
- **التشكيلات الناصرية** - شوكت اشتي
- **الديبلوماسية على نهر الأردن** - د. منذر حدادين
- **للحقيقة والتاريخ - تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٠** - الرئيس سليم الحص
- **محطات وطنية وقومية** - الرئيس سليم الحص
- **عصارة العمر** - الرئيس سليم الحص
- **نحن والطائفية** - الرئيس سليم الحص
- **صوت بلا صدى** - الرئيس سليم الحص
- **تعالَوا إلى كلمة سَواء** - الرئيس سليم الحص
- **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوازن نايثن
- **تواطؤ ضدّ بابل** - جون كولي
- **دارفور حرب وإبادة** - جولي فلنت وألكس دي فال
- **تاريخ لبنان واللبنانيين** - شكرب نصر الله

هذا الكتاب

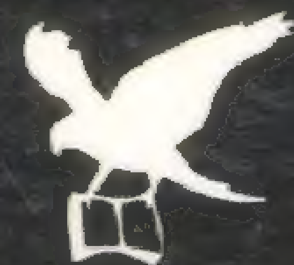
آلة البطش الأميركية تسيطر على الحياة السياسية الأميركية، تتلاعب بالرأي العام، تبرّر مواصلة الحرب على العراق ودول أخرى، وتشرّع الحروب وتفتعل النزاعات باسم مكافحة الإرهاب.

ورقة التين تسقط عن ديموقراطية المنافقين وتكشف عن الخلل الذي ألمّ بالنموذج الأميركي في ظلّ إدارة بوش والمحافظين الجدد، وعن تأرجحه بين مناصرة العدل والديموقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، في قلب المجتمع الأميركي كما في سائر العالم، وبين فرض السياسات الخارجية الاستعمارية والإمبريالية التي تنتهك سيادة الدول وتطيح بمصائر الشعوب.

تورّط مفضوح لبوش وإدارته في فرض قوانين مجحفة بحقّ الشعب الأميركي، والعبث بالسلطات التشريعية، والتنفيذية والقضائية، مع تفصيل للأدلة الدامغة على تواطؤ عصابة الصقور في جريمة ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.



شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب. ٨٣٧٥: - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٢٢ ٣٥٠ ١ ٩٦١+
تلفون+فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+
www.....ts.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر